المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

من التراث الإسلامي
الكتاب السادس عشر

التبصرة والتذكرة

لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري

من نحاة القرن الرابع

تحقيق الدكتور
فتحي أحمد مصطفى علي الدين

الجزء الأول

مركز ودود للمخطوطات
موقع شيخة المري
رحمها الله تعالى
www.wadod.com

الطبعة الأولى
١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م

طبع هذا الكتاب بطريقة الصف التصويري وا
في دار الفكر بدمشق ص . ب (٩٦٢) هاتف (

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم حمداً يكافىء سابغ نعمتك، وأستديم به رضاك وعظيم منتك.

وأصلي، وأسلم على مصطفاك من خلقك، وشفيعنا يوم لاذو شفاعة بمغن فتيلاً عن المذنبين من عبادك، سيدنا محمد القائل: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا تحقيق، ودراسة لكتاب «تبصرة المبتدي، وتذكرة المنتهي» لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ.

ولقد دفعني إلى دراسة كتاب الصيمري وتحقيقه أمران:

أولهما: أن آراء الصيمري النحوية وردت في آثار كبار النحويين كالسهيلي وأبي علي الشلوبين شيْخي الأندلسيين، وأبي حيّان، وابن عقيل، والسّيوطي، وابن مالك، والمُرادي وغيرهم.

ثانيهما: أن الصَّيْمَرِيّ شخصية لم تأخذ نصيبها من الشهرة رغم أنه انفرد بآراء نحوية، وأن اختياراته تزْخَر بها كتب النحويين من بعده.

ولم أجد في المصادر التاريخية مايلقي مزيداً من الضوء على شخصية الصَّيْمَرِيّ، فهذه المصادر مثلاً لم تذكر لنا تاريخ ميلاده، أو وفاته، ولم تذكر لنا أين ولد؟ وأين عاش؟ ومن هُم أساتذته؟ ولا من هُم تلاميذه، والذين تأثروا به؟!

ولقد ذكر المستشرق الألماني كارل بروكلمان[1] أن الصيمري توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، ولم يذكر لنا بروكلمان من أين له هذا التاريخ، وكل ماذكره من مصادر هو بغية الوعاة[2] التي لم يذكر السيوطي فيها شيئاً عن تاريخ وفاة الصَّيْمَرِيّ.

ولقد أثْبَتُّ خطأ بروكلمان في تحديده سنة وفاة الصيمري، كما أثبت أنه من نحاة القرن الرابع الهجري، وأنه أخذ عن السِّيرافيّ، والرُّمَّانيّ، والنَّمَرِيّ.

ومما يدل على قوة شخصية الصّيْمَرِيّ العلمية أن الصَّفَدي[3] قال عنه: «... له كتاب في النحو جليل، أكثر مايشتغل به أهل المغرب».

وقال السيوطي[4]: «أكثر أبو حيان من النقل عنه».

ولقد سرت في تحقيق هذا الكتاب، ودراسته على النحو الآتي:جعلت البحث قسمين:

أولها: دراسة عن الصيمري، حياته، وعصره، وشيوخه، ومن تأثروا به، وعن كتابه، منهجه فيه، وآرائه، واختباراته التي تابع فيها غيره.

ثانيها: تحقيق نص الكتاب.

ثم ذيلت البحث بخاتمة أثبت فيها أهَم النتائج التي توصلت إليها،

---

(١) تاريخ الأدب العربي جـ٥ ص ١٦٤ ـ١٦٥.

(٢) ص ٢٨٥.

(٣) الوافي بالوفيات جـ ١٧، ورقة ٧١ (نسخة أحمد الثالث).

(٤) بغية الوعاة ص٢٨٥.

وأخيراً صنعت الفهارس العامة للكتاب، حتى تتم الفائدة التي أرجوها من عملي هذا.

وأنا أدعو الله العلي الأعلى أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم إنه خير مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل.

د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين
كلية الشريعة ـ قسم اللغة العربية
جامعة أم القرى

مكة المكرمة في غُرَّة المحرم ١٤٠١ هـ

الفصل الأول
الصّيْمَرِيّ، حياته، وعصره

هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيْمَرِيّ، ولم يذكر المترجمون له تاريخَ ميلاد أو تاريخ وفاة، كما أنهم لم يحددوا المكان ـ أو الأماكن ـ التي عاش فيها، ولم يذكروا من ذلك شيئاً سوى أنه قدم مصر.

فقد قال عنه الفيروزبادي[1]: «عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، له كتاب «التّبْصِرَة» في النحو، أحسن فيه التعليل على قول البصريين».

وقال القِفْطِي[2]: «قدم مصر، وحُفِظ عنه شيء من اللغة وغيرها. وكان فَهِماً عاقِلاً. وصنّف كتاباً في النحو سماه التّبْصِرَة، وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين.

ولأهل المغرب به عناية تامة، ولايوجد به نسخة إلا من جهتهم».

وقال الصفدي[3]: «عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري أبو محمد النحوي له كتاب في النحو جليل، أكثر مايشتغل به أهل المغرب سماه كتاب «التبصرة» ».

وقال السيوطي[4]: «عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو

---

(١) انظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادي ص١١٢.

(٢) انظر: إنباه الرواة جـ٢ ص١٢٣.

(٣) انظر: الوافي بالوفيات جـ١٧ ورقة رقم ٧١، (نسخة أحمد الثالث).

(٤) انظر: بغية الوعاة ص٢٨٥.

محمد، له «التبصرة» في النحو، كتاب جليل، أكثر مايشتغل به أهل المغرب ذكره الصفدي.

قلت: أكثر أبو حيان من النقل عنه، وله ذكر في جمع الجوامع».

هذا ماذكره المترجمون له، ولم يحدد أحد منهم تاريخَ ميلادِه أو وفاته. بَيْد أن «كارل بروكلمان» حدد في كتابه تاريخ الأدب العربي تاريخَ وفاةٍ للصّيْمَرِيّ، قال في جـ٥ ص١٦٤ ـ ١٦٥: «عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، توفي سنة ٥٤١هـ ١١٤٦م» ولم يذكر لنا بروكلمان من أين له هذا التاريخ؟ والغريب منه أنه ذكر مصادره عن الصيمري وهي: بغية الوعاة للسيوطي، وكشف الظنون لحاجي خليفة، كما أنه ذكر أن بغية الوعاة ليس فيه تاريخ وفاة الصيمري.

وهذا التحديد من المستشرق الألماني بعيد كل البعد عن الصواب، ولايمت إلى الحقيقة بسبب.

فالصيمري قد توفى قبل هذا التاريخ بمائة وخمسين عاماً أو مايقرب من ذلك، وهو على هذا من نحاة القرن الرابع الهجري، ويبدو أنه توفي في أواخر هذا القرن الرابع، أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس.

فها هو ذا يقول أكثر من مرة في كتابه «التبصرة» هذا قول[1] شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى»، ويقول: «قال شيخنا أبو الحسن[2] علي بن عيسى النحوي»، وشيخه هذا هو الرماني المتوفى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.

وإنما رَجّحْتُ أنه الرمّاني، وليس الرَّبَعِي، لأن الرَّبَعِيَّ متوفى سنة عشرين وأربعمائة، وَيَبْعُد أن يكون الصيمري أخذ عن الربعي لأن شيوخه الآخرين

(١ـ٢) انظر ص١٣٥ من التبصرة، وانظر أيضاً ص٢١١، ص٤٤٠، ص٥٣٤ من التبصرة.

كانوا معاصرين للرماني، فالصيمري قد أخذ عن أبي عبد الله النمري المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

كما أنه أخذ عن السيرافي المتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

قال الصيمري: «وأملى علينا أبو عبد[1] الله النمري».

وقال أيضاً: «أنشدناه[2] أبو سعيد السيرافي».

وأخْذُهُ عن السيرافي يحتاج إلى تأكيد سيأتي فيما بعد مفصلاً مدعوماً.

الذي أستطيع توكيده الآن أن الصّيْمَريّ حينما يقول: قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي فهو يعني الرمّاني.

وأضيف إلى ماسبق ـ مما يؤكد أن المراد بأبي الحسن هو الرماني ـ أن الرمانيَّ نفسه نقل عن الصّيْمَريّ، ولا غرابة في ذلك، فقد كان أبو علي الفارسي «يقتنع بعلم ابن جني في بعض الأمور فيدون[3] رأيه في كتبه».

أقول: إن الرماني نقل عن الصيمري، ففي كتابه معاني الحروف ص٧٨: «فأما قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ[4] أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ففيه خمسة أقوال، ثلاثة منها للبصريين:

أحدها: قال سيبويه، وهو أن «أو» ههنا للتخيير، والمعنى: إذا رآهُم الرائي منكم يُخَيّر في أن يقول: هُم مائة الف أو يزيدون.

والثاني: حكاه الصيمري عنهم، وهو أن «أو» ههنا لأحد الأمرين على الإبهام، وهو أصل «أو».

---

(١) انظر: ص٦٥١ من التبصرة.

(٢) انظر: ص٢٧٤ من التبصرة.

(٣) انظر مقدمة الخصائص ص٢٠.

(٤) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

قال محقق[1] كتاب معاني الحروف للرماني معلقاً على ذلك: «في الأعلام للزركلي ثلاثة يلقبون بالصيمري، وأسبق الثلاثة للرماني هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيمري أبو العنبس، نديم المتوكل والمعتمد العباسيين... ولي قضاء «الصيمرة» فنسب إليها. ولم أجد من مؤلفاته مايشير إلى أنه كان مشتغلاً بالنحو حتى يستشهد به الرماني هنا».

وأرجح أن الصيمري الذي عناه الرمّاني هنا هو صاحب «التبصرة» وليس بلازم أن يكون الرماني قد قرأ «التبصرة» كتاب تلميذه، بل الذي أرجحه هو أن الرمّاني أخذ ذلك عن الصيمري مشافهة في حلقة من حلقات دُروسه التي كان يلقيها على طلبته ومنهم الصيمري، أو في إحدى لقاءات الأستاذ بتلميذه أو نحو هذا.

والذي دعاني إلى ذلك هو أن الذي نقله الرماني عن الصيمري موجود بنصه في التبصرة، فقد قال الصيمري[2] في معاني «أو»: «..فأحد الشيئين على الإبهام كقولك: جاء زيد أو عمرو أردت أحدهما، وكقوله: جل وعز: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، معناه ـ والله أعلم ـ أرسلناه إلى أحد العددين على الإبهام»، وانظر جيداً إلى قول الرماني: نقل الصّيْمَرِيّ عنهم، فليس ماذكره الصيمري عن معنى «أو» في الآية من ابتكاره، وإنما نقله عن السيرافي، وإن لم يصرح هو بذلك، ففي شرح السيرافي[3]: «وأما قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون «أو» فيه مثلها في «أو» التي للإباحة، وتقديره: أرسلناه إلى بشر كثير....

---

(١) هو الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

(٢) انظر ص١٣٢ من التبصرة.

(٣) الجزء الرابع ص٢٢٦.

والوجه الآخر: أن يكون «أو» لأحد الأمرين، وأبهمه الله تعالى على المخاطبين، لأنه أراد تعريفهم كثْرتَهم، ولم تكن فائدة في تعريف عددهِم». وهناك شيء آخرُ يؤكد أن شيْخَ الصّيْمَريِّ هو الرماني، وذلك أن الرمّاني عُنِي كثيراً بباب الإخبار بالذي والألف واللام ونقل ذلك عنه تلميذه الفَارِقِيّ سعيد بن سعيد المتوفى بالقاهرة سنة إحدى وتسعين[1] وثلاثمائة في كتابه المسمى: «تفسير المسائل المشكلة[2] في أول المقتضب».

وقد عنى الصيمري بهذا الباب أيضاً وأسهب فيه كثيراً على الرغم من اختصاره الشديد في بعض أبواب النحو الهامة كباب الفاعل مثلاً، وهذه العناية بهذا الباب الثقيل أثر من آثار ارتباط التلميذ بأستاذه، وتأثره به، وفي هذا الباب كَثُر نقلُ الصيمري عن شيخه أبي الحسن علي بن عيسى كما يتضح ذلك من قراءة[3] الباب في التبصرة.

فإذا كان الصيمري قد أخذ عن الرماني، وعن النمري، وعن السيرافي[4] فهو ـ كما قلت ـ من نحاة القرن الرابع الهجري، وليس كما زعم بروكلمان من نحاة القرن السادس.

وأواخر القرن الرابع بدا فيه ضعف الدولة العباسية، وانقسامها إلى دويلات، ويبدو أن ذلك الانقسام كان سبباً في ازدهار الحياة الثقافية في ظل هذه الدويلات.

---

(١) انظر: البغية ص ٢٥٥.

(٢) انظر مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد السادس سنة ١٣٩٦ هـ ص ٣١ وقال الشيخ عضيمة: «ولا يستطيع أحد مهما كانت ثقافته النحوية أن يتابع الفارقي في مسائل الإخبار بالألف واللام، انظر العدد السابق من المجلة.

(٣) انظر: ص ٥٢٥ ـ ٥٣٨ من التبصرة.

(٤) سيأتي الحديث على ذلك قريباً.

وقد ظهر في هذا العصر غيرُ من ذكرنا كثيرٌ من أفذاذ العربية وعلمائها أمثال: الفارسي، وابن جنِّي تلميذه.

وقد تعددت في هذا العصر العواصم العلمية ونمت وازدهرت، وكثر تردد العلماء وأسفارهم هنا وهناك، طلباً للعلم، وحباً في الاستزادة منه، ويبدو أن الصيمري قد نال حظه من ذلك، فقد ثبت أنه قدم مصر وهو عراقي المنشأ والثقافة، فمن نسبته نتبين أنه قد نشأ بالقرب من البصرة، فهو إما أن يكون منسوباً إلى «صيمرة» وهي موضع[1] بالبصرة، أو بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان، وإمّا أن يكون منسوباً إلى نهر من أنهار البصرة يقال له «الصيمر[1]».

ولكن لم تذكر المصادر شيئاً عن الفترة التي مكثها الصيمري في مصر، وهل أخذ عن أحد من علمائها؟ أم أنه أخذ عنه غيره؟

كالم تذكر المصادر شيئاً عن ارتحاله عن مصر، وأين كانت وجهته بعدها؟ وهل ذهب إلى المغرب من مصر؟ فقد حدث المحدثون أن لأهل المغرب بكتاب التبصرة عناية فائقة، وأنه لا توجد من الكتاب نسخة إلا من طريقهم[2]، فما سر هذا الاهتمام؟

ولم أجد في فهرس ابن خير الإشبيلي شيئاً عن الصيمري، وابن خير عُني بعلماء المشرق الذين قدموا المغرب.

على كل حال فحظ الصيمري من الحديث في المراجع قليل جداً، فلم تذكر هذه المراجع شيئاً عن شيوخه، ولا عن تلاميذه، ولا عن نشأته.

---

(١) انظر: معجم البلدان (صيمرة) والأنساب للسمعاني ص ٣٥٩ واللباب في معرفة الأنساب ورقة ١٣٩، والقاموس (صمر).

(٢) انظر: ص ٩.

الفصل الثاني

شيوخه

كما قلت لم تذكر المصادر التاريخية شيئاً عن شيوخ الصيمري، وقد عَرَّفَنا هُوَ بعضَ شيوخه إذ ذكر بعضاً منهم في كتابه «التبصرة» ولا نعلم له وراء ذلك شيخاً ولا تلميذاً.

وأول شيوخه هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السيرافي[1] ولي القضاء ببغداد، وكان أبوه مجوسياً فأسلم.

وكان أبو سعيد يدرس القرآن، والقراءات، وعلوم القرآن، والنحو، واللغة والفقه، والفرائض، والشعر، والعروض، والقوافي وغير ذلك.

وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر بن دريد اللغة، ودرسا جميعاً عليه النحو، وقرأ على أبي بكر بن السَّرَّاج.

له كتاب «أخبار النحويين البصريين» وكتاب «شرح سيبويه» الذي لم يسبق إليه بمثله، وحسده عليه أبو علي الفارسي وغيره من معاصريه.

وهو منسوب إلى سيراف[2]، وهي ـ كما قال ياقوت ـ مدينة جليلة على ساحل بحر فارس، وتوفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وقيل: سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

---

(١) انظر: الفهرست ص ٩٣، ووفيات الأعيان ج ١ ص ٣٦٠، والبداية والنهاية ج ١١ ص ٢٩٤، ومعجم الأدباء ج ٨ ص ١٤٧ وإنباه الرواة ج ١ ص ٣١٣.

(٢) انظر: معجم البلدان ج ٥ ص ١٩٣.

وثاني شيوخ الصيمري هو أبو الحسن عِلي بن عيسى الرماني[1] شيخُ العربية ببغداد، وكانت ولادته بها في سنة ستٍّ وتسعين ومائتين، وهو أحد الأئمة المشاهير، جمع بين علم الكلام والعربية، وله ما يقرب من مائة مصنف منها: تفسير القرآن العظيم، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الأصول لأبي بكر بن السرّاج، وكتاب معاني الحروف[2]، وكتاب النكت في إعجاز[3] القرآن وغير ذلك، وتوفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.

وثالث شيوخ الصيمري هو الحسين بن علي النَّمَري أبو عبد الله البصري الشاعر، النحوي، الأديب، قال عنه الثعالبي[4]: «وكان من صدور البصرة في الأدب والشعر، وقد جمع الحفظ الكثير الغزير والعلم القويم والنظم الظريف».

وللنمري آثار منها: «أسماء الفضة والذهب» و «معاني الحماسة» و «الخيل المُلَمّعَة» و «المُلَمّع»[5]، وتوفي النمري بالبصرة سنة خمس وثمانين[6] وثلاثمائة.

هؤلاء شيوخ الصيمري الذين ذكرهُم في التبصرة.

وقد ذكر الصيمري صراحة أخذه عن أبي الحسن علي بن عيسى، وأبي عبد الله النمري كما ذكرت قبل ذلك. أما السيرافي فقد ذكر الصيمري ما يدل على أخذه عنه حيث قال في باب «نعم وبئس»: «وقال الشاعر: أنشدناه[7] أبو سعيد السيرافي».

---

(١) انظر: شذرات الذهب ج ٣ ص ١٠٩، والمنتظم ج ٧ ص ١٧٦، وإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٩٤.

(٢) وهو مطبوع ومحقق.

(٣) وهو مطبوع ومحقق أيضاً.

(٤) انظر: يتيمة الدهر ج ٢ ص ٣٥٨.

(٥) وهو مطبوع ومحقق، وهو معجم خاص بالألوان.

(٦) انظر إنباه الرواة ج ١ ص ٣٢٣.

(٧) انظر ص ٢٧٤ من التبصرة.

هذا ما قاله الصيمري، والقارئ لكتابه «التبصرة» يتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الصيمري أخذ عن السيرافي كثيراً، بل إنني أقول إن تأثير السيرافي في الصيمري عند التحقيق باد أكثر من تأثير شيخَيْه الآخَرَيْن، أقول هذا التأثير واضح في معظم أبواب التبصرة، بل إن هناك آراء نسبها الصيمري لنفسه وهي للسيرافي كما سأثبت ذلك.

وهناك موقف آخر يقطع بأن الصيمري آخذ عن السيرافي.

فقد قال الصيمري في باب الإدغام: «وروى عنه[1] إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم مثل: ﴿مَرْيَمَ[2] بُهْتَاناً﴾ و ﴿لِكَيْلاَ يَعْلَمَ بَعْدَ[3] عِلْمٍ شَيْئاً﴾ ، و ﴿أَعْلَمَ[4] بِالشَّاكِرِينَ﴾.

وإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن اللفظ بذلك لم يأتوا بباء مشددة، ولو كان فيه إدغام لصار في اللفظ باءً مشددة، لأن الحرف إذا أُدْغِم في مقاربه قُلب إلى لفظه ثم أُدْغم على ما مضى فيما كتبناه.

وقال بعض شيوخنا: سألت أبا بكرِ بنَ مجاهدٍ رحمه الله عنه فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام.... » .

والصيمري يقصد بقوله: بعض شيوخنا هنا السيرافي بدليل الآتي:
في شرح السيرافي[5]: «وروى عن أبي عمرو أنه كان يدغم الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم، مثل: «مَرْيَمَ بُهْتَاناً» و «لِكَيْلاَ يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً» . و «أَعْلَمَ

---

(١) عن أبي عمرو. انظر ص ٩٦٢ من التبصرة.

(٢) الآية ١٥٦ من سورة النساء.

(٣) الآية ٧٠ من سورة النحل.

(٤) الآية ٥٣ من سورة الأنعام.

(٥) ج ١ ص ٧٨١.

بِالشَّاكِرِيْنَ» ، فإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن اللفظ بما ترجموا عنه من إدغام ذلك لم يأتوا بباء مشددة[1]» .

ثم قال السيرافي عقب ذلك مباشرة: «وقد سألت أبا بكر بن مجاهد رحمه الله عنه فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، أو نحو هذا من اللفظ.. » وسأعود إلى عرض ما بين السيرافي والصيمري فيما بعد.

---

(١) انظر: مدى تطابق الألفاظ، وترتيب الكلام في النصين.

الفصل الثالث
من تأثروا بالصيمري

لم تذكر لنا المصادر التاريخية شيئاً عن تلاميذ الصيمري، أو عمن تأثروا به.

ولقد رأينا فيما سبق أن السيوطي ذكر في البغية أنّ أبا حيّان أكثر من النقل عنه، ولقد تتبعت نقول أبي حيان عن الصيمري في «ارتشاف الضرب» فوجدته نقل عنه أو نسب إليه فيه أكثر من عشر مرات، وقد أثبت ذلك مفصلاً في أثناء تحقيق النص.

كذلك تتبعت آراء الصيمري في «همع الهوامع» للسيوطي، فوجدته أيضاً نقل عنه أو نسب إليه في جُلّ المسائل التي نقل عنه أو نسب إليه فيها أبو حيان في «ارتشاف الضرب»، ومعلوم أن «همع الهوامع» قد جمع فيه السيوطي آراء أبي حيان في «ارتشاف الضرب» وفي «التذييل والتكميل» كما صرح هو بذلك في مقدمة الهمع.

كما نقل السيوطي عن الصيمري في الأشباه والنظائر، وقد أثبت أيضاً كل ذلك في مواضعه ونبهت عليه.

وقد نقل بعض آراء الصيمري ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، حيث نقل عنه في باب إعمال المصدر، وباب التعجب.

وكذلك في شرح التسهيل المسمى «المساعد على[1] تسهيل الفوائد» نجد ابن

(١) مايأتي من نقول عن المساعد تَمّ قبل تحقيق الأستاذ الدكتور بركات للجزءِ الأول منه .

عقيل نقل عن الصيمري في «باب المفعول معه[1]»، وفي باب المستثنى[2]
وفي باب «نعم وبئس»[3](إعراب المخصوص) .
وفي باب «التعجب»[4].

وممن نقل عن الصيمري أيضاً ابن مكتوم صاحب (الدر اللقيط من البحر المحيط) عند تفسير قوله تعالى من سورة يونس: ﴿مكانكم أنتم[5] وشركاؤكم﴾، قال ابن مكتوم: «قال أبو حيان:... ولقراءة من قرأ: «أَنْتُمْ وشُرَكَاءَكُمْ» بالنصب على أنه مفعول معه، والعامل فيه اسم الفعل، ولو كان أنتم مبتدأ وقد حذف خبره لما جاز أن يأتي بعده مفعول معه، تقول: كل رجل وضيعته بالرفع، ولا يجوز فيه النصب، قال جامعه: أجازه أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري النحوي صاحب كتاب « التبصرة»، انظر: الدر اللقيط بهامش البحر المحيط جـ٥ ص١٥١.

بل نقل عن الصيمري شيخ الأندلسيين أبو علي الشلوبين، ففي شرح الكافية الشافية لابن مالك ورقة ١١٣/ب قال الشيخ أبو علي الشلوبين: «حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور، والمتصوَّر، هكذا قال الأستاذ أبو علي وهو المنتهي إلى المعرفة بهذا الفن نقلاً، وفهماً».

وفي شرح المرادي على التسهيل ص٣٦٦: «اختلف في «كان» الزائدة،

---

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ ورقة ٨٠/ب، ٨١/أ.
(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ ورقة ٨٦ ب.
(٣) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ ورقة ١١٣ ب.
(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد جـ١ ورقة ١١٧ أ.
(٥) الآية ٢٨ من سورة يونس.

وخبره، وعقد باباً للفعل الذي لا يتعدى ذكر فيه فصلاً تكلم فيه على الفاعل قليلاً، ولم يفرده بباب مستقل.

وفي كلامه على التوابع لم يفرد عطف البيان بباب مستقل، ولكنه عقد له فصلاً في آخر باب الصفات حيث قال: ـ

«**فصل:** اعلم أنهم يذكرون الأسماء التي ليس فيها معنى الفعل، ويتبعونها الأول في الإعراب، ويسمونها عطف البيان فيجري مَجْرى الصفات في البيان عن الأول، وليست بصفات.... » .

وفي باب اسم الفاعل والمفعول به عقد فصلاً تكلم فيه على النعت السببي في بعض أمثلته حيث قال: «واعلم أن اسم الفاعل يكون صفة لمن له الفعل ولغيره إذا كان بسببه كقولك: مررت برجل ضارب زيداً، فضارب صفة لمن له الفعل... » .

وفي آخر باب الصفات المشبهة باسم الفاعل عقد فصلاً تكلم فيه على بعض باب أفعل التفضيل حيث قال: واعلم أن باب أفعل منك مثل قولك: زيد أفضل منك هو مشبه بالصفة المشبهة، فلا يعمل إلا في ضمير الأول، ولا يثنى، ولا يجمع ولا يؤنث، ولا يعرّف... » .

هذا وقد أتم الكلام على أفعل التفضيل في باب الجر حيث عقد فصلاً قال فيه: واعلم أن باب أفعل إذا أضيف إلى شيء كان جزءاً مما أضيف إليه كقولك: زيد أفضل القوم.... » .

وتكلم على بعض أمثلة التحذير في باب ما ينتصب من الأسماء والمصادر بإضمار فعل.

والغريب أنه تكلم على الألقاب في آخر باب مالا ينصرف حيث عقد

فصلاً لذلك قال فيه: «وأما الألقاب فإذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إليه، وأجريته مَجْرى الأسماء، إن كان مما ينصرف صرفته، وإن كان مما لا ينصرف لم تصرفه كقولهم: هذا سعد كرز، وهذا قيس قفة، وهذا زيد بطة.... » .

ثم تكلم على أبواب الصرف فبدأ بالنسب، ثم باب المقصور والممدود، وباب المذكر والمؤنث، وباب التثنية والجمع السالم في الأسماء المقصورة والممدودة والمعتلة.

ثم تكلم على جمع التكسير فعقد باباً سماه: باب جمع التكسير ذكر فيه بعض الفصول، ثم عقد لكل نوع من أنواع الأبنية باباً مستقلاً، وفي داخل كل باب فصول، وهذه الأبواب هي: باب جمع ما لحقته الهاء في أبنية الثلاثي، باب جمع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً، باب جمع الجمع.

ثم تكلم على التصغير، والإمالة، والوقف على أواخر الكلم، إلى آخر أبواب الصرف ولم يفرد الإعلال ببباب مستقل بل تكلم عليه ضمن باب حروف البدل، وفي آخر باب ما يلحق الجمع المكسر من الاعتلال تكلم على مسائل التمارين وأطال في ذلك بعض الإطالة، ثم ختم أبواب الصرف بالكلام على الإدغام.

وختم باب الإدغام بباب ذكر فيه أحكام حروف المعجم في الإدغام على ترتيب: أ، ب، ت، ث، واهتم فيه بالقراءات اهتماماً واضحاً وسيأتي لهذا مزيد بيان.

والحق أن التبصرة كتاب استحق الصيمري أن يتبوأ به مكانته بين النحويين، فهاهي ذي آراؤه واختياراته تزخر بها أمهات كتب النحو التي بين أيدينا، والتي لا تزال حبيسة المخطوطات ولم تر النور بعد.

ولقد اهتم النحويون بعد الصيمري بالتبصرة حتى إن أحدهُم وهو ابن مُلْكُون صَنّف عليه «النُّكَت» ، فقد ذكر السيوطي في البغية[1] في ترجمة ابن مُلكون أن من مؤلفاته «النكت» على تبصرة الصيمري.

ولقد حاولت العثور على نكت ابن مُلْكُون فلم أوفق إلى ذلك، ويبدو أن الكتاب لم يَبْقَ منه إلا اسمُه، ولو قد عثرت عليه لكنت قد أفدت منه كثيراً.

بيد أن الصيمري قد تبدر منه بعض العبارات الغامضة التي كانت تحتاج إلى شرح وتوضيح، من ذلك:

أنه قال - في تعليل عدم جزم الأسماء-[2]: «وإنما لم تجزم الأسماء لتمكنها، لأن الاسم لو أُسْكِن آخرُه للجزم لجاز أن يلقاه ساكن، فلا بد من تحريكه لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء، فلما كان الجزم يخرج الأسماء من التمكن إلى البناء وجب ألا تُجزم» فعبارة: وحركة التقاء الساكنين بناء تحتاج إلى إيضاح.

وقد يختصر بعض القواعد اختصاراً مُخِلّاً كما قال في باب قسمة الأفعال[3] «..والثاني فعل الأمر، وهومبني على السكون» ولم يذكر أن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه.

كما أنه قد لا يحالفه التوفيق في بعض أقواله، من ذلك قوله في باب المبتدأ وخبره: « ..والضمة من أول مخارج الحروف» .

وليست الضمة حرفاً حتى تكون من أول مخارج الحروف، والصواب أن الضمة أول حركات الإعراب.

---

(١) ص ١٨٨، وانظر: كشف الظنون ج ١ ص ٣٣٩، وهدية العارفين ج ١ ص ١٠.

(٢) انظر ص ٨٠ من التبصرة.

(٣) انظر ص ٩٠ من التبصرة.

الفصل السابع
آراء الصيمري واختياراته

آراء الصيمري واختياراته النحوية ضمنها كتابه التبصرة، ونقلها عنه النحويون في كتبهم.

وسأستعرض هنا بعضاً من هذه الآراء التي وردت في التبصرة وذكرها النحاة وسأنبه على ما انفرد به الصيمري محاولاً نقد هذه الآراء.

فقد نسب إليه النحويون[1] أنه يجيز النصب في نحو:«كل رجل وضيعته» في باب المفعول معه، وهذا رأي انفرد به الصيمري.

ففي التبصرة[2] : «وتقول: ما صنعت وأباك، أي مع أبيك، واستوى الماءُ وشفيرَ الوادي، أي مع شفير الوادي، وكنت وزيداً كالأخوين أي مع زيد، وتقول: كل رجلٍ وضيعتَه، وكل امرئ وشأنَه، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر الابتداء محذوفاً... » .

وما ذكره الصيمري هنا من إجازة النصب في نحو كل رجل وضيعته مخالف لما عليه الجمهور، ففي شرح السيرافي[3] : «ولا يجوز أن تقول: كل امرئ

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ص ٦٠٢، ٦٠٤، وشرح التسهيل لابن عقيل ج ١ ص٨٠ / ب و ٨١ / أ، وتلخيص ابن مكتوم على هامش البحر المحيط ج ٥ ص ١٥١ والتصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٤٣، وهمع الهوامع ج ١ ص ٢٢١، وشرح الأشموني ج ٢ ص ١٧٨.

(٢) ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٣) ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

وضيعتَه، ولا أنت وشأنَك فتنصب الثانيَ كما كنت تنصب «مع» لو حضرت «مع» ، لأن «مع» إذا حضرت فمذهبها مذهب الظرف، تقول: زيد مع عمرو كما تقول: زيد خلفَ عمرو، والناصب استقر، وإضماره جائز مع الظرف، فإذا جعلت الواو مكان «مع» والذي بعدها اسم لم يتخط الاستقرار إليه، ولم يعمل فيه كما عمل الفعل فيه في قولك: ما صنعت وزيداً.

وقد ضَعَّفَ الرضيُّ رأْيَ الصيمري حيث قال[1] : «وأجاز الصيمري نصبَه بالخبر المقدر، وأنكره ابن بابْشاذ.

ويجب على مجيز النصب إضمار الخبر قبل الواو، أي كل رجل مقرون وضيعته، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه» .

وقال السيوطي[2]: « ...وأقول: إن المجوّز لذلك هو الصيمري، نص عليه في التبصرة... قال ابن مالك: ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته على تقدير: كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى مالم يقله عربي» .

وقد نسب النحاة إلى الصيمري رأياً في تكرر إلا بعد المستثنى بها من نحو: ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً، وأن مثل ذلك عنده على تقدير العاطف، قالوا[3]: وأجاز الصيمري طرح العاطف، وقال: إلا قامت مقامه، والذي قاله الصيمري[4] في هذه المسألة هو: «والضرب الآخر من الاستثناء المتكرر: أن يكون الثاني بمعنى الواو كقولك: ما فيها إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً قومك،

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ج ١ ص ١٩٨.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ص ٦٢١، وشرح التسهيل لابن عقيل ج ١ ص٨٦ / ب والهمع ج ١ ص ٢٢٧.

(٤) انظر ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩ من التبصرة.

والتقدير: ما فيها إلا زيداً وعمراً وخالداً قومك، وهو استثناء مقدم، ولو أجزت لجاز رفعها كلها ونصبها على ما قدمنا من البدل والاستثناء» .

هذا ما قاله الصيمري، ولم يقل هنا: إنه يجوز طرح العاطف، وأن «إلا» قامت[1] مقامه.

هذا وقد نسبوا إلى الصيمري أنه يرى أن العلم أعرف المعارف فقد قال أبو حيان في ارتشاف الضرب[2]: «وقيل: أعرفها العلم، ونسب إلى سيبويه والكوفيين، وهو قول الصيمري» .

وقد اختار أبو حيان رأي الصيمري الذي نسبه إليه.

وقال السيوطي في الهمع[3]: «اختُلِف في أعرف المعارف، فذهب سيبويه والجمهور إلى أن المضمر أعرفها، وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصيمري، وعزي للكوفيين، ونسب لسيبويه، واختاره أبو حيّان» وقد نسب ذلك أبو حيان إلى الصيمري في كتابه منهج السالك[4].

ولم أعثر على هذا الرأي للصيمري في التبصرة، ولم يقل بذلك تصريحاً أو تلميحاً في كتابه.

فالصيمري تكلم على المعارف في باب المعرفة[5] والنكرة وقسمها خمسة

---

(١) وأقرب كلامهم إلى كلام الصيمري هو ما ذكره ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي، قال في ٩١ / ب: «وإذا كان المستثنى مكرّراً نحو: ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا، أجاز الصيمريّ رفعَ الثاني على إرادة حرف العطف، أو على تقدير نيابة «إلا» عن الواو، وهو رأي الكوفيين، أو على بدل الغلط... » .

(٢) ص ٢٩٩.

(٣) ج ١ ص ٥٥.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص ٤٨٩ ـ ٤٩٠ حيث نقلت ما نسبه أبو حيان إلى الصيمري، وذكرت أنه اختار مذهبه.

(٥) انظر: ص ٩٥ من التبصرة.

أقسام، قال: «المعرفة خمسة أقسام: الاسم العلم، وهو كل اسم خصصت به شيئاً بعينه لتعرفه به نحو: زيد وعمرو.

والاسم المضمر، نحو: التاء في قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، والكاف في ضربتك وغلامك ...» وذكر بقية الأقسام، ولم يذكر هنا اختياره. بيد أنه ذكر مذهبه صراحة في باب[1] الصفات حينما قال: «والمضمر لا يوصف ولا يوصف به.

أما ترك صفته: فلأن الصفة تعريف وتبيين للأول، والمضمر لا يضمر إلا بعد أن يعرف فاستغنى عن الصفة.

وأما ترك الصفة به، فلأنه أخص الأسماء، وَحَقُّ الصفة أن يكون تعريفُها أَقَلَّ من تعريف الموصوف، لأن المتكلمَ يجب أن يذكر للمخاطب أخص الأسماء وأعرفها، فإن عَرَفه اسْتَغْنى عن الوصف، وإن لم يعرفه وصَفَه بصفة تُبِينُ عنه.

فلما كان المضمر أخص الأسماء وأعرفها لم يجز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه في التعريف.

والاسم العلم بعد المضمر أخص؛ فلذلك وصف بجميع ما يصح الوصف به من المعارف» .

والصيمري صاحب شخصية علمية قوية، لم يدون قواعد النحو في كتابه دُونَ أن يذكر الرأي الراجح عنده، بل كان يختار من الآراء ما قَوِي لديه مما جعل النحاة بعده يدونون آراءه في كتبهم، ويختارونها في بعض الأحيان.

وَمِمّا نقل عنه أبو حيّان أنّ دخولَ لامِ الابتداء في خَبر «إن» على المضارع من وجوه مشابهته للاسم، قال أبو حيّان[2]:«... وظاهر كلام سيبويه أن دخول

---

(١) انظر: ص ١٧١ من التبصرة.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ص٢٦٣.

اللام من وجوه الشبه، نحو: إن زيدا ليقوم كما تقول: إنَّ زيدا[1] لقائم، وبه قال أبو علي في الأغفال، وعليه الصيمري.

والصيمري بصْريٌّ النزْعة، ولقد رأينا المترجمين له يقولون عن كتاب التبصرة:«أحسن فيه التعليل على مذهب البصريين».

ولقد اعتمد عليه النحويون كثيراً في تفسير مذهب البصريين في بعض المسائل، قال أبو حيان[2] في بناء كان الناقصة للمفعول:«ذهب سيبويه والسّيرافي، والكوفيون والكسائي والفراء وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع، وهو الذي نختاره، فأما سيبويه فقال في كتابه فهو كائن ومكون، ولم يبين ماالذي يقوم مقام المحذوف، وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه: مكون إنه من كان التامّة، وقال طاهر وابن خروف: مكون من كان الناقصة لايُتَكلّم به، وإنما قصد سيبويه أنها فعلٌ منصرفٌ، ويُستعمل منه مالايُستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع.

وقد نص الصيمري[3] على ان مذهب البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول، وإجازة ذلك تنسب للكوفيين.

ومن مظاهر اهتمامه بالتعليل مانراه في هذا النص الذي نقله عنه المالَقِيُّ والذي أثبت فيه الصيمري بالحجة والدليل أن «إما» حرف عطف مع دخول الواو عليها، قال المالَقِيُّ: «والصحيح أنها حرف عطف، وهو نَصُّ الصيمري في

---

(١) هذا بنصه في التبصرة ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ص٥٢١.

(٣) التبصرة ص١٢٥، وقال الصيمري عقب ذلك: «والعلة في ذلك أن «كان» تعمل في المبتدأ والخبر، وقد ذكرنا أنه لابد للمبتدأ من الخبر، فلو رددنا «كان» إلى مالم يسم فاعله لوجب أن نحذفَ اسمَها المرفوعَ ونُبْقيَ الخبر، ولابد لكل واحد منهما من الآخر، فلذلك لم يجز ردها إلى مالم يسم فاعله».

تبصرته[1]، لأنه قال: وإنما دخلت «إما» الأولى لتُؤذِن أنّ الكلام مبني على مالأجله جيء بها، ودخلت الواو ثانية تنبئ أن «إما» الثانية هي الأولى، قال: لايصح أن تكون الواو عاطفة للكلام، لأنه فاسد، لأن الواو مُشَرِّكةٌ لفظاً ومعنى، والكلام الذي فيه «إما» ليس على ذلك، بل على المخالفة من جهة المعنى.

وهذا الذي ذكره الصيمري هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه ومذهب أئمة المتأخرين كأبي موسى الجَزولي وغيره، وفيه الرد على أبي علي وأتباعه ضرورةً .

وكثيرا مايدلي الصيمري برأيه في المشاكل التي لكبار النحويين آراء فيها وإليك مثال من هذا:

«وأما قول ذي الرُّمّة:

حَراجِيجُ ماتَنْفَكُّ إلا مُنَاخةً على الخَسْف أوْ نَرْمي بها بلداً قَفْراً

فحمله أكثر النحويين على الغلط، وجعله ضرورة، لأن قوله: ماتنفك إثبات على ماقدمنا.

ووجهه[2] عندي: أنه أدخل «إلاّ» في هذا الكلام لأن لفظه نفي وإنْ كان معناه الإيجاب كما قال جَذِيمةُ الأبْرش:

رُبّا أوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَـــوْبي شَمالاتُ

فأدخل النونَ في الواجب، والنونُ موضعُها غيرُ الواجب، لأن «رُبّ»

(١) ص١٣٨ من التبصرة: وما ذكره المالَقيُّ هو كلام الصيمري بنصّه مع تصرف يسير جداً.

(٢) التبصرة ص١٨٩ ـ ١٩٠.

تقليلٌ، والتقليل بمنزلة النفي، لأنه نفي الكثير، فَشَبّه التقليل بالنفي وأدخل النون في ترفعن».

وكذلك «ماانفك» لفظه نفي وإن كان المعنى على الإيجاب، فأدخل «إلا» لحكم اللفظ ولم يراع المعنى، ومثلُه قوله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ[1] ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ فأدخل الباء في الإيجاب، لأن اللفظ نفي، ولا يجوز: زيد بقائم، لأن هذه الباء إنما تدخل لتأكيد النفي».

وفي هذا البيت توجيهان للفراء، وآخران للسيرافي، وليس منها ماذكره الصيمري.

وقد ينسب النحويون إلى سيبويه آراء ليس له نصٌّ صريحٌ فيها، ويكون ذلك اعتماداً منهم على فهم مضمون كلام سيبويه واستخراج الرأي من هذا الفهم.

ويبدو أن الصيمري كان طويل الباع في هذا المضار، قال في باب التعجب: «ولا يجوز الفصل بين[2] فعل التعجب وبين ماعمل فيه عند سيبويه، لأن فعل التعجب لايتصرّف، وقد لَزِم طريقة واحدة فَضَعُف عن الفصل...».

قال أبو[3] حيان: «...وذهب الأخفش في أحد قوليه، والمبرد، وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري، ونسبه الصيمري إلى سيبويه «ولقد أطلت النظر في كتاب سيبويه لاستخراج مانسبه الصيمري إليه منه فلم أوفق،

---

(١) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٢) التبصرة ص ٢٦٨.

(٣) ارتشاف الضرب ص٩٢٣، وانظر ذلك أيضاً في شرح التسهيل لابن عقيل جـ١/ ١١٧ أ، وشرحه على ألفية ابن مالك جـ ٢ ص١١٩ وشرح الكافية الشافية ١١٣ ب حيث نقل ابن مالك ماحكاه الشلوبين عن الصيمري.

وبعد طول البحث والعناء وجدت ابن[1] يعيش يقول: «فأما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم»، وقال الأزهري[2] أيضاً: وليس لسيبويه في ذلك نص».

وحينا تصح الفكرة لديه، ويقوى عنده الدليل يخرج علينا برأيه وإن كان في هذا الرأي مخالفةٌ صريحةٌ لسيبويه.

فها هو ذا يقول في باب اشتغال الفعل بالضمير:

«فأما البيت الذي أنشده سيبويه وهو قوله:

فَما أدْرِي أغيرهُم تَنَـــــــــاءٍ وطـولُ العهْـدِ، أم مـالٌ أصـابُـوا؟

فسيبويه منع من نصب المال على مابينا.

وعندي[3]: أن النصبَ فيه غيرُ ممتنع. بتقدير: أغيرهُم تناءٍ؟ أم أصابُوا مـالاً؟ لتكون «أمْ» تلي الفعل كما وليتْـهُ ألفُ الاستفهـامِ فتكون معـادلـةً لهـا، ويكـون «أصابوا» معطوفـاً على «غيرهُم»، وإذا رفعت المـال فهو معطوف على «تنـاء» وأم غير معادلة للألف، وحمله على المعادلة مع صحـة المعنى أحسن، فـالرفع والنصب على سواء، لأن التقدير: أغيرهُم تناءٍ؟ أم أصابوا مـالاً فغيّرهُم؟ وهو مفهوم وإن لم يذكر كما تقول لمن تُخاطبه: ماقطعـك عنّي؟ أحَبَسـك زيـدٌ؟ أم لقيتَ عمراً؟ والمعنى أمْ لقيت عمرا فقطعَـك أو حبسـك عني، وهـذا معنى مفهـوم مشهـور في كلام الناس.

---

(١) جـ٧ ص١٥٠، وقال السيرافي جـ١ قـم ٢ ص١٦٤: «ولم يعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه».

(٢) انظر: التصريح جـ٢ ص٩٠.

(٣) التبصرة ص٣٣١.

ومما انفرد به الصيمري أنه أجاز الجزم[1] بإذا مكفوفة بما مثل «إذ»، قال ابن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي[2] «وأجاز الصيمري أن يُجَازَى بها مطلقاً إذا لحقتها «ما» لأنها تكف عن الإضافة كما في قوله:

وكانَ إذا مايَسْلُلِ السّيفَ يضْرِبِ

وقال البغدادي في الخزانة[3]: «ونقل أبو حيان في تذكرته أن الصيمري ذهب إلى أنها تُكَفُّ بما مثل «إذْ» فتجْزِم كبيت الفرزدق».

---

(١) التبصرة ص٤٠٨.

(٢) ق ٣٥ أ.

(٣) جـ٣ ص١٨٥.

الفصل الثامن
بين السيرافي والصيمري

سبق أن ذكرت أمرين قوّيا لدي فكرة اتصال الصيمري بأبي سعيد السيرافي وأخذه عنه.

ووعدت آنئذٍ بأن أزيد هذا الأمر بيانا، وهأنذا أفي بما وعدت به.

لقد لفت نظري قول الصيمري في بيت طرفة:

ما أقلّت قدَمٌ ناعِلَها ... نَعِمَ السّاعون في الأمر المُبِرّ

أنشده[1] أبو سعيد السيرافي. ولقد دعاني ذلك إلى أن تصفحت شرح السيرافي كله، ورأيت كثيراً من أوجه الشبه في طريقة عرض السيرافي للمسائل وطريقة عرض الصيمري لهذه المسائل، وهأنذا أضع أمام القارئ نماذج من ذلك لعلها بالإضافة إلى ماسبق - تؤكد مااستنتجته.

ذكر الرماني في معاني الحروف[2] أن الصيمري حكى عنهم أن «أو» في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى[3] مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ لأحد[4] الأمرين على الابهام وفي شرح السيرافي[5] : «والوجه الآخر أن يكون «أو» لأحد الأمرين وأبهمه الله على المخاطبين، لأنه أراد تعريفهم كثرتهم، ولم تكن فائدة في تعريف عددهم»

---

(١) وفي النسخة «ق»: أنشدنا أبو سعيد السيرافي.

(٢) ص ٧٨.

(٣) الآية ٥٨ من سورة الصافات.

(٤) التبصرة ص ١٣٢.

(٥) جـ٤ ص ٢٢٦.

قال الصيمري[1]: وأنشد بعض النحويين:

وَلَيْلٍ يقولُ الناس من ظُلماتِه ... سواءٌ صحيحاتُ العيونِ وعورُها
كأنّ لَنَا منها بيوتاً حصينةً ... مسوحاً أعاليها وساجاً كُسورها

وقول الصيمري: وأنشد بعض النحويين بنصه قبل البيتين في شرح السيرافي[2] ولم أهتد إلى من استشهد بها قبل السيرافي.

وقال الصيمري[3]: والوجه الآخر من وجهي كان: أنْ تستعمل زائدة لتبيين معنى الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم واحد ولا على جملة، ويكون فاعلها المصدر مضمراً فيها كقولك: زيد قائم كان، أي كان ذلك الكون، وفي شرح السيرافي[4]:... وذلك قولك[5]: زيد كان قائم، أو زيد قائم كان، تريد: كان ذلك الكون».

وأيضاً فإن البيت الذي استشهد به الصيمري وهو:

سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسامَوْا ... على كان المُسوّمةِ العِرَابِ

في الموضع نفسه من شرح السيرافي، وسترى في تخريجه أنه لم يستشهد به أحد قبل السيرافي.

وفي بعض الأحيان يأخذ الصيمري عن السيرافي ولا يذكره بالاسم، فبعد أن يذكر رأي سيبويه في بيت الشماخ:

---

(١) التبصرة ص ١٧٧.

(٢) جـ ٢ ق ٢ ص ١٩٣.

(٣) التبصرة ص ١٩١، وفي الهمع جـ١ ص١٢٠: «وقد اختلف في «كان» المزيدة، هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان الكون..» وقد ذكر ذلك المرادي في شرح التسهيل ص ٣٦٦.

(٤) جـ ١ ق ٢ ص ٤٦.

(٥) ذكر ذلك البغدادي في الخزانة جـ٤ ص٣٤ نقلاً عن السيرافي.

كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا

يذكر رأي السيرافي قائلا: وأما غير سيبويه[1] فإنه لايجيزه في الشعر ولا في الكلام... ويتأول «جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا» على غير ماذكره سيبويه، وهو أن يجعل «الأعالي» بمنزلة الأعْلَيَيْن، ويجعل الضمير الذي في «مصطلاهما» راجعاً إلى الأعليين...».

وفي شرح السيرافي[2]: وقد أنكر ذلك على سيبويه، وخرّج البيت بما يَخْرجُ به عن «حَسنٌ وجْهِهِ»، و «حَسَنَةٌ وجْهُهَا»... كأنه قال: كُميتَا الأعالي جَونَتَا مُصْطَلَى الأعالي، فالضمير في «المصطلى» يعود إلى الأعالي لاإلى الجارتين فيصير بمنزلة قولك: الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما، وأراد بالضمير الهندين، فالمسألة فاسدة، فكذلك: جونتا مصطلاهما إن أردت بالضمير «الأعالي» فهو صحيح، وإن أردت بالضمير الجارتين فهو رديء...

فان قال قائل: فإذا كان الضمير الذي في «مصطلاهما» يعود إلى الأعالي فَلِمَ يثنى والأعالي جمع؟

قيل له: الأعالي في معنى الأعليين، فرد الضمير إلى الأصل، ومثله:

مَتَى مَاتلْقني فردين ترجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارا

فرد «تستطارا» إلى «رانفتين»، لأن روانف في معنى رانفتين...

وقد يذكر الصيمري رأي السيرافي بدون أن يشير إلى أن هذا الرأي له بل يذكر ذلك مجردا من أي نسبة.

---

(١) انظر: ص٢٣٥.

(٢) جـ٢ ق١ ص١١٦ ـ ١١٧.

من ذلك: قوله في الآية: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي[1] يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ ﴿يَتِيماً﴾ منصوب بإطعام[2]، وهو مصدر أطعم، ولم يذكر الفاعل لدلالة الكلام عليه....

وهذا هو رأي السيرافي[3]، قال: والتقدير فيه: أو أن تطعموا، فحذف الفاعل ولو أظهر لقال: أو إِطْعَامٌ أنتم.

ويجوز عندي أن لايقدر فاعل، وينصب بالمصدر نفسه كما نصب التمييز في قولك: عشرون درهماً...

ومن ذلك أيضاً: قال الصيمري[4]: وإذا قلت: ماأعظم الله فتقديره: شَيْء أَعْظَم الله، وذلك الشيء عباده الذين يُعَظّمونه ويعبدونه وهو مايُسْتَدل به على عظمته من بدائع خلقه.

ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله عزوجل، فيكون لنفسه عظيماً، لالشيء جعله عظيماً...

وفي شرح السيرافي[5]: «وقد أنكر بعض الناس على الخليل قوله: إن ماأحسن عبد الله، بمنزلة شيء أحسن عبد الله، فقال: يلزمه في هذا أن يكون قولنا: ماأعظم الله بمنزلة شيء أعظم الله.

وليس هذا الاعتراض بشيء، لأنه يتوجه الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

---

(١) الآيتان ١٤،١٥ من سورة البلد.

(٢) التبصرة ص٢٤٢.

(٣) جـ٢ ق١ ص٩٧.

(٤) التبصرة ص٢٦٥.

(٥) جـ١ ق٢ ص١٥٦ ـ ١٥٨.

منها أن يقال: قولنا: ماأعظم الله، شيء أعظم الله، وذلك الشيء يعني به من يعظمه من عباده، لأن عباده يعظمونه.

والوجه الثاني: أن يعني بذلك الشيء مادل خَلْقَه المعتبرين على أنه عظيم من عجائب خلق السموات والأرض وما بينهما...

والوجه الثالث: أن يقال: أعظم الله تعالى، ويرجع بذلك الشيء إليه، فيكون بنفسه عظيماً، لالشيء جعله عظيماً...

وفيه وجه رابع... »

وقد يعبر عن السيرافي بقوله: أجازه بعضهم، قال في باب التعجب: فإذا قلت: ماكان أحسن[1] ماكان زيد، فكان الأولى زائدة، والثانية مع «ما» في تأويل المصدر على ماقدمنا...

ولا يجوز أن تجعل «كان» غير زائدة على أن تُضْمِرَ فيها اسمَها، وتَجْعلَ ما بعدها خبراً لها، لأن «ما» التي للتعجب لاتقع إلا على فعل التعجب، فإذا أضمرت في «كان» وجعلتها غير زائدة فقد أوقعت «ما» عليها، فلم تَلِ فعلَ التعجب في لفظ ولا تقدير، وإذا جعلتها زائدةً فكأنها وَلِيَتْ فعلَ التعجب، فلذلك لم يحسن أن تجعل «كان» غير زائدة، وقد أجازه[2] بعضهم على قبحه.

وقد ذهب السيرافي[3] إلى جواز أن تكون «كان» هنا غير زائدة.

ومما يؤخذ على الصيمري أنه قد ينسب إلى نفسه ماليس له، قال في

---

(١) انظر: التبصرة ص٢٧٠.

(٢) في ابن يعيش جـ٧ ص١٥٠: «وكان السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون «كان» هنا غير زائدة، وتكون خبر «ما» وفيها ضمير من «ما»، وأحسن زيدا خبر كان، وقد حكاه الزجاجي، وفيه بعد».

(٣) جـ١ ق٢ ص١٦٧.

الكلام على إضافة «إيا» إلى الظاهر في قولهم: إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ.

وأجمعوا على استقباح إيّا زيدٍ[1] أكرمت، بإضافة «إيّا» إلى زيد، وإجماعُهم على هذا لاينقض عندي مذهبَ الخليل، لأن الخليل لم يجعل قولهم: فإيّاه وإيّا الشوابِّ أصلاً يقاس عليه في إضافة «إيا» إلى الأسماء الظاهرة، وإنما اسْتَدَلَّ بإضافتهم «إيا» الى الشواب على أن مابعد «إيّا» من المضمرات في موضع جر بإضافة «إيَّا» إليها، وهذا استدلال صحيح، لأنه استدل على إعراب مالايتبيّنُ فيه الإعراب بإعراب مايتبين فيه الإعراب، ألا ترى أنا نستدل على إعراب سائِر المضمرات بإعراب المظهرات التي تقع موقعها.... إلى آخره.

وفي شرح السيرافي[2]: «والصحيح عندي ماقاله الخليل رحمه الله، وذلك أني رأيت مايقع بعد «إيا» من الضمير هو الضمير الذي كان يقع للمنصوب ولو كان متصلا بالفعل، لأنك تقول: ضربتك، ثم تقول: إيّاك ضربتُ وضربتُكما، وإياكُمَا ضربتُ وضربتُكم، وإياكُمْ ضربْت، وضربتكُنّ... وكان حق هذا الضمير أن يكون متصلا بفعل، فَلَمّا قدموه لِمَا يستحق المفعول به من التقديم والتأخير أتوا بإيا فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل، و«إيا» هو اسم ظاهر، واتصال الأسماء بالأسماء يوجب للثاني منها الخفضَ، وجعلوا «إيَّا» هو الذي يقع عليه الفعل، وقد رأيناهُم فعلوا مشبها بهذا حيث قالوا: ياأيُّها الرجلُ...

وقد يُتابع الصيمريُّ السيرافيَّ فيما ليس عليه جمهور البصريين وفي ذلك دلالة واضحة على ماذهبت إليه.

---

(١) انظر: التبصرة ص٥٠٤.

(٢) جـ٢ ق٢ ص٣٤٢ - ٣٤٣.

قال في باب مالاينصرف: «والضرب[1] الثالث من المعدول: المعدول عن طريقة الجمع نحو جُمَع، وكُتَع في التوكيد، وهما جمع جمعاء، وكتعاء.

وباب فعلاء وأفعل في الجمع أن يكون على فُعْل ساكنة العين نحو أحمر وحمراء وحُمْر، وأشهب وشهباء وشُهْب، وكان حَقُّ جَمْعَاء وكَتْعاء، وأَجْمَع وأَكْتَع أن يكون جمعه على «فُعْل» نحو جُمْع وكُتْع ساكنة الحرف الثاني على قياس حُمْر وشُهْب وصُفْر..» وماذكره الصيمري هنا بنصه تقريباً في شرح السيرافي[2].

وفي باب مالا ينصرف نسب الصيمري إلى المبرد أنه وافق عيسى بن عمر في صرف المذكر الذي سميت به مؤنثا.

وبالرجوع إلى المقتضب يتبين أن المبرد ذكر رأيَيْنِ ولم يرجح أحدهما على الآخر، ثم بعد ذلك نجد الصيمري ناقلا لما في شرح السيرافي بنص حروفه تقريبا، قال الصيمري: «واعلم أنك إذا سميت[3] مذكرا بمؤنث على ثلاثة أحرف صرفته ساكن الأوسط كان أو غير ساكن كرجل سميته بقَدَمٍ، تقول: هَذَا قَدَمٌ، ومررت بِقَدَمٍ فتصرفُ، وكذلك إن سمّيته بهْندٍ في لغة من لا يصرف في المؤنث صرفته....

فإن سميت مؤنثاً باسم مذكر على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن لم ينْصرف في المعرفة في قول أكثر النحويين، وذلك كامرأة سمَّيْتَها بعمرو، تقول: هذه عمرو

---

(١) انظر التبصرة ص ٥٦١ ـ ٥٦٢.

(٢) جـ٤ ص٣٣٨ وهو أيضاً رأي الأخفش، والفارسي، واختاره ابن عصفور، وبعضهم ذهب إلى أنها معدولان عن فعالى كصحراء وصحارى، والصحيح أنها معدولان عن «فعلاوات» لأن مفردها جَمْعاء وكَتْعاء، وقياس فَعْلاء إذا كان اسماً كصحراء أن يجمع على «فَعْلاَوَات» كصحراء وصحراوات، انظر: التصريح جـ٢ ص٢٢٢ ـ ٢٢٣، وشرح الأشموني جـ٣ ص٣٨٠.

(٣) التبصرة صـ ٥٥٣

ومررت بعمرو.... وكان عيسى بن عمر يرى صرفه، وإليه ذهب أبو العباس[1] المبرد....

وفي شرح السيرافي[2] : «... وقد اختلف في هذا من مضى، فكان قول أبي إسحاق، وأبي عمرو، ويونس، والخليل، وسيبويه أنه لا ينصرف، وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك، وإليه ذهب أبو العباس المبرد» .

وقد ينسب السيرافي بعض العلل إلى بعض النحويين دون تعيين، فيحذو الصيمري حَذْوَه، من ذلك:

قال الصيمري في باب النسب: «... ومن [3] ذلك: قولهم في النسب إلى البَصْرة: بِصْرِيّ بكسر الباء، والقياس الفتح....

وقد احتج بعض النحويين لهذا التغيير فقال: كَسَروا الباء من «بصري» إتباعا لكسرة الراء، لأن الحرف الذي بينهما ساكن، وليس بحاجز قوي، كما قالوا: مِنْتِن، ومِنْخِر بكسر الميم إتباعا لكسرة الراء بعدها، ولم يعتدوا بالحرف الساكن بينهما....» .

وفي شرح السيرافي[4]: «.. وبعض النحويين قال: كسروا الباء إتباعا لكسرة الراء، لأن الحاجز بينهما ساكن، وهو غير حصين، كما قالوا: مِنْتِن ومِنْخِر، فكسروا الميم لكسرة الخاء...» .

وقد ينسب بعض اللغويين إلى السيرافي رأيا معينا، ولكن الصيمري لا يذكره بالاسم رغم ذلك.

---

(١) انظر المقتضب جـ ٣ صـ ٣٥١ ـ ٣٥٢ حيث ذكر المبرد الرأيين ولم يرجح أحدهما على الآخر.

(٢) جـ ٤ صـ ٣٧٠.

(٣) التبصرة صـ ٥٨٧.

(٤) جـ ٤ صـ ٥٢٠.

قال في جمع التكسير: «وقد جُمِع[1] «فِعْلَة» على «أَفْعُل» في حرفين، قالوا: نِعْمَةٌ وأَنْعُم، وشِدَّة وأَشُدّ، وهذا قول سيبويه والفرّاء.

وقال أبو عبيدة: أَشُدّ جمع لا واحد له، وقال غيرهُم: أَشُدّ جمع[2] شَدّ نحو قَدّ وأَقدّ.

وفي شرح السيرافي[3] : «وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: أَشدّ جمع لا واحد له، وقال غير أبي عبيدة: أَشد جمع شَد كما قالوا: قَد» .

هذا وقد نسب الصيمري إلى الجرمي أنه قال: إنّ فَلْوًا يُجمع على فِلاَء، وفُلِيّ وفِلِيّ، وعندما حاولت تخريجَ ما قاله الجرمي لم أعثر عليه إلاّ في شرح السيرافي، قال الصيمري: «وقد جاء في فلو» غيرُ[4] ما ذكر سيبويه: فِلاء وفُلِيّ وَفِلِيّ قاله أبو عُمر الجرمي» .

وفي شرح السيرافي جـ ٥ صـ ١١١: لم يذكر سيبويه[5] في «فَلْوٌ» غيرَ أَفلاء، وقد ذكر أبو عُمر الجرمي في فَلْوٌ: أَفْلاء وفِلاَء، وفُلِيّ، وفِلِيّ، وهو على فُعُول» وأعاد السيرافي ذلك في صـ ١٨٩ من الجزء نفسه.

وأحيانا يذكر الصيمري رأي السيرافي معبرا عنه بقوله: وقال بعضهم.

قال في باب أبنية المصادر: «فأما الحَيَدَان[6] والمَيَلاَن فحملها سيبويه على غير القياس، لأنه ليس فيهما زعزعة شديدة مثل ما كان فيما مضى من المصادر،

---

(١) التبصرة صـ ٦٥٢ ـ ٦٥٣.

(٢) في اللسان (شدد) : «وقال السيرافي: القياس شد وأشد كما يقال: قَدّ وأَقَدّ».

(٣) جـ ٥ صـ ٥٢.

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ صـ ١٩٥، وانظر التبصرة صـ ٦٦٥.

(٥) وجمع «فلو» أيضا على فلاوى مثل خطايا، وأصله فعائل، انظر: تاج العروس (فلو).

(٦) انظر: التبصرة صـ ٧٦٩.

وقال بعضهم: هو على القياس، لأن الحَيَدَان والمَيَلاَن إنما هو أخذ في جهة عادلة عن جهة أخرى فهما بمنزلة الرَّوَغَان....» .

وفي شرح السيرافي جـ ٥ صـ ٢٤٥ ـ ٢٤٦: «وقد يجوز عندي أن يكون على الباب، لأن الحَيَدَان والمَيَلاَن إنما هو أخذ في جهة ما عادلة عن جهة أخرى فهما بمنزلة الرَّوَغان..» .

وقال الصيمري في باب مصادر ما زاد على ثلاثة أحْرف: «وإنما كان أصل هذا الباب وقياسُه الفَعْلَلَةَ، لأنه لا يمتنع شيء في هذا الباب منه، وقد يمتنع من الفِعْلاَل في بعض ذلك وإن كان كثيرا، فوجب أن يكون العامُّ هو الأصل الذي عليه الباب، ألا ترى أنك تقول: دَحْرَجْتُهُ[1] دَحْرَجَةً ولم يسمع فيه دحراجاً[2]...» .

وأول من قال ذلك هو السيرافي في جـ ٥ صـ ٣٦١ حيث قال: «ولم يسمع فيه دحراج» .

ولم يمنع تأثر الصيمري الواضح بأبي سعيد السيرافي أن يختار الرأي المخالف له مؤيداً اختياره بالتعليل والشرح.

قال بعد أن ذكر أقوال النحاة في اشتقاق تَسَرَّيْتُ: «وهو عند أبي سعيد[3] السيرافي من السِّرّ الذي هو النكاح، والأجود عندي في الاشتقاق ما قاله ابن السَّرَّاج، لأن السِّر الذي هو الكتمان معنى يخص السُّرّية دون غيرها، وأما

---

(١) التبصرة صـ ٧٧٣.

(٢) وقد نسب الأزهري والصبان هذا القول إلى الصيمري، ولم ينسباه إلى السيرافي، انظر: التصريح جـ ٢ صـ ٧٦، والصبان على الأشموني جـ ٣ صـ ٣٤، أما ابن يعيش فقد قال: «ولم يسمع فيه دحراج» ، ولم ينسب ذلك لأحد. انظر جـ ٦ صـ ٤٨، ٤٩.

(٣) التبصرة صـ ٨٣٦.

السرور والسِّر الـذي هـو النكاح وركـوب السَّراة وغير ذلـك مـا قيـل فيهـا فتشترك فيـه الـزوجـة والسُّرّيـة، وليست إحـداهمـا بهـذه التسميـة أولى من الأخرى...» .

وهناك أمثلة كثيرة غير ما ذكرت تركتها خوف الإطالة، وأنتقل إلى باب الإدغـام حيث الصـورة فيـه أوضـح مـا تكـون دلالـة على مـا نحن بصـدده، وسأكتفي هنا أيضا بعرض نماذجَ قليلةٍ تفي بالمراد.

وقـد أفرد السيرافي في آخر كتـابـه بـابـا لإدغـام القرّاء، ولم يحـذُ الصيمري حَذوه، بل خلط إدغام القراء بباب ذكر أحكام حروف المعجم في الإدغام، قـال الصيمري: «وقرأ أبـو عمرو: ﴿لَـذَهَبَ بِسَمْعِهِم[1]﴾ فـأسكن البـاء الأولى وأدغم تخفيفـا لتـوالي الحركات، وحكى عنـه: ﴿الرُّعْبَ بِمَـا[2]﴾ بـالإدغـام والجمع بين سـاكنين فهـذا غير جـائـز عنـد البصريين، وحملـوا ذلـك على الإخفـاء من أبي عمرو...» ولم أر فيما لـديَّ من كتب القراءات من مَثّل بـآيـة آل عمران لـلإدغـام عنـد أبي عمرو، ووجـدت كـلام الصيمري والتمثيـل بـآيـة آل عِمْران في شرح السيرافي جـ ٦ صـ ٧٨٠ ـ ٧٨١.

وقـال الصيمري: «واختلف[3] النحـويـون في إدغـام الراء في الـلام، فقـال سيبويه وأصحـابـه: لا تـدغم الراء في اللام ولا في النون.... ولم يخـالف سيبويـه أحـدٌ من البصريين في ذلـك الا مـا رُوي عن يَعْقُـوب الحضْرمي أنـه كان يـدغم الراء في اللام.... وحكى أبو بكر بن مجـاهـد رحمـه الله عن أبي عمرو بن العـلاء رحمه الله أنه كان يدغم الراء في اللام....» .

---

(١) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٣) التبصرة صـ ٩٤٩ ـ ٩٥١.

ومـا ذكره الصيمري هنـا بنصـه في شرح السيرافي جـ ٦ صـ ٧٩٥ ـ ٧٩٦، وانظر هنـا جيـدا قول السيرافي: «ولا أعلم أحـدا من النحويّين[١] البصريين بعـدُ خالفه ـ يقصد سيبويه ـ الا ما رُوي عن يعقُوب الحَضْرمي... الخ.

وفي آخر إدغـام الراء قـال الصيمري: «قـال أبـو بكر بن[٢] مجـاهـد: لم يقرأ بذلك أحد علمناه بعد أبي عمرو سواه» .

وهذه العبارة بحروفها في شرح السيرافي جـ ٦ صـ ٧٩٧.

وقـال الصيمري في إدغـام الـزاي: «.. ولا أعرف إدغـامهـا[٣] في شيء من حروف القرآن» .

وقال السيرافي جـ ٦ ص ٧٩٨ : وأمـا الزاي فلا أعلمهـا أدغمت في شيء من حروف القرآن.

وقـال الصيمري في إدغـام الضـاد في الشين: «قـال أبـو بكر[٤] بن مجـاهـد رحمـه الله: لم يرو عن أبي عمرو إدغـام الضـاد في الشين إلا أبـو شعيب السُّوسي عن اليزيدي وهو خلاف ما ذكره سيبويه» .

وفي شرح السيرافي جـ ٦ صـ ٧٩٩: «ولم تـدغم في شيء إلا مـا ذكر أبـو بكر بن مجاهد أن أبـا شعيب السوسي روى عن اليزيـدي عن أبي عمرو أنـه كان يـدغم الضـاد في الشين... قـال أبو بكر بن مجـاهـد: ولم يَرو عن أبي عمرو... إلى قوله: وهو خلاف ما ذكره سيبويه» .

---

(١) قـال أبـو حيـان في البحر المحيـط جـ ٢ صـ ٣٦٢: «.. قـال أبـو سعيـد: ولا نعلم أحـدا خـالفـه إلا يعقـوب الحضرمي، وإلا ما روى عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام....» .

(٢) التبصرة ٩٥١ .

(٣) التبصرة صـ ٩٥١.

(٤) التبصرة صـ ٩٥٣.

وقال الصيمري عقب ذلك: «.. وقال بعض النحويين[1]: ليس إدغام الضاد في الشين عندي بالمنكر لأنها مقاربةٌ للشين في المخرج والشين أشد استطالة من الضاد....» .

وفي شرح السيرافي جـ ٦ صـ ٧٩٩ ـ ٨٠٠: «... وإدغام الضاد في الشين عندي ليس بالمنكر لأنها مقاربةٌ للشين في المخرج، والشين أشد استطالة من الضاد، وفي الشين تَفَشٍّ ليس فيها، على أن سيبويه حكى اطجع بإدغام الضاد في الطاء، فدل ذلك على جواز إدغامها في الشين، لأن الشين أقوى منها وأفشى» .

وقد سبق أن ذكرت أن الصيمري قال[2]: «وروي عنه ـ يقصد أبا عمرو ـ إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم... وإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن اللفظ بذلك.. إلى أن قال: وقال بعض شيوخنا: سألت أبا بكرِ بنَ مجاهد رحمه الله عنه، فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام...» وأن السيرافي قال في جـ ٦ صـ ٧٨١: «.. وقد سألت أبا بكر بن مجاهد رحمه الله عنه، فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام أو نحو هذا من اللفظ...» ثم قال السيرافي: «والذي يُتَبَين من لفظ ما حكَوْه تسكينُ الميم والباء وهو على أحد وجهين:

إما أن يكون أخفى الحركة على ما يعتقده كثير من البصريين، ويتأوله أبو بكر بن مجاهد رحمه الله في بعضها... وذلك أنه حكى عن اليزيدي عن أبي عمرو تسكين الراء في ﴿يَنْصُرْكُم[3]﴾ و ﴿يأمرْكم[4]﴾ .. وإما..» .

---

(١) التبصرة صـ ٩٥٤.

(٢) التبصرة صـ ٩٦٢.

(٣) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران، والآية ٢٠ من سورة الملك.

(٤) الآيات ٦٧، ٩٣، ١٦٩، ٢٦٨ من سورة البقرة و ١٥٨ من سورة النساء.

وبعد فهذه نماذج أردت بذكرها تأكيد ما بين الرجلين من صلة.

ولم أستبعد أن يكون الصيمري قد قرأ شرح السيرافي فتأثر به فقط، بيد أن ما ذكرته من أدلة تبين وتؤكد - في رأي الباحث - وجود علاقة التلمذة بين السيرافي والصيمري.

وأختم هذا الفصل برأي نسبه الصيمري إلى أبي العباس المبرد، ولم أعثر عليه في المقتضب، ثم وجدته بنصه في شرح السيرافي، ولم أعثر عليه في أي مصدر آخر.

ففي التبصرة[1]: «وقال أبو العباس: حَيَوان أصله فَعْلان ساكن العين، لأن فَعَلانا إنما يجيء فيما يكون اضِّطرابا نحو الغَلَيان، والنَّزَوان، فلو قلبوا اللام واوا لزمها القلبُ إلى الياء، لأن الياء قبلها ساكنة، وكان يلزمه الإدغام فيصير حَيَّان مثل أيَّام، فحركوا العين، وأبدلوا اللام واوا، كأنهم قالوا: حيَيان واستثقلوا جمع الياءين فأبدلوا الثانية واوا، وانما استثقلوا حييان كما استثقلوا رَحَيِيّ، وإن كان رَحَيِيٌّ أثقل، هذا وما ذكره الصيمري هنا موجود بنصه في شرح السيرافي[2].

---

(١) صـ ٩٢٤.

(٢) جـ ٦ صـ ٤٣٠.

الفصل التاسع
شواهد التبصرة

عُني الصيمري بشواهد الشعر وعوّل عليها كثيراً، ولقد وجدت في كتابه التبصرة جُملة من الشواهد لم أهتد إلى من استشهد بها في كتب النحو المتداولة.

وقد رأيت أن أجمعها لأنها تُعدّ إضافة من الصيمري إلى شواهد النحو، وقد خرجت كثيراً من هذه الشواهد من بعض كتب اللغة والأدب ، وتخريجُها في مواطن هذه الشواهد من الكتاب، ولم أوفق إلى تخريج بعض منها رغمَ طول البحث والتنقيب.

وهذه الأبيات هي:

قول عبد يغوث:

وقَدْ كُنت نَحّارَ الجَزورِ ومُوغِلَ الـ ... مَطيِّ وأَمْضِي حَيْثُ لا حَيّ ماضِيا[1]

وقال حُسَيْل بن سَجِيح الضَّبي:

وبيضاءَ من نَسْجِ ابْن دَاودَ نثرةٍ ... تخيّرْتُها يومَ اللقاء المَلاَبِسا[2]

---

(١) التبصرة ص ٩٦.

(٢) التبصرة ص ١١١.

وقال ذو الإصبع العَدواني:

أَرْزى بنا أنّنا شالت نعامتُنا ... فَخَالَني دونَه بل خلتُه دوني[1]

وقال حُميد بن ثَور الهلالي:

وقامت بأثناءٍ من الليل ساعةً ... سَرَاها الدّواهي واسْتَنام الخَرَائِدُ[2]

وقال الأعشى:

وَلّما رأيت الناس أقبل جمعُهم ... وثَابُوا إلينا من فصيح وأعجم

وَقِيم عَلَيْنا بالسيوف وبالقَنَا ... إلى رايةٍ منصوبة عند مَوْسِمِ[3]

وقال ذو الرُّمة:

كأنّهُنّ خَوافِي أجدلٍ قرِمٍ ... ولّى ليسْبَقَه بالأَمْعَزِ الخَرَبُ[4]

وقال الفرزدق:

وقد حُمدتُّ بأخلاقٍ خُبِرْتَ بها ... وإنما يا بنَ ليلى يُحْمَدُ الخبرُ

سَخَاوةٍ من نَدَى مروانَ نعرفُها ... والطعنِ للخيل في أكتافها زَوَرُ

ونائلٍ يا بنَ لَيْلَى لو تَضَمّنَهُ ... فيضُ الفرات لأضْحَى وهو مُحْتَقَرُ[5]

وقال الشّمِيْذَر الحارثي:

بَني عَمَّنا لا تذكروا الشعر بعدما ... دفنتم بصحراء الغمير القوافيا[6]

---

(١) التبصرة ص ١١٤.

(٢) التبصرة ص ١٢٢.

(٣) التبصرة ص ١٢٦.

(٤) التبصرة ص ١٥٣.

(٥) التبصرة ص ١٦٠.

(٦) التبصرة ص ٣٥٧.

وقال الفرزدق:

وكم من أبٍ لي يـــا معـــاويَ لم يكن ... أبـوك الـذي من عبـد شمس يقـاربُـه[1]

وقال كعب بن زهير:

أمست سُعـاد بـأرض مـا تُبلِّغُهـا ... إلا العِتـاق النجيبـاتُ المراسيـلُ[2]

وقال النابغة:

لا مرحبـاً بِغـدٍ ولا أهـلاً بِـه ... إن كان تفريـق الأحبـة في غـد[3]

وقال مُزرِّد بن ضِرار أخُو الشّمّاخ:

تَطَـاليْتُ فـاسْتَشْرَفْتُـهُ فَرأيتُـهُ ... فقلتُ لـهُ آأنْتَ زيـد الأرَانِبِ[4]

وأنشد ابن الأعرابي:

عَمّرتُكم آبـــــــاءَكم إذْ لقيتُم ... أَلم تخبروا الأقـوام كيف نُضـارِبُ[5]

وقال النابغة:

فحلفتُ يـا زُرعَ بنَ عمروٍ إنّـه ... مِمّـا يشُـقّ على العـدُوّ ضِراري[6]

وقال الشاعر:

ولَقَـدْ عَلِمْتُ لَتَـأْتِيَنَّ عَشِيَّـةً ... ما بَعْـدَهـا خوفٌ عليَّ ولا عـدمْ[7]

---

(١) التبصرة ص ٣٦٩.

(٢) التبصرة ص ٣٧٦.

(٣) التبصرة ص ٣٩٣.

(٤) التبصرة ص ٤٤١.

(٥) التبصرة ص ٤٤٩ ولم أعثر له على قائل.

(٦) التبصرة ص ٤٥١.

(٧) التبصرة ص ٤٥٢.

وقال عبد يغوث:

أبَـــــا كَرِبٍ والأيهمَيْن كليهما وَقَيْساً بأعلى حَضْرَمَوْتَ اليمانيا[1]

وقال جرير:

قال الأخيطِل إذْ رَأى راياتِنا يا مارَ سَرْجِسَ لا نُريد قتالا[2]

وقال الأخطل:

عفَا واسِطٌ من آل رَضْوى فَنَبْتَلُ فَمُجْتَمَعُ الحرَّين فالصّبْرُ أجملُ[3]

وقال رؤبة:

كالحيَّةِ الأصْيدِ من طولِ الأرقْ[4]

وقال عِياض بن دُرّة الطّائي:

إذا ما ثَنَا مَتْناً كأن تَليلَهُ صَليفٌ بَرَتْهُ كَفُّ خرقاءَ طالِقِ[5]

وقال ذو الرمة:

على عَصَوَيْهَا سابريٌّ مُشَبْرَقُ[6]

وقال عبد الله بن دُميثٍ الطائي:

تَدارَكْتُه مِنْ بَيْنِ جَبْلَيْن بعدَما تَطَاوَحَهُ لولا أنا الرّجَوَانِ[7]

---

(١) التبصرة ص ٥٧٣.

(٢) التبصرة ص ٥٧٥.

(٣) التبصرة ص ٥٨٢.

(٤) التبصرة ص ٦٢١.

(٥) التبصرة ص ٦٢٧.

(٦) التبصرة ص ٦٣٢.

(٧) التبصرة ص ٦٣٣ ولم أهتد إلى قائله.

وقال الشاعر أنشده أبو زيد:

أَنْشُدُ من أمِّ عُنُوقٍ[1] حِمْحِمِ

وقال جرير بن الحارث الأزدي:

تَبَاطأْتُمُ أنْ تُـدْرِكوا رِجْلَ شَنْفَرَى وأنْتُمْ خِفَـافٌ ثَمَّ أَجْنِحـة الغُرْبِ[2]

وقال الهُذَلي:

متى مـــا أشـــأ غير زَهْـو الملُـو كِ أَجْعَلْـك رَهْطـاً على حَيْضِ[3]

وقال الراجز:

أَنْشُدُ والبَاغِي يُحِبُّ الوِجْدان[4]

وقال الشاعر:

إنّي وَأَتْيَ ابْنِ غَـــــــــلاّقٍ لِيَقْرِبَنِي كَغَابِطِ الكَلْبِ يَبْغي الطِّرق في الـذَّنَبِ[5]

وقال امرؤ القيس:

كأن سَرَاتَـــهُ وجِـــدَّةُ مَتْنِـــهِ كَنَـــائِنُ يَجْري فَـوقَهُنَّ دَلِيصُ[6]

هذا وقد ذكر الصيمري أربعة شواهد قدم لها بقوله: أنشد سيبويه ولم أجد هذه الشواهد في كتاب سيبويه، وهذه الشواهد هي:

---

(١) التبصرة ص ٦٦٣.

(٢) التبصرة ص ٦٥٩.

(٣) التبصرة ص ٦٧٠.

(٤) التبصرة ص ٧٦٠.

(٥) التبصرة ص ٧٦٠.

(٦) التبصرة ص ٧٩٩.

١ ـ في باب الاستغاثة:

يَبْكِيكَ نـاءٍ بعيـدُ الـدار مُغْتَرِبُ يـا لَلْكُهـولِ ولِلشُّبَّـانِ لِلْعَجَبِ[١]

٢ ـ في باب أبنية المصادر:

فصـدقْتُـه وكَـذَبْتُـه والمَرْءُ ينفَعُـه كِـذابُـهْ[٢]

٣ ـ في باب إبدال الهاء:

وأتَى صـواحِبَهـا فقلن هَـذَا الّـذي مَنَـحَ المـودّة غيْرنـا وجفَـانـا[٣]

٤ ـ في باب إبدال الجيم:

يـا رب إن كنت قبلت حجَّتِـجْ فلا يـزال شَـاحِـجٌ يـأتيـك بِـجّ[٤]

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجّ

وذكر الصيمري أيضاً شاهدين قدم لها بقوله: أنشد الفراء، وهما:

١ ـ في باب النداء:

إنّي إذا مـا حَـدَثٌ ألَمَّـا دَعَـوْتُ يـااللّهُمَّ يـااللّهُمّـا[٥]

٢ ـ في باب المذكر والمؤنث:

رأيتُ خَتُـونَ العـامِ والعـامِ قَبْلَـه كحـائضَـةٍ يُزْنَى بهـا غيرَ طـاهرِ[٦]

ولم أعثر عليها في معاني القرآن للفرّاء.

---

(١) التبصرة ص ٣٥٩.

(٢) التبصرة ص ٧٥٩.

(٣) التبصرة ص ٨٥٨.

(٤) التبصرة ص ٨٦٥.

(٥) التبصرة ص ٣٥٦.

(٦) التبصرة ص ٦٢٨.

الفصل العاشر

«نسخ التبصرة»

حصلت ـ بحمـــد الله ـ على نسـخ التبصرة التي يغلب على الظن أنهـــا الموجودة في مكتبات[1] العالم.

وقـد أشـار بروكلمـان[2] إلى نسخـة واحـدة من التبصرة، وهي المحفـوظـة بالمكتبة الأهلية بباريس.

ولم يُشر بروكلمان إلى بقية النسخ، وقد حصلت على مصورات لجميع النسخ من أماكن حفظهـا بمعونـة معهـد إحيـاء المخطوطـات التـابع للمنظمـة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية.

وهذه النسخ هي: ـ

١ ـ نسخة محفوظة بمكتبة الأمبروزيانا، بميلانو رقم ٦٨.

---

(١) كتب الدكتور محمود الطناحي الخبير بمعهـد المخطوطـات مقـالاً في مجلة الثقـافـة (العـدد ٢٧ ـ ديسمبر سنـة ١٩٧٥) جاء في ص ٧٧ منه: «ويورد جمال الدين القفطي كلاماً جيداً يشهد لذلـك ـ يقصـد اهتمام المغـاربـة بعلم النحو ـ يقول في ترجمة أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحـاق الصيمري النحوي: قـدم مصر، وحُفـظ عنـه شيء من اللغـة وغيرهـا، وصنّف كتـابـاً في النحو سماه: «التبصرة» وأحسن فيـه التعليل على مـذهب البصريين، ولأهـل المغرب بـاستعمالـه عنـايـة تـامـة، ولا يوجـد بـه نسخـة إلا من جهتهم» ، ويُقَوّي كـلام القفطي هـذا أني عرفت ثـلاث نسـخ مخطـوطـة من هـذا الكتاب كلها مكتوبة بخط أندلسي مغربي عتيق: النسخة الأولى محفوظة بمكتبـة الأمبروزيـانـا بميلانو، كتبت سنـة ٥٨٢، والثانية بالخزانة العامة بالرباط نسخت سنة ٥٩٧، والثالثة بخزانة القرويين بفاس وهي من خطوط القرن السابع في أكبر الظن، وبقي من هذا الكتاب نسخة رابعة، ذكر المستشرق كارل بروكلمان أنها محفوظة بالمكتبة الأهلية بباريس، ولا أعلم من حالها شيئاً فأذكره» .

(٢) تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

٢ ـ نسخة بالخزانة العامة بالرباط رقم ٣٣٢.

٣ ـ نسخة بخزانة القرويين بفاس، رقم ٤٠ / ٥١٧.

٤ ـ نسخة المكتبة الأهلية بباريس، رقم ٤٠٠٧.

«النسخة الأولى»

وهي نسخة عدد أوراقها سبع وأربعون ومائة ورقة، ومسطرتها ثلاثة وعشرون سطراً، (مقاس ١٧ × ٢٣ سم) .

وهي مكتوبة بخط أندلسي مغربي عتيق، وبآخر النسخة تاريخ نسخها وهو السابع عشر من صفر عام اثنين وثمانين وخمسمائة، وعلى صفحة العنوان تمليك صيغته «ملك الفقير إلى الله ابن البارزي[1] غفر الله له، آمين» .

وهي مضبوطة بالشكل ضبطاً جيداً، وبهوامشها تعليقات نفيسة، وهي أكمل النسخ، ولذا اعتبرتها أصلاً على الرغم من أنها ليست أقدم النسخ.

وهذه النسخة هي أول ما حصلت عليه من الكتاب ولم أكن في هذه الأثناء أعلم شيئاً عن وجود نسخ أخرى.

وعندما تصفحت النسخة وجدت بأوراقها اضطراباً حدث نتيجة عدم ترقيم أوراقها كما أن نهايات الصفحات لم تكن بها تعقيبات تبين بداية الصفحة التالية.

وقد حدث هذا الخطأ في ترتيب أوراق النسخة في ثلاثة مواضع:

أولها: الورقة رقم ٣٠ (باب الصفات المشبهة باسم الفاعل) ، وكانت الورقة ٣٠ / أ بها بداية باب الصفات المشبهة، والورقة نفسها ٣٠ / ب بها باقي باب حتى.

---

(١) اشتهر بهذا أكثر من واحد من فقهاء الشافعية في القرنين السادس والسابع.

ثانيها: الورقة ٥٩ / أ بها جزء من باب النسب، و ٥٩ / ب بها باقي باب الصفات المشبهة.

ثالثها: الورقة ٨٩ / أ بها جزء من باب حتى، و ٨٩ / ب بها جزء من باب النسب.

وقد قمت بترتيب أوراق النسخة حتى استقامت على الطريقة، وحينما حصلت على بقية النسخ راجعت نسخة الأصل عليها، ورقمتها ترقيماً جديداً بعد أن تبينت صحة ما قمت به من ترتيب لأوراقها.

النسخة الثانية

نسخة الخزانة العامّة بالرّباط، وهي مبتورة الأول، وأول الموجود منها: فصل: اعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف الإعراب.

وآخرها: فصل: والياء تدغم في مثلها من كلمتين إذا انفتح ما قبلها كقولك: اِخْشَيْ ياسراً...

وهي بقلم أندلسي صحيح متقن، وعلى حواشيها تعليقات جيّدة، وقد طغت الأرضة على أطرافها فأصلحت بالترميم، كتبها محمد بن داود التّادُلي، وفرغ منها في الثاني من رمضان سنة ٥٩٧، وهي ١٤٢ ورقة، ومسطرتها ٢٤ سطراً (مقاس ١٧ × ٢٣ سم) ، وهي من جزأين ينتهي الأول منهما عند آخر باب الضمير، وقد رمزت إليها بالرمز «ر» .

النسخة الثالثة

نسخة خزانة جامعة القرويين بفاس، وهي مبتورة الآخر، وسطورها الأخيرة متآكلة، وما يمكن قراءته منها قوله: فصل: والهاء تدغم في مثلها، كقولك: اِجْبَهْ هّلالا...

وهي مكتوبة بقلم أندلسي صحيح من خطوط القرن السابع ظنا، وقد عبثت بها الأرضة عبثاً شديداً حتى كادت تغتال الورقات الأولى اغتيالاً.

وبأول النسخة تحبيس من السلطان أحمد المنصور على خزانة القرويين، وتاريخ التحبيس غير واضح.

وعدد أوراقها ١٤٢ ورقة، ومسطرتها ٢٩ سطراً (مقاس ٢٠ × ٣٠ سم) ، وقد رمزت إليها بالرمز «ق» .

النسخة الرابعة

نسخة المكتبة الأهلية بباريس، وقد فقد منها نحو نصفها، وأول الموجود منها قوله: والواو في نفسها ثقيلة، فإذا كان ما قبلها من جنسها كان أثقل، فجاز حذفها لثقلها، وليست النون ثقيلة فلذلك لم يجز حذفها.

فصل: واعلم أنه لا يجوز أن يستعمل الضمير المنفصل إذا قدرت على المتصل... وهي نسخة ـ رغم نقصها ـ في غاية النفاسة، كتبت بقلم أندلسي متقن، فرغ منها ناسخها في جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسمائة، فهي أقدم النسخ، وهي مضبوطة بالشكل ضبطاً جيداً، وعدد أوراقها ٦٧ ورقة، ومسطرتها ٢٨ سطراً (مقاس ٢٠ × ٣٠ سم) وهذه النسخة هي الوحيدة التي أشار إليها بروكلمان، وهي كالنسخة «ر» تقع في جزأين ينتهي الأول منها عند نهاية باب الضمير.

وجاء في الجزء الثاني من تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (الملحق ص ٩١٦) : «كتاب التبصرة والتذكرة في النحو» ونسبه إلى من سماه بالنُّصَيْري، وذكر أن هذا الكتاب محفوظ بخزانة القرويين بفاس برقم ١١٩٦، هذا ولم أعثر للنصيري هذا على ترجمة.

وقد بدأت في تحقيق التبصرة، ولم يكن لدي سوى النسخة الأولى، وقد

رجحها فضيلة الأستاذ الدكتور محمد رفعت فتح الله رغم الاضطراب الذي ظننته ـ قبل تصحيحه ـ بَتراً في النسخة، وكنت قد عرضت على فضيلته هذه النسخة، وأخبرته بما فيها، وقلت لفضيلته: إن هذه النسخة قد تكون هي الموجودة من التبصرة، وعرضت على فضيلته كتاباً آخر هو: «الحاصر لفوائد مقدمة الطاهر» وهوشرح على مقدمة ابن بابشاذ لِعَلِيّ بن حمزة العلوي صاحب كتاب «الطراز» .. في علوم البلاغة.

وكان فضيلته يقول لي آنئذٍ: إني أفضل تبصرة الصيمري بنسخته الوحيدة على ما بها من عيب لأن للصيمري قيمته العلمية التي تُغْرِي بتحقيق كتابه، وإخراجه إلى النور.

وفي هذه الآونة أرسل معهد المخطوطات بعثة إلى المغرب وكان أحد أعضائها صديقي الدكتور محمود الطناحي فقلت له: أنت تعلم مشكلتي مع تبصرة الصيمري، وأنت أيضاً تعلم ما قاله القفطي عن عناية أهل المغرب التامة بالتبصرة ، وطلبت منه أن يبحث لي في أثناء وجوده بالمغرب عن نسخ التبصرة وأن يصور لي ما يجده منها.

وكان أن وفقه الله وعثر على نسخَتَي الرّباط والقرويين، وأرسل إلي بأنه قد أتم تصوير النسختين لي.

ثم طلبت ـ عن طريق معهد المخطوطات أيضاً ـ تصوير نسخة المكتبة الأهلية بباريس، وتم بحمد الله تصويرها، وبذا أكون قد حصلت ـ بحمد الله ـ على نسخ التبصرة التي هي ـ فيما أعلم ـ الموجودة في العالم[1] منه.

---

(١) في أثناء إعداد الكتاب للطبع نبهني مشكوراً الأستاذ عبد الرحمن العثيمين إلى أنه عثر على نسخة من تبصرة الصيمري غير النسخ الأربع المشار إليها ، وبالرجوع إلى تلك المخطوطة تبين أنها مقدمة في النحو تسمى « التبصرة » لايعلم مؤلفها ، وتقع في اثنتي عشرة ورقة ، وهي مصورة من جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأميركية ، وتاريخ نسخها القرن الحادي عشر الهجري ، ومسطرتها عشرون سطراً ، أولها : الكلام عبارة عما تحصل به الفائدة ... الخ وآخرها باب الإدغام .

(معهد أحياء المخطوطات العربية)

المكتبة رقم القيد 186 inf

ورقم المخطوط فيها

اسم الكتاب بصيرة المبتدي : وتذكرة المنتهي

اسم المؤلف عبيد الله بن علي بن إسحاق الهجري

تاريخ النسخ ٥٨٢

عدد الأوراق ١٤٧ المقاس

الملاحظات

الورقة الأولى من نسخة

كتاب تبصرة

للتبيين وتذكرة للمنتهى

تأليف الشيخ أبي المجد

عبد الله بن علي بن القشيري

رضي الله عنه

الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم　　　صلى الله على محمد وآله وسلم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطاهرين الطيبين

وبعد فيقول عبد الله بن ... هذه نكت جمعتها فيه من أصول علم النحو وفروعه ... وكشفت ...

... ونقحت ... على طالب النحو ما ... منه ...

... ما ... المسمى ... وسميته

... ولم ... مع الاختصار

مع ... والله ... للتوفيق والتسديد وهو حسبي ونعم الوكيل

الكلام ما ائتلف من اسم وفعل وحرف جا لمعنى

... على معنى ... وجنس الفعل

... على معنى ... وانطلق ... وجنس الحرف ... على

معنى ... ونحو ... من الحروف ... واحد

من هذه الثلاثة خواص تعرف بها فمن خواص الاسم جواز دخول الألف واللام عليه وأن يكون ...

... وأن ... من حروف الجر نحو قولك الرجل والرجلان والرجال ... من ...

... فمن خواص الفعل ... نحو قولك ضرب يضرب و...

وان ... والسين وسوف ... وسوف ... وان ... الضمير المرفوع

... ومن خواص الحرب امتناع كون خواص الاسم

والفعل ... تصريف الفعل

فصل ... على ضربين ...

... واسم ... واسم وفعل ...

... الكلمة ... وأما ...

...

الورقة الثانية من نسخة

وهذه الحروف ليست لها غنة تامة اذا ادغمت بغنة بل النون لها غنة في نفسها سواء دانت من الفم او من
الانف فالغنة من المبتدئ بتتبع الحروف وان كان خروج الحرف من الفم وقد كانت النون قبل الادغام غنة
جاز هذا بدلالة ما ذكرنا من كون النون اثر من حروفها البتة ويعم تجدون سبيلا الى الاتيان بها واما اذا ادغمت النون
في الميم فليست بمحتاجة الى غنة من اجل الميم لان الميم بنفسها غنة وان كان خروجها من الشفتين يغني عن
غنة النون وكذلك اذا ادغمت في نون مثلها والنون الساكنة في نون مثلها والنون الساكنة وان كان مخرجها من الفم بغنة
واعلم ان النون تخفى اذا كانت ساكنة في نون مثلها والنون الساكنة وان كان مخرجها من الفم بغنة عنه
قبل جنسه حيث حرفا من حروف الفم وهي الغاء والقاف والكاف والجيم والشين والطاء والظاء والسين والزاي
والضاد والذال والثاء والفاء والدال والتاء والظاء واما اخفيت النون عند هذه الحروف لانها حروف
الفم والنون موضعها من الفم تخرج منه فتغيرت هذه الحروف ملابسة للنون باشتراكهن في الفم ومع ذلك ان
النون ثم في حروف من حروف الفم والاخفاء في طلب الخفة فلما امكن استعمال
المبتدئ وجوزه في النون ثم استعمل الفم بما بعده كان ذلك اجذب وخليهم من ان تستعمل الفم في اخراج النون
ثم يعود والى الفم فيما بعد النون والنون تبين عند حروف الحلق وهي ستة الهمزة والهاء والعين والحاء والغين
كقولك من امرك اذا خبث الهمزة ومن سلال ومن عندك ومن حلل ومن شاء الغين والخاء فمنهم
من يخفي النون فيتلفظ ومنهم من يبينها فان ادغمها عند هذا فلانها أقرب الى حروف الفم التي تخفى النون
عندها ومن بينها فلانها من حروف الحلق تباعدا بهما بحرف أحدهما عن الاربع التي ذكرناها قبل والنون
بمنزلة النون الساكنة في جميع ما ذكرناه من الادغام والاخفاء والبيان واعلم ان الحروف الستة التي ذكرناها
ان النون يدغم فيها فهي ثلاثة بعضها بوجب ترك ادغام النون في الواو والياء وذلك قولهم شاة
وشاء وشاء زيد ولواء خوا فالواو شاة زناء وشاء زيد لتوهم ان عين الفعل لامه بمعان مثل شاء
شاء زيد ثم وعن ان صوتية وغنية لواو ثم ليفل فيه وغنة وكينة بتصير منزلة ما غنة ولامة
واوان حمار غزة او غزة او بادان كصوفر حل بلد ان الادغام به نحو صوا بوصل الفت
وقصوه
وانحطوا لكلت النبال لزوال النفس فصل والواو من غير شفة اذا كان ما بعدها مضموما
فهو المضموم واذا كان ما بعدها مفتوحا فهو مما بين الضمة فعلا والفتحة فعلا ان الضمة
اذا اشمت شيئا شاكل الذي معها صيرت الواو الفا كما صيرت ما بعدها الفا اشمت الضمة شيئا

الورقة الأخيرة من نسخة

جعل كلمات ترك ما قبل الواو وهي بمنزلة الالف بل اندغم به شيء كما ان الالف لا تدغم به شيء لا تدغم واوا مثلها
اذا كان ما قبلها مضموما لزمت الواو به همزة وادغام الا ان تكون الواو ان به كلمة واحدة فانه لا يجب
بان تكون الواو الاولى ساكنة على اصل البناء ولم تنقلب من الياء جاز ادغامها نحو مغزو وترمي وغزو وقاض
فانه الاولى منقلبة من الف لاجراء ادغامها نحو موؤم لان الواو منقلبة عن الف ثاوم وثاول والالف
في البنية ولذلك لم تجز ادغامها واما اذا كانت حركة بناء لازمة فتجعة فليست الضمة منها فلم تشاكل الالف ولم
يتعامل بهما الا جاز لذلك ادغامها به مثلها به كلمة كانت او كلمتين وتدغم الواو في الياء اذا سكنت وقبلها
ضمة بان نقلت اليها وتدغم في الياء التي بعدها نحو لهويته لهيتا ولويته ليتا والاصل لهوتيه ولوتيه ولوتا وقد يلزم حكم
هذا الادغام في غير الادغام نحو غزوا وغزوي وترمي وغزو واصل وغزوه لم تدغم لواو عدت الواو المشددة فيما يغلب الوجب
ان تشكل المعرفة منهما ادغاما بعد ان يلتبس ساكنان الواو الاولى والثانية فلذلك لم تجز الا ادغامها

فصل والهاء تدغم في مثلها كقولك اجبته هلالا وتدغم الهاء كقولك اجبه خالدا ما لم يستوفيه
والبيان احسن لاختلاف المخرجين وان حروف العلة ليست بأهل للادغام لعلتها فالادغام حسن لقرب
المخرجين وكلما تماثلوا تقاربوا وان كانت الياء قبل الهاء قلبت الهاء ياء ثم ادغمت فيما الياء الاولى كقولك
اذبح هذه لفظها اذبحيه

فصل وقد تدغم النون الا في كما تدغم في مثل وكما تدغم فيها الا ما خرج
بسواد الصوت عليس لها اعتماد كما لها نحو ان لا الا ما يذكر فيلزم لك ان تبين في اول الكلام لانه كما يبتدأ بما كن

فصل والتاء تدغم في مثلها من كلمتين اذا لم يجمع ما قبلها كقولك لم تشأ ولم تضرب ثابتا وان ضم تبتدأ اصل الكسر
كما قبلها لم تدغم كقولك لم تلن ثابتا ولم تشأ والعلة في هذا كالعلة في الواو اذا انضم ما قبلها على ان الياء والكلمة
واحدة وسكنت الاولى يلزم ان لا تدغم الا ما كان مثلها او انضم كقولك تترسي وتفصي وفي المفتوح نحو
لهفي قربي وان وليت هذه الياء مشددة ما آخر كلمة اخرى لم تجز ادغامها نحو لي ترد ليلا يجتمع ساكنان
كما ذكرنا في غزو وليد ما يجوز وان شاء الله عز وجل

كمل كتاب ـــــــ للبصير بحمد الله وحسن عونه وصلى الله
على محمد نبيه المصطفى وآله وسلم وشرف وكرم وعظم ذرية الطاهرين
حسبي صبر على تسعين مائتين وخمس ـــــــ الم

الأصل

كتاب فيه تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي

تأليف

الشيخ أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله(وسلم)[1] [٢ / ١]

﴿[2] الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطاهرين الطيبين[2]﴾.

قال(أبو محمد)[1] عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمري[3]: هذا كتابٌ جمعتُ فيه من أصول علم النحو وفروعه ماأوضحتُ بيانَه، وبيَّنْتُ برهانه، وأَوْرَيْتُ[4] قياسَه، وألنْتُ شِماسَه[5]، وكشفتُ خفاءَه، وسَلَبْتُ غطاءَه، وتَقَصَّيْتُ شرحَه، ليسهُلَ وَعْرُهُ، ويَذِلّ صعبُه، فيخفَّ على طالب النحو[6] ماكان منه ثقيلاً، ويقْرُبَ إليه ماكان(منه)[1] نافراً بعيداً، ويتبصّرَ بقراءته المبتدئ الراغب، ويتذكّرَ بتصَفُّحِه المنْتَهِي الثّاقب[7]، وسمّيتُه لذلك «التبصرة والتذكرة» ولم آلُ

---

(١) نقص في «ق».

(٢ ـ ٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: ترجمته في ص٩.

(٤) في اللسان (وَرَى): «وَرَى الزَّند يَرِي وَوَرَى يَرِي ويوْرِي ورْياً ووَرِيًا: اتّقد... أوريْتُ الزند فورت... وأوريته أنا أثقبته... وَرَى الزند: خرجت ناره. وأوراه غيره إذا استخرج ناره».

(٥) في اللسان (شمس): «شَمِست الدابة والفرس تشمَس شِماساً، وشُمُوساً، وهي شَمُوس: شَرَدتْ وجَمَحَتْ، ومنعَت ظهرها» والمراد أنه سَهّل صَعْبَه.

(٦) في «ق»: على طالبه.

(٧) يقال: شهاب ثاقبٌ أيْ مضيء، وثقب الكوكب ثقوباً أضاء، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ. النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ قال الفراء: الثاقب: المضيء، والمراد هنا: ثاقب العلم مضيئه، انظر: اللسان (ثقب).

في جميع ماذكَرْتُه قصد الإيجاز مع الإيضاح، ولم أتجاوز حد الاختصار مع[1] الإفصاح، والله أسأل التوفيق والتسديد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الكلام كله يأتلف من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى

فحَدُّ الاسم: لفظ يدل على معنى في نفسه مفردٍ غير مقترن بزمانٍ مُحَصَّلٍ[2] كقولك: رَجلٌ، وفَرَسٌ، وجَمَلٌ.

وحد الفعل: لفظ يدل على معنى (في نفسه)[3] مقترن بزمان مُحَصَّل كقولك: ذَهَبَ، وانْطَلَقَ.

وحد الحرف: لفظ يدل على معنى في غيره كقولك: هل زيد منطلق؟ فهَلْ دلت على استفهام في غيرها، وكذلك سائر الحروف.

ولكل واحد من هذه الثلاثة خَواصُّ يُعرف بها.

فمن خواص الاسم: جواز دخول الألف واللام عليه، وأن يكون فاعلاً ومفعولاً وأن يُثَنّى ويُجمع، وأن يَدْخل[4] عليه حرف من حروف الجر نحو قولك: الرّجُل، والرّجُلاَن، والرِّجال، وخرجْتُ من دَارِك، ورأيتُ أباك، وجاءني أخُوك.

ومن خواص الفعل التَّصَرُّف نحو قولك: ضَرَب يَضْرب، وقَام يَقُوم، وأن

---

(١) في «ق»: عند.

(٢) أي مُميَّز، والتحصيل: تَمْيِيز مايحصل. انظر اللسان (حصل).

(٣) نقص في «ق».

(٤) في الأصل وفي «ق»: وأنْ يدخله.

يدخل عليه قد، والسين، وسوف، نحو قولك: قَد انْطلقَ، وسوف يَنْطلق، وسَيقوم، وأن يتصل به الضمير المرفوع نحو ضربْتُ، وقُمْتُ، وقُمْنَا، وضَرَبْنا، وقُمْتُم، وضَرَبْتُم ومأأشبه ذلك.

ومن خواص الحرف: امتناع كون خواص الاسم والفعل فيه، أي أن الحرف لاتدخل عليه الألف واللام، ولا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يَتَصَرَّفُ تصريفَ الفعل.

فصل: والكلام على ضربين: مفيدٍ وغيرِ مفيدٍ.

فالمفيد مايتركب من اسمين نحو : زيد أخوك، ومن فعل واسم نحو: قام زيد، ومن حرف واسمين نحو: إنّ زيدا صديقُك، ومن حرف واسم وفعل نحو لَيْتَ زيداً يقومُ، ومن فعل واسمين نحو كان زيدٌ أخاك، ومأأشبه هذا من التركيبات المفيدة.

وأما غير المفيد: فما يتركب من غير ماذكرنا نحو: ذهب، خرج، وانطلق، هل، ومأأشبه هذا من التركيبات التي لاتفيد شيئاً (فاعرف / ذلك إن شاء الله)[1] [٢ / ب]

(١) نقص في (ق) .

باب الإعراب والبناء

الإعراب[1]: هو تَغيّر آخرِ الكلمة بعامل، نحو جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، فتغيرُ آخر زيدٍ بالعوامل التي قبله هو الإعراب، وكذلك الفعل نحو: لن يقومَ زَيْدٌ، ولم يقمْ زَيْدٌ ومأأشبه ذلك.

والبناء: هو لزوم آخر الكلمة سكوناً[2] أو حركةً نحو: كَمْ، ومَنْ، وحَيْثُ، ومُنْذُ، وهؤُلاء ومأأشبه ذلك مما لاتغيره العوامل.

فصل: وأصل الإعراب للأسماء دون الأفعال والحروف، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن الأسماء تكون على صيغة واحدة، وَتَخْتَلِفُ عليها المعاني فلابد من أن يُفَرَقَ بينها نحو قولك: مأأحْسَنَ زَيداً في التعجب، ومأأحْسَنَ زيدٌ في النفي، ومأأحْسَنُ زيْدٍ؟ في الاستفهام، ألا ترى أن الإعراب فَرّق بين هذه المعاني ولولا هُوَ لم تتميَّزْ.

وأمّا الأفعال فيدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها فتستغني عن الإعراب، كقولك: قام؛ إذا أردت الزمان الماضي، وسيقوم، إذا أردت المستقبلَ، ويقوم، إذا أردت الحال.

وإنما إعرب الفعلُ المضارعُ لمشابهته الاسْمَ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّه يقع في معناه كقولك: كان زيد يقوم، في معنى «قائماً».

والثاني: أنَّ لامَ الابتداء تدخل عليه في خَبَر «إنّ» كما تدخل على الاسم،

---

(١) هنا سقط في «ق» يبدأ من أول الباب إلى مايقرب من آخره ص ٨١ .

(٢) في الأصل: سكون.

تقول: إنّ زيدا لَيَقُوم[1] كما تقول: إنّ زيدا لقائمٌ، قال الله عز وجل: ﴿وَإِنّ رَبّكَ[2] لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾.

ولا تلحق هذه اللامُ الفعلَ الماضيَ، لاتقول إن زيدا لقام، فأمّا قول الشاعر:

حَلَفْتُ لها بالله حِلْفَةَ فاجِرٍ[3] لَنَامُوا فَإِن من حَديثٍ ولا صَالي

فإن هذه اللام التي دخلت على «نَاموا» هي اللام التي تكون في جواب القسم، فإن أدخلت على الفعل المضارع لزمته النون كقولك: والله لَيَقُومَنّ زيد ولا تقول والله لَيَقُوم زيد، فاعرف الفرق بين اللامين.

والوجه الثالث من مضارعة الفعل الاسم: أن الحرف ينقله من احتمال زمانين إلى اختصاص بواحد بعينه، كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه، تقول: يُصَلِّي فيحتمل الحال والاستقبال، فإذا قلت سيصلي، وسوف يصلي، اختص بالمستقبل دون الحال، كما تقول: رجل، فيحتمل كل واحد من هذا الجنس، فإذا قلت الرجل، اختص بواحد بعينه، فلما أشبه الفعلُ الاسْمَ من هذه الوجوه أُعطي الإعرابَ، فَهُو للاسم بحق الأصل، وللفعل بحق الشبه كما بينا.

---

(١) في ارتشاف الضرب لأبي حيان ص٢٦٣: «... وظاهر كلام سيبويه: أن دخول اللام من وجوه الشبه نحو: إن زيدا ليقوم، كما تقول ان زيدا لقائم، وبه قال أبو علي في «الأغفال» والصيمري».

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو من شواهد ابْن السراج في الأصول جـ١ ص٢٩٣، وانظر الإيضاح العضدي جـ١ ص١١٧ ـ ١١٨ وابن يعيش جـ٩ ص٢٠، ٢١، ٩٧، والمقرب جـ١ ص٢٠٥ والخزانة جـ٤ ص٢٢١ ومغني اللبيب ص١٧٣، ٦٣٣، وشرح شواهده ص١٦٨ والهمع جـ١ ص١٢٤، وجـ٢ ص٤٢، والدرر اللوامع جـ١ ص٩٦، وجـ٢ ص٤٨، واللسان (حلف) والضرائر ص١٢٤ ومعجم شواهد العربية ص٣٠٩. والصّالي: المستدفئ بالنار. والشاهد فيه: مجيء جواب القسم في قوله: «لَناموا» باللام من غير «قد».

وأمّا الفعلُ الماضي: فَلَمَّا لَمْ يُشبه الاسْمَ من هذه الأوجه لم يستحق الإعراب، إلا أنه وقع موقعَ اسم الفاعل في مثل قولك: مررت برجل خَرَجَ، كما تقول: مررْتُ برجلٍ خارجٍ، ووقع موقعَ الفعل المضارع في قولك: إنْ أكْرمْتني أكرمْتُك، كما تقول: إنْ تُكرمْني أُكْرِمْكَ، فبُني على الفتح؛ لتكون له مَزِيَّةٌ على فعل الأمر الذي لم يُشبه الاسْمَ ولم يقع موقعَ الفعل المضارع.

[٣ / ١] **وأما الحرف:** فلا يستحق الإعراب، لأنه لايقوم بنفسه،/وإنما يصير كبعض حروف مايدخل عليه، وبعض الكلمة لايعرب فوجب ألا يعربَ الحرفُ لذلك.

فصل: وإذْ قد ثبت أن الإعراب للأسماء دون الأفعال إلا ماأُعرب منها بحق الشبه فالاسم المتمكن أحقُّ به، وهو: ماتمكن في الاسميّة فلم يخرج عنها إلى شبه الحرف، وشبهه للحرف: أن يقوم مقامه ويتضمّن معناه، كقولك: أيْنَ، وكَيْفَ، فقد قامتا مقام ألف الاستفهام وتضمّنتا معناه، ألا ترى أن مَعْنَى قولنا: أَيْنَ زيدٌ؟ إنما هو سؤال عن مكان زيد، تقديره: أفي السوق زيد؟ أفي الدار زيد؟ وكذلك كيف، إنما هو سؤال عن حالٍ تقديره: أصالحٌ زيد؟ وكذلك ماأشبه هذين من الأسماء التي وقعت موقع الحروف فأدت معناها تستحقّ البناء، لنيابتها عن مَبْنيّ، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

فصل: واعلم أن أصل البناء السكون، وأن ماحُرِّكَ مما يستحق البناءَ فَلِعِلةٍ، وإنما كان ذلك، لأن البناء نقيض الإعراب، والإعراب بالحركة، فيجب أن يكون نقيضُه بالسّكون، والعلة في تحريك مايستحق البناء على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يستحق الاسم البناء بعد أن كان معرباً فيبنى على حركة، لِيُفْرَقَ بينه وبين مايستحق البناء من الأصْل نحو يازَيْدُ، وقبْلُ وبعْدُ.

والوجه الثاني في الحركة: أن يبنى مااستحق البناء على السكون،

فيلتقي في آخره ساكنان، فيحرك الأخير منهما، لئلا يلتقيَ ساكنان نحو: أيْنَ، وكَيْفَ، وسَوْفَ، وحَيْثُ، وماأشبه ذلك.

والثالث: أن يكون المستحق للبناء أولاً، فيحرك، ليمكن النطق به نحو: باء الإضافة[1]، ولامِها، وما أشبهها.

وما لم تعرض فيه علة من هذه العلل بُنِي على أصل البناء، وهو السكون نحو: مَنْ، وكَمْ، وقَدْ، وهَلْ، وبَلْ، وماأشبه ذلك.

---

(١) أي باء الجر.

باب وجوه الإعراب

وجوه الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم، فالرفع، والنصب للأسماء والأفعال المضارعة نحو: زيد يقومُ، ومحمد لن يقومَ، والجر مختص بالأسماء نحو: بزيدٍ، ولعمروٍ، والجزم يختص بالأفعال نحو: لم يقمْ، ولم يذهبْ.

وإنَّما لم يدخل الجر الأفعال، لأن الجرّ لايكون إلا بأدواتٍ من الحروف، والأسماء يستحيل دخولُها على الفعل، لقلّة الفائدة في ذلك، ألا ترى أنَّه لافائدة في قولك: غلامُ يذهب بالإضافة، ولا في: مررت بيقوم، والكلام وُضِعَ للفائدة، فلما لم يكن في دخول أدوات الجر على الأفعال فائدة تُرِك جَرُّها أصلاً.

ووجه آخر وهو: إن الفعل والفاعلَ كالشيء الواحد، والمجرور[1] يقوم من الاسم الجار مقامَ التنوين، فلم يجز أن يقوم الفعل والفاعل - وهما شيئان قَوِيَّان - مقام التنوين وهو حرف ضعيف.

وإنما لم تُجْزم الأسماءُ، لتمكنها، لأن الاسم لو أُسْكِن آخرُه للجزم لَجاز أن يلقاه ساكن، فلا بد من تحريكه، لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء[2]، فلما كان الجزم يُخْرِجُ الأسماءَ من التمكُّن إلى البناء وجب ألاَّ تُجْزَمَ.

---

(١) أي بالإضافة كغلامِ زيد.

(٢) لم أهتدِ إلى من قال ذلك من النحويين وأقرب ماوجدته إلى تعليل الصيمري هو:

في شرح السيرافي جـ١ قسم ١ ص٤٠:

«... فإن قال قائل: أليس المجزوم قد يتحرك لالتقاء الساكنين إذا قلت: لم يقمِ الرجل؟ قيل له: بلى،وليست هذه=

ووجه آخر وهو: أننا لو حذفنا حركة الإعراب / من الاسم علامة للجزم [٣ / ب] لتبعَها التنوين، لأنه تابع لحركة الإعراب، وحَذْفُ شيئين من الاسم ـ وهو أخف من الفعل ـ إجحافٌ به، فلذلك لم تُجْزم الأسماء.

فصل: واعلم أن الأسماء المستحقة للإعراب ـ وهي المتمكنة التي قدمنا ذكرها ـ تنقسم قسمين:

أحدهما: ماتمكن في الاسمية فلم يخرج عنها إلى شبه الأفعال، فهو يستحقّ إعراب الأسماء: الرفع، والنصب، والجر، ويلحقه التنوين عَلاَمةً للتَّمَكُّنِ، وهو الذي يسمى المنْصرف، وذلك نحو: زيد، وعمرو، وما أشبههما.

والآخر: ماأشبه الفعل بعلل فرعية حَصَلَتْ فيه نحو التعريف[١] والتأنيث[٢] الزائدَيْن على موضوع الاسم، إذْ الأصل في الأسماء التنكير والتذكير، لعلَّةٍ نُبَيِّنُها في غير هذا الموضع إن شاء الله تعالى.

فهذا الضرب الذي أشبه الفعل بمثل هذه العلل يُرفع، ويُنصب، ولا

=الحركة بموجودة في كل حال، وإنما هي عارضة توجد فيه إذا وليّه مافيه الألف واللام أو ساكن غير ذلك، ولو فصلت بينها لزم الجزم، ولم يضطر إلى تحريكه، والتنوين لازم للاسم في أوليته، فلو دخل الجازم وحذف الحركة لم يسلم السكون لما يوجبه التنوين من الحركة، فلم يصح دخوله، لأنه لايصح تأثيره في أوليّة الأسماء».

وفي ابن يعيش جـ٩ ص١٢٧ «وإنما وجب في التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين:

أحدهما: أن الكسرة لاتكون إعراباً إلا ومعها التنوين أو مايقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبها، فإذا اضْطُرِرْنا إلى تحريك الساكن حرّكناه بحركة لايتوهَّم أنها إعراب، وهي الكسرة».

وانظر أيضاً: الرضي على الشافية جـ٢ ص٢٣٥ والهمع جـ٢ ص١٩٩ ففيها مثل مافي ابن يعيش، وعلى هذا فالصيمري يقصد بقوله: وحركة التقاء الساكنين بناء، الكسرة التي هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين».

(١) أي بالعلمية.

(٢) هنا ينتهي السقط الذي أشرت إلى وقوعه في «ق» في ص ٧٦ .

يُجر[1]، ولا يُنوَّن، لأنه أشبه بالفعل الذي لايُجَرّ، ولا يُنوَّنُ، وهو الذي سُمِّيَ غيرَ منصرف، وذلك نحو: زينب، تقول: هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزينبَ، فإن أضفت هذا الضرب الذي لاينصرف، أو أَدْخَلْتَ عليه الألفَ واللام، جررْتَه في موضع الجر، لأنَّ الألفَ واللاَّمَ، والإضافة أخرجاه من شَبَه الأفعال، لأنّها لاتكون في الأفعال، وإنما هي من خواص الأسماء كما بَيَّنَّاهُ، وذلك نحو قولك: مررت بزينبِ القوم وبالأحمرِ، وما أشبه ذلك، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

---

(١) أي إنه لايجر بالكسرة، بل يجر بالفتحة نيابة عنها.

باب الأسماء المعتلة وحكمها في الإعراب

الأسماء المعتلة ثلاثة أقسام:

أحدها ماكان آخره ألف مقصورة نحو: عَصا، ورَحى، ومَوْلَى، وحكمه: أن يكون في الرفع، والنصب، والجر، على صورة واحدة، وإنما كان كذلك[1]، لأن الألف متى حُرّكت انقلبت واواً أو ياءً، والواو والياء إذا كانتا في موضع حركة وانفتح ماقبلها انقلبتا ألفين، فلو حركت هذه الألفات التي في أواخر هذه الأسماء لانقلبن إلى الياء والواو، ثم كن يُعَدْنَ ألفاتٍ، لأن ماقبلها مفتوح، ولو فعلنا هذا لكان ضرباً من العبث، فتُركت الأسماء المقصورة على صورة واحدة لهذه العلة، والإعراب فيها مقدر (و)[2] ولا يجوز غير ذلك، لأنه لم يعرض لها مايوجب لها البناء، وهي تنقسم قسمين:

أحدهما: منصرف. **والآخر:** غير منصرف.

فالمنصرف: يلزمه التنوين في الوصل، تقول: هذه عَصاً ياهذا، فَتَسْقُط الألف؛ لسكونها وسكون التنوين، وكانت الألف بالحذف أولى، لأن التنوين علامة للتمكن، والألف ليست بعلامة.

وأما غير المنصرف: فإنه لاينون، وتثبت ألفه في الوصل والوقف، تقول: هذه حُبْلى وبُشْرَى فلا ينون، ولا تسقط ألفه، لأنه غير منصرف.

---

(١) في «ق»: وإنما كان ذلك.

(٢) نقص في «ق».

والثاني من المعتلة: ماكان في آخره ياء قبلها كسرة نحو: القاضِي، والمُعتدِي، والمُسْتدعِي، **وحكمه:** أن يكون في الرفع، والجر ساكناً، وفي النصب مفتوحاً كقولك: هذا القاضي (و[1] المعتدي)، والمستدعِي، ومررت بالقاضِي والمستدعِي، ورأيت القاضيَ والمستدعيَ / وإنما أُسكن[2] في الرفع والجر، لأن [٤ / ا] الضمة والكسرة تُسْتَثْقلان على ياء قبلها كسرة، فأما الفتحة فإنها أخفُّ الحركات، فلذلك جَرَتْ في النصب على أصلها[3]، وكذلك إذا حَذَفْتَ الألف واللام من هذه الأسماء استوى الرفع والجر، إلا أنك إذا حذفتها التقى في آخرها[4] ساكنان: الياء الساكنة، والتنوين فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، ويبقى التنوين في الوصل[5]، لأنه علامة للتمكن فتقول هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضياً.

والثالث من المعتلة هي: ستة أسماء مضافة تكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء، وهي:

أخوك، وأبوك، وحَموك، وفُوك، وذو مال، وهنوك.

وإنما جعلوا تغييرها بالحروف دون الحركات، ليكون ذلك توطئةً لما يأتي من التثنية والجمع، وكانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها، لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى، والإضافة فرع على الإفراد، كما أن التثنية والجمع فرع عليه، فلاشتراكها في الفرعية جُعِل أحدهما توطئة للآخر.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ق»: وإنما سكن.

(٣) في «ق»: على أصله.

(٤) في «ق»: في آخرها.

(٥) في «ق»: في الأصل.

واعلم أن الواو، والألف، والياء التي تُغَيَّر هذه الأسماء بهن لسن[1] إعراباً، وإنما الإعراب مقدر في هذه الحروف، لأن الإعراب إنما يَحُلُّ[2] في الكلمة بعد تمامها، وهذه الحروف من تمام هذه الأسماء، فالإعراب يجب أن يكون بعدها مقدراً، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية جـ١ ص٢٧: «قال المصنف: ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف، قال: لأنه قَدَّر الحركة، ثم قال: هي في الواو علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين» ثم ذكر مذهب الكوفيين والأخفش والربعي والمازني والجرمي في ذلك.

(٢) في «ق»: يجعل.

باب التثنية

تثنية المرفوع بالألف: نحو: الزيدان، (العمران)[1]، والغلامان، وتثنية المجرور والمنصوب بالياء نحو: الزيدَيْن، والغلامَيْن، وفي الألف علامتان: علامة الرفع، وعلامة التثنية، وكذلك في الياء علامة التثنية، وعلامة النصب والجر، ويفتح ماقبل الياء حملاً على ماقبل الألف، ليكونا على طريق وَاحدة، وتكسر النون، لسكونها وسكون الحرف الذي قبلها، فاعرف ذلك.

---

(١) نقص في «ق».

باب الجمع السالم في المذكر والمؤنث

أما المذكر فجمعه في الرفع بالواو كقولك: الزيدون، والعمرون، وفي النصب والجر بالياء، نحو: الزيدين، والعَمرِين، وفي الواو ثلاث علامات: علامة الرفع، وعلامة الجمع، وعلامة التذكير، وكذلك في الياء (ثلاث[1] علامات) : علامة الجر والنصب، وعلامة الجمع، وعلامة التذكير، ويكسر ما قبل الياء فرقاً بين التثنية والجمع، وتفتح النون؛ لسكونها وسكون ما قبلها، وكان الفتح أولى؛ لأنها تقع بعد واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، فاستثقلوا كسرَها أو ضمَّها بعدهما.

فأما المؤنث فجمعه بالألف والتاء نحو؛ المسلمات، والصالحات، وتضم التاء علامة للرفع، وتكسر علامة للنصب والجر، حملاً على نصب جمع المذكر وجره، لأن المؤنث فرع على المذكر؛ فوجب أن يَجرِيَ على طريقته[2]، فالكسرة (مع[3] التاء) في هذا الجمع كالياء في ذلك الجمع، وفي التاء علامتان؛ علامة الجمع، وعلامة التأنيث / ؛ ولذلك حذفْتَ التاء من مسلمة إذا جَمعْت فقلت: [٤ / ب] مسلمات لئلا يجتمع تأنيثان في كلمة واحدة، كما لا يجتمع تعريفان في كلمة واحدة.

فصل: فإن قال قائل: لِمَ كانت التثنية في الرفع بالألف ولم تكن بالواو، والواو من الضمة، والضمة علامة الرفع في الواحد؟ ولِمَ كانت في النصب بالياء، ولم تكن بالألف، والألف من الفتحة، والفتحة علامة النصب في

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ق» على طريقيه.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من «ق» .

الواحد؟ ولوفعلتم ذلك كان أشكل، قيل له: (أما)[1] الرفع فلو[2] جعل في التثنية بالواو لوجب أن يفتح ما قبل الواو؛ للفرق بين التثنية والجمع، ولو فعلنا ذلك، لالتبست التثنية بجمع المقصور نحو: مُصْطَفَوْن وما أشبهه، فعدل عن الواو في هذا الموضع؛ لهذه العلة، وجُعلت الألف لتُخَصَّ تثنيةُ المرفوع بعلامة، كما اختص جمعه بعلامة وهِيَ الواوُ.

وأَمَّا النصب في هذا الباب فلم يكن[3] بالألف؛ لئلا يقع في الكلام لبس، إذ لو جعلوا النصب في التثنية والجمع بالألف لم يقع بينهما فرق كما وقع بين المرفوع والمجرور، فلما وجب العدول عن الألف لهذه العلة، لم يكن بد من حمله على المرفوع أو المجرور، فكان حمله على المجرور أولى؛ لأن الجر يختص بالأسماء، والرفع ينتقل عنها إلى الأفعال، فكان حمله[4] على ما يختص به أولى.

وأيضاً فإن المنصوب والمجرور متآخيان في أشياء منها:

أن ضميرهما يتفق، كقولك غلامه وغلامك، وضربته وضربتك.

ومنها: أنهما يجيئان بعد تمام الكلام، كقولك: ضرب زيد عمراً، وذهب زيد إلى عمروٍ، ألا ترى أن الكلام قبل مجيء المنصوب والمجرور تام.

ومنها: أنهما يتفقان في المعنى كقولك: مررت بزيد، وجُزْتُ زيدا، معناهما واحد؛ فلهذه المناسبة وجب حمله على المجرور.

فصل: واعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

(٢) في الأصل: لو.

(٣) في الأصل: فلم يكن في هذا بالألف.

(٤) انظر شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

سيبويه[1] حروف[2] الإعراب، والإعراب[3] مقدّر فيها، وهو الصحيح، وإنما كان كذلك؛ لأن الإعراب حقه أن يكون في آخر الكلمة وبعد تمام معناها، وهذه الحروف بها يتم معنى الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب بعدها، وهو مقدر فيها كما قدر في الأسماء المقصورة وأشباهها مما تقدم ذكره.

والنون في التثنية والجمع عِوض من ذهاب الحركة والتنوين، والدليل[4] على أنها عوض منها جميعاً: أنها تثبت في الموضع الذي تثبت فيه الحركة مع الألف واللام، نحو قولك: الرجلان والغلامان، وتسقط في الموضع الذي يسقط فيه التنوين مع الإضافة، كقولك: غلاما زيد، وصاحبا أخيك، ولو كانت عوضاً من التنوين فقط لسقطت في الموضع الذي يسقط فيه التنوين، ولو كانت عوضاً من الحركة فقط لسقطت في الموضع الذي تسقط فيه الحركة، للاستغناء عنها، فلما[5] لم تكن كذلك علم أنها عِوض منها جميعاً، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، توفي سنة ثمانين ومائة على الأصح، وهو إمام النحاة، ورأس مدرسة البصرة.

انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٣٧ ، وإنباه الرواة ج ٢ ص ٣٤٧ ، ووفيات الأعيان ج ٣ ص ١٣٤ .

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤ ـ ٥، وانظر أيضاً: المقتضب ج ٢ ص ١٥٣ ـ ١٥٥ حيث رد المبرد رأي سيبويه واختار رأي الأخفش والمازني وهو أن هذه الحروف دلائل على الإعراب، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٢٤٨ ـ ٢٥٤ .

(٣) في شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٢٤٨ : «واعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هن حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر والألف من قفا وعصا» ، وانظر: الرضي على الكافية ج ١ ص ٣٠ والهمع ج ١ ص ٤٨.

(٤) انظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٥) في «ر» ، «ق» : فلما كانت كذلك.

باب قسمة الأفعال

[٥ / ١] الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام؛ اِثنان منها / مبنيان، وواحد معرب.

فأحد المبنيين: الفعل الماضي، وهو: ما حسُن فيه أمس نحو: انطلق وسار، وهومبنيٌّ على الفتح.

والثاني: فعل الأمر، وهومبني على السكون[١] نحو: اذْهبْ، وانطلقْ، واضربْ، فهو يَخْتَصُّ بالاستقبال، ويحسن معه غَدٌ، تقول: قم غداً، وانطلق غداً.

والثالث: فعل مضارع للاسم، وهو: ما في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: ألف[٢] المتكلم، إذا قال: أَقومُ وأَنْطلِقُ، ونون المتكلم: إذا كان معه غيره نحو: نقوم ونَنطلق، وتاء المخاطب والأنثى الغائبة نحو: تقومُ أنتَ، وتذهب هند، وياء الغائب نحو: زيد يُكرم ويُحسن.

وهذا الفعل معرب وقد بينا علة إعرابه (فيما[٣] تقدم) ، وهو يصلح لزمانين: الحال، والاستقبال، فإذا أردت أن تُخَلِّصَه للاستقبال أدخلت عليه السين، أو سوف فقلت: سوف يصلي، وسيصلي.

وإنما كان الفعل على هذه القسمة؛ ليدل على الأزمنة، والأزمنة (ثلاثة)[٤]: ماض ومستقبل وحاضر، وإنما كانت كذلك؛ لأنها حركات الفلك فمنها حركة مضت وَتَقَضَّتْ، ومنها حركة لم تأت بعد، وبينها حركة تفصل بين الماضية والآتية، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) الأمر مبني على ما يجزم به المضارع، وقوله: مبني على السكون أي في أول أحواله.

(٢) هذا تعبير القدماء، والمراد: همزة المتكلم.

(٣) نقص في «ق» ، وانظر فيما سبق ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٤) نقص في «ق» .

باب الأفعال المعتلة وحكمها في الإعراب

الفعل المعتل ما كان في آخره واو قبلها ضمة، أو ياءٌ قبلها كسرة، أو ألف قبلها فتحة، نحو: يدعُو، ويرجُو، ويرْمِي (ويقضِي)[1]، ويخشَى وينهَى.

وحكم هذا الفعل أن يكون في الرفع ساكنَ الآخِر؛ لأن الحركة تستثقل على الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، والألف لا تكون إلا ساكنة، فإذا تحركت انقلبت إلى إحدى أختيها وهما الواو، والياء، وقد تقدم مثل هذا[2].

فأما جزم هذا الفعل فَبِحَذْفِ الواو، والياء، والألف نحو: لم يدْعُ، ولم يرْمِ، ولم يَنْهَ، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن الجزم يجب أن تَحْذِفَ له علامةَ الرفع، وكان هذا الفعل في الرفع ساكناً، فلما دخل الجزم صادف حرفاً ساكناً فحذفه، ليقع الفرق بين المرفوع والمجزوم.

وأما نصبه فما كان منه في آخره واو، أو ياء فُتِحَ في النصب؛ لأن حركته خفيفة كما وصفنا، كقولك: لن يغزوَ، ولن يرميَ.

وأما ما كان (منه)[3] في آخره ألف فيستوي نصبه، ورفعه كقولك: لن يخشى، وهو يخشى؛ والعلة في ذلك أن الألف لا تُحَرّكُ، لما بينا.

(فصل)[4]: وإذا كان الفعل قبل آخره واو، أو ياءٌ، أو ألفٌ جرى على

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: ص ٨٣ ـ ٨٤ فيما سبق.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

أصله في الإعراب، تقول في الرفع: هو يقومُ، ويبيعُ، ويخافُ، وفي النصب لن يقومَ، ولن يبيعَ، ولن يخافَ، وفي الجزم لم يقمْ، ولم يبعْ، ولم يخفْ، تُسَكِّنُ أواخرَ هذه الأفعالِ علامةً للجزم، وتَحْذِفُ الياء، والواو، والألف لالتقاء الساكنين.

وإنما كان حذف هذه الحروف أولى، لأنك لو حذفت أواخرَ الأفعالِ لبقيت الواوُ ساكنةً، وكذلك الياء والألف سواكن في أواخرها وجاز أن يلقاها [٥ / ب] ساكن من كلمة أخرى فتسقطها لالتقاء الساكنين / ، وحذف حرفين مع حركة الإعراب من كلمة إجحاف، فلما كان حذف أواخر هذه الأفعال يؤدي إلى حذف الحروف التي قبلها لم تحذف (الحروف)[1] الأواخرُ وحُذف ما قبلها، فإذا لقيها ساكن حركت؛ لالتقاء الساكنين نحو: لم يَقُمِ الرجل، ولم يبعِ القوم، ولم يخَفِ الغلام، ولم تَرُدَّ الواوَ والياءَ والألفَ لتحرك ما بعدها؛ لأن حركة التقاء الساكنين عارضة ليست بلازمة، فلم يُعتدّ بها فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) نقص في «ق» .

باب الأفعال التي رفعها بالنون

وهي خمسة أمثلة: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وأنتِ تفعلين.

واعلم أن الألف، والياء، والواو اللواء قبل النون من هذه الأمثلة الخمسة ضمائرُ الفاعلين، والنون فيها علامةُ الرفع، وحذفها علامة النصب والجزم.

وإنما كانت النون علامةَ الرّفع؛ لأنَّ هذه الضمائرَ صارت مع الفعل كالشيء الواحد، وحالت بين الإعراب و (بين)[1] آخر الفعل، فلم يكن بد من زيادة حرف علامة الرفع.

وكانت النون بذلك أولى من غيرها؛ لأن فيها مشابهةً من حروف المد واللين التي تكون للإعراب، لأنها غُنَّة تخرج من الخيشوم، وكُسِرَت النون في فعل الاثنين؛ لسكونها، وسكون الألف قبلها على أصل التقاء الساكنين، وفتحت في فعل الجماعة، وفعل المؤنث؛ لأنها وقعت بعد واو مضموم ما قبلها، وياء مكسور ما قبلها فوجب لها الفتح استخفافا، وَحُمل النصب على الجزم في هذا الموضع كما حُمل النصب على الجر في تثنية الأسماء وجمعها؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء.

فصل: اِعلم أن فعل جماعة النساء مثل: يضربْن ونحوه مبنيٌّ، غيرُ معرب، وهو عند سيبويه[2] محمول على الماضي نحو ضَربْن؛ لأنه لَمّا وجب في الفعل الماضي أن تَسكُن لامُه لئلا تتوالى أربعُ متحركات حمل المضارع عليه؛ لأنها من جنس واحد، قال سيبويه[2]: وليس هذا بأبعدَ فيها إذْ كانت هي و «فَعَل» شيئاً

---

(١) نقص في «ر».

(٢) انظر الكتاب جـ ١ صـ ٦.

واحداً من «يفعل» إذْ جازَ فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء، وليست باسم.

يعني ليس هذا التسكين للفعل المضارع والحمل على الماضي بأبعد فيها ـ وهما مشتركان في الفعلية ـ من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب، وليست من جنسها، ([1] فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء ـ وليست من جنسها ـ[1]) كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين أواخرها عند إلحاق النون بها أولى وأوجب ([1] من غيرها[1]؛) لأنَّ مُشاكلةَ الفعل المضارع للماضي أكثرُ من مشاكلته للاسم، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

(١-١) نقص في الأصل .

«باب المعرفة والنكرة»

المعرفة خمسة[1] أقسام: الاسم العلم، وهو كل اسمٍ خَصَصْتَ به شيئاً بعينه لتُعرِّفه به نحو زيد وعمرو، والاسم المضمر نحو: التاء في قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، والكاف في ضربتك وغلامك، والهاء في ضربته وغلامه ونحو: أنا ونحن وما أشبه ذلك من المضمرات التي تقف عليها في موضعها في الكتاب إن شاء الله تعالى. [٦ / ١]

والاسم المبهم نحو: هذا، وهذه، وتلك، وذلك، وما أشبهه.

والاسمُ الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل، والغلام.

والاسم المضاف إلى واحد من هذه الأربعة نحو: غُلامِ زيدٍ، وصاحبِك، ودارِ هذا، وجاريةِ ذلك، وعبدِ الرجلِ.

وإنما كان العلمُ معرفة لأنك وضعته لشخصٍ بعينه لا يشرَكُه فيه غيره.

وإنما كان المضمر معرفة؛ لأنه لا يُضمر إلا بعد أنْ يُعرف.

وإنما كان المبهم معرفة لأنك تشير إلى واحد بعينه.

---

(١) وهي خمسة عند سيبويه أيضا. انظر الكتاب جـ ١ صـ ٢١٩، وقد بدأ الصيمري هنا بالعلم، هذا وبعض النحويين يرى أن مذهبه أن العلم أعرف المعارف، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب صـ ٢٩٩:

«... وقيل: أعرفُها العلمُ ونُسب إلى سيبويه والكوفيين، وهو قول الصيمري» وفي همع الهوامع جـ ١ صـ ٥٥ «.. وقيل: العلم أعرفها وعليه الصيمري وعُزي إلى الكوفيين، ونُسب لسيبويه واختاره أبو حيان» وانظر: «أبو حيان النحوي» صـ ٤٨٩ وفي صـ ٤٩٠ من «أبو حيان النحوي» : «وأما أبو حيان فقد اختار مذهب الصيمري» بيد أني أعتقد أن هذا ليس اختيارَ الصيمري، وإنما ذلك عَدٌّ منه لأنواع المعارف، وسيأتي ما يُقوي ذلك حيث ذكر الصيمري في باب الصفات صـ ١٧٢ أن المضمر اخص الأسماء وأعرفها، وانظر ذكرَ سيبويه لأنواع المعارف جـ ١ صـ ٢١٩ حيث بدأ بالعلم وانتهى بالمضمر، وانظر أيضا الأصول لابن السراج جـ ٢ صـ ٣٠ ـ ٣١ والإنصاف صـ ٧٠٧ ـ ٧٠٩.

وأما الألف واللام فإنها يكونان على وجهين:

أحدهما: أن يكونا لتعريف العهد في واحد بعينه كقولك لمن بينك وبينه عهد: كيفَ الرجلُ؟ وما صنع الغلامُ؟ .

والآخر: أن يكونا لتعريف الجنس كقولك: الرجل أفضل من المرأة، أي جنس الرجال أفضل من جنس النساء، وكقولك: أهلك الناسَ الدينارُ والدرهَمُ، لم ترد دينارا واحدا، ولا درهما واحدا، وإنما أردت الجنس (من[1] هذا)، ومن هذا قوله عز وجل: ﴿وَالْعَصْرِ إنّ الإنْسَانَ[2] لَفِي خُسْرٍ﴾ أراد بالإنسان الجنس، والدليل على ذلك أنه استثنى منه فقال: ﴿إلاَّ الَّذينَ[3] آمَنُوا﴾، ولا يُسْتَثنى من واحد.

ومنه قول عبد يغوث :

وقد كنتُ[4] نحّارَ الجَزُورِ ومُوغِلَ الـ ـمَطِيِّ وأَمْضِي حَيْثُ لا حَيّ ماضيا

فلفظ الجزور واحد، وليس المعنى على واحد؛ لأنه لا يفتخر بنحر جَزُورٍ واحدة[5] وإنما يريد الجنس، ولو أراد جزورا واحدة[6] لفسد اللفظ أيضاً؛ لأن «فَعّالاً» لا يكون إلا لتكرير الفعل، ويستحيل تكرير النحر على جزور

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة العصر.

(٣) الآية ٣ من سورة العصر.

(٤) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، ولم أهتد إلى مَنْ استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يرد له ذكر في معجم شواهد العربية، وهو من قصيدة لعبد يغوث في ذيل أمالي القالي صـ ١٣٣ وفي الأغاني جـ ١٦ صـ ٣٣٥ ضمنَ القصيدة، وأورده البغدادي في الخزانة عرضا جـ ١ صـ ٣١٦، وهو في كل هذه المراجع برواية: وَمُعْمِلَ المطي.

(٥) في اللسان (جزر) : «الجَزور يقع على الذكر والأنثى وهو يؤنث لأن اللفظة مؤنثة تقول: هذه الجزور وان أردت ذكرا».

(٦) في «ق» : جزورا واحدا.

واحدة، كما يستحيل أن يقال: زيدٌ قتّالُ عمروٍ؛ لأن قتلَ عمرٍو لا يتكرر، وكذلك نحر جزور واحدة لا يتكرر،فَعُلِمَ[1] أنّه أراد الجنس.

وأما المضاف إلى واحد من هذه الأربعة فإنما صار معرفة؛ لأنه تكسب التعريف من الاسم الذي أضيف إليه فلذلك صار معرفة.

وأما النكرة: فكل اسم لا يَخُصّ واحداً بعينه في أصل موضوعه كقولك: جُلّ، لا يخص واحداً (بعينه[2]) من جنسه دون آخر، كما يَخُصُّ زيدٌ وهندٌ[3]، وكذلك فرس لا يخص واحدا بعيْنه.

وتعتبر النكرة بأن يحسُن دخول «رُب» «والألفُ واللامُ» عليها كقولك: رُبَّ رجلٍ، ورُبَّ فرسٍ، والرجلُ والفرسُ، ولا تقول رُبَّ هذا، ولا رُبَّ غلامك.

فصل: واعلم أن المعرفة إذا ثُنِّي تَنكَّرَ فَيَحْتاجُ حينئذٍ إلى علامة التعريف نحو الألف واللام، والإضافة؛ لأنه إنما كان معرفة بالدلالة على واحد بعينه، فإذا شاركه غَيْرُهُ احتيج إلى إزالة الاشتراك فيه.

فإذا ثنّيتَ زيداً الذي هو عَلَمٌ فقلت: زيدان فقد تنكر؛ لأن الصيغة التي كانت تُنْبِيء عن واحد بعينه قد زالت، فإذا أردت تعريفَه أدخلت (الألف[4]) واللام فتقول: الزيدان، فيتعرفُ الاسمُ بالألف واللام، ولولا أنَّ التنكيرَ عرض في التثنية لم يحسُن دخولُ الألف واللام، كما لم يحسن دخولُها على زيد قبل أن يثني، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

فصل: واعلم أن النكرة قبل المعرفة؛ لأن كل معرفة فإنما هي منقولة من [٦/ ب]

---

(١) في «ق» فاعلم.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) أي كما يخص زيد وهندٌ واحدا بعيْنه.

(٤) نقص في «ق» .

الأصل إلى الوضع على واحدٍ بعينه، أو مُعَرَّفَةٌ بعلامة لم تكن في الأصل، ألا ترى أن الألف واللام زائدتان في الاسم؟ ، وكذلك الإضافة يكون قبلها الاسمُ مفرداً قائماً بنفسه، ومما يدلك أن زيدا كان في الأصل نكرة ثم نقل إلى واحد بعينه، أنه مصدر تقول: زادَ يزيدُ زَيْداً، قال ذو الإصبَع العَدْوَانيّ:

وَأنتمُ معشرٌ زَيْـدٌ على مـــائـــةٍ[1] فـأَجْمعـوا أمرَكم طُرًّا فكِيـــدوني

فزيد مصدر، أي زيادةٌ على مائـة، والمصـادر تكون نكراتٍ كقولـك: قمت قيـامـا، وضربت ضربـا، ثم تُعَرَّفُ بـالنقـل إلى التسميـة، أو بعـلامـة التعريف، وكذلك سائر المعارف أصلها التنكير، فاعرف ذلك إنْ شاءَ الله تعالى.

---

(١) وهـو من شـواهـــد المبرد في الكامـل صـ ٢٩٣ وانظر: شرح السيرافي جـ ١ قسم ١ صـ ٣٠٩ وابن يعيش جـ ١ صـ ٣٠ وورد عرضا في الخزانة جـ ٣ صـ ٢٢٧، ٤١٥ والبيت ضمن قصيدة للشـاعر في الأغـاني جـ ٣ صـ ١٠٤ ـ ١٠٦، وانظر أيضـا الاشتقـاق صـ ٢٠، واللســان (زيــد) و (عشر) وتــاج العروس (جـع) ومعجم شـواهـد العربية صـ ٤٠٣.

باب المبتدأ وخبره

اِعلم أن كل اسم ابتدأت[1] به لتخبرَ عنه ولم تُعْمِل فيه عاملاً لفظياً فهو رفعٌ بالابتداء.

والابتداء هو: التعرية من العوامل اللفظية، وإنما كانت (التعرية[2] من) العوامل اللفظية عاملة في الاسم؛ لأن العوامل إنما هي علامات للعمل، لا أنها تعمل شيئاً في الحقيقة، والعلامة تكون بحدوث[3] شيء وبعدمه، والدليل على هذا أنَّ ثوبين أبيضيْن متساويَيْن لو أردْنا أن نفصل بينهما فعلّمنا أحدهما بعلامة، وتركنا الآخر بغير علامة، لكان الفصل يقع بينهما بذلك، وإن كانت العلامة في أحدهما دون الآخر، فإذْ قد ثبت أن عدم العلامةِ يكون علامةً، وَجَبَ أن تكون التعرية من العوامل تجري مَجْرى العوامل في أنها تستحق عملاً، كما أن العوامل إذا ذُكِرَتْ استحقت عملاً.

وإنما خُصّ الابتداء بعمل الرفع لأن المبْتَدأَ أَوَلٌ، والضمة من أول مخارج الحروف[4]، فَأُعْطِيَ الأوّلُ الأَوَّلَ.

ولا بد للمبتدأ من خبر؛ لأنه لا فائدة في ذكر اسم يعرفه المخاطب إذا لم يُخْبَرْ عنه بشيء، وخبره مرفوع إذا كان اسْماً مفرداً نحو: زيد أخوك، وعمرو منطلق.

---

(١) في «ر» و «ق» ابتدأته.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ر» بوجود شيء.

(٤) ليست الضمة من أول مخارج الحروف، وإنما هي أُولى حركات الإعراب، ولعل هذا من مصطلحات القدماء.

وإنما وجب الرفع في الخبر؛ لأنه الأولُ في المعنى، فمن حيث وجب للمبتدأ الرفعُ وجب للخبر مثلُ ذلك، كما أن النعت يشرَك المنعوت في إعرابه؛ لأنه هو المنعوت في المعنى.

والعامل في المبتدأ والخبر جميعاً هو الابتداء[1] الذي قدمنا ذكره.

واعلم أن خبر المبتدأ يكون أحد أربعة أشياء: -

اسم مفرد كما ذكرنا، وفعل له نحو زيد قام وعمرٌو ينطلقُ، وظرف من ظروف المكان (أو الزمان)[2] نحو: زيد خلفَك (والخروج[2] اليومَ) ، وعمرو عندَك.

والرابع: أن يكون جملة فيها ذكر يعود[3] على المبتدأ نحو قولك: زيد قام أبوه، وزيدٌ عَمْرٌو قَائِمٌ إليْه.

وإنما جاز أن يكون الظرف والجملة خبراً عن المبتدأ؛ لأنه[4] هو في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد في الدار فسُئلتَ: مَنْ زيدٌ؟ لقلت: الذي في الدار، ولو قيل: مَنْ في الدار؟ لقلتَ: زيدٌ، وكذلك إذا / قلتَ: عمروٌ أخوه منطلق، [٧ / ا] لو قيل[5]: من عمرو؟ لقلت: الذي أخوه منطلق، ولو قيل: مَنْ الذي أخوه منطلق؟ لقلت: عمرو؟ ، فلو لم يكن الخبر هو الأولَ لَمَا جاز أن يكون كل

---

(١) هذا رأي بعض البصريين، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأمرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، ومذهب الكوفيين أنها ترافعا، ومذهب المبرد أن الابتداء رافع للمبتدأ، وأن الابتداء والمبتدأ رافعان للخبر. انظر شرح الأشموني ج ١ ص ١٩٤.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» و «ق» : يعود إلى المبتدأ.

والمراد أن يكون في جملة الخبر ضمير يعود على المبتدأ وهو أحد الروابط الأربعة التي اشترط النحاة وجودها في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ.

(٤) في الأصل: لأنها هو.

(٥) في «ر» : ولو قيل.

واحد منهما جواباً عن الآخر، فبهذا تَعْتَبِرُ صِحَّةَ الخبر، وهذا لا يصح[1] إلا إذا كان في الجملة ذكر يعود على الأول، ألا ترى أنك لو قلت: زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، ثم قيل (لك)[2] مَنْ زيدٌ؟ لم يصح[3] أن تقول في الجواب: الذي عمرو منطلق، كما قلت في الأول: الذي أخوه منطلق؟ ، فتدبر هذا إن شاء الله.

فصل: واعلم أنه يجوز أن تقدم خبر المبتدأ عليه إذا كان اسماً؛ أوظرفاً، أو جملة، كقولك: قَائمٌ زيد؛ وخلفَك عمرو، وأبوهُ منطلق زيد، لا فرق بين تقديم ذلك، وتأخيره عند سيبويه[4].

فأمَّا إذا كان الخبر فعلاً فإنه لا يجوز[5] أن يتقدم؛ لأنّه إذا تقدم الفعل على الاسم خرج من حد الابتداء وارتفع بالفعل نحو: زيد قام، فزيد رفع بالابتداء، وقام خبره، فإذا قدمت فقلت: قام زيد، ارتفع زيدٌ بقام، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

فصل: واعلم أنَّ الاسْمَ المبتدأ يجبُ أن يكونَ معرفةً، والخبرُ نكرةً، هذا وجه الكلام.

وإنما وجب ذلك، لأن الفائدة في الخبر، وإنما يُذْكر الاسْمُ لتُسند إليه الفائدة، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، فالمخاطب لم يستفد بقولك: زيدٌ،

---

(١) في «ق» لا يصلح .

(٢) نقص في «ر».

(٣) في «ق» لم يصلح.

(٤) في الكتاب ج ١ ص ٢٧٨: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرٌو على «ضرب» مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك» .

(٥) انظر كتاب سيبويه بعد الموضع السابق مباشرة.

شيئاً؛ لأنه كان يعرفه، وإنما فائدته في قولك: قائم؛ لأنه قد كان يجوز أن يَجْهل قيامَه، فإذا أخبرتَه به فقد أَوْصَلْتَ إليه فائدة.

ولو قلت: رَجلٌ قائم، فجعلت المبتدأ نكرةً، لم يُسْتَفَدْ منه (شيءٌ)[1]، لأنه لا يُنْكَرُ أن يكون في الدنيا رجل قائم، فلا فائدة في مثل هذا، ولكنك لو قرّبته من المعرفة فقلت: رجل في الدار قائم، ورجل من بني[2] تميم منطلق لكانت فيه فائدة؛ لأنك ميّزته من رجل ليس في الدار، ومِنْ رَجُلٍ ليْس من بني تميم.

فأما إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين جميعاً، فقد تكون فيه فائدة، كقولك: اللهُ رَبُّنَا، ومُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا، وزيد القائم، وعمرو أخوك، فهذا وما أشبهه متى استفاد المخاطب به فائدة، جاز، وإن لم يَسْتَفِدْ لم يجز؛ لأنك تخبره بما يعرف، ولا فائدة له في ذلك.

فصل: واعلم أن المبتدأ إذا كان جثة، لم يجز أن يكون ظرفُ الزمانِ خبراً[3] له؛ لقلة الفائدة في ذلك، لا تقول: زيد يومَ الجمعة، ولا عمرٍو الليلةَ، والفرق بين ظرف الزمان في هذا، وظرف المكان أنك إذا قلت: زيد خلفَك فقد كان يجوز أن يجهل المخاطب كونَ زيد خلفَه أو عنده، فاستفاد بقولك خلفك كونَه في هذا المكان دون غيره من الأمكنة، وإذا أنت قلت: زيد يومَ الجمعة، لم يستفد السامع شيئاً؛ لأن معناه زيد في يوم الجمعة، ولا يشك أحد

---

(١) نقص في «ر».

(٢) يعني خصّصْته بالوصف.

(٣) في «ر» لم يجز أن يكون ظرف الزمان خبره.

أن يومَ الجمعة إذا دخل كان زيدٌ وغيره فيه، حياً كان، أو ميتاً، فلمّا لم يكن في مثل هذا فائدة، لم يجز أن يكون خبراً.

فصل: وأما قولهم: «الليلةَ الهلال» فمحذوف تقديره: الليلةَ حدوثُ الهلالِ، فَحُذِف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقَامه؛ لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب به، وإنما يستعمل هذا عند توقع رؤية الهلال، والحالُ الحاضرةُ دَالَّةٌ على معناه، وفي هذا الكلام فائدة؛ لأنه قد يجوز أن يحدث، وقد يجوز ألاّ يحدثَ / ، فإذا قال الليلة الهلال فقد أفاده حدوثَ الهلال الذي قد كان يجوز [٧ / ب] ألا يحدثَ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقولَ الليلةَ القمرُ؛ لأن المخاطب لا يجهل هذا فاعرفه إن شاء الله تعالى.

وأما إذا كان المبتدأ غير جثةٍ جاز أن تكون ظروفُ الزمان خبرَهُ كقولك: القتالُ يومَ الجمعة؛ لأنِ القتال قد يجوز أن يكون في هذا اليوم، و (قد)[1] يجوز ألا يكون، فحصلت في الإخْبَار به فائدة.

وتقولُ أَيْنَ زَيْدٌ؟ ، ولا يجوز متى زَيْدٌ؟ ؛ لأَن أَيْنَ من ظروف المكان، ومتى من ظروف الزمان، ولو قلتَ: متى الخروج لجاز لِمَا عرفْتُك.

(فصل)[2]: وتقول: زيد والله لأُكْرِمَنَّهُ، فيكون زيدٌ مبتدأ، والقَسَمُ وجوابُه خبرَه، وتقول: «زيدٌ هندٌ أبوها قائمٌ عمْرٌو إليْه عندَه» فزيدٌ مبتدأ أَوَّلُ، وهندٌ مبتدأ ثانٍ، وأبوها مبتدأ ثالث، وما بعده خبر له، والأبُ وما بعده خبرُ هِندٍ، وهندٌ وما بعدها خبرُ زيد، والهاء في عنده راجعة إلى زيد، والهاء في إليه

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

راجعة إلى الأب، والضمير في قولك: أبوها، لهند، وإنما تصح المسألة بهذه الرواجع، ولو سقطت واحدة منها بطلت المسألة.

وتقول: «العَمْرَان البَكْران هندٌ أبوها عمروٌ تكرمهُ جاريتُه عندهُما من أجلها» ، ففي هذه المسألة خمسة مبتدآت: العَمْران أَوَّلُ، والبَكْرَانِ ثَانٍ، وهِنْدٌ ثالث، وأبوها رابع، وعمرو خامس، فلا بد من خمسة[1] رواجع فتبتدئ بالمبتدأ الأخير، وهو عمرو فترتب خبره والراجعَ إليه وتجعله مع خبره خبرَ الأب، وتجعل الأَبَ وخبرَه خبراً لهند، وتجعل هنداً وخبرها خبر البكرين، وتجعل البكرين وخبرَهما خبرَ العمرين، والهاء في تكرمه لعمروٍ وفي جاريته للأب، وضمير المؤنث في الأب لهند، وعندهما للبكرين، ومن أجلها للعمرين.

ولو قلت عَمْرٌو هِنْدٌ زيدٌ أبوه قائم عنده، لم يَجُزْ؛ لأَنّه لم يرجع إلى هند من خبرها ذكر، وتصحيح المسألة أن تقول: أبوه قائم إليها عنده، وتقول: «الرجلُ الغلامُ زيدٌ يخاصمُه من أجله» فهذا على ذلك، وتقول: زيد أبوه عمرٌو إن تكرمْه يأتِك عندَه، فالجملة التي بعد عمرو خبره، وعمرو وخبرُه خبرُ الأب، والأبُ وما بعدَه خبرُ زيدٍ، وتقول: زيدٌ عمرٌو أخوه يضرب أباه، فزيد مبتدأ أوَّلُ، وَعَمْرٌو مبتدأ ثَانٍ وأخوه مبتدأ ثالث، ويضرب أباه خبر الأخ، وفي «يضرب» ضمير يعود إلى الأخ، والهاء في «أباه» لزيد وفي «أخوه» لعمرو، ويجوز أن تجعل «أخوه» بدلاً من «عمرو» ، وتكون الهاءان راجعتين إلى زيد، وفي ذكر مثل هذه المسائل رياضة ومعونة على استخراج المعاني فتدبر ذلك وقس عليه إن شاء الله تعالى.

---

(١) في الأصل فلا بد من خمس رواجع.

بَابُ الفعلِ الذي لا يتعدى

اِعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعلَ إلى غيره هو الذي لا يدل على مفعول نحو: قام زيد، وذهب عمرو، وجلسَتْ هند، ولا بد لكل فعل من فاعل، إما ظاهر، وإما مضمر، ومرتبة الفعل أن يكون في اللفظ قبلَ الفاعل، فإذا كان كذلك / كان الفاعل ظاهرا، وإن تقدم الفاعل[1] على الفعل خرج من أن [٨ / ا] يكون فاعلا في اللفظ، وأُضمر الفاعل في الفعل، فإنْ كان الاسم مفردا لم يظهر له ضمير، نحو: زيدٌ قام، ففي قام ضمير يرجع إلى زيد، وإن كان الفاعل اثنين أو أكثر ظهر الضمير في الفعل، فتقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

وإنما لم يظهر الضمير في الفعل إذا كان الفاعل واحدا، وظهر إذا كان اثنين، أو أكثر؛ لأنه معلوم أن الفعل لا يخلو من فاعل واحدٍ، وقد يجوز أن يَخْلُوَ من الاثنين، أو الجماعة، فاستتر الضمير في الموضع الذي (لا يُشَك فيه[2]، وظهر في الموضع) الذي يحتاج فيه إلى البيان، وإن كان الفاعل مؤنثا لحقت فعله علامةُ التأنيث تقدم أو تأخر، وهي تاء ساكنة كقولك: قامتْ هندٌ، وهندٌ قامتْ، وليست هذه التاء بضمير؛ لأنها لو كانت ضميراً لم تلحق الفعلَ قبل ذكر الفاعلِ، وتلحق هذه التاءُ ضميرَ الفاعلتين إذا تَقَدَّمَتَا على الفعل، كقولك: الهندان قامتا، فإذا كان الفعل للمتكلم، أو المخاطب سَكَنَ لامُهُ، ولَحِقَتْه تاءٌ هي ضميرهما، تكون مضمومةً للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا، نحو:

---

(١) في «ق» وإن تقدم الفعل على الفاعل .

(٢) نقص في «ق» .

ضربْتُ، وذهبْتُ، ومفتوحة للمخاطب المذكر نحو ضربْتَ وذهبْتَ، ومكسورة للمؤنث المخاطب نحو: قمتِ وضربتِ وذهبتِ، وكذلك إذا كان الفعل لجماعةٍ متكلمين أو مخاطبين تسْكُن لامُهُ نحو قُمْتَ وقُمْتم، وكذلك تسكن لام الفعل لنون جماعة النساء نحو قُمْنَ وذهَبْنَ.

وإنما وجب إسكان لام الفعل في هذه المواضع؛ لأن هذه الحروفَ - التي هي ضمائر الفاعلين والفاعلات - هي أسماءٌ ولا بد لها من حركة، فاستثقلوا تَوالِيَ أَرْبَعِ متحركات، ولم يَجُزْ إسكان الأَوَّلِ من الكلمة؛ لأَنَّهُ لا يُبْتَدأُ بساكن، ولا إسكانُ الثاني؛ لأَنه به يُعْرَفُ وزنُ الكلمةِ، فلم يَبْقَ إلا لامُ الفعل فَأُسْكِن لذلك.

فصل: واعلم أن الفعل لا يُثَنَّى، ولا يُجمع، وإنما تُثنّى وتُجمع ضمائرُ الفاعلين التي تلحقه، ولو جاز أن يثنى الفعل (إذا كان[1] لاثنين) ، ويجمعَ إذا كان لجماعة لجاز أن يثنى (ويجمع[2]) إذا كان لواحد؛ لأن الفاعل الواحد (قد[2]) يتكرر منه الفعل الذي من جنس واحد مرارا، فكان يجب على هذا أن يقال: (زيد قاما[3]و) زيد قاموا إذا تكرر منه القيام، فَلَمَّا بطل هذا علمنا أن التثنيةَ، والجْمعَ إنما يلحقان ضمائر الفاعلين، دون أفعالهم، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: واعلم أن الفاعل في حكم العربية هو: ما بُنِي على فِعْلٍ صيغ له على طريقة «فَعَل» ، ولا فرق بين أن يكون الفعل مُوجَباً، أو منفيا، أو

---

(١) نقص في الأصل و «ق» .

(٢) نقص في الأصل و «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

مُسْتَفْهَماً عنه؛ لأَنَّ الفاعل مبني على الفعل الذي قبله في هذه الأحوال كُلِّها، تقول: قام زيدٌ، وما قام زيدٌ، وسيقوم زيْدٌ، وهل قام زَيْدٌ؟ فزيد مرفوع بالفعل الذي قبله على ما ذكرنا.

واعلم أنه إنما وجب أن يكون الفاعل مرفوعا ـ وإنْ نُفِيَ عنه الفعل ـ ؛ لأن النفي يقع على حد الإيجاب، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، ثم نفيت أدخلت حرف النفي على هذا الفعل الذي عمل في الاسم الذي بعده، فلم يُبْطِل الحرفُ عملَه عما كان / عليه قبل دخوله؟ وكذلك الاستفهام، فاعرف ذلك [٨ / ب] تصب إن شاء الله.

فصل: واعلم أن الأفعال على ضربين:

أحدهما: ما يجعل حديثا عن فاعله في الحقيقة نحو قام زيدٌ، وجرَى الفرسُ، وذهبتْ هند، وما أشبه هذا.

والآخر: ما جُعِل حديثا عن غير فاعله في الحقيقة نحو: مات زيد، وسقط الحائط، ورَخُص السعرَ، واشْتَدَّ الحَرُّ، وسَكَن البردُ، فهذه الأفعال وما أشبهها جُعِلتْ حديثا عن غير فاعلها في الحقيقة؛ لأَنَّ الله عز وجل يُميت زيدا، ويُسقِطُ الحائطَ، ويُرْخِصُ السعرَ (ويُشِدُّ الحر[1]) ويُسْكِنُ البردَ، وإنما رُفعت هذه الأسماء بها وإن لم تكن فاعليها في الحقيقة، لأنها لَمَّا جُعِلَتْ[2] حديثا عنها ـ كما يكون الفعل حديثا عن فاعلِهِ في الحقيقة ـ أجْرِي هذا مُجْرى[3] ذلك، فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أن من العرب من يقول: قَاما أخواك، وقامُوا إخوتُك،

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) في «ق» لأنها إنما جعلت.

(٣) في «ر» : أجرى هذا المجرى.

وذهبنَ جواريك فيُلحِقُ الفعلَ علامةَ التثنية والجمع كما يلحقه علامةَ التأنيث في قولك: قامتْ هندٌ، قال الله عز وجل: ﴿وأَسَرُّوا النَّجْوى الَّذينَ[1] ظَلَمُوا﴾ ، وقال الفرزدق:

ولكن دِيَافِيٌّ أَبُوه وأُمُّه ... بِحَوْرَانَ يَعصِرْن السَّلِيطَ[2] أقاربُهْ

فهذا يحتمل ثلاثة[3] أوجه: -

أحدها: أن يكون التقدير: أخواك قاما، وجواريك ذَهَبْنَ، فتكون هذه الأفعال أخبارا مقدمة، والأسماء التي بعدها رَفْعٌ بالابتداء.

والثاني: أن تكون هذه الأسماءُ بدلا من الضمائر التي قبلها.

والثالث: أن تكون هذه الحروفُ علاماتٍ تُؤذِنُ أنَّ الفعلَ لاثنين أو جماعة، وليست بأسماءٍ مضمرةٍ، كما تُؤْذِنُ التاءُ في قولك: قامت هندٌ، أن الفعلَ لمؤنّثٍ، والاختيار أن تقول: قام إخوتُك، وقام أخواك، ولا تُلْحِقُ الفعلَ علامةَ التثنية والجمع.

والفرق بين هذا وبين قامت هند، أن التأنيث لازم للاسم لا يفارقه، والجماعة قد تفترقُ فيخبرُ عن كل واحد منهم على الانفراد[4]، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٣٦، وانظر: شرح السيرافي جـ ١ قسم ١ صـ ٢٨٥، والخصائص جـ ٢ صـ ١٩٤ والمخصص جـ ١٦ صـ ٨٠، والخزانة جـ ٢ صـ ٣٨٦ و جـ ٣ صـ ٢٩٣، ٤٣٤، و جـ ٤ صـ ٥٥٤ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٨٩ و جـ ٧ صـ ٧ وهمع الهوامع جـ ١ صـ ١٦٠ والدرر اللوامع جـ ١ صـ ١٤٢ وديوانه صـ ٥٠ ومعجم شواهد العربية صـ ٤٢ يهجو بهذا عمرو بن عفراء، ديافي: منسوب إلى دياف، وهي قرية بالشام. حَوْران: من مدن الشام أيضا. السليط: الزيت، والشاهد فيه: إلحاق الفعل ضمير جمع الإناث، وأتى به مؤنثا لأنه أراد الجماعات.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ ١ صـ ٢٣٦ - ٢٣٧ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٨٧ - ٨٩.

(٤) في «ر» على الإفراد.

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد

اِعلم أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد هو الذي يدل على مفعول واحد، نحو قولك: أكرم زيدٌ عمراً، وضرب عبدُ الله أباك.

واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدى متى نقلتَه من «فَعَل» إلى «أَفْعَل» دخل في هذا الباب، فتَعدّى إلى مفعول واحد كقولك: ذهب زيد ثم تقول: أَذْهَب زيدٌ عمرا، وكذلك: قام زيد، ثم تقول: أقمْتُ[1] زيْداً، فهذا مُطَّرِدٌ في القياس، فاعرفه إن شاء الله.

فصل: واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعدّاه جميعا يشتركان في التعدي إلى الزمان، والمكان، والمصدر، والحال، نحو قولك: قام زيد قياما يومَ الجمعة عندَك ضاحكاً، وكذلك تقول: أكرم زيد عمراً إكراما اليومَ خلفَكَ مُستبشِراً.

وإنما وجب أن يشتركا في التعدي إلى هذه الأربعة؛ لأن كل فعل فهو دال [١/٩] بصيغته على مصدر وزمان، ولا بد من أن يكون في مكان، ولا بد من حال يكون فاعلُ ذلك الفعلِ عليها، فَلَمَّا اشتركا في الدلالة على هذه الأشياء اشتركا في التعدي إليها، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) في الأصل: أقام زيْدٌ عَمْراً.

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين لك أن تقتصر على أحدهما

اعلم أن هذا الفعل على ضربين:

(أحدهما[1]) : أن يتعدى إلى مفعولين، وأحد المفعولين فاعِلٌ في المعنى، وذلك نحو قولك: أعطيتُ زيدا ديناراً، وألبستُ عمراً ثوبا، ألا ترى أن معناه أخذ زيدٌ دينارا، ولبس عُمروٌ ثوبا؟ ، ومنه عَرَّفْتُ زَيْداً أخاك، كان الأصل: عَرَفَ زيدٌ أخاك.

وكذلك إن نقلت ما يتعدى إلى مفعول واحد من «فَعَل» إلى «أَفْعَلَ» صار من هذا الباب، وتعدى إلى مفعولين، كقولك: ضرب زيد عَمْراً، ثم تقول: أضربْتُ زَيْداً عمراً، وكذلك: كَسَبَ زَيْدٌ المالَ ثم تقول: أكسبْتُ زَيْداً المالَ.

والضرب الثاني: أن يتعدى إلى مفعولين وليس أحدهما فاعلاً، فكان الأصل أن يتعدى إلى الثاني منهما بحرف جر، فحذف منه حرف الجر استخفافاً، فوصل النصب إلى ما بعده، وذلك قولك: اخْتَرْتُ زيداً الرجال، وسمَّيْتُ أخاك[2] زيْداً، وكنيتُه أبا فلان، كان الأصل: اخترتُ زيدا من الرجال، وسميّتُ أخاك بزيد، وكنيتُه بأبي فلان، قال الله عز وجل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ[3] رَجُلاً لميقاتنا﴾ ، أي من قومه، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في الأصل: وسمّيْتُ زيداً أخاك.

(٣) الآية ١٥٥ من سورة الاعراف.

(٤) هو حُسَيْل بن سَجِيح الضّبي بفتح السين أو سُجَيْح بالتصغير. انظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة صـ ٣٦.

وَبيْضاءَ من[1] نسج ابْن داودَ نثرةٍ تخيرتُها يومَ اللقاء الملابِسَا

أي من الملابس، ومنه أيضاً قولُ الآخر[2]:

أَسْتَغْفِرُ الله ذنباً لسْتُ مُحصِيَهُ ربَّ العبادِ إليه الوجهُ[3] والعملُ

أي أستغفر الله من ذنب، ومنه: وعدت زيداً خيراً وشراً، أي بخير وشر، قال الله عز وجل: ﴿وكُلاً وَعَدَ الله[4] الحسْنَى﴾ أي بالحُسْنى، وقال عز وجل: ﴿النَّارُ[5] وَعَدَهَا الله الّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي وعدَ بها.

---

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أعثر على من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وقد عثرت عليه ضمن مقطوعة من ثمانية أبيات في شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي ص٥٦٧، وقبله مباشرة بيت آخر سيستشهد به الصيمري في باب «الصفات المشبهة باسم الفاعل ص٢٣٧، وهذا الشاهد هو:

بِمُطَّرِدٍ لـــدْنٍ صحـــاحٍ كعـــوبُـــه وذي رونـــقٍ عَضْبٍ يقُـــدّ القـــوانِسَـــا

وهذا الشاهد الأخير في ابن يعيش غيرَ منسوب، وقد خَرّجه صاحب معجم شواهد العربية من ابن يعيش فقط ولم ينسبه بل عزاه إلى مجهولٍ علماً بأنه محقق شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي مع زميل له، وسأنبه على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

بيضاء من نسج ابن داود: هي الدرع النقية من الصدأ ونسبها إلى داود لأنه أوّلُ مَن اشتغل بعمل الدروع، وانتصب الملابس على المفعول، لأن الفعل بعد حذف الجر منه وصل إليه فنصبه. نَثْرة: الدرع النثرة هي السّلِسةُ الملبس، وقيل هي الدرع الواسعة، وإنما جرّ «نثرة» لأنها صفة لبيضاء المجرورة بالعطف على قوله: بمطردٍ في البيت السّابق

(٢) هذا البيت من أبيات سيبويه التي لايعلم قائلها، والمشهور أن هذه الأبيات خمسون كما أشار إلى ذلك كل من الجرمي والمازني، وقد نشر الدكتور رمضان عبد التواب بحثاً جيداً حول هذه الأبيات سماه «أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه» وهو في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق جـ٢ مجلد٤٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٤هـ، ابريل سنة ١٩٧٤م من صفحة ٦١ إلى صفحة ١٠٤، وقد أثبت الباحث أن هذه الأبيات بلغت في كتاب سيبويه خمسة وثمانين ومائتي بيت منها خمسة عشر بيتاً نُسبت إلى قبيلة الشاعر كما في قول سيبويه: وقال رجل من باهلة، وقد وفق الباحث في نسبة كثير من هذه الأبيات إلى قائليها، وانظر في تخريج الشاهد: سيبويه جـ١ ص١٧ والمقتضب جـ٢ ص٣٢١، وجـ٤ ص٣٣١ والإيضاح في علل النحو جـ١ ص١٣٩ والأصول جـ١ ص٢١٢ وشرح السيرافي جـ١ قسم ٢ ص٥، وابن يعيش جـ٧ ص٦٣ وجـ٨ ص٥١ والخزانة جـ١ ص٤٨٦ وشذور الذهب ص٣٧١، والهمع جـ٢ ص٨٢ والدرر جـ٢ ص١٠٦، والتصريح جـ١ ص٣٩٤ والأشموني جـ٢ ص١٢٤، ومعجم شواهد العربية ص٢٩٢.

(٣) في «ق»: إليه القول والعمل، وهي رواية في البيت.

(٤) الآية ١٠ من سورة الحديد.

(٥) الآية ٧٢ من سورة الحج

وتقول: كِلْتُ زيداً الطعامَ، وَوَزنْتُه المالَ، وعدَدْتُه الثيابَ، أي كِلْتُ[1] له، وَوَزَنْتُ له، وَعَدَدْتُ له، قال الله تعالى ذكره: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ[2]﴾ أي كالوا لهم، أو وزنوا لهم يخسرون.

واعلم أن حذف حرف الجر من هذا الباب لايُقاس عليه، وإنما يُتكلم (منه[3]) بما تكلمت به العرب ولا يُتَجاوز، ألا ترى أنك لاتقول مَرَرْتُ زيداً، تريد: مَرَرْتُ بزيد؟ ولا أخذتُ زيداً مالاً، تريد: أخذت من زيد مالاً؟.

---

(١) في «ر» أي كلت لزيد.

(٢) الآية ٣ من سورة المطففين.

(٣) نقص في «ق» و «ر».

بـاب الفعـل الـذي يتعـدى إلى مفعـولين ليس لـك أن تقتصر على أحدهما

هذا الفعل يدخل على مبتـدأ وخبره، والـدليل على ذلـك: أنـك إذا نزعت الفعل عنها وجدتها كلاماً تاماً، وذلك قولـك: ظننت أخـاك منطلقـاً، وخِلْتُ بَكْراً شاخصاً، وحَسِبْتُ هِنْداً قائمةً، ورأيتُ محمَّـداً عـالِماً، إذا أردت رؤيـة القلب، وكذلك علمت زيـداً مقيماً، ووجـدت قومَـك سـائرين إذا أردت وجود القلب، [٩ / ب] وزعمت بِشْراً فقيهـاً، ألا ترى أنـك لو حـذفت «ظننت» لبقي «أخوك منطلق»، وهذا كلام تام، وكذلك أخواتها إذا حذفتها كان مابعدها كلاماً تاماً؟.

ولا يجـوز في شيء من هـذه الأفعـال أن يُقتصَر على أحـد المفعـولين دون الآخر، والعلة في ذلك: أنها تدخل على المبتدأ والخبر فلابد لكل واحـد منهما من صاحبه، لأن بمجموعهما تصح الفائدة للمخَاطَب.

واعلم أن هذه الأفعال إذا تقـدمت على المفعولَيْن فلابـد من إعمـالهـا فيهما، وإذا توسَّطَتْ، أو تأخرت جاز إعمالُها وإلغاؤها، وإنما كان ذلك كذلك، لأنـك إذا ذكَرْتَها في أول كلامك فقد اعتمدت عليها، فلا بد من أن تُعْمِلَها.

وإذا توسطت أو تأخرت فقد بَنيْتَ كلامـك على غيرهـا، فيجوز أن تنويَ بها التقديمَ فتُعْمِلَها، ويجوز ألا تنويَ بها التقديمَ فلا تُعْمِلَها.

فصل: واعلم أن المفعـولَ الثَّـانِيَ في هـذه الأفعـال يصـح أن يكـون اسماً مفرداً، وفعلاً للمفعول الأول، وظرفاً، وجملة يعود إلى الأول منها ذِكْرٌ كما ذكرنـا في خبر المبتدأ فتقول: حَسِبْتُ زيداً منطلقاً، وحَسِبْتُ زيداً يـذهبُ، وحسبْتُ عَمْراً أَبُوه قَائمٌ، وخلْتُ بَكْراً في الدار، قال ذو الإصْبع العَدْوانيّ:

أزرى بنا أننا شالَتْ نعامتُنا فَخالَني دونَه بَل خلتُه دوني[1]

وقال أبو ذُؤَيْب الهُذَلي:

فَإن تزعُميني كنتُ أجهل فيكمُ[2] فإني شَريْتُ الحلمَ بعدك بالجهْلِ

فالنون والياء في تزعميني المفعولُ الأول، وقوله: كنت أجهل فيكم جملةٌ في موضع المفعول الثاني.

ويجوز في جميع هذه الأفعال أن تَقْتَصِرَ على الفاعل، ولا تَذْكر المفعولَيْنْ كقولك: «ظننت»، وتسكت، وفي مثل من أمثال العرب «مَنْ يَسْمَعْ[3] يَخَلْ» ففي «يَخَلْ» ضمير فاعل ولم يَذْكُرْ مَفعُولَيْه.

ويجوز أن تَذْكُر المصدر ولا تَذْكُر المفعولَيْن فتقول: ظَنَنْتُ ظنَّاً، كما قال الله عز وجل: ﴿وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ[4] السَّوْءِ﴾.

ويجوز أن تقول ظَنَنْتُهُ زيداً شاخصاً، فتُضْمِرَ المصْدَرَ، لدلالة الفعل عليه، ويجوز أن تقول ظننت ذاك، فلا تحتاج إلى ذكر اسم آخر، لأن «ذاك» إشارة إلى المصدر، ويجوز الاقتصار على المصدر.

وتقول: ظننت أنّ زيداً قائمٌ، فأنَّ وما عملت فيه بتقدير اسم واحد

---

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد اللغة العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة وعثرت عليه في: أمالي القالي جـ١ ص٢٦٠ ضمن قصيدة طويلة لذي الإصبع، وانظر: الأغاني جـ٣ ص١٠٤، والمحكم واللسان (نعم) وأورده السيوطي عرضاً في شرح شواهد المغني ص١٤٧. أزرى به: حقّره وهوّنه، شالت نعامتهم: إذا تفرقت كلمتهم وذهب عِزّهُم وهو شاهد على مجيء المفعول الثاني لخلت ظرفاً.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٦١، وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٣٥٢، ومغني اللبيب ص٤٣٦، وشرح شواهده ص٢٨٢، وهمع الهوامع جـ١ ص١٤٨، والدرر اللوامع جـ١ ص١٣١ وديوان الهذليين ص٩٠، ومعجم شواهد العربية ص٣٠٠.

(٣) انظر أمثال القاسم بن سلام ص١٤ ومجمع الأمثال جـ٢ ص٣٠٠ والمَعْنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه.

(٤) الآية ١٢ من سورة الفتح.

تقديره: ظننت قيامَ زيد، ولو ذكرت قيام زيد بعد ظننت لاحتجْتَ إلى مفعول آخر، ولم تحتج مع «أنّ» إلى مفعول آخر، لأن «أنّ» دخلت على اسم وخبر مذكورَيْن في اللفظ، ثم دَخَلَتْ «ظننت» عليها فاكتفت بها، لأن مابعدها اسم وخبر فحصلت الفائدة بذلك، وإذا قلت: ظننت قيامَ زيد، فهو اسم واحد في اللفظ، فلا بد من اسم آخر على مابينا.

فصل: واعلم أن ظننت لها معنيان:

أحدهما: الشك، **والآخر:** التُّهَمَةُ.

فإذا كانت[1] للشك تعدت إلى مفعولين كما ذكرنا، وإذا كانت للتهَمة تعدت إلى مفعول واحد كقولك: ظننت زيداً، أي: اتهمت زيداً، ومن هذا قراءة من قرأ ﴿وَمَاهُوَ عَلَى[2] الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ أي[3] بمتهم.

وكذلك «وجدت» تكون على معنيين: أحدهما: وجود القلب فتتعدى إلى مفعولين كقولك: وجدت/ عبد الله منطلقاً، والآخر: وِجْدَان الضالة فتتعدى [١٠/ا] إلى (مفعول)[4] واحدٍ كقولك: وجد زيد ضالّتَه.

وكذلك «عَلِمْتُ» على وجهين: أحدهما: ماذكرنا نحو: عَلِمْتُ زيداً سائراً،

---

(١) في «ق»: فإذا كان الشك تعدى... وإذا كان التهمة تعدى إلى مفعول واحد.

(٢) الآية ٢٤ من سورة التكوير و «بظنين» قراءة عبد الله، وابن عباس، وزيد بن ثابت وابن عُمر، وابن الزبير، وعائشة، وعمر بن عبد العزيز، وابن جبير، وعُروة، وهشام بن جُندَب، ومُجاهد، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي انظر: السبعة ص٦٧٣، والتيسير ص٢٢٠، وإبراز المعاني ص٤٩٢، والبحر المحيط جـ٨ ص٤٣٥، والنشر جـ٢ ص٣٩٨ ـ٣٩٩، وإتحاف فضلاء البشر ص٥٣٥ ومعاني القرآن للفراء جـ٣ ص٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٣) في اللسان «ظنن»: «.. والظنين: المتهم الذي تظن به التهمة، ومصدره الظِّنة.... ورجل ظَنين: متهم من قوم أظِنّاء... وقال الفراء: ويقال: (وما هو على الغيب بظنين) أي بضعيف» وانظر معاني القرآن للفراء في الموضع السابق.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

والآخر: بمعنى عرفْتُ فتتعدى إلى واحد كقولك: عَلِمْتُ زَيْداً، أي عَرَفْتُ زيداً، كما قال الله عز وجل ﴿لاَ تَعْلَمُونَهُمْ[1] اللهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ أي لاتعرفونهم اللهُ يعرفهم.

وكذلك «رأيتُ» إذا أردت بها رؤية القلب تعدت إلى اثنين كقولك: رأيت أباك منطلقاً، وإذا أردت رؤيةَ العين تعدت إلى واحد كقولك: رأيت زيداً، أي أبصرتُه.

وباقي ماذكرنا في هذا الباب من الأفعال فهو على أصله يتعدى إلى مفعولين؛ لأنها ليْسَتْ لها إلا معنى واحدٌ فإذا قلت: ظننت زيداً منطلقاً وأردت معنى التُّهمة، فزَيْدٌ نَصْبٌ بظننت، ومنطلقاً نَصْبٌ على الحال، وإذا أردت معنى الشك فزيد مفعول أوَّلُ، ومنطلق مفعول ثانٍ وكذلك الأفعال الأُخَرُ التي لكل واحد (منها)[2] معنيان.

وتقول: زيد في الدار منطلقاً ظننتُ، فزيد مبتدأ، وفي الدار خبره، ومنطلقاً حال، وألغَيْتَ الظنَّ، لأنه أتى بعد أن مضى الكلام على اليقين.

وتقول: في الدار ظننت زيدٌ[3]، فتلغى «ظننت» لتوسطها كما قال الشاعر[4]:

---

(١) الآية ٦٠ من سورة الأنفال.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في الأصل: في الدار ظننت زيدا.

(٤) هو اللّعين المنقري.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٦١، وانظر الأصول جـ١ ص٢٢٠، والإيضاح العضدي جـ١ ص١٣٥، وابن يعيش جـ٧ ص٨٤، ٨٥، وورد عرضاً في الخزانة جـ١ ص١٢٤ برواية: خلت اللؤم والفشل، ثم قال البغدادي: «وهذا البيت ينشده النحويون: وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور، والصواب ماذكرنا فإن القصيدة لامية إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية، وذكره الجاحظ في «الحيوان» جـ٤ ص٢٦٦ ـ ٢٦٧ برواية: وفي الأراجيز جَلْبٌ اللؤم والكسل، ولا شاهد فيه على روايته، وانظر أيضاً العيني جـ٢ ص٤٠٤، والهمع جـ١ ص١٥٣، والدرر جـ١ ص١٣٥، ومعجم شواهد العربية ص١٦٣.

أَبـا الأراجِيز يـابْنَ اللـؤم تُـوعِـدني وفي الأراجيزِ خلتُ اللّـؤْمُ والخَـورُ

وإن شئت قلت: في الدار ظننت زيداً على ماقدمنا، وتقول: حَسِبْتُ بكراً يظن أنك منطلق، فبكر مفعول أول، ويظن وما بعده في موضع المفعول الثاني، وأنك منطلق في موضع مفعولي يظن.

فصل: واعلم أن من العرب[1] من يستعمل القول وما تصرف منه استعمال الظن، فَيُعْمِلُه في المفعولين، فيقول: قلتُ زيدا منطلقاً، كما تقول: ظننتُ زيدا منطلقاً.

ومنهم من يجعل القول بمنزلة الظن إذا اسْتَفْهَمَ المخاطَبَ خاصَّةً فيقول: أَقُلْتَ[2] زيداً منطلقاً؟ وأتقول عَمْراً خَارجاً؟ على معنى: أظننت؟، وأتظن؟.

فإذا قالوا للمخاطب: أيقول عمرو زيد منطلق؟ حَكَوْا ولم ينصبوا.

وإنّما نصبوا في الخطاب، ورفعوا في الخبر؛ لأنه كَثُرَ استفهام المخاطب عن ظَنِّ نفسِه واعتقاده فيقال له: ماتقولُ في كذا؟ وأتقولُ كذا؟ ولم يكثُر استفهامه عن ظَنّ غيرِه، فإذا استفهموا المخاطب عن ظنه وقوله نصبوا، وإذا استفهموه عن ظن غيره رجعوا إلى القول في الحكاية، وقال الكميت في النصب:

---

(١) هُم بنو سليم، انظر سيبويه جـ١ ص٦٣.

(٢) في كتاب سيبويه جـ١ ص٦٢: «...ولم يجعل (قلت) كظننت لأنها إنما أصلها عنده أن يكون مابعدها محكياً فلم تدخل في باب (ظننت) بأكثر من هذا» أي أن سيبويه يقصر استعمال القول بمعنى الظن على صيغة «أتقول»، وعلى ذلك فالصيمري بقوله: «أقلت» بصيغة الماضي مخالف لسيبويه، ومتبع للسيرافي حيث قال في شرحه جـ١ قسم٢ ص٣٥٧: «وفيهم من يجعله بمنزلة الظن إذا استفهم المخاطب خاصة فنقول: أقلت زيدا منطلقاً، وأتقول زيدا منطلقا على معنى أظننت زيدا منطلقا، وأتظن زيدا منطلقا»، وانظر ابن يعيش جـ٧ ص٧٩، وقال السيوطي في الهمع جـ١ ص١٥٧: «... وذهب السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع وفي التصريح جـ١ ص٢٦٢: «.. وسوى به السيرافي «قلت» بالخطاب، وسوى به الكوفي «قُلْ» فيجوز على قولها إعمال الماضي المسند إلى تاء المخاطب» ونقل الصبان كذلك رأي السيرافي في حاشيته على الأشموني جـ٢ ص٤٣. وهذا مما يقوي ماذهبت إليه من وجود علاقة التلمذة بين السيرافي والصيمري.

أجُهَّـــالاً تَقُـــولُ بَني لُـــؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيـك أمْ مُتجـاهِلينَـا؟[1]

بمعنى: أجُهّالاً تظن؟.

وقال عُمر بن أبي ربيعة (المخزومي)[2]:

أمَّـا الرحيـلُ فـدونَ بعْـد غـدٍ فمتى تقـولُ الـدارَ تجمعُنـا؟[3]

قال سيبويه[4]: «وان شئت رفعت بما[5] نصبت».

يعني إن شئْتَ حكيْتَ بعد القول في الاستفهام، ولم تجعلْه في مذهب أَتظن فقلت: أتقُولُ: زيدٌ منطلقٌ، على الحكاية، لأنّ الحكايـة مـذهب الأكثر، فـاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٦٣ وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٤٩، وشرح السيرافي جـ١ قسم ٢ ص٣٦٠، والخزانـة جـ١ ص٤٢٣، وجـ٤ ص٢٣. والعيني جـ٢ ص٤٢٩، والهمع جـ١ ص١٥٧، والـدرر جـ١ ص١٤٠، والتصريـح جـ١ ص٢٦٣، والأشموني جـ٢ ص٤٣، ومعجم شواهد العربية ص٣٨٦. ولم أعثر عليه في الهاشميات.

(٢) نقص في «ق».

(٣) وهو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٦٣، وانظر المقتضب جـ٢ ص٣٤٩، والجمـل ص٣١٤، وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٣٦٠، والخزانـة جـ١ ص٤٢٣، والعيني جـ٢ ص٤٣٤، والتصريح جـ١ ص٢٦٢، واللسـان (رحل) وديوانـه: ص٤٣٤ طبع دار النشر ببيروت ١٣٩٨هـ. والشاهد فيه إعمال «تقول» عمل «تظن» لأنها بمعناها لأنه أراد اعتقاد القلب.

(٤) انظر الكتاب جـ١ ص٦٣.

(٥) في شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٣٦٠: «قال أبو عثمان: غلط سيبويـه في قولـه «وإن شئت رفعت بـا نصبت» لأن الرفع بالحكاية، والنصب بإعمال الفعل، يريد أبو عثمان: أنك إذا قُلتَ: زَيْدٌ منطلق، فزيـد مرفوعٌ بـالابتـداء، وإذا قلت: أتقول زيدا منطلقاً فهو منصوب بالفعل، فقال المجيب عن سيبويه: إن هذا لايذهب على من هو دون سيبويه، ولم يَعْزُ سيبويـه هـذا المغزى، إنمـا أراد وإن شئتَ رفعتَ في الموضع الـذي نصبتَ، ولم يعرض لـذكر العـامل كما تقول: زيـد بالبصرة، وإنما تريد: في البصرة، وقد يجوز أن يكون المعنى: وإنْ شئْتَ رفعت مـانصبت، والبـاء زائـدة، كما قـال تعـالى: (تنبتُ بالدهن).

باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين [١٠ / ب]

وهو: أعْلَمْتُ، وأرَيتُ، ونَبَّأتُ وَأنْبَأتُ، وخَبَّرْتُ، وأخْبَرْتُ، وحَدَّثْتُ، وهذه (الأفعال)[1] على ضربين:

أحدهما: ماكان متعدياً إلى مفعولين لايجوز الاقتصار فيه على أحدهما من الأفعال التي في الباب الذي قبل هذا فَيُنْقَلُ إلى هذا الباب.

ومعنى النقل: أن تُدْخِلَ في أول الفعل الثلاثي همزةً فتنقله من «فَعَلَ» إلى «أفْعَل»، فإن نقلت «فَعَل» مما لايتعدى إلى «أفْعَل» تعدى إلى مفعول واحدٍ، نحو قام زيد، وأقَمْتُ زيداً

وإن نقلت «فَعَلَ» مما يتعدى إلى مفعول واحد هذا النقل، تعدى إلى اثنين، نحو: ضرب زيد عمراً، ثم تقول: أضْرَبْتُ زيداً عمرا، وهذان الضربان قد تقدّما.

فإن نقلت «فَعَلَ» مما يتعدى إلى مفعولين تعدى إلى ثلاثة مفعولين، وهو الذي نذكر في هذا الباب، وذلك في فعلين نُقِلا من الباب الذي قبل هذا وهما: «عَلِمَ» و «رَأى»، تقول: أعْلَمْتُ زيداً عمراً أخَاكَ، وأرَيْتُ بِشْراً أباه منطلقاً، وكان الأصل: عَلِم زيدٌ عمراً أخاك، وَرَأى بِشْرٌ أباه منطلقاً، فلَمّا نقلتها بإدخال الهمزة في أولها وجب أن يصير الذي كان فاعلاً مفعولاً على القياس الذي ذكرناه.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

وكان الأخفشُ[1] يُجيزُ[2] القياسَ على هذين[3] الفعلين وينقل باقي الأفعال السبعة المذكورة في الباب الذي قبل هذا فيقول: أَظْنَنْتُ زيدا عمرا منطلقاً، وأَزْعَمْتُه أخاه سائرا، وكان الأصل: ظَنَّ زيدٌ عمرا منطلقا، وزعم زيد أخاه سائراً.

وغيره من النحويين لايتجاوز ماقالته العرب وهو: أَعْلَمْتُ، وأَرَيْتُ.

فأما الضرب الثاني من ضربَيْ هذه الأفعال فهي الأفعال الخمسة التي بعد أَعْلَمْتُ وأَرَيْتُ تقول: أَنْبَأْتُ زيداً عَمْراً أخاك، وأَخْبَرْتُ زيداً عَمْراً (مقيماً)[4] وخَبَّرْتُ أَخَاكَ أباهُ ذَاهِباً، وحَدَّثْتُ بِشْراً مُحَمَّداً سائِراً، وأَنْبَأْتُ أبا عبد الله هِنْداً مُقيمَةً.

والتقدير في هذه الأفعال أن تتعدى بعَنْ، وكان الأصل: أخبرت عن زيد، وَنَبَّأْتُ عنه، وحدَّثْتُ عنه فحذف «عن» ونصب مابعدها على ماقدمنا[5] في حذف حرف الجر.

واعلم أن المفعول الثالث في هذا الباب بمنزلة المفعول الثاني في الباب الذي قبله، فجميع ماجاز في ذلك من اسم، وفعل، وظرف، وجملة فهو هاهنا كذلك، ثم تقول: أَعْلَمْتُ زيدا بِشرا يقوم، وأَرَيْتُ محمدا أخاه أبوه منطلق، وأَنْبَأْتُ بكرا محمدا في الدار وقال الحارث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُري:

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة وهو الأخفش الأوسط، وينصرف إليه الحديث إذا ذكر الأخفش دون وصف، قال عنه السيرافي: «وهو أحذق أصحاب سيبويه» له عدة كتب ذكرها المترجمون له، منها: «الأوسط في النحو» و «تفسير معاني القرآن»، توفى سنة إحدى وعشرين ومائتين، وقيل سنة خمسة عشرة ومائتين، انظر: المعارف لابن قتيبة ص٢٣٧ ـ ٢٣٨ وأخبار النحويين البصريين ص٣٩ والفهرست ص٧٨ ووفيات الأعيان جـ٢ ص١٢٣.

(٢) في «ق»: يجري القياس.

(٣) انظر: الرضي على الكافية جـ٢ ص٢٤٧ وابن يعيش جـ٧ ص٦٥ ـ ٦٦ والصبان على الأشموني جـ٢ ص٤٩ وانظر أيضاً: «أبو الحسن الأخفش وأثره في النحو للدكتور طه الزيني ص١٩٠، ١٩١.

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر ص١١٠ من التبصرة فيما سبق.

أَوْمَنَعْتُم مـــاتَسْـــأَلـــون فَمَنْ حُـدِّثْتُمُوه لـه علينـا العـلاء[1]

فضمير المخاطبين في «حُدِّثْتُمُوه» المفعول الأول، وقد أُقيم مُقَامَ الفاعل فيما لم يُسَمّ فاعله، والهاء التي بعده المفعول الثاني، وله علينا العلاء جملة في موضع المفعول الثالث.

ويجوز أن تقتصر في هذا الباب على المفعول الأول، لأنه بمنزلة الفاعل في الباب الذي قبله، فتقول: أعْلَمْتُ زيدا، وأَرَيْتُه، ولا تذكر ماالذيَ أعلمتَه وأريتَه ([2] كما تقول أَعْطَيْتُ زيداً، ولا تذكر ماالذي أَعْطَيْتَه[2]). [١١ / ا]

ويجوز أن تحذف المفعولَ الأوّلَ وتأتي بالمفعولين الأخيرين إذا كان في الكلام دليل عليه، ولم يُتوهَّم أن المحذوف هو الثاني أو الثالثُ، فتقول: أعلمتُ بِشْرا خارجا، ولا تذكر من الذي أعلمتَه، كما تقول: أعطيتُ درهما، ولا تذكر من الذي أعطيْتَه.

ولا يجوز أن تحذفَ المفعول الثالث وتأتي بالأول والثاني، لأنّ المفعول الثالثَ خبر عن المفعول الثاني، فلا بد منها كما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا.

فصل: واعلم أنك إذا قلت: سَرَقَ زَيْدٌ عَمْراً ثَوْباً اليومَ، ففيه وجهان:

يجوز أن تجعل «اليَوْمَ» مفعولاً به على سعة الكلام، فيكون من هذا الباب، ويجوز أن تجعله ظرفاً، فيكون من باب اخترت الرجال زيدا، لأنه

---

(١) وهو من شواهد السيرافي في شرح كتاب سيبويه جـ١ قسم٢ ص٢٣، وانظر: ابن يعيش جـ٧ ص٦٥ ـ ٦٦ والعيني جـ٢ ص٤٤٥، والهمع جـ١ ص١٥٩، والدرر اللوامع جـ١ ص١٤١، والصبان على الأشموني جـ٢ ص٤٨، ومعجم شواهد العربية ص٢٣.

(٢-٢) نقص في «ر».

(يكون)[1] تقديره: سَرق زيدٌ من عمرو ثوبا، ثم تحذفُ حرفَ الجر، وتنصُب عمرا.

ومعنى قولنا مفعول على سعة الكلام هو أن تُعدِّيَ الفعلَ إلى الظروف كما تُعَدِّيه إلى سائر الأسماء من غير تقدير (حذف)[1] حرف الجر وذلك أن كل ظرف فهو مقدر بـ «في».

فإذا قلت سار زيد يومَ الجمعة (أو[2] سار ليلةَ كذا) أو قام عمرو خلفك فتقديره: سار في يوم الجمعة، وقام في خلفك، فيجوز أن تحذفَ «في» من التقدير، ويُشَبَّه بالمفعول الذي يُحذَفُ منه حَرْفُ الجَرِّ.

فإذا قدمت اليوم في مسألتك هذه، وأضمرته على أنه ظرف فتقديره: اليومَ سَرق زيدٌ عمرا ثوبا فيه، وإن جعلته مفعولا على سعة الكلام قلت: اليومَ سرقه زيد عمرا ثوبا كما قال حُمَيْدُ بن ثَوْر الهِلالي:

وقامتْ بأثناءِ مِنَ اللّيل ساعةً سَرَاها الدّواهِي واسْتَنَام الخَرائِدُ[3]

أي سرى فيها كل داهية، وهذا يُحْكَم في باب[4] الظروف إن شاء الله تعالى.

وتقول: اليومَ أَعْطَيْتُه عَمْراً دينارا، فتُعَدّي أعطيتُ إلى ثلاثة (مفعولين)[5] أحدها ضمير اليوم الذي جعلته مفعولاً على السَّعة.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من (ر) وفي (ق) : أو سار زيدٌ ليلة كذا

(٣) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ووجدته في اللسان (نوم) وانظر: ديوان حميد بن ثور ص٧١. استنام: بمعنى نام أي نام الخرائد، والخرائد جمع خريدة، والخريدة، والخريد، والخَرُود من النساء: البكر التي لم تمس قط وقيل: هي الحَيِيَّةُ، الطويلة السكوت، الخافضة الصوت، الخَفِرة، المستترة، قد جاوزت الإعصار ولم تَعْنِسْ. انظر اللسان (خرد).

(٤) انظر ص٣٠٤ فيما يأتي من التبصرة.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

ومن النحويين[1] من لايجيز أن يُعدِّيَ الفعلَ الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين إلى الظرف على سعة الكلام، لأنه يصير متعدياً إلى أربعة مفعولين، وليس فِعْلٌ يتعدى إلى أربعة مفعولين، وإذا انتهى الفعل في التعدي إلى ثلاثة مفعولين جاز أن يتعدى بعدها إلى المصدر، وظرف الزمان، والمكان، وظرف الحال، والمفعول له، فيصير الفعل على هذا متعدياً إلى ثمانية مفعولين كقولك: أَعْلَمْتُ زيْداً عَمْراً منطلقاً إعْلاَماً يومَ الجُمُعَةِ عندَك ضاحِكاً حِذار[2] شرِّه، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر ابن يعيش جـ٧ ص٦٨.

(٢) في «ر» مخافة شره.

بَابُ مالم يُسَمَّ فاعلُه

اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مَجْرى الفاعل في أنه يبني على فِعْلٍ صِيغَ له على طريقة «فُعِل» كما يُبنى الفاعل على فَعَلَ صيغ له على طريقة «فَعَل» و (في[1]) أنه يُجعَلُ (الفعلُ[2]) حديثا عنه، كما يُجعل حديثا عن الفاعل، وفي أنه تصح به وبفعله الفائدة ويحسن السكوت عليها كما كان ذلك في الفاعل.

[١١ / ب] وكل فعل كان / يتعدى إلى واحد فإذا نقلته إلى مالم يُسَمَّ فاعله لم يَتَعَدَّ[3] كقولك فيما سُمِّيَ فاعله: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، فإن لم[4] تُسَمِّ الفاعلَ صُغْتَ الفعل على بناء «فُعِل» ، وحَذَفْت الفاعل، وأقمت المفعول به مُقَامَ الفاعل، فتقول: ضُرِبَ عمروٌ، فلا يتعدى إلى مفعول آخر؛ لأنه لا يدل على مفعول غير الذي قد أقيم مُقَامَ الفاعل.

فإن نقلت ما كان يتعدى إلى اثنين فيما سُمِّيَ فاعله إلى مالم يُسَمَّ فاعلُه تَعدّى إلى واحد تقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهما، وكُسِيَ بكرٌ ثوبا.

وكذلك ما يتعدى إلى ثلاثة إذا صُغْتَه لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه تعدى إلى اثنين[5] كقولك: أُعْلِمَ زيدٌ عَمْراً أخاك، (وَنُبِّئْتُ أَخَاكَ[6] أَبا فلان)، وهذا عكس ما تقدم من

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» : لم يتعده.

(٤) في «ق» : فإن رددته إلى مالم يُسَمَّ فاعله صغت الفعل....

(٥) في «ر» تعدى إلى واحد.

(٦) نقص في «ق» .

نَقْلِ «فَعَل» إلى «أَفْعَل» ؛ لأَنَّ في ذلك تَزِيدُ واحدا واحدا، وفي هذا الباب تَنْقُص واحدا واحدا.

واعلم أن هذا الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه يتعدى إلى الزمان، والمكان، والمصدر، والحال، والمفعول له، كما يتعدى الفعل الذي سُمِّيَ فاعلُه فتقول: ضُرب زيدٌ ضرباً يومَ الجمعة خلفَك ضاحكا مخافةَ شَرِّه.

واعلم أنه لا يجوز أنْ يقامَ مُقام الفاعل في هذا الباب الحالُ، ولا المفعولُ له.

أما الحال: فإنما لم يجز أن يقام مُقام الفاعل، لأنها لا تكون إلا نكرة، والفاعل قد يُضمر، والمضمر معرفة؛ فلذلك لم يجز أن يقامَ مُقام الفاعل.

فأما المفعول له: فكان أصله أن يستعمل باللام كقولك: جئتُ لمخافة الشر، ثم حذفتَ اللام، والمخافةُ تدل على ما حُذفَ منها، فلو أُقِيمَتْ مُقامَ الفاعل بَطَلتْ دلالتها على المحذوف.

وأمّا « كان زيدٌ أخاك » فلا يجوز عند البصريين[1] ردُّها إلى مالم يُسَمَّ فاعلُه، والعلة في ذلك أن كان تعمل في المبتدأ والخبر وقد ذكرْنَا أنه لا بد للمبتدأ من الخبر، فلو رَدَدْنَا «كان» إلى مالم يُسَم فاعله لوجب أن نحذف اسمها المرفوع ـ وهو المبتدأ ـ ، ونُبْقِيَ الخبرَ، ولا بد لكل واحد منها من الآخر؛ فلذلك لم يجز ردّها إلى مالم يسم فاعله.

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب: صـ ٥٢١: «... فذهب سيبويه والسيرافي والكوفيون والكسائي، والفراء، وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع وهو الذي نختاره . فأما سيبويه فقال في كتابه فهو كائن ومكون، ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف، وتأول الفارسي والأعلم ، قول سيبويه «مَكون» : إنه من «كان» التامة، وقال ابن طاهر وابن خروف: «مكون» من الناقصة لا يتكلم به، وإنما قصد سيبويه أنها فعل متصرف، ويستعمل منه مالا يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع، وقد نص الصيمري على أن مذهب البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول، وإجازةُ ذلك تنسب للكوفيين» .

والفعل الذي لا يتعدى في تسمية الفاعل إلى مفعول لا يجوز أن يُرد إلى مالم يسم فاعله نحو قوله قام زيد، وجلس عمرو؛ لأن مالم يُسَمَّ فاعله إنما يُحْذَفُ الفاعلُ منه ويصاغ الفعل للمفعول، وليس في هذا الفعل مفعول يقومَ مَقام الفاعل، فلذلك لم يجز أن يرد إلى مالم يسم فاعله، فأما قول الأعشى:

ولّما رأيتُ الناسَ أقبل جمعُهم وثَابُوا إليْنا من فصيح وأعجم
وقِيمَ عليْنا بالسيوفِ وبالقَنا إلى رايةٍ منصوبةٍ عند مَوْسِم[1]

فإنّ هذا كان متعديا فيما سُمِّيَ فاعلُه بحرف الجر، إمَّا «عَلَى» ، وإمَّا «الباء» ، فلذلك ردَّه إلى مالم يُسَمَّ فاعلهُ.

فَأمَّا «على» فكقولك: قام زيد على الجبل، فإذا رددت هذا إلى ما لم يسم فاعله قلت: قِيمَ على الجبل، كما تقول: غَضِبَ على زيد، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ[2] عَلَيْهِمْ﴾ وتقديره: غير الذين غُضِبَ عليهم، وغَضِب لا يتعدى بغير حرف الجر [١٢ / ١] / ، وكذلك قام لا يتعدى بغير حرف الجر.

وأما الباء فإنّها في تعدية الأفعال بمنزلة الهمزة، تقول: قام زيد وأقَمْتُه، كما تقول: قُمْتُ به، وذَهَب زيد وأذهبْتُه وذَهَبْتُ به، كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وأَبْصَارِهِمْ[3]﴾ وهو بمعنى لأذهب[4] سمعَهُمْ

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، والبيتان من قصيدة للأعشى في ديوانه صـ ٩٥، ورايتها في الديوان هكذا: -

فلما رأيت النـاس للشَّر أقبلوا وثابوا إلينا من فصيح وأعجم
وصيح علينا بالسياط وبالقنا إلى غاية مرفوعة عند موسم

ثابوا: رجعوا، وفي اللسان (ثوب) : «ثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبانا: رجع بعد ذهابه» . والفصيح: المنطلق اللسان في القول الذي يعرف جيد الكلام من رديئه، والأعجم: الأخرس... وكل من لا يقدر على الكلام. والموسم: الجمع الكثير، وفي اللسان (موسم) : «قال ابن السكيت: «كل مجمع للناس كثير هو موسم، ومنه موسم منى» .

(٢) الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٣) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ١ صـ ١٢.

وأَبْصَارَهُمْ، فَلَمَّا كانت الباء بمنزلة الهمزة في تعدي الفعْلِ صار هذا الفعلُ متعديا إلى ما تعلَّقتْ به الباءُ، فيجوز على هذا: قِيمَ بزيد، وذُهِبَ بعمرو، كما تقول: أُقيم زيدٌ، وأُذْهِبَ عمرو.

وتعديةُ الفعل الذي في البيت فيما سُمِّيَ فاعلُه على تقدير الباء في قام القوم علينا بالسيوف، بمعنى أَقَامَ القومُ علينا السيوفَ فهذا مُتَعَدٍّ؛ فلذلك رُدَّ إلى مالم يُسَمَّ فاعلُه، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون قوله «بالسيوف» في موضع رفع بما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

والثاني: أن يكون «علينا» في موضع رفع.

والثالث: أن يكون المصدر في موضع رفع؛ لأن الفعل يدل عليه كما تقول: سير يزيدَ يوم الجمعة، فتجوز فيه الأوجُهُ الثلاثةُ.

فأما إذا لم يتعدَّ الفعلُ فيما سُمِّيَ فاعلُه إلى مفعول فإنه لا يجوز أنْ يُصَاغَ المصدرُ على لفظ مالم يُسَمَّ فاعلُه؛ لأَنَّه لا فائدة في ذلك؛ لأنَّ كُلَّ فعْلٍ سُمِّيَ فاعِلُه، أَوْ لَمْ يُسَمَّ فاعلُه فهو دالٌّ على مصدره، وإنما يقام المصدر مُقام الفاعل إذا شُغِلَ الاسْمُ الذي تعدى إليه الفعل بحرف الجر؛ لأَنَّ المصدرَ والظرف، وحروف الجر تتساوى في إقامتها مقام الفاعل إذا لم يكن معها مفعول به صحيح؛ تقول: سِيرَ بِزَيْدٍ فرسخان يَوْمَيْن، وإن شئت رفعت اليومين ونصبت الفرسخين، وإن شئت نصبتَهُا، وجعلْتَ بزيد في موضع رفع بما لم يُسَمَّ فاعلُه، وإن شِئْتَ نصبتَها كُلَّهَا وقَدَّرْتَ المصدرَ (في[1]) موضع الفاعل.

وتقول: أَرَى عَمْرٌو زيداً الهلال ابْنَ ليلتين، فإن قَدَّرْتَه من رؤية القَلْب فهو من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، فإذا لم يُسَمَّ الفاعلُ رَفَعْتَ أحدَهَا

(١) نقص في «ر».

وتركت الاثنين منصوبين فيكون «زَيدٌ» اسْمَ مالم يسم فاعلُه، والهلالُ المفعول الأَوَّل في هذا، وابْنَ ليلتين المفعول الثاني[1].

وإن قَدَّرْتَه من رؤية العين تعدَّى في تسمية الفاعل إلى مفعولين كقولك: أَرَى زَيْدٌ عَمْراً خالداً، وكان أصلُه: رأى عَمْروٌ خالداً، ثم عَدَّيْتَه بالهمزة فصيرت عمرا ـ وهو فاعل ـ مفعولاً.

فإذا رددت هذا إلى ما يُسَمَّ فاعلُه قلت: أُرِيَ زيدٌ الهلالَ ابْنَ ليلتين، فزيد [اسم[2] ما] لم يسم فاعله[3]، والهلالُ مفعول مالم يُسَمَّ فاعلُه، وابن ليلتين حال كما تقول[4]: رأيت عبد الله جالسا، مِنْ رُؤْيَةِ العيْنِ.

وتقول: سُلب الْمُعْطَى أخوه درهمين ثوبين، فيكون[5] (الْمُعْطَى[6]) اسمَ مالم يُسَمَّ فاعلَه في «سُلِبَ» ، وأخوه اسم مالم يُسَمَّ فاعلُه في «الْمُعْطَى» ؛لأنَّه في تقدير الذي أُعْطِيَ أَخُوه (و[7]) درهمين مفعولُ الْمُعْطَى و «ثَوْبين» مفعول «سُلِبَ» .

ويجوز أن ترفع الدرهمين والثوبين على أن تجعلها اسْمَ مالم يُسَمَّ فاعلُه في الفعلين، وتنصب «الأَخَ» فتقول: سُلب الْمُعْطَى أخاه / درهمان[8] ثوبان، وإن [١٢ / ب] شئت رَفَعْتَ أَحَدَهُما ونصبْتَ الآخر على ما مضى من التفسير.

---

(١) هنا يبدأ سقط في «ر» ، ينتهي في صـ ١٣٤.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من جميع النسخ وأضفته ليتم الكلام وقد سبق له نظير قبل قليل وسيأتي أيضاً له نظير قريبا والمراد بقوله: اسم مالم يسم فاعله أنه نائب فاعل.

(٣) في «ق» : فزيد مفعول لم يسم فاعله والهلال مفعول لم يسم فاعله.

(٤) في الأصل: كا يكون.

(٥) في الأصل: «يكون» .

(٦) نقص في «ق» .

(٧) نقص في الأصل.

(٨) في «ق» درهمين.

ولو قلت: سُلِبَ بالمُعْطَى بأخيه درهمان ثوبان، لرفعْت الدرهمين والثوبين جميعا على مالم يُسَمَّ فاعلُه؛ لأنك شغَلْتَ الاسمَيْن الأَوّليْن بالباء.

وتقول: ظُنَّ غِلمانُك قائمةً جواريهم، فغلمانُك رَفْعٌ «بظُن» و «قائمة» مفعول «ظُنّ» و «جواريهم» رفع بـ «قائمة» ، ولو قلْتَ: ظُنَّ غلمانُك قائماتٌ جواريهم، فرفعْتَ «قائماتٍ» على أنه خبر مقدم، وجواريهم رفع بالابتداء جاز.

وتقول: أُعْلِم عبدُ الله أباه خيرَ الناس غُلامُه قائمٌ، «عبد الله» رَفْعٌ بأُعْلِمَ، و «أباه» مفعول أَوَّلُ و «خيرَ الناس» صفة للأب و «غلامه قائم» مبتدأ وخَبَرٌ في موضع المفعول الثاني.

وتقول: أُنْبِيءَ أخوك غلامَه زيداً صاحبَ عمرو ظانا محمدا أبوه مظنونٌ عمراً أبا زيد فـ «أخوك» رَفْعٌ بأُنْبِيءَ، و «غلامَه» مفعولٌ أَوَّلُ، و «زيدا» بدل منه أو عطف بيانٍ و «صاحبَ عمرو» صفة له و «ظانا» المفعول الثاني لأنبيء ، ومحمدا مفعولٌ أَوَّلُ للظانّ، «وأبوه مظنونٌ» مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني لـ «ظانٌّ» ، وفي «مظنون» ضمير قام مقام الفاعل لما (لم[1]) يسم فاعله، وعمرا مفعولُ «مظنون» ، و «أبا زيد» بدل من «عمرو» أو صفة.

وتقول: حُسِبَ (حُسْبَانُ[2]) زيدٍ أبا عَبْدِ الله الظانَّ أخاه منطلقةً جاريتُه أبوه ظان عمراً في دارك باطلاً.

فحسبانٌ مصدر وهورَفْعٌ بحُسِبَ؛ لأَنّهُ لم يُسَمَّ[3] فاعله، و «زيد» فاعل «الحسبان» ، في المعنى وهو مجرور في اللفظ، وأَبَا عبد الله مفعولٌ أَوَّلُ لحسبان،

---

(١) نقص في (ق) .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) في «ق» : لأنه مفعول ما لم يسم فاعله.

والظـانُّ صفـةٌ لأَبي عبـد الله، وأخوهُ مفعول أَوَّلُ للظـانّ، و «منطلقـةٌ» المفعـول الثاني له و «جاريته» رَفْعٌ بمنطلقة و «أبوه ظـان» مبتـدأ وخبر في موضع المفعول الثـاني للمصـدر و «عَمْراً» مفعـولٌ أَوَّلُ لظـانّ و «في دارك» المفعـول الثـاني لـه، وقولك: «بـاطلاً» مفعول «حُسِبَ» كما تقول حُسِبَ قولـك (بـاطلاً)[1]، فعلى هـذا فقس إنْ شاء الله عزّ وجَلَّ.

(١) نقص في «ق» .

بَابُ العَطْفِ[1]

حروف العطف عشرة: الواو، والفاء، وثُم، وأَوْ، وإمَّا مكسورة الألف مكررة، وأَمْ في الاستفهام، وَحتَّى، وبَلْ، ولكنْ الخفيفة، ولا.

اعلم أن هذه الحروفَ تُشَرّك الثانِيَ فيما دخل فيه الأَوّلُ من الإعراب، وتختلف معانيها.

فالواو: مَعْنَاها الجمع بين الشيئين في الأسماء المختلفة من غير ترتيب، وإنما كانت كذلك؛ لأنها في الأَسْماء المختلفة بمنزلة التثنية في الأَسماء المتفقة كقولك: قام زيد وعمرو، فلو اتفقا لم تحتج إلى الواو وكنت تقول: قام الزيدان، وذهب العَمْران، ولا تقول قام زيد وزيد، ولا ذهب عَمْروٌ وعَمْروٌ، فَلَمَّا كانت التثنية لا تُرتب، وكانت الواو تجري مجراها فيما ذكرنا، وجب ألا تُرَتّبَ أيضاً قال الله عز وجل في قصة واحدة في «البقرة» : ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ[2] سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ ، وقال في «الأعراف» ﴿وقُولُوا حِطَّةٌ وادْخُلُوا البَابَ﴾[3] ، وهذا يَدُلُّ على أَنها لا تُرتب. [١٣ / ١]

والفاء: تُرَتِّبُ من غير مهلة كقولك: ذَهَبَ زيدٌ فَعَمْروٌ.

وثُمَّ: تُرَتِّبُ بمهلة كقولك: جاء زيدٌ ثُمَّ عَمْروٌ.

و أَوْ: تكون على أربعة أوجه: -

---

(١) في «ق» باب حروف العطف.

(٢) الآية ٥٨ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٦١ من سورة الأعراف.

الأوَّلُ: أَحَدُ الشيئيْن أَو الأشياء على الإبهام، **والثاني:** الشك، **والثالث:** التخيير. **والرابع:** الإباحة.

فأحد الشيئين على الإبهام كقولك: جاء زيدٌ أَو عَمْروٌ، أردت أحدهما، وكقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1]، معناه والله أعلمَ: أرسلناه إلى أحد العددين[2] على الإبهام، ومعنى قولي على الإبهام أي من غير تبيين ما يُقصَدُ إليه أن يُبَيَّن، وذلك أن المتكلم إذا قال : جاءني زيد أو عمرو، قد يجوز أن يَعْلَم الذي جاءه بعينه، وإنما يُدْخِلُ «أَوْ» في كلامه لِيُبْهِم على السامع، ومثلُه قول لبيد:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعيشَ أَبوهما ... وَهَلْ أَنا إلا من رَبيعةَ أَوْ مُضَرْ[3]

وقد عَلِم لبيدٌ أنه من مضر وليس من ربيعة، وإنما أراد من إحدى هاتين القبيلتين أفنى كما فَنَوْا، ومنه قول تَوْبَةَ بن الحُمَيْر:

وقد زعمت لَيْلَى بأنّي فاجر ... لِنَفْسِي تُقَاها أو عليها فُجُورُها[4]

---

(١) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

(٢) في معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ص ٧٨: « .. فأما قوله تعالى «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ» ففيه خمسة أقوال، ثلاثة منها للبصريين: أحدها: قاله سيبويه وهو أن «أو» ههنا للتخيير والمعنى : إذا رآهم الرائي منكم يخير في أن يقول: هُم مائة ألف أو يزيدون.

والثاني: حكاه الصيمري عنهم وهو أن «أو» ههنا لأحد الأمرين على الإبهام وهو أصل «أو» . قال محقق كتاب «معاني الحروف للرماني» : في الأعلام للزركلي ثلاثة يلقبون بالصيمري، وأسبق الثلاثة للرماني هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيمري أبو العنبس نديم المتوكل والمعتمد العباسيين... ولي قضاء الصيمرة فنسب إليها، ولم أجد من مؤلفاته ما يشير إلى أنه كان مشتغلاً بالنحو حتى يستشهد به الرماني هنا.

(٣) وهو من شواهد ابن يعيش ج ٨ ص ٩٩ ، وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٢٤، ومغني اللبيب ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠ وشرح شواهد المغني ص ٣٠٤، وشذور الذهب ص ١٧٠ وديوان لبيد ص ٢١٣ ومعجم شواهد العربية ص ١٣٢.

(٤) وهو من شواهد أبي عليٍّ القالي في أماليه ج ١ ص ٨٨ وانظر أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣١٧، والمغني ص ٦٢ وشرح شواهده ص ٧٠ وهمع الهوامع ج ٢ ص ١٣٤ والدرر اللوامع ج ٢ ص ١٨١، وورد عرضاً في الخزانة ج ٤ ص ٤٢٤، وانظر ترجمته في الأغاني ج ١١ ص ٢٠٤ وفيها قصة هذا الشعر وبعض أبيات هذه القصيدة وليس منها الشاهد، وانظر أيضاً معجم شواهد العربية ص ١٥٩.

لأن الإنسان إمّا أن يكون تَقِيّاً فله تُقاه، وإما أن يكون فاجراً فعليه فجوره، فأو دخلت لأحد الأمرين.

وأما الشك فكقولك: مررت برجل أو امرأة، وصورة «أَوْ» في هذه المسألة والتي قبلها واحدة، إلا أن الفرق بينهما: أن المتكلم في هذه المسألة شَاكٌّ لا يعلم بأَيِّهما مَرَّ، وفي الأولى يعلم أحدهما بعينه، إلا أنه أبهمه لغرض له في الإبهام.

فأمَّا التخيير: فكقولك: كُلِ السَّمَكَ أَوْ اشْرَبِ اللَّبَنَ، أَيْ أَنْتَ مُخَيَّرٌ فيهما إن شئْتَ تناولتَ هذا، وإن شئت هذا.

والإباحة كقولك: جالس الحَسَنَ أو ابْنَ سِيرِين، وتَعَلَّمْ الفقهَ أو النَّحوَ، أيْ جالس هذا الضرب من الناس، وتعلم هذا الضرب من العلم.

والفرق بين «أو» في الإباحة وبينها في التخيير: أن المخيَّر متى تناول الاثنين كان عاصياً و (في)[1] الإباحة إذا تناول أَحَدَهُما لم يكن عاصياً.

والفرق بين «الواو» وبين «أو» في قولك: (تعلم الفقه والنحو)[2] وتعلم الفقه أو النحو: أن الواو معناها الجمع، فلو تعلَّم النحوَ ولم يتعلم الفقهَ كان عاصياً؛ لأنَّ معناه تعلم هذين و «أو» إن تَعَلَّمَهُمَا أو تعلم أحدهما لم يكن عاصياً، وقوله جل وعز ﴿وَلاَ تُطِعْ[3] مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ ، جاء على عكس الإباحة؛ لأن الحَظْر يجبُ أن يَجْرِيَ على طريق الإباحة، كما أن النفي يجري على حَدِّ

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٢٤ من سورة «الإنسان» .

الإيجاب في قولك: قام زيد، وما قام زيد كأنه قال: لا تُطِعْ (منهم)[1] الآثم ولا الكفورَ على اجتماعهما أو انفرادهما.

و «إما»[2] مثل «أو» في هذه المعاني التي ذكرنا.

والفرق بينهما: أن «أو» تأتي بعد أن يمضي الكلام على اليقين[3] ثم يدركه الشك أو غيره من المعاني التي ذكرنا.

و «إما» يَبْني المتكلم عليها كلامه على الشك[4] من أوله، تقول: جاءني إمّا زيد، وإما عمرو فيحتمل أن يكون شاكاً[5]، ويحتمل أن يكون مُبْهِماً غيرَ شاك، كما ذكرنا في «أو» .

[١٣ / ب] وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ[6] وَإِمَّا فِدَاءً﴾ تخييرٌ؛ لأن المنَّ: الإطلاقُ بغيْرِ فداءٍ، والفداءُ أخذُ عِوَضٍ، فليس فيه مَنٌّ.

وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِمَّا شَاكِراً[7] وَإِمَّا كَفُوراً﴾ إباحةٌ؛ لأنَّ المعنى: إن شكر فقد هديناه، وإن كفر فقد[8] هديناه، وإن شكر ثم كفر فقد هديناه، وكُلَّمَا جاءتْ «إما» تدل على الأوجه الثلاثة على ما فسرناه فهي التي تكون

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) ذكر ابن هشام لإما خمسة معان خامسها التفصيل ومثل له بقوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِراً وإِمَّا كَفُوراً﴾ .
وانظر: مغني اللبيب ص ٦٠.

(٣) انظر: معاني الحروف ص ١٣٠.

(٤) انظر: الأصول ج ٢ ص ٥٧، ومعاني الحروف ص ١٣٠، ١٧١ ـ ١٧٢.

(٥) هذا بداية الموجود بعد انتهاء السقط الذي أشرت إلى حدوثه في «ر» .

(٦) الآية ٤ من سورة محمد «ﷺ» .

(٧) الآية ٣ من سورة الإنسان.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ج ٣ ص ٢١٤.

للإباحة[1]، هذا قول شيخنا أبي الحسن[2] علي بن عيسى النحوي.

و «أم» في الاستفهام على ضربين: أحدهما: متصل، والآخر: منقطع.

فالمتصل: هو أن تكون معادلة لألف الاستفهام بمعنى: أَيُّهما وأَيُّهم، [3]كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ بمعنى: أيّهما عندك؟ .

والمنقطع هو: أن تأتيَ غيرَ معادلة للألف بغير معنى أيّها وأيّهم[3]) ، وذلك قولك: أزيد في الدار أمْ خلفَك عمرو؛ لأنه لا يمكنك تقرير أيّهما عندك في هذا الكلام، وكذلك إن جاءت بعد الخبر كقول العرب: إنّها لإبل أم شاء، ومنه قوله عز وجل: ﴿الٓمٓ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ[4] رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾.

ويقدرونها إذا كانت منقطعة تقدير «بل» و «الاستفهام» ؛ لأن فيها رجوعاً عن الأوَّل واستئنافاً للثاني، فتقدير قولهم: إنها لإبل أم شاء: إنها لإبلٌ بل أهيَ

---

(١) في معاني الحروف للرماني ص ١٣٠: « .. ولها موضع واحد هو الشك، وذلك قولك: أكلت إما خبزاً وإما تمراً، أنت متيقن أنك أكلت أحدهما وشاكٌّ فيما أكلت منهما، والفرق بين «إما» و «أو» : أنك إذا قلت: أكلت إما خبزاً وإما تمراً فقد ابتدأت بالشك وبنيت كلامك عليه، .. والثاني: أن تكون تخييراً.. والثالث: أن تكون إباحة» وقال في ص ١٧١: « .. لأن معناها معنى «أو» في الشك والتخيير والإباحة وأحد الشيئين على الإبهام، لا فرق بينهما إلا من جهة أنك تبتدئ بإما شاكاً نحو ضربت إما زيداً وإما عمراً، فإن أتيت بأو دللْتَ على الشك عند ذكر الثاني نحو قولك: ضربت زيداً أو عمراً» .

(٢) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن النحوي، المعروف بالرمّاني، له مؤلفات كثيرة منها: شرح كتاب سيبويه، وشرح مقتضب المبرد، وشرح أصول ابن السراج، ورسالة في معاني الحروف مطبوعة بتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ورسالة في إعجاز القرآن تسمى النكت مطبوعة أيضاً، ولد سنة ست وتسعين ومائتين، وتوفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، انظر: شذرات الذهب ج ٣ ص١٠٩ والمنتظم ج ٧ ص ١٧٦ وإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٩٤.

(٣-٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) الآيات ١، ٢، ٣، من سورة السجدة.

شاء؟ ؛ لأن قولَه: إنها لإبل إخبارٌ، وهو كلام تام، وقولَهُ: أم شاء؟ استفهام عند شك عرض له، وشَاءٌ مرفوع على خبر لابتداء محذوف، تقديره: أمْ هِيَ شَاءٌ، وقوله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[1](تقديره)[2] بل أيقولون افتراه؟ على جهة الإنكار.

وحتى في العطف: بمنزلة الواو، ويكون ما بعدها جزءاً مِمَّا قبلها، كقولك: ضربت القوم حتى زيداً، وجاء القوم حتى زيدٌ، ومررت بالقوم حتى زيدٍ، وهي في هذه المواضع كلها بمنزلة الواو، ولها أربعة مواضع نفسرها في باب يفرد لها إن شاء الله تعالى.

ومعنى بل: الإضرابُ عن الأول حتى يصير بمنزلة ما لم يُذْكر، وإيجابُ المعنى للثاني كقولك: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ، أَضْرَبْتَ عن ذكر زيد، كأنك لم تذكره، وأثبت المجيء لعمرو، وتقول: جاءني زيد بل عمرو، فالنفي والإثبات فيه سواء؛ لأن الاول بمنزلة ما لم تذكره.

ومعنى لكنْ: الاستدراك بعد النفي، تقول: ما جاءني زيد لكنْ عمروٌ، فإن ذكرتها[3] بعد إيجاب فلا يجوز الاقتصار على اسم واحد بعدها، ولكنك تذكر جملة مضادة لما قبلها، كقولك: جاءني زيد لكنْ عمروٌ لم يجئ، ولا يجوز أن تقول: جاءني زيد لكنْ عمرو (ثم تسكت)[4]: لأنهم قد اسْتَغْنَوْا ببل في مثل هذا الموضع عن «لكنْ» .

---

(١) الآية الثالثة من سورة السجدة.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في الأصل: فإن ذكرتها.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

والفرق بين «لكنْ» و «بـل» أن «لكنْ» لا بـد فيهـا من نفي وإثبـات، إنْ كان قبلها نفيٌ كان بعدها إيجابٌ، وإن كان قبلها إيجابٌ كان بعدها نفيٌ، وهذا الحكم ليس يراعى في «بـل» ؛ لأنـه رجـوع عن الأول حتى يصير بمنزلـة مـا لم يُذكر، وما لم تذكره فليس فيه نفْيٌ ولا إثباتٌ.

فإن قال قائل: فَلِمَ لا يكون جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ، على معنى النفي؟ قيل لـه: لأن النفي لا يكـون إلا بعـلامـة حرف النفي، وليس الإيجـابُ كـذلـك فاستغنَيْتَ في الإيجاب عن حرف.

وإذا قلت: ما جاءني زيد لكنْ عمرو، لم تَسْتَغْنِ / في النفي عن الحرف لما بينا (لك)[1]. [١٤ / ا]

ومعنى لا: إخراج الثـاني مما دخـل فيـه الأولُ كقـولـك: جـاءني زيـدٌ لا عَمْروٌ وضربْتُ الزّيْدَيْنِ لا العَمْرَيْنِ.

ولا يجوز: ما ضربت الزيـدَيْنِ لا العَمْرَيْنِ؛ لأنهـا لإخراج الثـاني مـا دخل فيه الأول، فالأولُ في هذا لم يدخل في شيء فيَخرجَ منه الثاني.

فصل: وحروف العطف لا يـدخل بعضهـا على بعض؛ لأن ذلـك يـوجب خروج أحدهما عن معنى العطف، فلا يجوز جـاءني زيـد وثم عمرو؛ لأنـه لا يخلو من أن تكون الواو عاطفة أو «ثم» فـأيُّهما ثبت لـه الحكم اسْتُغْنِيَ بـه عن الآخَر. **فأما قولك:** ما قام زيد ولا عمرو فـالواو هي العـاطفـة، و «لا» لتـأكيـد النفي، **وكذلك** إذا دخلت الواو على «لكنْ» فالواوُ هي العاطفة جملةً على جملةٍ و «لكنْ» على معنـاهـا في الاستـدراك دون العطف كقولـك: جـاءني زيـد ولكنْ عمرو لم يجىءْ، «فعمرو» رَفْعٌ بالابتداء و «لم يجىءْ» خبره، كما تقول: جاءني زيـدٌ وعمروٌ لم

---

(١) نقص في «ق» .

يَجِيءْ، فلو كانت (لكنْ[1]) عاطفةً في مثل هذا الموضع لم يجز رفعُ عمروٍ بالابتداء، كما أنك إذا قلت: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ، لم يكن عمرو مبتدأ، وكان معطوفا بلكن على ما قبله، وإذا كانت «لكنْ» في إيجاب ما قبلها تخرج عن العطف من غير دخول الواو عليها فإذا أدخلت الواو كان أَجْدَرَ لخروجها عن العطف.

وقد قال سيبويه[2]: ما مررت برجل صالح (و)[1] لكن طالحٌ.

فالرفع على تقدير: ولكن هو طالح، وفي هذا بيانُ أن الواو هي العاطفةُ، فأما دخول الواو على «إما» في قولك: جاءني إمَّا زيد وإمَّا عمرو، فإمَّا[3] هي العاطفة دونَ الواو.

والدليل على ذلك أنَّ الواوَ لَوْ كانتْ العاطفةَ في هذه المسأَلَةِ لتناقض[4]

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: الكتاب جـ ١ صـ ٢١٦.

(٣) انظر الكلام على «إما» في كتاب سيبويه جـ ١ صـ ٤٧١،٣٥ و جـ ٢ صـ ٦٧ ومعاني القرآن للفراء جـ ٣ صـ ٢١٤ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ صـ ٥١٩ والمقتضب جـ ٣ صـ ٢٨ والأصول جـ ٢ صـ ٥٧ وابن يعيش جـ ٨ صـ ١٠٣ والمقرب جـ ١ صـ ٢٣١ ـ ٢٣٢ ومغني اللبيب صـ ٥٩ ـ ٦٠.

(٤) قال المالقي في كتاب «رصف المباني» .. والصحيح أنها حرف عطف. وهو نص الصيمري في «تبصرته» لأنه قال: «وإنما دخلت إما الأولى لتؤذن أن الكلام يبنى على ما لأجله جيء بها، ودخلت الواو ثانية تُنْبِيء أن «إما» الثانية هي الأولى، قال: لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد لأن الواو مشرَكة لفظا ومعنى والكلام الذي فيه «إما» ليس على ذلك، بل على المخالفة من جهة المعنى، وهذا الذي ذكره الصيمري هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه ومذهب أئمة المتأخرين كأبي موسى الجزولي وغيره، وفيه الرد على أبي علي ضرورة» .

هذا ويرى أبو علي الفارسي أن «إمّا» ليست عاطفةً، قال في الإيضاح العضدي جـ ١ صـ ٢٨٩: «وليست «إما» بحرف عطف: لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد، أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إما زيدا وإما عمرا فتجدُها عاريةً من هذين القسمين، وتقول: وإما عمرا فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى » . ويرى الرمّاني أيضا أن «إما» ليست حرف عطف، انظر معاني الحروف صـ ١٣١.

الكلام؛ وذلك أنّ «الواو» معناها الجمعُ بين الشيْئين، و «إمَّا» معناها أحَدُ الشيْئَيْن، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمعُ والتفريق في حال واحدة، وهذا محال، وإنما دخلتْ الواوُ؛ لِتُؤذِنَ أنَّ «إمَّا» الثانيةَ هي الأُولى؛ لأنَّ «إمَّا» لا تُسْتَعْملُ في العطف إلاَّ مُكَرَّرَةً، والعاطفةُ هي الثانية منهما، فأمَّا الأُولى فللإيذان بالمعنى الذي بُنِيَ عليه الكلام من الشك وغيره، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه، دون ما يستحقه الأول من الأحكام التي يكون عليها الاسم من التعريف، والتأنيث، والإضمار، والإظهار، فيجوز أن يُعطف المعرفةُ على النكرةِ، والنكرةُ على المعرفة، والمؤنّثُ على المذكر، والمذكرُ على المؤنّثِ، والمضمرُ المنفصلُ على الظاهرِ، والظاهرُ على المضمرِ، إلا أن يكون المضمرُ مرفوعاً متصلاً، أو مجروراً، فتقول: جاءني زيدٌ ورجلٌ صالحٌ، ورأيتُ رجلاً وامرأةً، ورأيتُ عبدَ اللهِ وأباكَ، وأكرمتُك وعبدَ الله.

فأما المضمر المرفوعُ فلا يحسن العطف عليه إذا كان متصلا حتى يُؤَكَّدَ بالمنفصل، أو يتوسطَ بينه وبين ما يُعْطَفُ عليه كلامٌ يقوم مَقَامَ / التأكيد، [١٤ / ب] فتقول: ذهبتُ أنا، وزيدٌ، وأكرمْتُ أنا وعبدُ الله أخاك.

ولا يحسن ذهبت وزيدٌ، ولا أكرمت وعمروٌ أخاك؛ لأن هذا الضمير قد اختلط بالفعل حتى صار كبعض حروفه، فصار العطفُ عليه كالعطفِ على الفعل.

فإذا أكدته بالمنفصل صار تقديرُ العطف على هذا المنفصل؛ لأنَّه هو في المعنى، فإن قلت: أكرمت أخاك وعمروٌ جاز وحَسُنَ؛ لأنَّك قد فَصَلْتَ بين

الضمير و (بين[1]) المعطوف عليه بقولك: أخاك، فَسَدَّ مَسَدَّ المنفصل، ومثله قوله عز وجل ﴿لَوْ شَاءَ اللهُ[2] مـا أَشْرَكْنَـا وَلاَ آبَـاؤُنـا﴾ ، عُطِفَ «ولا آبـاؤُنـا» ، على ضمير الجماعة في «أَشْرَكْنَـا» ؛ لأن «لا» توسطت بينهما فقامت مَقَامَ التوكيد بالضمير المنفصل.

وأما الضمير المجرور فلا يجوز أن يُعطف عليه إلا بإعادة العامل؛ لِعلتين:

إحداهما: شدة اتصاله بالجارِّ حتى صارا كشيء واحد، ألا ترى أنه يقوم مَقَام التنوين في قولك: غلامه[3] وغلامك وما أشبههما؟ ، فلَمَّا لَمْ يقم بنفسه، واشتد اتصالُه بالأول صار كبعض حروفه، فلم يَجُزِ العطفُ عليه، كما لا يُعْطَفُ على بعض حروف الكلمة.

وليس كذلك المنصوبُ؛ لأَنَّ له ضميراً منفصلاً يقوم بنفسه، ويتقدم ويتأخر، فتقول: رأيت زيداً وإيّاك، وتقول[4]: إيّاك ضَرَبْتُ، ولا يجوز هذا في هذا الضمير المجرور.

والعلة الثانية: ما حُكي[5] عن المازني[6] أن المعطوفَ شريكُ المعطوفِ

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

(٣) هذا بداية سقط في «ر» ينتهي في صـ ١٤٨.

(٤) في «ق» : فتقول: رأيت زيدا وإياك ضربت ولا يجوز هذا...

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ صـ ٢ ـ ٣ والإنصاف صـ ٤٦٧ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٧٨ والبحر المحيط جـ ٣ صـ ١٥٨ وخزانة الأدب جـ ٢ صـ ٣٣٩.

(٦) المازني هو بكر بن محمد بن بقية، وقيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أبو عثمان من بني مازن بن شيبان، وهو أستاذ المبرد، وله عدة تصانيف منها كتاب «التصريف» وكتاب «العروض» وكتاب «القوافي» توفي بالبصرة سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقيل: سنة تسع وأربعين ومائتين وقيل غير ذلك. انظر: أخبار النحويين البصريين صـ ٥٧ ـ ٥٨ وإنباه الرواة جـ ١ صـ ٢٤٦ وبغية الوعاة صـ ٢٠٢.

عليه في أن كل واحد منهما يعطف على صاحبه كقولك: رأيت زيدا وعمرا، ثم تقول: رأيت عمرا وزيدا، فكل واحد منهما جائز فيه ما جاز في الآخر (من العطف[1]) .

والمضمر المجرور لا يجوز عطفه على ما قبله، لا تقول: مررت بزيد وهِ، ولا مررت بعمرو وكِ، فَلَمَّا لم يُجز أن يكون معطوفا إلا بإعادة العامل لم يُجز أيضا أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل، هذا معنى قول المازني، فتقول: مررت به وبزيد[2]، ولا يجوز مررت به وزيد، بغير الباء إلا في ضرورة[3] الشعر كما قال:

فَاليوم قَرّبْتَ تَهجُونا وتشتمُنا ... فاذهب فَما بِكَ والأيّامِ من عَجب[4]

عطف «الأيام» على الكاف في «بك» بغير الباء: لضرورة الشعر، وكذلك قوله:

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ صـ ٢، والأصول جـ ٢ صـ ٨٠.

(٣) أجاز ابن مالك ذلك في النثر أيضا، قال:

وليس عندي لازما إذ قد أتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبتا

فوافق يُونسَ والأخفشَ والكوفيين، واختار ذلك أبو حيان. انظر: الإنصاف صـ ٤٦٣ ـ ٤٧٤ وابنَ يعيش جـ ٣ صـ ٧٨ ـ ٧٩ والبحر المحيط جـ ٢ صـ ١٤٧ و جـ ٣ صـ ١٥٨ والتصريح جـ ٢ صـ ١٥١ والصبان على الأشموني جـ ٣ صـ ١٩٢.

(٤) وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل، انظر كتاب سيبويه جـ ١ صـ ٣٩٢ والكامل صـ ٤٥١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ صـ ٣ والإنصاف صـ ٤٦٤ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٧٨ و صـ ٧٩ والرضي على الكافية جـ ٢ صـ ٣٢٠ وإبراز المعاني لأبي شامة صـ ٢٨٤ والبحر المحيط جـ ٢ صـ ١٤٨ وجـ ٣ صـ ١٥٨ والمقرب جـ ١ صـ ٢٣٤ والخزانة جـ ٢ صـ ٣٣٨ والعيني جـ ٤ صـ ١٦٣ والهمع جـ ١ صـ ١٢٠ و جـ ٢ صـ ٢٣٩ والدرر جـ ١ صـ ٩٠ و جـ ٢ صـ ١٩٢ والصبان على الأشموني جـ ٣ صـ ١٩٢ ومعجم شواهد العربية صـ ٦١.

نَعَلَّقُ في مِثْلِ السَّواري سيُوفَنا وما بينها والكعبِ مَهْوى نَفانِفِ[1]

عطف الكعب على الضمير في «بينها» ، وهذا مذهب البصريين، وخطّؤوا مَنْ قرأ: ﴿تَسَاءَلُونَ[2] بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ فجرّ[3] الأَرْحَامَ عطفا على الهاء في «به» لأن هذا لا يجوز عندهُم إلا في ضرورة (الشعر[4]) .

واعلم أنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه تقول: كُلّ شاةٍ وسِخْلتِها[5] بدرهَم ولا يجوز كل شاةٍ سخلتها بدرهَم، ونقول: رُبَّ رجلٍ[5] وأخيه، ولا يجوز: رُبَّ أخيه؛ لأنه إذا تقدم ذكر النكرة المعطوفِ / عليها [١٥ / ا] حمل على التأويل بتقدير: كل شاة وسِخْلةٍ لها بدرهَم، ورُبَّ رجلٍ وأخٍ له، وإذا لم يتقدم ذكر النكرة لم يمكن هذا التأويل، وأَنْشِدَ لمجنون بني عامر:

---

(١) البيت لمسكين الدارمي، وهو من شواهد السيرافي في شرح كتاب سيبويه جـ ٣ قسم ٢ صـ ٦٩ وانظر: الإنصاف صـ ٤٦٥ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٧٩ وإبراز المعاني صـ ٢٨٤ والبحر المحيط جـ ٢ صـ ٢٤٨ و جـ ٣ صـ ١٥٨ والعيني جـ ٣ صـ ١٦٤ والصبان على الأشموني جـ ٣ صـ ١٩٢ والحيوان جـ ٦ صـ ٤٩٤ واللسان (غوط) ومعجم شواهد العربية صـ ٢٣٧ وديوان مسكين الدارمي صـ ٥٣ برواية تنائف ويروي أيضا وما بينها والكعب غَوْط نفانف.

والنفانف: جمع نَفْنَف وهو الهواء بين الشيئين، والتنائف: جمع تَنُوفة وهي المفازة ، والغُوط كما في اللسان جمع الغائط وهو المتسع من الأرض مع طمأنينة، والسواري جمع سارية وهي العمود.

(٢) الآية الأولى من سورة النساء.

(٣) وهو حمزة، انظر: السبعة صـ ٢٢٦ والتيسير صـ ٩٣ وإبراز المعاني صـ ٢٨٣ ـ ٢٨٤ والبحر المحيط جـ ٣ صـ ١٥٧ ـ ١٥٨ والنشر جـ ٢ صـ ٢٤٧ وإتحاف فضلاء البشر صـ ٢٢٠ ونسبها أبو حيان في البحر المحيط جـ ٢ صـ ١٤٧ عند تفسير قوله تعالى: «وكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ» إلى ابن عباس والحَسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب، والأعمش وأبي رزين، ثم قال: « ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كَذَب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة» وأورد سبعة أبيات شواهد على صحة هذه القراءة.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر سيبويه جـ ١ صـ ٢٤٤، وفي اللسان (سخل) : «السِّخلة: ولد الشاة من المعز والضأن، ذكرا كان أو أنثى» .

أيُّ فَتى هَيْجَـاءَ أنْتَ وجـارِهـا إذا ما رِجالٌ بِالرِّجـالِ اسْتَقَلَّتِ[1]

على تقدير: أيُّ جارٍ لها، ولا يجوز فيها الرفع؛ لأنه يبطل بالرفع معنى التعجب والمبالغة، وقال الأعشى:

وَكَمْ دُونَ بيتـك من صَفصَفٍ ودَكْـدَاكِ رَمْـلٍ وأَعْقَـادِهـا[2]

وَوَضْـعِ سِقـاءٍ وإحْقَـابِـه وَحَـلِّ حُلـوسٍ وإغْمادِهَـا

([3] بتقدير: وأعقادٍ لها، وإحقابٍ له، وإغمادٍ لها[3]) .

ومن هذا قول الأعشى أيضاً:

الـواهبُ المائـةِ الهِجـانِ وعبـدِهـا عُـوذاً تُـزَجِّي[4] بينَهـا أطْفـالَهـا

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٤٤ برواية: وأيّ فتى، وهو من أبياته المجهولة القائل، وأورد سيبويه صدره فقط في جـ ١ صـ ٣٠٥ وهو في أصول ابن السراج جـ ٢ صـ ٣٩، وانظر معجم شواهد العربية صـ ٧٣، وليس البيت في ديوان مجنون بني عامر المطبوع وإن كان فيه قصيدة من نفس الوزن والقافية من صـ ٨٤ إلى صـ ٨٧، «وجار» هنا نكرة لأن «أيا» إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة؛ لأنه فرد الجنس، وهو وإن كان مضافا إلى ضمير هيجاء فإنه نكرة في المعنى لأنّ ضمير هيجاء في الفائدة مثلها، وكأنه قال: أيُّ فتى هيجاءَ وأيُّ جارِ هيجاء أنت، قال الأعلم: «وأراد بفتاها: القائم بها المُبْلِى فيها، وبجارِها: المجير منها الكافي لها، ومعنى استقلت: نهضت» .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٤٥، وانظر: الأصول ج ٢ ص ٣٩، ومعجم شواهد العربية ص ١٣١. والصَّفصَف: المستوى من الأرض لا يُنْبِت، والدَّكْداك: ما تلبس واستوى، والأعقاد: جمع عَقَدَ بالتحريك وهو: المتراكم، والحُلُوس: جمع حِلس بالكسر، وهو: كساء على ظهر البعير تحت البرذعة.

والبيتان في ديوان الأعشى ص ٥٤ بيد أنها ليسا مُتواليَيْن ولكن بينهما بيت، والشاهد: حمل هذه الثلاثة على معنى التنكير لأنها معطوفة على «صفصف» الواقعة موقع المنصوب على التمييز.

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٤، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٦٣، والأصول ج ١ ص ١٥٩ وج ٢ ص ٣٢٢ والمخصّص ج ١٦ ص ١٢٥ والرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٢١ والخزانة ج ٢ ص ١٨١، ٣٤١ وج ٣ ص ١٣١ والمقرب ج ١ ص ١٢٦ والهمع ج ٢ ص ٤٨، ١٣٩ والدرر ج ٢ ص ٥٧، ١٩٢ وديوانه ص ٢٥ ومعجم شواهد العربية ص ٢٧٣ والشاهد فيه: عطف «عبدِها» على«المائة».

وقد اعْتُرِض على سيبويه بأنه ليس مثل: الضاربِ الرجلِ وعبدِ الله، لأن عبدها ليس أجنبياً لأنه بمثابة عبد المائة، لأن الضمير فيه عائد إلى المائة، وأما الضارب الرجلِ وعبدِ الله فإن المعطوف ليس فيه ضمير الأول فهو أجنبي =

ولا يجوز الواهب عبدِها على قول سيبويه[1]، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أن العطف على عاملين[2] لا يجوز عند أكثر النحويين[3]، لا يجوز عندهُم: قام زيدٌ في الدار والقصرِ عَمْرٌو على تقدير: وفي القصر عمرو.

ومعنى قولنا عطف على عاملين هو: أن «قام» عمل في «زيد» الرفع، و «في» عملت في «الدار» الجر، فإذا قلت: والقصرِ عمرو فقد جَرَرْتَ «القصر» بالعطف على الدار، وَرَفَعْتَ «عمراً» بالعطف على «زيد» فقد عطفت على عامَلين، وهما: «قام» و «في» .

وإنما لم يجز هذا؛ لأن حرف العطف ينوب عن العامل، ويغني عن[4] إعادته، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد وعمرو فقد أغْنَتْ الواوُ عن إعادة «قام» وإن كان معناه: قام زيد وقام عمرو؟ ، فَلَمَّا كان حرف العطف كالعامل في نيابته عنه وإيجابه للإعراب الذي يقتضيه العامل (الأوّل)[5] للثاني، وكان العامل الواحد لا يعمل عملين مختلفين وجب لِمَا يقوم مقامه ألا ينوب عن شيئين مختلفين؛ لأنه لما كان الأصل الذي هو العامل لا يجوز أن يعمل عملين وجب في

= منه، وأجيب بأن سيبويه لم يقصد ذلك، وإنما قصد أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلته في الجرّ. والهِجان: البيض، وهي أكرم الإبل، والعُوذُ جمع عائذ مثل حُول وحائل وهو شاذ، وعائذ: صيغة نسب وهي الحديثة النتاج، انظر اللسان (عوذ) .

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٣.

(٢) هذا تجوز من القدماء في التعبير، والمراد: العطف على معمولي عاملين.

(٣) منعه سيبويه، انظر: الكتاب ج ١ ص ٣١ ـ ٣٣ والأصول ج ٢ ص ٧١ ـ ٧٢ والرضي على الكافية ج ١ ص ٣٢٥ ومغني اللبيب ص ٤٨٦.

(٤) هذا التعليل إلى نهايته موجود بنصه في شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٢٩.

(٥) نقص في «ق» .

الفرع الذي يقوم مقامه ألا يعمل عملين؛ لأن الفرع أضْعَفُ مِنَ الأصل.

وأجاز الأخفش[1] العطف على عاملين، فأجاز: قام زيد في الدار والقصرِ عمرو فقدم المجرور على المرفوع؛ لأن الجار والمجرور كشيء واحد، ولم يُجز قام زيدٌ في الدار وعَمْروٌ القصرِ؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور، واحتج بقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِيْنَ. وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ. وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعقِلُونَ﴾[2] فقال[3]: ﴿وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مجرور بالعطف على المجرور الذي قبله، وقوله: ﴿آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ منصوب بالعطف على ما عملت فيه «إنَّ»، فالواو عنده على هذا عطفت على عاملين: جار، وهو: «في» وناصب، وهو: «إنَّ» .

---

(١) انظر: المقتضب ج ٤ ص ١٩٥ والكامل ص ٤٨٨ ـ ٤٨٩ والأصول ج ٢ ص ٧٠، ٧٤ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٣٠ والرضي على الكافية ج ١ ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ وابن يعيش ج ٣ ص ٢٧ ومغني اللبيب ص ٤٦٣ وإبراز المعاني لأبي شامة ص ٤٦٣ والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٢ ـ٤٣، وقال ابن هشام في المغني: «وأما معمولا عاملين: فإن لم يكن أحدهما جارّاً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر، وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجوازَ مطلقاً عن جماعة، وقيل: إن منهم الأخفش.

وإن كان أحدهما جارّاً فإن كان الجار مؤخراً نحو زيدٌ في الدار والحجرةِ عمروٌ، أو وعمروٌ الحجرةِ، فنقل المَهْدَوِيُّ أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو في الدار زيد والحجرةِ عمرو، فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السرّاج وهشام وعن الأخْفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج، وفصل قوم ـ منهم الأعلم ـ فقالوا: إن وَلِيَ المخفوضُ العاطفَ كالمثال جاز لأنه كذا سمع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات وإلا امتنع نحو: في الدار زيد وعمرو الحجرةِ.

(٢) الآيات ٣، ٤، ٥، من سورة الجاثية، ونصب «آيات» قراءة حمزة والكسائي ويعقوب والأعمش والجحدري، انظر: السبعة ص ٥٩٤ والتيسير ص ١٩٨ وإبراز المعاني ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤ والنشر ج ٢ ص ٣٧١ والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٢، وقرأ الجمهور بالرفع.

(٣) انظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٣٠.

وردَّ أبو العباس[1] هذه القراءة[2] ورفع «الآيات» في الآيتين الأخيرتين [١٥ / ب] ليخلُص من العطف على عاملين فأُلْزِمَ / مثلَ ما فر منه، وذلك أنه جرّ «واختلاف» بالعطف على ما عملت فيه «في» ، ورفع «الآيات» بالابتداء عطفاً على موضع «إنَّ» كما تقول: إن زيداً في الدار والقصرُ عمروٌ، وهذا عطفٌ على عاملين أيضاً، وهما: «في» « (و)[3] موضع إن » الذي هو ابتداء.

وسوى ابن السَّرَّاج[4] بين الرفع والجر والكسر في الآية الثالثة في أنه ليس فيها عطف على عاملين فغلّط الأخفش وأبا العباس[5] فيما ذهبا إليه من العطف على عاملين فمن جر[6]، وَوَجَّهَهُ على وجهٍ حسنٍ وهو التكرير للتأكيد، وذلك يخرجه من العطف على عاملين، وهو كقولك: إن زيداً في الدار والبيتِ زيداً، فهذا جائز بإجماع؛ لأنه بمنزلة إن زيداً في الدار والبيتِ[7]، وهذا وجه حسن؛ لأنه جَعَلَ «الآيات» الأخيرة هي الأولى، وإنما كُرِّرتْ للتأكيد وطول الكلام، فخرج من أن يكون معطوفاً على عاملَيْن.

---

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد، أخذ عن الجرمي والمازني وغيرهما له عدة كتب أشْهُرها: المقتضب، والكامل. ولد سنة عشر ومائتين وقيل سنة سبع ومائتين، وتوفي سنة ست وثمانين، وقيل سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد. انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ ـ ٧٧ والأنساب ١١٦ / ب، ووفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٤٤ وغاية النهاية ج ٢ ص ٢٨٠.

(٢) انظر المقتضب ج ٤ ص ١٩٥ والكامل ص ١٦٣، وص ٤٨٨ ـ ٤٨٩ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٣٠، ١٣٧.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) هو محمد بن السري أبو بكر النحوي المعروف بابن السرّاج، أخذ عن المبرد، له عدة مؤلفات، أشهرها الأصول، والسّرّاج نسبة إلى عمل السروج وتوفي سنة ستَ عَشْرَةَ وثلاثمائة، انظر إنباه الرواة ج ٣ ص ١٤٥ ـ ١٤٩ وأخبار النحويين البصريين ص ٨١ وتاريخ بغداد ج ٥ ص ٣٩.

(٥) انظر الأصول ج ٢ ص ٧٤، ٧٦. وإبراز المعاني لأبي شامة ص ٣٦٤ ـ ٤٦٤.

(٦) في «ق» فمن كسر.

(٧) في الأصل: والبيت منْها.

والعطف على عاملين عَيْبٌ عند من أجازه، ففي هذا دليل على أنه لا يجوز حمل «الآيات» على العطف على عاملين؛ لأنَّ القرآن لا يُحمل على شيء فيه عيب.

وقد قُرئ «آياتٍ» بالكسر فتأويله على ما ذكره ابن السراج دون ما ذكره الأخفش وغيره ممن أجاز العطف على عاملين.

وكذلك جميع ما يُحتج به في العطف على عاملين يُخَرَّجُ على (العطف)[1] على عامل واحد[2] فلا حجة له فيه، فتذكر ما ذَكَرْتُهُ تَرْشُدْ إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٣.

باب الفعلين المعطوف أحدِهما على الآخر

اعلم أنك إذا عطفت فعلاً على فعل، وذكرت لهما فاعلاً واحداً فأنت مخير، إن شئت[1] رفعت الفاعلَ بالفعل الأوّل، وإن شئت رفعته بالفعل الثاني، إلا أن الأجود أن يعمل الفعل في الذي يليه، لأنه أقربُ إليه[2]، فحمْلُه على ماكان أقرب مُتَنَاولاً أحسنُ، ويجوز حمله على الأبعد، لصحّة معناه إذ كانت الجملتان قد صارتا بمنزلة جملة واحدة فتقول: قامَ وقعد زيد، إنْ شئْتَ رَفَعْتَ «زيدا» بقعد، وإن شئت بقام، والأجود أن ترفعه بقعد، لأنه أقرب الفعلين إليه، ويكون في «قام» ضمير فاعل، لأن الفعل لايخلو من فاعل ظاهرٍ أو مضمر، فلمّا رفعْت الفاعل الظاهر بأحد الفعلين وجب أن يُضْمَرَ في الآخَرِ، وقد قدمنا أن ضمير الغائب الواحد لايظهر في الفعل.

فإن ثَنَّيْتَ أو جمعْت ظهر الضمير فقلت: قاما وقعد[3] الزيدان، وقاموا وقعد الزيدون، رفعت «الزيدان» و «الزيدون» بقعد، فلذلك وَحَّدْتَه، وتُبَيّن الضميرَ المستترَ في «قام» لَمّا ثَنَّيْتَ وجَمَعْتَ، ولا يجوز غير ذلك عند البصريين[4].

---

(١) كلمة «شئت» نهاية السقط الذي أشرت إلى حدوثه في «ر» في ص ١٤٠ .

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٧ والإنْصاف ص٨٣ وابن يعيش جـ١ ص٧٧، والتصريح جـ١ ص٣٢٠.

(٣) انظر: المقتضب جـ٤ ص٧٧.

(٤) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٨ والصبان على الأشموني جـ٢ ص١٣٢.

فأمّا الكوفيون: فالكسائي[1] منهم يجيز إعمال الفعل[2] الثاني على أن لايُضْمِرَ في الفعل الأول فاعلاً، لأنه لايرى الإضمار[3] قبل الذكر، وهذا الذي أَجَازَهُ الكسائي أَقْبَحُ من الإضمار قبل الذكر، لأن الفعلَ لابد له من فاعل.

وأمَّا الفراءُ[4]، فإنه لايُجيز إلا / إعمال الفعل الأول في مثل هذه[5] المسألة [١٦ / ا] ([6] لأنه لايُضمِرُ قبل الذكر، ولا يُخلي الفعل من فاعل، فوجب على هذا الأمر ألا تجوز المسألة[6]) في مذهبه، أعني: قاما وقعد الزيدان، وهذا الذي ذكره الفراء هو قياسٌ لولا ماسُمِعَ[7] من العرب من إعمال الفعل الثاني، وإضمار الفاعل في الفعل الأول، وهو قول طُفَيْل الغَنَوي:

وَكُمْتــاً مُــدَمّــاةً كأنّ متُــونَهَــا
جَرى فــوقهــا واسْتَشْعَرتْ لَــوْنَ مُــذْهَبِ[8]

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة أحد أئمة القراء من أهل الكوفة، وإمامهم في النحو واللغة، له عدة كتب منها: «معاني القرآن» و «مختصر النحو»، توفي بالري سنة سبع وتسعين ومائة. انظر: الفهرست ص٩٧ ـ ٩٨، وغاية النهاية جـ١ ص٥٣٥ وتاريخ بغداد جـ١١ ص٤٠٤، والأنساب ٤٨٢/أ وبغية الوعاة ص٣٣٦.

(٢) انظر: ابن يعيش جـ١ ص٧٧ وشرح التسهيل لابن عقيل ٦٧/ب والصبان على الأشموني جـ٢ ص١٣١.

(٣) انظر: الإنصاف ص٨٧ والصبان على الأشموني جـ٢ ص١٣٢.

(٤) هو أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء، له عدة كتب أشهرها «معاني القرآن» وكان أَشْهَرَ أصحاب الكسائي، وأعلم الكوفيين بالنحو بعده، توفي سنة سبع ومائتين. انظر: الفهرست ص١٠٠ ووفيات الأعيان جـ٥ ص٢٢٥ والأنساب ٤٢٠/أ، ومرآة الجنان جـ٢ ص٣٨ ومعجم الأدباء جـ٢٠ ص١٠.

(٥) انظر: ابن يعيش جـ١ ص٧٧ وشرح التسهيل لابن عقيل ٦٦/ب والرضي على الكافية جـ١ ص٧٩ والإنصاف ص٨٧ والصبان على الأشموني جـ٢ ص١٣٢ وحاشية يس على التصريح جـ١ ص٣١٨.

(٦ـ٦) نقص في «ق».

(٧) في «ر»: لولا ماسمع إعمالُ الفعل الثاني.

(٨) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٩، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٧٥ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٧٤ ـ ١٨٢ والجُمل ص١٢٧ والإنصاف ص٨٨ وابن يعيش جـ١ ص٧٧، ٧٨، والعيني جـ٣ ص٢٤ والأشموني جـ٢ ص١٣٣ واللسان (كمت) و (شعر) و (دمى) وتاج العروس (دمى) وديوانه ص٢٣، وفي اللسان (كمت): «الجمع» كُمْت كسروه على مُكبَّره المتوهم، وإن لم يُلفظ به، والكُمَيْت: الذي لونه حمرة يخالطها سواد، ومُدَمَّاة: شديدةُ الحُمرة حتى كأنها قد طُليتْ بالدم=

فقد ذكر في البيت فعلين أحدهما: «جرى» والآخر: «واستشعرت»، وأنشده الرواة بنصب «لون مذهب» باستشعرت، لأنّه أقرب الفعلين إليه، فلابد من إضمار فاعل في «جرى» على ماذكرنا، ولو أُعمل «جرى» لقال: جرى فوقها واستشعرتْهُ لونُ مذهب؛ لأن التقدير: جرى فوقها لونُ مذهب واستشعرتْهُ، والإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير موجود في كلام العرب وفي القرآن، كقوله عز وجل: ﴿إِنّهُ أَنَا الله﴾[1]، وقال عز وجل: ﴿إِنّهُ مَنْ يَأتِ رَبَّهُ مُجْرِماً﴾[2]، وقال عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ﴾[3]، فالهاء في «إنّهُ» غير راجعة إلى مذكور قبله، وكذلك «هو».

ويقولون: نِعْم رجلاً زيْدٌ، ففي «نِعْم» ضمير قبل الذكر على شريطة التفسير، فمن منع من الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير فقد خالف كتاب الله عز وجل، ودفع[4] في كلام العرب.

وكذلك إن ذكرْتَ مع الفعلين مفعولاً ظاهراً أُجْرِيَ ذَلك المُجْرى فتقول: ضربني[5] وضربْتُ زيداً على إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول، وكان الأصْلُ: ضَرَبني زيدٌ وضربْتُ زيداً، إلا أنك أضمرت زيدا الأوّلَ، لدلالة الثاني عليه.

وفي التثنية والجمع: ضرباني[6] وضربت الزيدَيْن، وضربوني وضربْتُ الزيدِينَ، على ماذكرناه من الإضمار على شريطة التفسير.

=والمتون جمع متن، وهو الظهْر، واستشعرت لون المذهب: جعلت هذا اللون شعارها، وأصل الشعار: العلامة التي يتخذها المحارب ليعرف بها، أو هو: مايلي الجسد من الثياب. والمذهب: المموه بالذهب، أي لون شيء مُمَوّه بالذهب.

(١) الآية ٩ من سورة النمل.

(٢) الآية ٧٤ من سورة طه.

(٣) الآية ١ من سورة الإخلاص.

(٤) في «ق»: ووقع في كلام العرب.

(٥) انظر: سيبويه جـ١ ص٣٧ والمقتضب جـ٤ ص٧٤.

(٦) انظر: ابن يعيش جـ١ ص٧٧.

فإن أعملت الأوّل قلت: ضربني وضربْتُه زيدٌ، والتقدير: ضربني زيدٌ وضربته، وفي التثنية والجمع: ضَرَبَني وضربتُها الزيدان، وضَرَبَني وضربْتهم الزيدُون والتقدير[1]: ضربني الزيدان وضربتها وضربني الزيدون وضربتهم.

وتقول: ضربت وضربني زيدٌ على إعمال الثاني، وفي التثنية والجمع: ضربْتُ وضربني الزيدان، وضربْتُ وضربني الزيدون، تحذف المفعول من الأول لدلالة الثاني[2] عليه (لأن المفعول[3] هو الفاعل) بعينه، ولا يجوز حذف ماليس عليه دليل.

ودلالة الكلام على المحذوف ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يدل الكلام على محذوف غير معين، فهذا لايحتاج إلى خَلَفٍ كقولك: ضَربت اليوم، فدل هذا الكلام على مضروب ما مِنْ غير تعيين.

والآخر: أن يدل على محذوف بعينه فلا بد مِنْ خَلَفٍ منه في الكلام كقولك: ضربت وضربني زيدٌ، فزيد الفاعل يدل على زيدٍ المفعول به، لأن التقدير: ضربْتُ زيداً، وضربني زيدٌ، ([4] ولو كان التقدير على ضربْتُ عَمْراً وضَرَبَني زَيْدٌ[4]) لم يجز الحذف، لأن «زيدا» لايدل على «عمرو».

وَحَذْفُ المفعول إذا كان في الكلام مايدل عليه حسن جائز كقول الله عز وجل: / ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ[5]، وَالذَّاكِرِينَ الله كَثِيراً [١٦ / ب]

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠ والمقتضب جـ٤ ص٧٨.

(٢) في «ر»: لدلالة الفاعل عليه.

(٣) نقص في «ق».

(٤-٤) نقص في «ر» وفي «ق»: ولو كان الكلام على تقدير: ضربت عمراً... .

(٥) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب، وقد قدم الصيمري الشطر الثاني من الآية (والذاكرين) كما صنع سيبويه في جـ١ ص٣٧، وأثبتها على ماهي عليه في المصحف.

قال أبو حيان في البحر المحيط جـ٧ ص٢٣٢: «لم يَذْكر لهذه الأوصاف متعلقاً إلا في قوله: «والحافظين فروجَهم» =

وَالذَّاكِرَاتِ﴾ والتقدير: والحافظاتِها[1] والذاكراتِه، لأن الثّاني هو الأول، ولو كان التقدير: والذاكرين الله كثيرا والذاكرات عظيم سلطَانه، أو ماأشبه ذلك لم يجز حذفه، لأنه ليس في الكلام مايدل عليه[2]، ومن المحذوف[3] الذي فيما بقي دليل على ماأُلْقِيَ قولُ الفرزدق:

يَامَنْ رَأَى عَارِضاً أَرِقْتُ لَهُ ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[4]

يريد ذراعَيْ الأسَدِ وجبهته، فَحَذف المضافَ إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، ومثله قول الله عز وجل: ﴿والله وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[5]، كان الأصل: والله أحق أن يرضوه[6] ورسوله أحق أن يُرضوه، فَحَذَف أحدَهُما لدلالة الآخر عليه، وتقول: متى تَعْلَمُ أو تظنُّ زيدا منطلقاً ، على إعمال الذي يليه، ولو أعملت الأول لقلت: متى تعلم أو تظنه إيّاه زيداً منطلقاً، فالتقدير: متى تعلم زيدا منطلقاً أو تظنُّه إيّاه، فالهاء في «تظنُّه» ضميرُ زيد، و «إيّاه» ضمير منطلق،

= «والذاكرين الله كثيرا» ، نص على متعلق الحفظ لكونه منزلة العقلاء ومركب الشهوة الغالبة، وعلى متعلق الذكر بالاسم الأعظم وهو لفظ الله، إذ هو العلم المحتوي على جميع أوصافه ليتذكر المسلم من تذكره وهو الله تعالى، وحذف من الحافظات والذاكرات المفعول لدلالة ماتقدم، والتقدير: والحافظاتها والذاكراته».

(١) في جميع النسخ: والتقدير: والذاكراته والحافظاتها وهو الموافق لترتيب الآية عنده وعند سيبويه، ومأأثبته هو الموافق لترتيب التلاوة.

(٢) في «ر» و «ق»: مايدل على هذا المحذوف.

(٣) في «ر» و «ق»: ومن الحذف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٩٢ وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٢٩، والخصائص جـ٢ ص٤٠٧ وسر الصناعة جـ١ ص٢٩٧ وابن يعيش جـ٣ ص٢١ والخزانة جـ١ ص٣٦٩ وجـ٢ ص٤٢٦ والمغني ص٣٨٠، ٦٢١ وشرح شواهده ص٢٧٠ والعيني جـ٤ ص٤٥١ والتصريح جـ١ ص١٠٥ والأشموني جـ٢ ص٢٥٤ ومعجم شواهد العربية ص١٢٨ وديوانه ص٢١٥، العارض: السحاب يعترض الأفق، والذراعان والجبهة من منازل القمر الثانية والعشرين. وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة.

(٥) الآية ٦٢ من سورة التوبة.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج جـ٢ ص٥٠٧.

وكثر هذا الباب في الفعلين المتفقين، لأن الأبْيَن في الدلالة على المحذوف أن يكون الذي يعمل في الأول هو الذي يعمل في الثاني، ويجوز في المُخْتَلِفَيْن على ماذكرنا، قال الفرزدق في المتفقين:

ولكن نَصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّنِي ... بنُو عبدِ شمسٍ من[1] منافٍ وهاشِم

فهذا على إعمال الثاني، ولو أعملَ الأوّل في الكلام لقال: سَبَبْتُ وسبُّوني بني عبد شمس، لأن التقدير: سبَبْتُ بني عبد شمس وسبُّوني.

وقال عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ[2] في المختلفين:

إذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بعود أراكَةٍ ... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكتْ به عُودُ إسْحِل

فهذا على إعمال الأول وتقديره: تُنُخِّل عُودُ إسْحِل فاستاكت به، ولو أعمل الثّانِيَ لقال: تُنُخِّل فاستاكت بعود إسْحِل، وقال ذو الرُّمَّة:

كَأَنهنّ خَوافِي أجْدَلٍ قَرِم ... وَلّى ليسْبِقَهُ بالأمْعَزِ الخَرِبُ[3]

أعمل الأول وهو «ولّى»، والتقدير: ولى الخَرِبُ ليسبقَهُ بالأَمْعَزِ، فالهاء في «يسبقه»

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٩ وانظر: المقتضب جـ٤ ص٧٤ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٨٢ والجمل ص١٢٧ والإنصاف ص٨٧ وابن يعيش جـ١ ص٧٨ وشروح سقط الزند ص٢٠١ ومعجم شواهد العربية ص٣٦٤، وديوانه ص٨٤٤، ويروى: ولكن عدلا، والعدل والنِّصْفُ بمعنى واحد.

(٢) ونسب إلى طفيل الغَنَوِيّ كما نقل الشَّنْتَمَرِيّ عن الأصمعي، ونسب أيضاً إلى المُقَنَّع، انظر: ديوان طفيل ص٢٥ وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ص٤٩٠. والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٠ وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٨٥ وابن يعيش جـ١ ص٧٨ ـ ٧٩ والعيني جـ٣ ص٣٢ والهمع جـ١ ص٦٦ والدرر جـ١ ص٤٦ والأشموني جـ٢ ص١٣٥ ومعجم شواهد العربية ص٣٠٦: تُنُخِّلَ: اخْتير، والإسحِل بكسْرِ الهمزة وسكون السين شجر دقيق الأغصان يتخذ منه السواك أيضاً.

(٣) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وانظر: أمالي القالي جـ٣ ص١٦٥، وجمهرة الأشعار للقرشي ص٣٥٩ وديوانه ص١٦. والأجدل: الصقر، والخوافي ريشتان تحت الجناح، قَرِم: شديد الشهوة إلى اللحم. والأمعز: ماغَلُظ من الأرض ذات الحجارة السود.

راجعة إلى «الأجدل» وهو الصقر، ولو ثُنِّيَ هذا لقيل: ولىّ ليسبقاه بالأمعز الخَرَبان بتقدير: ولّى الخرَبان ليسبقاه، والخَرَب: ذكر الحبارى.

وقال رجل من بَاهِلَة في إعمال الثاني:

وَلَقد أرى تَغْنَى بها سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الحليمَ ومثلُها أصْبَاه[1]

على إعمال الثاني، وهو «تَغْنَى»، ولو أعمل الأول وهو «أرَى» لقال سيفانةً بالنصب.

وتقول: أتعلمان أم تقولان هندٌ منطلقةٌ، على إعمال «تقولان» فترفع «هندا» بالابتداء، و «منطلقةٌ» خبرها، هذا إذا جعلت «أتقولان» على مذهب الحكاية، وإن جعلته على مذهب الظَنِّ نصبْتَ به، فإن أعملت الأول على هذا قلت:/ [١٧ / ا] أتعلمان أم تقولان هِيَ هِيَ هنداً منطلقةً؛ لأن التقدير: أتعلمان هنداً منطلقةً أم تقولان هِيَ هِيَ، فَهِيَ الأولى ضميرُ هند، وهي رفعٌ بالابتداء، وهي الثانية ضمير منطلقة، وهي خبر الابتداء.

فإن جَعَلْتَ «تقولان» على مذهب الظن (وأعملت[2] الأول) قلت: أتعلمان أَمْ تَقُولانِها إيَّاها هنداً منطلقة، والتقدير: أتعلمان هنداً منطلقةً أو تقولانها إيّاها.

وتقول: أعطيت وأعطاني زيدٌ الثوبين، على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: أعطيت وأعطانيها زيداً الثوبين.

---

(١) وهو منسوب إلى رجل من باهلة أيضاً عند سيبويه، وقد استشهد به على إعمال الثاني جـ ١ صـ ٣٩، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه إلى وَعْلة الجرْمي انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي جـ١ ص١٧٣، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٧٥ والإنصاف ص٨٩ ومعجم شواهد العربية ص٤١٧، تَغْنَى: تقيم من غني بالمكان: أقام به والسيفانة: المشوقة، تُصْبي الحليم: تدعوه إلى الصِّبا.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

وتقول: أكْرِمْ إن صادفت زيدا وعمرا، على إعمال «صادفت»، فإنْ أَعْمَلتَ «أكْرِمْ» قلت: أكْرِمْ إن صادفتهما زيداً وعمراً بتقدير: أكرم زَيْداً وعَمْراً إن صادفْتَهُمَا، فإن جئت بأو في موضع الواو قلت: أكرم إن صادفت زيدا أو عمرا، على إعمال الثاني، فإنْ أعملت الأوّلَ قُلْتَ: أكْرِمْ إن صادفتَهُ زيدا أو عمرا، تُضْمِر واحدا، لأنّ التقديرَ: أكْرِمْ أحدهما إن صادفتَه، ويجوز إضمارُهُمَا جميعا فتقول: أكْرِم إن صادفتهما زيدا أو عمرا على تقدير أكْرِمْ أحدهما إن صادفتهما.

والفرق بين هذا والأول: أنك في الأول أَمَرْتَهُ بإكرام مَنْ صادف منهما، وفي الثاني أمرته بإكرام أحدهما إن صادفَهُما جميعاً، فإن صادف أحدهما دونَ الآخر لم يجب عليه إكرام، وفي الأول إن صادف أحَدَهُمَا وَجَبَ عليه الإكرام، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

بَابُ البَدَلِ

اعلم أن البدل يجيء في الكلام على تقدير وقوعه موقع الأول من غير الغاء الأول وإبطال الفائدة بذكره، ولكن على أن البدل قائم بنفسه غيرُ مُبينٍ عن الأول بيان النعت الذي هو من تمام المنعوت.

والدليل على هذا أنك إذا قُلْتَ: زيدٌ رأيت أخاه عَمْراً، جَعَلْتَ عَمْراً بدلاً من الأخ، فلو كان التقدير إزالة الأخ وإبطال الفائدة به لكان تقدير اللفظ: زيدٌ رأيت عَمْراً، وهذا فاسد، فقد بان أن البدل غير مبطل للمبدل منه، وإنما الفائدة بذكر البدل أن الشيء الواحد قد يكون له أَسْماءٌ مشتقةٌ من مَعَانٍ فَيُشْتَهَرُ ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخرين، فإذا جمعتَها في لفظك فقد بيّنْتَهُ من جميع وجُوهِ البيان، ألا ترى أنه قد يَعْرِف بعضُ الناس أخا زيد بعيْنِه ولا يعرف اسمَه، وبعضُهُم يعرف اسمه ولا يعرف أنه أخو زيد؟، فإذا قُلْتَ: زَيْدٌ رأيْتُ أخاه عَمْراً، فقد جَمَعْتَ له الاسم والأُخُوَّةَ فَعَرَفَهُ من لم يعرفه من الجهتين جميعاً، فكذلك إذا قلت: مررت بزيد رجلٍ صالحٍ، فقد يجوز أن يَعرِفَ زيداً ولا يَعْلم أنه رجل صالح، فقد ذكرْتَ صلاحَه ليعرِفَهُ المخاطبُ كما عَرَفْتَهُ.

والبدل في كلام العرب على أربعة أوجه:

[٧ / ب] **أحدها:** بدل الشيء من الشيء[1] وهُوَ هُوَ كقولك: / مررت بزيد أخيك، ورأيت أخاك زيداً.

---

(١) وهو البدل المطابق

والثاني: بدل الشيء من الشيء وهو بعضه كقولك: أتاني بنو تميم أكثرُهم، ورأيت زيداً وجْهَهُ.

والثالث: بدل الشيء من الشيء وهو مشتمل عليه كقولك: سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُه، وأعجبني غلامُك كلامُه.

والرابع: بدل الغلط وهو على جهة سبق اللسانِ إلى مالايريده الإنسانُ فيرجعُ عنه إلى مايريد كقولك: رأيت زَيْداً عَمْراً (أردت أن تقول: رأيت عمراً[1]) فسبق لسانك إلى زيد ثم رجعَ لسانك عنه إلى عمرو الذي أردت.

ويجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والظاهر من المضمر، والمضمر من الظاهر، كل ذلك جائز؛ لما بينا أن البدل تقديره أن يقع موقع الأول فتقول: أكرمت أخاك عمراً، ورأيت بَكْرا رجلاً صالحاً، ومررت برجلٍ صالحٍ زيدٍ، (و)[2] إذا جرى ذكر قوم قلت: أكرموني إخوتُك، ورأيت زيداً إيَّاهُ، وفي التنزيل: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ[3] صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فهذا بَدَلُ المعرفة من المعرفة، وفيه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ[4] صِرَاطِ اللهِ﴾ فهذا بَدَلُ المعرفة[5] من النكرَةِ، وفيه: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ[6] نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ فهذا بدل النكرة من المعرفة.

فأما بدل الشيء من الشيء وهو بعضه فيحتمل وجهين:

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآيتان ٦، ٧ من سورة فاتحة الكتاب.

(٤) الآيتان ٥٢، ٥٣ من سورة الشورى.

(٥) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٢٢٤ والمقتضب جـ١ ص٢٦.

(٦) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة العلق.

أحدهما: أن يكون الكلام مَبْنِياً على الثاني الذي هو البدل، إلا أنه كُرِّرَ ذكرُه توكيداً، وذلك أن القائل قد يقول: رأيت قومَك، وهو يريد البعض، فيفهم ذلك عنه.

وإذَا قال: رأيت قومك أكثرهُم فقد ذكر البعض الذي قد كان يجوز أن يُعلم من غيرِ ذكرِه تَوْكيداً، ومثلُه في القرآن: ﴿ولِلّهِ عَلَى النَّاسِ[1] حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾، لأنه لو قيل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ لعُلِم أنه على المستطيعين منهم دون غيرهم، لأن الله عز وجل لايكلف نفسا إلا وُسْعها، فَذَكر ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ﴾ توكيداً.

والوجه الثاني: أن يكون المتكلم لَمْ يقصدِ البدل[2] في أول كلامه، وإنما بدا له أن يُبَيِّنَ ماأراد بَعْد الاقتصار على الأَوَّلِ فذكر البعض للتَّبْيين، وكلا الوجهين عن سيبويه[3].

فأما بدل **الاشتمال:** فهو ماتصح العبارة بالأول عنه، وذلك أنك إذا قلت: سُرِق زيدٌ، فقد عُلم أنه سُرق شيءٌ من مِلْكِه، ويجوز أن يُعْلم أنه ثوب بدليلٍ، فلما احتمل المعنى - وإن لم يُذْكر - جاز ذكره للبيان، وفي القرآن: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ الشَّهْرِ[4] الْحَرَامِ قِتال فيهِ﴾ فهذا بدل الاشتمال، لأنه لو قيل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ[4] الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ لعُلم أنهم لم يَسألوا عن الشهر الحرام بعينه، لأنهم كانوا يعرفونه، وإنما سألوا عن أحوال الشهر الحرام[5] وما يحدث فيه، فجاز أن يُذْكر

---

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٢) في «ر»: لم يقصد إلى البدل من أول كلامه، وفي «ق»: لم يقصد إلى البيان في أول كلامه.

(٣) انظر الكتاب جـ١ ص٥٧.

(٤) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٥) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٢٨١: «المعنى: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام».

ماكان غَرَضَهُم في السؤال عنه تَبْييناً، ومثلُه قول الشاعر[1]، أنشده سيبويه:

وذَكَرَتْ تَقْتَـدَ بَرْدَ مَـائِهـا ... وعَتَـكَ البَـوْلُ عَلَى أَنْسَـائِهـا

لأنَّ التذكرَ إنّمَا هو لأحوال «تَقْتَدَ» من برد مائها وغيره، ومثله قول الأعشى: [١٨ / ١]

لقـد كان في حَـوْل ثَـواءٌ ثَـوَيْتُـهُ ... تُقَضِّي لُبَـانَـاتٌ وَيَسْـأَمُ سَـائِمُ[2]

والحَوْل مشتمل على الثَّواء وغيره؛ لأنـه يُفهَم من قـولـه: لقـد كان في حـول تقضي لبانات ما يُفهَم من إقامة حول وثَواء حَوْل.

وأمـا بـدل الغلـط فلا يقع في قرآنٍ؛ ولا شعرٍ، ولا كـلامٍ رُوي فيـه، وإنمـا يكون على جهة سبق اللسان.

وإنما لم يقع في القرآن؛ لأنه معلوم أن المتكلم به ـ عز وجل ـ لا يجوز عليه الغلط، ولا يقع في شِعْر؛ لأن الشاعر يفتش شعره، فمتى تنبه[3] على الغلط أزالـه (لما عليه من[4] السُّبَّةِ به) ، وإذا سبق لسان المتكلم إلى الشيء الذي لا يريـده لم

---

(١) هو أبو وجزة السعدي أو جبر بن عبد الرحمن.

والبيت من شواهد سيبويـه جـ١ ص٥٧، انظر: شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص٣٦ ومعجم البلدان (تقتـد)، ونسبـه يـاقوت إلى أبي وجزة الفقعسي وروايته هكذا:

حتى إذا مـــــاتم من أَظْمائهـــــا ... وعَتَـــكَ البـــولُ على أنســـائهـــا

و(تقتد) بالفتح ثم السكون وتاء أخرى مفتوحة.. وضبطه الزمخشري بضم التاء الثانية، وهي رَكِيَّةٌ (بئر) في شق الحجـاز من ميـاه بني سعـد بن بكر بن هوازن، وقيل: هي قريـة بـالحجـاز. وانظر: الأصول جـ٢ ص٤٨، والعيني جـ٤ ص١٨٣، وقـال: «قـائلـه هو أبو وجزة السعـدي»، ويقـال: جبر بن عبـد الرحمن وهو الصحيح، وانظر أيضـاً: الجمهرة (عتـك) جـ١ ص٢١، ونسبه ابن دريد إلى جبر بن عبد الرحمن، وشطره الأول في اللسـان (قتـد)، وعَتَـكَ البَوْلُ على فَخْـذِ النّـاقـة أي يبس، انظر: اللسان (عتك) والأنساء: جمع نسا، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق.

(٢) وهو من شواهد سيبويـه جـ١ ص٤٢٣، وانظر: المقتضب جـ١ ص٢٧، وجـ٢ ص٢٦، وجـ٤ ص٢٩٧، والأصول جـ٢ ص٤٨ والجمـل ص٣٨ وأمـالي ابن الشجري جـ١ ص٣٦٣ وابن يعيش جـ٣ ص٦٥ والمغني ص٥٠٦، وشرح شـواهـده ص٢٩٧ ومعجم شواهد العربية ص٣٤١ وديوانه ص٥٦، ورواية الديوان: تَقَضِّي لُبانَاتٍ.

(٣) في اللسان (نبه) : «تَنَبَّه على الشيء: شَعَرَ به» .

(٤) نقص في «ر» .

يمكنه ردُّ ما تكلم به، ولكنه يرجع عنه حتى كأنه لم يذكره، فيقول: مررت برجلٍ حمارٍ، أراد مررت بحمارٍ، فسبق لسانه إلى رجل، ثم ذكر ما كان قَصْدُه إليه وهو حمار.

وإعراب البدل مثل إعراب المبدل منه؛ لأنه هو في المعنى، وعلى تقدير وقوعه موقعه.

وتقول: مررت برجلين زيدٍ وأخيه على البدل، وإنْ شئْت رفعت فقلت: برجلين زيدٌ وأخوه، أي هُمَا زَيْدٌ وأخوه، ومررت برجلين رجلٍ من العرب ورجلٍ من العجم، كما قال النجاشي:

وكنتُ كذِي رجْلَيْن رجلٍ صحيحةٍ ... ورجلٍ رماها صائبُ الحدَثانِ[1]

وقال الفرزدق[2]:

وقَد حُمِدْتَ بأخلاقٍ خُبِرْت بها ... وإنما يابنَ ليلى يُحمَد الخبرُ
سخاوةٍ من يَدَيْ مَروانَ نعرفُها ... والطعنِ للخيل في أكتافها زَوَرُ
ونائلٍ يابنَ ليلى لو تَضَمّنهُ ... فيضُ الفراتِ لأضْحَى وَهُو مُحْتَقَرُ

فأبدل «سخاوة» و «الطعن للخيل» و «نائل» من «أخلاق» المجرورة في البيت الأول، ولو رفع كل هذا لجاز على الابتداء بتقدير: منْهُمَا رجلٌ صحيحةٌ، ومنْهَا سخاوةٌ، وما أشبه ذلك من التقدير.

وتقول: بِعْت طعامك بعضَه مكيلاً وبعضَه موزوناً، على البدل، ويجوز الرفع، فتقول: بِعْت طعامَك بعضُه مَكيلٌ وبعضُه موزونٌ، على أن يكون

---

(١) وهو في نوادر أبي زيد ص ١٠، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٩١، وحماسة ابن الشجري ص ٣٣ والخزانة ج ١ ص ٤٠٠ وج ٢ ص ٣٧٨ والعمدة ج ٢ ص ٢٢٠ ومعجم شواهد العربية ص ٣٩٩.

(٢) انظر: ديوانه: ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤، ولم أعثر على من استشهد به في كتب النحو المتداولة.

«بعضُه» مرفوعاً بالابتداء و «مَكيلٌ» خبره و «بعضُه» الثاني مبتدأ و «موزونٌ» خبره، وواو الحال محذوفة تقديره: بِعْت طعامَك وبعضُه مكيلٌ وبعضُه موزون، أي هذه حاله كما تقول: رأيت زيداً أبوه قائم، أى وأبوه قائم، أي رأيته في حال قيام (أبيه)[1].

والفرق بين الرفع في المسألة وبين النصب: أنك إذا رفعت فالعَقْدُ وقع على جميعه الذي منه مكيل ومنه موزون؛ وإذا نصبْت فالعقد وقع على كل بَعْضٍ على حِدة كأنك قلت: أبيعُك هذا البعضَ بكذا وكذا وزنا، وهذا / البعضَ بكذا وكذا كيلا. [١٨ / ب]

وتقول: ضربت الناسَ بعضَهم قائماً وبعضَهم قاعداً، فالبعض بدل من الناس؛ وقائماً وقاعداً نَصْبٌ على الحال.

وتقول: مررت بقومِك بعضِهم فقيراً وبعضِهم غنيّاً، على ما بيَّنَّا، ويجوز رفع «بعضهم» بالابتداء، ورفع «فقير» و «غنيّ» على الخبر، والجملة في موضع الحال بتقدير الواو، وتقول: ألزمتُ النّاسَ بعضَهم بعضاً، وخَوَّفْتُ الناسَ ضعيفَهم قويَّهم، على ذلك، ومنه قوله عز وجل: ﴿ولْولا دِفَاعُ[2] اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ فبعضهم بدل من الناس، والباء دخلت في «ببعض» لِتَعْدِيَةِ الفعل؛ لأن التقدير: جَعَل الله الناسَ يَدْفَعُ بعضُهم بعضاً.

فصل: واعلم أن الفعل يُبْدَل من الفعل إذا كان في معناه، ولا يجوز فيه

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ٢٥١ من سورة البقرة، ٤٠ من سورة الحج. و «دِفاع» قراءة نافع وأبي جَعْفَر، ويعقوب والحسن وسهل، وقرأ الباقون: «ولولا دفع» ، انظر إبراز المعاني ص ٢٥٦ والنشر ج ٢ ص ٢٣٠ وص ٢٣٧ والتيسير ص ٨٢ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٦٩ واتحاف فضلاء البشر ص ١٩٢، ٣٨٣.

شيء من أقسام البدل غيرُ هذا، فتقول: مَنْ يكرمْني يُحْسِنْ إليَّ أكرمْهُ أبدلْتَ «يُحْسِنْ» من «يُكْرِمْ» ؛ لأنه في معناه، ومثله قول الشاعر[1]:

متى تَأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حَطَباً جزْلاً وناراً تأجّجَا

أبدل «تُلْمِمْ» من «تَأتِنا» ؛ لأنه في معناه.

وقال آخر، أنشده سيبويه:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبايِعَا تُؤخذَ كَرْهَاً أو[2] تَجِيءَ طائِعاً

فأبدل «تؤخذَ» من «تبايعَ» وعَطَف «تَجيءَ» عليه، وهوفي معناه: لأنَّ المبايعة لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين، إمَّا كَرْهاً، وإمّا طَوْعاً، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) هو عبد الله بن الحرّ، ونسب للحطيئة وليس في ديوانه.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٦٣ والإنصاف ص ٥٨٣ وابن يعيش ج ٧ ص ٥٣ وج ١٠ ص ٢٠، والخزانة ج ٣ ص ٦٦٠، ٦٦٣ والهمع ج ٢ ص ١٢٨ والدرر ج ٢ ص ١٦٦ والأشموني ج ٣ ص ٢١٣ وحاشية يس على التصريح ج ٢ ص ١٦٢ ومعجم شواهد العربية صـ ٧٦، وقد شرح البغدادي في الخزانة بيتاً من شواهد الرضي في شرح الكافية في باب البدل ملفقاً من بيتين أحدهما للحطيئة والآخر لعبد الله بن الحرّ وهذا البيت هو:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد حطباً جزلاً ونارا تأججا

ثم قال: في ج ٣ ص ٦٦١: «وعلم من هذا أن ما أنشده الشارح مركب من بيتين سهواً، فصدره للحطيئة، وعجزه لابن الحرّ.

الجزل: الغليظ، تأجّجا: الضمير للحطب والنار، أو الألف للإطلاق مع تذكير النار، أو لأن النار مؤنث مجازي عاد الضمير إليها مذكراً.

(٢) البيت من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها، وقد استشهد به في ج ١ ص ٧٨ وانظر: الرضي على الكافية ج ١ ص ٣٧٥، والخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ والعيني ج ٤ ص ١٩٩، والتصريح ج ٢ ص ١٦١، والأشموني ج ٣ ص ٢١٣ ومعجم شواهد العربية ص ٤٩٧، عَلَيَّ الله، أي علي واللهِ فلما حذف واو القسم نصب على نزع الخافض.

باب التوكيد

اعلم أن التوكيد تابع للمؤكَّد في إعرابه، وهو في الكلام على ضربين: **أحدهما:** تمكين المعنى في النفس، **والآخر:** لإزالة الغلط.

فأما تمكين المعنى: فإنّه يكون بتكرير الشيء كقولك: قام زيدٌ زيدٌ، وذَهَب ذَهَبَ.

وهذا الضرب من التوكيد يجوز في الاسم والفعل والحرف، فيجوز: إنّ إنّ زيداً منطلقٌ، على تكرير «إنّ» ، ومنه قوله عز وجل: ﴿وأمّا الَّذينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدينَ[1] فِيهَا﴾ ، ومنه قول الشاعر: ـ

أَلا يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي ثَلاثَ تَحيّاتٍ وإن[2] لم تَكَلَّمِ

وأمّا التوكيد لإزالة الغلط فكقولك: جاءني إخوتُك كلُّهم؛ لأنه يجوز أن تقول: جاءَني إخوتُك، فيُتوهّم أنه جاءك بعضُهم، فإذا قُلْتَ: كلُّهم، فقد أزلْتَ وجْهَ الشّك.

والتكرير في الأذان ـ إذا قلت: «الله أكبرُ الله أكبرُ» ـ يحتمل أن يكون لتمكين المعنى في النفس، ويحتمل أن يكون لإزالة الغلط عَمَّن سمع: «الله أكبرُ» فتوهم أن إنساناً كَبّر من غير أذانٍ، فإذا تكرر فقد زال الشك.

---

(١) الآية ١٠٨ من سورة هود.

(٢) لم أعثر لهذا البيت على قائل، وهو من شواهد ابن يعيش ج ٣ ص ٥٣٩ وانظر: معجم شواهد العربية ص ٣٦٢ والياء لمجرد التنبيه، ويجوز أن تكون حرف النداء، والمنادى محذوف، وثلاثَ تحيات منصوب على أنه معمول لمحذوف أي أهديك مثلاً ، ويجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقدير: هذه ثلاث تحيات ، وفي اللسان (ثمم) : «والعرب تزيد في ثم تاء، تقول: فعلت كذا وكذا ثُمّتَ فعلت كذا» .

[١٩ / ا] والأسماء الموضوعة للتأكيد: «نَفْسُه» / و «عينه» و «كُلُّه» و «أجْمَعُ» و «جَمْعَاءُ» و «كِلاَ» و كِلْتَا» .

فالنفس والعين يؤكَّدُ بهما المذكر والمؤنث، تقول: رأيت زيدا نفسَه عيْنَه و (تقول[١]) : مررت بهما نفْسِها عَيْنِها، ورأيتُهُمَا أَنْفُسَهُمَا أَعْيُنَهُمَا، وضربتُهُمْ أَنْفُسَهُم أَعْيُنَهُم.

فأما «كُلٌّ» و «أَجْمَع» و «جَمْعَاءُ» فلا يؤكَّدُ بها إلا ما يَتَبَعَّضُ، تقول: رأيت القومَ كلَّهم، وأخذت المال أجمعَ، ودخلت دارك جمعاءَ، ولا يجوز جاءني زيد كلُّه، ولا عَمْرو أجمعُ، ولا هنْد جَمْعَاءُ.

فأما «كِلاَ» فموضوع لتأكيد الاثنين لا غير، وهو اسم واحد كَمِعَى، وَمَنزلتُه في الإضافة كمنزلة «على» في الأسماء الظاهرة والمضمرة.

وتقول: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، فإذا أضفته إلى ضمير الاثنين قَلَبْتَ ألفَه في النصب والجر ياءً، وتركته في الرفع على حاله، فتقول: جاءني الرجلان كلاهُما، ورأيتُهما كِلَيْهما، ومررت بهما كِلَيْهِما، وإنما شبَّهْتُه بعلى؛ للزوم الإضافة له كما يلزم «على» ، ولا تقلب ألفه مع الأسماء الظاهرة كما لا تقلب ألف «على» معها، وكذلك في الرفع مع المضمر لا تنقلب ألفُه؛ لأن «على» لا يقع مرفوعا؛ لأنه ظرف، وليست ألف «كلا» ألفَ تثنية؛ لأنها لو كانت ألفَ تثنية لانقلبت في النصب والجر ياء (مع الأسماء[٢] الظاهرة) كما تنقلب ألف التثنية، ولم يجز أن تقول: رأيت كِلَيْ أخَويْك، ومررت بِكِلَيْ

---

(١) زيادة في «ر» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

أخويك، إلاَّ بالياء[1]، وإنما ألفه من نفس الكلمة قُلبَتْ ياء مع المضمر المنصوب، والمجرور تشبيها بألف «على» ؛ لما ذَكَرْنا.

و «كلتا» في المؤنثين بمنزلة «كلا» في المذكرين، تقول: رأيت كِلْتَا المرأتين، ومررت بِكلتا[2] المرأتين، وجاءتني كلتا المرأتين.

وتقول: جاءتني المرأتان كلتاهُما، بالألف، ومررت بجارتَيْكَ كلتيْهِما، بالياء على قياس المذكر.

واعلم أنه لا يؤكد إلا المعرفةُ لعلتين:

إحداهما: أن هذه الأسماءَ التي يؤكَّدُ بها مَعَارِفُ، وهي تجري مجرى النعوت؛ فلا يجوز أن تَتْبَعَ إلا معارفَ مِثْلَها، كما أنه لا يَتْبَعُ المعرفةَ إلا مَعْرِفَةٌ.

والعلة الثانية: أنه لا فائدة في تأكيد مالا يُعْرف؛ لأنَّ الغرض في التوكيد إثباتُ الخبر عن المُخْبَر عنه، وذلك أنك إذا قلتَ: جاءني زيد، فقد يجوز أن يُتَوهّم أن أمرَ زيد جاءك دون زيد، فإذا قلت: جاءني زيدٌ نفسُه أخْبَرْتَ أن الذي تولى المجيء هو بعينه، وأنت إذا قُلت: جاءني رجل، فليس من إثبات هذا الخبر فائدة إذْ[3] لا يُسْتَنْكَرُ أنْ يجيئك رجل؛ فلذلك لم تؤكَّد النكرة.

ويجوز تأكيد المضمر؛ لأن التأكيد بمنزلة التكرير، وليس كالنعت في الحقيقة؛ لأنّ النعْتَ[4]: الغرضُ فيه تبيينُ المنعوت حتى يُعْرَفَ به، والتوكيدُ: إثبَاتُ الخَبَرِ بالتكرير أو بما يقوم مَقَامَه؛ فلهذا جاز تأكيد المضمر.

---

(١) في الأصل: إلا بالياء.

(٢) في «ق» : بكلتي المرأتين.

(٣) في الأصل: إذْ كان لا يُسْتَنْكَرُ....

(٤) في «ق» : لأن النعت يبين المنعوت.

وهذه الأسماء التي يؤكد بها لها مراتب: -

فالنفس والعين يجب تقديمها على «كُلّ» ، وإنما كانا بالتقديم أولى؛ لأنهما قد يُسْتَعْمَلان اسمين غيرَ مؤكِّدَيْن كقولك: نزلتُ بنفسِ الجبل، ورأيت عَيْنَ زيدٍ، فلما كانا يستعملان مفردين من غير معنى التوكيد، وكان «كلٌّ» و «أجمعون» [١٩ / ب] لا يجوز أن يُسْتَعْمَلا إلا تابعين، أو بتقدير التابع وجب أن يُقَدَّمَ ما يقوم بنفسه على التابع.

فأما «كلٌّ» و «أجمعون» فيجب تقديم «كُلٍّ» على «أجمعين» ؛ لأن «كُلاًّ» يُسْتعمل مبتدأ كقولك: كُلُّهم منطلقون، ولا يجوز أن تقول: أجمعون منطلقون، فلما كانت «كلٌّ» قد استُعملت مبتدأةً وليس قبلها ما تتبعه، وكان «أجمعون» لا يُسْتَعْمَلُ إلا تابعا وجب أن يُقَدَّمَ ما (قد)[1] يُسْتَعْمَلُ غَيْرَ تابع وهو «كل» .

وأما «أجمعون» فيتقدم على «أكتعين» و «أبصعين» ، لأن «أجمعين» مأخوذة من الاجتماع المعروف، وليس لأكتعين وأبصعين اشتقاق معروف، فكان تقديم ما عُلِم وعُرِف أولى مِمَّا لم يُعلم.

ولا يجوز أن يُسْتَعْمَلَ «أكتعون» و «أبصعون» من غير تقديم «أجمعين» ؛ لأن هذه الأسماء هي تابعة لأجمعين كما يقال: عطشَانُ[2] نَطْشَانُ، وحَسَنٌ[3] بَسَنٌ، فكما لا يقال هو بَسَنٌ، وَنَطْشَانُ، من غير تقديم حَسَنٍ وعَطْشَانَ، فكذلك لا يقال: «أكتعون» وما بعدها من غير تقديم «أجمعين» .

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في اللسان (نطش) : «النطش: شدة جبلة الخلق، ورجل نطيش جِبْلة الظهر: شديدها، وقولهم: ما به نطيش أي ما به حراك وقوة... وعطشان نطشان: إتباع» وانظر: الأصول جـ ٢ صـ ٢١.

(٣) ذكر القالي في أماليه جـ ٢ صـ ٢٢٠ هذا المثل وله فيه بحث طويل نقله السيوطي في المزهر جـ ١ صـ ٤١٦ ـ ٤١٧، وقال في جـ ١ صـ ٤١٤ في النوع الثامن والعشرين (معرفة الإتباع) «قال ابن فارس في فقه اللغة: للعرب الإتباع وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو زِنتِها إشباعا وتأكيدا، وروى أن بعض العرب سئل عن ذلك =

وإنما كان «أجمعون» معرفةً؛ لأن جمعَه أقيم مُقام إضافته، وكان الأصل أن يقال: مررت بالقوم أجمعِهم، بالإضافة، إلا أن «أفعل» إذا أضيف إلى شيء كان بعضَ ذلك الشيء كقولك: زيدٌ أفضَل القوم، فهو واحد من القوم، فكرهوا أنْ يُظَنَّ أَنَّ القَوْمَ بَعْضُ الهاء والميمِ إذا قالوا: (مررت)[1] بالقوم أجمعهم، فجمعوه وجعلوا جَمْعَهُ كإضافته؛ فلذلك كانت معرفة.

وإذا أكَّدت جَماعةَ المذكرين قلت: جاءني إخوتُك كلُّهم أَجْمَعُونَ أَكتعون أبصعون، فيكون هذا تأكيدا بعد تأكيد كما قال الله عز وجل ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2] فهذا عند سيبويه[3] تأكيدٌ بعد تأكيدٍ.

وتقول في جماعة النساء: رأَيْتُ جواريَك كُلَّهن جُمَعَ كُتَعَ بُصَعَ (ولا ينصرف جُمَعُ وكُتَعُ وبُصَعُ[4]) فتكون في الرفع مضمومة، وفي الجر والنصب مفتوحة؛ وتقول: قمتم كلُّكم ولا يجوز قمتم أنفسُكم؛ لأن النفس لما اسْتُعْمِلَتْ اسماً غيرَ مؤكد قَبُح أن تَتْبَع ما هو مختلط بالفعل كأنه حرف من حروفه، كما قَبُحَ العطفُ عليه.

فإن أكدته بالمنفصل صَلَح أن تؤكده بالنفس فتقول: قمتم أنتم أنفسُكم، وأَمَّا كُلٌّ إذا أُضيف إلى المضمر فالأغلب عليه التأكيد؛ فلذلك جاز أن يؤكد به الضمير المتصل المرفوع.

= فقال: هو شيء نَتِد به كلامنا» ، وفي اللسان (بسن) «.. وحسن بسن إتباع، .. أبسن الرجل إذا حَسُنَتْ سَحْنَتُه وانظر: صحاح الجوهري، وتاج العروس (بسن) . وانظر أيضا: أصول ابن السراج جـ ٢ صـ ٢١.

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآيتان ٣٠ من سورة الحجر، و ٧٣ من سورة ص.

(٣) انظر: الكتاب جـ ١ صـ ٢٩٣.

(٤) نقص في «ر» .

ويجوز: مررت بِك نفسِك، ورأيتُه نفسَه؛ لأنَّ المنصوبَ والمجرورَ لم يُغَيَّرْ لهما ما قبلهما كما غُيِّر الفعلُ للمضمر المرفوع بإسكانِ لامِه.

والتأكيد على ضربين: -

تأكيد العموم، وتأكيد المعنى من غير عموم.

فتأكيد العموم (كقولك[1]) جاءني إخوتُك كلُّهم.

وتأكيد المعنى من غير عموم كقولك: جاءني زيد نفسُه.

وتقول: مررت بهم ثلاثتِهم وخمستِهم؛ على التأكيد، وإن شئت نصبْتَ؛ لأنه وقع موقع المصدر كأنك قلت: اختصاصاً بهذه العِدّة، وأمَّا الجر فعلى تقدير: مررت بهم كلِّهم.

وتقول: مررت به وحْدَه، ولا يجوز[2] فيه إلا النصبُ؛ لقوة دلالته على المصدر كأنك قلت: مررت به إفرادا، بمعنى أفردته إفرادا.

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) وقع هنا خطأ في ترتيب أوراق النسخة «ق» وقد قمتُ بترتيب أوراق النسخة ترتيبا صحيحا حتى استقامتْ على الطريقة كبقية النسخ، وسينتهي هذا الاضطراب في ص ١٧٩ .

بَابُ الصِّفَاتِ [٢٠/ ا]

صفة المعرفة معرفةٌ، وصفة النكرة نكرةٌ، ولا توصف المعرفة بالنكرة؛ لأن الصفة لإزالة الاشتراك العارض، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارضَ؛ فبطلَ أن توصف المعرفة بالنكرة.

ولا تُوصف النكرة بالمعرفة (لأن المعرفة)[1] أحقٌّ بالتقديم، ولا يجوز - مَعَ أنها أحقٌّ بالتقديم - أن تكون تابعة للنكرة.

والصفة على ضربين:

صفة تُعَرِّفُ الأول وتميزه من غيره، **وصفة مدح أو ذم.**

فصفة التعريف والتمييز مثل (قولك)[1] رأيت زَيْداً العطارَ والبَزّار، وما أشبه ذلك مما يُميِّزُهُ من غيره.

فأما صفة المدح فهي[2] على ضربين:

أحدهما: يحتمل أن يكون تخصيصاً وتبييناً، ويحتمل أن يكون مدحاً، كقولك: جاءني زيدٌ العالمُ وعمرو العاقلُ، فهذا يحتمل الأمرين جميعاً على حسب ما يراد به في الحال.

والآخر: ما تريد به المدحَ لا غيرُ كقولك: ركب الخليفةُ العادلُ الشجاعُ،

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في الأصل: فهو على ضربين.

وما أشبهه، ومثل صفات الله عز وجل كقولك: الرحمنُ، الرحيمُ، المهيمنُ، (العزيزُ)[1] الجبارُ، تبارك (الله)[2] وتعالى.

وكذلك صفة الذم تحتمل الوجهين؛ لأنه نقيض المدح.

وجميع هذه الصفات تتبع الموصوف في إعرابه، فتقول: مررت بزيد العاقلِ وعمروٍ الظريفِ، ورأيت رجلاً راكباً، و (لقيت)[3] فرساً عائداً.

وصفة النكرة تقربه من المعرفة؛ لأَنَّها تُخَصِّصُه وتُمَيِّزُه من غيره كقولك: مررت برجلٍ قائمٍ، فقد ميزته من آخرَ ليس بقائمٍ، ورأيت رجلاً كريماً أبوه، (فقد)[4] ميزته من آخر ليس بكريم أبوه.

فصل: واعلم أن الاسم العلم يوصف بثلاثة أشياء:

أحدها: الألف واللام كقولك: جاءني زيدٌ العاقلُ (الظَّريفُ)[3] وعمرو الكريم.

والثاني: المبهم كقولك: مرَرْتُ بزيدٍ هذا، وبعمرو ذاك.

والثالث: المضاف إلى المعرفة كقولك: جاءني زيد غلام عمرو، ورأَيْتُ بِشْراً صاحِبَكَ.

[٢٠ / ب] وما فيه الألف واللام يوصف بمثله، وبما أضيف إلى مثله كقولك: مررت بالرجلِ الكاتبِ، وبالغلامِ ذي المال.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) زيادة في «ق» .

والمبهم يوصف بما فيه الألف[1] واللام لا غير كقولك: مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة.

والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء:

بالمضاف إلى المعرفة كقولك: جاءني غلامُك أخو زيد.

وبما فيه الألف واللام كقولك: رأيت أخا المرأة الكريمَ.

وبالاسم المبهم كقولك: مررت بصاحب عمرو هذا.

والمضمرُ لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به.

أما ترك صفته؛ فلأن الصفة تعريف وتَبْيينٌ للأوّل، والمضمر لا يضمر إلا بعد أن يُعرف فاسْتَغْنى عن الصفة.

وأما ترك الصفة (به)[2] فلأنه أخص الأسماء، وحق الصفة أن يكون تعريفها[3] أقلَّ من تعريف الموصوف، لأن المتكلم يجب أن يَذْكُرَ للمخاطب أَخَصَّ الأسماء وأعرفَها، فإن عَرَفَه استغنى عن الوصف، وإن لم يعْرِفْه وصَفَه بصفةٍ تُبِينُ عنه.

---

(١) في كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٢٢: «وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها والمبهمة كشيء واحد».

وقال ابن السّرّاج في الأصول ج ٢ ص ٣١ ـ ٣٢ شارحاً كلام سيبويه: «يعني أنك إذا قلت: هذا الطويل، فإنما تريد: الرجلَ الطويلَ أو الرمحَ الطويلَ أوْ ما أشبه ذلك لأن هذا مبهم يصلح أن تُشيرَ به إلى كل ما بحضرتك فإذا ألبس على السامع... وجب أن تقول: بهذا الرجل أو بهذا الرمح. فالمبهم يحتاج إلى أن يُمَيَّزَ بالأجناس عند الإلباس، فلهذا صار هو وصفته كشيء واحد وخالف سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالأجناس» وانظر: ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧.

(٢) نقص في «ر».

(٣) في «ق» : أن يكون تعريفه.

فلما كان المضمرُ أَخَصَّ الأسماء وأعرفَها[1] لم يجز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه في التعريف.

والاسمُ العلمُ بعد المضمر[1] **أَخَصُّ**؛ فلذلك وُصِفَ بجميع ما يصح الوصف به من المعارف.

والمضاف إلى العلم بمنزلة العلم؛ لأنه تكسب التعريف منه.

وما / فيه الألف واللام لا يوصف بالعلم؛ لما ذكرنا من أنه أخصُّ، ولا يوصف بالمبهم؛ لأن المبهم أيضاً أخصُّ (منه)[2]، وذلك أن تعريف المبهم يتعلق بالعين والقلب، وتعريف ما فيه الألف واللام يتعلق بالقلب وحده، وما تعرف[3] بشيئين أخصُّ مما تعرف (بشيء)[4] واحد.

والمبهم[5] لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام على طريق الجنس، فلا يجوز أن يوصف بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام؛ لأن المبهم يُزيل عما فيه الألف واللام تعريف العهد، وينقُله إلى تعريف الحَضْرة بالإشارة[6]، والمضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه، فلو وصفت المبهم بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام

---

(١) هذا هو رأي الصيمري واختيارُه الذي سبق أن أشرت إليه في «باب المعرفة والنكرة» ص ٩٥، وليس أَدَلَّ على رأيه من تصريحه بقوله: «فلما كان المضمر أخص الأسماء وأعرفها» وقوله: «والاسم العلم بعد المضمر أخص» ، ومراتب المعارف مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، وبين البصريين أنفسهم، فالكوفيون يرون أن الاسم المبهم أعرف المعارف واختار ذلك صاحب الإنصاف، وانظر: الإنصاف ص ٧٠٧ ـ ٧٠٩ والمقتضب ج ٤ ص ٢٨١ وابن يعيش ج ٣ ص ٥٦ وج ٥ ص ٨٧ والمقرب ج ١ ص ٢٢٢ والتصريح ج ١ ص ٩٥ والصبان على الأشموني ج ١ ص ١٦٧ وهمع الهوامع ج ١ ص ٥٥ وارتشاف الضرب ص ٢٩٩.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ر» : وما تعلق بشيئين أخص مما تعلق بواحد.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) تكلم إجمالاً على وصف المبهم فيما سبق ص ١٧١، وسيتكلم الآن على ذلك بالتفصيل.

(٦) في «ر» : بالإشارة والقلب.

لحصل في اسم واحد تعريفان من وجهين مختلفين؛ تعريفِ الإشارة وتعريفِ العهد، وذلك محال، كما أن تأنيثين في اسم واحد محال.

ويجوز وصف المبهم بالصفة التي فيها الألف واللام كقولك: مررْت بهذا الطويلِ، وبهذين الفقيهين.

واعلم أن المبهم مع صفته كشيء واحد ولا يجوز الفصل بينهما؛ وذلك لأن المبهم قد أحدث في الاسم تعريفاً غير تعريفه الأول كما ذكرنا فصار كلامُ[1] التعريف، فكما لا يُفصَل بين الاسم وبين الألف واللام، كذلك لا يُفصَلُ بينه وبين المبهم.

وأما غير المبهم من الموصوفات فإنه (قد)[2] يجوز أن يفصل بينه وبين صفته بالظرف كقولك: مررت بزيد اليوم الظريفِ، ولا يجوز مررت بهذا اليومَ العاقلِ؛ لِمَا بيَّنا.

فصل: وأما النكرة فإنها توصف بالاسم النكرة كقولك: مررت برجلٍ قائمٍ، وبامرأةٍ ذاهبةٍ، وبالفعل وما تعلق به، كقولك: مررت برجلٍ يضربُ عمراً؛ وبامرأةٍ أحسنتْ إلى بكرٍ، وبالجملة كقولك: جاءني رجل أبوه كريمٌ، وامرأةٌ جاريتُها ذاهبةٌ، وبالظرف كقولك: مررت برجلٍ في الدار، وبغلامٍ عندك، ويوصف بأي إذا أريد المبالغة كقولك: مررت برجل أيِّ رَجُلٍ، وبظريفٍ أيِّ ظريف.

---

(١) هناك خلاف بين الخليل وسيبويه في كون أداة التعريف اللام وحدها أو الألف واللام، ويبدو أن هذا الخلاف ينحصر في أصلية الهمزة كما يرى الخليل ، وزيادتها كما يرى سيبويه، انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٦٣ ـ ٦٤ وج ٢ ص ٢٧٢ والمقتضب ج ١ ص ٨٣ وج ٢ ص ٩٠، ٩٤ وابن يعيش ج ٩ ص ١٧ والهمع ج ١ ص ٧٨ ـ ٧٩ والتصريح ج ١ ص ١٤٨ ـ ١٤٩، والصبان على الأشموني ج ١ ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٢) زيادة من «ر» و «ق» .

فصل: واعلم أنه يجوز أن تجمع الموصوفَ وتُفَرِّق[1] الصفةَ؛ فتقول: مررتُ برجال قائمٍ وقاعدٍ ونائمٍ، ومررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ؛ على النعت، وإن شئت على البدل، وإن شئت رفعت فقلت: مسلمٌ وكافرٌ، على تقدير: أحدُهما مسلمٌ والآخر كافرٌ.

ويجوز أن تُفَرِّقَ الموصوفَ وتجمع الصفة فتقول: مررت برجل وامرأة وحمار قيامٍ؛ ويجوز إذا فرقتَ الصفة أن يكون على البدل، وأن ترفع على تقدير التبعيض فتقول: مررت بثلاثة (رجال)[2] مقيمٍ وذاهبٍ وراكبٍ، على الصفة، و (على)[3] البدل، وأنشد سيبويه[4]:

بَكيْتُ وما بُكا رجلٍ كبيرٍ ... على رَبْعَيْنِ مسلوبٍ وبالِ

وإن شئت رفعت على تقدير: أحدُهما مقيمٌ؛ والآخرُ ذَاهِبٌ، والآخَرُ راكبٌ.

فإن نقص عدد الصفات عن الموصوفين لم يكن إلا الرفْعُ على التبعيض كقولك: مررت بعشرة: فارسٌ وراجلٌ وقائمٌ؛ لأن تقديره: منهم فارسٌ، ومنهم راجلٌ، ومنهم قائمٌ، ولا يجوز حمله على الأول؛ لأنه أنقص منه عِدّة.

[٢١ / ا] وإذا كان الموصوف / مبهماً لم يجز أن تفرق صفَتَه، تقول: مررت بهذين الطويلين ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير؛ لأن المبهم ونعتَه كشيء واحد كما بيَّنا.

---

(١) في «ر» و «ق» : وتفرد الصفة.

(٢) زيادة من «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢١٤ حيث نسبه سيبويه إلى رجل من باهلة.

ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٢٦٢ إلى ابن ميّادة، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٩١ والمقرب ج ١ ص ٢٢٥ ومغني اللبيب ص ٣٥٦ ومعجم شواهد العربية ص ٣١٥، المسلوب: الذي سلب بهجته لخلوه من أهله، والشاهد فيه: النعت مع التفرقة، بالواو، والقطع جائز.

وتقول: مررت برجل راكع لا ساجدٍ، أردت أن تؤكد ركوعه بنفي السجود عنه، وبامرأة إمّا ذاهبةٍ وإمّا مقيمةٍ، شكَكْتَ في الصفة فأدخلْتَ «إمّا» لذلك، ولا تفصل «إما» بين الصفة والموصوف، كما لا تفصل «لا» إذا قلت: مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ، (إذا[1]) أدخلْتَ «لا» لنفي الصفة، وعطفْتَ الثانية على الأولى بالواو.

وتقول: مررت برجل مثلك، وشبهك، ورأيت رجلاً غيرَك، ومررت برجل ضاربٍ زيداً غداً، وهذا رجلٌ ضاربُه زيدٌ غدا، ورأيت رجلاً ملازمَهُ رجلٌ، ومررت برجلٍ مخالِطَه داءٌ، فهذه الأسماء وإن كانت مضافةً إلى المعارف فهي غيرُ مُعَرَّفَةٍ؛ وذلك أن وجوهَ المماثلة والمشابهة كثيرةٌ، فإذا قلت: مثلَك وشبهَك لم تُخَصِّص وجها من وجوه المماثلة والمشابهة، ألا ترى أنه يجوز أن يكون مثلك وشبهَك في أنه رجل وأنت رجل، وفي أنه جسم وأنت جسم، وفي أنه طويل وأنت طويل، وغير ذلك من وجوه المماثلة والمشابهة؟ فَلَمَّا كان يحتمل الوجُوهَ الكثيرةَ لم يتخصَّصْ بإضافته إلى معرفة.

والدليل على أن مثلك نكرة: أن «رُبَّ» تدخل عليه، و «رُبَّ» لا تدخل إلا على النكرة، قال أبو محجن[2]:

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النساء غَرِيرَةٍ ... بيضاءَ قَد متّعْتُها بطلاق

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) البيت ليس في ديوان أبي محجن الثقفي المطبوع.

وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢١٢ وصـ ٣٥٠، وانظر: المقتضب جـ ٤ صـ ٢٨٩ وابن يعيش جـ ٢ صـ ١٢٦ ومعجم شواهد العربية صـ ٢٥٣. الغريرة: الشابة الحديثة التجربة ولا تعرف ما تعرف النساء، متعتها بطلاق: أعطيتها ما تستمتع به عند طلاقها، كأنه يهددها بالطلاق.

وكذلك اسمُ الفاعل إذا أريد به الحال، أو الاستقبال نَكِرةٌ، (قال جرير:[1])

يا رُبّ غابِطِنا لو كان يطْلُبُكم لاقَى مُبَاعَدَةً منكم وحِرْمانا

ولو كان معرفة لم تدخل عليه «رُبَّ» ، والتقدير: يا رُبَّ غابِطٍ لنا، وكذلك قوله عز وجل: ﴿هَذَا عَارِضٌ[2] مُمْطِرُنَا﴾ ، ولو كان «ممطرنا» معرفة بإضافته إلى المضمر لم يجز أن يوصف به «عارض» وهو نكرة (مثله[3]) فالتقدير: ممطرٌ لنا.

فأما «غيرك» إذا قلت: مررت برجل غيرِك، فمعناه مررت برجل ليْسَ بِكَ، ومن ليس بك غيرُ معروف؛ لأن كل شيء سواك فهو غيرُك وليس بِكَ .

فأما ضَارِبُ زيدٍ، وضارِبُهُ زيدٌ فهو بمنزلة يضْرِب زيدا، ويضربه زيدٌ، وكذلك مُلازمُه بمنزلة يلازمه، ومخالطُه بمنزلة يخالطه، والفعل لا يكون إلا نكرة.

فأمّا شَبِيهُك فلا يكون إلا معرفة؛ لأن معناه: المعروف بِشْبِهك، وتعريفه كتعريف جليسك وأكيلك، أي مجالسك ومؤاكلك.

فإذا كان بعد الموصوف اسم غير مشتق من فعل فالأحسن ألا يُجْرى على الأوّل، ولكن يُرفع، وتُجعل الجملةُ صِفةً له كقولك: مررت برجلٍ مائةٌ إبِلُه،

---

(١) نقص في «ر» .

والبيت من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢١٢، وانظر: المقتضب جـ ٣ صـ ٢٢٧ و جـ ٤ صـ ١٥٠، ٢٨٩ والجمل صـ ١٠٣ وابن يعيش جـ ٣ صـ ٥١ والمغني صـ ٥١١ وشرح شواهدِهِ صـ ٢٤٢، ٢٩٨ والعيني جـ ٣ صـ ٣٦٤ والتصريح جـ ٢ صـ ٢٨ والهمع جـ ٢ صـ ٤٧ والدرر جـ ٢ صـ ٥٦ والأشموني جـ ٢ صـ ٣١٣ وديوانه صـ ١٦٣ ومعجم شواهد العربية صـ ٣٨١.

(٢) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(٣) زيادة من «ق» .

وبرجلٍ أبُو عشرةٍ أبُوه، وبسَرْجٍ خَزٌّ صُفَّتُه[1]، وبدابّةٍ أسدٌ أبوها، فيكون الأول في هذا كله رفعا بالابتداء، والثاني خبره، والجملة صفة لما قبلها.

وقد أجازوا: مررت برجل مائةٍ إبلُه، وبرجلٍ أبِي عَشْرَةٍ / (أبوه[2] وبسرجٍ [٢١ / ب] خَزٌّ صُفَّتُه، وبدابّةٍ أسدٍ أبُوها على صفة الأول، والأحسنُ ما بدأنا به.

وتقدير الصفة في هذه الأشياء: أن يكون قولُك: بإبلٍ مائةٍ، بمعنى إبلٍ معدودةٍ، وبرجل أبي عشرة[2]) أي برجل والد عشرة، وبصُفَّةٍ خَزٍّ، أي ليّنةٍ، وبدابّةٍ[3] أسدٍ، أي شديد، فيحمل[4] على التأويل[5]؛ ليرجعَ إلى معنى الفعْل، قال الأعشى[6]:

لَئِنْ كنتَ في جُبٍّ ثمانين قامةً ... وَرُقِّيتَ أسبـــــاب السّماء بسُلَّم

فوصفَ[7] بثمانين، على ما عرفتك.

وأنشد بعض النحويين:

وليلٍ يقول النّاسُ من ظُلُماتِهِ ... سواءٌ صحيحاتُ العيون[8] وعورُها

---

(١) في اللسان (ضعف) : «وصفة الرّحل والسرج: التي تضم العرقوتين والبدادين من أعلاها وأسفلها».

(٢-٢) نقص في الأصل.

(٣) في الأصل: وبرجل.

(٤) في «ق» : فيحتمل.

(٥) في «ر» فيُحمَل على معنى التأويل.

(٦) انظر ديوانه صـ ٩٤.

وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٣١، وانظر: الأصول جـ ٢ صـ ٢٦ وابن يعيش جـ ٢ صـ ٧٤ واللسان (سبب) و (رقى) ومعجم شواهد العربية صـ ٣٥٩.

(٧) في «ر» و «ق» فوصفه.

(٨) البيتان لمضرِّس بن رَبْعي، وهما من شواهد السيرافي في شرح سيبويه جـ ٢ قسم ٢ صـ ١٩٣ حيث قال: وأنشد بعض النحويين وانظر: حماسة ابن الشجري صـ ٢٠٤ والخزانة جـ ٢ صـ ٢٩١ واللسان (سوج) ومعجم شواهد العربية صـ ١٦٠، والسّاج: الطيلسان الضخم الغليظ وقيل: هو الطيلسان المقَوّر ينسج كذلك، وفي اللسان (سوج) «إنما نعت بالاسمين لأنه صيرهما في معنى الصفة كأنه قال: مسودة أعاليها، مخضرة كُسُورُها» .

كأنّ لنـا منْهـا بيـوتـاً حصينـةً مُسُوحاً أعاليها وسَاجاً كُسُورُهـا[1]

ذهب بمسوح إلى سُود، وبساجٍ إلى كثيف.

والأجودُ: رفْعُ مسوح وساج؛ لأنَّهمَا أسماء غيرُ مشتقة من الفعل.

وتقول: مررت بإخوتِـك القـائمِ والراكعِ والسـاجـدِ؛ على الصفـة و (على[2]) البدل، وإن شئت رفعت على التبعيض.

فصل: واعلم أن الاسم يوصف بفعلـه وبفعل سببـه فيجري مجرى الـوصف بفعلـه، تقول: مررت برجل قـائمٍ فهـذا فعلـه، وتقول: مررت برجلٍ قـائمٍ أبـوه، فالقيام[3] للأب وقد جرى صفة لرجلٍ؛ لأنـه من سببـه، ولو كان من غير سببـه لم يجز كقولـك مررت برجـل قـائمٍ عَمْروٌ، فهـذا لا يجـوز؛ لأنِ عَمْرا[4] ليس من سبب الأول.

فإن قلت: مررت برجل قائمٍ عَمروٌ إليه جاز؛ لأنّ الهاء ضمير الأول.

(و[5]) تقـول: مررت برجـلٍ ضـاربِ زيـدٍ أبـوه، فـإن ثَنَيْتَ قلت: مررت برجلين ضاربِ زيدٍ أبواهما، وفي الجمع: مررت برجال ضاربِ زيدٍ آبـاؤهُم (و[6]) لا تثني ضاربا ولا تجمعه؛ لأنه بمنزلة فِعلٍ مقدم على فاعلـه، وكـذلـك إن نَوَّنْتَ ونصبْت قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً أبُوه.

فـإن قلت: مررت برجلٍ أفضلُ منـه أبُوه وأحسنُ منـه أخوه وخيرٌ[7] منـه

---

(١) في «ق» : ستورها.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ر» و «ق» : فالقائم الأب .

(٤) في «ر» : لأنه ليس من سبب الأول.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) في «ق» : وخيرا.

غلامُه، فلا يجوز عند سيبويه[1] أن يُجْرَى أحسنُ وأفضلُ وما أشبههما من باب «أفْعَلَ» على الأول ويُرْفَعُ به الأبُ والأخُ، ولا يجوز عنده إلا رفعُ «أفضلَ» و «أحسنَ» و «خيرٍ» بالابتداء ويكون ما بعدها خبرا لها، والجملة صفة للأول.

والعلة في ذلك: أنه لا يمكن إفرادُه فتقول: مررت برجلٍ أفضلَ، وبرجل أحسنَ، وبرجل خيرٍ، كما قلت مررت برجل قائم وضارب وحسن وشديدٍ، فلَمّا لم يمكن إفراده كما يمكن إفراد اسم الفاعل والصفة المشبهة به بَعُدَ من شَبَه اسم الفاعل فلم يَجُز أن يُتَصرف في الظاهر والمضمر تصرّفَ اسم الفاعل، فوجب أن يجريَ مَجْرى: مررت برجل أبو عشرة أبوه في أن يُجْعَل مبتدأ وخبراً، ويوصفَ «رجلٌ» بالجُملة.

فإذا قلت: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ، لم يكن بد من أن تجعل «أحسنَ» صفة لرجل، وترفع الكحل به، والهاء في «عينه» للرجل، والهاء في «منه» للكحل.

والفرق بين هذا والأول: أنك لو رفعت «أحسنَ» هٰهُنا كنت إما أن ترفعه بالابتداء، وخبره الكحلُ، أو ترفعَ «الكحلَ» بالابتداء و «أحسنُ» خبره، وقولك: «في عينه منه في عين زيد» كلُّه في صلة «أحسنَ» ، وكنت تفرق بين «أحسن» / و (بين[2]) ما في صلته[3] بالكحل الذي هو خبر الابتداء، وسبيله: أن [٢٢ / ا] يكون مؤخَّراً عن الجميع، أو مقدَّما على الجميع.

فإن أخرته فالهاء في «منه» للكحل وقد قدمتَه قبل المذكور، ولا يجوز تقديمُه، فلَمَّا كان رفع «أحسنَ» بالابتداء، أو خبر الابتداء يؤدي إلى مالا يجوز في

---

(١) انظر: الكتاب جـ ١ صـ ٢٣٢ والمقتضب جـ ٣ صـ ٢٤٨ والتصريح جـ ٢ صـ ١٠٦.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) هنا ينتهي الاضطراب الذي سبق أن أشرت إلى وقوعه في أوراق النسخة «ق» .

اللفظ حُمِل على الصفة، وأُجْرِيَ على الأول، وصار هذا أجودَ؛ للضرورة التي ذكرناها.

وكذلك: «مَا مِنْ أيام أحبُّ[1] إلى الله فيها الصومُ منه إليه في عَشْرِ ذي الحجّة » جَعلْتَ «أحبَّ» صفةً للأيام، فرفعْتَ الصومَ به، والهاءُ في «فيها» للأيام، وفي «منه» للصوم، وفي «إليه» لِلّه.

وقد يحذفون فيقولون: «ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة» ؛ لعلم المخاطب، وكثرة الاستعمال.

(وعلى[2] هذا) قال سُحَيْم بن وَثِيل:

مَرَرْتُ على وادي السِّباع ولا أرى ... كوادي السباع حين يُظْلِم واديا[3]

أقلَّ بــه رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّــةً ... وأخوفَ إلا ما وقَى الله سَارِيا

---

(١) هذا الحديث أخرجه ابن ماجة في سُنَنه جـ ١ صـ ٥٥٠ ـ ٥٥١ (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) برواية مغايرة في بعض الألفاظ، وأخرجه الترمذي في صحيحه جـ ٣ صـ ٢٨٩ ـ ٢٩٠ بشرح الإمام ابن العربي المالكي (طبع المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠ هـ وسنة ١٩٣١ م) وأخرجه أحمد في مسنده جـ ٣ صـ ٢٩٨، و جـ ٥ صـ ٥٤ و جـ ٧ صـ ٢٥٧ و جـ ١٠ صـ ٩٨ و صـ ٩٠، ٩١، وأخرجه أيضا الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب جـ ٢ صـ ١٢٤، وأخرجه أبو داود في سننه جـ ٣ صـ ٣٢٠ ـ ٣٢١ (مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي طبع مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٨ هـ ، ١٩٤٩ م) .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٣٣ وانظر: الأصول ج ٢ ص ٢٩ والمخصص ج ١٦ ص ٥٨ والخزانة ج ٣ ص ٥٢١ والعيني ج ٤ ص ٤٨ ومعجم البلدان (وادي السباع) ومعجم شواهد العربية ص ٤٢٢، والواو في قوله: «ولا أرى» اعتراضية، ويرى العيني أنها حالية، والتئية: التلبُّث والتوقف، وهي على وزن تفعلة من أيِيَ، وفي اللسان (أيا) «تأيا أي توقف وتمكث، تقديره تَعَيّا، ويقال: قد تأيَّيْتُ على تفعلت أي تلبثت وتَحَبّست، ويقال ليس منزلكم بدار تَئِيّة أي بمنزلة تلبث».

وأخوف: أفعل تفضيل مأخوذ من المبني للمجهول أي أشد مَخُوفيّة كما أخذوا أَشْهَر وأحمد من الفعل المبني للمجهول أي أشد مَشْهُورية ومَحْمُودية، كذا قال البغدادي في الخزانة، والساري السائر ليلاً.

والمعنى: أقل به ركب أتوه تَئِيَّةً منهم بـه، فحـذف «منهم بـه» ، والهـاء في «به» المـذكورة في البيت ضمير «واديـا» ، والهـاء في «بـه» المحـذوفـة المقـدرة بَعْـد «منهم» ضميرُ «وادي السباع» . وقولـه «أقلّ» نعتٌ لواديـا، و «ركبٌ» رفع بـأقل، و «أَتَوْهُ» صفـة لركب، و «تئيّـةً» منصوب على التمييز كما تقول: هو أفضـل منـك أبا، وأحسن منك وجها، فحذف «منهم» و «به» كما تقول: أنت أفضل، فلا تـذكر من (كل)[1] أحد، وتقول: الله أكبر، والمعنى: من كل شيء.

فصل: وإذا كانت الصفة مدحاً، أو ذماً، ولم تكن لتعريف الأول، وتَبْيِينِهِ فلـك أن تتبعهـا الأول في إعرابـه كما وصفنـا، ولـك أن تقطعهـا منـه وترفعَهـا بإضمار مبتدأ، وتنصبَها بإضمار فعل.

فالمدح كقولك: الحمد لله أهلُ الحمـد، تريـد بـه: هو أهلُ الحمـد، وإنْ شئتَ نصبت بتقدير: أعْني أهلَ الحمد، وأَخْتَصُّ أهلَ الحمد.

وقال مُهَلْهِلٌ:

ولقـد خَبَطْنَ[2] بيـوتَ يَشْكُرَ خَبْطَـةً أخـوالُنَـا وَهُمُ بَنـو[3] الأَعْمَـامِ

بتقدير: هُم أخوالُنا، ولو جَرَّهُ على الصفة ليشكرَ لجاز.

والـذم كقولـك: جـاءني زيـد الفـاسقَ الخبيثَ، بتقـدير: أعني، وإن شئت رفعت كما بيّنا، قال عُروةُ الصّعَاليك:

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) في «ق» : خبطت.

(٣) وهومن شواهـد سيبـويـه ج ١ ص ٢٢٥، ٢٤٨ وانظر: معجم شـواهـد العربيـة ص ٣٧٦، والضير في خبطن: للخيل وفرسانها، والخبط: الضرب الشديد.

سَقَـــوني الخمر[1] ثُمَّ تَكَنَّفُـــوني عُـــدَاةَ اللهِ مِنْ كَـــذب وزُورِ

وقال النابغة:

أَقَـارِعُ عَـوْفٍ لا أُحَـاوِلُ غيرَهـا وجـوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي[2] مَن تُجَادِعُ

وإنْ شئت رفعْتَ فيهما جميعاً على ما تقدم.

وكـذلـك إذا ذكرت للموصـوف عـدة صفـات فلـك أن تُتْبِعَهـا الأولَ على إعرابـه، كقـولـك: مررت بإخـوتِـك الكرامِ الظرافِ الأشرافِ، ولـك أن تُتْبِـع بعضهـا الموصوفَ، وترفعَ البـاقيَ أو تنصبَ، ولـك أن ترفع الجميع بـإضمار مبتـدأ، فتقـول: مررت بـإخـوتـك الكرامُ الظرافُ الأشرافُ / بـالرفـع على تقـدير: هُم الكرامُ الأشرافُ، ولك أن تنصب الجميع بإضمارٍ: أعني الكرامَ الأشرافَ، والنصبُ والرفـعُ على المـدح والاختصـاص، كما قـال الله عـز وجـل: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ[3] الزَّكَاةَ﴾ وقالت خِرْنِقُ: [٢٢ / ب]

لا يَبْعَـدَنْ قَـومي الـذين هُمُ سَمُّ العُـداةِ وآفَـةُ الجُـزْرِ

النّـازلين بِكُـل مُعْتَرَكٍ والطيبـون[4] معَـاقِـدَ الأُزُرِ

---

(١) في «ق» سقوني النَّسْءَ وقد رويَ في بعض المصادر بهذه الرواية، والمراد بالنَّسْء : الخمرُ.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٥٢، وانظر كتاب الهمز لأبي زيد ص ٣٢ ومجالس ثعلب ص ٤١٧، واللسان (نسأ) ومعجم شواهد العربية ص ١٨٥، وديوانه ص ١١ وهوشاهد على نصب «عداة» على الشتم، ولو رفع على القطع لكان جائزاً، تكنفوني: أحاطوا بي.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٥٢ وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٢٤٤ والبحر المحيط ج ١ ص ٨٢ وج ٢ ص ٤٠٥ والخزانة ج ١ ص ٤٢٦ واللسان (جدع) وديوانه ص ٥٠ وعَوف: قبيلة، والمجادعة: المشاتمة، وأصلها من الجدْع، وهوقطع الأنف والأذن، والمقارعة: المضاربة بالسيوف وهوشاهد على نصب «وجوه» على الذم، ولو رفعه على القطع لجاز.

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠٤، ٢٤٦، ٢٤٩ وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ١٤٤ والأصول ج ٢ ص ٤٠ والجمل ص ٢٨ والمحتسب ج ٢ ص ١٩٨ وأمالي ابن الشجري ج ١ ص ٢٤٤ والإنصاف=

الموصوف: «قومي» ، و «هُم» في موضع رفع بيبعدن، وما بعدهم صفة لهم.

وينشد برفع الجميع، ورفع الأول ونصب الثاني، ورفع الثاني ونصب الأول على المدح، فالرفع بتقدير هُم، والنصب بتقدير أعني وأخْتَصُّ وما أشبه ذلك.

فصل: اعلم أنهم يذكرون الأسماء التي ليس فيها معنى الفعل ويُتْبِعُونها الأول في الإعراب، ويُسمّونها عطفَ البيان فيجري مجرى الصفات في البيان عن الأول، وليست بصفات، وذلك مثل قولك: رأيت أخاك زيداً، فزيداً عطف بيان ويحتمل البدل.

والفرق بين الصفة وعطف البيان: أن الصفة مَعْنىً كلُّ مَن كان فيه وجب أن يوصف به مثل قولك: زيد العاقل، فكل من حصل فيه العقل (فقد)[1] استحق الصفة بعاقل، وليس كذلك عطف البيان؛ لأنه ليس كل أحد يجب أن يسمى بزيد، فقد بان أن عطف البيان لو شاركه غيره في كل شيء لم يجب له مثلُ اسمه العَلم.

والفرق بينه وبين البدل: أن البدل تقديره أن يقع موقع الأول، فتقدير قولك: رأيت أخاك زيداً، إذا أردت البدل: رأيت زيداً، وليس كذلك عطف البيان؛ لأنه تبْيينٌ عن الأول من غير أن يُنْوى به غيرُ موضعه.

وتقول: يا أخانا زيداً على عطف البيان، ولو أردتَ البدلَ لقُلْتَ:

=ص ٤٦٨، ٤٧٣ والبحر المحيط ج ١ ص ٢٠٤ والخزانة ج ٢ ص ٣٠١ والعيني ج ٣ ص ٦٠٢ وج ٤ ص ٧٢ والهمع ج ٢ ص ١١٩ والدرر ج ٢ ص ١٥٠ والتصريح ج ٢ ص ١١٦، ٢٠٤ والأشموني ج ٣ ص ١٣٢، وص ٣١٧ ومعجم شواهد العربية ص ١٨٦، وديوانها ص ٢٩، وقولها: «لا يبعدن» دعاء لقومها خرج مخرج النهي، ويبْعَد مضارع بَعِد من باب «فَرِح» ، أيْ لا يهلِكَنْ، والعُداة بضم العين جمع عاد، والأزْر بضمتين جمع إزار ومعاقدها مواضع عَقْدِها، وكنَتِ الشاعرةُ بقولها «الطيبين معاقد الأزر» عن طهارتهم عن الفاحشة.

(١) نقص في «ر» و «ق» .

يا أخانا زيدُ[1]؛ لأن تقدير «زيد» أن يقع موقع «أخانا» .

وأنشد سيبويه[2]:

أنـــا ابنُ التـــارك البكْريِّ بِشْرٍ عَليْـــهِ الطّيرُ تَرْقُبُـــهُ وقـوعـــا

فهذا يوضح لك أنه عطف البيان، ولا يجوز على البدل؛ لأنك لو حملته على البدل صار تقديره: أنا ابن التاركِ بِشرٍ، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام إلى ما ليس فيه الألف واللام، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) ببناء زيد على الضّمّ؛ لأن البدل تقديره أن يقع موقع الأول، فكأنه حرف النداء قد دخل على البدل.

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٣.

والبيت للمراد الأسدي، وانظر: الأصول ج ١ ص ١٦٠، وابن يعيش ج ٣ ص ٧٢، ٧٣ والمقرب ج ١ ص ٢٤٨ والخزانة ج ٢ ص ١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣ وشذور الذهب ص ٤٣٦ والعيني ج ٤ ص ١٢١ والتصريح ج ٢ ص ١٣٣ والهمع ج ٢ ص ١٢٢ والدرر ج ٢ ص ١٥٣ والأشموني ج ٣ ص ١٥٣ ورسالة الملائكة ص ١٨٢ ومعجم شواهد العربية ص ٢١٤.

بَابُ الأفْعَالِ التي ترفعُ الأَسْماءَ والتوابعَ وتنصب الأخبارَ

وهي «كان» و «صار» و «بات» و «أصبح» و «أمسى» و «ظل» و «أضحى» و «ليس» و «مازال» و «مادام» و «ماانفك» و «مابرح» و «مافتِئ» .

اعلم أن هذه الأفعالَ تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، كقولك: كان زيد عالماً، وأصبح محمد أميراً، وكان الأصل: زيدٌ عالمٌ، ومحمدٌ أميرٌ.

وإذا كان بعدها اسمان معرفتان فلك أن تجعل أَيَّهُمَا شئْتَ الاسمَ، وأَيَّهُمَا شئْتَ الخبرَ، كقولك: كان أخوك زيداً / ، وكان زيدٌ أخاك، كما قال الله عز وجل: ﴿فَمَا كانَ جَوَابَ قَوْمِهِ[1] إلاَّ أَنْ قَالُوا﴾ ، قُرئ برفع[2] الجواب، ونصبه[3]؛ لأنه معرفة بإضافته إلى «قَوْمه» و «أَنْ قالُوا» في تقدير: قولهم، فكأنه قال: فما كان جوابَ قومه إلا قولُهم، فمن نصب الجواب، وقولَهم فمن رفع الجواب، وهما معرفتان. [٢٣ / ا]

وإذا كان بعدها معرفة ونكرة فالاختيار أن تكون المعرفةُ الاسْمَ، والنكرةُ الْخَبَرَ كما كان ذلك في الابتداء، فتقول: كان زيد منطلقاً، وكان أبوك راكباً،

---

(١) الآية ٥٦ من سورة النمل و٢٤ من سورة العنكبوت.

(٢) وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق.

(٣) وهي قراءة الجمهور: انظر في تخريج القراءتين: المحتسب ج ٢ ص ١٤١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٨٦، قال ابن جني: «أقوى من هذا - يعني قراءة الرفع - «جوابَ قومه» بالنصب، ويجعل اسم كان قوله: «أن قالوا أخرجوا آل لوط» يشبه «أن» بالمضمر من حيث كانت لا توصف كما لا يوصف، والمضمر أعرف من هذا المظهر» .

ولا يحسن كان منطلقٌ زيداً، وكان راكبٌ أباك، إلا في ضرورة الشعر كما قال القَطامِيُّ:

قِفِي قبلَ التفرق يا ضُبَاعَا ... ولا يَكُ موقفٌ منك الوَدَاعَا[1]

فَرَفَعَ «موقفا» وهو نكرة، ونَصَبَ «الْوَدَاعَ» وهو معرفة.

وإنما جاز ذلك؛ لأن الاسمَ هو الخبرُ، فَلَمَّا كانا[2] لشيء واحد اسْتجازَ[3] في أحدهما ما اسْتجازَ في الآخر، وكذلك قولُ حَسَّان بن ثابت[4]:

كأنّ سِبِيئَةً مِن بيتِ رَاسٍ ... يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

فمزاجها معرفة، وعسل نكرة، وهو في هذا البيت أجود منه في الأول؛ وذلك أن «عسلا» اسمُ الجنس، فتعريفه وتنكيره سواء في المعنى؛ لأنّه لو قال: مزاجَها العسلُ والماءُ بالتعريف، لعُلم أنه لم يستغرق الجنس بالمزاج، وأن المزاج لبعض[5] الجنس؛ فلهذا كان أجودَ.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٣١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٩٤، والجمل ص ٥٩ والأصول ج ١ ص ٩٤، والإيضاح العضدي ج ١ ص ٦٩، ٢٦٨ وابن يعيش ج ٧ ص ٩١ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ وج ٤ ص ٦٤، والمغني ص ٤٥٣ وشرح شواهده ص ٢٨٧ والعيني ج ٤ ص ٢٩٥ والهمع ج ١ ص ١١٩، ١٨٥ والدرر ج ١ ص ٨٨، ١٦٠ والضرائر ص ٢٠٣، ٢٣٣ والأشموني ج ٣ ص ٢٦٥ والأغاني ج ٢٤ ص ٣٩ ومعجم شواهد العربية ص ٢١٣، وديوانه ص ٣١.

(٢) في الأصل: فلما كان كشيء واحد.

(٣) في «ر» و «ق» : جازَ في أحدهما ما جازَ في الآخر.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٣، وانظر: المقتضب جـ ٤ صـ ٩٢، وقال المبرد: «وكان المازني يروي: يكون مزاجُها عسلاً وماءٌ، يريد: وفيه ماء» وانظر أيضا: الأصول جـ ١ صـ ٧٣، ٩٤، والمحتسب جـ ١ صـ ٢٧٩ وابن يعيش جـ ٧ صـ ٩١، ٩٢ والخزانة جـ ٤ صـ ٤٠، ٦٣، والمغني صـ ٤٥٣، ٦٩٥ وشرح شواهده صـ ٢٨٧ والهمع جـ ١ صـ ١١٩ والدرر جـ ١ صـ ٨٨ واللسان (سبا) ومعجم شواهد العربية صـ ٢٠ وديوانه جـ ١ صـ ١٧، السبيئة: الخمر، بيت راس: موضع بالشام، وخبر كأن في بيت تال للشاهد، قال ابن يعيش: جـ ١ صـ ٩٤: «وقد رواه أبو عثمان المازني: يكون مزاجُها عسلاً وماءٌ، برفع المزاج على أنه اسم يكون وهو معرفة، وعسلا الخبر، وهو نكرة على شرط الباب، وماء مرفوع حملا على المعنى لأن كل شيء مازج شيئا فقد مازجه الآخر فصار التقدير: ومازجه ماء أي خالطه» .

(٥) في «ر» و «ق» : وأن المزاج بعض الجنس.

واعلم أن الإخبار عن النكرة في هذا الباب مثله في (باب[1]) الابتداء؛ فما كانت فيه للمخاطب فائدة جاز ذكره، ومالم تكن فيه فائدة لم يجز ذكره كقولك: كان رجل من بني تميم في دارك، وكان غلام لك منطلقا، فهذا جائز.

وتقول: ما كان أحدٌ مثلَك إذا نفيت المماثلة، وما (كان[2]) أحدٌ مجترئاً عليك وما كان أحدٌ منك، فهذا كله جائز بوقوع الفائدة (للمخاطب[3]) في هذا الخبر؛ لأن المخاطب قد كان يجوز أن يَجهل مثل هذا فيظن[4] أن له أمثالا وأن في الناس خيراً منه ومجترئاً عليه، فإذا أعْلَمْتَه ذلك فقد أفدته فائدة، وجواز الإخبار معقود بالفائدة في المعرفة والنكرة جميعا كما بينا في باب الابتداء.

واعلم أن أخبار هذه الأفعال تجري مجرى خبر المبتدأ، فما جاز أن يكون خبرا للمبتدأ جاز أن يكون خبرا لهذه الأفعال، فتقول: كان زيد أخاك، وكان عمرو منطلقا، وكان محمد أبوه قائم، وكان أبوك في الدار.

ويجوز أن تَتَقَدَّمَ أخبارُ هذه الأفعال على أسمائها، وعليها كقولك: كان قائما زيد، وقائما كان زيد؛ لأن الخبر في هذا بمنزلة المفعول في قولك: ضرب عمراً زيدٌ، وعمراً ضرب زيدٌ، إلا ما كان منها في أوله حرف النفي فإنه لا يجوز أن يتقدم الخبر[5] عليه؛ والعلة في ذلك أن الحروف ضعيفة لا تتصرف في معمولها كما لا تتصرف في أنفسها، فلذلك لم يتقدم الخبر عليها.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) في الأصل: فظن.

(٥) في ابن يعيش جـ ٧ صـ ١١٣: «.. وحروف النفي أربعة: «ما» و «لم» و «لن» و «لا» فإن كان النفي بما نحو ما زال وما انفك وما فتىء وما برح، فمذهب سيبويه والبصريين أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا يقال: قائما ما زال زيد، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء... ويجوز ذلك مع «لم» و «لن» و «لا» .

فأمَّا «ما دام» فليست «ما» للنفي، وإنما «ما» وما بعدها بتأويل المصدر، وما تعلق بالمصدر فلا يجوز أن يتقدم عليه؛ لأنه في صلته، وصلةُ الشيء كبعض حروفه، فكما لا يتقدم بعض حروف الاسم عليه كذلك لا تتقدم الصلة على الموصول. [٢٣ / ب]

و (أَمَا[١]) ما دام ـ وإن كان في تأويل المصدر ـ فإنّهُ يُراد به الزمان، فإذا قلت: أنا أزورك ما دام زيد غائبا فمعناه: أنا أزورك دوامَ غَيْبَة زيد بتقدير: وقت دوام غَيْبة زيد، كما تقول: أنا أزورك مَقْدِمَ الحاج، أي وقت مَقْدِمِ الحاج، وخفوق النجم، أي وقت خُفوق النجم.

واعلم أن جميع هذه الأفعال يُسْتَعْمَلُ كما يُسْتَعْمَلُ ماضيها إلا «ليس» و «ما دام» .

فأما «ليس»: فلا يستعمل لها مستقبل؛ لأنها لا تُسْتَعْمَلُ إلا في نفي الحال والاستقبال[٢]، ولفظ الحال والاستقبال واحد كقولك: ليس زيد قائما الآن، وليس زيد قائما غدا، فلما كان عملها (فيما يُعبّر[٣] عنه) بلفظ واحد اختير لها لفظ واحد فكان لفظُ الماضي أولى بها من لفظ المستقبل؛ لأنه أخفُّ من لفظ المستقبل، وكان أصلها لِيس[٤] بكسر الياء مثل صِيد البعير، ويُسَكّنون

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) قال المبرد في المقتضب جـ ٤ صـ ٨٧: «وأمّا امتناعُها من التصرف، فإنك إذا قلت: وكان ـ دللت على ما مضى، فإذا قلت: «يضرب» و «يكون» دللت على ما هو فيه وما لم يقع. وأنت إذا ق زيد قائما غدا، أو الآن أردت ذلك المعنى الذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استُن المضارع فيها» هذا وقد نسب أبو حيان إلى الصيمري أنه في ذلك متابع للمبرد وابن السراج وابن درستويه. انظ الضرب صـ ٤٣٨، وانظر أيضا: أبو حيان النحوي صـ ٤٨٨.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: اللسان (ليس) والصبان على الأشموني جـ ١ صـ ٢٣٠.

هذه الياء فيقولون: صَيْد البعير كما تقول: عَلْم ذلك في عَلِم ذلك فلذلك أُسْكِنَت ياءُ «ليْسَ» تخفيفاً.

فأما «ما دام» : فإنه لا يُسْتَعْمَلُ لها مستقبلٌ في هذا الباب، ولا تكون إلا بعد كلام كقولك: أنا أنتظرك ما دُمْتَ قائمًا، ولا يجوز أنا أنتظرك ما تدوم قائمًا؛ لأن القائل يستعمله فيما قد وقع، ويشترط له اتصاله ودوامه، فلما كان المعنى على ما وقع وجب له لفظ ما قد وقع وهو لفظ الماضي، ولا تقول مُبتدئاً: ما دام زيد قائمًا؛ لما قلنا (من[1]) أنه في تقدير الظرف فلابد (من[1]) أن تُوقِع في الظرف شيئا إذا ذكرتَه، فإذا قلت: أنا أنتظرك ما دام زيد قائمًا ، فما دام في موضع نصب بأنتظرك؛ لأنه مصدر وقع موقع الظرف كما بينا.

واعلم أن «ما زال» و «ما انفك» و «ما برح» و «ما فتىء» وإن كان في أولها حرف النفي فليس بنفي؛ وذلك أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابا، فقولك: «زال» نفي و «انفك» و «فتىء» و «برح» نفي، فإذا أَدخَلْتَ عليها «ما» وهو حرف نفي فقد نفيت النفي وصار إيجابا، فلذلك لا يجوز أن تُدْخِلَ على خبرها «إلا» ، لا تقول: ما زال[2] زيد إلا عالما، ولا ما انفك عمرو إلا منطلقا، كما لا تقول: زيد إلا قائم، وعمرو إلا منطلق؛ لأن ما نَفَيْتَ عنه النَّفْيَ بمنزلة مالم يدخل عليه حرف النفي.

وأما قول ذي الرمة:

حراجيجُ ما تَنْفَكُّ إلاّ مَنَاخَةً ... على الخَسْف أونَرْمي بها بلدا[3] قفرا

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ر» ما دام زيد إلا قائما.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٤٢٨، وانظر: معاني القرآن للفراء جـ ٣ صـ ٢٨١ وشرح السيرافي جـ ٣ قسم ٢ صـ ٢٧٧ والمحتسب جـ ١ صـ ٣٢٩ وأمالي ابن الشجري جـ ٢ صـ ١٢٤ وابن يعيش جـ ٧ صـ ١٠٦ والإنصاف =

فحمّله أكثر النحويين[1] على الغلط وجعله ضرورة؛ لأن قوله: «ما تنفك» إثبات، على ما قدَّمْنا.

ووجهه عندي[2] أنه أدخِل «إلا» في هذا الكلام؛ لأن لفظه نفي وإن كان معناه الإيجاب، كما قال جَذِيَةُ الأبْرَش:

رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَـــــوبي شَمالاتُ[3]

[٢٤ / ا] فأدخل النون في الواجب،/والنون موضعها غيرُ الواجب، لأن «رُبَّ» تقليل، والتقليل بمنزلة النفي، لأنه نفي الكثير، فَشَبَّه التقليل بالنفي وأَدْخَل النون في «تَرْفَعَنْ».

وكذلك «ماانفك» لفظُه نفيٌ وإن كان المعنى على الإيجاب، فأدخل «إلا»

= صـ ١٥٦ والخزانة جـ ٤ صـ ٤٩ والمغني صـ ٧٣ وشرح شواهد المغني صـ ٧٩ والهمع جـ ١ صـ ١٢٠، ٢٣٠ والدرر جـ ١ صـ ٨٨، ١٩٥، معجم شواهد العربية صـ ١٣٧ وديوانه صـ ١٤١٩، حراجيج: طوال ضامرات من الهَزال، الخسف: الإذلال والظلم، ويطلق أيضا على الجوع.

(١) انظر: ابن يعيش جـ ٧ صـ ١٠٧.

(٢) هذا توجيه الصيمري، وقد ذكر الفراء في معاني القرآن جـ ٣ صـ ٢٨١ توجيها آخر وذكر السيرافي في شرح كتاب سيبويه توجيهين آخرين جـ ٣ قسم ٢ صـ ٢٧٧ ـ ٢٧٨ أحدهما للفراء، وقال ابن يعيش جـ ٧ صـ ١٠٧: «.. فإن الأصمعي والجرمي قالا: أخطأ ذو الرمّة، ووجه تخطئته: أن يكون مناخةً الخبر، وتكون «إلا» داخلة عليه، وذلك خطأ على ما تقدم، قال المازني: إلا فيه زائد، والمراد: ما تنفك مناخة، وقيل: الخبر على الخسف، ومناخةً حال، والمراد: ما تنفك على الخسف إلا مناخة، فما تكون «إلا» قد دخلت على الخبر، وقيل: إن إلا واقعة في غير موقعها، والنية بها التأخير، والمراد ما تنفك مناخة إلا على الخسف، ومثله في وقوع «إلا» في غير موقعها قوله تعالى: «إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظَنًّا» .

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥٣، وانظر: نوادر أبي زيد ص٢١٠ والمقتضب جـ٣ ص١٥ والإيضاح العضدي جـ١ ص٢٥٣ واللامات ص١١٥ والمؤتلف والمختلف ص٣٩ وابن يعيش جـ٩ ص٤٠ والمقرب جـ٢ ص٧٤ والمغني ص١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩ وشرح شواهده ص١٣٤، ٢٤٥ والعيني جـ٣ ص٣٤٤ وجـ٤ ص٣٢٨ والتصريح جـ٢ ص٢٢ و ٢٠٦ والهمع جـ٢ ص٣٨، ٧٨، والدرر جـ٢ ص٤١، ٩٩ والضرائر ص٣١٥ والأشموني جـ٢ ص٣٠٢ وجـ٣ ص٣١٩ ومعجم شواهد العربية ص٧٠، العلم: الجبل، الشَّمالات: جمع شَمال بالفتح، وهي الريح التي تهب من هذه الجهة. يفخر بأنه يحفظ أصحابه في رأس الجبل، إذا خافوا العدو فيكون طليعةً لهم.

بتقدير: فإني (بها)[1] لغريبٌ وقيارٌ كذلك، قال أبو الحسن علي بن عيسى: ومن زعم أنه عطف على الموضع فقد غَلِطَ، لأنّه لايُعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنّه حُمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد[2].

فصل: واعلم أنه يجوز حذف خبر «إن» إذا دخلت على الأجناس المنكورة، إذا كان في الحال دليل على المحذوف، وذلك عند الافتخار كقولك: إن[3] مالا، وإن خيلا، وإن رجالا، أي إن لنا مالا، وإن لنا خيلا، وإن لنا رجالا[4]، كما قال الأعشى:

إنَ مَحَـــلاً وإن مُرْتَحَـــلاً وإن في السّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهْلاَ[5]

ولا يحسن هذا مع المعارف[6]، لا تقول: إن الرجل، وإن الفرس؛ لأنه

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق»: والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد، وانظر شرح كتاب سيبويه للرماني ـ القسم الأول ـ ق ١٥٠/أ.

(٣) انظر: الأصول جـ١ ص٣٠٠.

(٤) في «ق»: وإن لنا رجلا.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨٤، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٣٠ والأصول جـ١ ص٣٠٠، والخصائص جـ٢ ص٣٧٣، والمحتسب جـ١ ص٣٤٩ وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٢٢، وابن يعيش جـ١ ص١٠٣، ١٠٤، والمقرب جـ١ ص١٠٩ والمغني ص٨٢، ٢٣٩، ٦٠٩، ٦٣١ وشرح شواهده ص٨٤، ٢٠٨، والهمع جـ١ ص١٣٦، والدرر جـ١ ص١١٣ والخزانة جـ٤ ص٣٨١ وحاشية يس على التصريح جـ١ ص١٦٩، ومعجم شواهد العربية ص٢٧٤، وديوانه ص١٥٥. المحل والمرتحل: مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال، أو هما اسما زمان، أي إن لنا في الدنيا حلولا، وإن لنا عنها ارتحالا، والسفْرُ: اسم جمع مسافر، وقيل: جمع مسافر، والمهل: السبق، قال ابن جني في المحتسب: «أراد: إن لنا محلا، وإن لنا مرتحلا فحذف الخبر، والكوفيون لايجيزون حذف خبر «إن» إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة».

(٦) قال ابن جني في الخصائص جـ ٢ صـ ٣٧٤: «وأصحابنا يجيزون حذف خبر «إنّ» مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم، فمن لكم؟ قالوا: إن زيدا وإن عمرا، إي إن لنا زيدا، وإن لنا عمرا، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة» ، وانظر قوله في المحتسب آنفاً في الحاشية (٥) عند تخريج بيت الأعشى السابق.

الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم[1] واحد ولا على جملة، ويكون فاعلها المصدر[2] مُضْمَراً فيها كقولك: زيدٌ قائمٌ كان، أي كان[3] ذلك الكون، ومنه قول الشاعر:

سَرَاةُ بَني أبي بكرٍ تسامَوْا ... على كَانَ المُسَوَّمةِ العِراب[4]

أي تساموا على المسومة العراب كان ذلك، فهي زائدة لتوكيد معنى المضيّ.

وأما «صار» فتدخل على غير جملة كقولك: صار زيد إلى عمرو، أي انتقل زيد إلى عمرو، وكذا أصبح (زيد)[5] وأمسى (عمرو)[5] وأضحى أي دخل في هذه الأوقات كما تقول: أظهر الرجل، إذا دخل في وقت الظهر، وأشهر، إذا دخل في الشهر، فهذا لايحتاج إلى خبر.

وكذلك تقول: دَام المطر، ودَام زيد على كذا، فلا تحتاج إلى غير الفاعل.

فصل: واعلم أنهم يضمرون في «كان» و «ليس» الأمرَ (والشأنَ)[6] والحديثَ

---

(١) في «ق»: على فاعل واحد.

(٢) في شرح التسهيل للمرادي ص٣٦٦ «واختُلِف في كان الزائدة فذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعةٌ لِضَمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان هو أي كان الكون».

وفي همع الهوامع جـ١ ص١٢٠: «.. وقد اختُلف في «كان» المزيدة هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان الكون» وانظر أيضاً: الخزانة جـ٤ ص٣٤ حيث نقل البغدادي مذهب السيرافي.

(٣) في شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٤٦: «... وذلك قولك: زيد كان قائم أو زيد قائم كان تريد: كان ذلك الكون»، ثم انظر: مدى تطابق عبارة الصيمري مع عبارة السيرافي.

(٤) لم أعثر لهذا البيت على قائل وهو من شواهد السيرافي في شرح سيبويه جـ١ قسم٢ ص٤٦ وانظر: ابن يعيش جـ٧ ص٩٨، ١٠٠ والخزانة جـ٤ ص٣٣ والعيني جـ٢ ص٤١ والتصريح جـ١ ص١٩٢ وحاشية يس عليه جـ١ ص١٩١ والضرائر ص٣٠٩ والأشموني جـ١ ص٣٤٧ والهمع جـ١ ص١٢٠ ومعجم شواهد العربية ص٦٣.

(٥) نقص في «ر».

(٦) نقص في «ر» و «ق».

فيقولون: كان زيدٌ منطلقٌ، وليس عمرٌو ذاهبٌ على معنى: كان الأمرُ زيدٌ منطلقٌ، وليس الحديثُ عمروٌ ذَاهِبٌ.

وهذا الضمير كالضمير في قولك: إنّه زيد خارج، أي أن الحديثَ والشأنَ زيدٌ خارج، إلا أنه يظهر في «إن»، لأنه منصوب (بمنزلة المفعول[1]) ويستتر في «كان» و «ليس»، لأنه مرفوع بمنزلة الفاعل.

فإذا قلت: ليس زيدٌ خارج، فالضميرُ اسم ليس وقولك: «زيدٌ خارجٌ» خبره، وكذلك كان زيد منطلق، الضميرُ في «كان» اسمُها، «وزيدٌ منطلقٌ» خبرها، لأن قولك: زيد منطلق، حديث وخبر.

وقالت العرب: «ليس[2] خلق الله مثله «فلولا أن في «ليس» ضميراً لم يجُزْ أن يليَهَا فعل، لأن الفعل لايعمل في الفعل، ولابد من اسم يرتفع به، وأنشد سيبويه[3] قول / حُمَيْدٍ الأرقط: [٢٤ / ب]

فأصْبَحُوا والنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلَّ النَّوى يُلْقي المساكينُ

فَكُلٌّ منصوب بيُلقي، ولو لم يكن في «ليس» ضمير الأمر لارتفع «كل» وكنت تحتاج (إلى[4]) أن تقول: وليس كلُّ النوى تُلقيه المساكينُ بهاء تكون ضميرَ «كل»، ولا يحسن حذف الهاء في الخبر، ألا ترى أنه لايحسن أن تقول: زيدٌ ضربْتُ

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٥.

(٣) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٣٥ ـ ٣٧.

وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٠٠ والأصول جـ١ ص٩٨ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٠٣، ٢٠٤ والعيني جـ٢ ص٨٢ والأشموني جـ١ ص٣٤٥ ومعجم شواهد العربية ص٣٩٣، والمُعَرّس: موضع التعريس وهو النزول في آخر الليل، وعَرّس المسافر: نَزل في وجه السحر، انظر اللسان (عرس).

(٤) زيادة في «ق».

غيرُ مكفور هو الخبر، وقد أَدْخَل اللام في «عندي» وهو ظرف للخبر[1] (قبله[2]) كما قدمنا.

وتقول: إنَّ زيدا في الدار قائما، على أن يكون «في الدار» الخبر، و «قائما» حال.

فصل: واعلم أن هذه الحروف تدخلُ عليها «ما» فيَبْطُلُ عملُها من غيرِ إبطالٍ لِمعناها، تقول: إنما زيدٌ منطلقٌ، وعلِمت أَنّما زيدٌ صاحبُك، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ[3] وَاحِدٌ﴾ ، وقال عَمْرو بن الإِطْنابة:

أَبْلِغِ الحارثَ بنَ ظالِمِ الْمُو ... عِدَ والنـاذرَ النذورَ عَلَيَّا

أَنّما تقتلُ النِّيام ولا تَقْ ... تلُ يقظانَ ذا سلاحٍ كَمِيَّا[4]

ويجوز أن تقول: إنما (تقتل)[2] النيام بالكسر على الابتداء.

وكذلك تقول: كأنما زيدٌ الأسدُ، ولكنما عمروٌ أخوك، ولعلما أنتَ سائر، وليتما عمروٌ عندك.

وإنما أبطلت «ما» عَمَلَ هذه الحروفِ؛ لأَنَّها (إنما[2]) تعمل في الاسم بشبه الفعل، فَلَمّا فُصِل بينها وبين ما عَمِلَتْ فيه ضَعُفَتْ عن العمل، قال ابن كُراع العُقيلي:

---

(١) في «ر» : وهو ظرف لا خبر فيه.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ١١٠ من سورة الكهف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٤٦٥، وانظر: الأصول جـ ١ صـ ٣٣٠، وابن يعيش جـ ٨ صـ ٦٥، ومعجم شواهد العربية صـ ٤٢٨.

فلـو كُنْتَ ضَبِّيّـاً عَرفت قرابتي ولكنَّ زِنجيٌّ عظيمُ المشـــــافرِ

على تقدير: ولكنّكَ زِنْجِيٌّ.

وحكى الخليل[1] أن بعض العرب[2] يقول: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ على تقدير: إنّهُ بِك زيدٌ مأخوذٌ، قال سيبويه[3]: والنصبُ في كلام العرب أكثر.

وقال الشاعر:

فَـلا تَلْحَنِي فيهـا فـإنّ بحبِّهـا أخاك مصابُ القلب[4] جمٌّ بلابِلُه

فهذا على تقدير: إن بك زيداً مأخوذ، وإنَّ فيك زيداً راغبٌ، وهو وجه الكلام، وقد أضمروا في كأنْ مخففة، قال ابن صُرَيْم اليشكري[5]:

---

(١) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، قال عنه السيرافي: «كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور»، كانت ولادته سنة مائة للهجرة، وتوفى سنة سبعين، وقيل: خمس وسبعين ومائة، وقيل غير ذلك، انظر: أخبار النحويين البصريين ص٣٠ وتهذيب التهذيب جـ٣ ص١٦٣ وغاية النهاية جـ١ ص٢٧٥ ووفيات الأعيان جـ٢ ص١٨، ١٩.

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٨١.

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٨٢.

(٤) وهو من أبيات سيبويه التي لايعلم قائلها، وانظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٢٨٠ والأصول جـ١ ص٢٤٧ والمقرب جـ١ ص١٠٨ والمغني ص٦٩٣ وشرح شواهده ص٣٢٧ والخزانة جـ٣ ص٥٧٢ والهمع جـ١ ص١٣٥ والدرر جـ١ ص١١٣ والأشموني جـ١ ص٣٨٢ ومعجم شواهد العربية ص٢٨٨. ولحاه يلحوه ويلحاه لحواً ولَحْياً: لامه وعذله. الجم : الكثير. البلابل: شدة الهم والوساوس جمع بلبلة، والشاهد فيه: رفع «مصاب» على أنه خبر «إن» مع الغاء الجار والمجرور لأنه من صلة الخبر وتمامه.

(٥) هو باعث بن صُرَيم اليشكري، ونُسب إلى كعب بن أرقم اليشكري وإلى زيد بن أرقم اليشكري وإلى راشد بن شهاب اليشكري، وإلى علباء بن أرقم اليشكري، وإلى ابن أصرم اليشكري.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨١، ٤٨١ وانظر: الأصول جـ١ ص٢٩٧ والمنصف جـ٣ ص١٢٨ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣ والإنصاف ص٢٠٢ وابن يعيش جـ٨ ص٨٢، ٨٣ والمقرب جـ١ ص١١١، والمغني ص٣٣ وشرح شواهده ص٤١ وشذور الذهب ص٢٨٤ والتصريح جـ١ ص٢٣٤ والهمع جـ١ ص١٤٣ وجـ٢ ص١٨ والدرر جـ١ ص١٢٠ وجـ٢ ص١٢ والخزانة جـ٤ ص٣٦٤، ٤٨٩ والأشموني جـ١ ص٤٠٨ والضرائر ص٢١٥ واللسان (قسم) ومعجم شواهد العربية ص٣٢٥.

مُعــاوِيَ إنّنــا بشرٌ فــأسْجِـحْ فَلسْنَـا بـالجبـالِ ولا الحـديـدَا

وأنشد لكعْب بن جُعَيْل:

ألا حَيِّ نَـدْمَـانِي عُمَيْرَ بْنَ عـامرٍ إذا مـاتَلاَقَيْنَـا مِنَ اليوْم[1] أو غَـدا

فنصب «غـدا» على مـوضـع «مِن»، والـوجـه الجر في جميـع هـذا؛ لأنَّ المعْنَى في النّصب والجرِّ واحد، ولاتِّفاقُ[2] اللفظين والمعنى واحد أحسَنُ من اختلافهما.

وتقول: ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٌ أخُوه، ترفعُ «قـاعـدا» على أنـك عطفت جملة على جُملة، فأخوه: مبتدأ، وقاعد: خبر مقدم، وإن شئْتَ نصبْتَ «قـاعـدا» بـالعطف على مـوضـع البـاء في «بقـائم»، وإن شئت جررْت ([3] بـالعطف على «قـائم»، فـإن قلت: ليس زيـدٌ بقـائمٍ ولا قـاعـدٌ عمرو، جـاز الرفع والنصب على مـاتقـدم، وإن شئْتَ جَرَرْتَ[3]) على مـذهب من يجيز العطف على عـاملين، وقال[4] الشَّنِّيُّ الأعور:

هَـوِّن عليـكَ فـإن الأمُـو رَ بِكَفِّ الإلـهِ مَقَـادِيرُهـا

= نقله عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الـذي أنشـده رده إلى لغتـه فَقَبِلَه منه سيبويه منصوبا فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لابقول الشـاعر. وقـد نسَب البغـدادي في الخزانـة إلى المبرد أنـه نقد سيبويه في روايته لهذا البيت، هذا ولم يتعرض المبرد في المقتضب لهذا النقد، انظر: حـاشيـة المقتضب جـ٢ ص٣١٨. أسْجِحْ بمعنى: أرفق.

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١١٢، ١٥٤ والمحتسب جـ٢ ص٣٦٢ والإنصـاف ص٣٣٥، ٣٧٦، ومعجم شواهد العربية ص٩٤. الندمان: الجليس على الشراب، ويطلق على الواحد والجمع.

(٢) في «ر» و «ق»: لأن المعنى في النصب والجر واحد باتفاق اللفظين.

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) في كل المصادر، وقال الأعور الشَّنِّيُّ، واسمُه بِشْرُ بن مُنْقِذ، انظر: المؤتلف والمختلف ص٤٥، ٧٧.

فليسَ بـــآتيـــك مَنْهِيُّهَـــا ولا قَـاصرٌ عَنْـكَ مـأمُـورُهـا[1]

[٢٥ / ١]

ففي قاصر[2] ثلاثةُ أوجه:

النصبُ بالعطف على موضع الباء والرفع على أن يكون «مأمورهـا» مبتـدأ، و «قاصر» خبر مقـدم، فهـذان الوجهـان لاخلاف فيهما، ويجوز الجر على العطف على عاملين، فيكون «مأمُورهـا» معطوفـا على اسم ليس وهو «مَنْهِيُّهـا»، ويكون «قـاصرا» معطوفـا على خبرهـا وهـو «بـآتيـك»، فقـد عطف بـالـواو على «ليس» و «الباء» وهما عاملان، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٢، قال الأعلم: «استشهد بالبيت الأخير على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر «ليس» وإن كان الآخر أجنبياً ، لأن «ليس» تعمـل في الخبر مقـدماً ومـؤخراً بقـوتهـا» وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٩٦، ٢٠٠ والأصـول جـ٢ ص٧٠ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٢٧، والبيت الأول في المقرب جـ١ ص١٩٦، وانظر أيضـاً: المغني ص١٤٦، ٤٨٧، ٥٣٢ وشرح شـواهـدِهِ ص١٤٦، ٢٩٥ والهمـع حـ١ ص١٢٨ وجـ٢ ص٢٩ والـدرر جـ١ ص١٠٢ وجـ٢ ص٢٣ ومعجم شواهد العربية ص١٧٢.

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب ص٤٨٧ ـ ٤٨٨: «...ومـا يشكل على مـذهب سيبويـه قولـه: هون عليـك... البيتين، لأن «قاصر» عطف على مجرور البـاء، فـإن كان «مـأمورهـا» عطفـاً على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذ: فليس منهيهـا بقـاصر عنـك مـأمورهـا، وقد أجيب عن الثاني بـأنـه لمـا كان الضمير في «مـأمورهـا» عـائـدا على الأمور كان كالعـائـد على المنهيـات لـدخولهـا في المأمور».

وإن جئت بتوكيد فلك أن تحمله على اسم «إنّ» فتنصبه، وأن تحملَه على المضمر في الخبر فترفعَه، كقولك: إنّ إخْوَتَكَ انطلقوا كلَّهم، وكلُّهم.

فإن قلت: إن زيدا وعمرو قائمٌ، فهو عند سيبويه على التقديم[1] والتأخير، كقولك: إن زيدا قائمٌ وعمرو، حَمْلاً على قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصّابُون[2] والنصَّارى﴾، كما قال الشاعر[3]:

وإلاّ فاعْلموا أنّا وأنتمْ بغاةٌ مابقينا في شِقاقِ

كأنه قال: أنّا بغاةٌ وأنتم، كما قال ضابئ البُرْجُمِي:

فمن يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه فإنّي وقيارٌ بها[4] لَغَرِيبُ

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٩٠.

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة، وقد قرأ: «والصابون» أبو جعفر، وشيبة، ونافع، انظر: السبعة ص١٥٧ والمحتسب جـ١ ص٢١٦ وإبراز المعاني ص٢٣٣ ـ ٢٣٤، والبحر المحيط جـ١ ص٢٤١ والنشر جـ١ ص٣٩٧ وجـ٢ ص٢١٥، قال ابن جني في توجيه هذه القراءة في المحتسب جـ١ ص٢١٧: «.. وأما والصابون فعلى إبدال الهمزة البتة فصارت كالصابون من صبوت، وكمُتَجَنُّونَ من تَجَنَّيْتُ».

وقال أبو حيان في البحر المحيط: جـ١ ص٢٤١: «وقرأ نافع بغير همز، فيحتمل وجهين: أظهرهما: أن يكون من صبا بمعنى مال.. والوجه الآخر: أن يكون أصله الهمز فسهل بقلب الهمزة ألفا في الفعل، وياء في الاسم ..».

(٣) هو بشر بن أبي خازم الأسدي.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٠، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٢١٢، والأصول جـ١ ص٣٠٧، والإنصاف ص١٩٠، وابن يعيش جـ٨ ص٦٩ والخزانة جـ٤ ص٣١٥ والتصريح جـ١ ص٢٢٨، والعيني جـ٢ ص٢٧١، ومعجم شواهد العربية ص٢٥١، وديوانه ص١٦٥.

والشاهد فيه: «أنا وأنتم بغاة» حيث وقع الضمير المنفصل الذي يكون في محل الرفع بعد اسم «إن» وقبل استكمال الخبر، وهذا جائز عند الفراء والكسائي، أما سيبويه فلم يرتض ذلك، والكلام عنده على التقديم والتأخير كما ذكر المؤلف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٨ وانظر: نوادر أبي زيد ص٢٠، والكامل ص١٨١ ومجالس ثعلب ص٣١٦ وص٥٩٨ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٣٨، وابن يعيش جـ٨ ص٦٨ والإنصاف ص٩٤، والمغني ص٤٧٥ وشرح شواهده ص٢٩٣ والهمع جـ٢ ص١٤٤، والدرر جـ٢ ص٢٠٠، والخزانة جـ٤ ص٣٢٣ والتصريح جـ١ ص٢٢٨، والأشموني جـ١ ص٤٠٠، واللسان (قير) ومعجم شواهد العربية ص٣٩، قيار: اسم جمل الشاعر.

القياس)[1]، وبَعْضُ النحويين يمنع منه؛ لتَباعُد العامل مّما عَمل فيه، إذْ كان الفعل (الذي)[2] هو أصل في العمل يضعُف عمله في التقديم حتى يجوز إدخال اللام على مفعوله كقولك: لِزيْدٍ ضربْتُ، وإن تقدم الفعل لم يجز إدخال اللام عليه، فإذا كان الفعل الذي هو أصل في العمل يضعف في التقديم، وكان المشبه به أضعف مع تباعده فامتنع من العمل، وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ، بالعطف على لفظ زيد، وإن شئت (و)[3] عمراً بالحمل على المعنى كأنك قلت: ويضربُ عمراً؛ لأن ضارباً دل على الضرب كما أنشد سيبويه[4]:

أَعِنِّي بِخَوَّارِ العِنَانِ تَخَالُه ... إذا راح يَرْدِي بالمُدَجَّج أحْرَدَا

وأبيضَ مَصْقُولَ السِّطامِ تخالُه ... وذَا حُبُكٍ من نسْجِ دَاوُدَ مُسْرَدا

فحمل[5] ما في البيت الثاني على المعنى فنَصَبَ، وإذا جاز النصب في هذا فهو في المسألة أحسنُ وأجوزُ؛ لأن الأصل: ضاربٌ زيداً وعمراً، فحَمْلتَ الثاني على ما كان ينبغي للأوَّل أن يكون عليه، وفي البيت لم يحمله على ما هو الأصل، وإنما حمله على المعنى.

فإذا فصلت في هذا بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء كان النصب أقوى، لبعده من الجار كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وعمراً، كما قال الله عز وجل:

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) نقص في الأصل و «ر» .

(٤) البيتان لكعب بن جُعَيْل التغلبي، وهما من شواهد سيبويه ج ١ ص ٨٦، وانظر: المخصص ج ٦ ص ١٧٣، خَوّار العنان: فَرَس منقاد ليّن العنان، والخوّار: الضعيف الليّن، يَرْدِي: من الرَّدَيان، وهو أن يضرب بيديه عند السير ضربا لمرحه، والمُدجج بفتح الجيم المشددة وكسرها: اللابس للسلاح، والأحْرَد: الذي يميل بيديه عن القصد لمرحه، والأبيض: السيف، والسِّطام: حد السيف، والمهند: المنسوب إلى الهند ، والحبك جمع حبيكة، وفي اللسان (حبك): «وحبيك البيض للرأس: طرائق حديده... وقال الفراء: الحبك: تكسر كل شيء كالرملة إذا مرت عليها الريح الساكنة... ، والدرع من الحديد لها حبك أيضاً» ورواية سيبويه، وذا حَلَق والمراد به: حَلَق الدرع أيضاً، والمُسْرَد: اسم مفعول من الثلاثي على غير بابه، وقياسه مسرود، والدرع المسرودة هي المثقوبة، والمراد بالمُسْرد هنا: المتتابع النظم.

(٥) في «ق» : فجعل.

بالرفع، وتفسيره: أن «كلٌّ» اسم «ما»، و «سوداء» في موضع جر بكل، و «تَمْرَةً» خبرها وبيضاء في موضع جر بتقدير: ولا كُلّ بيضاء، إلا أنك حذفت «كُلاًّ». (الثَّانِيَ)[1] من هذا؛ لدلالة الأول عليه، لأن الكلامين قد صارا بمنزلة جملة واحدة، ولو نويت الانفصال لم يكن/ بُدٌّ من إعادة «كُلّ»، لئلاّ يكون عطفاً [٢٥ / ب] على عاملين، وأنشد سيبويه[2] في حذف «كُلٍّ» قَوْلَ أبي دُؤَاد:

أكلَّ امْرئٍ تَحْسَبينَ امْرَأً ونَارٍ تَوقَّدُ بِاللّيل[3] نارا

أراد (و[4]) كل نارٍ بتقدير «كُلّ» مُعَادةٍ، ولم يعطف نارا على «امرئٍ» ، واستَغْنى عن ذكر[5] «كلٍ» لذكره إيَّاها في أول الكلام، ومن كان من مذهبه العطفُ على عاملين أجاز حملَ البيت والمسألةِ عليه.

وتقول: مازيدٌ ضارباً عبد الله، ولا يجوز أن تقدم «عبد الله» منصوباً بضارب فتقول: ماعبدَ الله زيدٌ ضارباً، كما لم يجز في «ليس» أن يليَها ماانتصب بغيرها.

وأما قول مُزاحمٍ العُقَيْلِيِّ:

---

(١) زيادة من «ر».

(٢) الكتاب جـ١ ص٣٣.

(٣) انظر: الكامل ص١٦٣، ٤٨٩، ونسبه المبرد إلى عدي بن زيد وانظر أيضاً: الأصول جـ٢ ص٧١، ٧٥ وشرح السيرافي جـ١ ص١٣٩ وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٢٩٦ والإنصاف ص٤٧٣ وابن يعيش جـ٣ص٢٦، ٢٧، ٢٩، ٧٩ وجـ٥ ص١٤٢ وجـ٨ ص٥٢ وجـ٩ ص١٠٥ والمقرب جـ١ ص٢٣٧ وورد شطره الثاني عرضاً في الخزانة جـ٢ ص٢٥٣، وانظر أيضاً: المغني ص٢٩ وشرح شواهده ص٢٣٩ والتصريح جـ٢ ص٥٦ والهمع جـ٢ ص٥٢ والدرر جـ٢ ص٦٥ والأشموني جـ٢ ص٣٥٣ ومعجم شواهد العربية ص١٤٧ وديوان أبي دُؤاد ص٣٥٣، وذيل ديوان عديّ بن زيد ص٩٩

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ق» عن تثنية «كل».

وقـالـوا تَعَرَّفْهَـا المنـازلَ من مِنىً وما كُـلُّ مَن وافَى مِنىً أنَـا عـارفُ[1]

فإنه روى بنصب «كلٍّ»، ورفعِه.

فمن نصبه حمله[2] على لغة بني تميم وأعمل في «كُلّ» «عارفا»، وجاز هذا كما يجوز في الابتداء: عبدَ الله أنا ضارب.

وأمَّا الرَّفعُ فمن وجهين:

أحدهما: أن يكون محمولا على لغة أهل الحجاز، وتقديره: أن «كلٌّ» اسم «ما»، وأنا عارفُ ابتداء وخبر، والتقدير: «عارفُه»، بهاء ترجع إلى «كل» في التقدير كما قال أبو النجم:

قَـدْ أصبَحَتْ أمُّ الخيـارِ تـدَّعي علَيَّ ذنبـا كُلُّـه لم أصنـع[3]

(أراد[4]): كلُّه لم أصنعْه.

والوجه الآخر: أن يكون محمولا على لغة بني تميم، ويكون «كلٌّ»[5] رفعا

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٦، ٧٣، وانظر شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٥٤ ـ ١٥٥ والخصائص جـ٢ ص٣٥٤، ٣٧٦ وشذور الذهب ص١٩٥ والمغني ص٦٩٤ وشرح شواهدِه ص٣٢٨ والعيني جـ٢ ص٩٨ والتصريح جـ١ ص١٩٨ والأشموني جـ١ ص٣٥٧ ومعجم شواهد العربية ص٢٣٧. تعرّفْها: أمر من تَعَرّفَ يتعرف من قولهم تعرفْتُ ماعند فلان أيْ تطلبته حتى عرفتُه.

(٢) في «ق»: حمل «ما».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٤، ٦٤، ٦٩، وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٥٤ ـ ١٥٥، والخصائص جـ١ ص٢٦٢ وجـ٣ ص٦١، والمحتسب جـ١ ص٢١١ وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٨، ٩٣، ٣٢٦ وابن يعيش جـ٢ ص٣٠ وجـ٦ ص٩٠ والخزانة جـ١ ص١٧٣، ٤٤٥ والمغني ص٢٠١، ٤٩٨، ٦١١، ٦٣٣ وشرح شواهدِه ص١٨٥ والهمع جـ١ ص٩٧ والدرر جـ١ ص٧٣ ومعجم شواهد العربية ص٤٩٩.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في الأصل: ويكون كلا.

أُسَيِّـــدُ ذُو خُرَيِّطَـــةٍ نهـــاراً مِنَ الْمُتَلَقِّطِي[1] قَرَدِ القُمَـــــامِ

أراد من المتلقطين قردَ القُمام، وقال رجلٌ من بني ضَبَّة:

الفارجو بابِ الأَميرِ[2] الْمُبْهَمِ.

وقد تُحذف النون لغير الإضافة تخفيفاً، ويترك ما بعدها منصوباً على حاله.

وقال رجل من الأنصار[3]:

الحَـــافِظُـــو عَـــوْرَةَ العشيرة لا يـــأتيهمُ مِنْ وَرَائِنَـــا وَكَفُ

أُنْشِدَ بنصب «عورة» وجرها، فمن جر حذف النون؛ للإضافة كما يحذف التنوين، ومن نصب حذف النون، لغير الإضافة؛ ولكن تخفيفاً واختصاراً كما تُحْذَفُ من تثنية «الذي» وجمعه، قال الأخطل:

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: اللسان (قرد) ومعجم شواهد العربية ص ٣٧٠ وديوانه ص ٨٣٥، أسَيِّد أي إنسان أسود وهو تصغير أسود، وفي اللسان (قرد) يعني بالأسيد هنا سوداء، وقال من المتلقطي قرد القمام ليثبت أنها امرأة: لأنه لا يتتبع قرد القمام إلا النساء ، «والخُرَيْطَة: تصغير خَرِيطَة وهي هَنَةٌ مثل الكيس من خرق وأدم تُشْرَج على ما فيها، والقرد بالتحريك: نِفايَةُ الصوف والوبر والشعر وغيره مما يُغزل، والقُمام: جمع قمامة وهو ما كنس، يقول: من اللائي يتتبعن القرد في القمامات ويلتقطْنه ليغزلْنه بعد أن يفنى غَزْلهن» .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ والجمل ص ١٠١ ومعجم شواهد العربية ص ٥٤٠، المبهم: المغلق، والفارج: الفاتح، وقد نسب الصيمري الشاهد إلى رجل من بني ضبة كما فعل سيبويه والأعلم.

(٣) البيت لعمرو بن امرئ القيس، ونسب إلى قيس بن الخطيم، وهو في زيادات ديوانه ص ١٧٢.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ والإيضاح العضدي ج ١ ص ١٤٩ والجمل ص ١٠١ والمحتسب ج ٢ ص ٨٠ والمنصف ج ١ ص ٦٧ والخزانة ج ٢ ص ١٨٨، ٢٣٧، ٤٨٣، والهمع ج ١ ص ١٤٩ والدرر ج ١ ص ٢٣ والأشموني ج ٢ ص ٣٢٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٢٥٣ والضرائر ص ٧١، ومعجم شواهد العربية ص ٣٢٩، والوكف: العيب والإثم، ورواية سيبويه: نَطف، وهو التلطخ بالعيب.

تَحَلَّلْ وعالِج ذَاتَ نفسِكَ وانظُرَنْ أبـا جُعَـلٍ لعلَّمَـا أنْتَ[1] حـالِمُ

قال سيبويه[2]: وكان رُؤْبَةُ يُنْشِدُ هذا البيت رفعا، وهو قول النابغة:

قَالتْ ألا ليتمـا هـذَا الحَمامَ (لنـا)[3] إلى حـمـامتنـا ونصفُـه فقَـد[4]

وقد يجوز أن لا يُعْتَدَّ بـ «ما» في الحروف الناصبة ويُنْصبَ ما بعدها، كما لا يُعْتدُّ بها في قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[5] ، و ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾[6]، ويُنْشَدُ بَيْتُ النابغة بنصب «الحمام» .

والرفع في «إنما» و «لكنما» أكثر؛ لأنها لا يُغَيِّرانِ معنى الابتداء.

وأما غيرهما من هذه الحروف فَتُغَيِّرُ معنى الابتداء، والرفع والنصب فيها حَسَنٌ، فاعرف ذلك إن شاء الله عزّ وجل.

---

(١) البيت لسُويد بن كُراع العُقَيْليّ، وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٨٣، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ ٢ صـ ٢٤١، وابن يعيش جـ ٨ صـ ٥٤، ٥٨، ١٣١ وشروح سقط الزند صـ ١٧٣١ ومعجم شواهد العربية صـ ٣٤١. تحلل من يمينك أي اخرج منها، وذلك أن يباشر من الفعل الذي يقسم عليه مقدارا يبر به قسمه ويحلله، والتحلل أيضا: أن يخرج من يمينه بكفارة أو حِنْثٍ يُوجب الكفارة، انظر: اللسان (حلل) . ذات نفسك، أي نفسك، طلب منه أن يعالج ما ذهب من عقله وتعاطيه ما ليس في طاقته، ثم يقول: إنك كالحالم في وعيدك إياي، والشاهد فيه: إلغاء «لعل» لأنها جعلت مع «ما» من حروف الابتداء.

(٢) الكتاب جـ ١ صـ ٢٨٢.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٨٢، وانظر: الأصول جـ ١ صـ ٢٨٢، والخصائص جـ ٢ صـ ٤٦٠، وأمالي ابن الشجري جـ ٢ صـ ١٤٢، ٢٤١، والإنصاف صـ ٤٧٩ وابن يعيش جـ ٨ صـ ٥٤، ٥٨ والمقرب جـ ١ صـ ١١٠ وشذور الذهب صـ ٢٨٠ والمغني صـ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، وشرح شواهده صـ ٧٢، ٢٣٦، والخزانة جـ ٤ صـ ٢٩٧ والعيني جـ ٢ صـ ٢٥٤ والتصريح جـ ١ صـ ٢٢٥ والهمع جـ ١ صـ ٦٥، ١٤٣، والدرر جـ ١ صـ ٤٤، ١٢١، والأشموني جـ ١ صـ ٢٩٧ والأغاني جـ ١١ صـ ٣٥، ومعجم شواهد العربية صـ ١١٧، وديوانه صـ ١٦.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء، والآية ١٣ من سورة المائدة.

(٦) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

[٢٦ / ا] عز وجل: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ[١] لَرَسُولُهُ﴾، ولولا اللام / لقلت: علمت أنّ زيدا خارجٌ، بالفتح.

والثالث: أن تكون بعد القول كقولك: قال زيد إن عمراً منطلقٌ، قال الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يامَرْيَمُ[٢] إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ﴾.

وجميع هذه المواضع ترجع إلى الابتداء والخبر، لأن اللام توجب الابتداء، والحكاية بعد القول تكون مبتدأة.

وأما «أن» المفتوحة: فهي مع مابعدها بمنزلة المصدر، فلا تقع إلا مَبْنِيّة عَلى كلام قبلها كقولك: عَلِمْتُ أَنَّ زيداً منطلقٌ، ولولا أنَّ عمرا خارجٌ لأقْمْتُ، وَتقعُ فاعلةً ومفعولةً، ومرفوعةً بالابتداء، ومجرورةً[٣].

فالفاعلة كقولك: بلغني أنَّ عمراً خارجٌ، تقديره: خروجُ عمرو، قال الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ[٤] لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ للهِ﴾ وتقديره: فلَمَّا تبين له عُدْوانه.

والمفعولةُ كقولك: علمتُ أنَّك منطلقٌ، تقديره: علمت انطلاقَك، قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُزْجِي[٥] سَحَاباً﴾، تقديره: إزجاء الله السحابَ.

والمرفوعة بالابتداء كقولك: عِنْدِي أَنَّك ذَاهب، أي عندي ذهابك، قال الله عز وجل: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ[٦] اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُه﴾.

---

(١) الآية ١ من سورة المنافقون.

(٢) الآية ٤٢ من سورة آل عمران.

(٣) في الأصل: ومَحْذُوفَة.

(٤) الآية ١١٤ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٤٣ من سورة النور.

(٦) الآية ٣ من سورة التوبة.

والمجرورة (كقولك[1]): عجبتُ من أنكَ سائرٌ، أيْ عَجِبْتُ من سيرك، ومعْنى المكسورةِ والمفتوحةِ جميعاً: التأكيدُ.

والفرق بين «لكنّ» المشددة و «لكن» الخفيفة: أنّ المشددة مشبّهةٌ بالفعل، فلا بد لها من اسم وخبر، تشبيهاً بالفاعل والمفعول.

وأمّا الخفيفة فإنها تدخل على المفرد فَتُشَرِّكهُ في إعراب الاسم الذي قبلها كقولك: ماجاءني زيد لكن عمروٌ، ومعناهما جميعاً الاستدراك.

ومعنى «كأنَّ» التشبيه كقولك: كأنَّ زيداً الأسدُ.

ومعنى «لَيْتَ» التمنّي كقولك: ليْتَ زيداً عندنا.

ومعنى «لَعَلّ» الترّجّي كقولك: صَلِّ لعَلّ الله يغفرُ لك، أيْ صَلِّ راجياً مغفرة الله.

واعلم أن أخبار هذه الحروف بمنزلة خبر الابتداء، تكون بالاسمِ، والفعل، والظرف، والجملة كقولك: إن زيدا قائمٌ، ولكنَّ بكراً يَذْهَبُ، وكأنّ سعيدا عندك، وليت أخاكَ عَمْرو في داره، ولعلّ بشرا إن أتيْتَه يأتِكَ.

ولا يتقدم الخبر في هذا الباب على الاسم، إلا أن يكون ظرفا، أو حرفا من حروف الجر، كقولك: إنّ في الدار زيداً، وإن عليك دَيْناً، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً[2] وَجَحِيماً﴾، وقال عز وجل: ﴿إِنّ لَهُ أَباً[3] شَيْخاً كَبيراً﴾.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) الآية ١٢ من سورة المزمل.

(٣) الآية ٧٨ من سورة يوسف.

فوصف «فرسا» وهو نكرة بقوله: «مستقبلِ الريح» ؛ لأنه نكرة مثله.

وإنما وجب أن يكون اسم الفاعل ـ إذا أريد به الحالُ والاستقبالُ ـ نكرةً؛ لأنه يجري مَجْرى الفعل، والفعلُ لا يكون إلاَّ نكرةً.

واعلم أن اسم المفعول يَجْري مَجْرى الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، يتعدى إلى ما يتعدى إلَيْه فعلُه، ويمتنع مما امتنع منه فِعْله، فتقول: زيدٌ مضروبٌ، فلا يتعدى كما لا يتعدى يُضْرَبُ زيد، ولا ضُرِب زيدٌ، وتقول: زيد مُعْطىً دِرْهَماً كما تقول: زيد يُعْطَى درهماً، وتقول: زيد مَظْنُونٌ عَمْراً، كما تقول: زيْدٌ يُظَنُّ عَمْراً، وزيدٌ مُعْلَمٌ أخاك مُنْطلِقاً، كما تقول: يُعْلَم أخاك منطلقا. [٢٨ / ب]

واعلم أن اسم الفاعل والمفعول يتعدى كل واحد منهما بعد انتهاء تعديته لما كان يتعدى (إليه)[١] فعله من المصدر والزمان والمكان (والظرف)[١] والحال، والمفعول له فتقول: هذا ضاربُ زيْدٍ اليوم ضرباً[٢] عندَك مشدُوداً اتباعَ أمرِك، وهذا معطىً درهماً اليومَ عندك إعطاءً حَسَناً مُتَعَاقِلاً[٣] خَوْفَ لِسَانِه.

ويجوز تقديم ما عمل فيه اسم الفاعل والمفعول عليه كما يجوز ذلك في الفعل، تقول: زيداً هذا ضاربٌ، كما تقول زيداً هذا يضربُ، ودرهماً يُعْطَىً أبوك، كما تقول: درهماً يُعْطَى أبوك (بتقدير[٤] يُعْطَى أبُوك) درهماً.

فإن قلت: زيداً عبدُ الله أبُوه ضاربٌ، فأبو العباس[٥] يُجِيزُه (على

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) في «ر» : هذا ضاربٌ زيداً ضرباً اليوم...

(٣) في اللسان (عقل) : «تعاقل: أظهر أنه عاقل فَهِمٌ، وليس بذاك» .

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في المقتضب ج ٤ ص ١٥٦: «فإذا قلت: عبدَ الله جاريتُك أبوها ضاربٌ. فالجارية ابتداء و (أبوها) ابتداء ثان و «ضارب» خبر أبيها، وهما جميعاً خبر الجارية، فقد تباعد آخر الكلام من أوله، وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء، وذلك لأن ضاربا يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل في التقديم والتأخير، وما كان خبراً للأول ـ مفرداً أو مع غيره ـ فمجراهما واحد.. » وانظر: الأصول ج ١ ص ١٥١.

فلـو كُنْتَ ضَبِّيًّـــاً عَرفت قرابتي ولكنَّ زِنجيٌّ عظيمُ المشـــــــافرِ

على تقدير: ولكنّكَ زِنْجِيٌّ.

وحكى الخليل[1] أن بعض العرب[2] يقول: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ على تقـدير: إنّهُ بِك زيدٌ مأخوذٌ، قال سيبويه[3]: والنصبُ في كلام العرب أكثر.

وقال الشاعر:

فَـلا تَلْحَنِي فيهـا فـإنّ بحبِّهـا أخاك مصابُ القلب[4] جمٌّ بلابِلُـه

فهـذا على تقـدير: إن بـك زيـداً مـأخوذ، وإنَّ فيـك زيـداً راغبٌ، وهـو وجـه الكلام، وقد أضمروا في كأنْ مخففة، قال ابن صُرَيْم اليشكري[5]:

---

(١) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، قال عنه السيرافي: «كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور»، كانت ولادته سنة مائة للهجرة، وتوفى سنة سبعين، وقيل: خمس وسبعين ومائة، وقيل غير ذلك، انظر: أخبار النحويين البصريين ص٣٠ وتهذيب التهذيب جـ٣ ص١٦٣ وغاية النهاية جـ١ ص٢٧٥ ووفيات الأعيان جـ٢ ص١٨، ١٩.

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٨١.

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٨٢.

(٤) وهو من أبيات سيبويه التي لايعلم قائلها، وانظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٢٨٠ والأصول جـ١ ص٢٤٧ والمقرب جـ١ ص١٠٨ والمغني ص٦٩٣ وشرح شواهده ص٣٢٧ والخزانة جـ٣ ص٥٧٢ والهمع جـ١ ص١٣٥ والدرر جـ١ ص١١٣ والأشموني جـ١ ص٣٨٢ ومعجم شواهد العربية ص٢٨٨. ولحاه يلحوه ويلحاه لحواً ولَحْياً: لامه وعذله. الجم : الكثير. البلابل: شدة الهم والوساوس جمع بلبلة، والشاهد فيه: رفع «مصاب» على أنه خبر «إن» مع الغاء الجار والمجرور لأنه من صلة الخبر وتمامه.

(٥) هو باعث بن صُرَيم اليشكري، ونُسب إلى كعب بن أرقم اليشكري وإلى زيد بن أرقم اليشكري وإلى راشد بن شهاب اليشكري، وإلى علباء بن أرقم اليشكري، وإلى ابن أصرم اليشكري.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨١، ٤٨١ وانظر: الأصول جـ١ ص٢٩٧ والمنصف جـ٣ ص١٢٨ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣ والإنصاف ص٢٠٢ وابن يعيش جـ٨ ص٨٢، ٨٣ والمقرب جـ١ ص١١١، والمغني ص٣٣ وشرح شواهده ص٤١ وشذور الذهب ص٢٨٤ والتصريح جـ١ ص٢٣٤ والهمع جـ١ ص١٤٣ وجـ٢ ص١٨ والدرر جـ١ ص١٢٠ وجـ٢ ص١٢ والخزانة جـ٤ ص٣٦٤، ٤٨٩ والأشموني جـ١ ص٤٠٨ والضرائر ص٢١٥ واللسان (قسم) ومعجم شواهد العربية ص٣٢٥.

فَيَوْماً توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعْطُو إلى وَارِقِ السَّلم

على تقدير: كأنها ظبيةٌ.

فصل آخر: وتقول: إن زيداً قائمٌ وعمروٌ، وإن شئْتَ: وعمراً، فالرفع من وجهين:

(أحدهما[1]): أن تعطفه على موضع (اسم[2]) «إن»، لأن موضعَه[3] الابتداء، كما قال جرير[4]:

إنّ الخلافةَ والنبوّةَ فيهمُ والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ

والوجه الثاني: أن تعطفَه على المضمر في «قائم»؛ لأن فيه ضميراً يرجع إلى زيد، وهذا لايحسن إلاّ بتأكيد الضمير كقولك: إن زيدا قائم هُوَ وعمرُو؛ لِمَا قدمنا في العطف على المضمر المرفوع[5].

وهذا الوجه من الرفع يجوز في باقي الحروف، تقول: ليْتَ زيداً قائم وعمرٌو؛ ولَعَلَّ زيداً ذاهب وبشرٌ، وكأن محمدا مقيم وعمرو، وكل هذا بالعطف على الضمير.

فأما «لكن»: فمنهم من يُجَوِّزُ فيه الوجهين لأنه يصرف[6] الكلام إلى الاستئناف ومنهم من لايجيز (إلا)[7] الوجهَ الآخَر.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل وفي «ق».

(٣) في الأصل وفي «ق»: لأنه موضعها.

(٤) ليس في ديوانه المطبوع.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨٦، وانظر: ابن يعيش جـ٨ ص٦٦، والعيني جـ٢ ص٢٦٣، ومعجم شواهد العربية ص١٦٩.

(٥) انظر: ص١٣٩ ـ ١٤٠ فيما سبق من التبصرة.

(٦) في «ر»: فمنهم من يُجَوِّز فيه الوجهيْن، ومنهم من لايُجيز إلا الوجه الآخر، لأنه يُصْرفُ الكلام إلى الاستئناف.

(٧) نقص في «ق».

وأمّا النصبُ: فبالعطف على المنصوب، ولا خلاف في جوازه في الحروف كلِّها، قال رؤبة:

إنّ الربيعَ الجَوْدَ والخريفا ... يَدا أبي العبّاسِ والصُيوفَا[1]

وقال الأخطل:

إن العَرارةَ والنبوحَ لدَارِم ... والمستخفُّ أخوهُم الأثقالا[2]

فإنْ كان بعد الخبر صفةٌ نحو: إن زيداً محسنٌ/ الظريفُ، فلك في الظريف [٢٧ / ا] الرفع والنصب، فالرفع من وجهين:

أحدهما: أن يكون بدلا من المضمر في الخبر.

(٣)والثاني: أن يكون خبر ابتداء محذوف.

والنصب أيضاً من وجهين:

أحدهما: أن يكون صفة للمنصوب بإنَّ[3]).

والثاني: أن يكون منصوباً بفعل مضمر.

قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إنَّ رَبِّي يَقْذِفُ[4] بِالحَقِّ عَلاّمَ الْغُيُوبِ﴾، قُرِئَ بالرفعِ[5]، والنصب[6].

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨٥ وانظر: المقتضب جـ٤ ص١١١ والعيني جـ٢ ص٢٦١ والتصريح جـ١ ص٢٢٦ والهمع جـ٢ ص١٤٤ والدرر جـ٢ ص٢٠٠، ومعجم شواهد العربية ص٥٠٣، وملحقات ديوانه ص١٧٩، وأبو العباس هو: السفاح، أول خلفاء بني العباس.

(٢) وهو من شواهد السيرافي في شرح كتاب سيبويه جـ٣ قسم١ ص٣٩، انظر: اللسان (نبح) و (عرر) ومعجم شواهد العربية ص٢٧١، وديوانه ص١١٦. والعرارة: الشدة، والنبوح: الجماعة الكثيرة من الناس.

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) الآية ٤٨ من سورة سبأ.

(٥) وهي قراءة الجمهور.

(٦) وهي قراءة عيسى، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وأبي حَيْوة وحرب عن طلحة، انظر: شواذ ابن خالويه، والبحر المحيط جـ٧ ص٢٩٢.

وإن جئت بتوكيد فلك أن تحمله على اسم «إنّ» فتنصبه، وأن تحملَه على المضمر في الخبر فترفعَه، كقولك: إنّ إخْوَتَكَ انطلقوا كلَّهم، وكلُّهم.

فإن قلت: إن زيدا وعمرو قائمٌ، فهو عند سيبويه على التقديم[1] والتأخير، كقولك: إن زيدا قائمٌ وعمرو، حَمْلاً على قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والصّابُون[2] والنصَّارى﴾، كما قال الشاعر[3]:

وإلاّ فاعْلموا أنّا وأنتمْ بغاةٌ مابقينا في شِقاقِ

كأنه قال: أَنَّا بغاةٌ وأنتم، كما قال ضابئ البُرْجُمِي:

فمن يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه فإنِّي وقيارٌ بها[4] لَغَرِيبُ

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٩٠.

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة، وقد قرأ: «والصابون» أبو جعفر، وشيبة، ونافع، انظر: السبعة ص١٥٧ والمحتسب جـ١ ص٢١٦ وإبراز المعاني ص٢٣٣ ـ ٢٣٤، والبحر المحيط جـ١ ص٢٤١ والنشر جـ١ ص٣٩٧ وجـ٢ ص٢١٥، قال ابن جني في توجيه هذه القراءة في المحتسب جـ١ ص٢١٧: «.. وأما والصابون فعلى إبدال الهمزة البتة فصارت كالصابون من صبوت، وكُتَجَنُّونَ من تَجَنَّيْتُ».

وقال أبو حيان في البحر المحيط: جـ١ ص٢٤١: «وقرأ نافع بغير همز، فيحتمل وجهين: أظهرهما: أن يكون من صبا بمعنى مال.. والوجه الآخر: أن يكون أصله الهمز فسهل بقلب الهمزة ألفا في الفعل، وياء في الاسم ..».

(٣) هو بشر بن أبي خازم الأسدي.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٠، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٢١٢، والأصول جـ١ ص٣٠٧، والإنصاف ص١٩٠، وابن يعيش جـ٨ ص٦٩ والخزانة جـ٤ ص٣١٥ والتصريح جـ١ ص٢٢٨، والعيني جـ٢ ص٢٧١، ومعجم شواهد العربية ص٢٥١، وديوانه ص١٦٥.

والشاهد فيه: «أنا وأنتم بغاة» حيث وقع الضمير المنفصل الذي يكون في محل الرفع بعد اسم «إن» وقبل استكمال الخبر، وهذا جائز عند الفراء والكسائي، أما سيبويه فلم يرتض ذلك، والكلام عنده على التقديم والتأخير كما ذكر المؤلف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٨ وانظر: نوادر أبي زيد ص٢٠، والكامل ص١٨١ ومجالس ثعلب ص٣١٦ وص٥٩٨ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٣٨، وابن يعيش جـ٨ ص٦٨ والإنصاف ص٩٤، والمغني ص٤٧٥ وشرح شواهده ص٢٩٣ والهمع جـ٢ ص١٤٤، والدرر جـ٢ ص٢٠٠، والخزانة جـ٤ ص٣٢٣ والتصريح جـ١ ص٢٢٨، والأشموني جـ١ ص٤٠٠، واللسان (قير) ومعجم شواهد العربية ص٣٩، قيار: اسم جمل الشاعر.

بتقدير: فإني (بها)[1] لغريبٌ وقيارٌ كذلك، قال أبو الحسن علي بن عيسى: ومن زعم أنه عطف على الموضع فقد غَلِطَ، لأنّه لايُعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنّه حُمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد[2].

فصل: واعلم أنه يجوز حذف خبر «إن» إذا دخلت على الأجناس المنكورة، إذا كان في الحال دليل على المحذوف، وذلك عند الافتخار كقولك: إن[3] مالا، وإن خيلا، وإن رجالا، أي إن لنا مالا، وإن لنا خيلا، وإن لنا رجالا[4]، كما قال الأعشى:

إنَ مَحَـــــلاً وإن مُرْتَحَـــــلاً وإن في السّفْرِ إذْ مَضَـوْا مَهْـلاً[5]

ولا يحسن هذا مع المعارف[6]، لا تقول: إن الرجل، وإن الفرس؛ لأنه

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق»: والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد، وانظر شرح كتاب سيبويه للرماني ـ القسم الأول ـ ق ١٥٠/أ.

(٣) انظر: الأصول جـ١ ص٣٠٠.

(٤) في «ق»: وإن لنا رجلا.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨٤، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٣٠ والأصول جـ١ ص٣٠٠، والخصائص جـ٢ ص٣٧٣، والمحتسب جـ١ ص٣٤٩ وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٢٢، وابن يعيش جـ١ ص١٠٣، ١٠٤، والمقرب جـ١ ص١٠٩ والمغني ص٨٢، ٢٣٩، ٦٠٩، ٦٣١ وشرح شواهده ص٨٤، ٢٠٨، والهمع جـ١ ص١٣٦، والدرر جـ١ ص١١٣ والخزانة جـ٤ ص٣٨١ وحاشية يس على التصريح جـ١ ص١٦٩، ومعجم شواهد العربية ص٢٧٤، وديوانه ص١٥٥. المحل والمرتحل: مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال، أو هما اسما زمان، أي إن لنا في الدنيا حلولا، وإن لنا عنها ارتحالا، والسفْر: اسم جمع مسافر، وقيل: جمع مسافر، والمهل: السبق، قال ابن جني في المحتسب: «أراد: إن لنا محلا، وإن لنا مرتحلا فحذف الخبر، والكوفيون لايجيزون حذف خبر «إن» إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة».

(٦) قال ابن جني في الخصائص جـ ٢ صـ ٣٧٤: «وأصحابنا يجيزون حذف خبر «إنّ» مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم، فمن لكم؟ قالوا: إن زيدا وإن عمرا، إي إن لنا زيدا، وإن لنا عمرا، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة» ، وانظر قوله في المحتسب آنفاً في الحاشية (٥) عند تخريج بيت الأعشى السابق.

لا يُفتخر بفرس واحد (منها[1]) ولا برجل واحد (منهم[1]) ، ولكن لو افْتُخِرَ بواحد مشهور جاز مثل أن يقول القائل: هل لكم أحد؟ فيقول: إن الأمِيرَ، أي إن لنا الأمير، كما قال الأخطل:

خَلاَ أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفضّلوا على النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمِ نَهْشَلا[2]

لأن «نَهْشَلاً» قبيلةٌ معروفة، ولا يُحذف شيء إلا إذا كان عليه دليل.

وتقول: إن أفضَلَهم المظنونُ أخوه الآخذَ دراهمَك آمرا، فأفضلُهم: اسم «إنَّ» «والمظنونُ» : خبره، و «أخوه» : رفع بالمظنون، والآخذُ: منصوب بالمظنون، و «دراهمُك» منصوبة بالآخذ و «آمرا» : حال.

وتقول: إن خيرَ القوم كان أخوه ظانَّك سائرا، فخير القوم: اسم «إنَّ» ، و «أخوه» : اسم «كان» و «ظانُّك سائرا» : خبر كان، و «كان» وما عملت فيه خبر «إن» ، وإن شئْت رفعْت «ظانّك» ، وجعلت «كان زائدة، ويكون «أخوه» رفعا بالابتداء، وما بعده خَبَرُهُ، والجملة خبر «إنَّ» .

وتقول: إن خلفَك[3] آكلا زيدٌ طعامَك، فخلفك: خبر مقدم، و «آكلا» : اسم إن، و «زيد» مرفوع بآكل، و «طعامَك» مفعُول بالآكل.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ ٤ صـ ١٣١، وانظر: الخصائص جـ ٢ صـ ٣٧٤، وأمالي ابن الشجري جـ ١ صـ ٣٢٢، وابن يعيش جـ ١ صـ ١٠٤، والمقرب جـ ١ صـ ١٠٩ والخزانة جـ ٤ صـ ٣٨٥، وقال البغدادي: لم أجده في ديوانه، وانظر أيضا معجم شواهد العربية صـ ٢٦٣ وزيادات ديوانه صـ ٣٩٢ طبع بيروت. والشاهد فيه: حذف خبر «أنّ» المفتوحة الهمزة لدلالة ما قبله عليه واسمها معرفة وهي غير مكررة، و «أو» هنا بمعنى الواو، و «نهشل» بدل من الأكارم. وقال ابن جني في الخصائص: «فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله: خلا أن حيا.. البيت» قال أبو علي: وهذا لا يلزمهم، لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف المعرفة مع «إن» المكسورة، فأما مع «أن» المفتوحة فلن نمنعه» .

(٣) قال ابن السراج في الأصول جـ ١ صـ ٣١٠، ٣١١: «فإن قلت: خلفك آكلا زيد استوى القولان في تأخير الطعام بعد زيد فقلت: إن خلفك آكلا زيد طعامك، ولك أن تؤخر «آكلا» .

فإن قلت: إن آكلا زيدٌ طعامَك، جاز على أن «آكلا» اسم «إنّ» ، وزيد رفع به وقد سد مسد الخبر كما تقول: أقائمٌ زيدٌ، فيكون «قائم» مبتدأ، و «زيد» رفع به وقد سد مسد الخبر، هذا مذهب البصريين.

وأمَّا الكوفيون[1]: فلا يجيزون إن آكلا زيدٌ / طعامَك؛ لأنهم يجعلون زيدا [٢٧ / ب] خبر «إنّ» ، وقد فَصَلْتَ به بين العامل والمعمول فيه فتفسد المسألة، وهي جائزة عندنا على ما فسرت.

واعلم أن اللام تدخل على خبر «إنَّ» اسما كان، أو فعلا مضارعا، أو ظرفا، كقولك: إن زَيْداً لَقَائمٌ، وإنّ عَمْراً لَيَقُومُ، وإنَّ أخاك لَفِي الدار.

فإنْ قلت: إن زيدا في الدار قائم، جاز أن تَدْخُلَ اللامُ على الظرف وإن لم يكن خبرا، فتقول: إن زيداً لَفِي الدار قائمٌ، فإن قَدَّمْتَ الخبر على الظرف فقلت: إن زيدا قائمٌ في الدار، لم يجز أن تدخل اللام على الظرف؛ لأنه إذا تقدم قبل الخبر ودخل اللام عليه فهو تأكيد للخبر، وإذا تأخر الظرف عن الخبر بطل أن يكون دخول اللام عليه تأكيدا للخبر؛ لأن الخبر مقدم، قال أبو زبيد الطائي:

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مودَّتَه ... على التَّنائِي لَعِنْدِي[2] غيرُ مَكْفُورِ

---

(١) قال ابن السراج في الأصول: جـ ١ صـ ٣١٠: «ولا يجيز الكوفيون: إن آكلا زيد طعامك إذا كان المنصوب بعد زيد، وهذا جائز عند البصريين، فإن قلت: إن آكلا طعامك زيد كانت المسألة جائزة في كل قول» .

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٨١، وانظر: الأصول جـ ١ صـ ٢٩٧ والإنصاف صـ ٤٠٤، وابن يعيش جـ ٨ صـ ٦٥ والمغني صـ ٦٧٦ وشرح شواهده صـ ٣٢٢ والهمع جـ ١ صـ ١٣٩ و جـ ٢ صـ ٤٩ والدرر جـ ١ صـ ١١٦ و جـ ٢ صـ ٥٩، ومعجم شواهد العربية صـ ١٨٣، وديوانه صـ ٧٨. والشاهد فيه: دخول لام الابتداء على الظرف وعدم دخولها على خبر «إن» وأصلها أن تدخل على خبر «إن» أو اسمها المتأخر عن خبرها، وأصل الكلام هنا: لغير مكفور عندي.

غيرُ مكفور هو الخبر، وقد أَدْخَل اللام في «عندي» وهو ظرف للخبر[1] (قبله[2]) كما قدمنا.

وتقول: إنَّ زيدا في الدار قائما، على أن يكون «في الدار» الخبر، و «قائما» حال.

فصل: واعلم أن هذه الحروف تدخلُ عليها «ما» فيَبْطُلُ عملُها من غيرِ إبطالٍ لِمعناها، تقول: إنما زيدٌ منطلقٌ، وعلِمت أَنَّما زيدٌ صاحبُك، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ[3] وَاحِدٌ﴾ ، وقال عَمْرو بن الإِطْنابة:

أَبْلِغِ الحارثَ بنَ ظالِمِ الْمُو ... عِدَ والناذرَ النذورَ عَلَيَّا

أَنَّما تقتلُ النِّيامَ ولا تَقْ ... تلُ يقظانَ ذا سلاحٍ كَمِيَّا[4]

ويجوز أن تقول: إنما (تقتل)[2] النيام بالكسر على الابتداء.

وكذلك تقول: كأنما زيدٌ الأسدُ، ولكنما عمروٌ أخوك، ولعلما أنتَ سائر، وليتما عمروٌ عندك.

وإنما أبطلت «ما» عَمَلَ هذه الحروفِ؛ لأَنَّها (إنما[2]) تعمل في الاسم بشبه الفعل، فَلَمَّا فُصِل بينها وبين ما عَمِلَتْ فيه ضَعُفَتْ عن العمل، قال ابن كُراع العُقيلي:

---

(١) في «ر» : وهو ظرف لا خبر فيه.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ١١٠ من سورة الكهف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٤٦٥، وانظر: الأصول جـ ١ صـ ٣٣٠، وابن يعيش جـ ٨ صـ ٦٥، ومعجم شواهد العربية صـ ٤٢٨.

تَحَلَّلْ وعالِج ذَاتَ نفسِكَ وانظُرَنْ أبـا جُعَـلٍ لعلَّمَـا أنْتَ[1] حـالِمُ

قال سيبويه[2]: وكان رُؤْبَةُ يُنْشِدُ هذا البيت رفعا، وهو قول النابغة:

قَالتْ ألا ليتمـا هـذَا الحَمامَ (لنـا)[3] إلى حمـامتنـا ونصفُـه فقَـد[4]

وقد يجوز أن لا يُعْتَدَّ بـ «ما» في الحروف الناصبة ويُنْصبَ ما بعدها، كما لا يُعْتدُّ بها في قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[5] ، و ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾[6]، ويُنْشَدُ بَيْتُ النابغة بنصب «الحمام» .

والرفع في «إنما» و «لكنما» أكثر؛ لأنها لا يُغَيِّرانِ معنى الابتداء.

وأما غيرهما من هذه الحروف فَتُغَيِّرُ معنى الابتداء، والرفع والنصب فيها حَسَنٌ، فاعرف ذلك إن شاء الله عزّ وجل.

---

(١) البيت لسُويد بن كُراع العُقَيْليّ، وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٨٣، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ ٢ صـ ٢٤١، وابن يعيش جـ ٨ صـ ٥٤، ٥٨، ١٣١ وشروح سقط الزند صـ ١٧٣١ ومعجم شواهد العربية صـ ٣٤١. تحلل من يمينك أي اخرج منها، وذلك أن يباشر من الفعل الذي يقسم عليه مقدارا يبر به قسمه ويحلله، والتحلل أيضا: أن يخرج من يمينه بكفارة أو حِنْثٍ يُوجب الكفارة، انظر: اللسان (حلل) . ذات نفسك، أي نفسك، طلب منه أن يعالجَ ما ذهب من عقله وتعاطيه ما ليس في طاقته، ثم يقول: إنك كالحالم في وعيدك إياي، والشاهد فيه: إلغاء «لعل» لأنها جعلت مع «ما» من حروف الابتداء.

(٢) الكتاب جـ ١ صـ ٢٨٢.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢٨٢، وانظر: الأصول جـ ١ صـ ٢٨٢، والخصائص جـ ٢ صـ ٤٦٠، وأمالي ابن الشجري جـ ٢ صـ ١٤٢، ٢٤١، والإنصاف صـ ٤٧٩ وابن يعيش جـ ٨ صـ ٥٤، ٥٨ والمقرب جـ ١ صـ ١١٠ وشذور الذهب صـ ٢٨٠ والمغني صـ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، وشرح شواهده صـ ٧٢، ٢٣٦، والخزانة جـ ٤ صـ ٢٩٧ والعيني جـ ٢ صـ ٢٥٤ والتصريح جـ ١ صـ ٢٢٥ والهمع جـ ١ صـ ٦٥، ١٤٣، والدرر جـ ١ صـ ٤٤، ١٢١، والأشموني جـ ١ صـ ٣٩٧ والأغاني جـ ١١ صـ ٣٥، ومعجم شواهد العربية صـ ١١٧، وديوانه صـ ١٦.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء، والآية ١٣ من سورة المائدة.

(٦) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

[٢٨ / ١]

بَابُ اسْمِ الفاعلِ والمفعولِ بِه

اسم الفاعل على ضربين، **أحدهما:** أن يكون بمعنى (الفعل[١]) الماضي، **والثاني:** أن يكون بمعنى الفعل المضارع.

فإذا كان بمعنى الماضي لم يكن فيه إلا الإضافةُ إلى ما بعده كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمْسِ، وقاتِلُ بكرٍ أمْسٍ؛ لأنه يَجْري مَجْرى سائر الأسماء نحو: غلامُ زيدٍ، وصاحبُ بكرٍ.

فأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضارع، فإنه يجري مجرى الفعل المضارع، فإن كان الفعل غيرَ متعدٍّ لم يتعدَّ، وإن كان الفعل يتعدى إلى واحد تعدى اسم الفاعل إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى هو[٢] إلى اثنين، وإنْ تعدى الفعل إلى ثلاثة تعدى هو إلى ثلاثة؛ لأنه إنَّما يعمل بشبه الفعل الذي أُخِذَ منه، فتقول[٣]: زيدٍ قائم فلا تُعَدِّيه، كما لا تُعدِّي «يقوم» .

وتقول: زيد ضاربٌ عَمْراً كما تقول: يضربُ عمرا، وتقول: زيد ظانٌّ عَمْراً أباك كما تقول: زيدٌ يظنّ[٣] عمرا أباك، وتقول: زيدٌ مُعْلِمٌ بكراً أخاك منطلقا، كما تقول: زيدٌ يُعْلِم بكْراً أخاك منطلقا، فالتنوين في اسم الفاعل، ونصب ما بعده هو الأصل.

ويجوز حذف التنوين والإضافة تخفيفا، كما قال المرّار الأسدي:

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ق» : تعد اسم الفاعل إلى اثنين.

(٣) في «ر» : كما تقول: زيد عمرا يظن أباك.

سَلِّ الهمومَ بكُل مُعْطِي رأسِه ... ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[1]
مُغْتالِ أحْبُلِهِ مُبينٍ عُنْقَه ... في منكبٍ زَبَنَ المَطِيَّ عَرَنْدَسِ

فحذف التنوين تخفيفا، والأصل: مُعْطٍ رأسَه بالتنوين والنصب، والدليل على ذلك: أنَّ مُعْطي رأسِهِ نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة، ولولا أنَّه نكرة لم تدخل عليه «كُلٌّ» ؛ لأنَّ «كُلاًّ» لا تدخل على واحد بعينه، ألا ترى أنك لا تقول مررت بكلّ عمرو، وأنت تريد عمرا واحدا؟ ، وإنّما المعنى - إذا قُلْتَ هذا - (مررت[2]) بكل رجل اسمه عمروٌ، وأيضا فلو كان معرفة لم يَجُزْ أن يُوصَفَ بالنكرة، وقد وصَفَه بقوله: «ناج» (وبقوله: مخالطِ[3] صُهْبَةٍ) وبقوله: متعيس، وقَوْلُه في البيت الثاني: «مُبينٍ عُنْقه» بالتنوين يدل على أن ما قبله مرادٌ به التنوينُ، وكذلك قول ذي الرّمة:

سَرَتْ تَخْبِطُ الظَّلْماءَ من جَانِبَيْ قسا ... وحُبَّ بها من خَابِطِ اللَّيلِ زائرِ[4]

فوصف «خابطا» وهو مضاف إلى المعرفة بقوله: زائر؛ لأن «خابط الليل» نكرة، وكذلك قول جرير:

ظَلِلْنا بِمُسْتَنِّ الحَرُور كَأَنَّنا ... لَدَى فَرسٍ مُسْتَقْبِلِ الرّيحِ صائمِ[5]

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٨٥، ٢١٢، وانظر: الإيضاح العضدي جـ ١ صـ ١٤٣، والمحتسب جـ ١ صـ ١٨٤، وأسرار العربية صـ ١٨٨، واللسان (عردس) ومعجم شواهد العربية صـ ٢٠١. معطي رأسه: منقاد ذلول، ناج: سريع، الصُّهْبَةُ: بياض مشرب بالحمرة، المُتَعَيِّس: الأبيض، الاغتيال: الذهاب بالشيء، زبن: زاحم ودفع، العرندس: الشديد، يقول: سل همك بسبب فراقك عمن تهوى بكل بعير ترتحله للسفر هذه صفته.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢١٢، وانظر: اللسان (خبط) و (قسا) ، وتاج العروس (خبط) ومعجم شواهد العربية صـ ١٥٤ وديوانه صـ ١٦٨٣. تخبط الظلماء: تسير فيها على غير هدى، وقسا: موضع.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ٢١١، وانظر: مجالس ثعلب صـ ٧١ والمحكم (حرّ جـ ٢ صـ ٣٦٢) ، وحماسة ابن الشجري صـ ٢٠٣ والهمع جـ ٢ صـ ١١٨، والدر جـ ٢ صـ ١٤٩، ومعجم شواهد العربية صـ ٣٦٢، وديوانه صـ ٩٩٤. ومُسْتَنّ الحرور: موضع.

فوصف «فرسا» وهو نكرة بقوله: «مستقبلِ الريح» ؛ لأنه نكرة مثله.

وإنما وجب أن يكون اسم الفاعل ـ إذا أريد به الحالُ والاستقبالُ ـ نكرةً؛ لأنه يجري مَجْرى الفعل، والفعلُ لا يكون إلاَّ نكرةً.

واعلم أن اسم المفعول يَجْري مَجْرى الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، يتعدى إلى ما يتعدى إلَيْه فعلُه، ويمتنع مما امتنع منه فِعْله، فتقول: زيدٌ مضروبٌ، فلا يتعدى كما لا يتعدى يُضْرَبُ زيد، ولا ضُرِب زيدٌ، وتقول: زيد مُعْطىً دِرْهَماً كما تقول: زيد يُعْطَى درهماً، وتقول: زيد مَظْنُونٌ عَمْراً، كما تقول: زيْدٌ يُظَنُّ عَمْراً، وزيدٌ مُعْلَمٌ أخاك مُنْطلِقاً، كما تقول: يُعْلَم أخاك منطلقا. [٢٨ / ب]

واعلم أن اسم الفاعل والمفعول يتعدى كل واحد منهما بعد انتهاء تعديته لما كان يتعدى (إليه)[١] فعله من المصدر والزمان والمكان (والظرف)[١] والحال، والمفعول له فتقول: هذا ضاربُ زيْدٍ اليوم ضرباً[٢] عندَك مشدُوداً اتباعَ أمرِك، وهذا معطىً درهماً اليومَ عندك إعطاءً حَسَناً مُتَعَاقِلاً[٣] خَوْفَ لِسَانِه.

ويجوز تقديم ما عمل فيه اسم الفاعل والمفعول عليه كما يجوز ذلك في الفعل، تقول: زيداً هذا ضاربٌ، كما تقول زيداً هذا يضربُ، ودرهماً يُعْطَىً أبوك، كما تقول: درهماً يُعْطَى أبوك (بتقدير[٤] يُعْطَى أبُوك) درهماً.

فإن قلت: زيداً عبدُ الله أبُوه ضاربٌ، فأبو العباس[٥] يُجِيزُه (على

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) في «ر» : هذا ضاربٌ زيداً ضرباً اليوم...

(٣) في اللسان (عقل) : «تعاقل: أظهر أنه عاقل فَهِمٌ، وليس بذاك» .

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في المقتضب ج ٤ ص ١٥٦: «فإذا قلت: عبدَ الله جاريتُك أبوها ضاربٌ. فالجارية ابتداء و (أبوها) ابتداء ثان و «ضارب» خبر أبيها، وهما جميعاً خبر الجارية، فقد تباعد آخر الكلام من أوله، وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء، وذلك لأن ضاربا يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل في التقديم والتأخير، وما كان خبراً للأول ـ مفرداً أو مع غيره ـ فجراهما واحد.. » وانظر: الأصول ج ١ ص ١٥١.

القياس)[1]، وبَعْضُ النحويين يمنع منه؛ لتَباعُد العامل مّما عَمل فيه، إذْ كان الفعل (الذي)[2] هو أصل في العمل يضعُف عمله في التقديم حتى يجوز إدخال اللام على مفعوله كقولك: لِزيْدٍ ضربْتُ، وإن تقدم الفعل لم يجز إدخال اللام عليه، فإذا كان الفعل الذي هو أصل في العمل يضعف في التقديم، وكان المشبه به أضعف مع تباعده فامتنع من العمل، وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ، بالعطف على لفظ زيد، وإن شئت (و)[3] عمراً بالحمل على المعنى كأنك قلت: ويضربُ عمراً؛ لأن ضارباً دل على الضرب كما أنشد سيبويه[4]:

أَعِنِّي بِخَـوَّارِ العِنَـانِ تَخَـالُـه ... إذا راح يَرْدِي بـالْمُـدَجَّـج أحْرَدَا

وأبيضَ مَصْقُولَ السِّطَـامِ تخـالُـه ... وذَا حُبُـكٍ من نسْجِ دَاوُدَ مُسْرَدا

فحمل[5] ما في البيت الثاني على المعنى فنَصَبَ، وإذا جاز النصب في هذا فهو في المسألة أحسنُ وأجوزُ؛ لأن الأصل: ضاربٌ زيداً وعمراً، فحَمْلتَ الثاني على ما كان ينبغي للأوَّل أن يكون عليه، وفي البيت لم يحمله على ما هو الأصل، وإنما حمله على المعنى.

فإذا فصلت في هذا بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء كان النصب أقوى، لبعده من الجار كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وعمراً، كما قال الله عز وجل:

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) نقص في الأصل و «ر» .

(٤) البيتان لكعب بن جُعَيْل التغلبي، وهما من شواهد سيبويه ج ١ ص ٨٦، وانظر: المخصص ج ٦ ص ١٧٣، خَوّار العنان: فَرَس منقاد ليِّن العنان، والخَوّار: الضعيف الليِّن، يَرْدِي: من الرَّدَيان، وهو أن يضرب بيديه عند السير ضربا لمرحه، والمُدجج بفتح الجيم المشددة وكسرها: اللابس للسلاح، والأحْرَد: الذي يميل بيديه عن القصد لمرحه، والأبيض: السيف، والسِّطَام: حد السيف، والمهند: المنسوب إلى الهند ، والحبك جمع حبيكة، وفي اللسان (حبك): «وحبيك البيض للرأس: طرائق حديده... وقال الفراء: الحبك: تكسر كل شيء كالرملة إذا مرت عليها الريح الساكنة... ، والدرع من الحديد لها حبك أيضاً» ورواية سيبويه، وذا حَلَق والمراد به: حَلَق الدرع أيضاً، والمُسْرَد: اسم مفعول من الثلاثي على غير بابه، وقياسه مسرود، والدرع المسرودة هي المثقوبة، والمراد بالمُسْرد هنا: المتتابع النظم.

(٥) في «ق» : فجعل.

﴿ وجاعِلُ[1] الْليْلِ سَكَناً والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً ﴾ فنصب «وجاعل»[2] بمعنى المُضِيِّ حملاً على المعنى؛ لِطُولِ الكلام.

فإن أدخلت على اسم الفاعل الذي بمعنى المضيِّ الألف واللام نصبت ما بعده كقولك: هذا الضاربُ زيداً والقاتلُ عمراً؛ لأن الألف واللام يمنعان الإضافةَ، هذا إذا كانت الألف واللام بمعنى الذي، فإن كانا بمنزلتها في «الرجل» و «الغلام» لم تَجُزْ الإضافةُ ولا النصب، ولم يكن إلا الإفراد كقولك: هذا الضاربُ وهذا القاتلُ، كما تقول: هذا الغلام.

فصل: واعلم أن اسم الفاعل يكون صفة لمن له الفعل، ولغيره إذا كان بسببه كقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ (زيداً)[3] فضارب صفة لمن له الفعل، وتقول: مررت برجل ضارب أبوهُ (زيداً)[3] فالفعل بسببه وهو الأب وقد صار صفة لرجل، وكذلك يكون خبراً عمن له / الفعل وعمن يكون الفعل بسببه [٢٩ / ا] (له)[4] كقولك: زيدٌ قائم، فقائم خبر عن زيد وفعل له، وتقول: زيد قائم أبوه، فقائم خبر عن زيد، وهو فعل الأب.

فإذا أجريت اسم الفاعل صفةً أو خبراً لغير من هو فعْلُه فلا بُدَّ من إظهار الفاعل بعده كقولك: هِنْدٌ زيدٌ ضاربتُه هِيَ، فهند: مبتدأ، وزيدٌ: مبتدأ ثانٍ، وضاربته: خبر زيد وهو فعل لهند، ولا بد من «هي» ؛ لأنه ضمير الفاعل.

---

(١) الآية ٩٦ من سورة الأنعام. وانظر: البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦.

(٢) المراد فنصب الشمس، هذا وقد قرأ عاصم وحمزة والكسائي: «وجَعَلَ الليل سَكَناً» بغير ألف. وقرأ الباقون: «وجاعلُ الليلِ» بالألف وكسر الليلِ، وحجتهم قوله: «فالقُ الإصباحِ» فأجْرَوْا «جاعل الليل» على لفظ ما تقدمه إذْ أتى في سياقه. ونصبوا «والشمسَ والقمرَ» على تأويل «وجعل الشمس والقمرَ حُسْباناً» . قال الزّجّاج: لأنّه في «جاعل» معنى «جَعَل» وبه نصب «سَكَناً» . قال أبو عمرو: أو نصب «الشمسَ والقمرَ» على الإتباع، لَما قُلْت «سَكَناً» أتبعت النصب النصبَ، انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٦٢.

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) نقص في «ق» .

فإن قلت: زيد هند ضاربتُه، لم تحتج إلى إظهار الفاعل؛ لأنه خبر عمَّن له الفعل.

وتقول: هند مررت برجلٍ ضاربتُه هِيَ، هند: مبتدأة، وضاربتُه: فعل لها وقد جرى صفة لرجل فأظهرْت الفاعلَ؛ لأنه صار صفة لغير من لـه الفعل، ولو قُلْتَ: هِنْدٌ مَرَرْتُ برجلٍ ضاربها، لم تحتج إلى إظهار الفاعل؛ لأنه جرى صفة لمن له الفعلُ.

وإذا ثنّيْتَ شيئاً من هذه المسائل أو جمعت قلت: الهندان الزيدان ضاربتهما هُما؛ والهنداتُ الزيدون ضاربَتُهم هُنَّ، ولا تُثَنّى: «ضاربا» ولا تجمعه؛ لأن فاعله بعده وهوضمير الهندين والهندات وهو بمنزلة قولك: الهندان الزيدان ضاربُهما أبواهُما، والهندات الزيدون ضاربهُم أباؤهنّ، وكذلك الصفة كقولك: الهندان مررت برجلين ضاربتُهما هما، والهندات مررت برجالٍ ضاربتُهم هُنَّ، فعلى هذا فأجرِ المسائل إن شاء الله تعالى.

فصل: وإذا ثَنَّيْتَ اسم الفاعل في معنى المُضِيِّ وجمعْتَه لم يكن فيه إلا الإضافة، كما كان قبل التثنية والجمع، فتقول: الزيدان ضارِبَا عمروٍ، والزيدون ضاربوُ عمروٍ، والهنداتُ ضَوارِبُ أخيكَ.

فإن أردت به معنى الحال والاستقبال فالأصل إثبات النون والنصب كقولك: الزيدان ضاربان عَمْراً، والزيدون ضاربونَ بكراً.

ويجوز حذف النون والإضافة تخفيفاً كما كان ذلك في التنوين؛ لأن النون في هذا بمنزلة التنوين في الواحدِ، فتقول: مررت برجلين ضارِبَيْ عمروٍ، وبرجال ضارِبِيْ أخيك، قال الفرزدق:

أُسَيِّـــدُ ذُو خُرَيِّطَـــةٍ نهـــاراً مِنَ الْمُتَلَقِّطِي[1] قَرَدِ القُمَـــــامِ

أراد من المتلقطين قردَ القُمام، وقال رجلٌ من بني ضَبَّة:

الفارجو بابِ الأَميرِ[2] الْمُبْهَمِ.

وقد تُحذف النون لغير الإضافة تخفيفاً، ويترك ما بعدها منصوباً على حاله.

وقال رجل من الأنصار[3]:

الحَـــافِظُـــو عَـــوْرَةَ العشيرة لا يـــأتيهمُ مِنْ وَرَائِنَـــا وَكَفُ

أُنْشِدَ بنصب «عورة» وجرها، فمن جر حذف النون؛ للإضافة كما يحذف التنوين، ومن نصب حذف النون، لغير الإضافة؛ ولكن تخفيفاً واختصاراً كما تُحْذَفُ من تثنية «الذي» وجمعه، قال الأخطل:

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: اللسان (قرد) ومعجم شواهد العربية ص ٣٧٠ وديوانه ص ٨٣٥، أسَيِّد أي إنسان أسود وهو تصغير أسود، وفي اللسان (قرد) يعني بالأسيد هنا سوداء، وقال من المتلقطي قرد القمام ليثبت أنها امرأة: لأنه لا يتتبع قرد القمام إلا النساء ، «والخُرَيطَة: تصغير خَرِيطَة وهي هَنَةٌ مثل الكيس من خِرق وأدم تُشْرَج على ما فيها، والقرد بالتحريك: نِفايَةُ الصوف والوبر والشعر وغيره مما يُغزل، والقُمام: جمع قمامة وهو ما كنس، يقول: من اللائي يتتبعن القرد في القمامات ويلتقطْنه ليغزلْنه بعد أن يفنى غَزْلهن» .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ والجمل ص ١٠١ ومعجم شواهد العربية ص ٥٤٠، المبهم: المغلق، والفارج: الفاتح، وقد نسب الصيري الشاهد إلى رجل من بني ضبة كما فعل سيبويه والأعلم.

(٣) البيت لعمرو بن امرئ القيس، ونسب إلى قيس بن الخطيم، وهو في زيادات ديوانه ص ١٧٢.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ والإيضاح العضدي ج ١ ص ١٤٩ والجمل ص ١٠١ والمحتسب ج ٢ ص ٨٠ والمنصف ج ١ ص ٦٧ والخزانة ج ٢ ص ١٨٨، ٣٣٧، ٤٨٣، والهمع ج ١ ص ١٤٩ والدرر ج ١ ص ٢٣ والأشموني ج ٢ ص ٣٢٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٢٥٣ والضرائر ص ٧١، ومعجم شواهد العربية ص ٣٢٩، والوكف: العيب والإثم، ورواية سيبويه: نَطف، وهو التلطخ بالعيب.

أبني كليبٍ إن عَمَّي اللَّـــــــذَا قَتَـلا الملـوكَ وفكَّكا[1] الأغْـلالا

أراد: اللّذانِ قتلا، وقال الأشهب بن رُمَيْلَةَ:

إن الـذِي حـانت بفَلْـجٍ دِمـاؤهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خَالِـدِ[2] [٢٩ / ب]

أراد: الذين؛ ولذلك قال: دماؤهُم فجمع العائد.

وإذا حُذفت النون والتنوينُ واتصل اسم الفاعل بالمضمر نحو قولك: الضاربُك والضاربَاكَ والضاربُوكَ، فالكاف في موضع جَرٍّ عند سيبويه[3]؛ لأنه لَمّا كان الوجه في المظهر أن يكون مجروراً في قولك: الضّاربو زيدٍ، والضاربَا عمروٍ، كان في المضمر الجر؛ لأنه أشد اتصالاً من المظهر.

فأما الأخفش[4] فإن المضمر عنده في موضع نصب؛ لأن اتصال الكناية[5] عاقَبَ التنوين والنون فصار بمنزلة مالا ينصرف، إذ لا يُمْكنك أن تُنَوِّنَ، ولا (أنْ)[6] تأتِيَ بالنون مع المضمر، لا تقول: هو ضاربُنْك، ولا هُما ضاربَانِك، ولا

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥ وانظر: الاشتقاق لابن دريد ص ٣٣٨، واللسان (فلج) والمقتضب ج ٤ ص ١٤٦ والمنصف ج ١ ص ٦٧ والمحتسب ج ١ ص ١٨٥ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٠٦، وابن يعيش ج ٣ ص ١٥٤، ١٥٥، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٩ وج٣ ص ٤٧٣ والعيني ج ١ ص ٤٢٤ والتصريح ج ١ ص ١٣٢ والهمع ج ١ ص ٤٩ والدرر ج ١ ص ٢٣ والضرائر ص ٦٨ ومعجم شواهد العربية ص ٢٧١، وديوانه ج ١ ص ١٠٨.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٦، وانظر: اللسان(فلج) والمقتضب ج ٤ ص ١٤٦ والمنصف ج ١ ص ٦٧ والمحتسب ج ١ ص ١٨٥ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٠٧ وابن يعيش ج ٣ ص ١٥٤، ١٥٥ والمغني ص ١٩٤، وشرح شواهده ص ١٧٥ والهمع ج ١ ص ٤٩ وج ٢ ص ٧٣ والدرر ج ١ ص ٢٤ وج ٢ ص ٩٠ والخزانة ج ٢ ص ٥٠٧ والعيني ج ١ ص ٤٨٢ والتصريح ج ١ ص ١٣١ والضرائر ص ٦٩ ومعجم شواهد العربية ص ١١٤، وفي اللسان (فلج) : «فلج: موضع بين البصرة وضريّة، مذكر، وقيل: هو واد بطريق البصرة إلى مكة ببطنه منازل للحجاج، معروف، حانت دماؤهُم، أي هلكت، والمراد: أنه لم يؤخذ لهم بدية أو قصاص» .

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٩٢ والرضي على الكافية ج ١ ص ٢٨٢ وج ٢ ص ١٦ وابن يعيش ج ٥ ص ١٢٤ والهمع ج ٢ ص ٤٨ والتصريح ج ٢ ص ٣٠ ـ ٣١ والصبان على الأشموني ج ٢ ص ٣٢٠ وج ٣ ص ٢٤.

(٥) المراد بالكناية هنا الضمير.

(٦) نقص في الأصل.

هم ضاربونَك فهو بمنزلة قولك: هؤلاء ضواربُ زيدٍ، والنساء حواجُّ بيت الله، في أنك لا تنون هذا كما لا تنون ذلك، وأما قول الشاعر:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَميعاً وأيدي المُعْتَفِينَ[1] رواهِقُهْ

فإن سيبويه[2] قال: هذا مصنوع، وهو من ضرورة الشعر، وجعل الهاء في محتضرونه كناية.

وذكر أبو العباس[2] أن هذه الهاءَ هاءُ سكت واضْطُر الشاعر (إلى)[3] أن يُجْرِيها في الوصل مُجْرَاها في الوقف، وحركها تشبيهاً بهاء الكناية إذا فلت: غلامُهُ، ودارُهُ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٦، وانظر: الكامل ص ٢٠٦ وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٣٧٥، وابن يعيش ج ٢ ص ١٢٥ والمقرب ج ١ ص ١٢٥ والضرائر ص ٣١٢ والخزانة ج ٢ ص ١٨٨ ومعجم شواهد العربية ص ٢٤٧، وقال السيرافي: «والصحيح الجيد في هذا أن تكون الهاء هي هاء الوقف وجعلها في الوصل على حكمها في الوقف وحرّكها كما قال: القسطل والأفكل، وقال بعضهم: هذه الهاء هي ضمير المفعول، وضمير المفعول متى اتصل باسم الفاعل لم يجز فيه إلا حذف التنوين في الواحد والاثنين والجماعة، ألا ترى أنك تقول: هذا ضاربك وهذان ضارباك، وهؤلاء ضاربونك غير أن سيبويه قد أجاز هذا في ضرورة الشعر» ، الارتفاق: الاتكاء على المرفق كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس، أو معناه لم يرتفق بماله، أي لم يبذله بالرفق، بل جار عليه بالجود. محتضرونه أي حاضروه، المعتفون: طالبو المعروف والإحسان جمع مُعْتف. رواهق جمع راهقَة يقال: رهقة: إذا غشيه وأتاه.

(٢) قال المبرد في الكامل ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦: «وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة لما ذكرت من انفصال الكناية، والبيتان اللذان رواهما سيبويه:

هُمُ القائلون الخيرَ والآمِرُونَهُ إذا ما خَشَوْا مِنْ مُحْدَثِ الأمْرِ مُعْظَمَا

وأنشد: ولم يرتفق.. البيت، وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وَقَفْتَ في نون الاثنين والجميع لأنه لا يلتبس بالمضر، تقول: هما رجلانه، وهُم ضاربونه إذا وقفت لأنه لا يلتبس بالمضر إذ كان لا يقع هذا الموقع، ولا يجوز أن تقول: ضربته وأنت تريد: ضربت والهاء لبيان الحركة لأن المفعول يقع في هذا الموضع فيكون لبساً فأما قولهم: ارْمِهْ، واغْزُهْ فتلحق الهاء لبيان الحركة فإنما جاز ذلك لما حذفت من أصل الفعل ولا يكون في غير المحذوف» وانظر: ابن يعيش ج ٥ ص ١٢٥.

(٣) نقص في «ق» .

فصل: واعلم أن الصفات المعدولة عن اسم الفاعل للمبالغة تعمل عمل اسم الفاعل، وتَجْرِي مَجْراهُ كقولك: فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعَال، وفَعِل، وفَعيل، نحو قتّال، وضَرُوب، ومِطْعام ورَحِيم وحَذِر، تقول: زيدٌ قَتَّالٌ أعداءَه، وضَرُوبٌ غِلْمانه، ومِطْعامٌ ضِيفانَه، ورحيمٌ المساكينَ، وحَذِرٌ أمرَك، كما تقول: هو يقتل أعداءَه، ويضرب غلمانَه، ويُطْعِم ضِيفانَه، ويرحم المساكينَ، ويَحْذَرُ أمرَك، قال أبو طالب عم النبي ﷺ :

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السّيفِ سُوقَ سمَانِها ... إذا عَدِمُوا زاداً فإنَّكَ عَاقِرُ[1]

وقال (الراجز[2] وهو) القُلاَخُ:

أخا الحرب لبَّاساً إليْها جِلالَها ... وليْس بوَلاّجِ الخَوالِفِ[3] أَعْقَلاَ

أراد لبَّاساً جلالها.

ويجوز في هذه الأسماء التقْديمُ والتأخير كما جاز في اسم الفاعل، وأنشد سيبويه[4]:

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٧، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٤ والجمل ص ١٠٤ والأصول ج ١ ص ١٤٥ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١٠٦، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠ والخزانة ج ٢ ص ١٧٥ وج ٣ ص ٤٤٦، والشذور ص ٣٩٣ والعيني ج ٣ ص ٥٣٩ والتصريح ج ٢ ص ٦٨ والهمع ج ٢ ص ٩٧ والدرر ج ٢ ص ١٣٠ والأشموني ج ٣ ص ٢٠، ومعجم شواهد العربية ص ١٥٥، وديوانه ص ٧٩.

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٧، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٣ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٤، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠، وشذور الذهب ص ٣٩٢، والعيني ج ٣ ص ٥٣٥، والتصريح ج ٢ ص ٦٨، والهمع ج ٢ ص ٩٦ والدرر ج ٢ ص ١٢٩ والأشموني ج ٣ ص ٢٠ ومعجم شواهد العربيةص ٢٦٤.

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٥٧، ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم.

وانظر أيضاً: شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٤، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠، ٧١ حيث نسبه إلى أبي طالب، ولم أعثر عليه في ديوانه، وانظر أيضاً معجم شواهد العربية ص ٤١، اللأواء: الشدة والمشقة، الدارعين: جمع دارع وهو لابس الدرع.

بَكيْتُ أخـا اللأْوَاء يُحْمَـدُ يَـوْمُـه كَريمَ رؤوسَ الـــدَّارِعين ضَرُوبُ

أراد: ضروبٌ رؤوسَ الـدارعين، قـال سيبـويـه[1]: وسمعنـا من يقـول: أَمّـا العسَلُ فأَنَا شرَّابٌ، فينصب العسل بشرَّاب كما تقول: أما العسلُ فأنا شَارِبٌ، وأنا أَشْرَبُ.

واعلم أن فعيلا على ضربين:

أحـدهمـا: معـدول عن فـاعل مثـل رحيم، وعليم وقـدير، عُـدِل عن رَاحمٍ وقادِرٍ وعالِمٍ؛ للمبالغة فهو يعمل كما يعمل «فاعل» المعدول عنه.

والثاني: غير معدول، بل جار على فعله نحو: كريم وظريف، تقول ظَرُفَ يَظْرُفُ فهو ظَرِيف، وكَرُمَ / يَكْرُمُ فهو كَرِيم، وهـذا لا يعمل عمل اسم الفـاعل؛ لأنه غير معدول عنه. [٣٠ / ا]

وكـذلـك «فَعُـول» إذا كان معـدولاً عن اسم الفـاعـل تعـدى، وإن لم يكن معدولاً لم يتعدّ، فالمعدول نحو: ضَرُوب وأَكُول، وغيرُ المعدول نحو: عَجُوز وعَمُود، وجميع ما ذكرنا هو مذهب سيبويه[2].

وقد خولِفَ في تَعدِّي فَعِلٍ وفعيل، وأنشد سيبويه شَاهِداً في تَعـدِّي فَعِيلٍ وهُوَ قَوْلُ ساعِدةَ بنِ جُؤَيّة الهُذَلِيُّ:

حتّى شـآهَـا كَلِيـلٌ مَـوْهِنـاً عَمِـلٌ باتت طِرَاباً وبـاتَ اللّيْلَ[3] لم يَنَم

---

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٥٧ والمقتضب ج ٢ ص ١١٢ وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠.

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٥ والمنصف ج ٣ ص ٧٦ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٧، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٢، والمقرب ج ١ ص ١٢٨، والمغني ص ٤٣٥، والخـزانـــة ج ٣ ص ٤٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ٢ ص ٦٨ واللسان (عمل) و (شأى) ومعجم شواهد العربية ص ٣٦٨، وديوان الهذليّين =

فأعمل «كليلا» في «موهن» ، قال غيرُه[1]: إنما «مَوْهِنٌ» منصوب على الظرف.

وأنشد سيبويه في «إعمال» «فَعِلٍ» قولَ الشاعر[2]:

حَـــذِرٌ أمـــوراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ ... مـــا ليس مُنْجِيـــهِ مِنَ الأقـــدارِ

ووافقـه في «فَعِـلٍ» أبـو عُمَرَ الجَرْمِيّ[3]، وخـالفـه[4] في «فَعِيـلٍ» مع أكثر النحويين[5]، قال: لأن «فَعِلاً» جاء على وزن الفعل، فأشبه أن يكون جارياً مجراه، وليس بكثير، وقيل في «كليل» : إنّه بمعنى مُكِلّ، وهو اسم الفاعل من أكل يُكِلّ فهو مُكِلّ كقولهم: عذاب أليم، وداء وَجيع، بمعنى مُؤلِم ومُوجع.

= ص ١١٢٩. و «كليل» عند سيبويه فعيل بمعنى مُفعِل كسميع بمعنى مُسْمِع، «موهنا» : مفعول به على المجاز كما يقال: أتعبْتَ يومك، والمعنى: أن البرق يَكِلُّ أوقات الليل بدوامه وتَوالي لمعانه، و «شآها» : شاقها أو ساقها وأزعجها من موضعها، والموهن: وقت من الليل.

(١) هو المبرد، انظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٥.

(٢) هو أبو يحيى اللاحقي، أو ابن المقنع. والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٦ والجمل ص ١٠٥ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١٠٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٧١ والخزانة ج ٣ ص ٤٥٦ والعيني ج ٣ ص ٥٤٣، والأشموني ج ٣ ص ٢١، وقال الأشموني: «والقَدْح فيه من وضع الحاسدين» وانظر أيضاً: معجم شواهد العربية ص ١٨٩، هذا وقال بعضهم: إنه موضوع، انظر: المقتضب وحاشيته ج ٢ ص ١١٦ ـ ١١٨، والخزانة ج ٣ ص ٤٥٧.

(٣) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي مولى بني جرم من قبائل اليمن، له عدة كتب منها «المختصر» و «الأبنية» و «غريب سيبويه» توفي سنة خمس وعشرين ومائتين، انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٥٥ ـ ٥٦، والفهرست ص ٨٤، وإنباه الرواة ج ٢ ص ٨٠ ومعجم الأدباء ج ١٢ ص ٦.

(٤) انظر: الأصول ج ١ ص ١٤٧ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٨ وشرح التسهيل لابن عقيل ١٢٢ / ب، وخزانة الأدب ج ٣ ص ٤٥١ ـ ٤٥٢.

(٥) في الهمع ج ٢ ص ٩٧: «وأنكر أكثر البصريين الأخيرَيْن أي «فعيل» و «فعل» : لقلّتها، وأنكر الجرمي فَعِل دون فعيل؛ لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يُسْمَعْ إعماله في نثر، وقال أبو عمرو: يعمل «فَعِل» بضعف، وقال أبو حيان: لا يتعدى فيها السماع بل « يقتصر عليه» .

واعلم أَنَّك إذا جمعت شيئاً من الصِّفات المعدولة عن اسم الفاعل، أعملتَ جميعها[1] كما أعْمَلْتَ واحدها، قال طرفةُ:

ثُمَّ زادُوا أَنَّهُم في قَـــــــوْمِهم غُفُرٌ ذَنْبَهُم غيرُ[2] فُجُرُ

غُفُرٌ جَمْع غَفُور، وقد نصب «ذَنْبَهم» به، وقال الكُمَيْت[3]:

شُمٌّ مَهَاوينُ أبْدَانِ الجزورِ مَخَا مِيصُ العَشِيَّاتِ لا خُورٌ ولا قَزَمُ

مَهاوين: جمع مِهْوَان، ونَصَبَ أبْدانَ الجزورِ بها، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) في «ق» : جميعه.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٠ والجمل ص ١٠٦ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٨، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٤، ٧٥ والخزانة ج ٣ ص ٤٦٤ والعيني ج ٣ ص ٥٤٨، والتصريح ج ٢ ص ٦٩، والهمع ج ٢ ص ٩٧، والدرر ج ٢ ص ١٣١، والأشموني ج ٣ ص ٢٢ ومعجم شواهد العربية ص ١٣٤، وديوانه ص ٧٨.

(٣) هو الكميت بن معروف.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٩، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٩ وابن يعيش ج ٦ ص ٧٤، ٧٥، والخزانة ج ٣ ص ٤٤٨، والعيني ج ٣ ص ٥٦٩، والهمع ج ٢ ص ٧٢، والدرر ج ٢ ص ١٣١. مهاوين: جمع مهوان مبالغة في مُهين، والشمم: ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه كناية عن العزة، ويروى: أبداء الجزور جمع بدء وهو أفضل الأعضاء، مخاميص: جمع مِخْماص وهو الشديد، الخُور: جمع أخْوَر وهو الضعيف، والقَزَم بالتحريك: رِذالُ الناس وسفلتهم يقال للذكر والأنثى والواحد والجمع، هذا ورواية الصيري برفع الأوصاف الواردة في البيت، والأوصاف مرفوعة أيضاً في رواية سيبويه (نسخة بولاق) ، وقال البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٤٤٨: «والبيت إنما ورد في كتاب سيبويه والمفصل وغيرهما شاهداً على إعمال مفعال عمل فعله، وليس فيها ما يدل على أن الأوصاف مرفوعة أو مجرورة» وأورد بيتاً قبل الشاهد استدل به على أن الأوصاف مجرورة...

بَابُ الصِّفَاتِ المشَّبهةِ باسْمِ الفاعِل

اعلم أن الصفة المشبهة (باسم[1] الفاعل) تعمل (عمل[2] الفعل) في شيئين[3]:

أحدهما: ضمير الموصوف، **والثاني:** ما كان من سبب الموصوف، ولا تعمل في الأجنبي، فتقول: مررت برجُلٍ حَسَنٍ، ففي «حسن» ضمير يعود إلى الموصوف، وهو في موضع رفع بحسن.

وتقول: مررت برجل حَسَنٍ وجهُهُ، فوجْهُه رفع بحسن وهو من سبب «رجل» ولولا الهاءُ العائدةُ على «رَجُلٍ» من «وَجْهِهِ» لم تَجُز المسألة.

ولو قلت: مررت برجل حَسَنٍ عَمْرٌو، لم يجز؛ لأن الحُسْن لعَمْرٍو، فلا يجوز أن يُجْعَل صفةً لرجُل إلا بعُلْقَةٍ هي الهاء التي وصفْنا.

وتقول: مررت برجل كريمٍ أبوه، وبرجلٍ حَسَنَةٍ جاريتُهُ (وإنما جاز أن تقول مررت برجل حسنةٍ جاريتُه[1]) فتؤنّثُ حسنة وهي صفة لمذكر؛ لأنه فِعْلٌ للجارية، وإنما وُصِفَ الرجُل بِهَا للعُلْقة (اللفظية[4]) التي بينهما.

فإن أردت التثنية والجمع لم تُثَنَّ الصفةُ ولم تُجْمَع؛ لأنَّها بمنزلة فِعْلٍ مقدَّم، فتقول: مررت برجلين كريم أبواهُما حسنةٍ جاريتاهُما، وبرجالٍ كريمٍ أباؤهُم حسنةٍ جواريهم، فهذا أصل هذا الباب.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ق» : في وجهين.

(٤) نقص في «ق» .

وقد يُنْقَل الضمير من الاسم المرفوع بالصفة إلى الصفة فيسْتَتِرُ فيها، ويُعوَّضُ الاسمُ الأخيرُ من نقل الضمير عنه الألفَ واللامَ، وتضافُ الصِّفة إليه فتقول: مررت برجل كريم الأب، وبرجل حَسَنِ الجاريةِ ذكَّرْتَ حَسَناً؛ لأنه صفة للأول وفيه ضميرُه، وتُثَنّي هذا وتجمعه فتقول: مررت برجلين / كَريَمَيْ [٣٠ / ب] الأبويْن، وبرجلين حَسَنَيْ الجاريتين، وبرجالٍ كَرِيمي الآباء، وبرجال حَسَنِي[1] الجواري.

وفي (مثل[2]) هذه المسألة ستة ألفاظ:

الأول: ـ وهو الأصل ـ هذا رجل حَسَنٌ وجهُهُ.

والثاني: حَسَنُ الوجْهِ، وهو الاختيار بعد الأصل؛ لأن «الوجه» فاعل في المعنى، والفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، فلما أُبْطِلَ لفظُه المرفوعُ بنقل الضمير عنه إلى الصفة اخْتِير أيضا أن يُجعل مع ما قبله بمنزلة شيء واحد، فأضيفت الصفة إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، وجُعِلتْ الألف واللام عِوَضاً من نقل الضمير.

والثالث: حَسَنُ وَجْهٍ، بالإضافة من غير تعويض.

والرابع: حَسَنٌ الوجْهَ بالتنوين والنصب مع العوض، تشبيها بقولك: ضاربٌ الرجلَ.

والخامس: حَسَنٌ وجْهاً؛ بالتنوين والنصب من غير عِوض تشبيها بقولك: ضاربٌ رجلاً.

والسادس: حَسَنٌ الوجهُ، بالتنوين وبرفع الوجه على تقدير: حَسَنٌ الوجْهُ منه.

---

(١) في «ق» : حسان الجواري.

(٢) نقص في «ق» .

فهذه الوجوه كلها نَكِرات تُوصَف بها النكرات؛ لأن الإضافةَ غيرُ حقيقيَّةٍ[1]، والأصل على ما عَرَّفتُك.

فإن أردت التعريف أَدْخَلْتَ على الصفة الألفَ واللامَ، وجاز فيها خمسة ألفاظٍ أُخَرُ:

الأول: هذا زيدٌ الحسنُ وجْهُهُ، على الأصل.

والثاني: الحسنُ الوجْهِ، بالإضافة مع الألف واللام؛ لأنها إضافة لفظية لا يكتسب المضاف بها تعريفا بما أضيف إليه، واحتيج في تعريف الصِّفة إلى إدخال الألف واللام عليْها، قال سيبويه[2]: وليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب.

والثالث: الحَسَنُ الوجهُ، على تقدير: الحَسَنُ الوجهُ منه.

والرابع: الحَسَنُ الوجهَ؛ بالنصب كما تقول: الضاربُ الرجلَ.

والخامس: الحَسَنُ وجهاً، (بالنصب[3]) على التشبيه بالمفعول (به[4]) وينشد بيتُ امرئ القيس على ثلاثة أوجه (وهو[5]) :

كَبِكْرِ الْمُقانَاةِ البَيَاضُ بِصُفْرَةٍ ... غَذَاها نَمِيرُ الماء غَيرِ[6] الْمُحَلَّلِ

---

(١) بل لفظيّة؛ لأنها إضافة الوصف، وفائدتها رفع القُبح.

(٢) انظر: الكتاب جـ ١ صـ ١٠٣.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) نقص في الأصل.

(٦) وهو من شواهد ابن يعيش جـ ٦ صـ ٩١، وانظر: الشعر والشعراء صـ ٥١٧، واللسان (نمر) و (حلل) و (قنا) ومعجم شواهد العربية صـ ٣٠٤ وديوانه صـ ١٦، والبكر من كل شيء أوله، والمقاناة: الخَلْط، يقال: قانيت بين الشيئين إذا خلطت أحدهما بالآخر، والنمير: الماء النامي، والمحلل يحتمل معنيين: =

يروى: البياضِ بالجر؛ والبياضُ بالرفع، والبياضَ بالنصب، وكل وجه من هذه شاهد لوجه مما ذكرنا.

قال عمرو بن شأس:

أَلِكْنِي إلى قومي السلامَ رسالةً بآيةِ ما كانوا ضعافا ولا عُزْلاَ
ولا سَيِّئي زِيٍّ إذا ما تَلَبَّسُوا إلى حاجةٍ يوْماً مُخَيَّسَةً بُزْلاَ[1]

فهذا شاهد على حَسَنِ وَجْهٍ، وكذلك قول حُمَيْدٍ الأرقطِ:

لاحِقُ بَطْنٍ[2] بِقَراً سَمِينِ

وقال عديُّ بنُ زيد:

مِنْ حَبيبٍ أوْ أَخِي ثقةٍ أو عَدُوٍّ شاحِطٍ[3] دارَا

= **أحدهما:** أن يعنى به أنه غذاء ليس بمحلل أي ليس بيسير، ولكنه مبالغ فيه.

والآخر: يعني به غير محلول عليه فيكدُر ويفسُدُ.

ومعنى البيت: أن هذه الفتاة كبكر البيض التي خولف بياضها بصفرة، يعني بيض النعام، والبياض الذي يخالطه صفرة أحسن الألوان عند العرب، وقيل: شبهها في صفاء وجهها بدُرّة فريدة تضنتها صدفة بيضاء شابت بياضها صفرةٌ.

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ١٠١، وانظر: المقتضب جـ ٤ صـ ١٦٠، وشرح السيرافي جـ ٢ قسم ١ صـ ١١٣، والمنصف جـ ٢ صـ ١٣٠، والعيني جـ ٣ صـ ٥٩٦ والهمع جـ ٢ صـ ٥٠ والدرر جـ ٢ صـ ٦٤، ألكني: تَحَمَّل رسالتي. تلبسوا: ركبوا وَغَشَوْا، المخيَّسَة: المذلَّلة بالركوب، يعني الإبل، والبُزْل: جمع بازل، وهو المُسِنّ.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ١٠١، وانظر: المقتضب جـ ٤ صـ ١٥٩ والجمل صـ ١٠٨ والأصول جـ ١ صـ ١٥٧ وشرح السيرافي جـ ٢ قسم ١ صـ ١١٤، وابن يعيش جـ ٦ صـ ٨٣، ٨٥ والأشموني جـ ٣ صـ ٦٥، واللسان (رزن) ومعجم شواهد العربية صـ ٥٥٤ واللاحق: الضامر، والقَرا: الظهر، والشاهد فيه: إضافة «لاحق» إلى البطن مع حذف الألف واللام، فهو بمنزلة حسنِ وَجْهٍ. ولاحق، وإن كان اسم فاعل كضارب إلا أنه أُجْرِيَ مُجْرى الصفة المشبهة في إضافته إلى الفاعل، فالبطن فاعل في المعنى.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ١٠٢، وانظر: شرح السيرافي جـ ٢ قسم ١ صـ ١١٤، والمغني صـ ٤٥٩، وشرح شواهده صـ ٢٩٠، والعيني جـ ٣ صـ ٦٢١، والتصريح جـ ٢ صـ ٨٢ ومعجم شواهد العربية صـ ١٤٢ وديوانه صـ ١٠١، أخي ثقة: يوثق به في الشدائد والملمات ، والشاحط: البعيد، وهو اسم فاعل أجري مجرى الصفة المشبهة.

فهذا شاهد على «حَسَن وجهاً» ، وكذلك قول أبي زُبيد الطائي:

كأنّ أثـوابَ نَقَّـادٍ قُـدِرْنَ لَـه ... يَعْلُو بِخَمْلَتِهَا كهباءَ هُـدَّابـا[1]

نصب «هُـدَّابـا»[2] بكهبـاء، ولـو كان منصرفـا لَنُـوِّن، ونُصِبَ على التمييز[3]، وقال الحارث بنُ ظالم:

فَمَـا قـومي بِثعْلَبَـةَ بن سَعْـدٍ[4] ... ولا بفـزارةَ الشُّعرِ[5] الرِّقـابـا [٣١ / ١]

فهـذا شـاهـد على «الحَسَنِ الوجْـهَ» ، ويروى: الشُّعْرَى رِقـابَـا، على «الحَسَنِ وجْهاً» .

واعلم أن مـا أُضيف إلى سبَبِ الأوّل بمنزلـة السَّبب، ومـا أضيف إلى الألف واللام بمنزلة مـا فيـه الألف واللام، فتقول: مررت برجل حَسَنٍ وَجْـهُ أخيـه، كما تقول: حَسَنٍ وَجْهُـهُ؛ لأنَّ الأخَ «مضـاف إلى ضميره، ومررت برجـلٍ حَسَنٍ وجـهِ الأخِ، بالإضافة، كما تقول: حَسَنِ الأَخِ[6]، ويجوز في هذا من الوجوه مـا جـاز في الأول، قال زُهَيرٌ:

---

(١) وهو من شواهـد سيبـويـه جـ ١ صـ ١٠١، وانظر: مجـالس ثعلب صـ ٢٠٨، واللسـان (نقـد) ومعجم شـواهـد العربية صـ ٣٠ وديوانه صـ ٣٩، النقاد: صاحب جلود النُّقَد بالتحريك، وهو ضرب من الغنم صغار الأجسام. قـدرن لـه: جُعِلْن على قدر جسمه. يعلو بخملتها أي يُعْلى خَمْلتهـا والبـاء معـاقبـة للهمزة، والخملـة: ثوب مخمل من صوف كالكسـاء، والكهباء: التي تضرب إلى غُبْرة، والهُدَّاب: هدب الثوب، وهو طرفه الذي لم يُنْسَج.

(٢) في الأصل: نصب «كهباء» بهدابا.

(٣) في «ر» و «ق» : على الحال.

(٤) في «ق» : ابن زيد.

(٥) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ ١ صـ ١٠٣، وانظر: المقتضب جـ ٤ صـ ١٦١ وشرح السيرافي جـ ٢ قسم ١ صـ ١٢٤ والإنصاف صـ ١٣٣ وابن يعيش جـ ٦ صـ ٨٩ والعيني جـ ٣ صـ ٦٠٩، والأشموني جـ ٣ صـ ٦٥، والبيـان والتبيين جـ ٤ صـ ٣٨ والأغـاني جـ ١١ صـ ١٢٥، ومعجم شـواهـد العربيـة صـ ٣١. والشُّعْر: جمـع أشْعَر، وهـو كثيرُ شَعْرِ القفـا، والشُّعْرَى: مُؤَنَّث الأشْعَر، والمراد بها القبيلة.

(٦) في الأصل: حسن الوجه.

أَهْـوَى لهـا أَسْفَـعُ الخَـدَّيْنِ مُطَّرِقٌ ... رِيشُ القَوادِمِ لَمْ يُنْصَبْ[1] لـه الشَّبَـكُ

نون «مُطَّرِقاً» ، وأعمله في المضاف إلى ما فيه الألف واللام، وهو بمنزلة: (مُطَّرِقٌ[2] القوادمُ مثل) حَسن الوجْهُ، وقال طرفة:

رَحِيبٌ قِطابُ الجيبِ منها رَفيقَةٌ ... بِجَسِّ النَّـدَامَى بَضَّـةُ[3] المُتَجَرِّدِ

كأنه قال: رحيبٌ الجيبُ منها، بمنزلة حَسَنٍ الوجهُ منه.

فقد بان بذلك أن المضافَ إلى مافيه الألف واللام بمنزلة مافيه الألف واللام، قال سيبويه[4]: وقد جاء في الشعر حسنة وَجْهَهَا، شبَّهُوه بحسنَة الوجهِ، وذلك رَدِيءٌ، وأنْشَد قولَ الشَّمَّاخِ:

أَقَـامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَـا جَـارَتَـا صَفًـا ... كُمَيْتَا الأَعَـالِي جَوْنَتَـا مُصْطَلاهُمَـا[5]

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ صـ ١٠٠ وانظر ديوانه صـ ١٧٢، أهوى: انقَضّ لها: للقطاة: لأنه يصف صقرا انقضّ على قطاة، أسْفَع الخدين: أسودُهما، مُطّرق: من الاطّراق، وهو تراكب الريش. والقوادم: جمع قادِمة وهي: ريش مُقَدّم الجناح ، والشَّبَك: جمع شبكة، وهي ما يصاد بها، ومعنى لم ينصب له الشَّبك: أن ذلك الصقر وحشي لم يصد ولم يذلل، وذلك أشد وأسرع لطيرانه.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) وهو من شواهد السيرافي جـ٢ قسم١ ص١١٨، وانظر: المحتسب جـ١ ص١٨٣، والخزانة جـ٢ ص٢٠٣، وجـ٣ ص٤٨١، واللسان (قطب)، والتصريح جـ٢ ص٨٣، وديوانه ص٤٨. الرحيب: الواسع. قطاب الجيب: مُجْتَمَعُه حيث قُطِب أي جمع، وهو مخرج الرأس من الثوب، والرفيقة: اللطيفة الملائمة اللينة، والجَسّ: اللّمس، والبَضّة: الناعمة الرقيقة، والمراد بالمتجرد: حيث يتجرد من بدنها أي يُعَرَّى من الثوب وهو الأطراف، وخصَّهُ بالذكر مبالغة في نعومتها.

(٤) انظر: الكتاب جـ١ ص١٠٢.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٠٢، وانظر: الخصائص جـ٢ ص٤٢٠، وشرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١١٥، وابن يعيش جـ٦ ص٨٣، ٨٦، والمقرب جـ١ ص١٤١، والخزانة جـ٢ ص١٩٨ وجـ٣ ص٤٧٧، والعيني جـ٣ ص٥٨٧، والهمع جـ٢ ص٩٩، والدرر جـ٢ ص١٣٢، والأشموني جـ٣ ص٥٩، ومعجم شواهد العربية ص٣٣٣، وديوانه ص٣٠٨. الرَّبع: موضع النزول. جارتا صفا: الأُثْفِيتَان من أثافي القِدْر، والصفا: أراد به الجبل، وهو ثالثة الأثافي، والكميت: مالونه بين الحمرة والسواد، والجَوْن: الأسود، والمُصْطَلى: موضع الصّلا وهو النار. قال البغدادي في الخزانة =

الشاهد في قوله: «جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما»، لأنه أضاف «جَوْنَتا» إلى «مُصْطَلاهُما» مع وجود الضمير فهو بمنزلة «حَسَنةٍ وجْهَها»، بإضافة حسنَة إلى وجهها، وأنشد بعضهم قول طرفة:

رَحيبُ قطابِ الجيبِ منها

بإضافة «رَحيب» إلى «قِطَابٍ»، وهو أيضاً مثل «حَسَنَة وجهها»، لأن قوله: الجيب منها بمنزلة جيبها، فكأنه قال: رَحيبُ قطابِ جَيْبها، وهو بمنزلة (قوله[1]) رحيبُ جيْبِها، وهذا رَديءٌ عند سيبويه[2]، لأنه لايُجيزُه إلا في ضرورة الشِّعر.

وأما غير سيبويه فإنه لايُجيزُه في الشعر ولا في الكلام، ويمنع إضافة

= جـ٢ ص١٩٩: «والضمير المثنى في «مُصْطَلاهما» عند سيبويه لقوله: جارتا صفا، وعند المبرد للأعالي ، وأما محل الشاهد فقوله: جَوْنَتَا مُصْطَلاهما، فإنه أضاف «جَوْنَتَا» إلى مصطلاهما»، قال السيرافي: جَوْنَتَا مثنى وهو بمنزلة حَسَنَتا، وقد أضيف إلى «مصطلاهما»، ومصطلاهما «بمنزلة وجهها فكأنه قال: حسنتا وجْهِهِمَا، والضمير الذي في مصطلاهما يعود إلى «جارتا صفا» وانظر: أيضاً: الخزانة جـ٢ ص٢٠٠ ـ ٢٠٣، وقال السيرافي جـ٢ قسم١ ص١١٦: «وقد أُنْكِر ذلك على سيبويه، وخُرِّج البيت بما يَخْرُجُ به عن حَسَن وَجْهِهِ، وحَسَن وجهِهَا» وقال في ص١١٧: «كأنه قال: كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطلى الأعالي، فالضمير في المُصْطَلى يعود إلى الأعالي، لا إلى الجارتَيْن فيصير بمنزلة قولك: الهندان حَسَنَتَا الوجوه مليحتَا خُدودهَا، وأراد بالضمير الهندين، فالمسألة فاسدة، فكذلك «جونتا مصطلاهما» ، إن أردت بالضمير الأعالي فهو صحيح، وإن أردت بالضمير الجارتين فهو رديء، إلا أنه مثل قولك: هِنْدٌ حَسَنَةٌ وجْهَها، فإن قال قائل: فإذا كان الضمير الذي في مصطلاهما يعود إلى الأعالي فَلِم يُثَنّى والأعالي جمع؟ قيل له: الأعالي في معنى الأَعْلَيَيْن فرد الضمير إلى الأصل، ومثله:

متَى تلقني فردين ترجُفْ روانف أَلْيَتَيْكِ وتُسْتَطارا

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص١٠٢، وقال البغدادي في الخزانة جـ٢ ص٢٠٣: «قال السيرافي: ومما يدخل في هذا النحو قول طرفة: رحيب قطاب الجيب منها... البيت، وهذه الإضافة رديئة بمنزلة حسنة وجهها، وذلك أن الأصل وهو الإنشاد الصحيح: رحيبٌ قطاب الجيب بتنوين رحيب، فقطاب يرتفع برحيب، وضمير منها يعود إلى الأول، فإذا أضفنا «رحيب» فقد خلا منه الضمير العائد فلا معنى لها » وانظر أيضاً: الخزانة جـ٣ ص٤٨١.

رَحيب مع إمكان التنوين فيه، ويتأول «جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا» على غير ماذكر سيبويه[1] وهو: أن يجعل الأعالي بمنزلة[2] الأعْلَيَيْن، ويجعل الضمير الذي في «مُصْطَلاهُمَا» راجعاً إلى الأعْلَيَيْنِ كأنه قال: كُمَيْتَا الأَعْلَيَيْنِ (جَوْنَتَا مُصْطَلَى الأَعْلَيَيْنِ[3]) ثم أضمَرَ الأَعْلَيَيْنِ كما تقول: هاتان امرأتان كَرِيمَتَا الزوجيْن حَسَنَتَا وُجُوهِها، بتقدير: حَسَنَتَا وجوهِ الزوجَيْن، ثم أضمَرْتَ، وإذا أمكنَ تأويل البيت على هذا فليس فيه ضرورة، وهو جائز في الكلام وغيره، وجاز أن يُجْعَل الأعالي وهو جمع بمعنى الاثنين، ويُرَدُّ الضمير على المعْنى كما قال عنترة:

مَتَى مَـــاتلْقَنِي فَرْدَيْن تَرجُفُ رَوانِفُ أَلْيَتَيْـــكَ وتُسْتَطَـــارَا[4]

فقال: «تُسْتَطارا» لأنه جعل «روانِف» بمعنى رانِفَتين، وهما طرفا الأليتيْن، وتقول: مررت برجلٍ كرامٍ أباؤه، ولا يجوز مررتُ / برجُلٍ كريميْن آباؤه، لأن [٣١ / ب] (هذه)[5] الصفة بمنزلة فعل مقدم فلا يُثَنّى ولا يُجْمع إذا كان فاعلُه بعدَه، فأمّا جمع التكسير فيجري مجرى الواحد فلذلك جاز، قال حُسَيْلُ بنُ سَجِيح الضَّبِّي:

---

(١) انظر شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١١٦، ١١٧، والخزانة جـ٢ ص١٩٩ ـ ٢٠٣ حيث ذكر البغدادي رأي المبرد والسيرافي.

(٢) هذا هو ماذكره السيرافي وما نقلته عنه في التعليق على بيت الشماخ.

(٣) نقص في «ق».

(٤) وهو من شواهد السيرافي في شرحه جـ٢ قسم١ ص١١٧، وانظر: ابن يعيش جـ٢ ص٥٥، ٥٦ وجـ٤ ص١١٦، وجـ٦ ص٨٧ وأسرار العربية ص١٩١، وشرح شواهد الشافية ص٥٠٥ والعيني جـ٣ ص١٧٤، والتصريح جـ٢ ص٢٩٥، والهمع جـ٢ ص٦٣ والدرر جـ٢ ص٨٠، وورد عرضا في الخزانة جـ٢ ص٢٠٠، وانظر أيضا: الضرائر ص٩٠، ومعجم شواهد العربية ص١٤٣ وديوانه ص٧٥، فردين أي منفردين، ترجف أي تضطرب وتتحرك، والروانف جمع رانفة، وتستطارا من قولهم: اسْتُطير الشيء إذا طُيِّر، والألف فيه ضمير الروانف، ويجوز أن يكون ضمير الأليتين.

(٥) نقص في «ق».

بِمُطَّرِدٍ لَـدْنٍ صِحَـاحٍ كُعُـوبُـه وذِي رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقُدُّ القَوانِسَا[1]

فصل: واعلم أن باب «أفعلُ منك» مثل قولك: زيد أفضلُ منك هو مشبَّهٌ بالصفة المشبهة[2]، فلا يعمل إلاّ في ضمير الأوّل، ولا يُثَنَّى، ولا يُجْمع، ولا يُؤَنّث، ولا يُعَرَّف، كقولك: زيد أفضَلُ من عمروٍ، والزيدان أفْضَلُ من عَمْرو، والزيدُونَ أفْضلُ من عَمْرو، والهِنْداتُ أفْضَلُ من عَمْروٍ، ومررت برجلٍ أفضلَ من زيد، وبرجلٍ خيرٍ من عمروٍ. وإنما لم يجز أن يثنى ويجمع ويؤنث ويعرف لأنك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ من عمرو، فأفضلُ بمنزلة الفِعْل والمصدر، كأنك قلت: يَزِيدُ فضلُه على فضلِ عمروٍ، فلمّا كان مُضَمّناً للمصدر وزيادَته صار كالفعل في تضمّنه المصدرَ والزمان، والفعلُ لايُثنى ولا يُجمع ولا يُعرّف وكذلك ماكان بمنزلته.

ولا بد في هذه الصفة من «مِنْ» مذكورةٍ أو مقدرةٍ ليُبَيَّنَ الموضعُ الذي يزيدُ فضلُه منه، كقولك: زيد أفضل مِنْ عمرو، والله أكبر مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وفي أفضلَ ضميرٌ يرتفعُ به ويعودُ إلى الأول، ولايجوز أن ترفع شيئاً من الأسماء الظاهرة، لاتقول: زيدٌ أفضلُ من عمروٍ أبوه، ولا خيرٌ منْك أخُوه؛ لأن باب «أفعَل» بَعُدَ عن شَبَهِ اسْمِ الفاعل، إذْ كان صفَةً مشبهّةً بالْمُشَبَّهِ باسْم الفاعل،

---

(١) وهو من شواهد ابن يعيش جـ٦ ص١٠٧ ولم ينسبه، وهو في اللسان (قنس) ونسبه إلى حُسَيل، والبيت ضمن مقطوعة من ثمانية أبيات في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ص٥٦٩، وقد سبق أن استشهد الصيمري ببيت آخر لحُسَيل تالٍ لهذا الشاهد (انظر ص٧٦ من التبصرة، باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين لك أن تقتصر على أحدهما).

هذا وقد خرّجَ صاحبُ معجم شواهد العربية الشاهدَ هُنا من ابن يعيش فقط ولم يخرجه من اللسان، كما أنه نسبه إلى مجهول تبعا لابن يعيش، مع أنه محقّقُ شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام ، وهذا الشرح من مصادره في مُعجمه، وانظر معجم شواهد العربية ص١٩٥. والباء في قوله: «بمطرد» متعلقة بقوله: «أرْهَبْت» في بيت آخر قبل الشاهد، ومعنى الاطِّراد في الرمح: تَقَوّمُه وتوافق أنابيبه عند الهَزّ، والقوانس أعلى البيض، وقونس الفرس منه وهو العظم الذي تحته العصفوران، والقَدّ: القطع طولا ، وذي رونق: ذي ماء، وعَضب أي قاطع نافذ.

(٢) في «ق»: المشبهة به.

فلذلك ضَعُفَ عن رفْعِ الاسم الظاهر إلا ماقَدّمْنَا في باب الصفات[1]، للعلة المذكورة هناك، وَتُذكر الخَصْلَةُ التي بها يَفضُل الأَوَّلُ الثانِيَ فَتَقُول: زيد أفضلُ من عمرٍو أباً، وعَمْرُوٌ خيرٌ مِنْ بكر فعلاً، ولا يكون إلا نكرة منصوبةً على التمييز، لأنك إنما تذكره لتُبَيِّنَ النوعَ الذي فَضْلُه فيه، كما تقول: عِشرون درهماً، فيكون «درهما» نكرةً، لأنك تُبَيِّنَ به النوعَ المعدودَ.

ولا يكون أيضاً إلا من سبب الأول، لو قلت: زيد أفضل من عمرو خالدا لم يجز؛ لأن «خالدا» ليس من سبب «زيد»، ولكن تقول: عَمْرٌو أَفْضَلُ منك قبيلةً وحيًّا وما أشبه ذلك، لأن التقدير: قبيلتُه أفْضَلُ من قبيلتِك، وحَيُّه أَفْضَلُ من حيِّك، وأَبُوه أفْضَلُ من أبيك، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: ص١٧٩ فيما سبق من التبصرة.

بَابُ مايَعْمَل من المصْدَرِ عَمَلَ الفِعْلِ

اعلم أن المصدر يجري مَجْرى الفعل المأخوذ منه، فإن كان الفعل متعديا تعدى المصدر، وإن كان الفعل غيرَ مُتَعد لم يتعدَّ المصدر.

وجميع مايعمل من المصادر مقدَّرٌ بأنْ والفعل المأخوذ منه، وكل مالم يَجُز تقديره بأن والفعل الذي أخذ منه لم يَجُز أن يعمل عمل الفعل، وذلك إذا كان توكيدا للفعل كقولك: ضَرَبْت ضربا، وأكلت أكلا، أو كان الفعل المأخوذ من لفظه عاملا فيه كقولك: ضربت زيداً الضربَ الشديدَ، فهذا لايجوز/ أن [٣٢ / ١] يعمل عمل الفعل؛ لأنه لايمكن تقديره بأن والفعل، ألا ترى أنّك لاتقولُ: ضَرَبْتُ أنْ ضَرَبْتُ، ولا أكَلْتُ أَنْ أَكَلْتُ، ويجوز أن تقول: كَرِهْتُ ضرْبَ زَيدٍ عمراً، لأنك تقول: كَرِهْتُ أنْ ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، فتدبّر الفرق بين المصدرين؛ ليجري الكلام عليه، إن شاء الله.

واعلم أن المَصدر له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يُنَوَّنَ ويَرْفَعَ الفاعلَ بعده ويَنْصِبَ المفعولَ كَقولك: عَجِبْتُ من ضربٍ زيدٌ عمراً، كما أنشد سيبويه[1]:

بِضَرْبٍ بالسيوف رؤوسَ قَوْمٍ ... أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٦٠، ٩٧.

والبيت للمرار بن منقذ التميمي كما ذكر العيني، وهو من شواهد السيرافي جـ٢ قسم١ ص٩٨، وابن يعيش جـ٦ ص٦١، والعيني جـ٣ ص٤٩٩، والأشموني جـ٣ ص٦ ومعجم شواهد العربية ص٣١٧، والهام: جمع هامة وهي الرأس، والضمير فيه راجع إلى الرؤوس، أو راجع إلى قوم، والقوم يُذكّر ويؤنّث، ومقيل الرأس هو العنق، وأصل المقيل: مكان القيلولة.

والثاني: أن تَدْخلَ عليه الألفُ واللامُ، فيرفعَ أيضا الفاعلَ وينصبَ المفعولَ كقولك: عجبت من الضرّب زيدٌ عَمراً، وأنشد سيبويه[1]:

ضعيفُ النكايةِ أعداءَه ... يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

والثالث: أن تَحْذِف الألفَ واللامَ والتنوينَ جميعاً، وتُضِيفُه إلى الاسم الذي يليه فاعلا كان أو مفعولا، وتُجْرِيَ الثانِيَ على مايَستحقّه من الإعراب، إن كان فاعلاً رفعتَه، وإن كان مفعولاً نصبْتَه، كقولك: أعجبني دقُّ القصّارِ الثوبَ، أَضَفْتَه إلى الفاعل، وأعجبني دَقُّ الثوبِ القصّارُ، أضفْتَه إلى المفعول، قال (لبيد[2]):

عَهْدِي بِهَا الحيَّ الجميعَ وفيهمُ ... قَبْلَ التفرّقِ مَيْسِرٌ ونِدَامُ[3]

فالمصدر مضاف إلى الفاعل وهو ضمير المتكلم في عهدي، وتقول: عَجِبْتُ من ضَرْبك عَمْراً، وأعجبني ضربُ عمروٍ إيَّاك.

وإنما جاز أن يضاف المصدرُ إلى الفاعل، و (إلى)[4] المفعول جميعا، ولم يَجُزْ

---

(١) انظر الكتاب جـ١ ص٩٩، والبيت من أبيات سيبويه المجهولة القائل.

وانظر أيضاً: الإيضاح العضدي جـ١ ص١٦٠ والمنصف جـ٣ ص٧١ وشرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١٠٠، والمقرب جـ١ ص١٣١، والخزانة جـ٣ ص٤٣٩ والشذور ص٣٨٤، والتصريح جـ٢ ص٦٣، والهمع جـ٢ ص٩٣، والدرر جـ٢ ص١٢٤، والأشموني جـ٣ ص٦، ومعجم شواهد العربية ص٢٦٢، والنكاية: مصدر نَكَيْتُ العدو ونكيت فيه إذا أثَرْتُ، وهو يتعدى ويكون لازما، يراخي الأجل: يُبَاعده ويُطيله.

(٢) نقص في «ر».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٩٨، وانظر: شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص٩٨ وابن يعيش جـ٦ ص٦٢، واللسان (حضر)، وديوانه ص٢٨٨، ومعجم شواهد العربية ص٣٥٤، الجميع: المجتمعون، والميسر: القمار على الجَزُور ليعود نفعها على المعوزين ، والنِّدام: المنادمة، أو النّدام: جمع نَدْمان أو نَديم، وعهدي: مبتدأ سد الحال مسد خبره وهو جملة: «وفيهم ميسر» كقولهم: حكمك مُسْتَطاً.

(٤) زيادة في «ر» و «ق».

في اسم الفاعل أن يُضَافَ إلا إلى المفعول لاغير، لأن المصدرَ غيرُ الفاعل وغيرُ المفعول فجازت إضافته إلى كل واحد منهما، لتعلقه بكل واحد منهما، فتعلّقه بالفاعل لأنه منه وقع، وتعلقه بالمفعول لأنه عليه وقع.

وأما اسم الفاعل فهو الفاعل كقولك: زيدٌ ضاربٌ، فضاربٌ هو زيدٌ، فلم تَجُز إضافتُه إلى نفسه، وجازت إضافتُه إلى المفعول: لأنه غيرُه.

وإنما جاز إعمال المصدر مع الألف واللام والتنوين، لأنه يعمل بمناسبته الفعل، والألفُ واللامُ والتّنْوينُ (لا)[1] يُخْرِجَانه من مناسبةِ الفعل، فلذلك عمِلَ مع وجود كُلٍّ واحدٍ منهما فيه.

وتقول: عجبت من إعطاء عمروٍ زيداً الدنانيرَ، فعمروٌ فاعل الإعطاء، وهو مجرور في اللفظ، و «زَيْدٌ» و «الدنانير» مفعولان تعدّى المصدر إليهما كما يتعدى الفعل (مِنْ) قولِكَ: أعطى عمروٌ زيداً الدنانيرَ، والمصدر يجري مجرى الفعل، وكذلك تقول: أعجبني إعلامُ زيدٍ عمراً أباهُ خارجاً، فيتعدى المصدر إلى ثلاثة مفعولين كما تَعدّى فعلهُ.

ولا يجوز تقديم ماعمل فيه المصدر عليه، لأنه في صلَته، والصّلة لاتَتَقدّم على الموصول.

ويجوز أن تحذف فاعِلَ المصدر إذا كان في الكلام دليلٌ عليه كقولك: أعجبني إكرامٌ زَيْداً، قال الله عز وجل: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي[2] مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد.

[٣٢ / ب] مَقْرَبَةٍ﴾ (يَتِيماً)[١]/ منصوبٌ بإطعام،[٢] وهو مصدر أطْعَم، ولم يُذْكَر الفاعلُ، لدلالة الكلام عليه، كأنكَ قلت: أوْ إطعَامٌ الإنسانَ يتيماً، لأنه قد تقدم ذكر الإنسان، كما قال الشاعر، أنشده سيبويه[٣]

أخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحْتُ فِيه ... مُحَافظَةً لَهُنَّ إخَا الذِّمَام

فَنَصب «إخا الذمام» بمُحافظةٍ، ولم يذكر بعده فاعلاً؛ لأن ماقبله يَدُلُّ عليه، ويجوز إضافَتُه إلى المفعول مع حذف الفاعل، فتقول: أعجبني ضربُ زيدٍ، فهذا يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أنْ يكون زيدٌ الفاعلَ، وهو الأصل.

والثاني: أن يكون المفعولَ.

والثالث: أن يكون في المعنى مرفوعاً بتقدير مالم يُسَمَّ فاعلُه.

فإذا عطفت على مثل هذا كان لك أربعة أوجه:

العطف على اللفظ مجرورا، وعلى معنى الفاعلِ مرفوعاً، وعلى معنى المفعول به

---

(١) نقص في «ق».

(٢) هذا هو رأي السيرافي، يقول في شرحه جـ٢ قسم١ ص٩٧: «.. والتقدير فيه: أو أن تطعموا فحذف الفاعل، ولو أظهر لقال: أو إطعامٌ أنتم، ويجوز عندي أن لايقدر فاعل وينصب بالمصدر نفسه كما نُصِب التمييزُ في قولك: عشرون درهما، وما في السماء موضعُ راحةٍ سحابا من غير أن يُقَدّر فاعل » وانظر: أصول ابن السراج جـ١ ص١٦٤.

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٩٧، وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل.

وانظر أيضا: شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص٩٨، ومعجم شواهد العربية ص٣٧٠: السَّجْلُ: الدّلو الضخمة المملوءة بالماء. نَفَحْتُ: أعْطيت، إخا الذمام: أي إخاء الذمام، والذمام: الحق والحُرمة، والتقدير: لأن حافَظْتُ إخاء الزمام، أيْ راعيته، والمعنى: أن يُقَارِضَهنَّ بما فعلن.

منصوبا، وعلى (معنى)[1] مالم يُسَمَّ فاعلُه مرفوعاً، فتقول: أعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٍ، على اللفظ (مجرورا)، وضربُ زيدٍ وعمروٌ، على معنى الفاعل، وضربُ زيدٍ وعمروٌ، على معنى مالم يُسَمّ فاعلُه، وضربُ زيدٍ وعَمْراً، على (معنى)[1] المفعول، قال الراجز[2] أنشده سيبويه:

قَدْ كنت دَايَنْتُ بها حَسّانَا مخافةَ الإفْلاَسِ واللِّيَانَا

يُحْسنُ بَيْعَ الأُصْلِ والقِيَانَا

فنصب «القيانا» على المعنى.

وتقول: ظننت إعطاء الدراهِم زيدٌ المظنونَ عمراً معجباً المعطَى ديناراً، «إعطاء» مصدر، وهو مفعول أوّلٌ لظننت، و «الدراهم» مفعولٌ أوّلٌ للإعطاء و «زيد» فاعلُه، و «المظنونَ» مفعول ثانٍ للإعطاء، وفيه ضمير مالم يُسَمّ فاعله، و «عَمْراً» مفعولٌ ثانٍ للمظنون، و «مُعْجباً» مفعولٌ ثانٍ لظننت، و «المعطَى» منصوبٌ به وفيه ضمير مالم يُسَمّ فاعلُه، و «ديناراً» مفعوله.

وتقول: عجبتُ من الضَّرب عمراً بخالدٍ زيدٌ، فَعَمْروٌ منصوبٌ بالضَرب، و «زيد» فاعل الضرب، وبخالد معناه: بسبب خالد، وكله في صلة المصدر.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) هو رؤبة، انظر: ملحقات ديوانه ص١٨٧، ونسبه ابن يعيش والسيوطي في شرح شواهد المغني إلى زياد العنبري ثم قال السيوطي: «وقيل: لرؤبة»، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب جـ١ ص٩٨.

وانظر: الإيضاح العضدي جـ١ ص١٥٩، وشرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١٥٠، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٢٢٨ وجـ٢ ص٣١، وابن يعيش جـ٦ ص٦٥ والمغني ص٤٧٦، وشرح شواهده ص٢٨٢، والعيني جـ٣ ص٥٢٠ والتصريح جـ٢ ص٦٥، والهمع جـ٢ ص١٤٥، والدرر جـ٢ ص٢٠٣، والأشموني جـ٣ ص١٣ ومعجم شواهد العربية ص٥٤٧. داينت: من المدانية، وهي البيع بالدين، بها أي بالابل، والليان: مصدر لويته بالدين لَيّاً وليّاناً إذا مطله وهو مصدر نادر، انظر: اللسان (لوى) يقول: داين حسان بالإبل، لأنه لايماطل مخافة أن يداين بها غيرَ حسان فيماطل لإفلاسه ، وأراد بالبيع: الشراء لأنه من الأضْدَاد، والقِيَان جمع قَيْنَة، وهي الأمة مغنية كانت أو غير مغنية.

وتقول: إعلامَ الله أخاك[1] زيداً عالما أحَبّ أبوك، «إعلام» مصدر منصوب بأحب، و «أبوك» فاعلُ «أحَبّ»، والتقدير: أحَبّ أبوك أن أعْلَمَ الله أخاك زيداً عالماً.

وتقول: سَرّ ظنٌّ زيدٍ أَخاك منطلقاً أباك، «أباك» مفعول «سرّ»، و «أخاك منطلقاً» مفعولا ظَنّ، وهو فاعل «سرّ»، و «زيد» فاعل «ظن».

وتقول: المقاتَلةَ[2] زيدٌ الأسدَ كَرِهَ بَكْرٌ، «المقاتلة» (مصدر)[2] منصوب بكره، و «بكر» فاعل «كَرِهَ»، والباقي على ماذكرنا.

وتقول: ماكَرِه شيءٌ شيئاً كراهيةَ شُرْبِ الماء زيدٌ أخوك عَمْرٌو، «كراهية» مصدر ونَصَبَهُ؛ لأنه وقع موقع المصدر المشبّه به تقديره: ماكره شيء شيئاً كراهيةً كَكَراهيةِ شُرْبِ الماء زيدٌ، وحُذِفَتْ الكراهيةُ الأولى، وأُوقِعَتْ الثانيةُ موقعَها كما تقول: زَيْدٌ يشرَبُ شُرْبَ الإبل، أي يشرب شُرْبا كشُرب الإبل، و «شرب» مصدر، و «الماء» مفعول في المعْنى مجرور في اللفظ، و «زيد» فاعل/ [٣٣ / ا] «شرب»، و «أخوك» بدل منه، و «عمرو» فاعل «كراهية».

وتقول: عجبْتُ مِن طعامكَ زيداً طعَامك، على أن يكون «طعامك» الأول ـ وهو اسْمٌ ـ في موضع إطعامك، وهو مصدر، كأنك قلت: عجبت من إطعامك زيداً طَعامَك كما قال القطامي:

أَكُفْراً بعد رَدِّ الموت عَنّي ... وبعدَ عَطائك المِائَةَ الرِّتَاعا[3]

---

(١) في الأصل: إعلام الله زَيْداً أخاك عالماً...

(٢) نقص في «ق».

(٣) والبيت من شواهد ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٦٦، وانظر: شرح الحماسة للمرزوقي ص٩٩٨ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص١٤٢ والتصريح جـ٢ ص٦٤، والهمع جـ١ ص١٨٨، وجـ٢ ص٩٥، والدرر جـ١ ص١٦١ وجـ٢ ص١٢٧، والأشموني جـ٣ ص١٠ والأغاني جـ٢٤ ص٤٠، ومعجم شواهد العربية ص٢١٤ وديوانه ص٣٧. والرتاع :الإبل التي أسامها صاحبها.

فجعل «عَطَائك» ـ وهُو اسْم ـ في موضع «إعطائك» ونصب به «المائة» وهو من النوادر[1]، وقال الشاعر[2]:

أَظُلَيْمُ إنّ مصـــابَكُم رَجُـــلاً أَهْـــدَى السَّـلام تَحِيَّـــةً ظُلْمُ

فأقام «المصاب» مُقام «الإصابة» ونصب به رجلا (كأنه[3] قال: إن إصابتكم رجلا[3])، وقد يجوز أن يكون «مصابكم» مصدرا، لأن المصدر قد يجيء على لفظ المفعول، كما أنشد سيبويه[4]:

أُقـــاتِـل حتى لاأرى لي مُقَـــاتَـلاً وأنجُـو إذا غُمَّ الجبـــانُ[5] من الكرْبِ

بمعنى حتى لاأرى لي قِتَالا، ويجوز أن يكون حتى لاأرى (لي)[6] موضعاً للقتال، فتدبر هذا وقس عليه تصب إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقل ابن عقيل عن الصيمري أن إعمال اسم المصدر شاذ، انظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك جـ٢ ص٧٧، ونقل ذلك عن الصيمري أيضا الأشموني، انظر: الصبان على الأشموني جـ٣ ص١١١. هذا وإعمال المصدر جائز عند الكوفيين والبغداديين ومنعَه البصريون. انظر: الأصول جـ١ ص١٦٥ـ ١٦٦ والهمع جـ٢ ص٩٥ والتصريح جـ٢ ص٦٤، والصبان على الأشموني جـ٣ ص١١٠.

(٢) هو العَرْجي أو الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي.

والبيت من شواهد ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٦٥، وانظر: مجالس ثعلب ص٢٧٠، والاشتقاق ص٦١، ٩٤، والمغني ص٥٣٨، ٦٧٣، وشرح شواهده ص٣٠١ وشذور الذهب ص٤١١ والعيني جـ٣ ص٥٠٢ والتصريح جـ٢ ص٦٣، والهمع جـ٢ ص٩٤ والدرر جـ٢ ص١٢٦، والأشموني جـ٣ ص١٠، والأغاني جـ٩ ص٢٦، ودرة الغواص جـ٢ ص١٠٨ وديوان العرجي ص١٩٣، ومعجم شواهد العربية ص٣٥٣، وظُليم: ترخيم ظليمة، وهو اسم امرأة، وجملة «أهدى السلام» في محل نصب صفة لرجُل.

(٣ـ٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر: الكتاب جـ٢ ص٢٥٠.

والبيت لمالك بن أبي كعب أو كعب بن مالك، وانظر: ديوان كعب ص١٨٤، وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ١ ص٧٥، وانظر أيضا: الخصائص جـ١ ص٣٦٧ وجـ٢ ص٣٠٤ والمحتسب جـ٢ ص٦٤، والمخصص جـ١٤ ص٢٠٠ وابن يعيش جـ٦ ص٥٠، ٥٥ واللسان (قتل) والأشباه والنظائر جـ١ ص١١٩.

(٥) شطره الثاني في «ق» هكذا: وأنجو إذا لم يَنْجُ إلا المكبَّس.

(٦) نقص في «ر» و «ق».

بَابُ أسماء سمِّيَ الفعلُ بها في الأَمْرِ والنَّهْي

من ذلك: «رُوَيْدَ» و «هَلُمّ» و «حَيَّهَلْ» و «صَهٍ» و («إيه»[1]) و «عَلَيْكَ» و «عِنْدَك» و «دُونَكَ» ، وما عُدِلَ عن فعل الأمر إلى «فَعَالِ» نحو «حَذَارِ» و «بَدَارِ» فأمّا «رُوَيْدَ» : فتتصرف على أربعة أوجه:

الأول: أن يكون اسماً للفعل[2] مبنِّياً على الفتح، وإنما وجب بناؤه؛ لأنه وقع موقع فِعْل الأمر، وهو مبني، فوجب أن يُبْنَى، ويُنْصَبُ ما بعده، فتقول: رُوَيْدَ زيداً، بتقدير: أَرْوِدْ زيداً، قال الهُذَلي[3]:

رُوَيْدَ عَلِيّاً جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ ... إلَيْنَا ولكن وُدُّهُمْ مُتَمَايِنُ

«عَلِيٌّ» قبيلة، كأنه قال: أَرْوِدْ عليّاً.

والثاني: أن يكون صفة[2] فيعربُ؛ لأنه لم يقع موقع مَبْنِيٍّ فيستحقَّ البناءَ كقولك: ساروا سيراً رُوَيْداً، وهذا سيرٌ رويدٌ.

والثالث: أن يكون حالاً، وذلك إذا حذفت الموصوفَ، فتقول ساروا رويداً أي ساروا مُرْوِدِينَ

---

(١) نقص في الأصل و «ر» .

(٢) انظر: سيبويه ج ١ ص ١٢٤ والأصول ج ١ ص ١٧٠.

(٣) هو المعطل الهذلي، وقيل: هو مالك بن خالد الخناعي، انظر: ديوان الهذليين ص ٤٤٧.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٢٤، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٢٠٨، ٢٧٨ والمخصص ج ٤ ص ٨٩ وابن يعيش ج ٤ ص ٤٠ والأشموني ج ٣ ص ٣٠٢ واللسان (رود) و (جدد) و (مأن) و (مين) ومعجم شواهد العربية ص ٣٩١ وجُدَّ: قُطِع، المَيْن: الكذب.

والرابع: أن يكون مصدراً مضافاً أو مفرداً، فالمضاف: كقولك: رُوَيْدَ[1] زيدٍ بمنزلة: ضَرْبَ زيدٍ، كما قال الله عز وجل: ﴿فَضَرْبَ[2] الرِّقَابِ﴾ .

والمفرد: كقولك: رُوَيْداً يا زيدُ، كما تقول: ضَرْباً يا زيدُ.

وأما هَلُمَّ: فأهل الحجاز يستعملونه في الواحد والاثنين والجميع والمؤنث على لفظ[3] واحد، تقول: يا رجل هَلُمَّ، ويا رجلان هَلُمَّ، ويا رجال هَلُمَّ، ويا هنْدُ هَلُمَّ، قال الله عز وجل: ﴿وَالقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ[4] هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ .

وأما بنو[5] تميم فيُثَنُّون وَيَجْمعون ويُؤنّثون، فيقولون للواحد: هَلُمَّ، وللاثنين: هَلُمَّا، وللجميع: هَلُمُّوا، وللمرأة: هَلُمِّي، وللنساء: هلُمُمْن.

ويُستعمل متعدياً وغير متعد، فإذا أريد به معنى «أَقْبِل» لَمْ يتعَدَّ، تقول: هَلُمَّ يا زيْدُ، أيْ أقبل يا زيدُ، وتقولُ: هَلُمَّ زيداً، إيتِ زَيْداً فَتُعَدِّيه.

وأما حَيَّهلْ: فمعناه الاستدعاء، ويستعمل مُتعدياً، وغيرَ متعد، مثل «هَلُمَّ» ، تقول: حَيَّهلْ / الثّريدَ، بمعنى: إيتِ الثّريدَ فتُعديه، وحَيّهَلْ بمعنى [٣٣ / ب] «تَعَال» : فلا تعديه، وقد يستعمل «هَلْ» بغير حَيَّ» ، كما قال النابغة الجعدي:

أَلا حَيِّيَا لَيْلَى وقُولا لَهَا هَلاَ[6]

---

(١) انظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والأصول ج ١ ص ١٧٠.

(٢) الآية ٤ من سورة محمد ﷺ .

(٣) انظر: سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ والمقتضب ج ٣ ص ٢٥، ٢٠٢ والأصول ج ١ ص ١٧٠.

(٤) الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢٧ وج ٢ ص ١٥٨ والمقتضب ج ٣ ص ٢٥، ٢٠٣، والأصول ج ١ ص ١٦٩.

(٦) عجز البيت: فقد رَكِبَتْ أَمْراً أَغَرّ مُحَجَّلا.

وهو من شواهد ابن يعيش ج ٤ ص ٤٧، وانظر: الخزانة ج ٣ ص ٣١ واللسان (هلا) والأغاني ج ٥ ص ١٦ ومعجم شواهد العربية ص ٢٦٥ وديوانه ص ١٢٣. هَلاَ: زَجْرٌ تزجر به الفرس الأنثى إذا أَنْزَى عليها الفحلُ لتَقَرَّ وتسكُن.

واستعمل «حَيَّ» بغير «هل» في الأذان تخفيفاً، وعُدِّيَ بِعَلَى كقولك: حَيَّ على الصلاة، حَيَّ على الفلاح، إنما هو استدعاء إلى الصلاة وحَثٌّ عليها.

وتقول: رويدَكَ زيداً، ورويدكا زيداً، ورويْدَكُمْ زيداً، وحَيَّهَلَكَ عَمْراً، فالكاف حرف للخطاب عند سيبويه[1] (و)[2] لا موضع لها من الإعراب كالكاف في ذلك، ولا يجوز تأكيدها كما لم يجز أن تقول: ذلك نفسَك، ولا ذلك نفسِك فتؤكد الكاف؛ لأنها حرفٌ لِلْخِطاب ليس باسم، ولا تُؤكَّد الحروفُ.

وفي «رويدكَ» و «هَلُمَّ[3] لَكَ» و «حَيَّهَلَكَ» ضمير[4] مرفوع؛ لأنها تقوم مقام الفعل، فلا بد من فاعل، فهو مضمر في النية فيجوز أن تؤكده كما تؤكد المضمر المرفوع.

ويجوز العطف عليه بعد التأكيد فتقول: رويدك أَنْتَ نفسُك، وحَيَّهَلك أنتَ وعبدُ الله، وهَلُمَّ أنت وأخوك، ويَقْبُحُ أن تعطف عليه بعد تأكيد كما قَبُحَ ذلك في الفعل، فأمّا إذا جعلت «رويداً» مصدراً فأضفته إلى الكاف، فالكافُ اسم مجرور يجوز توكيده كقولك: رويدَك نفسِك، كما تقول: مررت[5] بِك نفسِك.

فأما «صَهْ» و «مَهْ» و «إيهِ» ، وما أشبه ذلك فأصوات وضعت للأمر والنهي كما يقال للناقة«حَلْ»[6] وللْجَمَل «حَوْب»[7].

---

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ١٢٤ والمقتضب ج ٣ ص ٢٠٩، ٢٧٧، والأصول ج ١ ص ١٧١.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢٥: «ونظير الكاف في «رويدك» في المعنى لا في اللفظ «لك» التي تجيء بعد «هَلُمَّ» في قولك: هَلُمَّ لك، فالكاف ههنا اسم مجرور باللام» ، وانظر الأصول ج ١ ص ٧٠.

(٤) انظر: المقتضب ج ٣ ص ٢١٠، ٢٧٩.

(٥) في «ق» : كما تقول: ضربتكَ نفسَك.

(٦) «حل» لزجر إناث الإبل، انظر اللسان (حلل) ، وانظر: ابن يعيش ج ٤ ص ٨٣.

(٧) «حوب» زجر للبعير ليمضي، انظر: اللسان (حوب) وانظر: ابن يعيش ج ٤ ص ٨١.

ومعنى صَهْ: اسكت، ومَهْ: اكفُف، وإيْهِ: استزادة.

وأمَا عليك، ودُونَكَ، وعِنْدَك فتتعدى كل واحدة منهن إلى مفعول واحد، تقول: عليك زيداً، ودونَكَ عَمْراً، وعندك بكراً، ومعناه الإغراء كأنك قلت: خُذْ زيداً من فوقك، وَخُذْ عمراً من تحتك، وخذ بكراً من حضرتك، وفي كل واحدة من هذه الثلاثة ضميران: أحدهما ضمير مرفوع كما قلنا في «رويد» ـ والآخر ضمير مجرور وهو الكاف، ويجوز أن تؤكدهما جميعاً فتقول: عليك نفسِك زيداً، وعليك أنت نفسُك، وعليك (نفسِك)[1] أنتَ نفسُك زيداً فتؤكدهما جميعاً.

واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من اسم الفعل لا يستعمل في الأمر والنهي إلا للمخاطب، لا يجوز أن تقول: رويْدَهُ زيداً كا قلت: رويدك زيداً، ولا عليه زيداً، فأمَّا من قال: عليه رجلاً[2] لَيْسَنِي فشاذ، والشاذ لا يقاس عليه، وإنما وجب ألا يستعمل للغائب، لأن هذه الأسماءَ موضوعة لأمر المخاطب ونهيه كما توضع الأصوات نحو «حَلْ» و «حَوْب» و «بَسْ»[3] وما أشبه ذلك.

فلما جرت مجرى الأصوات ـ والأصواتُ لا تستعمل للغائب ـ وجب ألا يُسْتَعْمَل هذا أيضاً للغائب.

وأما «عليك» و «دونَك» و «عندَك» فليس بابها أن تتعدى إلى شيء، وإنما «على» حرف جر، و «وعِنْدَ ودون» ظرفان، فلما نقُلت عن بابها وجب ألا يُتَصَرَّفَ فيها، لأن نقلها شاذٌّ، والشّاذُ لا يُتَصَرَّفُ فيه.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢٦، والمقتضب ج ٣ ص ٢٨٠.

(٣) في اللسان (بسس) وبَسْ بَسْ ضرب من زجر الإبل، وأكثر ما يقال بالفتح، وانظر ابن يعيش ج ٤ ص ٨٤.

[٣٤ / ا] ولا يتقدم المفعول في هذا الباب على هذه العوامل، / لا تقول: زيداً رويداً، ولا زيداً عليك، ولا عمراً دونك؛ لِمَا ذكرنا.

وأمّا قوله عز وجل: ﴿كِتَابَ اللهِ[١] عَلَيْكُمْ﴾ فليس ﴿كِتَابَ اللهِ﴾ منصوباً بعليكم، وإنّما هو منصوب على المصدر[٢]؛ لأن قوله: ﴿حُرِّمَتْ[٣] عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ وما بعده يدل على: كُتِب ذلك عليكم كتابَ الله (عليكم)[٤].

وأما قول الراجز:

يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دونَكا[٥]

فدَلوي يحتمل أن يكون في موضع رفع كأنه قال: دَلوي عندك، كما تقول: دلوي بقُربك، استدعاءً لِمَلْئها، وإن لم يكن ذلك في لفظ الفعل، ويَحْتَمِل أن يكون «دَلْوي» في موضع نصب بفعل مضمر، لا بدونك المذكور، والدليل على

---

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) في البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤: «انتصب بإضمار فعل، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم» .

(٣) الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) نسب الأزهري في التصريح هذا الرجز إلى جاريةٍ من بني مازن، وقال ابن عبد ربه في العقد الفريد: خرج وائل بن صُرَيْم اليشكري من اليمامة فلقيه بنو أُسَيْدِ بن عمرو بن تميم فأخذوه أسيراً فجعلوا يغمسونه في الرَّكِيَةِ ويقول: يا أيها المائح دلوي دونكا.

وهو من شواهد الزجاج في معاني القرآن ج ١ ص ٣٦، وانظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٢٩٨، والإنصاف ص ٢٢٨ وأسرار العربية ص ١٦٥، وابن يعيش ج ١ ص ١١٧ والمقرب ج ١ ص ١٣٧ والخزانة ج ٣ ص ١٥ والمغني ص ٦٠٩، ٦١٨ والشذور ص ٤٠٧ والعيني ج ٤ ص ٣١١ والتصريح ج ٢ ص ٢٠٠ والهمع ج ٢ ص ١٠٥ والدرر ج ٢ ص ١٣٨ والأشموني ج ٣ ص ٣٠٧ وحاشية يس على التصريح، واللسان، وتاج العروس (ميح) والعقد الفريد ج ٦ ص ٥٨.والمائح: هو الرجل الذي يكون في جوف البئر يملأ الدلاء.

هذا أنه لو قال: «يا أيها المائح (دلوي»[1]،) وسكت لفُهِم منه ما يُفْهَم بقوله: «دونك» ، والتقدير: خُذْ دَلْوي واملأ دلوي، كما تقول لإنسان يضرب: يا أيها الضارب زيداً، أي يا أيها الضارب اضرب زيداً، فالحال المشاهدةُ أغنت عن إظهار الفعل، وكذلك يا أيها المائح، وذكر «دونك» تَنْبيهاً[2] لموضع دَلْوِهِ، أي هي بالقرب منك فاملأها.

وَأَمّا المعدول عن فعل الأمر فعلى ضربين: **أحدهما:** معدول عن فعل مُتَعَدٍّ، **والآخر:** معدول عن فعل غير متعد، فما كان معدولاً عن فعل متَعدٍّ تعدى، وما عدل عن فعل غير مُتَعَدٍّ لم يتعدَّ كقولك: تَرَاكِ زيداً، أي اترك زيداً، وَمَنَاعِ عَمْراً، أي امنعه، كما قال الراجز[3]:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا ... أَمَا تَرى الموتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

وقال الآخر:

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا ... أَمَا تَرَى الموتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا[4]

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ر» و «ق» تبييناً.

(٣) هو طُفَيْل بن يزيد الحارثي كما في الخزانة.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٢٣ وج ٢ ص ٣٧، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٣٦٩ والكامل ص ٢٦٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٣، ٦٦ وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١١١، ١٣٥ والإنصاف ص ٥٣٧ والخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ و ٤٠٩ والشذور ص ٩٠ واللسان (ترك) ومعجم شواهد العربية ص ٥١٥. وقال البغدادي في الخزانة: «قال يعقوب بن السكيت: أُغِير على إبل قوم من العرب، فلحق أصحاب الإبل فجعلوا لا يدنو منها أحد إلا قتلوه فقال الذين أغاروا على الإبل ذلك، وقال ابن الشجري: أراد أن أوراكها من شدة السير كأنها في استرخائها قد شارفت الموت» .

(٤) هذا الرجز من شواهد سيبويه المجهولة القائل، انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٣، وج ٢ ص ٣٦ والمقتضب ج ٣ ص ١٧٠ والمخصص ج ١٧ ص ٦٣ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١١١ والإنصاف ص ٥٣٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٥١ والخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ والأرباع: جمع رَبَع بضم الراء وفتح الباء وهو ولد الناقة التي تلده في الربيع، وأولاد الإبل تتبعها، ويجوز أن يراد بالأرباع جمع رَبْع بفتح الراء وسكون الباء وهو المنزل كما قال صاحب الخزانة وابن الشجري.

وقال الكُمَيْت:

نَعَـاءِ جُـذَامـاً غَيْرَ مَوتٍ ولا قَتْلٍ ولكنَ فراقـاً للـدعـائِمِ والأَصْـلِ[1]

كأنه قال: انْعَ جُذَاماً.

وتقول: نَزَالِ، أي انزل فلا يتعدى، كما لا يتعدى «انزل» ، قال زُهير:

وَلأنت أشجَـعُ من أســامـــة إذْ دُعِيْتَ نَـزَالِ ولُـجَّ في الـــذُّعْرِ[2]

وإنما بُنِيَتْ على الكسر؛ لالتقاء الساكنين.

وسيبويـه[3] يُجيز القيـاس في الأفعـال الثلاثيـة على هـذا المعـدول، فيجـوز عنـده: ضَرَابِ زيْـداً، وقتـالِ عمراً؛ لأن العـدل كثر في الثـلاثي، وغَيْرُسيبـويـه[4] يمنع القيـاس عليـه فلا يتكلم إلا بمـا تكلمت بـه العرب؛ لأنـه إخراج الشيء عن بابه.

---

(١) وهـو من شـواهـد سيبـويـــه ج ١ ص ١٣٩، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٧ وج ٢ قسم ١ ص ٣٣٦، والإنصاف ص ٥٣٩ وابن يعيش ج ٤ ص٥١٠ واللسان (نعا) ومعجم شواهد العربية ص ٣٠١ وليس البيت في ديوان الكميت.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٣٧ وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٣٧٠ وإصلاح المنطق ص ٣٧١ وما ينصرف ومـالا ينصرف ص ٧٥، والأصول ج ١ ص ١٣٦، وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٦ والجمل ص ٢٣٣ والمخصص ج ١٧ ص ٦٧ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١١١ ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ١٠ والإنصاف ص ٥٣٥، وابن يعيش ج ٤ ص ٢٦، ٥٠، ٥٢، والخزانة ج ٣ ص ٦١ وشروح سقْط الزَّند ص ١٠٥٨، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠ والأغاني ج ١٠ ص ٣٠٤، والصبان على الأشموني ج ١ ص ٨٩ ومعجم شواهد العربية ص ١٨٦، وديوانه ص ٨٩.

(٣) انظر الكتاب ج ٢ ص ٤١ وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٦ - ١١٨ وابن يعيش ج ٤ ص ٥٢.

(٤) قال السيرافي في شرحه ج ١ قسم ١ ص ١١٦ - ١١٨: «وزعم سيبويه أنه يطرد في هذا الباب من الأفعال الثلاثية كلها أن يُقَال فيها «فَعَالِ» بمعنى «افْعَل» ، فما كان منه غير متعد لم يتعد «فَعَال» الذي وقع موقعه، وما كان «افْعَل» متعدياً تعدى «فَعَالِ» منه» .

وأما الرباعي فقليل لا يقاس عليه[1] عند الجميع، ولم يُسْمَع منه[2] إلا في شيئين، قالوا: قَرْقَارِ؛ بمعنى قَرْقِرْ[3]، وعَرْعَارِ بمعنى عَرْعِرْ، وهي لعبة للأعراب، قال أبو النجم:

قالتْ لهُ ريحُ الصَّبَا قَرْقَارِ واختلط المعروفُ بالإنكارِ[4]

وقال النابغة:

مُتَكَنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكَاظَ كِليهما يَدْعُو[5] وَليدُهُم بها عَرْعَارِ

---

(١) انظر: شرح السيرافي، (الموضع السابق منه) ، وانظر أيضاً: ابن يعيش ج ٤ ص ٥٢، واللسان (قرر) .

(٢) في «ر» و «ق» : منهم.

(٣) في اللسان (قرر) : «وقرقر البعير قرقرة: هدر، وذلك إذا هدل صوته ورجَّعَ» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ٢ص ٤٠، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٨ وانظر أيضاً: الجمهرة (عرعر) ج ١ ص ١٤٥ ـ ١٤٦ وروايته: قالت له ريح الصبا عرعار، ثم قال ابن دريد: «ويروى قرقار» ، وانظر كذلك: المخصص ج ١٧ ص ٦٥، ٦٦ وابن يعيش ج ٤ ص ٥١ والخزانة ج ٣ ص ٥٨، واللسان (عرر) و (قرر) ومعجم شواهد العربية ص ٤٨١.

(٥) في «ر» : يدعو بها ولدانهم عرعار.

والبيتُ من شواهد السيرافي في شرحه ج ١ قسم ١ ص ١١٨، وانظر: الجمهرة، (عرعر) ج ١ ص ١٤٥ ـ ١٤٦ والمخصص ج ١٧ ص ٦٦ وابن يعيش ج ٤ ص ٥٢ والخزانة ج ٢ ص ٦٠ واللسان (عرر) وديوانه ص ١٠٢، متكنفي جنبي عكاظ: يعني أنهم يقيمون في كَنَفَي جنبي عكاظ، والكَنَف: النّاصية، ومتكنفي جمع مذكر سالم حذفت نونه للإضافة وهي إضافة لفظية، وعُكاظ: سوق قريبة من مكة كانت تقام في الجاهلية، وضمير بها لعكاظ.

بَابُ المَفْعُولات

[٣٤ / ب] المفعولات خمسة: مفعول / مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه.

فأمّا المفعول المطلق فهو: المصدر كقولك: ضَرَبَ ضَرْباً، وأَكل أكلاً، وسار سيراً، وهو يذكر على وجوه أربعة:

أحدها: أن يكون لتأكيد الفعل فيقوم مقام تكرير الفعل كقولك: انْطَلَقَ انطلاقاً، فهو بمنزلة قولك: انْطلقَ انطلقَ، وإنما كان هذا بمنزلة تكرير الفعل؛ لأنك إذا قلت: انْطَلَق، فقد علم أنه فَعَل الانطلاق، فلا فائدة في ذكره أكثر من فائدة التكرير.

والثاني: أن يكون لبيان نوع الفعل كقولك: انْطَلَقَ انطلاقاً شديداً.

والثالث: أن يُذْكر لتبيين عدد مرات الفعل، كقولك: ضربت ضربتين، وأكل أكْلَةً واحدة.

والرابع: أن يُذْكر لتبيين هيئة كقولك: هو حَسَنُ المِشْيَةِ والقِعدة والجِلسة، تَكْسِرُ أوله للفرق بين الهيئة وبين المرّة الواحدة.

وجميع هذه الوجوه إذا ذكرْتَها بعد الفعل نصبتَها كقولك: سار سيراً وأكل أكلة (واحدة)[1] وقعد قِعدة حسنة، وجلس جِلسة سَوْء.

وكذلك إن أدخلت عليه الألف واللام كقولك: ضَرَبَ الضَّرْبَ الشديدَ، وسارَ السِّيرَةَ الحسنة، وركب الرِّكبة الواحدة.

---

(١) نقص في الأصل و «ر».

وأما المفعول به فقد تقدم ذكره مع الفاعل[1] كقولك: ضرب زيدٌ عَمْراً، فعمرو مفعول به، لأنك أوقعتَ به الضربَ.

وأما المفعول فيه فشيئان: أحدهما: الحال، والآخر: الظرف، فالحال كقولك: ذهب زيدٌ ماشِياً، أي ذهب في حالِ مَشْيِهِ، والظرف نحو: زيد أمامَك، أي زيد في أمامك، أي في هذا المكان، وكذلك صمت يوم الخميس، أي في يوم الخميس، ونحن نُفْرد لكل واحد من الحال، والظرف باباً نستقصي فيه شرحَهُ إن شاء الله تعالى.

وأما المفعولُ له: فهو ما كان عذراً لوقوع الفعل كقولك: أكرمت زيداً مخافةَ عمروٍ، أي أكرمته لِمخافَةِ عمرو، وأهنت خالداً محبَّة زيدٍ، أي لمحبة زيد، قال الله عز وجل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي[2] آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ أي لِحَذَرِ الموت، وقال حاتم الطائي:

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكريمِ ادّخَارَهُ ... وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[3]

أي لادّخَارِهِ وللتّكرّم، قال النابغة الذُّبْياني:

وحَلّت بُيُوتي في يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ ... يُخَالُ به راعي الحَمُولةِ طائرا

---

(١) في «ر» : مع الفعل، وقد تكلم على الفاعل في باب الفعل الذي لا يتعدى، وتكلم على المفعول به عرضاً في باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد، انظر ص ١٠٩ فيما سبق من التبصرة.

(٢) الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٨٤، ٤٦٤، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١١٠ والمقتضب ج ٢ ص ٤٣٨، والكامل ص ١٦٥ والجُمل ص ٣١٠ والأصول ج ١ ص ٢٥٠ وأسرار العربية ص ١٨٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٤ والخزانة ج ١ ص ٤٩١ والعيني ج ٣ ص ٧٥ ومعجم شواهد العربية ص ٣٢٨ وديوانه ص ٢٢٨. العوراء: الكلمة القبيحة أو الفَعلة، ادخاره: إبقاء عليه، يقال: ادّخره: جعله ذُخْراً له، أي إذا جَهِل عليه احتمل جهلَه، وإذا شتمه اللئيم أعرض عن شتمه إكراماً لنفسه عنه.

حِـذَاراً على أَلاَّ تُنَـال مَقَـادتِي ولاَ نِسْـوَتِي حتَّى يُمُتْنَ[1] حَرائِرَا

أي لِلْحِذَارِ.

وهـذه اللام المقـدرة يجوز ذكرهـا في الكلام، وحـذفهـا كقـولـك: جئتـك لمخافتك ولِطَمَعٍ فيك، وإنْ شئتَ حذفْتَها ونصبت مـا بعـدهـا فقلت: جئْتُكَ مخافةً لك وطمعاً فيك، على ما بينا.

وأمّا المفعول معه فهو: ما كانت الواو فيه بمعنى المصاحبـة كقولـك: جلستُ والساريةَ، أي جلست مع السارية.

[٣٥ / ا] وليست / هـذه الواو واو عطف؛ لأنهـا لو كانت للعطف لوجب أن تُشْرِكَ الثانيَ في إعراب الأول، فلو قلت: جَلَسْتُ والساريةُ؛ بالعطف لم يجز؛ لأنه يصير المعنى: جلست وجلست الساريـةُ، ولم تُرِد هـذا المعنى، وإنمـا أردت: جلسْتُ مع السارية و «مع» في موضع نصب، فلمـا حـذفتهـا وصل النصب إلى مـا بعـدهـا، وجَعَلْتَ الواو خلفاً منها.

ولا يجوز حذف الواو من هذا المفعول كما جاز حذف اللام من المفعول لـه؛ لأنـه يعمل فيـه الفعل الـذي لا يتعـدى، فلا بـد من توسـط حرف يُبَيّن تعلقَ الفعلِ بما بعده.

وتقول: ما صنعتَ[2] وأباك، أي مع أبيـك، واستوى المـاءُ وشفيرَ[3] الوادي، أي مع شفير الوادي، وكنتُ وزيداً كالأخوين، أي مع زيد.

---

(١) وهـو من شـواهـد سيبـويـه ج ١ ص ١٨٥ وانظر: الأصـول ج ١ ص ٢٥١ وابن يعيش ج ٢ ص ٤٥، ومعجم شواهد العربية ص ١٤١ وديوانه ص ١٣٣ ـ ١٣٤. اليَفـاع: المشرف من الأرض، والحمولـة الإبل قـد أطـاقت الحمل، يُخـال طائرا، أي كالطائر في صِغَرِهِ لإشرافه وبعده، وكل مكان عالٍ يبدو ما فيه من الأشياء الكبار صغيراً، أو يريـد: كالطـائر المحلق في الهواء، والمقادة: الطاعة والانقياد، والحرائر: جمع حرة على غير قياس.

(٢) انظر سيبويه ج ١ ص ١٥٠، والأصول ج ١ ص ٢٥٤ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٣) في اللسان (شفر) : «شفير الوادي: حد حرفه» .

وتقول: كلُّ رجلٍ[1] وضيعتَه، بمعنى مع ضيعته، وكلُّ امْرِئٍ وشأْنَهُ، أَيْ مع شأنه، ويجوز[2] الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر الابتداء محذوفاً، تقديره: كلُّ رجل وضيعتُه مقرونان، وكُلُّ امرئٍ وشأْنُه مقرونان، قال شداد العبسيُّ أبو عنترة:

فَمَنْ يَكُ سائِلاً عنِّي فإنّي وجِرْوَةَ لا تَرُودُ ولا[3] تُعارُ

فُسِّرَ على وجهين:

أحدهما: أن يكون «جروةَ» معطوفاً على اسم إن، والخبر محذوف تقديره: فإني وجروةَ مقرونان، ثم أخبر عن «جروةَ» خاصة بقوله: لا تَرُودُ ولا تعار.

---

(١) والنصب في مِثْل «كل رجل وضيعته» مما انفرد به الصيمري، وقد نقل ذلك عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٦٠٢، ٦٠٤ حيث قال: «وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام الكلام، وأجاز الصيمريُّ أن ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز: كل رجل وضيعتَه» ونقله عنه ابن مكتوم في الدر اللقيط بهامش البحر المحيط ج ٥ ص ١٥١، والسيوطي في الهمع ج ١ ص ٢١ والأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨ وابن عقيل في شرح التسهيل ج ١ ق ٨٠ / ب، ٨١ / أ، والأزهري في التصريح ج ١ ص ٣٤٣، والأشموني ج ٢ ص ١٧٨، هذا وقد قال السيرافي في شرحه ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠: «ولا يجوز كل امرئ وضيعتَه، ولا أنت وشأنَك فتنصب الثانيَ كما كنت تنصب «مع» لو حضرت «مع» ؛ لأن مع إذا حَضَرَتْ فمذهبها مذهبُ الظرف، تقول: زيد مع عمرو كما تقول: زيد خلف عمرو، والناصب «استقر» ، وإضماره جائز مع الظرف فإذا جعلت الواو مكان «مع» والذي بعدها اسم لم يتخطَّ الاستقرار إليه، ولم يعمل فيه كما عمل الفعل فيه في قولك: ما صنعت وزيدا» فما ذهب إليه الصيمري مخالف لجمهور النحاة وقد ضعَّفَهُ الرضي أيضاً حيث قال في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٨: «وأجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدّر، وأنكره ابن بابَشاذ، ويجب على مجيز النصب إضمار الخبر قبل الواو أي كل رجل مقرون وضيعته، فإن أَظْهَرْتَ الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه» ونقل السيوطي في الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨ قولَ ابن مالك: «ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته على تقدير: كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى ما لم يقلْهُ عربي» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٣) البيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥٢، وانظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٨٢ ونسب الخليل لابن الكلبي ص ٦٧. والأغاني ج ١٧ ص ٢٠٧، واللسان (جرا) وديوان عنترة ص ٧٨. جروة: اسم فرسه، وفي المخصص ج ٦ ص ١٩٦: «جروةَ: فرس شداد بن معاوية» ، تَرُود: تجيء وتذهب.

والثاني: أن تكون الواو بمعنى «مع» ويكون خبر «إن» تقديره: فإني مع جروة كما تقول: إني مع زيد، (ثم)[1] أخْبَرَ عنها بقوله: لا ترود وَلا تعار.

ونظير هذا قولك: زيدٌ والشمالَ يُبَارِيها، أي زيد مع الشمال، فزيد مبتدأ، ومع الشمال خبره، ثم أخبر عنه خبراً آخر بقوله: يُبَارِيها.

ويجوز أن يكون «لا ترود ولا تعار» في موضع الحال من «جِرْوة» ، وكذلك «يُبَارِيها» يكون حالاً من زَيْد، كأنك قلت في الأول: فإني مع جروة لا رَائِدَةٌ ولا مُعَارَةٌ، وفي الثاني: زيد مع الشمال مُبَارِياً لها.

وقال الشاعر، أنشده سيبويه[2]:

فكونوا أنتمُ وبني أبيكمْ ... مَكان الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحَالِ

أي مع بني أبيكم، وأنشد أيضاً:

فَكان وإيَّاهَا كَحَرَّانَ لم يُفِقْ ... عَن الماء إذْ لاقَاه حَتَّى[3] تَقَدَّدَا

أي كان معها.

وتقول: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وعبدَ الله، أجاز[4] سيبويه فيها

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٠، وهو من شواهده المجهولة القائل.

وانظر أيضاً: مجالس ثعلب ص ١٢٥ والأصول ج ١ ص ٢٤٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٤٨، ٥٠ والعيني ج ٣ ص ١٠٢ والتصريح ج ١ ص ٣٤٥، والهمع ج ١ ص ٢٢٠، ٢٢١ والدرر ج ١ ص ١٩٠ والأشموني ج ٢ ص ١٨٢ ومعجم شواهد العربية ص ٣١٦.

(٣) البيت لكعب بن جُعَيْل كما ذكر الشنتري، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥٠ وانظر: الجُمل ص ٣٠٧ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٣، الحَرَّان: الشديد العطش، لم يُفِقْ عن الماء: لَمْ يَقْلَعْ عنه لشدة عطشه، تقدّد: انْقَدَ بطنُه وتشقق من شدة الامتلاء.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٦.

النصب بتقدير ما كنت (أنت)[1] وزيداً، وكيف تكون أنت وعبدَ الله، أي مَعَ عبد الله، على ما فسرناه، والرفع في هذا أجود[2]، تقول: ما أنت وزيدٌ، وكيف أنت وعبدُ الله؛ لأنَّكَ لم تذكر فعلاً ينصب ما بعد الواو، وإنما جاز أن تُضْمِر «كان» في هذا لكثرتها في الأفعال.

والواو في الرفع والنصب جميعاً بمعنى «مع» إلا[3] أنك إذا ذكرت فعلاً تعدّى فَنَصَبَ، وإذا لم تذكر فعلاً فالأجودُ الرَّفْعُ[4] كما أنشد سيبويه:

يا زِبْرَقانُ أخا بني خَلَفٍ ... ما أنت وَيْبَ أبيك والفخرُ[5]

معناه: ما أنت مع الفخر / في افتخارك وتحقُّقك به، وكما أنشد أيضاً: [٣٥ / ب]

وَأَنْتَ امْرُؤٌ من أهلِ نَجْد وأهْلُنا ... تَهامٌ فما النَّجْدِيُّ[6] والمُتَغَوِّرُ

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر كتاب سيبويه جـ ١ صـ ١٥٦ .

(٣) في الأصل: ألا ترى أنك إذا ذكرْتَ.....

(٤) ليس في مثل هذا عند سيبويه إلا الرفع. انظر: الكتاب ج ١ ص ١٥٠ ـ ١٥١، وابن يعيش ج ٢ ص ٥١.

(٥) البيت للمخبَّل السعدي كما ذكر البغدادي في الخزانة، ونسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف ص ٢٧٢ إلى المُتَنَخِّل السعدي، وخطأه البغدادي وصحح نسبة البيت إلى المخبل، والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥١ وانظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٧ وابن يعيش ج ١ ص ١٢١ وج ٢ ص ٥١ والهمع ج ٢ ص ١٤٢ والدرر ج ٢ ص ١٩٦ والخزانة ج ١ ص ٥٣٥ ـ ٥٣٦، ومعجم شواهد العربية ص ١٦٨ وَيْبَ أبيك: تحقير له وتصغير، وويب مثل ويل، والشاهد فيه عند سيبويه: رفع «الفخر» عطفاً على «أنت» مع أن الواو في معنى «مع» ، ويمتنع النصب إذ ليس قبله، فعل، وللصيمري رأي مخالف حيث قال: والأجود الرفع، ومفهوم هذا جواز النصب عنده.

(٦) البيت لجميل بن معمر، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥١، وانظر: الكامل ص ١٨٨ والخزانة ج ١ ص ٥٠٠، وورد عرضاً في العيني ج ٤ ص ٤٠٨، وورد أيضاً في شرح شواهد المغني ص ١٧٠ ضمن قصيدة من ثلاثة وعشرين بيتاً، وانظر: اللسان (غور) ومعجم شواهد العربية ص ١٥٢ وديوانه ص ٩١، تَهام بفتح التاء: نسبة إلى تهامة بالكسر، وذلك بحذف ياء النسب لزيادة الألف كما قالوا:شآم ويمان وفُتحت التاء شذوذاً، والنجدي: المنسوب إلى نجد، والمتغور: الذي نزل الغور وهو غَوْر تهامة.

وأنشد لبعض الهذليين[1] في النصب:

ومـــا أنـــا والسَّيرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بـــالـــذَّكَرِ الضَّـــابِـــطِ

كأنه قال: ما كنت، وأنشدَ عن أبي[2] الخَطَّاب:

أتـوعِـدُني بقـومـك يـا ابن حَجْـل أُشَـابَـاتٍ يُخَـالـون العِبَـادَا

بِمَـــا جَمَّعْتَ من حَضَنٍ وعَمْرٍو ومـــا حَضَنٌ وعمروٌ والجيـــادا[3]

بتقدير: ما كان حَضَنٌ، على ما قدمناه، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

---

(١) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي.

والبيتُ من شـواهـــد سيبـويـــه ج ١ ص ١٥٣، وانظر: الجُمـل ص ٣٠٩ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤، وابن يعيش ج ٢ ص ٥١، ٥٢، والعيني ج ٣ ص ٩٣، والهمـع ج ١ ص ٢٢١ والـــدرر ج ١ ص ١٩٠، والأشموني ج ٢ ص ١٨١، واللسـان وتـاج العروس (عبر) ومعجم شـواهـد العربيـة ص ٢٠٧ وديـوان الهُـذَليين ص ١٢٨٩، المتلف: القفر الذي يتلف فيه من سلكه، ويقـال بَرِحَ بـه إذا جَهَـدَهُ، والـذكر: الجمل وهو أقوى من النـاقـة، والضـابـط القوي، قال العيني: ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المهلك الذي تهلك الإبل فيه.

(٢) هو عبد الحميد بن عبد المجيد، الأخفش الأكبر، لَقِيَ الأعراب، وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عنه سيبويه والكسـائي ويونس وأبو عبيـدة، وقت وفـاتـه مجهول، انظر: مرآة الجنـان ج ٢ ص ٦١ وإنبـاه الرواة ج ٢ ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٣) البيتان لشقيق بن جَزْء بن ريـاح البـاهلي كما في الحمـاسـة البصريـة ج ١ ص ١٠٣ ـ ١٠٤، وهما من شواهـد سيبـويـــه ج ١ ص١٥٣، وانظر: المحتسب ج ١ ص ٢١٥، ج ٢ ص ١٤، وأمـــالي ابن الشجري ج ١ ص ٦٦ واللســـان (حضن) ، والأشابات: الأخلاط جمع أشابة بـالضم، ونصبهـا على الـذم، والعبـاد: جمع عبـد، وقـد جعل العبـاد هنـا بمعنى العبيـد، وحضن: بطن من بني العين كما في تـاج العروس ج ٩ ص ١٨٢، وعمرو قبيلـة أيضـاً. والجيـاد: جمع الجـواد من الخيـل، أي ليسـا من الجيـاد وركـوبهـا في شيء، والشـاهـد فيـه: نصب الجيـاد حمـلاً على معنى الفعـل أي وملابستهـا الجياد.

بَابُ ما يَنْتَصِبُ مِن الأسماء والمصادرِ بإضمارِ فِعْل

فمن ذلك ما ينتصب على الدعاء، وذلك: سَقْياً (لك)[1] ورَعْياً، وخَيْبَةً لك، وجَدْعاً وعَقْراً، فهذه مصادر منصوبةٌ بإضمار الفعل كأنك قلت: سَقَاك الله سقياً، وَرَعَاك (الله)[2] رَعْياً، وجَدَعَه جَدْعاً، وَعَقَرَهُ عَقْراً، وخَابَ خَيْبَةً.

ومن الأسماء التي جرت مجرى هذه المصادر قولك : تُرْباً وجَنْدَلاً، أي ألزمه الله تُرْباً، وألزمه جَنْدَلاً، ويجوز الرفع كقولك[3]: تُرْبٌ له، وجَنْدَلٌ (له)[4]، أي ثبت له تُرْبٌ، وثبت له جَنْدَلٌ، كما قال الشاعر:

لقدٍ أَلَّبَ الواشُون أَلباً لِبَيْنِهِمْ فَتُرْبٌ لأفْوَاهِ الوُشَاةِو[5] جَنْدَلُ

ومما يجري هذا المجرى: هَنِيئاً مَرِيئاً تريد: كُلِ الشيء هَنِيئاً مَرِيئاً، وهما صفتان منصوبتانْ على الحال.

ومن ذلك: وَيْحَه، وَوَيْلَه (وَوَيْبَهُ)[6] (وَوَيْسَهُ)[7] وهي مصادرُ لم تُسْتَعْمَلْ

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) زيادة من «ر» .

(٣) في «ر» : كأنك قلت.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) البيت من شواهد سيبويه المجهولة القائل، انظر: الكتاب ج ١ ص ١٥٨ والمقتضب جـ٣ صـ٢٢٣ وابن يعيش جـ١ صـ١٢٢ والهمع جـ١ ص ١٩٤ والدرر ج ١ ص ١٦٦ والمخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح حماسة أبي تمام للتبريزي ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦، ومعجم شواهد العربية ص ٢٨١. ألب: جمع، لبينهم: أي ليبينوا ويبعدوا، والترب والجندل: كناية عن الخيبة لأن من ظفر من حاجته بها لم يحظ بطائل، والجندل جمع جندلة وهي الحجارة.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في اللسان: (ويب) «ويب: كلمة مثل ويل، ويبأ لهذا الأمر، أي عجباً له» ، وفيه أيضاً: (ويس) : «ويس: كلمة في موضع رأفة واستلاح كقولك للصبي: ويسه ما أملحه والويح والويس بمنزلة الويل في المعنى، وويس له أي ويل» .

أفعالُها؛ فإذا أضفْتَها لم يكن فيها إلا النصبُ بإضمار فعل؛ وإذا فصلْتَها من الإضافة جاز نصبها ورفعها كقولك: ويلٌ له، وويحٌ له.

وإن شئت ويلاً (له)[1] وويحاً (له)[1]، قال الله عز وجل: ﴿وَيْلٌ[2] لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ ، وقال تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

كَسَا اللؤمُ تَيْمَاً خُضْرَةً في جُلُودِها فويلٌ لتَيْم مِنْ سرابيلِها الخُضْرِ

فالنصب بتقدير: ألزمه الله ذلك، والرفع بالابتداء، والمعنى: ثبت له ويلٌ وويحٌ.

ومن ذلك ما يستعمل في الأمر والتحذير كقولك: الأسدَ الأسدَ، والنجاء النجاءَ، والطريقَ الطريقَ، على تقدير: احْذَر الأسدَ، والْزَم النجاءَ، وخلِّ الطريقَ، وكُرِّرَ الاسمُ تأكيداً، فصار أحدُ الاسمين بمنزلة الفعل.

فإذا ذكرت الفعل لم تُكَرِّر فتقول: احذَر الأسدَ، والْزَم النجاءَ، وخلِّ الطريقَ، ([5] ولا تقل: خَلِّ الطريقَ الطريقَ)[5]؛ لأن التكرير إنما جُعل

---

(١) زيادة في «ق» .

(٢) الآية من سورة المطففين.

(٣) الآية ١٥ من سورة المرسلات، والآية ١٠ من سورة المطففين.

(٤) هو جرير.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٦٧، وروايته: فويلاً بالنصب، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٢٢٠ واللامات ص ١٣٣ ـ ١٣٤ وابن يعيش ج ١ ص ١٢١، وديوانه ص ٥٩٦، والخُضرة هنا: السواد، قال الأعلم: «وجعل لها سرابيل سوداً من اللؤم بادية عليهم على طريق المثل، لأنهم يقولون في الكريم النقي العرض: فلان طاهر الثوب، أبيض السربال» والسرابيل: جمع سربال وهو القميص، وقد استشهد به سيبويه على نصب «ويلاً» كما قال الأعلم، والأكثر في كلام العرب رفعه، وقد أشار الصيمري إلى رواية النصب، قال سيبويه ج ١ ص ١٦٦: «فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن: أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك» ثم قال في ص ١٦٧: «واعلم أن بعض العرب يقول: ويلاً له، وويلةً له» .

(٥ـ٥) نقص في الأصل.

عِوضاً من ذكر الفعل، فإذا ذُكِرَ الفعلُ اسْتَغْنى عن التكرير، كما قال جرير:

خَلِّ الطريقَ لَمَنْ يَبْنِي المنارَ بِه ... وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطرك[1] القَدَرُ

ومن ذلك: نعمة، وكرامةً، ومسرّةً، أي أكرمُك كرامةً، وأسرّك مسرّةً.

ومِن المعطوف في هذا الباب قولك: إيّاك والشرَّ، وأهلكَ واللّيلَ، وحسبُك وزيداً درهَمٌ (والتقدير)[2]: إيّاكَ احْذَرْ من الشّر، وإياك/ منصوب [٣٦ / ا] باحْذَرْ، وموضع «من» نصب باحْذَرْ أيضا، فَلَمَّا حذفتَها وصل النصب إلى مابعدها، وكذلك أهلَك واللَّيْلَ ، (أهلكَ)[2] منصوب بتقدير: أهلَك بادِرْ قبل الليل، وموضع «قَبل» نصب ببادِر، فإذا حذفتها وصل النصب إلى مابعدها، ويجوز أن يكون منصوباً بالعطف على ماقبله من غير تقدير حرف الجر، فيكون «إيَّاك» منصوباً بالفعل المضر، والشرّ معطوفا عليه، وكذلك «أهلك» منصوب بالفعل المضر، و «الليل» معطوف عليه ، وحسبك وزيدا درهَم، معطوف على معنى «حسبُك» كأنك قلت: يكفيك ويكفي زيداً درهَمٌ، كما قال الشاعر:

إذا كانَت الهيْجَاءُ وانشقت العَصَا ... فحسبُك والضّحاكَ سَيْفٌ مُهَنّد[3]

واعلم أن في «إيَّاك» ضميراً مرفوعاً، لأن التقدير: إيّاكَ نَحِّ، وإيّاك اتَّقِ

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٢٨، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٤٢، وابن يعيش ج ٢ ص ٣٠ والعيني ج ٤ ص ٣٠٧ والتصريح ج ٢ ص ١٩٥ والأشموني ج ٣ ص ٢٨٦ والأغاني ج ٨ ص ٧١ واللسان (برز) ومعجم شواهد العربية ص ١٦٢ وديوانه ص ٢١١. المنار: جمع منارة وهي أعلام الطريق. وبرزة: أم عمر بن لجأ أو إحدى جدّاته، وكان جرير يهجوه بهذا الشعر.

(٢) نقص في «ق».

(٣) لم أعثر على قائل هذا البيت، وهو من شواهد ابن يعيش جـ٢ ص٤٨، ٥٠، وانظر: المغني ص٣٠٤، واللسان (عصا) والعصا هنا: الجماعة «ضرب انشقاق العصا مثلا في اختلاف القوم لهول المقام»، والشاهد فيه: نصب «الضحاك» لامتناع حمله على الضمير المخفوض، وكان معناه: يكفيك، ويكفي الضحاك، وذكر ابن هشام في المغني أن البيت يروى بالأوجه الثلاثة.

ومأأشبه ذلك من التقدير، ففي الفعل المُضْمَر ضمير الفاعل، فإذا عطفت اسما على لفظ «إيّاك» نصبته.

ويجوز أن تؤكّدَ الضميرَ المرفوعَ في الفعل المستتر، وتعطفَ عليه مرفوعا، قال جرير:

إيَّاكَ أنتَ وعبدَ المسيح أنْ تقربا قِبْلَةَ المَسْجِدِ[1]

أنشده يونس[2] بنصبٍ[3] « عبدَ المسيح » عطفا على «إيّاك»، ولو رُفع «عَبْدُ المسيح» بالعطف على المضمر المرفوع لجاز، لأنك قد أكدّته بأنت فحسُنَ العطف عليه.

ومن ذلك: وراءَك أوسعَ لك، وحسبك خيرا (لك)[4]، وقال الله عز وجل: ﴿انْتَهُوا[5] خيراً لَكُمْ﴾، ففي نصب «أوسع» و «خيرا» تقديران:

أحدهما: أن يكون التقدير: وراءك يكُنْ أوسعَ لك، والمعنى: تأخر وراءك يكن أوسعَ لك، وحسبُك خيراً لك، أي اكتف يكُنْ خيرا لك، وانتهوا يكنْ خيراً لكم.

والتقدير الثاني: أن يكونا منصوبين بفعلٍ مضمرٍ يدل عليه هذا المذكور، والمعنى: تأخّرْ واطلبْ مكانا أوسعَ لك أي مكانا واسعاً، وانتهوا (وأتوا)[4] خيرا لكم، لأنهم لما نُهوا عن الأوّل عُلِمَ أنه يطلب منهم إتيان غير ما نُهوا عنه ، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٤٠، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٢١٣ ومعجم شواهد العربية ص١٣٠، وديوانه ص١٠٢٧، ويعني بعبد المسيح: الأخطل، يخاطب الفرزدق لميله مع الأخطل.

(٢) هو أبو عبد الرحمن يُونس بن حبيب مولى بني ضَبّة، سَمع من العرب، وروى عنه سيبويه كثيرا، له من الكتب: «كتاب معاني القرآن»، و «كتاب اللغات» و «كتاب النوادر الكبير» وغير ذلك، ولد سنة تسعين، وتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقيل غير ذلك، انظر: الفهرست ص٦٣، وأخبار النحويين البصريين ص٢٧، ومعجم الأدباء جـ٢٠ ص٦٥، ووفيات الأعيان جـ٦ ص٢٤٢.

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص١٤٠.

(٤) نقص في «ق».

(٥) الآية ١٧١ من سورة النساء.

باب التعجب

([1] معنى التعجب: ماخَفِيَ سببُه وخرج عن نطاقِهِ[1]) وهو قولك: ماأحسنَ زَيْداً، وماأجْمَل خالداً.

فما عند سيبويه اسمٌ غيرُ موصولٍ[2]، مرفوعٌ بالابتداء، و «أحْسَنَ» فعل ماض، وفيه ضمير يرجع إلى «ما»، و «زيد» مفعول «أحسن»، وتقديره: شيءٌ أحْسَنَ زيداً، أيْ حَسَّنَه وأصَارَهُ إلى الحُسْنِ، فلو قلنا: شيءٌ أحْسَنَ زيداً، لم يكن تعجبا، لأنّ «شيئاً» غيرُ مُبْهَم، وإنّما التعجُّبُ مما اسْتَبْهَم ولم يُعْرف سببُه، ألا ترى أنّك لو قلت: زيد أحْسَنَ عمْراً، لم يكن هذا تعجبا؟.

وإذا قلت: ماأعْظَمَ الله، فتقديره: شيءٌ أعْظَم[3] الله، وذلك الشيء عبادُه الذين يُعظِّمونه ويعبدونه، وهو مايُسْتَدل به على عَظمته من بدائع خلقه، ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله جل وعز فيكون لنفسه عظيما، لالشيء جعله عظيما، ومثل هذا مستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر[4]:

نَفْسُ عِصامٍ سوَّدتْ عِصَامَا [٣٦ / ب]

(١-١) نقص في الأصل وفي «ر».

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٧، ٤٧، وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٥٦، وابن يعيش جـ٧ ص١٤٩ والصبان على الأشموني جـ٣ ص٦٨.

(٣) انظر: المقتضب جـ٤ ص١٧٦٠، وقد ذكر السيرافي أربعة أوجه لتفسير قولهم: ماأعظم الله، أحدها ماذكره الصيمري ههنا، وثالثها ذكره الصيمري أيضاً بقوله: ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله جل وعز، وقد نقل ذلك عن الصيمري السيوطي في الهمع جـ٢ ص١٩٥ والأشباه والنظائر جـ٤ ص٦٢، وانظر الأشموني جـ٣ ص٦٦ حيث نقل ذلك عن السيوطي.

(٤) هو النابغة الذبياني، انظر ديوانه طبع المطبعة الأهلية ببيروت ص٧٩.

وقد ذكره البغدادي عرضا في الخزانة جـ٤ ص٩٧، وانظر: أمثال القاسم بن سلام ص١٥، وأمثال العرب للمفضّل =

واعلم أن فعل التعجب يُنْقل من الأفْعَال الثلاثية ولا ينقل من غيرها، وهي ثلاثة أبنية، «فَعَل» نحو ضَرَب، و «فَعِل» نحو عَلِم، و «فَعُل» نحو حَسُن، ولا يُنْقَل إلا من فعل الفاعل كقولك: ماأضْرَبَ زيداً، وما أعْلَمَ خالداً، وما أحْسَنَ بَكْراً.

وأما قولك: ماأعطاه للدراهم، وما أولاه للجميل[1]، فهو مردود من الرباعي إلى أصله الثلاثي وهو عَطَا يَعْطُو، وَوَلِيَ يَلِي، ثم نقل «عَطَا» و «وَلِيَ» إلى التعجب، وكذلك: ماأفقر زيدا، هو مردود إلى «فَقُرَ»، لأنه الأصْل، وعليه جرى «فَقِير» مثل كَرُم فهو كريم، وظَرُف فهو ظَرِيف.

فأما قولهم: ماأبْغَضَه إلَيَّ، وما أَمْقَتَهُ إلَيَّ[2] وأنت تريد: أنه مُبْغَضٌ، وأنّه مَقيتٌ، فإنه مأخوذ من «بَغُض» و «مَقُت»، وهما فعل الفاعل.

وإنما لم يجز أن يؤخذ فعلُ التعجب من فعل المفعول، لأن النّقْل بالهمز لايكون إلا في فعل الفاعل كقولك: جلس وأجْلَسْتُه، وذهب وأذْهَبْتُه، وباب التعجب نَقْلٌ، فوجب ألا يُنْقل فيه إلا فعلُ الفاعل.

فإن أردت التعجب من فعل أكثرَ من الثُّلاثي اشْتَقَقْتَ فعلَ التعجب من الثلاثي وأوقعْتَهُ عليْه، فتقول: ماأَشَدَّ حُمرةَ زيدٍ، لأن فعلَه احمرّ واحمَارّ، وهو أكثر من ثلاثة أحرف.

وتقول: ماأسرع انطلاقَ زيدٍ، وما أكثر استغفارَ خالدٍ، وما أحْضَر جوابَ بكرٍ، لأنه من انطلق، واستغفر، وأجاب.

= الضَّبي ص٧٨، ومجمع الأمثال جـ٢ ص٣٣١، والعقد الفريد جـ٢ ص١٢٩ وجـ٣ ص٢٨٩، ٣٢٤ والأغاني جـ١١ ص١٢، ومعجم شواهد العربية ص٥٣٤. وعصام هذا هو عصام بن شهير حاجب النعمان بن المنذر، وكان صديقا للنابغة الذبياني، وقيل: إنه هو الذي حذره من النعمان.

(١) في «ق»: بالجميل، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٧٨.

(٢) في «ق»: وما أمقته لي.

وتقول: ماأسْوَدَ زيدا من السُّودَدِ[1]، لأن فعلَه ساد يسود وهو ثلاثي ، وتقول: فإن أردتَ السَّوَادَ لم يجُز، لأنّ فَعْله اسْوَدّ واسْوَادّ، وتقول: ماأقْبَحَ عورَه، وما أصْفَى بياضَه، وما أَبْيَنَ حَوَلَهُ، لأن أصلَه اعْوَرَّ وابْيَضَّ واحْوَلّ.

فإن قيل لك: ماالدليل على أن الأصْلَ «اعوّر» وأنت تقول: عَوِرَ زيدٌ؟ فالجواب: أنه (قد)[2] اطَّرد في الخَلْقِ، والألوان أنْ يجيء ماضيها على «افْعَلَّ» كقولك: احْمَرَّ، واصْفَرَّ، واسْوَدَّ، وازْرَقَّ، ولا تجيء كلها على «فَعِل» من جميعها على أنه فرْعٌ اسْتُعْمِلَ في بعضها تخفيفا، وأن الأصل «افْعَلّ»، لاطرادِه فيها.

وجميع مابنيت منه فعْلَ التعجب يجوز أن تبنيَ منه «أفْعِلْ بِهِ» كقولك أحْسِنْ بزيدٍ، وأَجْمِل بعمروٍ، ومعناه: ماأحْسَنَ زيداً، وما أجْمَلَ عَمْراً ، إلا أنَّ الفرق بينهما أنك إذا قلت : ماأحْسَنَ زَيْداً فأنت وحدك متعجب ، وإذا قُلْتَ: أحْسِنْ بزيدٍ وأجْمِلْ بعمروٍ، فقد استدعَيْتَ غيرَك إلى التعجبِ، قال الله عز وجل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ[3] وَأَبْصِرْ﴾.

ولا يتغيرُ لفظُ «أفْعِل بِه» في التثنية ولا الجمع ولا المؤنث، تقول: يازيدُ أحْسِنْ بعمروٍ، ويازيدَانِ أحْسِنْ بعمروٍ، وياهنداتُ أحْسِنْ بعمروٍ؛ لأنك لا تأمرُهُم أن يفعلوا شيئا، وإنما نَبَّهْتَهُم على مايُتَعَجَّبُ منه، ولا يجوز أن تقول: أَحْمِر بزيد، ولا أَصْفِرْ به، كما لم يَجُزْ: ماأحْمَره، ومأصفَرَه.

وكذلك جميع الأفعال الرباعية (لا)[4] تُبْنَى (على)[4] «أَفْعِل به» مثل مالَمْ

---

(١) في اللسان (سود) «..والسُّودَدُ: الشَّرَفُ، معروف وقد يهمز».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) الآية ٣٨ من سورة مريم.

(٤) نقص في «ق».

تَبْنِ «ماأفْعَلَه»، تقول: أَسْرِعْ بانْطلاقِهِ، وأَكْثِرْ باستغفاره، وأَشْدِدْ بحُمْرته، وآنِقْ ببياضِه.

[٣٧ / ا] ولا بد من الباء في هذا للفرق بين/ مايُراد به الأمر على الحقيقة وبين مايُراد به التعجب.

ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب و (بين)[١] ماعمل فيه عند سيبويه[٢]؛ لأن فعلَ التعجب لايَتَصّرف وقد لزِمَ طريقةً واحدة فضعُف عن الفصْلِ.

وقد أجاز غيرُ سيبويه[٣] الفصلَ (فيه)[٤] بالظرف، وحروف الجر كقولك:

---

(١) نقص في «ر».

(٢) بعد طول بحث وعناء في كتاب سيبويه للعثور على رأيه في هذه المسألة وجدت الآتي في شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٦٤: «ولم يعرض ـ أي سيبويه ـ للفصل بين الفعل والمتعجَّب منه» وفي ابن يعيش جـ٧ ص١٥٠: «فأما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرّح بمنع التقديم، فقال: ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما، ولا أنْ تُزيل شيئا عن موضعه، فظاهر اللفظ أنه أراد تقديم مافي أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير المتعجّب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بالظرف»، وما نقله ابن يعيش عن سيبويه موجود بنصه في الكتاب جـ١ ص٣٧، وقال الأزهري في التصريح جـ٢ ص٩٠: «وليس لسيبويه في ذلك نص». وانظر مايأتي من تعليق.

(٣) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ورقة ١١٣/ب: «قال الشيخ أبو علي الشلوبين: حكى الصيمري أن مذهبَ سيبويه مَنْعُ الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور والمتصور، هكذا قال الأستاذ أبو علي، وهو المنتهي في المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما.

وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ص٩١٣: «...وإن تعلق الظرف والمجرور بالفعل فذهب الجرمي، والفراء، والأخفش في أحد قوليه، والمازني والفارسي، وابن خروف، والأستاذ أبو علي الشلوبين إلى جواز الفصل، وهو الصحيح المنصور... وذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري ونسبه الصيمري إلى سيبويه»، وقال ابن عقيل في شرح التسهيل جـ١ ص١١٧/أ: «وذهب المبرد وأكثر البصريين ومنهم الأخفش في المشهور عنه إلى المنع، ونسبه الصيمري إلى سيبويه»، وانظر: الرضي على الكافية جـ٢ ص٣٠٩، والهمع جـ٢ ص٩١ والتصريح جـ٢ ص٩٠ والصبان على الأشموني جـ٣ ص٧٧ ـ ٧٨ وابن يعيش جـ٧ ص١٤٩ ـ ١٥٠، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ٣ ص١١٩. هذا وقد نسب الجميع إلى المبرد المَنْعَ، وقد نَصَّ هو على المنع صراحة في المقتضب جـ٤ ص١٧٨ بيد أنه في جـ٤ ص١٨٧ قال: «وتقول: «ماأحسن إنساناً قام إليه زيد. وماأقبح بالرجل أن يفعل كذا، فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه، وإنما التعجب من قولك: أن يفعل كذا كنحو: ماأقبح بالرجل أن يشتم الناس».

(٤) نقص في «ر».

ماأحْسَنَ في الدار زيداً، وماأحسن اليومَ عَمراً، وقالوا[1]: ليس فعل التعجب بأضعف من الحروف المشبهة بالفعل نحو «إنّ» وأخواتها، وقد جاز الفصل بينها وبين ماعملت فيه بالظرف وحروف الجر، فيجب أن يجوز الفصل في التعجُّب.

وتقول: ماأحْسَنَ ماقام زيدٌ، فما الثانية مع الفعل في تقدير المصدر، وهو (في)[2] موضع نصب[3] بالتعجب تقديره: ماأحْسَنَ قيامَ زيدٍ.

وكذلك: ماأحسن ماكان زيد، تقديره: ماأحْسَنَ كَوْنَ[3] زيدٍ، وكان تامة لاتحتاج إلى خبر.

فإن قلت: ماكان أحْسَنَ زَيْداً، فكان زائدة ليس لها اسمٌ ولا خبرٌ، وإنما دخلت لتوكيد معنى الماضي[3].

وتقول: ماكان أَبْرَدَها، وماكان أَسْخَنَها على زيادة «كان»، ولا يجوز ماأصبح[4] أبْرَدَها، ولا ماأمْسَى أدْفَأَهَا، لأنّ «كان» لكثرتها جاز أن يُتَصَرَّفَ فيها مالم يَجُزْ في غيرها.

ولا يجوز ماأضْرَبَ زيداً عَمْراً؛ لأن فِعْلَ التعجب لايَتَعَدَّى إلى مفعولٍ غيرِ المُتَعَجَّبِ منه.

وكذلك[5] لايجوز أن يُبْنَى فِعْلُ التعجب من «كان»؛ لأنها تلزم المفعولَ في

---

(١) في ابن يعيش جـ٧ ص١٥٠: «وذهب آخرون كالجرمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف... واحتجوا بأنّ فِعْلَ التعجب وإن كان ضعيفا فلا ينحط عن درجة «إنّ» في الحروف، وأنت تُجيزُ الفصل في «إنّ» بالظرف، ...وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجْوَزُ وإن ضعُفَ، لأنه لايتقاصر عن الحروف».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) انظر: المقتضب جـ٤ ص١٨٤ ـ ١٨٥، والأصول جـ١ ص١٢٤.

(٤) انظر: الأصول جـ١ ص١٢٥.

(٥) في الأصل: ولذلك.

اللفظ كقولك: كان زيدٌ أخاك، فلو قُلْتَ: ماأكْوَنَ[1] زيداً أخاك، صار بمنزلة: ماأضْرَبَ زيداً عَمْراً، وهذا لايجوز لِمَا بَيَّنَّاه.

فإذا قُلتَ: ماكان أحْسَنَ ماكان زيدٌ، فكان الاولى زائدة، والثانية مع «ما» في تأويل المصدر على ماقَدَّمْنا، ويجوز أن تنصب زَيْداً على أن تَجْعَل «ما» الثانيةَ بمعنى الذي، وتَجْعَلَ في «كان» ضميرا يعود عليْهِ ، وتَنْصبَ «زيداً» على خبر «كان»، ولا يجوز أن تَجْعَلَ «كان» الأولى غيرَ زائدة على أن تُضْمِرَ فيها اسْمَها، وتجعلَ مابعدها خبراً لها؛ لأن «ما» التي للتعجب لاتقع إلا على فعل التعجب. فإذا أضْمَرْتَ في «كان» وجعلتَها غيرَ زائدة فقد أوْقَعْتَ «ما» عليها ، فلم تَلِ فعلَ التعجب في لفظٍ ولا تقدير، وإذا جعلتَها زائدة فكأنها وَلِيَتْ فعلَ التعجب؛ فلذلك لم يَحْسُن أن تَجْعَل «كان» غير زائدة، وقد أجَازه بعضُهم[2] على قُبْحه، وَجَعْلُ «ما» الثانية في معنى الذي أيضا[3] قبيح، والأجود أن يكون بمعْنَى المصدر، وإنما قَبُح أنْ تُجعلَ بمعنى الذي، لأنّ «ما» موضوعة لذوات مالا يعقل، ولصفات[4] من[5] يعقل، فإذا جعلتها بمعنى الذي في قولك: ماأحْسَنَ ماكان زيْداً، فقد جعلتها لذات زيْدٍ؛ فلذلك قبُح.

---

(١) قال ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٢٥: «ولا يجوز عندي أن يُشْتَقَّ فِعْلُ التعجب من «كان» التي هي عبارة عن الزمان.

(٢) هو السيرافي، قال ابن يعيش جـ٧ ص١٥٠: «وكان السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون «كان» ههُنا غيرَ زائدة، وتكون خبر «ما»، وفيها ضميرٌ مِنْ «ما»، و «أحسن زيدا» خبرُ «كان»، وقد حكاه الزَّجّاجِي، وفيه بعد «وهذا بنصه في شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص١٦٧.

(٣) في «ر»: وجعل «ما» أيضا الثانية في معنى الذي قبيح.

(٤) انظر: المقتضب جـ٤ ص١٨٥.

(٥) في الأصل: مايعقل.

وتقول: ماأحْسَنَ وأَجْمَلَه زيداً، على إعمال الأول[1]؛ وفي التثنية: ماأَحْسَنَ وأجملَها الزيدَيْنِ و (في الجمع[2]): ماأحْسَنَ وأجملَهُم الزيدِينَ، وما أَحْسَنَ وأجملَهُنّ الهنداتِ.

وعلى إعمال الثاني (تقول[3]): ماأحسن وأجمل زيدا، وماأحسن وأجمل الهندات، تحذف من الأول استغناء بالثاني، كما بينا في باب الفعلين[4]

وإذا رددت فعل التعجب[5] إلى نفسك تقول: ماأَحْسَنَني كما تقول: ماأَكْرَمَني، فإن رددته إلى نفسك/ مستفهماً قلت: ماأَحْسَنِي؟ كما تقول: [٣٧ / ب] ماغُلامِي؟ وهذا يدلك على أن «أَحْسَنَ» في التعجب فِعْلٌ[6]، لأن ضمير المنصوب يتصل به، كما يتصل بالأفعال من قولك: ضَرَبَنِي، وأَكْرَمَنِي، ولو كان اسْماً لَكَانَ ضميرُ المتكلم ياءً وحدَها، مثل الاستفهام في قولك: ماأَحْسَنِي كقولك: ماأخي وما صاحِبي.

ولا يجوز أن يُسْتعمل الفعلُ المستقبلُ في التعجب؛ لأنه إنما يُتعجب مما قد ثبت ووقع ولم يُعْلم سببه؛ فلذلك لم يُسْتَعمل فيه إلا الفعل[7] الماضي.

---

(١) أجاز بعض النحويين التنازعَ بين فِعْلَي التعجب، ومنعَه بعضهم، وقد أجازه المبرد، قال في المقتضب جـ٤ ص١٨٤: «وتقول في شيء من مسائل هذا الباب: ماأحسن وأجمل زيدا إذا نصبْتَ بأجْمل، فإن نصبْتَه بأحْسَنَ قُلْتَ: ماأحْسَنَ وأجْمَلَه زيداً؛ لأنك تريد: ماأحسن زيداً وأجْمَلَه»، وانظر: الأصول جـ١ ص١٢٤، والرضي على الكافية جـ١ ص٨٢ والأشباه والنظائر جـ٤ ص١٠٩.

(٢) نقص في الأصل، وفي «ق»: وفي التثنية والجمع ماأحسن.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) انظر: ص ١٥٣- ١٥٥ فيما سبق من التبصرة.

(٥) هنا سقط في «ر» يستغرق باقي التعجب وبابَيْ نِعْمَ وبِئْس» و «حبَّذا» وجزءاً من باب الجر وينتهي في ص٢٩٢، وسأنبه على بداية الموجود من النسخة في موضعه إن شاء الله.

(٦) هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، أما بقية الكوفيين فذهبوا إلى أن «أَفْعَلَ» في التعجب اسم. انظر: الإنصاف ص١٢٦ ـ ١٤٨.

(٧) في «ق»: إلا لفظُ الماضي.

ولا يستعمل له مصدر؛ لأنه لايَتصرّف، وإنما لم يَتصرّف؛ لأنه تَضَمّن ماليس له في الأصل، إذ أصْلُه الخبرُ دون التعجب، وهو «حَسُنَ زيدٌ جداً»، فلما نُقِل عن الخبر (المحض)[1] إلى التعجب أُلْزِم لفظا واحدا ولم يُصَرَّف.

ويُصغَّر فعلُ التعجب، لأنّهُ لَمَّا مُنِعَ من التصرف أشبه الاسمَ، فتقول: ماأُحَيْسِنَ زيداً، وما أُمَيْلح عَمْراً، قال الشاعر[2]:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا مِنْ هؤُلَيّاءِ[3] بَيْنِ الضّالِ والسَّمُر

وليس في تصغيره دليل على أنه اسم؛ لما قدمنا؛ ولأن آخره مبنيٌّ على الفتح كبناء الأفعال الماضية.

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) هو العَرجي. انظر ذيل ديوانه ص١٨٣، ونُسِب إلى كُثَيِّر عزة، وإلى شاعر يدعى كامل المُنْتَقِفيّ.

(٣) في «ق»: من هؤليائكُنّ، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه جـ٢ ص١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، وانظر: الإنصاف ص١٢٧ وابن يعيش جـ١ ص٦١ وجـ٣ ص١٣٤ وجـ٥ ص١٣٥ وجـ٧ ص١٤٣، والخزانة جـ١ ص٤٥ وجـ٤ ص٩٥، وشرح شواهد الشافية ص٨٣ والمغني ص٦٨٢ وشرح شواهدِه ص٣٢٤ والعيني جـ١ ص٤١٦ والهمع جـ١ ص٧٦ وجـ٢ ص٩٠، ١٩١ والدرر جـ١ ص٤٩، ٥٠، وجـ٢ ص١١٩، ٢٢٩ والأشموني جـ٣ ص٦٩، ٧٩ واللسان (شدن) ومعجم شواهد العربية ص١٧٩. وقد نسب هذا البيت إلى شاعر يدعى كامل المنتقفيّ أو المنتقى، ففي ترجمته جـ١ ص٦٦ من دمية القصر: «ولكامل هذا شعر بدوي.. فمما علق بحفظي من مترنماته قوله من قصيدة أولها:

إنسانة الحيّ أمْ إدْمَانة السَّمَر بالنَّهي رقصها لحن من الوتر
يامأميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر
بالله ياظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر؟

الغزلان: جمع غزال، وهو ولد الظبية، ويشبه العرب به حسان النساء، وشَدَنَّ: أصله من قولهم: شدَنَ الظبي من باب قعد إذا قوي وترعرع، وهؤلياء: تصغير هؤلاء على غير قياس، والضال: السِّدر البَري واحدته: ضَالَة، والسَّمُر: شجر الطلح، واحدته سَمُرة.

ووجه تصغير هذا الفعل أنهم أرادوا أن يُصَغِّرُوا الجنسَ[1]، ولم يصلوا إلى المصدر الذي هو اسم الجنس[1]، والفعلُ يدل على المصدر فصغروه وهم يريدون تصغيرَ المصدر، وإذا كان هذا هكذا فليس في تصغيره[2] دليل على أنه اسم، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

(١) في «ق»: الحسن.

(٢) انظر: الإنصاف ص١٢٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢.

باب «نعم» و «بئس»

وهما فعلان[1] لا يعملان إلا في الأجناس خاصَّةً، فما كان منها معرَّفاً بالألف واللام رفعاه، وما كان منها نكرة نصباه كقولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، ونِعْمَ رجلاً عبدُ الله، وليس يُراد بالرجل واحدٌ بعينه، وإنما أريد به الجنسُ، لأنك تريد أن تجعل المدح الذي يستحقه الجنسُ كلُّه للواحدِ منه، وكذلك بئسَ الرجلُ غُلامُكَ، وبئس صاحباً زيدٌ، أردت أن تَجْعَلَ له جميعَ الذم الذي يستحقه الجنسُ كلُّه؛ ولذلك لا يجوز أن يليَهُمَا غيرُ الجنس؛ لأنك تُريد المدحَ العامَّ والذمَّ العامَّ.

وكان الأصل فيهما «نَعِمَ» و «بَئِسَ» مثل «عَلِم» و «جَهِل»، ثم كُسِرت النونُ والباءُ إتباعاً لكسرة العين والهمزة فصارا: «نِعِم» و «بِئِس» بكسرتين متواليتيْن مثل «إبِل» و «إطِل»[2] ثم أُسْكِنَتَا تخفيفا، فصار «نِعْم» و «بِئْس»، وقد استُعْمِلا على الأصل، وقال الشاعر[3]، أنشدناه[4] أبو سعيد[5] السيرافي[6]:

---

(١) هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، وذهب باقي الكوفيين إلى أنها اسْمان مبتدآن. انظر: الإنصاف ص٩٧ ـ ١٢٦، وابن يعيش جـ٧ ص١٢٧ ـ ١٢٨.

(٢) الإطل: الخاصرة.

(٣) هو طرفة بن العبد. انظر: ديوانه ص٨٥.

(٤) في باقي النسخ أنشده أبو سعيد السيرافي.

(٥) انظر: شرح السيرافي جـ٣ قسم ١ ص٩٧.

(٦) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد، ولي القضاء ببغداد، كان من أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر بن دريد اللغة، له من التصانيف كتاب «شرح سيبويه» الذي لم يسبق إليه بمثله، وكتاب «أخبار النحويين البصريين» توفي سنة ثمان وستين، وقيل: سنة إحدى وسبعين، وقد اعتمدت على شرحه لكتاب سيبويه كثيراً كما بينت في قسم الدراسة.

انظر: الفهرست ص٩٣، ومعجم الأدباء جـ٨ ص١٤٧، ووفيات الأعيان جـ١ ص٣٦٠، وغاية النهاية جـ١١ ص٢٩٤، وإنباه الرواة جـ١ ص٣١٣ ـ ٣١٤ والبغية ص٢٢١، وتاريخ بغداد جـ٧ ص٣٤٢.

فَفِـــــــــداءٌ لبَنِي قَيْسٍ على ... مـــأصـــاب النَّـــاسَ من سُرٍّ وَضُرّ
مـــا أَقلَّتْ قـــدمٌ نَـــاعِلَهَـــا ... نَعِمَ السَّـــاعُـــون في الأَمْرِ المُبِرّ[1]

والدليل على أنهما فِعْلان: أنّك تُضْمِرُ فيهما إذا قلت: نِعْم رجلاً زيد، ونِعْم غلاماً غلامك، ولا يُضْمرون إلا في الفْعل.

وكَذلك تلحقها تـاء[2] التـأنيث في قولـك: نِعْمَت الجـاريـةُ هنـد، وبِئْسَت الجاريةُ جاريتُك، كما تلحق سائر الأفعال إذا جُعِلَتْ للمُؤَنَّث.

ولاَ تتصرف «نعم» و «بئس»؛ لأنهما نُقِلاَ من الخبَر إلى معْنى المـدْحِ/ والـذمِّ، [٣٨ / ا] فلَمَّا تَضَمّنَا ما ليس لهما في الأصل مُنِعَا (من)[3] التصرف.

والرجل في قولـك: نِعْمَ الرجلُ زيـدٌ، مُرْتَفِعٌ بنعم ارْتِفَـاعَ الفـاعلِ بفعلِـه، وزيد مرفوع بالابتداء، ونِعْمَ وما علمت فيـه خبره، وإنْ[4] شِئْتَ كان زيـدٌ خبر ابتداء محذوف تقديره: هُوَ زيدٌ، والنكرة المنصوبةُ بعـد «نِعْمَ» مشبَّهـةٌ بـالمفعول؛ لأن في «نِعْمَ» ضميرٌ فاعلٌ، والفعل إذا اشْتَغَل بفاعِلِه وجب أن يَنْصِبَ مـا بعـده.

---

(١) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ٢ ص٤٠٨ بروايـة: نَعِمَ السـاعـون في الحيّ الشُّطَر، وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٤٠، والخصائص جـ٢ ص٢٢٨ والمحتسب جـ١ ص٣٤٢ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٥٥ والإنصـاف ص١٢٢ وابن يعيش جـ٧ ص١٢٧، والخزانة جـ٤ ص١٠١، والهمع جـ٢ ص٨٤ والدرر جـ٢ ص١٠٨ واللسان (نعم) ومعجم شواهد العربية ص١٣٤، ورواية الديوان هكذا:

خـــــالتي والنّفسُ قِـــــدْمـــــا إنهم ... نَعِمَ الســـــــاعـــــــون في الحيّ الشُّطُر.

(٢) في الأصل: هاء التأنيث.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ص٩١٣ فزيد مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه كحاله إذا تقدم، هـذا مـذهب سيبويه والأخفش، وقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو زيد، ونسب هـذا إلى سيبويـه وقـال بـه جـاعـة منهم الجرمي والمبرد والـزجـاج وابن السرّاج، والسيرافي والفـارسي وابن جني والصيمري، وذكر ذلـك ابن عقيـل في شرح التسهيـل جـ١ رقم ١١٣/ب، وذكر ذلك أيضاً الأشموني، انظر جـ٣ ص٩١، وقد أجاز الصّيْمري هنا الوجهيْن.

ولا يجوز إظهار الفاعل المضمر عند سيبويه[1]، ويجوز عند أبي العباس[2] كقولك: نعم الرجل رجلاً زيدٌ، وإنما لم يُجز عند سيبويه إظهاره؛ (لأنّ المرفوع والمنصوب جميعاً يدُلاَّنِ على الجنس وأحدهما يغني عن الآخر)[3]، وأبو العباس[2] يُجيزُه على التوكيد.

وتقول: زيدٌ نِعْم رجلاً، والزيدان نِعْم رَجُلين، والزيدُون نِعْم رِجَالاً، ولا يجوز أن تقول: نِعْمَا ولا نِعْمُوا؛ لأنه فِعْلٌ غير مُتَصرف.

ويجوز زيدٌ نِعْمَ الرجل، ولا يجوز: زَيْدٌ قامَ الرجل؛ لأن «نِعْم» لَمَّا كانت تعمل في الجنس صار بمنزلة ما فيه عائدٌ إلى المبتدأ؛ لأن معناه: زيدٌ ممدوح في الرجال، وقولك: قام الرجل لا يقدر فيه أكثرُ[4] من لفظه.

واعلم أن المضاف إلى مافيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف، وكذلك المضاف إلى النكرة بمنزلة النكرة، فتعمل «نِعْم» و «بِئْس» فيهما، كما عَمِلَتَا في الأول، فتقول: نِعْمَ سيِّدُ القوم عمرٌو، وبئس غلامُ رجلٍ صاحِبُك، قالَ ذو الرُّمّة:

أَوْ حُرّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفِرَةٌ ... دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقٌ[5] البَلَدِ

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٠٠ ـ ٣٠١.

هذا وقد شرح ابن يعيش مذهب سيبويه في جـ٧ ص ١٣٢.

(٢) انظر: المقتضب جـ٢ ص١٥٠ وابن يعيش في الموضع السابق.

(٣) ذكر ذلك ابن يعيش في الموضع السابق وهو شرح لمذهب سيبويه، ثم قال ابن يعيش عقب ذلك: «وأيضاً فإن ذلك ربّما أوْهَم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنّك رفعتَ اسْمَ الجنس بأنّه فاعل، وإذا نَصَبْتَ النكرة بعد ذلك آذنْتَ بأن الفعل فيه ضميرٌ فاعل، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك».

(٤) في الأصل: وليس كذلك: قام الرجل لا يقدر فيه أكثر من لفظه.

(٥) وهو من شواهد ابن يعيش جـ٧ ص ١٣٦، وانظر: المقرب جـ١ ص٦٨، والخزانة جـ٤ ص١١٩، واللسان (نعم) ومعجم شواهد العربية ص١١٦ وديوانه ص١٧٤. الحرة: الكريمة، وأراد بها الناقة، والعَيْطل: الطويلة العنق، وثبجَاء: ضخمة، والثَبَج بفتحتين: ما بين الكاهل إلى الظهر، أي إن هذا فيها عظيم، والمُجْفرة: العظيمة الجنب =

وتقول: نعم فيك راغبا زيدٌ، وبئس لِعَمْرو أخاً أنْتَ، فيجوز هذا بإجماع[1]، قال الله تعالى: ﴿بِئسَ للظَّالِمِينَ[2] بَدَلاً﴾.

فإنْ قلت: نِعْمَ فيك الراغبُ زيدٌ، وجعلت «فيك» من صلة «الراغب» لم يَجُز[3]؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول، وإن جعلت «فيك» تبيينا غيرَ صلةٍ جاز؛ لأنك أردت: نعم الراغبُ، ثم قلت: «فيك» لتبيِّن موضعَ الرغبة كما قال الله عز وجل: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[4]؛ لأنه لو قيل: وكانوا مِن الزاهدين لم يُعْلَم فِيمَ[5] ذا؟ فجِيءَ بفيه للْبيان، وليست في صِلةِ الزاهدين.

واعلم أن الاسمَ العلَمَ (قد)[6] يُجْعَلُ بمنزلة الجنس، ويَدْخلُ عليه الألف واللام إذا قُدِّر جماعةً ، اسمُ كلّ واحدٍ (منهم)[6] مثلُ الآخر، فتقول: نِعْم الزَّيْدُ زيدُك، كأنك قلت: ممدوحٌ في المسمِّينَ بزيد زيدُك.

= الواسعة الجوف، والجُفر بالضّم: الوَسط، يقال: فرس مُجْفِرة إذا كانت عريضة الجِرْم، وناقة مُجْفِرة كذلك، وصفها بأنها عظيمة القوائم، وكَنّى عن ذلك بدعائم الزَّوْر. والدعائم: القوائم، والزَّوْر بفتح الزاي: أعلى الصدر، وهو شاهد على أنه تُؤَنّث «نِعْم» لِكَوْن المخصوص مؤنثا وإن كان الفاعل مذكراً.

(١) في هذا الإجماع نظر، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ص٩٠٩: «وقال ابن الحاج في نقده على المقَرب، قال الصيمري: أما تقدُّمه على التمييز نحو: نعم فيك راغباً زيد فجائز بإجماع، قال ابن السراج، وفيه نظر، وأما نِعْم طعامَك آكلا زيد فلا يجوز»، وقد قال ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٤٠ ـ ١٤١: «وتقول: نعم بِكَ كَفيلاً زيدٌ، كما قال الله تعالى: «بِئْسَ للظَّالِمِينَ بدَلاً» ويُجيزُ الكسائي نعم فيك الراغبُ زيدٌ، ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب.. ولا يجوز عندي: نعم طعامَك آكلا زيد».

(٢) الآية ٥٠ من سورة الكهف. وإبدال الهمزة ياء في «بئس» قراءة ورش من طريقيه وأبي عمرو من طريق السوسي، وهي أيضا قراءة أبي جَعْفَر، انظر: التيسير ٣٥ ـ ٣٦ وإبراز المعاني ص١٠٩ ـ ١١٠، والنشر جـ١ ص٣٩٠ ـ ٣٩٢ والإتحاف ص ٦٧.

(٣) انظر: الأصول جـ١ ص١٤٠.

(٤) الآية ٢٠ من سورة يوسف.

(٥) في الأصل وفي «ق»: فيماذا، والصحيح أنّ «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها جارّ وجب حذف ألفها، انظر: مغنى اللبيب ص٢٩٨ ـ ٣٠٠.

(٦) نقص في «ق».

وتَقُولُ: بِئْس الحجَّاجُ حَجّاجُ بْنُ[1] يُوسُفَ، فتجعلُه من أمّةٍ (اسمُ)[2] كلِّ واحدٍ منهم حَجّاج.

وتقول: نعم رجلاً وصاحباً أخُوك، وبئس الرجلُ والصاحِبُ عمرٌو، ولا يجوز نعم الرجلُ وصاحباً[3] عمرٌو؛ لأنه لَمْ يتقدم ([4] منصوب يُعْطَفُ عليه، وكذلك لا يجوز: نعم صاحباً والرجلُ أخوك؛ لأنه لم يتقدم[4]) مرفوعٌ يعطفُ عليه، ولا يعطف على المضمر (في[4] نعم)، لأنه مضمرٌ مجهول، ولا يعطف على المجهول.

ويجوز أن تصف الجنس فتقول: نعم الرجل الظريفُ أنت، ونعم رجلاً عاقلاً أخوك، كما قال الشاعر[5]:

[٣٨ / ب] نِعْمَ الفتَى المُرِّيُّ أَنْتَ إذا هُمُ حَضَروا لَدَى الحُجُرَات نارَ الموقدِ

وإنما جاز ذلك ـ وإن كان القصدُ فيه الإبهامَ ـ؛ لأنه يجري مَجْرى الاسْم العلَم إذا جُعِلَ كالجنس، فيكون التقدير: مَمْدُوح في الفِتْيان المُرِّيِّينَ أنتَ، كما كان تقدير ذلك: مَمْدُوحٌ في الزيدين أنتَ؛ لأن الاسم (الْعَلَم)[4] يَقصُره على قوم دون قوم، وكذلك الصفة تَقْصُره على قوم دون قوم.

---

(١) انظر: الأصول جـ١ ص١٤٢.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) انظر: الأصول. الموضع السابق.

(٤ـ٤) نقص في «ق».

(٥) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت من شواهد ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٤٢، وانظر: المغني ص٥٧٨ وشرح شواهده ص٣٠٩، والعيْني جـ٤ ص٢١، والخزانة جـ٤ ص١١٢، والأشموني جـ٣ ص٨٥ ومعجم شواهد العربية ص١٢٥ وديوانه ص٢٧٥. المُرِّيّ: المنسوب إلى مرة وهو من أجداد سنان بن أبي حارثة بن مُرَّة، وكان زهير مادحاً له ولابن هَرِم بن سنان المُرّي، وأنْتَ هو المخصوصُ بالمدح، واذا ظرفية، و «هم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، و «لدى» ظرف متعلق بحضروا والمراد بالحجرات: البيوت التي ينزل فيها الضيوف، والموقد: هو الذي يوقد النار ليَدُلَّ بها الغرباءَ والعفاةَ.

فإذا أدخلت «ما» على «نعم» و «بئس» بطَلَ عملُهَا، وجاز أنْ يليَهَا ما لم يكن يَلِيهِا قبل دخول «ما»، تقول: نِعْم مَا أنْتَ، وبئس ما صَنَعت، قال الله عز وجل: ﴿بِيسَمَا اشْتَرَوا[1] بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾، ولم يَجُز قبل أنْ تُدْخِل «ما» أن تَقول: نعم أنت، ولا بئس صنعت، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) الآية ٩٠ من سورة البقرة. وانظر تخريج قراءة تخفيف الهمزة في «بئسما» فيا ذكرته قريبا من آية الكهف ص٢٧٧، وانظر أيضاً: السبعة ص١٣١.

بَابُ حَبّذا

واعلم أنّ «حَبَّذَا» تجري مَجْرى «نِعْمَ» و «بِئْسَ» في نَصْبِ النكرة خاصَّةً، فتقول: حَبَّذَا رَجُلاً زيدٌ، وحبذا جَارِيةً جاريتُك، فرجُلاً وجارية، منصوبان على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول (به)[1]؛ لأن «حَبَّ» فعل و «ذا» اسم مُبهم جُعِل مع «حَبَّ»[2] بمنزلة المضمر في «نِعْم» إذا قلت: نِعْم رجلاً زيدٌ؛ لأن «حَبَّ» مع المبهم بمنزلة اسم واحد، وليس يلزمه التفسيرُ كما يلزم «نِعْمَ» و «بِئْسَ».

وتقول: حَبَّذَا عبدُ الله، وحبذا هِنْدٌ، لأن «ذَا» (قد)[3] سد مَسَدّ الجِنْسِ.

ورَفْعُ الأَسماء بعد «حَبَّذَا» على ثلاثة أَوْجُه:

أحدها: أنْ يكون «حبَّذَا» رَفْعاً بالابتداء، والاسمُ العلمُ خبرهُ.

والثاني: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وحَبَّذا خبرٌ مقدم، والتقدير: الممدوحُ زيدٌ.

والثالث[4]: أن يكون «زيدٌ» خَبَرَ ابتداءٍ محذوفٍ كما ذكرنا في «نِعْم»، تقديرُه: هو زيد.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٠٢، والمقتضب جـ٢ ص١٤٥.

(٣) زيادة في «ق».

(٤) ذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ص٩١٧ أن ذلك هو اختيار الصيمري، وذكر ذلك أيضا السيوطي في الهمع جـ٢ ص٨٨.

وقال الرضي في شرح الكافية جـ٢ ص ٣١٨ ـ ٣١٩ «وعند المبرد وابن السراج أن تركيب«حب» مع «ذا» أزال فعليّة «حب»؛ لأن الاسم أقوى، فحبذا: مبتدأ والمخصوص خبره، أي المحْبوب زيد، وقال بعضُهم: بل التركيب أزال اسمية «ذا» لأن الفعل هو المقدم فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فحبذا: فعل، والمخصوص فاعله...

والأَوْلَى أن يقال في «حبذا»: إنه كإعراب مخصوص «نعم» إما مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك، لكن لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا وقال بعضهم: المخصوص بعد (حبذا) عطف بيان لذا، =

ويجوز إسقاط «ذا» من «حَبّذَا»، واستعمال «حَبّ» وحدَها، ويلزمها التفسير كما لزم «نِعْم» و «بِئس» فتقول: حَبّ رجلاً زيدٌ، والأصل: حَبُبَ على «فَعُل» كقولك: كَرُم، ثم تَسْكُن الباءُ الأُولى وَتُدْغَم في الثانية، ومنهم من يترك حركة الحاء على حالها قبل الإدغام، ومنهم منْ ينقُل ضمة الباء إلى الحاءِ فيقول: حُبَّ رجُلاً زيْدٌ، قال الأخطل:

فَقُلْت اقتلوها عنكم بِمِزاجِها وحُبَّ بِهَا مقتولَةً حين تُقْتَل[1]

يُنشَد بضم الحاء على تقدير نَقْل الحركة، وفتحها على الأصل.

وباب «فَعُل» يستمر في هذا الباب ويَطَّرد، تقول: كَرُمَ رجلاً زيدٌ، ولَؤُمَ غُلاماً عمروٌ، وظَرُفَ امرأ أخُوك، وحَسُنَ وجْهاً وجهُك، قال الله عز وجل: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ[2] أَفْوَاهِهِم﴾ وفي (جميع)[3] هذه الأفعال ضميرٌ على شريطة التفسير، كما ذكرنا في «نِعْمَ» و «بِئْسَ» ، فاعرف ذلك إن شاء الله.

= وكان ينبغي أن يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص «نعم» و «بئس»، إلا أن دخول النواسخ يمنع من ذلك، وقال الرَّبعيّ: «ذا» زائدة كما في: ماذا صنعت، والمخصوص فاعل «حب»، وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كحوْلَق، وبسْمَل ونحوهما».

(١) هو من شواهد ابن السراج في الأصول جـ١ ص١٣٧، وانظر:

أسرار العربية ص١٠٨، وابن يعيش جـ٧ ص١٢٩، وشرح شواهد الشافية ص١٤ والخزانة جـ٤ ص١٢٢، والعيني جـ٤ ص٢٦، ومعجم شواهد العربية ص٢٧٨، وديوانه جـ١ ص١٩٣٧.

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٣) زيادة في «ق».

بَابُ الجَرِّ

الجر يكون في الكلام بثلاثة أشياء، بأسماءٍ، وظروفٍ، وحروفٍ.

فالأَسماء: لا تُحْصى، وكل اسم أُضِيفَ إلى اسم فالثَّاني مجرورٌ بإضَافَةِ الأَول إليْه كقولك: غلام زيدٍ، ودار عمروٍ، وصاحب عبد الله، وما أشبه ذلك.

ومنه ما تغلب عليه الإضافة نحو «مِثْل» و «مَثَل» و «وَسْط» و «وَسَط» و «شِبْه» و «شَبِيه» و «خِدْن» و «خَدِين» و «غَيْر» و (نحو)[1] و «كُلّ» و «بَعْض» و «سُبْحان» و «مَعَاذ» و «أَيّ» و «ذِي» و «ذَاتٌ»، فهذه /الأسماءُ وما أشبهَهَا [٣٩ / ا] مُضَمّنَةٌ بالإضافة نحوُ: مِثْل زيدٍ، وشِبْه عمروٍ، وخِدن هنْدٍ، وكُلّ القومِ، وغَيْر أَخيك، وأيّ النّاسِ، وذو مالٍ، وذاتُ حُسْنٍ.

والظرف: نَحوُ «بَيْن»، و «سِوى»، و «سَواء»، و «أَسْفل» و «تُجَاه» و «لَدُن» و «عِنْد» و «عَدَا» و «خَلاَ» و «قُبَالَة» و «إزَاء» و «حِذَاء» و «قَبْلُ» و «بَعْدُ» و (مع)[1] و «عَلَى» و «عَنْ» (فيمن جعلها اسمين)[1] و «خَلْف» و «قُدّام» و «أَمَام» و «وَرَاء» و «تَحْتَ» و «فَوْقَ» وما أَشْبَه ذلك كقولك: زيد عِنْد عمروٍ، وإزاءَ خالد، وحِذَاءَ بكرٍ، وجاءني القوْمُ سِوَى زيدٍ و (سوى)[1] أبيك، وقَبْلَ عَمْرٍو وبَعْدَ عُمَرَ، وكذلك جميع الظروف إذا أضفْتَ منها شيئاً إلى شيء فالثّاني مجرور نحو ما ذكرنا.

وأَمّا الحروفُ فتنقسم قسمين: أحدهما يُسْتَعملُ حرفاً وغيرَ حرف، والآخر يكون حَرفاً لا غير.

---

(١) نقص في الأصل.

فـأمـا مـا يستعمـل حرفـاً وغير حرف فنحـو «عَلَى» و «عَنْ» و «كاف التشبيه» و «مُنْذُ» و «مُذْ» فهذه تكون حروفاً في حال، وأسماءً في أخرى.

قال ذُو الرُّمّة[1]:

فقُلْت اجْعَلي ضَوْءَ الفراقدِ كلِّهـا ... يمينـاً وَمَهْـوَى النَّجم من عَنْ شِمالِـكِ

فأدخل «مِنْ» عَلَى «عَنْ»؛ لأنه جعلها اسما، ومِنْ لا تـدخل إلا على الاسْم، وقال آخر[2]:

غَدَتْ مِن عَلْيه تنفُضُ الطَّل بعدما ... رأَتْ حَـاجبَ الشّمس اسْتَـوى فَتَرفّعَـا

فأدخل «مِنْ» عَلَى «عَلَى»؛ لأنه جعلها اسْما، وقال امْرُؤُ القيْسِ:

ورُحْنا بِكابْنِ المـاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنـا ... تُصَوِّبُ فيه العيْنُ طَوْراً وترْتَقِي[3]

فـأدخل البـاء على كاف التشبيـه، لأنهـا اسم، كأنـه قـال: بمثـل ابْنِ المـاء، وقـال الأعشى:

---

(١) رواية الديوان:

وقلت اجعلي ضـــوء الفراقـــد كلهـــا ... يمينـــا ومهـــوى النَّسْر من عَنْ شِمالِـــكِ

والنَّسْرَان كوكبان في السماء معروفان على التشبيـه بـالنسر الطـائر، والبيْت من شواهـد ابن السراج في الأصول جـ١ ص٥٣٢، وانظر: أسرار العربيـة ص٢٥٤ وابن يعيش جـ٨ ص٤٠ وشرح سقـط الزنـد ص٥٣٩ وديوانـه ص١٧٤٣، ولم ينسبْـه أحـد من هؤلاء، ولم يخرّجـه صـاحب معجم شواهـد العربيـة إلا من ابن يعيش كما ذكر في ص٢٥٨، وهـو عنْـدَهُ لمجهول، الفرقدان نجمان في السماء لا يغرُبان، وقد قالوا فيهما فراقد كأنهم جعلوا كلَّ جزء منها فرقدا.

(٢) هو يزيد بن الطثرية.

والبيت في نـوادر أبي زيـد ص١٦٣، وهـو من شـواهـد المبرد في المقتضب جـ٢ ص٣٢٠ وانظر: الكامـل ص٤٨٨ وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٢٩، وأسرار العربيـة ص٢٥٦، وابن يعيش جـ٨ ص٣٨، ومعجم شـواهـد العربيـة ص٢١١. حاجب الشمس: قرنها. وهو ناحية من قرصها حين تبدأ في الطلوع، والطلّ: المطر الخفيف، أو اللّندى.

(٣) وهـو من شـواهـد ابن الشجري في أمـاليـه جـ٢ ص٢٢٩، ٢٨٦ وانظر: الضرائر ص١٧٦، ومعجم شـواهـد العربية ص٢٤٩ وديوانه ص١٧٦. ابن الماء: طائر، وسطنا: بيننا، يصف فرسا. تصوب فيه العين طورا وترتقي: أي تنظر العين إلى أعلاه وأسفله من إعجابها به.

أتنْتَهُون ولن يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يذهَبُ فيه الزيت[1] والفُتُلُ

كأنه قال: مثلُ الطعن.

وأما «مُذْ» و «مُنْذُ» فهما بمعنى واحد (و)[2] يكونان اسمين[3] وحرفين؛ فإذا جُرَّ بهما فهما حرفان، وإن رُفع بهما كانا اسمين.

والغالب على «مُنْذُ» أن تكون حرفاً خافضاً؛ لأنه في الزمان بمنزلة «مِنْ» في المكان، تقول: ما رأيته مُنْذُ يومين، ومُنْذُ شهرين، ومُنْذُ اللّيلةِ، ومُنْذُ اليومِ، والغالب على «مُذْ» أن يكون اسماً؛ لأنه محذوف مِنْ «مُنْذُ»، والحذف حقه أن يكون مِن الأسماءِ؛ لتصرفها وتمكنها؛ فإذا أريد بـ «مُذْ» ما مضى جُعِلتْ اسْماً، وَرُفِع ما بعدها؛ كقولك: ما رأيته مُذْ يومان، ومُذْ يومُ الجمعة، وإذا أريد به ما أنْتَ فيه جَعَلْتَه حرفَ جرٍّ كقولك: ما رأيتُه مُذْ الشهرِ، ومُذْ الليْلةِ.

وتقول: ما رأيتُه مُذْ قَدِمَ زيدٌ، فتُدْخِلُه على الفعل إذا جعلته اسْماً؛ لأَن الظرف يُضَافُ إلى الأفْعال كقوله عز وجل: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[4]، وتأويله: (ما رأيته)[2] مُذْ قُدومِ زيدٍ، فإذا جعلتَه حرْفاً لم يدْخُل على الفعْل.

---

(١) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٣ ص٤ والكامل ص٤٤، وانظر: الإيضاح العضدي جـ١ ص٢٦٠، والخصائص جـ٢ ص٣٦٨، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٢٩، ٢٨٦، وابن يعيش جـ٨ ص٤٣، والخزانة جـ٤ ص١٣٢، ١٦٣، والعيني جـ٣ ص١٩١ والهمع جـ٢ ص٣١ والدرر جـ٢ ص٢٩ وحاشية يس على التصريح جـ٢ ص١٨ وديوانه ص٤٨. أتنتهون: استفهام انكاري وتنتهون بمعنى تَنْزَجِرُون، وقوله: ولن ينهى ذوي شطط جملة معترضة بين الفعل ومتعلقه في بيت تال للشاهد. الشطط: الجور، وجملة: يذهب صفة للطعن؛ لأن اللام فيه للجنس، والفُتُل جمع فَتِيلة يعني بها فَتيلة الجراحة.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٤) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

وأما ما لا يستعمل إلا حرفا في هذا الباب: فالباء الزائدة في قولك: بزيد؛ واللام الزائدة في (قولك)[1] لزيدٍ مالٌ، و «مِنْ» و «إلى» و «فِي» و «رُبَّ» و «حَتّى» إذا كانت غايةً، وسنذكرها في بابها إن شاء الله تعالى.

ومعنى الباء: الإلصاقُ[2] باسْتِعانةٍ/وبغير اسْتِعَانةٍ. [٣٩ / ب]

فأمّا الاستعانةُ: فما عُمِل بآلة، كقولك: كَتَبْتُ بالقلم، وقطعْتُ بالسّكين، أي استعنت على الكتابة بالقلم، وعلى القطع بالسكين.

وغير الاستعانة كقولك: خاضَ برجله الماءَ، وضرب بزيد الأرضَ، أي ألصق رِجْلَه بالماء خائضاً له، وألصق زيداً بالأرض مضروبا.

ومعنى اللام: المِلْكُ والاستحقاقُ، كقولك: الدارُ لزيدٍ، أي يَمْلِكُها، والْمَغْفِرَةُ لِعمروٍ، على طريق الدعاء، أي استحق المغفرةَ، وما أشبه هذا.

ومعنى «مِنْ»: ابتداءُ الغاية كقولك: سِرْتُ من الكوفة إلى البَصْرة، فابتداء المسير من الكوفة.

وتكون للتبعيض كقولك: أخذتُ من مالِ زيدٍ ديناراً.

وتكون للتّبْيينِ كقوله عز وجل: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ[3] مِنَ الأَوْثَانِ﴾، كأنّه قال: اجتنبوا الرِّجْسَ الذي هو الأوثان.

وتكون لاستغراق الجنس كقولك: ما في الدار من رجلٍ، وما بها مِن أنيسٍ.

وتكون زائدة مع الأسماء العامة[4] كقولك: ما جاءني من أحد، وإنما جُعلتْ

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق» : الإلزاق، وهو بمعنى الإلصاق.

(٣) الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٤) أي مع النكرات الواقعة في سياق النّفْي، وإذا وقَعتْ النكرة في سياق النفي أفادت العموم.

هٰهُنا زائدةً؛ لأنّها لم تُفِدْ بدخولها معنىً لم يُعْلم قبل دخولها، ألا ترى أنك إذا قلتَ: ما جاءني أحدٌ، فقد نفيْتَ (نفيا)[1] عاما لا يُحْتَاجُ معه إلى دَلالةٍ أخرى؟ فلمَّا دخلت «مِنْ» والكلام مستغن عنها، ولم تكن زائدة[2] في المعْنى حُكِمَ بأنها زائدة.

ومعنى «إلى» الانتهاءُ، كقولك: خرج عبد الله من داره إلى المسجد، فالمسْجد انتهاءُ خروجه، و «مِنْ» ابتداؤُه.

ومعنى «في» الوعاء[3] كقولك: زيد في الدار، أي صارت الدار وعاءً لزيد، هذا أَصْلُه، وقد يقال على المجاز: في يد زيدٍ ضيعةٌ، أيْ احتوى مِلْكُه على الضّيْعَةِ كاحتواءِ الوعاء على ما فيه.

ومعنى «رُبَّ» التقليل[4]، كقولك: رُبَّ رجلٍ يقول ذاكَ (أي قَلّ مَنْ[5] يقول ذاك) .

وجميع هذه الحروف والظروف والأسماءِ التي ذكرنا، والتي في معناها مِمَّا لم نَذْكُرْ متى أُضِيفَ (شيء)[6] منها إلى شيءٍ فالثاني مجرور.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) أي لم تأتِ بمعْنى جديد.

(٣) أي الظرفيّة.

(٤) هذا هو اختيار الصيمري وقد أشار إلى ذلك السيوطي، قال في الهمع جـ٢ ص٢٥: وفي مفادها أقوال، أحدها: أنه للتقليل دائماً، وهو قول الأكثر، قال في البسيط كالخليل وسيبويه... والرُّمَّانِي وابن جني والسيرافي والصيمري، وانظر: الأصول جـ١ ص٥٠٧ ـ ٥٠٩، ومن النحاة من يرى أن «رُبَّ» تأتي للتكثير كثيرا، ومنْهم من يرى أنها تأتي للتكثير دائماً، قال ابن هشام في المغني ص١٣٤: «وليس معناها التقليل دائماً خلافا للأكثرين، ولا للتكثير دائما خلافا لابن دُرُسْتَوَيه وجماعة بل ترد للتكثير وللتقليل قليلا»، وانظر: التصريح جـ٢ ص٧ ـ ١٨ والصبان على الأشموني جـ٢ ص٣٠٠.

(٥) زيادة في «ق».

(٦) نقص في الأصل.

فَمَا كان من الأسماء مُنَوَّناً وأضفتَهُ حذفْتَ منه التنوينَ؛ لأَن الإضافةَ والتنوينَ زائدان، وأحدُهُمَا يُعاقِبُ الآخر.

وإن أَضفتْ اسْماً فيه الأَلفُ واللامُ حذفْتَ الألفَ واللامَ للإضافة؛ لأَن الألف واللام للتعريف، والإضافة تُعَرِّفُ، فأَحدُهما يُغْني عن الآخر إلا ما ذكرنا في باب «الْحَسَن الوجْه» ؛ لأَنها إضافةٌ غيرُ حقيقية، وكذلك إذا أضفْتَ اسْما مثنى أو مجموعاً جمعَ السَّلامة حذفت النون؛ لأَنَّها بمنزلة التنوين، فتقول: غلاما زيدٍ، ومُسْلِمُو عَمْرٍو[1].

ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في شيء من الكلام. فأَمّا في الشعر فإن سيبويه[2] يُجيز الفصلَ بالظُّرُوفِ، وحروفِ الجر خاصَّةً، وأَنشد[3]:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يَوْماً يُهودِيٍّ يقاربُ أو يُزيلُ

أراد: بكفٍّ يهوديٍّ يوْماً، ففَصَلَ بينهما بالظرف، وقال ذو الرمة:

كأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بنَا أَواخِرِ الْمَيْسِ أصواتُ الفَرَارِيجِ[4]

(١) انظر: ص٢٣٠ فيما سبق من التبصرة.

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٩٠.

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٩١.

وانظر أيضاً: المقتضب جـ٤ ص٣٧٧ والأُصول جـ٢ ص٢٣٦ والإيضاح العضدي جـ٢ ص١٤٦، وشرح السيرافي جـ١ قسم ١ ص٤٥٢ والإنصاف ص٤٣٢، وابن يعيش جـ١ ص١٠٣ والعيني جـ٣ ص٤٧٠ والتصريح جـ٢ ص٥٩، والهمع جـ٢ ص٥٢، والدرر جـ٢ ص٦٦ والأشموني جـ٢ ص٣٥٨ واللسان (عجم)والضرائر ص١٤٤، وإبراز المعاني ص٣١٦ ومعجم شواهد العربية ص٢٩٥، شبه رسوم الدار بالكتاب في دقتها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب، وجعله يقارب بين كتابته ويفرق تمثيلا لتلك الآثار يتقارب بعضها ويتباعد البعض.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٩٢، ٢٩٥، ٣٤٧، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٣٦٧، والأصول جـ١ ص٤٩٠ والخصائص جـ٢ ص٤٠٤ وسر الصناعة جـ١ص١١، وشرح السيرافي جـ١ قسم ١ ص٤٥١ واللامات ص١٠٩ والإنصاف ص٤٣٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ص١٠٨٣، وابن يعيش جـ١ ص١٠٣ وجـ٢ ص١٠٨ وجـ٣ ص٧٧ والخزانة جـ٢ ص١١٩ وديوانه ص٩٩٦. أوغل في الأرض: أبعد فيها، يعني الإبل، و «من» للتعليل والأواخر جمع آخرة وهي من الرَّحْل: عُود في آخره ليستند إليه الراكب، والميس شجر يُتَّخَذُ منه الرِّحَال، والفراريج: جمع فَرُّوج، وهو صغار الدجاج.

أراد: كأن أصوات أواخرِ الْمَيْسِ، وقال عَمرو بن قَمِيئَةَ:

لَمَّا رأَتْ ساتِيدَ ما استعْبَرَتْ ... لله دَرُّ اليومَ مَنْ لاَمَها[1]

وأمّا قراءَة من قرأ: ﴿أَوْلادَهُمْ[2] شُرَكَائِهِمْ﴾ فَنَصَبَ[3] «أولادَهم» وتقديره قَتْلُ [٤٠ / ا] شركائِهم أولادَهُم، فلا يجوز عند/ البصريين[4]؛ لأنه فَصَل بين المضاف والمضاف إليه في غير موضِع ضرورة، ولا يجوز مثلُه في الشِّعر عند سيبويه[5].

فأمّا ما أنشد بعضُهم[6] من قوله:

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٩١، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٣٧٧، والأُصول جـ٢ ص٢٣٥ ومجالس ثعلب ص١٥٢ وشرح السيرافي جـ١ قسم ١ ص٤٥٢ واللامات ص١٠٨ والإنصاف ومجالس ثعلب ص٤٣٢ وابن يعيش جـ٢ ص٤٦ وجـ٣ ص١٩، ٢٠، ٧٧ وجـ٨ ص٦٦ والخزانة جـ٢ ص٢٤٧ ومعجم البلدان (ساتيد ما)، وإبراز المعاني ص٣١٦، ومعجم شواهد العربية ص٣٣٧ وديوانه ص١٨٢. والضمير في «رأت» لابنته التي ذكرها في بيت سابق، و «ساتيد ما» جبل بالهند لا ينقطع ثلجه، وذكر البغدادي أنه نهر قرب أرزن، واستعبرت: بَكتْ.

(٢) الآية ١٣٧ من سورة الانعام.

(٣) هو ابن عامر. انظر: السبعة ص١٠٧ وإبراز المعاني ص٣١٥ ـ ٣١٩، والنشر جـ٢ ص٢٦٣، والإتحاف ص٢٥٨، وقد أنكر الزمخشري هذه القراءَة، ورد عليه أبو حَيّان وغيره، وقال في توجيه هذه القراءة في البحر المحيط جـ٤ ص٢٢٩: «.. وقرأ ابن عامر كذلك أي ببناء» زين للمجهول ...، إلا أنه نصب «أولادهم»، وجر «شركائهم»، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلَفٌ في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها، متقدِّمُوهم ومتأخِّرُوهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعضُ النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصِّريح المحْضِ «ابن عامر»الآخذ القرآنَ عن عُثمان بن عَفّان قبل أن يَظْهَرَ اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدة أبيات».

(٤) انظر: الإنصاف ص٤٣١ ـ ٤٣٦، والبحر المحيط في الموضع السابق.

(٥) انظر: الكتاب جـ١ ص٩٠.

(٦) هو أبو الحسن الأخفش، زاده في حواشي كتاب سيبويه. انظر: الشنتمري جـ١ ص٨٨.

والبيت من شواهد الفراء في معاني القرآن جـ١ ص٣٥٨، وجـ٢ ص٨١، وذكر في ص٨٣ أنه باطل، وأن الصواب: زَجّ القلوصِ أبو مزادة، وانظر: مجالس ثعلب ص١٥٢ والخصائص جـ٢ ص٤٠٦ والإنصاف ص٤٢٧ وابن يعيش جـ٢ ص١٩، ٢٢، وقال الزمخشري في المفصل: «وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله فزججتها .. البيت، فسيبويه بريء من عهدته» وانظر أيضاً: إبراز المعاني ص٣١٧ والبحر المحيط جـ٤ ص٢٢٩، والمقرب جـ١ ص٥٤، والخزانة جـ٢ ص٢٥١والعيني جـ٣ ص٤٦٨، والأشموني جـ٢ ص٣٥٧، ومعجم شواهد العربية ص٩٩، وقال البغدادي في الخزانة: «وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي: لم يثبته أحد من أهل الرواية، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش=

فَـزَجَجْتُهـــا بِمِـــزَجَّـــةٍ زَجَّ القلـــوصَ أَبي مَـــزَادَة

تقديره: زَجَّ أبي مزادَه القلوصَ، فليس معروفا عند البصريين[1]، ولا مشهوراً عن ثقة يُؤْخَذُ بلغته، ولا يُعْرف من حَيثُ يَصحّ.

فصل[2]: واعلم أَن «رُبَّ» لا تدخل إلا على النّكرات، كقولك: رُبَّ رجلٍ قد رأيتُ، ورُبَّ امرأةٍ قد أكْرَمْتُ، ورُبَّ عالِمٍ[3] قد لقيتُ، ورُبَّ رجل وأخيه، فتعطفُ «أخيه» على رجلٍ، ولا يجوزُ: رُبَّ أخيه، لأَنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، وقد تقدم هذا[3].

وتقول: رُبَّ رجلٍ منطلق نفسُه وزيدٌ، فتُؤكد الضميرَ الذي في «منطلق» ثم تعطف عليه «زيدا» ولا يجوز أن تَجُرَّ «نفسَه» توكيدا لرجل؛ لأَنه نكرة، وتقول: رُبّ مَنْ يقول ذاك، كأنك قلت: رُبَّ إنسانٍ يقولُ ذاك، قال الشاعر[4]:

يـــا رُبَّ مَنْ يُبْغِض أَذْوادَنـــا رُحْنَ عَلى بَغضائِـــه واغْتَـــدَيْنْ

كأنه قال: رُبَّ إنسان يُبغِض أذوادنا.

=في حواشي كتاب سيبويه، وأدخله بعض النساخ حتى شرحه الأعلم، وابن خلف، زججتها: طعنتها بالزُّج، والزُّج بضم الزاي: الحديدة التي تُركَّبُ في أسفل الرمح. والمِزجّة: الرمح القصير، والقلوص: الناقة الشّابّة وأبو مزادة: كنية رجل. ولم أقف على قائل هذا البيت.

(١) انظر: الإنصاف ص٤٣١ ـ ٤٣٦.

(٢) في «ق»: باب «رب».

(٣) انظر: ص١٠٢ فيما سبق من التبصرة.

(٤) هو عمرو بن قميئة.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٧٠، وانظر: المقتضب جـ١ ص٤١، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣١١، وابن يعيش جـ٤ ص١١ والحيوان جـ٣ ص٣٠٦، ومعجم شواهد العربية ص٣٧٩ وديوانه ص١٩٦. الأذواد: جمع ذود بالفتح وهو القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين، يعني أنهم أشداء أعزاء لا يستطيع أحدٌ صدَّ إبلِهم عن مرعى، قال الشنتمري: «.. ويُبْغض في موضع الوصف لمَنْ، يقول: نحن محسودون لشرفنا وكثرة مالِنا والحاسد لا ينال منا أكثر من إظهار البغضاء لنا لعزنا وامتناعنا».

وتقول: رُبَّ مِثْلِك، ورُبَّ شِبْهِك، ورُبَّ غيرِك؛ لأنها نكرات، ولا يجوز: رُبَّ شَبِيهِك؛ لأن شَبِيهَك معرفةٌ معناه: المعروف بشَبِيهِك.

والفرق (بينه و)[1] بين شِبْهِك: أنّ شِبْهَك الإضافةُ غالبةٌ على لفظه؛ووجوه الشبه كثيرة، وشبيهُك ليْست الإضافة غالبة على لفظه؛ فإذا أُفْرِد تَنكَّر، وإذا أُضيفَ إلى معرفة تعرّف.

واعلم أنّ «رُبّ» تُحذَف وتُجْعَل الواو عوضاً منه فَيُجرُّ مابعدها على تأويل «رُبّ»، كما كانت عوضا من باء القسم في قولك: والله، فتقول: وبلدةٍ قطعْتُ، ومجلسٍ حَضَرْتُ، على معنى: رُبّ بلدةٍ، ورُبَّ مجلسٍ، وتُسمَّى هذه الواوَ «واو رُبَّ»، كما قال رُؤبة:

وبَلدٍ عاميةٍ أَعْمَاؤُهْ[2]

أي رُبّ بَلدٍ، وقال

وَقاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوي الْمُخْتَرَقْ[3]

أيْ رُبَّ بلدٍ قاتِمِ الأعْمَاقِ، والدليل على هذا أن واو العطف لاتُذْكَرُ إلا بعد كلام، وقوله: قاتم الأعماق أوّلُ القصيدة، وكذلك: وبلدٍ عامية أعماؤه، فإذا

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه جـ١ ص٣٦٦ وجـ٢ ص٣٩، وانظر: الإنصاف ص٣٧٧، ٣٨١، ٥٢٩ وابن يعيش جـ٢ ص١١٨، واللسان (عمى) وفيه: «وقوله: عامية أعماؤه، أراد متناهية في العمى على حد قولهم: ليل لائل فكأنه قال: أعماؤه عامية فقدم وأخر، ...قال الأزهري: عامية: دارسة، وأعماؤه: مجاهله، بلد مجهلٌ وعَمِي: لايُهْتدى فيه» وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص٤٣٧، وديوانه ص٣.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص٣٠١، وانظر: الخصائص جـ١ ص٢٦٤ وجـ٢ ص٢٢٨ وص٣٢٠ والمنصف جـ٢ ص٣، ٣٠٨، وابن يعيش جـ٢ ص١١٨ وجـ٩ ص٢٩ والخزانة جـ١ ص٣٨ وجـ٤ ص٢٠١ والمغني ص٣٤٢، ٣٦١ وشرح شواهده ص٢٥٩، ٢٦٥، والعيني جـ١ ص٣٨ والهمع جـ٢ ص٣٦ والدرر جـ٢ ص٣٨ والأشموني جـ٥٤، والعمدة جـ٢ ص٢٤٠ وشروح سقط الزند ص٥٨٢، ١٥٨٧، وديوان رؤبة ص١٠٤ ومعجم شواهد العربية ص٥٠٤، والقاتم: المغبر، والأعماق: النواحي القاصية، والخاوي: الخالي، والمخترق: المتسع، يعني جوف الفلاة.

ذُكِرَتْ «رُبَّ» مَع «الواو» فقيل: ورُبَّ بَلدٍ، لم يجُزْ أنْ يكون أوّلَ الكلام؛ لأنّ الواو حينئذٍ للعطف.

وفي «رب» أربع[1] لغات: «رُبَّ» مُشَدَّدَة، وَ «رُبَ» مُخففة، (و[2]«رُبْ») بالتخفيف والتسكين، و «رُبَّتْ» بعلامة التأنيث، والأصل «رُبَّ» بالتشديد ثم تخفف على وجهين: أحدهما: أن يُحذف المتحرك، والآخر: أن يُحْذف الساكن، كما قال أبو كبير الهذلي:

أَزُهَيرُ إن يَشِبِ[3] القَذَالُ فإنّه ... رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لفَفْتُ بِهَيْضَلِ

وإذا أُدْخِلت «ما» عليها منعَتْها مِنْ عمل الجر[4]، وتَدْخُل على الأفعال، كما قال الله عز وجل: ﴿رُبَمَا يَودُّ[5] الّذِينَ كَفَرُوا﴾، وقال الشاعر[6]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النفوسُ مِنَ الأَمـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

---

(١) ذكر السيوطي أن «رب» فيها سبع عشرة لغة، انظر: الهمع جـ٢ ص٢٥.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في الأصل: إن شاب. وهو من شواهد ابن جني في المحتسب جـ٢ ص٣٤٣، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ٢ ص٤، ٣٠٢ والتصحيف والتحريف ص٣٦٤، والإنصاف ص٢٨٥، وابن يعيش جـ٥ ص١١٩ وجـ٨ ص٣١، والمقرب جـ١ ص٢٠٠ والخزانة جـ٤ ص١٦٥، واللسان (هضل) ومعجم شواهد العربية ص٣١٩، وديوان الهذليين ص١٠٧٠. وزهير: هو ابن الشاعر، والقذال: مابين نقرة القفا وأعلى الأذن وقد يطلق على الرأس كله، والهَيْضَل من معانيه كما في اللسان: الجماعة من الناس، ولَجِب: كثير الجَلَبَة مرتفع الأصوات، ولففت: جمعت، يريد أنه جمع جيشا بجيش للحرب.

(٤) في الأصل: من عمل الحروف.

(٥) الآية ٢ من سورة الحجر.

(٦) هو أمية بن أبي الصلت، وقيل: عبيد بن الأبرص، ونُسِبَ إلى غيرهما. والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٧٠، ٣٦٢، وانظر: المقتضب جـ١ ص٤٢ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٣٨، وابن يعيش جـ٤ ص٢ وجـ٨ ص٣٠ والخزانة جـ٢ ص٥٤١ وجـ٤ ص١٩٤، والمغني ص٢٩٧، وشرح شواهده ص٢٤٠ والشذور ص١٣٢ والعيني جـ١ ص٤٨٤ والهمع جـ١ ص٨، ٩٢ والدرر جـ١ ص٤ وص٦٩ والأشموني جـ١ ص٢٣٠ واللسان (فرج) والحيوان جـ٣ ص٤٩ والبيان والتبيين جـ٣ ص٢٦٠، ومعجم شواهد العربية ص٣٢٣، وزيادات ديوان أمية بن أبي الصلت ص٣٦٠، وديوان عبيد بن الأبرص ص١١٢. والفرجة بفتح الفاء: الانفراج في الأمر، وبالضم: الشق فيما يرى ويحس، والعقال: حبل تشد به قوائم الابل. وقد روي البيتُ في «ق» هكذا: رُبما تجزع... وهي رواية فيه.

فصل[1]: واعلم أن باب «أفعل» إذا أضيف إلى شيء كان جُزءا ممّا أُضِيف إليه كقولك: زيد أفضلُ القوم، وعمرو خَيْرُ/ الناس؛ فزيد من القوم، وعمرو من [٤٠ / ب] الناس، ولو قلت: زيد أَفْضَلُ الحمير، لم يَجُز، لأَنه ليس من الحمير، ولو قلت: زيد أفضلُ الدّوابّ، جاز؛ لأن الدّوابَّ تقع على الآدميين وغيرهم، قال الله عز وجل: ﴿إِنّ شَرَّ الدَّوَابِّ[2] عِنْدَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ونقول: الخَزُّ أفضل الثياب؛ لأَنه منها، ولو قلت: الخز أَفْضلُ الكتان، لم يَجُزْ؛ لما عَرّفْتُك، وتقول: زيد أفضل الإخوة، فهذا جائز؛ لأنه أَحدُ الإخوة، فإنْ قُلْتَ: زيد أفضل إخوته لم يجز؛ لأن هذا الككلام يُوجِبُ أن يكون زيداً أخا نفسِه، وهذا محال.

فإن أردت أن تضيف «أَفْعل» إلى شيء لايحتمل أن يكون جُزْءاً منه أدخلت «مِنْ» فتقول: الياقُوت أفضلُ مِن الزّجاج[3]، والخز أفضل (من)[4] الكتّان؛ لأنك إذا أدْخلْتَ «مِنْ» بَطَل أن يكون الأول جزءا من الثاني.

ولايُثَنّى «أفعلُ» (وبابُه)[5]، ولا يُجمع، ولا يُؤَنّث، تقول: زيد أفضلُ من عمرو؛ (والزيدان أفضل من[4] عمروٍ) والزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من زيدٍ، وإنما لم يُثَنّ، ولم يُجْمعْ، ولم يُؤنث؛ لأنه بمنزلة الفعل والمصدر، تقديره: عمرو يَزيد فضلُه على فَضْلِ زيد، فَلما كان المعْنى على هذا لم يُثَنَّ، ولم يُجمع، ولم يُؤنث، لأن المصدر المُطْلَق لايُثَنّى، ولا يجمعُ، ولا يُؤنث.

---

(١) في «ق»: باب «أفعل وحكه.

(٢) الآية ٥٥ من سورة الأنفال.

(٣) هذا هو بداية الموجود من النسخة «ر» ونهاية السقط الذي أشرت إليه سابقا.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) نقص في «ق».

ومعنى «مِنْ» هَهُنا: ابتداءُ[1] الغاية، كأنه قال: ابتدأ فَضْلُه من زيد فزاد عليه وعلى أمثاله، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل[2]: واعلم أن ظروف الزمان خَاصّةً تُضاف إلى الجُمل، ولا تُغَيّرُ أَلفاظُها عمّا كانت عليه قبلَ الإضافة (تقول)[3] جئتك يوم عبد الله أمير، وأجيئك يومَ تقوم، وهذا زَمُن أخوك سائرٌ، ووقْتُ يقوم زيدٌ، ويومُ يزورُك بكرٌ، فما بعد هذه الظروف من الأَفعال والجمل في موضع جرٍّ بإضافتها إليه، ولولا ذلك لنَوَّنتَها؛ لأنها مُتَمَكِّنَةٌ متصرفة، قال الله عز وجل: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ[4]﴾، وقال: ﴿هَذَا[5] يَوْمُ لاَيَنْطِقُونَ﴾ .

فإنْ أَضَفْتَ (ظرف)[6] الزمان إلى فعل ماض كان لك وجهان: إن شِئْتَ أعرَبْتَه وأجريْتَه على أصله، وإن شِئتَ بنيْتَه على الفتح، لأنك أضفتَه إلى غير مُعْرب فتقولُ: هذا[7] يومَ نفع[8] زيداً صدقُه، فتفتحُه وموضعُه رفع، وإن شِئْتَ رَفَعْتَه على ماقلنا، قال النابغة:

---

(١) يرى سيبويه أنها للتبعيض مع ابتداء الغاية الذي هو الأصل فيها، قال في الكتاب جـ٢ ص٣٠٧: «وكذلك هذا أفضل من زيد، إنما أراد فضله على بعض ولا يعم»، ويرى ابن مالك أنها للمجاوزة، قال ابن هشام في المغني ص٣٢١: «وزعم ابن مالك أن «من» في نحو: زيد أفضل من عمرو للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمرا في الفضل» وقال الصبان شارحا معنى التبعيض عند سيبويه: «يؤخذ من قول سيبويه في «هو أفضل زيد»: فضله على بعض ولم يعم: أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لاالتبعيض المتقدم في حروف الجر»، وانظر: الصبان على الأشموني جـ٣ ص١٠٢.

(٢) في «ق»: باب حكم ظروف الزمان في الإضافة.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٥) الآية ٣٥ من سورة المرسلات.

(٦) زيادة في «ق».

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ ص٤٧ ـ ٤٨.

(٨) في الأصل: ينفع.

علَى حينَ عاتبْتُ المشيب على الصِّبا وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازع[1]

يُنشد بفتح «حين»؛ لأنه مضاف إلى مبني، ويُكْسر على الأصل، ومثله في القرآن: ﴿مِنْ خِزْيِ[2] يَوْمَئِذ﴾، فمن كسر[3] أعْرَب، وأجراه على أصله، ومن فتح[4] بناه مع «إذْ» لأنه غير متمكن.

وتقول: رأيتك إذْ عبدُ الله سائرٌ، فما بعد «إذْ» في موضع جرٍّ بإضافتها إليه وهي ظرف للزمان الماضي.

وتقول: سأزورك إذا وَلِيَ بكرٌ (بغداد)[5]، فالجملة[6] في موضع جرٍّ بإضافة «إذَا» إليها، وهو (ظرف)[7] للزمان المستقبل.

وأمَّا حَيْثُ: فهو ظرف مكانٍ، ويُضَاف إلى الجُمل؛ لأنَّه أشبه «إذْ»؛ لإبْهَامِه[8] في المكان كإبهام «إذ» في الزمان، فتقول: رأيتك حيثُ زيدٌ قائِمٌ وأكرمك حيثُ يقُوم زيدٌ.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٦٩، وانظر: الأصول جـ١ ص٣٣٥، والإيضاح في علل النحو ص١١٤، والمنصف جـ١ ص٥٨، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٤٦ وجـ٢ ص١٣٢، ٢٦٤، وابن يعيش جـ٣ ص١٦ وص٨١ وجـ٤ ص٩١ والإنصاف ص٢٩٢ والمقرب جـ١ ص٢٩٠ والخزانة جـ٣ ص١٥١ والشذور ص٧٨ والمغني ص٢٩٨، والعيني جـ٣ ص٤٠٦ وجـ٤ ص٣٥٧ والتصريح جـ٢ ص٤٢ والهمع جـ١ ص٢١٨ والدرر جـ١ ص١٨٧، والأشموني جـ٢ ص٣٤٣ ومعجم شواهد العربية ص٢٢٢، وديوانه ص٤٤. الوازع: الناهي الزاجر، وإسناده إلى المشيب مجاز.

(٢) الآية ٦٦ من سورة هود.

(٣) وهم: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة.

(٤) وهم: نافع والكسائي، وأبو جعفر، قال أبو حيان: «وهي فتحة بناء؛ لإضافته إلى «إذ» وهو غير متمكن» انظر: السبعة ص٣٣٦ والنشر جـ٢ ص٢٨٧، والبحر المحيط جـ٥ ص٢٤٠ والإتحاف ص٣٠٧ وإبراز المعاني ص٣٤٨.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ق»: فما بعد «إذا».

(٧) نقص في «ر» و «ق».

(٨) في «ر»: فإبهامه في المكان، وفي «ق»: لأنه أشبه إذ في إبهامه في المكان.

فأما قراءةُ من قرأ ﴿هَـٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّـٰدِقِينَ[1] صِدْقُهُمْ﴾ بفتح اليوم[2] فليس فتحُه للبناء، ولكنه منصوب على الظّرف[3]/ كأنه قال: هذا الذي [٤١ / ا] ذكرناه يكون يوم ينفع الصَّادقين صدقُهم، أو يحدثُ، أوْ يستقر، أو ماأشبه ذلك.

والفرق بين القراءتين في الرفع والنصب: أن من رفع فقد أشار بهذا إلى اليوم، ومن نصب فقد أشار إلى مايحدث في اليوم، فوجب أن يُنْصَبَ؛ لأنه ظرف.

ولا يُضاف شيءٌ من ظروف المكان إلى الجمل إلاّ «حيثُ» كما ذكرنا، وإنما خُصّ الزمان بذلك؛ لأن الفعل يَدُل عليه بصيغته، ولا يَدُلّ على المكان إلا بمعناه دون صيغته، فكان[4] مايَدُل عليه بصيغته أشدَّ اختصاصاً بهِ مما يَدُلّ عليه بتأويل، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أن الإضافة تكون في الكلام بمعنيين:

أحدهما: بمعنى اللام، ويُراد به المِلكُ والاستحقاقُ.

والآخر: بمعنى «مِنْ» ويُرادُ به الجنسُ.

---

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) هو نافع ووافقه في فتح الميم ابن مُحَيْصِن، والرفع قراءة الجمهور. انظر: السبعة ص٢٥٠، والتيسير ص١٠١، والبحر المحيط جـ٤ ص٦٣، والإتحاف ص٢٤٣.

(٣) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه جـ٢ ص٢٤٧: «فأما من رفع «اليوم» فعلى خبر هذا اليوم، قال الله: اليوم ذو منفعة صدق الصادقين، ومن نصب فعلى أن يوم منصوب على الظرف» وقال أبو حيان في البحر المحيط جـ٤ ص٦٣: «..وقرأ نافع هذا يوم بفتح الميم، وخرّجه الكوفيون على أنه مبني خبر لهذا، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية، وهم لايشترطون كونَ الفعل مبنيا في بناء الظرف المضاف إلى الجملة، فعلى قولهم تتحد القراءتان في المعنى، وقال البصريون: شرط هذا البناء إذا أضيف الظرف إلى الجملة الفعلية أن يكون مُصَدَّراً بفعلٍ مَبنيٍّ؛ لأنه لايُدْري إليه البناء إلا من المبني الذي أضيف إليه.... فعلى قول البصريين هُوَ معرب لامبني».

(٤) في الأصل: فكأن.

فما كان بمعنى اللام فهو: أن يُضَاف الاسمُ إلى اسمٍ لا تجوز العبارة بأحدهِمَا عن الآخر كقولك: دارُ زيدٍ، وعَبْدُ عمروٍ، والتقدير: دَارٌ لزيدٍ، وعَبْدٌ لِعَمْروٍ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تُعَبِّر عن زيد بالدار ولا عن الدار بزيد؟ وكذلك لا تَصِحُّ العبارة عن العبد بعمرو ولا عن عمرو بالعبد، لا تقول: هذا عمرو، وأنت تشير إلى عبده إذا لم يكن مُسَمًّى بعمرو، ولا هذا زيْد، وأنت تشير إلى الدار.

وأما ما كان بمعنى «مِنْ» فأن تُضيف الاسْمَ إلى اسْمٍ تجوزُ العبارة عن أحدهما بالآخر كقولك: خاتِمُ حديدٍ، وثَوبُ خَزٍّ، والتقدير: خَاتَمٌ مِنْ حديدٍ، وثَوبٍ مِنْ خَزٍّ؛ لأنك لم تُرِد أَنَّ الخَاتَمَ هو الحديدُ كلُّه، ولا أن الثَّوْبَ هو الخزُّ كلُّه، ولكنك أردت أنه خَاتَمٌ من هذا الجنس (وثوب من[1] هذا الجنس) ، ويجوز أن تشير إلى الخاتم فتقول: هذا حديدٌ، وإلى الثوب فتقول: هَذَا خَزٌّ، فاعرف ذلك إن شاء الله.

---

(١) نقص في «ر» .

بَابُ الْحَالِ

الحال لا تكون إلا نكرة؛ لأنها زيادةٌ في الفائدة، والفائدة في الخبر نكرة؛ لأنه لو كان معرفةً لم يَسْتَفِدْهُ المخاطبُ، ألا ترى أنك لو أخبرت الإنسانَ بما يعلمه لم تكن فيه فائدة؟ وإنما الفائدة أن تُخْبِرَهُ بما لا يعلم.

ولا تكون الحال إلا منصوبةً؛ لأنّ الاسمَ الذي منه الحال (قد)[1] حجز بينه وبين ما يعمل فيه غيرَ النصب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: جاءَني زيدٌ راكباً، فزيد قد حجز بين «جاءني» و (بين)[2] «راكب» ؛ لأنه ارتفع به، وجاءَ «راكبٌ» بعد تمام الفعل بفاعله، واستغنى الكلام عنه؟ فلا بُدَّ من نصبه.

ولا بد للحال من عامل يعمل فيها، والعامل فيها على ضربين: أحدهما: فِعْلٌ مُتَصرِّفٌ، والآخر: معنى فعل.

فإذا كان فعلاً متصرفاً جاز تقديم الحال، وتأخيره، كقولك: جاءني راكباً زيدٌ، وماشِياً سار زيدٌ.

فإذا كان غير فعل لم تتقدم الحال، كقولك: هذا زيدٌ مقبلاً، وفي الدار زيدٌ قائِماً، فلا تُقَدّم الحالُ؛ لأن العاملَ غيرُ فعلٍ.

وتقول: مررت بزيدٍ راكباً؛ ومَرَرْتُ راكباً بزيد؛ إن جعلته حالاً منك (جاز)[2]، وإن جعلته حالاً من زيد لم يجز تقديمه؛ لأن ما عملت فيه الباء

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ر» .

لا يجوز تقديمه؛ لأن التقديم والتأخير إنما يجوز فيما يَتَصَرَّفُ في نفسه، كقولك: [٤١ / ب] قام، يقوم، وسيقوم، وما / لم يتَصَرَّف في نفسه لا يُتَصَرَّفُ في معموله.

واعلم أن الحالَ حقُّها أن تكون من المعرفة (و)[١] كل ما جاز أن يكون صفةً للنكرة، فهو حال من المعرفة، كقولك: مررت بزيد قائماً؛ ومررت بزيد يضربُ عمراً، ومررت بزيد في الدار، ومررت بزيد غلامُهُ منْطلقٌ؛ لأن هذا كلَّه يكون صفة للنكرة كما قدَّمْنا[٢]، ولا تحسن الحال من النّكرة؛ لأن المعنى في صفته، والحالِ منه واحدٌ، إذا قلت: جاءني رجل ضاحكٌ (وضاحكاً)[٣]،فكان حملُه على الصفة، وإتْباعُهُ الأوّلَ في إعرابه أحسنَ من قطعه عنه، وإنما كان المعنى فيهما واحداً؛ لأنك إذا قُلْتَ: جاءني رجلٌ ضاحكٌ، على الصفة فليس يجب أن يكون في وقت إخبارك عنه ضاحكاً، وكذلك إذا نصبته على الحال فقلت: ضاحكاً، فَلَمّا لم يكن بينهما فرق في وقت الإخبار، كان حملُه على الصفة أحسنَ لِمَا بيّنّا، وليس المعرفة كذلك؛ لأنك إذا قُلْت: جاءني زيْدٌ الضّاحكُ، فهو في وقت إخبارك عنه ضاحكٌ؛ لأنك إنّما وصفته به لتُبَيّنَهُ بهذه الصفة من غيره، فإذا قلت: جاءني زيد ضاحكاً، لم يجب أن يكون في وقت الخبر ضاحكاً، فلمّا كان بين المعرفة والنكرة هذا الفرقُ في المعنى، وجب أن تكون المعرفةُ أحقَّ بالحال، والنكرةُ أحقَّ بالصفة.

فإذا قُدِّمَتْ صفة النكرةِ خرجتْ من أن تكون صفةً فَنُصِبَتْ (على[٤] الحال) ؛ لأنّه قد كان يجوز الحال من النكرة على ضَعْفٍ و (إن)[٥] كان الوجهُ

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر ص ١٧٣ فيما سبق من التبصرة.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) نقص في الأصل.

(٥) نقص في «ق» .

الصّفةَ، فَلَمّا تقدمت بطل معنى الصّفةِ، وقَوِيَت الحالُ، فتقول: جاءني ضاحكاً رجلٌ، وسار ظريفاً غلامٌ، كما قال كُثَيِّر:

لِميَّةَ مُوحِشاً طلَلٌ قديمُ[1]

و (قال آخر)[2] أنشده سيبويه[3]:

وبالجسْم منِّي بيِّناً قَدْ علِمْتِه شحوبٌ وإنْ تستَشْهدي العينَ تشهَدِ

قال سيبويه: (و)[4] هذا الكلام أكثرُ ما يكون في الشعر. وأَقَلُّ ما يكون في الكلام، يعني أن الضرورة تدعو الشاعرَ إلى تقديم صفة النكرة عليها، فإذا قدّمَها نصبَها، وليس في الكلام ضرورةٌ إلى تقديمها.

واعلم أن المصادر تكون أحوالاً، كقولك: جاءني زيد مَشْياً، أيْ ماشياً، ومَنَعَ سيبويه[5] أن يُقال: جاءَني زيد سرعةً، بمعنى مسرعاً؛ لأَن الْمَصْدر الذي وقع موقع الحال هُوَ شيءٌ وقع في غير موضعه، فلا يجوز القياس عليه، ولكن يُتَكلّم بما تكلّمَتْ به العرب، وأبو العباس يجيز (القياس)[6] (عليه)[7] في (كل)[4]

---

(١) هذا صدر البيت، وعجزه:

عفاه كل أسْحَمَ مستديم

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٧٦، وانظر: ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢، ص ٦٤ والخزانة ج ١ ص ٥٣١، والتصريح ج ١ ص ٣٧٥، ومعجم شواهد العربية ص ٣٥٢، وملحق ديوانه ص ٥٣٦ والشاهد فيه: تقديم موحش على الطلل، ونصبه على الحال، وقد كان «موحش» قبل التقديم صفة لطلل، إذ كان الأصل: لميّة طللٌ موحشٌ.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٧٦.

وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل، وانظر أيضاً: العيني ج ٣ ص ١٤٧ والأشموني ج ٢ ص ٢٣٣، ومعجم شواهد العربية ص ١١٤.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) انظر: الكتاب ج ١ ص ١٨٦.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في الأصل وفي «ر» .

ما كان الفعل دالاً عليه، فيجيز[1]: أتانا زيد سرعةً (أي[2] مسرعاً) ، وأتانا بُطْئاً، أي مُبْطِئاً؛ لأن الإتْيان يكون على أَحَدِ هذين الوصْفيْن، وإقامة المصدر مُقَام الحال كثيرة في كلام العرب كقولك: قتلْتُه صبْراً، وَلَقِيتُهُ كِفاحاً، وكلّمتُه شفاهاً، أيْ قتلتُه مصبوراً[3]، أي محبوساً، ولقيته مكافحاً، أيْ مُواجهاً وكلّمْتُهُ مشافِهاً.

وتقول: كلّمتُه فَاه إلى فِيَّ، وإن شئت قُلْتَ: فُوه إلى فِيَّ.

فأمّا النصبُ: فالبصريون[4] يجعلون «فاه إلى فِيَّ» في موضع «مُشَافَهةً» ، ومعناه مشافهاً، وينصبونه؛ لأنه وقع موقعَ منصوب، والعامل فيه «كلّمْتُه» المذكور، والكوفيون[5]: يُضْمرون / بعد «كلمته» ما ينصب «فاه إلى فِيَّ» [٤٢ / ا] فتقديره عندهُم: كلَّمْتُهُ جاعلاً فاهُ إلى فِيَّ، ولو جاز هذا التقدير لجاز أن تقول: كلّمْتُه وجْهَهُ إلى وجهي، ويدَه في يدي تريد: كلمته جاعلاً وجهه إلى وجهي، وجاعلاً يده في يدي، وهذا لم يقله أحد.

---

(١) انظر: المقتضب ج ٣ص ٢٣٤، ص ٢٦٩ وج ٤ ص ٣١٢، وانظر اختلاف النحاة في النقل عن المبرد في حاشية المقتضب ج ٣ ص ٢٣٤.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في المقتضب ج ٣ ص ٢٣٤ « ... وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله: صابراً أو مُصبراً» وفي اللسان (صبر) : «والصبر: نصب الإنسان للقتل فهو مصبور... وأصل الصبر: الحبس، وكل من حبَس شيئاً فقد صَبَره، ومنه الحديث نهي عن الْمَصْبُورة... والمصبورة التي نُهِيَ عنها هي المحبوسة على الموت» هذا وقياس اسم المفعول من الثلاثي مفعول، وعلى هذا فقولهم: مُصْبر ليس بقياس كقول الشاعر: من نسج داود مُسْرَدا.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٩٥ والمقتضب ج ٣ ص ٢٣٦، وابن يعيش ج ٢ ص ٦١ والرضي على الكافية ج ١ ص ٢١١.

(٥) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦١: « .. هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين، والكوفيون ينصبون «فاهُ إلى فِيَّ» بإضمار «جاعلاً» أو «ملاصقاً» كأنه قال: كلمته جاعلاً فاه إلى فِيَّ، أو ملاصقاً فاه إلى فِيَّ، والمذهب الأول، وهو رأي سيبويه، إذْ لوكان بإضمار «جاعلاً» لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول: كلمته وجهَهُ إلى وجهي، وعينَه إلى عيني وأشباهَ ذلك، وفي امتناعه دليل على ما قلناه» .

وأما الرفع فجائز[1] ومعناه: كلمتُه وفُوه[2] إلى فِيَّ، وهذه واو الحال، وإن شئت حذفتها والمعنى عليها، وإن شئت ذكرتها، كما تقول: رأيت زيدا أبوه قائمٌ، أيْ وأَبُوه قائم.

وتقول: الْبُرُّ أَرْخَصُ ما يكون قفيزان، فالْبُرُّ مبتدأ، وأَرْخَصُ ما يكون مبتدأ ثان، و «قفيزان» خبرُ المبتدأ الثاني، والجملة خبرُ الأوّل، والراجع إليه محذوف، تقديره قفيزان منه فحذف؛ لدلالة المعنى عليه، و «ما» مع «يكون» في تقدير المصدر، تقديره: أَرْخَصُ كَوْنِه، أيْ أرخصُ أحواله، والحالُ محذوفةٌ يدل عليها الكلام تقديره: الْبُرُّ أرخصُ ما يكون [3]مُسَعَّراً قفيزان أيْ أَرْخَصُ ما يكون[3]) في (حال)[4] تسعيره، والسِّعْرُ يحذف من هذا وما أشبهه لدلالة المعنى عليه، قال عمرو بن مَعْدِي كَرِب:

الحَرْبُ أَوّلُ ما تكونُ فُتَيَّةً ... تَسْعى بِزِينَتِها لكُلِّ جَهُولِ[5]

ففي هذا البيت أربعة أوجه:

نصبُ «أوّل» و «فُتَيَّة» ، ورفعها، ونصبُ «فُتَيَّة» ورفعُ «أوّل» ، ونصبُ «أوّل» ورفع «فُتَيَّة» .

---

(١) في الخزانة ج ١ ص ٥٢٧: «قال أبو حيان في الارتشاف: قال الفراء: أكثر كلام العرب كلمته فاه إلى فِيَّ بالنصب، والرفع صحيح» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٩٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٦١.

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في الأصل وفي «ر»

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٠٠، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٢٥١، وشروح سقط الزند ص ١٦٧٨، وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ص ٢٥٢، وص ٣٦٨، وص ٤٠٨، واللسان (خدع) ، فُتَيَّة: تصغير فتاة، يعني أنها تبدأ صغيرة ثم يشتد أُوارُها، والمراد بقوله: تسعى بزينتها أنها تخدع أهلها.

فمن نصبهُا جميعاً جعل «الحرب» رفعاً بالابتداء، و «تسعى» خبر الابتداء، و «أوّل» منصوب على الظرف، والعاملُ فيه «تسعى» كأنه قال: تسعى في أول ما تكون ثم حذف «في» ونَصَبَ «أوّل» ، و «فُتَيَّة» نَصْبٌ على خبر تكون.

والرفع فيهما (جميعاً)[1] أن تكون «الحربُ» مبتدأ و «أوّلُ ما تكون» مبتدأثان، و «فُتَيَّةٌ» خبرُ أوّلُ، وفي «تكون» ضمير يرجع إلى الحرب.

وأما نصب «أوَّلَ» ورفع «فُتَيَّة» فالحرب رفع بالابتداء، و «فُتَيَّةٌ» خبره و «أوَّلَ ما تكون» ظَرف، كأنّه قال: الحرب فُتَيَّةٌ في أول ما تكون، ومن رفع «أوَّلُ» ونصبَ «فُتَيَّة» جعل «أوَّل» بدلاً من «الحرب» ونصب «فُتَيَّة» على الحال بتقدير: إذا كانت فُتَيَّةً، كما تقول: عَبْدُ الله أحْسَنُ ما يكونُ راكباً، فعبد الله مبتدأ، و «أحسنُ ما يكون» بدَل منه، و «ما» مع «يكون» في تقدير المصدر، تقديره: أحْسَنُ كَوْنِهِ، وفي «تكون» ضمير فلا تحتاج إلى خبر لأنها «تكون» التامة بمعنى تَحْدُث، وخبر «أحسن» محذوف تقديره: إذا كان راكباً، و «راكب» حال، وليس بخبر «كان» المضمرة، لأن كان المضمرة في تقدير «حَدَث» و «وقع» أيضاً، وهذا الكلام تام من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، ووجهُ تمامِه: أنه قد حصل مبتدأ وخبره، فالمبتدأ وخبره يتمّ بهما الكلام، فجاز أن يُجْعَل «راكباً» حالاً، حَمْلاً على اللفظ، لا على المعنى، فلو كان راكباً خبر «كان» المضمرة، لَجاز أن يكون معرفة، فكنت تقول: عبدُ الله أَحْسَنُ ما يكون الراكبَ: لأن خبرَ «كان» يكون معرفة ويكون نكرةً، فَلَمّا لم يكن هذا إلا نكرة، عُلم أنه حال وليس بخبر قال سيبويه[2]: وتقول: عَهْدي به قائماً، وعِلْمِي به ذَا مَالٍ، فتنصبُه

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٠٨.

على أنه حال، وتأويل هذا: أنّ «عهدي» و «علمي» مبتدآن، و «به» الخبرُ، والباء في موضع نصب / بالاستقرار كأنك قلتَ: عَهدي مُسْتَقرٌّ به، وعلمي [٤٢ / ب] مُسْتَقرٌّ به، كما تقول: زيدٌ بالبصرة مقيماً (أي مُسْتَقِرٌّ[1] بالبصرة) ، فالكلام تام على هذا، فإذا تم الكلام به وجَبَ نصب ما بعده على الحال، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقص في الأصل.

بَابُ الظّروف

اعلم أن الظروف تنقسم قسمين: أَحـدهمـا: ظرف مكان، والآخر: ظرف زمـان، فظرفُ المكان: مـا كان في أَحـد أقطـار الشيء، وهو ستـة: يمينٌ، وشِمالٌ، ووراءُ، وتَحْتُ، وَفَوْقُ، وما كان بمعنـاهـا، كخَلْف، وأمـام (وأسفل[1] وأعلى) ومـا أشبه ذلك.

واعلم أن ظروف المكان تنقسم قسمين: أَحـدهمـا: مبهمٌ، والآخر: مُخْتَصٌ، فـالمبهم نحو مـا ذكرنـا، ويتعـدى الفعل إليـه بغير حرف الجر، والفعل المتعـدِّي إليه على ضربين: -

أحدهما: فعل يُسْتَعْمَلُ مُظْهراً، ومضمراً، **والآخر:** الاستقرار، ولا يُسْتَعْمَلُ إلا مضمراً.

فما يَنْتَصب بـالفعل المظهر والمضمر نحو: قـدم زيـد يومَ الجمعـة، وتُضْمِرُ مثلَ هـذا الفعل إذا كان في الكلام دليل عليـه، فتقـول: خيرَ مقـدَم اليـومَ، تقـديرهُ: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمِ اليومَ.

وأَمّا الاستقرار فنحو قولك: زيـدٌ خلفَـك، وزيـدٌ أمـامـك، وزيـد فوقَـك وتحتَك، وقُبالَتَك، ومكانَك، وموضِعَك، فهذا كلُّه وما أشبهه بتقدير: زيـدٌ استقر خلفَك، واستقر أَمامك، وكذلك هُو شَرْقِيَّ كذا، وغَرْبِيَّه، وَقِبْلِيَّه، قال جرير:

---

(١) زيادة في «ق» .

هَبَّتْ شمالاً فـذكرى مـا ذَكَرْتُكُمُ أَصْـلُ[1] الصَّفـاةِ التي شَرْقِيَّ حَـوْرَانـا

أي التي استقرت «شرقيَّ حَوْرانا» وكل ظرف منصوب فلا يخلو العامل فيه مما ذكرنا.

وأمّا الظرف المختص: فهو ما كان من الأماكن له بنية وهيئة يتميز بها من غيره نحو «المسجد» و «الدار» و «السوق» وما أشبه ذلك، فهذا الضرب من الظروف لا يتعدى الفعل إليه مُظْهَراً، ولا مُضْمَراً إلاّ بحرف الجر، تقول: قمتُ في المسجد، وجلستُ في السوق، وأقمْتُ في الدار، ([2] ولا يجوز قُمْتُ المسجدَ، وجلَسْتُ السوقَ، وأقمت الدَّارَ[2]) ، وكذلك إن أعملتَ فيه الاستقرار نحو: زيد في الدار، وعمرو في السوق، وأخوك في السطح بتقدير: استقر في هذه الأمكنة.

وأما ظروف الزمان: فما جاز عليه الانتقال والتَّقَضِّي نحو: اليومَ، والليلةَ، والساعةَ، والغداةَ، والعشيَّ، وهو أيضاً فيه خاصٌّ، وعَامٌّ؛ فالخاصُّ نحو ما ذكرنا، والعامُّ نحو وقْت، وزمان.

والفعل يتعدى إلى ظروف الزمان خاصِّها وعامِّها من غير توسط حرف الجر؛ لدَلالَته عليها، وتغيُّر صيغته من أجلها، تقول: سرتُ اليومَ، وقُمْتُ يومَ الجمعة، وأجيئُك الساعةَ، ورأيتُك وقْتاً، وكَلّمْتُكَ غداةً.

فصل: والظروف تنقسم قسمين، أحدهما: متمكن، والآخرُ: غيرُ متمكن.

---

(١) في «ق» : عند الصفاة.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١١٣ وص ٢٠١ وانظر: ديوانه ص ١٦٥. حوران بفتح الحاء بلد بالشام، والضمير في «هبت» للريح لدلالة «الشمال» عليها، و «ما» في «ما ذكرتكم» زائدة مؤكدة أي فذكرتكم ذكري، والصَّفَاة: الصخرة الملساء.

(٢-٢) نقص في الأصل.

فالمتمكّنُ: يتصرف بوجوه الإعراب، فتدخل عليه العوامل، فتنقله من إعراب إلى إعراب كقولك: طاب مكانُك، واتّسع موضعك، وإنّ يومَك مُبَارَكٌ، وساعتُك طيِّبَةٌ.

[٤٣ / ١] وأما غير المتمكن: فإعرابه النصب، والجر، ولا / تدخل عليه من حروف الجر إلا «مِنْ» في غالب الأمر نحو: جئتُ مِنْ قبلِك، ومِنْ بعدِك، وسِرْتُ مِنْ عندك، وقَدِمْتُ قَبْلَك، وبعدَك، وأقمت عندك.

وتقول: سير بزيد فرسخان، فترفع «فرسخين» ؛ لأنه متمكن، ولا يجوز: سِيرَ بزيْدٍ عندُك[1] بالرفع؛ لأنه غير متمكن، وإنما لم يتمكن؛ لأنَّهُ ليس بمكانٍ محصور.

وكذلك: سير به اليومُ فترفع؛ لأنه متمكنٌ، ولا يجوز: سير به قبلُك وبعدُك بالرفع؛ لأنها غيرُ متمكنين، وإنما لم يتمكنا؛ لأنها ليسا باسمين لشيء من الأوقات كيوم وليلة وساعة، وإنما يدلان على التقديم والتأخير فقط؛ فلذلك لم يتمكنا.

وتقول: سير عليه عِشاءً وصباحاً ومساءً، وبُعَيْدَاتِ بَيْنَ، وذاتَ مرَّة، ولا يجوز رَفْعُ شيءٍ من هذه ؛ لأنها غيرُ متمكنة، وإنما لم يتمكن «عِشاءً» و «صباحاً» و «مساءً» ؛ لأنك إذا قلت: أنا أزورك عِشاءً، وصباحاً، ومساءً، لم يذهب به الوهم إلا إلى صباح يومك، ومسائه، وَعِشائه، فلما كانت هذه الأسماءُ تدُلّ على أوقاتٍ بأَعْيانها من غير أن تكون أسماءً أعلاماً لهذه الأوقاتِ بَعُدَ[2] تمكنها؛ لتضمُّنِها ما ليس لها في أصل موضوعها.

وأما «ذَاتَ مَرّة» : فليست من أسماء الزمان، ألا ترى أنك إذا قلت:

---

(١) في الأصل: غيرك.

(٢) في «ق» : نقص تمكنها.

ضربتُك مرَّةً أو مرتين، فإنما تريد: ضَرَبْتُكَ ضَرْبَـةً، أو ضَرْبَتين، فَلَمَّـا اسْتُعْمِلَتْ في أَسْماء الزمان ـ ولَيْستْ منها ـ ضعُفَتْ فلم تَتمّكن.

وأما «بُعيْدَاتِ بَيْنَ» : فبُعيْداتِ تصغيرُ «بعد» ، وجمعه، وقد بيّنـا أن «بَعْـدُ» و «قَبْـلُ» غير مُتَمَكِّنَيْنِ، فلمـا لم يجـز أن يقـال: سِيرَ قبلُـك، وبعـدُك بـالرفـع، فكذلك لم يجز في مُصَغَّره أن يُرْفعَ.

و «ذاتَ يوم» ، و «ذاتَ ليلة» بمنزلـة «ذاتَ مرَّة» في أنـه غير متمكن، تقول: سير عليه ذات ليلةٍ، وذاتَ يومٍ.

وكذلك: سِيرَ عليه ذَا صباح، كقولـك: سِيرَ عليـه ذاتَ يوم (وأَتَتْ[1] ذات يوم، واليوم، فذكر أنه أراد ذات نفس يوم، أوْ حال يوم، قال امرؤ القيس[2]:

صَبَّحْتُهـــا الحيَّ ذَا صبـــــاحٍ فَكَـــانَ أَشْقَـــاهُمُ الرِّجـــالُ

وَ[1] لا يُرْفـع؛ لأَنّـه لا يتمكن في جميـع لغـة العرب، إلا في لغـة «خَثْعَم»[3] فـإنهم يجرونـه مُجْرى المتمكن فيقولـون: سِيرَ عليـه ذاتُ مرَّةٍ، وذاتُ يـومٍ، وذاتُ ليلةٍ، بالرفع ولا يَعْتَدُّون بـالإِبْهَـام الـذي فيـه، قـال رجل من خَثْعَم[4]، أنشـده سيبويه:

(١ـ١) نقص في الأصل و «ر» .

(٢) انظر: ديوان امرئ القيس ص ١٩٣، ورواية الشطر الأول فيه هكذا:

صَبَحْتُها الحيَّ فِي غداةٍ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ولم أعثر على من استشهد به في كتب النحو المتداولة.

(٣) في كتاب سيبويه ج ١ ص ١١٥: «و «ذو صباحٍ» بمنزلـة «ذات مرَّة» تقول: سير عليـه ذا صباحٍ، أخْبرنـا بـذلـك يونس عن العرب، إلا أنـه قـد جـاء في لغـة لخثعم مفـارقـاً لـذات مرة، وذات ليلـة، وأمّـا الجيِّـدة العربيـة فـأن تكون بمنزلتها» .

(٤) هو أنس بن مدركـة الخثعمي كما في الخزانـة ج ١ ص ٤٧٦ وابن يعيش ج ٣ ص ١٢ والـدرر اللوامع ج ١ =

عَـزَمْتُ على إقـامـةِ ذي صبـاحٍ لأمرٍ مـــا يُسَـوَّدُ مَنْ يسُـودُ

فهذا بمنزلة قولك: عزمْتُ على إقامة يومٍ، فَعلى هذه اللغة يجوز الرّفع.

وإنمـا يجـوز الرفـع من الظروف فيما يُسْتَعمـل اسْماً، وظرفـاً نحـو اليـوم، والشهر والمكان، والموضع، ومـا أشبـه ذلـك، تقـول: الغـداةُ بـاردة، والشهرُ مبـارك، والمكانُ واسعٌ، والموضِعُ مُسْتَوٍ، فترفعهـا؛ لأنـك جعلتهـا أسماءً، وأخبرْتَ عنها، كما تخبر عن زيد وعمرو.

وتقول: سرتُ اليومَ ميلاً، فإن قدّمْتَ اليومَ، وكنيْتَ عنه وقد جعلته ظرفا قلت: اليومُ سِرْت فيه مِيلاً.

فإن كنيْتَ عنـه (وهو)[1] غير ظرف، ولكن على أنّـه مفعول (بـه)[2] قلت: اليومُ سرتهُ مِيلاً، وكذلـك إن كنيت عن المِيل تقول: المِيلُ سِرْتـهُ اليومَ، وسرت فيه اليومَ، كما أنشد سيبويه[3]:

[٤٣ / ب] ويـومٍ شهِـدْنـاهُ سُلَيْماً وعـامِراً قليلٍ سِوى الطَّعْن النِّهَال نـوافِلُـهْ

= ص ١٦٨، والروض الأنف للسهيلي ج ١ ص ٢٢٠.

والبيتُ من شـواهـد الكتـاب ج ١ ص ١١٦، وانظر أيضـاً: المقتضب ج ٤ ص ٣٤٥، والخصـائص ج ٣ ص ٣٢ وأمـالي ابن الشجري ج ١ ص ١٨٦ والمقرب ج ١ ص ١٥٠ وج ٢ ص ٥٤٥ والهمـع ج ١ ص ١٩٧ والمخصص ج ١٣ ص ٢٢١، واللسـان (صبح) وقـال ابن جني في الخصـائص: «مـا مجرورة الموضع لأنها وصف لأمر، أيْ لأمرٍ مُعتـدٍّ أو مؤثر يُسَوِّد من يَسُود» يريد الشاعر أنّه عَزَمَ على أن يُقيم صباحاً ويؤخر الغارة على العدو إلى أن يَعْلُوَ النهار، ثقـةً منـه بقوتـه وانتصاره عليهم، والشاهد فيه: جر «ذي صباح» بالإضافة اتساعاً، والوجه الظّرفيّة.

(١) زيادة في «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: الكتـاب جـ١ ص٩٠، ونسبـه سيبويـه والشنتمري إلى رجل من بني عـامر. وفي «ق»: ويومـا، وهكـذا روادُ المبرد في الكامل، وابن هشـام في المغني. وانظر أيضـا: المقتضب جـ٣ ص١٠٥، والكامـل ص٢١، وأمـالي ابن الشجري جـ١ ص٦ وص١٨٦، وابن يعيش جـ٢ ص٤٥ وص٤٦ والمقرب جـ١ ص١٤٧ والمغني ص٥٠٣ والهمع جـ١ ص٢٠٣، والـدرر جـ١ ص١٧٢، وسليم وعامر: قبيلتان من قَيْس عَيْلان، والطعن: جمع طعْنَـة، والنهـال: المرتويـة بـالـدم، جمع نَهْل، ونَهْل جمع ناهل كخدم وخادم، وحرس وحارس.

فقال: شهدناه؛ لأنه جَعَلَهُ مفعولا غَيْرَ ظرف، فلو جُعِل ظرفا لقيل: شَهِدْنا فيه.

واعلم أن ظروف الزمان لاتكون أخبارا عن الجثث، ولكنها تكون أخبارا عن المصادر كقولك: قدومُك غداً، وسيرُك اليومَ، وخروجُك عَشِيَّةً، قال النابغة:

زَعَم الغداف[1] أنّ رحلتَنا غدا ... وبذاك خَبَّرَنا الغدافُ الأَسْوَدُ

فإن قلت: زيدٌ اليومَ، أو المسجدُ العَشِيَّةَ، لم يجُز، وقد تقدم شرح هذا[2]

فصل: واعلم أنّ المصادرَ تُستعمل ظروفا للزمان والمكان كقولك: زيدٌ مِنِّي مَناطَ النَّجْمِ، و (عمرو[3] مني مَقعَدَ القابلةِ، ومَزْجَرَ الكلب، والتقدير: زَيْدٌ مِنِّي[3]) مَوضِعَ مَناطِ النّجْم، ومَوضِعَ مقعدِ القابلة، وموضِعَ مزجرِ الكلب، ويُراد بهذا الكلام التقريبُ والتبعيدُ، قال عبد الرحمن بن حسان[4]:

---

(١) في «ر»:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا ... وبذاك خبرنا الغراب الأسودُ

وهي رواية في البيت، وفي «ق»:

زعم الغداف بأنّ رحلتنا غدا ... وبذاك تَنْعَابُ الغرابِ الأسودِ

وهي رواية فيه أيضا.

والبيت من شواهد ابن جني في الخصائص جـ١ ص٢٤٠ وانظر: الهمع جـ١ ص٩٩ والدرر جـ١ ص٧٥ وديوانه ص٢٩، وفي اللسان (غدف): «الغداف: الغراب وخص بعضهم به غراب القيظ»، والشاهد فيه: جواز الرفع والنصب في الزمان الواقع خبرا عن اسم المعنى، والنصب أجود كما قال السيوطي في الهمع.

(٢) عند قوله: واعلم أن المبتدأ إذا كان جثة لم يجز أن يكون ظرف الزمان خبرا له، انظر ص١٠٢ فيما سبق من التبصرة.

(٣-٣) نقص في «ق».

(٤) ونُسِب إلى الأحوص، وهو في ديوانه ص١٩١، وقال صاحب معجم شواهد العربية: إنه ليس في ديوانه، انظر: معجم الشواهد ص٣٤٤.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٠٦، ونسبه إلى الأحوص، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٣٤٣ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٥٤، ونسبه إلى عبد الرحمن بن حسان. مناط الثريا: مُتَعلَّقُهَا من نِطْتُ الشيء أنُوطه إذا عَلِقْتُه، وأراد ببني حرب آل أبي سفيان بن حرب، والشاهد فيه: نصب «مناط الثريا» على الظرف.

فـــإنَّ بني حَرْب كما قـــد عَلِمْتُمُ مَنَـاطَ الثُّرَيـا قَـد تَعَلَّتْ نُجُـومُهَـا

وقال أبو ذؤيب:

فَـوَرَدْنَ والعَيُّـوقُ مَقعَـدَ رَابِئِ الـ ـضُّرَبـاء خَلْفَ النَّجْم لاَ يَتَتلَـعُ[1]

وكذلك في الزمـان، تقول: أزورك خفوقَ النَّجْم، وقُـدومَ الحـاج، أي وقتَ خُفُوقِ النجم و (وَقْتَ)[2] قُدوم الحاجِ، قال مُزاحِمٌ[3] العُقَيْلِيّ:

ومـــا هي إلاّ في إزارٍ وعِلْقَـــةٍ مُغَـارَ ابنِ هَمَّـامٍ عَلى حَيِّ خَثْعَمَـا

أي (زمن)[2] مُغَارِ ابنِ همَّام، أي وقْتَ إغارتِهِ.

([4] **فصـل:** واعلم أن الظروف على ضربين: أحـدهمـا: مَبْنِيٌّ، والآخرُ[4]) مُعْرَبٌ فالمبني نحو: «إذْ» و «إذَا» و «أيْنَ» و «مَتَى» و «حَيْثُ».

فـإذْ: للزمـان المـاضي، وإذا: للزمـان المستقبل، وهمـا يُضَـافـان إلى الجُمَل، كقولك: جئتك إذْ زيدٌ قائمٌ، (وإذ قام[4] زيد)، وأجيئك إذا يقومُ زيدٌ.

---

(١) وهو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٢٠٥، وانظر: الميسر والقـداح ص١٣٣، والمقتضب جـ٤ ص٣٤٤ والمحتسب جـ٢ ص٢٤٧، وابن يعيش جـ١ ص٤١ واللسـان (ضرب)، والخزانـة جـ١ ص٢٠١، وجمهرة أشعـار العرب ص٢٥٨، وديـوان الهـذليين ص١٩، والعَيُّوق: كـوكب أحمر يطلـع بجبـال الثريـا وهـو لايكـون كـذلـك إلا في شـدة الحر من آخر الليـل، والضُّرَبـاء: جمع ضَريب، وهم القوم يضربون بـالقـداح، ورابئهم: رَجـل يقعـد فـوق القـوم الضـاربين ينظر مـايصنعـون، والمراد بالنجم هنـا: الثريـا، لايتَتَلَّع: لايتقـدم ولا يرتفع، يقول: مكانـه من الثريـا مثل مكان قعود الرابئ من الضربـاء، يصف حُمُراً وردت الماء في ذلك الوقت من شدة الحر، والشاهد فيه: نصب «مقعـد» على الظرف مع اختصـاصـه تشبيهـا له بالمكان.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) ونسب إلى حُمَيْدِ بن ثَوْرٍ، وليس في ديوانه. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٢٠ ونسبه إلى حُمَيْـد بن ثور، وكـذا الأعلم، وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٢١ والكامـل ص١١٥ ولم ينسبـه المبرد، ونسب في حـواشي الكامـل إلى حميـد بن ثور، وانظر أيضا: المخصص جـ٤ ص٣٥، وشرح الحماسة للتبريزي جـ٢ ص٣٠٠، وشروح سقط الزند ص٥٥٦ والخصائص جـ٢ ص٢٠٨ والمحتسب جـ٢ ص٢٦٦ وابن يعيش جـ٦ ص١٠٩ واللسان (علق) والأغاني جـ٨ ص١٧٥. ومُغـار في الأصل مصـدر ميمي، والإزار: ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن، والعِلْقة بـالكسر: ثوب قصير بلا كُمَّيْن تلبسـه الجـاريـة، أو أول ثوب يلبسه المولود، يصف المرأة بأنها كانت صغيرة السن وقت إغارة ابن همام على حي خثعم، وهو من أحياء اليمن.

(٤ـ٤) نقص في «ق».

وقد يكون «إذا» ظرفاً من ظروف المكان أيضاً، وذلك في قولك: خرجْتُ فإذا زيدٌ، كأنك قلت: خرجت فَحضَرَني زَيْدٌ، والمعنى: ففاجأني زيدٌ عند خُروجي، فزيد: رَفْعٌ بالابتداء، و «إذا» خبره، وهو كقولك: (عندك)[1] زيدٌ.

فإن جِئْتَ بعد «زيدٍ» بشيء يصلح أن يكون خبرا كان لك فيه وجهان: الرفعُ على الخبر، والنصب على الحال كقولك: خرجت فإذا زيدٌ قائم، وإن شئت قائماً، كما تقول: عندَكَ زيدٌ قائمٌ، وقائماً.

و «مَتَى»: ظرف للزمان مبهم، يُسْتَعمل في الاستفهام، والجزاء، وجوابُه في الاستفهام بالزمان ماضيا كان أو مستقبلا؛ لأن السؤال لايَخُصّ شيئا دون شيء، ولا يكون جوابه إلا معروفا كقولك: مَتَى خرجْتَ؟ فتقول: أمْس، ومتى تخرجُ؟ فتقول: غدا، وكذلك: متى خروجُكَ؟ فتقول: غداً، أو يوْمَ الجمعة، ولو قلت يوما أو يومين، أو وقتا من الأوقات، لم يجز؛ لأن السؤال وقع عن تعيين الزمان. و «أَيْن»: ظرف مكان، ويستعمل أيضاً في الاستفهام، والجزاء، تقول: أيْنَ زيدٌ؟ فجوابه: في المسجد، أو في السوق، أو ماأشبه هذا من الأمكنة المختصة.

و «حَيْثُ»: ظرف مكان[2]/ يُضاف إلى الجُمَل، تقول: رأيتُك حيثُ زيدٌ [٤٤ / ا] قائمٌ، وزرتك حيثُ قَامَ زيدٌ، ولا يُضاف إلى المفرد[3]؛ لأنه في المكان بمنزلة «إذْ» في الزمان فَأجْرِي مُجْراه، في الإضافة إلى الجُمَل.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في ابن يعيش جـ٤ ص٩٢ وقد يستعمل «حيث» بمعنى الزمان، نحو قوله:

للفتى عَقْلٌ يعيشُ بهِ ... حيْثُ تَهْدي ساقُهُ قَدَمُه

وقال ابن هشام في المغني ص١٣١ «.. قال الأخفش: وقد ترد للزمان».

(٣) جاء نادرا: إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر:

ونَطْعَنُهُم تحت الكلى بعد ضَرْبِهم ... ببيضِ المواضي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِم

انظر: ابن يعيش جـ٤ ص٩٢، ومغني اللبيب ص١٣٢.

فأمّا بناؤُها على الضم؛ فلأنّه كان حَقها أن تُضاف إلى المفرد كسائر أخواتها كقولك: زيدٌ خلفَ عمرو، وأمامَ بكر، فلما قُطِع عن الإضافة إلى المفرد بُني على الضم، كما بُنِيَ «قَبْلُ» و «بَعْدُ» إذْ قُطِعَتَا عن الإضافة.

وأمّا المعرب من الظروف فينقسم قسمين، أحدهما: متمكن، والآخر: غيرُ متمكن، فالمتمكن: ماجاز أن يُسْتعمل اسْماً غَيْر ظرف كما قَدَّمْنا، وغير المتمكن: مالا يستعمل إلا ظرفا، وقد قدمنا مثاله (فيما مضى[1]).

واعلم أن المتمكن بعضه أشد تمكنا من بعض، وهو ماكثر استعماله في الأَسماء، ومنه مالم يكثر استعمالُهُ في الأسماء، فلا يَحْسُنُ رفْعُه إلا في الشّعر، كقَوْلِ لَبيدٍ:

فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنّه مَوْلَى المَخَافةِ خَلْفُها وأَمَامُها[2]

وكقول حسّان بن[3] ثابت:

---

(١) زيادة في «ر». وانظر ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ من التبصرة.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٠٢، وانظر: المقتضب جـ٣ ص١٠٢، وجـ٤ ص٣٤١ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١٥٦، وابن يعيش جـ٢ ص٤٤ وص١٢٩ وشذور الذهب ص١٦١ والهمع جـ١ ص٢١٠ والدرر جـ١ ص١٧٨ ومقاييس اللغة جـ١ ص٢٩ وجـ٢ ص٢١٢، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٥٢ واللسان (أمم) و (كلا) وديوانه ص٣١١. الفرج: موضع المخافة كالثغر والثغرة والعورة، وثنّاه لأنه عَنى موضعي مخافتها أي خوفها من الأمام والخلف، والضمير في «فغدت» للبقرة الوحشية التي يصفها، المولى: في اللسان (أمم): «مولى مخافتها أي وَليّ مخافتها» ونقل الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب جـ٣ ص١٠٢ عن ثعلب أن المولى هنا بمعنى الأَوْلى بالشيء كقوله تعالى: «مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلاَكُمْ» أي أولى بكم، وذكر أبو حيان هذا المعنى في تفسير الآية، انظر البحر المحيط جـ٨ ص٢٢٢ ولبيد هنا يصف بقرة وحشية أوْجست خِيفة من صائد.

(٣) البيت في زيادات الديوان جـ١ ص٥٢٢، وخطّأ البغداديُّ في الخزانة نسبةَ البيت إلى حسان، وصَحّحَ نسبتَه إلى كعب بن مالك، وهو في ديوانه ص٢٧١.

وانظر: الخزانة جـ١ ص١٩٩ واللسان (جبر)، ومعجم شواهد العربية ص٣٤٤، يد الدهر: مدى الدهر كما قال البغدادي في الخزانة.

فَصِرْنا وما تَلْقَى لَنا من كَتيبَةٍ يَدَ الدّهرِ إلاّ جَبْرئِيل أَمامُها

فرفع «أمامها» على مابيَّنَّا.

ومن ذلك: سِوَاء (كقولك: مررت برجل[1] سِواءَك)، ولا يكون إلا منصوبا؛ لأنه ظرف غيرُ متمكن، قال سيبويه[2]: ولا يكون اسما إلا في الشعر، قال الشاعر:[3]

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليمَامَةِ نَاقَتي وما عَدَلَتْ مِنْ أَهْلِها لِسِوائِكا

فهو عنده ضرورة، مثل قول الآخر[4]:

فَصُيِّروا مثْلَ كَعَصْفٍ مَأكُول

لأن هذا قد جعل الكاف ـ وهو حرفٌ ـ في هذا الموضع اسْماً (وجرّه بمثل[5])، كما أنّ ذلك جعل «سِواءك» ـ وهو ظرف غَيْرُ متمكن ـ اسْماً، وجَرّهُ باللام.

---

(١) نقص في الأصل و «ر».

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٠٣.

(٣) هو الأعشى، انظر: ديوانه ص٦٦.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص١٣ وص٢٠٣، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٣٤٩، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٢٣٥، وجـ٢ ص٤٥ وص١١٩ وص١٢٤، والتصحيف والتحريف ص٢٩٨ والإنصاف ص٢٩٥ وابن يعيش جـ٢ ص٤٤ وص٨٤ والخزانة جـ٢ ص٥٩ والأشباه والنظائر جـ٣ ص٦٦ وص٦٩ والهمع جـ١ ص٢٠٢ والدرر جـ١ ص١٧١ واللسان (سوا)، تجانف: تنحرف وأصله تتجانف بتاءيْن، يعني أنه لم يقصد سواه من أهل اليمامة، وجعل المَيْل عن غيره إليه فعلَ الناقة على المجاز.

(٤) هو حُمَيْدُ الأرقط، ونسب إلى رُؤْبَة، وهو في ملحقات ديوانه ص١٨١.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٠٣ ونسبه إلى حميد الأرقط، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٤١ وص٣٥٠ والأصول جـ١ ص٣٤٥ والخزانة جـ٤ صَ٢٧٠، والمغني ص١٨٠ وشرح شواهده ص١٧١، والعيني جـ٢ ص٤٠٢، والتصريح جـ١ ص٢٥٢ والهمع جـ١ ص١٥٠ والدرر جـ١ ص١٣٣ والأشموني جـ٢ ص٢٩، وصف الراجز قوما استؤصلت شأفتهم فصاروا كالعصف الذي أكل حبه، والعصف التبن أو الزرع الذي أكل حبه.

(٥) نقص في الأصل و «ر».

فصل: واعلم أن «سَحَرَ» و «غُدْوةً» و «صَحوةً» و «عَشِيَّةً» إذا أردتها من يومٍ[1] بعينه لاتنصرف.

فأما «سَحَرُ»: فَالعلّةُ فيه أنه معرفةٌ مَعْدُولٌ عن الألف واللاّم، وكان الأَصل أن يكون تعريفُه بالألف واللام، فيقال: السَّحَرُ، كما يُقال: الغَدَاةُ، فلمّا عُدِل عن الألف واللام، وجُعل معرفةً من غير أن يكون عَلَماً، ولا مُعَرّفاً بعلامَةٍ من علامات التّعريف، تَضَمّنَ ماليس له في أصله، فَلَم يتمكن، ولم ينْصرِفْ، فإذا قُلْت: سِيرَ عَلَيْه سَحَرَ، لم يجُز رفعه، ولا صَرْفُه، فإن صغَّرْتَه انصرف، ولم يُرفَع؛ أمّا صرفُه؛ فلأنّه لَمْ يُعْدَل في[2] حال التصغير، فقد زالت عنه إحدى العلتين، وأمّا تركُ رفعه: فلأنه لم يخرج من تَضَمُّن ماليس له بالتصغير، إذ كان يُرادُ به ذلك الوقت من يومك؛ فلذلك لم يُرفع.

وأمّا «بُكْرةً» و «غُدْوَةً» (و «ضَحْوَةً[3]») و «عَشِيَّةً»: فإنهُنّ مُتَمَكِّناتٌ غيرُ منصرفات؛ فأمّا تمكّنُها فلأنّها لم تتضمّن ماليس لها في أصْلها، كما تضمّن «سحرُ»، وأمّا امتناع الصرف فيها؛ فللتعريف والتأنيث، فإذا نكّرْتَها صرفْتَها كلها فقُلت: سيرَ عليه سحرٌ من الأسحار، وبُكْرَةٌ من البُكَرِ، وعَشِيَّةٌ من العشايا.

واعلم أنّ الظروف تنقسم قسمين؛ تام، وغير تام:

فالتام: يحسن السكوت عليه في الخبر كقولك: زيد خلفكَ، وعمرو عندَك، وبكرٌ قَبْلَك، وبَعْدَك، وهذا تام؛ لهذه العِلّة.

---

(١) في «ر» و «ق»: مِنْ يومك.

(٢) في الأصل: عن حال التصغير.

(٣) نقص في «ق».

فأمّا غيرُ التّامِّ: فَمَا لايحْسُنُ / السكوت عليه، نحو: زيدٌ فيك، وعمرو [٤٤ / ب] بك، فهذا لايجوز السكوت عليه حتى تَأتِيَ مَعَهُ بخبر، فتقول: زيد فيك راغبٌ، وعمرو بك مأخوذٌ، وإذا حَسُنَ السكوتُ على الظرف، وجئتَ بعدهُ بخَبَرٍ جاز نصبه على الحال، كقولك: زيدٌ خلفَك سائراً، وعمروٌ أمامَك راكبا، فإنْ كان الظرف غير تامٍّ لم يجُز نصْبُ الخبر، لايجوز: زيدٌ بك مأخوذاً، ولا عمرو فيك راغِباً؛ لَما بَيَّنَّا، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التمييز لايكون إلا نكرة؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه كقولك: خمسة عشر درهماً، ولا يكون إلا منصوباً؛ لأنه تَبْيينٌ للمعدود، والمقدار، كما كانت الحال تَبْيِيناً للصفة التي يكون عليها الاسم، فكلاهما يجيء بعد تمام الكلام، كقولك: هو أكْرمُ منك أبا، وأحْسَنُ منك وجها، ألا ترى أن الكلام تامٌّ بقولك: هو أكرم منك، وأحسن منك؟ وإنما جِئتَ بقولك: «أباً» و «وَجْهاً»؛ لتمييز الشيء الذي به صار أكرَم منه وأحْسَن منه، كما أنك إذا قلتَ: جاءَني زيد ماشيا، فجاءَني زيد كلام تامٌّ، وجِئْتَ بقولك: ماشيا؛ لتُبَيِّنَ الصّفَة التي كان عليها في وقت مجيئه.

والتمييز على ضربين: أحدهما: منقولٌ عن أصله، والآخر: غيرُ منقول.

(فالمنقول[1]:) نحو قولك: تَصبَّبَ عَرَقاً، وحَسُنَ وجهاً، وتَفَقّأ[2] شَحما، وطاب نفسا، كان الأصلُ: تَصبَّب عَرَقُه، وحسُن وجهه، وتَفقّأ شحمُه، وطابتْ نفْسُه، ثم نُقل الفعلُ عَن فَاعله، وجُعِل لِمَا هو من سببه للتصرف في الكلام والاتساع فيه.

وأمّا غيرُ المنقول: فَمَا كان بعد المقادير من المَكِيل، والموزون، والمعدود، والممسوح، كقولك: عنده كُرَّان[3] شَعِيراً، ومنوان سمناً، وعشرون درهما، وطولُه ثلاثون ذراعا.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) في اللسان (فقأ) «... والفقْءُ: الشّقُّ... وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: تفقّأت، أي انفلقتْ وانشقّتْ ومن مسائل الكتاب: تفقأتُ شحْماً بنصبه على التمييز أي تفقّأ شحمي...».

(٣) في اللسان: (كرر) «الكُرُّ مكيال لأهل العراق... وهو عند أهل العراق ستون قفيزا».

فصل: واعلم أن العدد من أحدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وتسعين في المذكر والمؤنث يُفسَّرُ بواحدٍ منكور[1]، والتنوين مُقَدَّرٌ في أحَدَ عَشَرَ، إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، إذا قلت: أحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وتِسْعَ عَشْرَةَ جَارِيةً؛ لأنّ أصْلَه أحَدٌ وعَشَرَةٌ، وتِسْعٌ وعَشْر، ولذلك نصبْتَ رَجُلاً وجاريةً، وكلّ عدد نوّنْتَه نصبتَ مابعده مِمّا يُميَّزُ به كقولك إذا نوّنتَ: (عندي[2]) ثلاثةٌ رجالاً، وخمسةٌ أثواباً، قال الشاعر[3]:

إذَا عَاشَ الفتى مِائَتَيْنِ عاماً ... فقد ذهب الْمَسَرَّةُ والفَتَاءُ

فالتنوين في «ثلاثة» ومأأشبهها من الأعداد المضافة، إذا نُوِّنَت، بمنزلة النون في مائتين، وإن حذفْتَ النونَ والتنوينَ؛ فليس غيرُ الإضافة، تقول: هذه عشرو زَيْدٍ، وثلاثُو أخيك، وتِسْعُو بَكرٍ، ومائتاك، وثلاثةَ أثوابٍ، ومائتا رجلٍ.

واعلم أنَ «عشرين» وما أشبهها إنما تنصبُ المميِّزَ عَلى التشبيه بالمفعول؛ لأنّ «عشرين» قد جُعِل بمنزلة: «ضاربين» في أنه تُحْذف نونُه، وتُضافُ، كما تُحذفِ نون «ضاربين» وتضافُ في قولك: ضاربُو زيدٍ، وإذا أثبتّ النونَ نصبْتَ فتقول: ضاربونَ زيداً، فَشُبِّهتْ «عِشْرُون» ومَاأشبهها من الأعداد إلى تسعةٍ وتسعين/ بضاربين وما أشْبَهه. [٤٥ / ا]

واعلم أن قولك: أحدَ عَشَرَ رجلاً، وعشرون جاريةً، وثلاثون ديناراً، إنما

(١) في «ر»: مُنَوّن.

(٢) نقص في «ر».

(٣) هو الرّبيع بن ضبُع الفزاري كما قال سيبويه وغيرُه.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص١٠٦ وص٢٩٣، ونسبه في الموضع الثاني إلى يزيد بن ضبة، وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٦٩ ومجالس ثعلب ص٣٣٢ والجمل ص٢٤٦ وشرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١٨٩ وأمالي القالي جـ٣ ص٢٢١ والمخصص جـ١ ص٣٨ وجـ٥ ص١٣٢ والمُعَمّرين ص٧، وشروح سقط الزند ص١٦٣١، والمقصور والممدود ص٨٣، وابن يعيش جـ٦ ص٢١ والمقرب جـ١ ص٣٠٦ والخزانة جـ٣ ص٣٠٦ والعيني جـ٤ ص٤٨١ والهمع جـ١ ص٢٥٣ والدرر جـ١ ص٢١٠ والتصريح جـ٢ ص٢٧٤، والأشموني جـ٤ ص٧٩ واللسان (فتا) ومعجم شواهد العربية ص٢١. والفتاء: الشباب مصدر فَتِيَ يفْتَى.

الأصل فيه: أحدَ عَشَرَ من الرجال، وعشرون من الجواري، وثلاثون من الدنانير، و«مِنْ» هٰهُنا لتبيين الجنس، وحذفوا لفظ الجميع، وأتَوْا بواحدٍ منكورٍ[1] يدل على هذا التقدير إيجازا واختصارا.

ولا يجوز أن يكون المُمَيِّزُ جَمْعاً[2] إلا في موضع يلتبس الواحد (فيه)[3] بالجمع كقولك: زيد أَفْرَهُ منك عَبيدا، ولو قلت: زيد أَفْرَهُ منك عَبْدا، وأردت الجمعَ، لم يكن فيه دليل، والتبس بأَنك تُريد: عبدا واحدا، فقلت: عبيدا، ليُعْلَمَ أَنك أردت الجمعَ، كما قال الله عز وجل: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ[4] بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً[5]﴾.

ويجوز أن تَدْخُل «مِنْ» على المُمَيِّز إذا خُشِيَ التباسُه بالحال، كقولك: لِلّهِ دَرُّهُ فارساً، فهو يحتمل التمييزَ، ويحتمل الحالَ؛ فتقديره إن أردت الحال: لِلّهِ دَرُّه في حال فُروسِيَّتِه، وتقديره في التمييز: لِلّهِ دره من الفرسان، فتُدْخِلُ «مِنْ» عليه، ليَزُول اللبس، فتقولُ: لِلّهِ دره من فارسٍ، وما رأيت مثلَه مِنْ رَجلٍ، وما أشجعه مِن فارسٍ، على مابينا.

فصل: واعلم أَنّه لايجوز تقديمُ المُمَيِّزِ إذا كان العامل غَيْرَ مُتَصرِّف عند أحد من النحويين؛ فأَمّا إذا كان العاملُ متصرفا فلا يجوز عند سيبويه[6] تقديمُه، وأَجاز

---

(١) في «ر»: منون.

(٢) في الأصل: جميعا.

(٣) مابين الحاصرتين غير موجود في جميع النسخ، وبمثله يلتئمُ الكلام.

(٤) في الأصل: «هل أنبئكم...».

(٥) الآية ١٠٣ من سورة الكهف.

(٦) انظر: الكتاب جـ١ ص١٠٥.

ذلك المازنيُّ[1] وشَبَّهَهُ بالحال، كقوله عز وجل: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ[2] مِنَ الأَجْدَاثِ﴾ واسْتَشْهَدَ بقول الشاعر[3]:

أَتَهْجُر سَلمى لِلْفِراق حبيبَهـــــا ... ومـا كان نَفْسـاً بـالفِراق تَطِيبُ

فيجوز عنده على هذا: شَحْماً تفقَّأت، ووجْهاً حسُنْت، وما أشْبَه ذلك.

ولايُجيزُ سيبويه ذلك؛ لأَن هذا الفعل منقول من فاعله إلى غير فاعله، فضعُف[4] أنْ يعْمل مُتقدّماً، ووجه آخر وهو: أن المميِّزَ في تفقّأت شَحْما، وما أشبهه فاعل في الحقيقة كما بيّنا، والفاعل لايجوز تقديمه على نية التأخير؛ لم يَجُز تقديمُ هذا المميِّز إذا كان فاعلا في المعنى، قال أصحابُ سيبويه: إنّ نفسا في قوله: «وما كان نفسا بالفراق تطيب» منصوبةٌ بفعل مُقدر، تقديره[5]: أعْنِي

---

(١) انظر: المقتضب جـ٣ ص٣٦ حيث اختار ذلك المبرد، وانظر أيضا: شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١٥٨، والأصول جـ١ ص٢٧٠ ـ ٢٧١، وقال ابن السراج:

«والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه»، وانظر أيضا: الخصائص جـ٢ ص٣٨٤ والإنصاف ص٨٢٨ ـ ٨٣٤ وابن يعيش جـ٢ ص٧٣ ـ ٧٤ وأسرار العربية ص١٩٧، والرضي على الكافية جـ١ ص٣٢٣، والهمع جـ١ ص٢٥٢.

(٢) الآية ٧ من سورة القمر.

(٣) هو المخبل السعدي.

والبيت من شواهد المازني وزياداته في كتاب سيبويه جـ١ ص١٠٨، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٣٧ والجمل ص٢٤٦ والخصائص جـ٢ ص٣٨٤، وقال ابن جني: «فأما ماأنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبّل: أتهجر ليلى.. البيت، فنقابله برواية الزجّاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضا:

وماكان نفسي بالفراق تطيب

فَروايةٌ بروايةٍ، والقياسُ بعدُ حاكِمٌ» وانظر أيضا شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص١٥٩ ـ ١٦٠، والإنصاف ص٨٢٨ وأسرار العربية ص١٩٧ وابن يعيش جـ٢ ص٣٧، ٧٤، والعيني جـ٣ ص٢٣٥، والهمع جـ١ ص٢٥٢، والدرر جـ١ ص٢٠٨، والأشموني جـ٢ ص٢٦٦، واللسان (حبب) ومعجم شواهد العربية ص٤١.

(٤) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص١٠٥.

(٥) انظر: الإنصاف ص٨٣١.

نفْساً، وليست منصوبةً على التمييز، وإذا كان (هذا[1]) هكذا فلا شاهدَ فيه على تقديم[2] التمييز.

وتقول: على التّمرة مثلُها زُبدا، وهذا مُشَبَّهٌ بالمقادير، كأنّه قال: على (التْمرةِ[1]) مقدَارُ التمرةِ من الزُّبد وما يُسَاويها، وما في السماء موضعُ راحةٍ سَحابا؛ لأنّ «موضعَ راحة» مقدارٌ، وتقول: داري قُدَّامَ داره ميلاً، وخلفَ داره فَرسخا، فتنصب «ميلاً» و «فرسخا» على التمييز؛ لأنك أردت أن تُبيِّن المقدارَ.

وتقول: لي مِلؤُه عسلاً، ونصفُه ماءً، وعنده رَاقُودٌ[3] خَلاً، ونِحْيٌ سَمْنا؛ لأن هذه مقادير فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) في الأصل: على تقدير.

(٣) في اللسان (رقد): «الراقود: إناء خزف مستطيل مُقَيَّرٌ، وهو مُعَرَّب، هذا ومعنى مُقَيَّر أنه طُلِيَ داخله بالْقَار.

بَابُ كَمْ

اعلم أن لكَمْ موضعين في الكلام: أحدهما: الاستفهام، والآخر: الخبر.

فأما الاستفهام: فجُعِلت (فيه)[1] بمنزلة عدد يَنْصبُ مابعده، نحو: عشرين، وثلاثين، وما أشبه ذلك، ويكون من جنس مايُفسره.

وتكون مرفوعة؛ ومنصوبة، ومجرورة، لأنها اسْمٌ، ولايعمل فيها من العوامل/ إلا مابعدها، إلا مايَجُرّ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام. [٤٥ / ب]

فأما الجار فلم يجز أن يُؤَخّر عنه؛ لأن الجارّ والمجرور بمنزلة شيءٍ واحد، ولايُفْرد أحدُهما عن صاحبه، تقول: كَمْ رجُلاً رأيْتَ؟ فهي هٰنا رجالٌ وهي في موضع نصب برأيت تقديره: أعشرين رجلاً رأيتَ؟

وتقول: كَمْ رجلا أتاك؟ فكم في موضع رفع بالابتداء، وأتاك خبره، وتقول: بكم درهما ثوبُك؟ فهي هٰنا دراهِم، وهي مجرورة بالباء كأنك قلت: أبِعِشْرِينَ درهماً ثوبُك؟

وتقول: كَمْ يوماً عبدُ الله مقيمٌ؟ فهي هٰنا أيامٌ، وهي نَصْبٌ بمقيم على الظرف، تقديره: أعشرين يوما عبدُ الله مقيمٌ؟ وكذلك إنْ حَذفْتَ «يوما» فقلت: كَمْ عبدُ الله ماكِثٌ؟ تُريد: كَمْ يوماً؟ أو كَمْ شهراً؟

وتقول: كَمْ مثلُه لك؟ كما تقول: أعشرون مثلُه لك؟ وكم غيرَه شِبْهَك عنده؟ فغيرَه نَصْبٌ بكم، و «شِبْهَك» صفةٌ لغيره، و «عندَه» خبر المبتدأ وهو «كم».

ويجوز أن يُفصَلَ بين «كَمْ» وبين ماتُمَيِّزُه، فتقول: كَمْ لَكَ ديناراً؟ وكم

---

(١) نقص في «ق».

عندك ثوبا؟. ولا يَحْسُن الفصلُ في «عشرين» في الكلام، لو قُلْتَ: أعشرون لك دينارا؟ وأثلاثون عندك ثوبا؟ لم يَجُز، ويجوز هذا في الشعر، أنشد سيبويه[1]:

عَلى أَنَّني بَعْدَ ما قَد مضَى ثَلاثُونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً

وإنما حَسُن في «كَمْ» الفصلُ، ولم يحسن في «عِشرين» و «ثلاثين»؛ لأن «كَمْ» يكثُر حذفُ مفسِّرها أصْلا (فيقال[2]: كَمْ مالُك؟ وكَمْ ثيابُك؟ تريد: كَمْ درْهماً مالك؟ وكَمْ ثَوباً ثِيابُك؟ فَلَمّا كان يُحذَفُ المفسِّرُ من «كَمْ»[2])، ويُستَغْنى عنْه، ويُفهم المرادُ (منه[3]) مع الحذف كان الفصل قوياً فيه، ولم يَقْوَ مع العشرين؛ لأَن التفسير يلزمها.

وأمّا كم في الخبر: فجُعلتْ بمنزلة عدد يجُرّ مابعده نحو: مِائة درهَم، وألف درهَم، ولايعمل إلا فيما عملت فيه «رُبَّ»؛ إلا أن «رُبَّ» للتقليل، و«كم» للتكثير، تقول: كم عالمٍ لقيتُ، وكم بلدٍ[4] دخلْتُ، وكم فَضْلٍ لك عَليَّ، وبيتُ الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جريرُ وخالةٍ فَدْعَاءُ قَد حَلَبَتْ عَليَّ عِشَارِي[5]

يُروى بنصب «عَمّةٍ»، ورفعها، وجرها.

---

(١) انظر الكتاب جـ١ ص٢٩٢.

والبيت للعباس بن مرداس السُّلَمي، وانظر أيضاً: المقتضب جـ٣ ص٥٥ ومجالس ثعلب ص٤٩٢ والإنصاف ص٣٠٨، وابن يعيش جـ٤ ص١٣٠، والخزانة جـ١ ص٥٧٣، وجـ٣ ص١١٩ وذكر أنه من أبيات سيبويه الخمسين، وانظر أيضا: العيني جـ٤ ص٤٨٩، والمغني ص٥٧٢، وشرح شواهده ص٣٠٧ والهمع جـ١ ص٢٥٤ والدرر جـ١ ص٢١٠، والأشموني جـ٤ ص٨٤، والإيضاح العضدي جـ١ ص٢٢٤، واللسان (كمل)، والكميل: الكامل.

(٢-٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) في «ق»: بلدة.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٥٣ وص٢٩٣، وص٢٩٥، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٥٨، والجمل ص١٤٨ وابن يعيش جـ٤ ص١٣٣ والمقرب جـ١ ص٣١٢ والخزانة جـ٣ ص١٢٦ والمغني ص١٨٥، وشرح شواهدِه ص١٧٤، والعيني جـ١ =

فمن نصب: جعل «كَمْ» استفهاماً، وموضعُه رفع بالابتداءِ، وقد حلبَتْ «خبرُه، والتقدير: أعشرون عمّةً لك قد حلبت عليَّ عشاري؟

ومن رفع: أوقع «كم» على المرار، ورفَعَ «عمّة» بالابتداءِ، وقد حلبت «خبرُها، و «كم» في موضع نصب بحلبت، كأنه قال: أعشرين[1] مَرّة عمّةٌ لك قد حلبتْ؟ والعمّةُ في هذا واحدة. ومن جَرّ جَعَلَ «كَمْ» خبراً، وموضعُها رفعٌ بالابتداءِ أيضا، وقد حلبَتْ» الخبرُ، والعَمّات كثيرة، كأنه قال: مائةُ عَمّةٍ لكَ قد حلبت.

فإن فصلت بين «كم» وما عملت فيه في الخبر نصبْتَ فتقول: كم (لك)[2] عندي يداً، كما تقول: هذا مُكْرِمٌ بكَ عَمرا، ولا يجوز: هذا مكرم بك عَمروٌ، قال زهير[3]:

تَـؤُمّ سِنَـانـا وكَمْ دُونَـهُ ... مِن الأَرْض مُحْـدَوْدِبـاً غَـارُهَـا

وقال القطامي:

كَمْ نـالَنِي منْهُمُ فَضْلاً على عَـدَمٍ ... إذْ لا أَكَادُ من الإقْتَـارِ[4] أَحْتَمِـلُ [٤٦ / ا]

= ص٥٥٠ وجـ٤ ص٤٨٩ والتصريـح جـ٢ ص٢٨٢ والهمـع جـ١ ص٢٥٤ والـدرر جـ١ ص٢١١ والأشمـوني جـ٤ ص٩٦ وص٩٧ وديوانه ص٤٥١. والفدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل، والعِشار: جمع عَشْرَاء: وهي الناقة أتى على حملها عشرة أشهر.

(١) في «ق»: أعشرون.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) ليس في ديوانه المطبوع، ونسب إلى كَعْب بن زهير وإلى الأعشى وليس في ديوانيها المطبوعين أيضاً.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٥، ونسبه أيضاً إلى زهير، وانظر: المحتسب جـ١ ص١٣٨ ونسبه ابن جني إلى الأعشى، وانظر أيضاً: الإنصاف ص٣٠٦، وابن يعيش جـ٤ ص١٢٩، ١٣١ والعيني جـ٤ ص٤٩١، والأشموني جـ٤ ص٩٨، واللسان (غور) والضمير في تؤم لناقته، يعني أنه متوجه بها إلى من يمدحه على بعد الشقة بينها. والطريق المحدودب: الذي به آكام ومتون، والغار: الغائر كما قيل في الشائك: شاك، وفي هائر: هار، والشاهد فيه: الفصل بين «كم» وتمييزها وهو «محدودبا» والنصب واجب للفصل.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٥، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٦٠، والإنصاف ص٣٠٥ وابن يعيش جـ٤ ص١٢٩ و ص١٣١ والعيني جـ٤ ص٤٩٤، وورد في العيني أيضا عرضا جـ٣ ص٢٩٨، وانظر أيضا الهمع جـ١ ص٢٥٥،=

قال سيبويه[1]: وإن شاءَ رفع فَجَعَلَ «كم» المرارَ التي نالَه فيها الفضلُ، فيرتفع الفضلُ بنالني كقولك: كم (قد)[2] أتاني زيد، فزيد فاعل، و «كم» للمرات كأنك قلت: كَمْ مرَّةٌ أتاني زيد، قال الشاعر:

وَكَمْ قد فاتني بَطَلٌ كَمِيٌّ ... ويَاسِرُ فِتْيَةٍ سَمحٌ هَضُومُ[3]

كأنه قال: كَمْ مرّةٌ فاتني بَطَلٌ.

ومنهم[4] من يَجُرُّ مع الفصل في الشعر كما قال (الشاعر)[5]:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا ... وكريمٍ بُخْلُه قَدْ وَضَعَهْ[6]

كما يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر فيترك على حاله من الجر، وقد بيَّنَّا هذا فيما مضى[7].

ومن العرب من ينصب في الخبر بِجَعْل «كَمْ» بمنزلة عدد[8] مُنَوَّن، فيقُول:

=والدرر جـ١ ص٢١٢، والأشموني جـ٤ ص٩٨ وديوانه ص٣٠. العَدمُ: فقد المال وقلته، والإقتار، والشاهد فيه: نصب «فضلاً» على التمييز حين فصل بينها وبين «كم» الخبرية.

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٢٩٥.

(٢) نقص في «ق».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٥، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٦٢، ومعجم شواهد العربية ص٣٥٢ حيث قال عنه صاحبه إنه من الخمسين، وقال عنه د. رمضان عبد التواب إنه منسوب للأَشْهَب بن رُمَيْلَة في «فُرْحَةَ الأديب»، انظر مقالة عن «أسطورة الأبيات الخمسين» في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ص٨٩ «الكَمِيّ: الشجاع، واليَاسر: الداخل مع القوم في الميسر لكرمه والهضُوم: الذي يهضم ماله للصّديق والسائل والمحتاج، والهَضْمُ: الظلم والنقصان.

(٤) انظر: الإنصاف ص٣٠٣ ـ ٣٠٩، وهو رأي الكوفيين.

(٥) نقص في الأصل و «ق».

(٦) قائل هذا البيت أنس بن زُنَيْم، ونُسب إلى أبي الأَسْود، وإلى عبد الله بن كُرَيْز، وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٩٦، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٦١، والجمل ص١٤٧، والإنصاف ص١٠٣ وابن يعيش جـ٤ ص١٣٢ والمقرب جـ١ ص٣١٣ والخزانة جـ٣ ص١١٩، والهمع جـ١ ص٢٥٥ و جـ٢ ص١٥٦، والدرر جـ١ ص٢١٢ وجـ٢ ص٢٠٦ والأشموني جـ٤ ص٢٩٨. المقرف: النذل اللئيم.

(٧) انظر: ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ فيما سبق من التبصرة.

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٢٩٣.

كم نِعْمَةً للهِ عَليَّ، والأَعْدَادُ المضافة إذا نُوِّنَتْ في الشعر نَصَبتْ ما بعدها كقولك: ثلاثةٌ أَثواباً، وعَشرةٌ رِجَالاً. ويجوز أن تَذْكرَ بعد «كم» في الخبر واحداً وجماعَةً، كقولك: كَمْ غلامٍ أَكْرَمْتَ، وإنْ شئْتَ: كم غِلْمانٍ، وإنما جاز الجمع والواحد؛ لأَنَّك إذا ذكرْتَ الجمعَ شبَّهْتَهُ بعشرةٍ، وإذا ذكرت الواحد شبهته بِمِائَة، كما تقول: عَشْرةُ رجالٍ، ومائةُ رجلٍ.

وتقولُ: على كم جذعاً بيتك مَبْنِيٌّ، فالنصب[1] على الاستفهام، وإن شئتَ جررت على تقدير «مِنْ»، كأَنك قلت: على كم مِنْ جذعٍ بيتُك مبْنِيّ؛ لأَنه كَثُر استعمالُ «مِنْ» في هذا الموضع، فكأَنك ذكرْتَها، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٢٩٣.

بَابُ اشتغالِ الفِعْل بالضمير

اعلم أَنّك إذا ابتدأتَ باسْمٍ، وشَغَلْتَ الفعلَ عنه بضميرِه اخْتِير في الاسْم الرّفعُ بالابتداءِ، وما بعده خبرهُ، وذلك نحو: زيدٌ ضربْتُهُ، وعمروٌ أكرمْتُه، ترفعُ زيدا وعمرا بالابتداءِ، وما بَعْدهُما خبرهُما، ويجوز النصب فيهما بِأَنْ تُضْمِرَ فِعْلا يفسِّرُه هذا الظاهر، فتقول: زيداً ضربْتُه، وعمراً أكرمتُه، والتقدير: ضربْتُ زيداً ضَربْتُه، وأَكْرَمْتُ عمرا أَكْرمتُه.

وإِنّمَا كان الرفْعُ أَجْوَدَ؛ لأَنكَ في الرفع لا تحتاجُ إلى إضمار شيءٍ، وفي النصب لا بُدَّ مِنْ إضْمارِ فِعْلٍ، والمَعْنَى في المنصوب والمرفوع سواءٌ، فَكُلَّما قَلَّ العملُ مع صحة المعْنى كان أَوْلى وأجودَ، قال الله عز وجل: ﴿سُورَةٌ[1] أَنْزَلْنَاها﴾ ، (وقرأ عيسى[2] بن عُمر) ([3] ﴿سُورَةً أَنْزَلْنَاها﴾ بالنصب[4]، وقال الله تعالى ذكره:[3]) ﴿وأَمَّا ثَمُودُ[5] فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ وقُرِئَ «ثَمُودَ» بالنّصب[6] على إضْمار فعلٍ

---

(١) الآية الأولى من سورة النور، وليست الآية في «ق».

(٢) نقص في «ق».

وهو عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرئ النحوي أخذ عن عبد الله بن إسحاق وغيره وأخذ عنه الخليل، له كتابان في النحو أحدهما: «الجامع»، والآخر: «المُكْمل»، واشتهر بالتقعير واستعْمال الغريب في كلامه، تُوفي سنة تسع وأربعين ومائة، انظر: أخبار النحويين البصريين ص٢٥ والمعارف لابن قتيبة ص٢٣٥، والفهرست ص٦٣ وغاية النهاية جـ١ ص٦١٣، وإنباه الرواة جـ٢ ص٣٧٤ ـ ٣٧٥، ومعجم الأدباء جـ١٦ ص٢٤٧.

(٣-٣) نقص في الأصل و «ق».

(٤) وقرأ بالنصب أيضا عمر بن عبد العزيز، ومُجاهد، وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي، وابْن أبي عبْلَة،وأبو حيوة، ومحبوب عن أبي عمرو، وأم الدرداء، وابن محيصن.

انظر: شواذ ابن خالويه ص١٠٠ وإتحاف فُضلاء البشر ص٣٩٠ والبحر المحيط جـ٦ ص٤٢٧، والرّفع قراءة الجمهور.

(٥) الآية ١٧ من سورة فصلت.

(٦) وهي قراءة ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، والحسن، وهي أحد الوجهين في روايةالمطوّعي عن الأعمش، =

بعد «ثَمُود»؛ لأن «أمّا» لا يليها إلا الاسم، فتقديره في النصب: فَأَمّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَا (هدينا)[1] هم، قال بِشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ:

فَأَمّا تَمِيمُ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى[2] نِيَاما

ويروى بالنصب والرفع على ما ذكرنا.

([3] فأمّا قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ وقرأها عيسى بْنُ عُمر (سُورَةً)[4] بالنصب؛ فالرفعُ على خبر ابتداءٍ محذوف، كأنَّ التقدير: هذه سورةٌ، و «أَنْزَلْنَاهَا» صفةٌ للسُّورة تقديره: هذه سورةٌ مُنَزّلَةٌ، ويقبُح الرفْعُ بالابتداء[5]؛ لأنّ «سورةٌ» نكرة، والنصب بإضْمار فعل تقديرهُ: أَنْزلنا سورةً أَنْزَلْنَاهَا، أوْ اتْلُ سورةً أَنْزَلْنَاهَا[3]) وكذلك[6] إن أَوْقَعْتَ الفعلَ بشيءٍ من سبب الأَوَّلِ كان مجراهما[7] واحدا في اختيار الرفع في الأَوّل، وجواز النصب، كقولك: زيدٌ أكرمْتُ أباهُ، وعمروٌ ضربْتُ غُلامَه، إلا أَنّك إذا نصبْتَ هذا الضّرْبَ أَضْمَرتَ فعلا

= وقرأ الجمهور بالرفع. انظر: شواذ ابن خالويه ص١٣٣ ومعاني القرآن للفراء جـ٣ ص١٤ والبحر المحيط جـ٧ ص٤٩١ وإتحاف فضلاء البشر ص٤٦٧.

(١) نقص في الأصل.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢ وانظر: مجالس ثعلب ص٢٣٠، وشرح السيرافي جـ١ قسم ٢ ص١٩٥، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣٤٨، ومختارات ابن الشجري جـ٢ ص٢٤ واللسان: (روب)، وديوانه ص١٩٠، الروبى: الذين استثقلوا نوما.

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء جـ٢ ص٢٤٣ ـ ٢٤٤.

وقال في جـ٢ ص٢٤٤: «ولو نصبْتَ» السورةَ «على قولك: أَنْزَلْنَاهَا سورةً وفَرضْنَاها كما تقول: مجردا ضربْتُه، كان وجها، وما رأيت أحداً قَرَأَ به» يُريدُ الفراءُ أنّها تُنْصَبُ على الحال، وانظر: البحر المحيط جـ٦ ص٤٢٧ حيث نقل ذلك أبو حيان عن الفراء بنص مخالف.

(٦) في «ر» و «ق»: فان أوقعت.

(٧) في «ق»: جرى مجرى ما ذكرنا في اختيار الرفع.

[٤٦ / ب] في معنى هذا الفعل المذكور، فتقول: زيداً أَكرمْتُ أَباه، وعمراً ضربْتُ/ غُلامَهُ بتَقْدير: خَصَصْتُ زيدا أَكرمْتُ أَباه، وأَهَنْتُ عمْراً ضربْتُ غُلامَه، وما أَشْبه ذلك من التقديرات، ويجوز أن تُضْمِرَ في قولك: زيداً أَكرمْتُ أَبَاه فِعْلا (من[1] لفظه) مثل ما ظَهر[2]، فتقدر: أَكرمْتُ زيدا أَكرَمْتُ أباه؛ لأَنِ إكرام الأَب يكون إكراما لزيد، وكذلك إن كان المقدَّم ظرفاً كقولك: يومُ الجمعةِ أَلقاكَ فيه، وإنْ شئتَ نصبْتَ فقلْتَ: يَوْمَ الجمعةِ أَلقاكَ فيه، بتقدير: أَلقاكَ يومَ الجمعة أَلقاك فيه. فإنْ قدّمْتَ الظرفَ ـ بَعْد أنْ جعلْتَه مفعولاً على السَّعة ـ قلْتَ: يَوْمُ الجمعة ألقاكَهُ؛ وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ أيضا على ما بيّنّا، ويجوز أنْ تحذِفَ الضميرَ الرّاجعَ إلى الأَوّل في الشّعْر مع الرّفْع فتقول: زيدٌ ضربْتُ، ويومُ الجمعة أَلقاكَ، وهو في الكلام قبيحٌ، قال الشاعر أَنشدَهُ سيبويه[3]:

ثَلاثٌ كُلُّهن قَتَلْتُ عَمْدا ... فَأَخْزَى اللهُ رابعةً تعودُ

على تقدير: قَتَلْتُهنَّ، فلو نَصَبَ «ثلاثا» كان أَجودَ؛ لأَن نصْبَه لا يُغيِّرُ المعنى، ولا يَكْسِرُ[4] الشِّعْرَ، وأَنشدَ أَيْضاً[5]:

وَمَا أَدْري أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ... وطُولُ العهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

---

(١) نقص في الأصل و «ق».

(٢) في «ر»: مثل هذا الفعل.

(٣) انظر الكتاب جـ١ ص٤٤.

والبيتُ من أبيات سيبويه التي لا يُعرف قائلها، وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم ٢ ص٢٠، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٢٦، والخزانة جـ١ ص١٧٧ وقال البغدادي «إن حذف العائد هَهُنا قياس عند الفراء».

(٤) في «ر»: ولا يلبس الشعر.

(٥) انظر الكتاب جـ١ ص٤٥، ٦٦

والبيت للحارث بن كَلَدَة، وانظر شرح السيرافي جـ١ قسم ٢ ص٢٠٩، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٥ وص٣٢٦ وجـ٢ ص٣٢٤ وابن يعيش جـ٦ ص٨٩، والبحر المحيط جـ٨ ص٢١٩ والعيني جـ٤ ص٦٠، والتنائي: التباعد. وانظر أيضا معجم شواهد العربية ص٤٨.

أَراد: أَصابُوه، (و)[1] قال جرير:

أَبَحْتَ حِمَى تِهامَةَ بعْدَ نَجْدٍ ... وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَباحِ[2]

يُريد: حَمْيْتَهُ، ولا يجوز النصب في هذين البيتين عند سيبويه[3]:

أَمَّا البيْتُ الأَول: فالمال معطوف على «تَناءٍ»، وهو فاعل «غَيَّرَهُمْ»، و «أَصابُوه» صفةٌ للمال، والصفة لا تعمل في الموصوف.

وأَمّا بيتُ جرير: فلو نَصَب شَيئا بحميْتَ[4] لانتقض المعنى، وصار المديح هَجْواً؛ لأنه يصير التقدير: وما حَمَيْتَ شيئا مستباحا، فالمعْنى على أنك حميْتَ شيئاً غيرَ مُسْتَباح، وما كان غير مستباح لم يَحْتَج إلى حماية، فلهذا لم يجُز النصب (فيه)[5] مع حذف الضمير، قال النّمِرُ[6] بنُ تَوْلَب:

---

(١) نقص في «ر».

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٥ وص٦٦، وانظر: شرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٢٠٩ وص٣٨٣ وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٥ وص٧٨ وص٣٢٦، والمغني ص٥٠٣ وص٦١٢ وص٦٣٣، وشرح شواهده ص١٦ وص٢٩٧، والعيني جـ٤ ص٧٥، والتصريح جـ٢ ص١١٢وديوانه ص٤٨. حِمَى تهامة: يقال: حمى فلان الأرضُ يحميها حِميً لا يقرب، والحِمَى: موضع فيه كلأ يُحْمَى من النَّاس أن يُرْعَى، وتهامة: هي الناحية الجنوبية من الحجاز، ونجد: هي الناحية التي بين الحجاز والعراق.

(٣) قال سيبويه في الكتاب جـ١ ص٤٥: «ولا سبيل إلى النصب، وإن تركت الهاء، لأنه وصف كما لم يكن النصب فيما أَتْمَمْتَ به الاسم » وقال السيرافي جـ١ قسم ٢ ص٣٨٤: «ولم ينصب» المال «به، ولا يجوز ذلك؛ لأنه لو نُصِبَ صار التقدير: أَمْ أَصابوا مالا، و «أَم» من حروف العطف، ولا يعطف «أَصابُوا» وهو فعل على «تناء» وهو اسم». هذا، وقد جاء عطف الفعل على الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى: «صافاتٍ ويقبضن».

(٤) قال السيرافي في شرحه جـ١ قسم٢ ص٣٨٣ ـ ٣٨٤: «فجعل (حميتَ) نعتا لشيء وهو اسم (ما) فلذلك أدخل الباء في (مستباح)، ولو نصبت (شيئا) بحميت بطل الكلام، ولم يكن يجوز دخول الباء في (مستباح)؛ لأن الباء إنما تدخل في الأخبار، فإذا نصبْت شيئا صار تقديره: وما حميت شيئا بمستباح، و (مستباح) نعت لشيء فهذا غير جائز، كما لايجوز: رأيت رجلا بقائم، ولو حذفت الباء أيْضاً مع نصب شيء لكان ضعيفا ناقصَ المعنى، وذلك أنك إذا قلتَ: وماحميت شيئا مستباحا فقد أوجبت أن الذي حماه لم يكن مستباحا».

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ر»: قال النمير بن تولب.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٤ وانظر: الكشاف للزمخشري جـ١ ص٣٢٧، والعيني جـ١ ص٥٦٥، والهمع جـ١ ص١٠١ وجـ٢ ص٢٨، والدرر جـ١ ص٧٦ وجـ٢ ص٢٢ ومعجم شواهد العربية ص١٣٦.

فَيـوْمٌ عليْنـــا ويـــوْمٌ لَنَـــا ويـــومٌ نُسَـــاءُ ويـــومٌ نُسَرّ

أراد: يوم نُسَاءُ فيه، ويوم نُسَرُّ فيه، أو نُسَاؤُه ونُسَرُّ، على مـابَيَّنَّـا، وهـذا الضَّميرُ وإن حُذفَ من اللفظ فهو مراد في النية؛ وذكره أَجْوَدُ، وهو مشبه بقولك: الذي ضَربتُ زيدٌ، وإن شئْتَ قلتَ: الذي ضربْتُه زيدٌ، إلا أنّ حذْفَه من صلة الـذي أجودُ؛ لطُول الاسْم بالصِّلة.

(فصل[1]:) فإن جئْتَ بعدَ هذه الجملة بجملة أخرى مثلِها وعطفْتَها على الأولى كان لـك وجهـان: إن شئتَ حملتَـه على الاسم المرفـوع، وإن شئت حملتَـه على الفعـل الـذي عَمِـلَ في ضميره؛ فـإن حملتَـه على الاسم رفعتَ، وإن حملتَـه على الفعل نصبْتَ، وذلك قولك: زيدٌ لقيتُـه، وعمروٌ أكرمتـه؛ إن شئتَ حملتَ «عمرا» على «زيد» فرفعتَه بالابتـداء، كما رفعت «زيـدا»، وإن شئت حملتـه على «لقيتُـه» وهو فعل فأضمرت له فعلا، ونصبتَـه فتقول: زيـدٌ لقيتُـه وعَمراً أَكرمْتُـه/ كأَنّـك [٤٧ / ا] قُلتَ: لقيتُ زيداً[2] وأَكرمْتُ عمراً أكرمتُه؛ لأن الهـاء في «لقيتُـه» ضميرُ «زيـد»، والرفْعُ أَحسنُ في «عمرو»، ليكـون أوّلُ الجملـة الثـانيـة محمـولا على (أول)[3] الجملـة الأولى.

فـإن كان في أول الجملـة الأولى فعـل كان الاختيـار في الثـانيـة النصبَ سواءٌ كان الفعل الأول رافعاً، أوْ ناصبا، أوْ متعديا بحرف جر، كقولك: قام زيد وعمراً لقيتُه، ومررت بزيد وعمراً أكرمتُـه، ورأيْتُ أبـاك وأخـاكَ أكرمتُـه، فهـذا أجودُ؛ لتكون قد عطفت فعلا على فعل، كما قال الربيع بن ضَبُع الْفَزاري:

أَصْبحتُ لاأحْمِـلُ السِّـلاح ولاَ أَملـــــك رأس البعيرِ إنْ نَفرا

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ر»: كأنك قلت: زيد لقيته وأكرمت عمرا أكرمته.

(٣) نقص في «ق».

والـذِّئْبَ أَخْشَـاه إن مررْتُ بـه وحـدي وأَخْشَى الرّيَـاحَ والمطرَا[1]

فتنصب «الـذئْبَ» بمعنى[2]: أَخشى الـذِّئْبَ أَخْشاه؛ لأَنّ قبلَه فعْلا وهو: «أَحمل السلاح».

فأَمّا البيت الذي أنشده سيبويه وهو قوله:

فَمَـا أَدْرِي أَغيّرهُم تَنـاءٍ وطُـولُ العَهْـدِ أَمْ مـالٌ أَصـابُوا

فسيبويه[3] منع من نصب المال على مابيّنا.

وعنـدي[4] أَنّ النصبَ فيـه غيرُ مُمْتنِـع بتقـدير: أَغيّرهُم تَنـاءٍ؟ أَمْ أَصـابُوا مـالاً؟؛ لتكون «أَمْ» تَلي الفعْل كما وَلِيَتْـهُ أَلفُ الاستفهـام، فتكون معـادِلـةً لهـا، ويكون «أَصابُوا» معطوفاً على «غَيَّرَهُم».

وإِذَا رفعْت «المال» فهو معطوف على «تَنَاءٍ» (و)[5] «أَمْ» غَيرُ مُعَادِلَـةٍ للأَلِف، وحملُه على المعادِلة مع صحة المعنى أحسن، فالرفعُ والنصب على هذا (التقـدير)[6] سواء، لأَن التقـدير: أَغيّرَهُم تنـاءٍ أَمْ أَصـابُوا مـالاً فغيّرهُم؟ وهو مفهـوم وإن لم يُذْكر، كما تقول لمن تُخاطبه: ماقطعَـك عنّي؟ أَحَبَسَـكَ زَيْـدٌ؟ أَمْ لقيتَ عَمْراً؟

---

(١) وهما من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٦ وانظر: نوادر أبي زيد ص١٥٩، وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٢١٥ والجمل ص٥٢ والمُعَمّرين للسجستاني ص٧، وابن يعيش جـ٧ ص١٠٥ (البيت الأول فقط)، وانظر: أيضا العيني جـ٣ ص٣٩٧ والتصريح جـ٢ ص٣٦، والهمع جـ٢ ص٥٠، والـدرر جـ٢ ص٦٠، وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص١١٨ ومعجم شـواهـد العربية ص١٤٦.

(٢) في «ر» و «ق»: بتقدير.

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٤٥.

(٤) هذا اختيار الصيمري ولم أقف عليه لغيره، وقد وافق السيرافيُّ سيبويه.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في الأصل.

(والمعنى[1]: أَمْ لقيتَ عمراً) فقطعَك أو حبسك عَنِّي؟ وهذا معنى مفهوم مشهور في كلام الناس.

فصل: واعلم أن الاستفهام، والأمر، والنهي، والمجازاة، والنفي، (والعرض)[1] يُخْتارُ فيهنَّ نَصْبُ الاسم الذي اشتغل الفعل بضميره كقولك: أزيدا لقيتَهُ؟؛ وعمراً اضْرِبْهُ، وأخاك لاتشتمْه، وإنْ أباك بَرَرْتَهُ اتْبُتْ، وما زيداً أكرمْتَه، قال النّمرُ بنُ تَوْلَب:

لاتجْزَعي إن مُنْفِساً أَهْلَكْتُه ... وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعي[2]

وإنما اختير النصب بعد هذه الأشياء؛ لأنّها بالفعل أولى، فاختاروا إضمار فعل يَنْصِبُ الاسمَ، والتقدير: أَلَقيتَ زيداً لقيتَه؟ واضربْ عمرا اضربْهُ، ولا تشتمْ أخاك لاتشتمْهُ، وإن بَرَرْتَ أباكَ بَرَرْتَهُ اتبُتْ، وما أكرمتَ زيداً أكْرمتَه، وقال هُدْبَةُ بن الخَشْرم[3]:

فَلاَ ذَا جَلالٍ هِبْنَه لِجَلالِه ... ولاَ ذَا ضَيَاعٍ هُنّ يَتْرُكْنَ للفَقْرِ

---

(١) نقص في «ق».

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٦٧، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٧٦ والكامل ص٦٢٠، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٣٢ وابن يعيش جـ٢ ص٣٨ والخزانة ج١ ص١٥٢ وص٤٥٠ وجـ٣ ص٦٤٢ وجـ٤ ص٤١٠ والمغني ص١٦٦ وص٤٠٣، وشرح شواهدِهِ ص١٦١ وص٢٨١، والعيني جـ٢ ص٥٣٥ والأشموني جـ٢ ص٩١ والضرائر ص٣٠٠ ومعجم شواهدالعربية ص٢٣٢، والمنفس: النفيس يُتَنافس فيه.

(٣) وفي كتاب سيبويه أيضا «ابن الخشرم»، واسم أبيه خشرم بدون أل. انظر ترجمته في الأغاني جـ٢١ ص٢٥٤ وانظر أيضاً المؤتلف والمختلف ص٦٢.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٧٢، وانظر: أمالي القالي جـ١ ص٢٥٠، وسمط اللآلي ص٥٥٦ وص٣٦٩، وورد عرضا في الخزانة جـ٤ ص٨٦ وشرح شواهد المغني ص٩٦ وروايةِ الخزانة: فلا تَتّقي ذَا هيبةٍ لجلاله، وانظر أيْضا: أمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٣٤ وابن يعيش جـ٢ ص٣٧، والأغاني جـ٢١ ص٢٦٤ وروايته كرواية البغدادي، وقبله في الأغاني بيتان هما:

=

وكذلك أُنْشِد قولُ ذي الرمة:

إذا ابْنَ أبي مـوسى بـلالاً بَلَغْتِـهِ فقام بِفَأسٍ بَيْن وِصْلَيْكِ جَازِرُ[1]

بنصب «ابن»؛ لأن «إذا» فيها معنى المجازاة، وإضمارُ الفعلِ بعدها أَحْسَنُ[2]؛ لأن المجَازاة لاتكون إلا بالفعل/ والتقدير: إذا بلَغْتِ ابنَ أبي موسى بلَغْتِهِ، وكذلك [٤٧ / ب] إن وقع الفعلُ بِسَبَبِ الأول كقولك: أزيداً[3] أكرمْتَ أباه؛ وعمرا زُرْ أخاه، وخالداً لاتَشْتُمْ غُلامَه؛ لأن السبب يجري مجرى النفس كما بينا.

وحروف التّحْضيض تجري مَجرى ماذكرنا في (اختيار)[4] النصب بعدها؛

=ألا يـــالقـــومي للنـــوائِب والـــدهر وللمرء يردي نفســـه وهـــو لايـــدري

ولـلأرض كم من صـــالـح قـــد تَـــوَدَّأتْ عليـــه فَـــوارَتْـــهُ بِلَمَّـــاعـــةٍ قَفْرِ

وسيستشهد الصيمري بالبيت الأول في باب الاستغاثة، وانظر: معجم شواهد العربية ص١٧٤، ومن الغريب أن صاحب معجم شواهد العربية لم ينسب البيت الثاني في ص١٧٥ إلى هُدْبَة بل عزاه إلى مجهول، وأرْجِئُ بقية الكلام إلى موضعه إبّان تخريج الشاهد.

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٧٧، والكامل ص٦٢٠ والخصائص جـ٢ ص٣٨٠ وأمـــالي ابن الشجري جـ١ ص٣٤، وابن يعيش جـ٢ ص٣٠، وجـ٤ ص٩٦، والمغني ص٢٦٩، وشرح شـواهـــده ص٢٢٦ والخزانة جـ١ ص٤٥٠، وديوانه ص١٠٤٢ الوصل بكسر الواو: واحد الأوصال وهي المفاصل، ودخلت الفاء على الفعل؛ لأنه في معنى الدعاء على الناقة.

(٢) في كتاب سيبويه جـ١ ص٤٢: «فالنصب عربي كثير، والرفع أجود» وظاهر عبارة سيبويه أن الرفع جائز على الابتداء، ورأيُه أن «إذا» يَقْبُح الابتداء بعدها، قال في جـ١ ص٥٤: «ومِمّا يَقْبُحُ بعده ابتداءُ الأسماء، ويكون الاسم بعده إذَا أوقعْت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس: «إذا»، و «حيث»، تقول: إذا عبد الله تلقاه فـأَكْرِمْـهُ... لأنها يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأتَ الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل...» فيكون الرفع أجودَ على أنّ «ابن أبي موسى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور على سبيل الابتداء. هذا تحقيق كلام سيبويه في الموضعين، وقال المبرد في المقتضب جـ٢ ص٧٧: «ولو رَفع على هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لاتقع إلا على الأَفْعَال، ولكن رَفْعُه يجوز على مالايَنْقُض المعنى، وهو أن يَضمر «بَلِغَ» فيكون: إذا بَلغ ابنُ أبي موسى، وقوله: بلغْتِه إظهار للفعل، وتفسير للفاعل».

(٣) في «ر»: كقولك: زيد أكرم أباه، وفي «ق»: إن زيداً أكرمت أباه.

(٤) نقص في «ق».

لأنها بمنزلة الأمر وهي: «هَلاَّ» و «أَلاّ» و «لَوْلاَ» و «لَوْما»، وتقول: هَلاّ زيْداً أكرمتَه؛ ولَوْلاَ عَمْراً زُرْتَه، وأَلاّ خالداً أحسنْتَ إليه، ولَوْمَا أخاك أتيتَه، قال جرير:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضلَ مَجْدكُم بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[1]

أي هَلاَّ تَعُدُّون الكَمِيَّ المقَنَّعَا.

والرفع يجوز أيضاً بعد هذه الأشياء، وهو في بعضها أحسنُ من بعض، فالرفع في الاستفهام والنفي أحسنُ منه في الأمر وما بعده؛ لأن (ألف)[2] الاستفهام قد تلي الأسماء كقولك: أَزيدٌ عندك أم عمرو؟ وكذلك النفي، تقول: ما زيد قائماً[3]، وهو في الاستفهام أحسن منه في النفي.

وأمّا الأمر وما بعده فلا يكون إلا بالفعل فالنصب بعده أحسنُ، والرفع في جميعها جائز بالابتداء، إلا في المُجازاة فإنك لا تُوليه إلا الفعل رفعْتَ أو نصبْتَ؛ لأن المُجازاة لا تكون إلا بالفعل[4]، فإذا رفعت أضمرت فعل[4] ما لم

---

(١) وهو من شواهد المبرد في الكامل ص١٥٨، وانظر: الجُمل ص٢٤٥ وشرح السيرافي جـ١ قسم٢ ص٢٥٠ والخصائص جـ٢ ص٤٥ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢١٠، وابن يعيش جـ٢ ص٣٨، وص١٠٢ وجـ٨ ص١٤٤ وص١٤٥ والخزانة جـ١ ص٤٦١ وجـ٢ ص٤٩٨ والمغني ص٢٧٤، وشرح شواهدِه ص٢٢٩ والهمع جـ١ ص١٤٨ والدرر جـ١ ص١٣٠ والأشموني جـ٤ ص٥٩، واللسان (ضطر) وديوانه ص٩٠٧.

وقال السيوطي في شرح شواهد المغني بعد نسبة البيت إلى جرير: «ورأيت في تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت إلى الأشْهَب بن رميلة».

العَقْرُ: القطع، عقر الفرس والبعير بالسيف. عقرا: قطع قوائمه وذلك لنحره، «وبنو ضَوْطَرى: حي معروف، وقيل: الضوطرى: الحمقى» والكمي: الشجاع المتكمي في سلاحه أي المستتر بالدرع والبيضة، والنيب: جمع ناب وهي: المسنة من النوق، والمقنّع هو: الذي عليه بَيْضَة ومِغْفَر.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ر» : ما زيد قائم.

(٤) انظر ما نقلته قريباً عن سيبويه والمبرد في ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

يُسَمَّ فاعله، ورَفعْتَ الاسم به كقولك: إنْ أَبُوكَ بَرَرْتَهُ اثْبُتْ، أي إن بُرَّ أبوك (بَرَرْتَهُ[1] اثْبُتْ) ، والمعنى فيما سُمِّيَ فاعلُه وما لم يُسَمَّ فاعلُه واحد؛ لأن «الأب» مفعول في الوجهين جميعاً، إلا أنه فيما سُمِّي فاعله منصوب، وفيما لم يُسَمَّ فاعله مرفوع.

فصل: واعلم أن الفعل الذي يتعدى بحرف جر لا يجوز إضماره (ولكن[2] يُضْمَرُ فعل في معناه) ، كقولك: زيداً مررت به، وعَمْراً أحسنت إليه، والتقدير: جُزْتُ زيداً مررت بهِ، وأَكْرَمتُ عَمْراً أحسَنْتُ إليه، قال جرير:

أَتَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رياحا عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشَابَا[3]

فالناصب لثعلبة فعل في معنى «عَدَلْتَ بهم» تقديره: أَقِسْتَ ثعلبةَ، أوْ أَذكرتَ، أو مَثَّلْتَ (ثعلبة)[4] ، وما أشبه هذا من التقدير مِمَّا يُوافق معنى «عَدَلْتَ بِهم» ، وكذلك قوله عز وجل: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ[5] والظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ تقديره ـ والله أعلم ـ ويُعذِّبُ[6] الظالمين أعد[7] لهم عذاباً أليماً.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر».

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٢ وص ٤٨٩، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣١٧ والعيني ج ٢ ص ٥٣٣ والتصريح ج ١ ص ٣٠٠ والأشموني ج ٢ ص ٩٦، وديوانه ص ٨١٤. ثعلبة: هم بنو ثعلبة بن يَرْبُوع بن حَنْظلة بن مالك بن زيد مناة من تميم، ورياح: من يربوع بن حنظلة، وطهية: ابن مالك بن حنظلة، والخشاب: قبائل من أبناء مالك بن حنظلة، يهجو جرير الفرزدق فاخراً عليه برهطه من بني تميم.

(٤) نقص في الأصل .

(٥) الآية ٣١ من سورة الإنسان.

(٦) في «ق» وعذب.

(٧) في معاني القرآن للفراء ج ٣ ص ٢٢٠ «نصبت الظالمين، لأن الواو في أولها تصير كالظرف لأَعَدَّ» ، وانظر: البحر المحيط ج ٨ ص ٤٠٢.

وإنما لم يَجُز إضْمار الفعل المتعدي بحرف الجر؛ لأن ذلك يؤدي إلى إضمار حرف الجر ولا يجوز إضمارُ الجار؛ لأنه مع المجرور كالشيء الواحد، وهو عامل ضعيف فلا يجوز أنْ يُتَصَرَّفَ فيه بالإضْمار والإظهار كما يُتَصَرَّفَ في الفعل، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

باب النداء

حروف النداء خمسة، وهي: «يا» و «أيا» و «هيا» و «أي» و «الألف» ، فأمَّا الألف فإنه يستعمل في نداء مَنْ / قَرُب منك، والأربعة التي قبلها [٤٨ / ا] تستعمل للقريب والبعيد، وأصلها أن تستعمل للبعيد؛ لأنها لِمَدِّ الصوت، ولكنها تستعمل في القريب تأكيداً (وتنبيهاً)[١] لمن تناديه.

فإذا ناديت اسماً مفرداً علماً، أو نكرة تَقْصِدُ قصدَها وتُقْبِلُ عليها فهما مَبْنِيَّان على الضم كقولك: يا زيدُ، يا رجلُ، قال الله عز وجل: ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ[٢] بِسَلامٍ مِنَّا﴾ و ﴿يَا صَالِحُ[٣] إِيتِنا﴾ ، وقال الشاعر[٤] أنشده سيبويه:

ألاَ يا بيتُ بالعَلْياء بيتُ ... ولولا حُبُّ أَهلِكَ ما أَتَيْتُ

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) الآية ٤٨ من سورة هود.

(٣) الآية ٧٧ من سورة الأعراف، وقد رسمت في كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ هكذا: «يا صالَحْتِنا» موصولة، وقال سيبويه: زعموا أن أبا عمرو قرأ «يا صَالِحْتِنَا» جَعَلَ الهمزة ياء ثم لم يقلبها واواً وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٤ ص ٣٣١: وقرأ أبو عمرو إذا أدرج بإبدال همزة فاء ائتنا واواً لضمة حَاءِ «صالح» وانظر أيضاً الخصائص ج ٢ ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ حيث شرح ابن جني قراءة أبي عمرو.

(٤) هو عمرو بن قعاس أو ابن قِنْعَاس كما قال الشنتمري، وفي اللسان (قعس) « .. ومقاعس أبو حي من تميم وهو لقب، واسمه الحارث بن عمرو بن كعب... وعمرو بن قِعَاس من شعرائهم» .

وانظر: الكتاب ج ١ ص ٣١٢، وانظر أيضاً: المحتسب ج ١ ص ٢٥٠، واللسان (بيت) والمخصص ج ١٦ ص ٩١ والعلياء: موضع.

وقال الأعشى:

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمّا جِئْتُ زائِرَها وَيْلِي عليكَ وَوَيْلِي منْكَ يا رجلُ[1]

وعلة هذا البناء: أن المنادى المفردَ أشبَه الكناياتِ[2] من ثلاثة أوجه: أحدها: أنّه مفرد، والثاني: أنّه معرفة، والثالث: أنّه مخاطب، وحق الخطاب أن يقع بالكنايات كقولك: ذهبْت وَقُمْت، ولا تقول لمن تخاطبه ذَهَبَ زيدٌ، وأنت تريد المخاطب، فَلَمّا استعمل الاسم الظاهر في موضع الكناية وجب أن يُبْنَى كما تُبْنَى.

وإنما بُنِيَ على حركة؛ لِيُفْرَقَ بينَ ما نُقِلَ إلى البناء من[3] حال الإعراب وبين ما بُنِيَ في أول أحواله.

وكانت الضمةُ أولى؛ لأنه لو بُنِيَ على الكسر أشبه المضافَ إلى المتكلم كقولك: يا غُلامِ، ولو بني على الفتح أشبه المنصوبَ المضاف[4] والنكرة فلم يبق إلاّ الضمُّ فَبُنِي عليه.

وأمَّا ما سوى المفرد العلم، والنكرة المقصودِ قَصْدُها فهو منصوب في النداء، وذلك أربعة أشياء:

---

(١) وهو من شواهد الزجاجي في الجُمل ص ١٦٣ وانظر: المحتسب ج ٢ ص ٢١٣، وورد عرضاً في الخزانة ج ٣ ص ٤٥٨ وج ٤ ص ٥٤٥، وانظر أيضاً: معجم شواهد العربية ص ٢٩٠، وديوانه ص ٤٣.

(٢) قال المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٢٠٤: «وإنما فعل به ذلك لخروجه عن الباب، ومضارعته مالا يكون معرباً، وذلك أنك إذا قلت: يا زيد ويا عمرو فقد أخرجته من بابه لأن حد الأسماء الظاهرة أن تخبر بها عن واحد غائب، والمخبر عنه غيرها فتقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: قال زيد وأنت تعنيه، أعني المخاطب، فلما قلت: يا زيد خاطبته بهذا الاسم، فأدخلته في باب مالا يكون إلا مبنياً نحو «أنت» .... فلما أخرج من باب المعرفة وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها» ، وانظر: الإنصاف ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٣) في «ر» و «ق» : ليفرق بين ما نقل من حال الإعراب إلى البناء.

(٤) في «ق» : أشبه المنصوب من المضاف والنكرة..

نكرة مفرد شائع في جنسه، ونكرة موصوف، ومضاف، وموصول[1].

فالنكرةُ الشائعُ: كقولك: يا رجلاً أقبلْ، فكلٌّ من أقبل عليك فهو المدعوُّ؛ لأنك لم تُرِد واحداً بعينه، ولو أردت ذلك لَبَنَيْتَهُ على الضم، قال عبد يَغُوث:

فَيَاراكباً إمَّا عَرضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامايَ من نجرانَ أَلاَّ تَلاقيا[2]

والمضاف نحو: يا عبدَ اللهِ، ويا أخا زيدٍ، قال الله عز وجل: ﴿يَا أَبَانَا مَالَكَ[3] لاَ تَأْمَنَّا﴾.

والموصولُ: كُلُّ اسْمٍ لا يتمُّ بنفسه ويحتاج إلى تمامٍ، كقولك: يَا خيراً من زيدٍ، ويا حَسَناً وجْهُهُ، ويا كريماً أَبُوهُ؛ لأنك لم تُرِدْ أَنْ تنادي خيراً وحسناً على الإطلاق، فكان ما بعدهما من تمامها، قال الله عز وجل: ﴿يا حسرة[4] على العباد﴾، وقال ذو الرمة:

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الهوى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ[5]

---

(١) وهو التشبيه بالمضاف، ويسميه الأقدمون موصولاً، لأنه: ما اتصل به شيء من تمام معناه.

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٢، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٠٤ والجُمل ص ١٥٨ وأمالي القالي ج ٣ ص ١٣٣ وابن يعيش ج ١ ص ١٢٧ وص ١٢٨، ١٢٩، والخزانة ج ١ ص ٣١٣، والشذور ص ١١١، والتصريح ج ٢ ص ١٦٧ والأشموني ج ٣ ص ٢٢٤ والأغاني ١٦ ص ٣٣٣ واللسان (عرض).

(٣) الآية ١١ من سورة يوسف.

(٤) الآية ٣٠ من سورة يس.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١١، وانظر: الجمل ص ١٦٠، والخزانة ج ١ ص ٣١١ والعيني ج ٤ ص ٢٣٦ وص ٥٧٩ والأشموني ج ٣ ص ٢٢٣ وج ٤ ص ٣٨٥ وديوانه ص ٤٥٦. حُزوى: جبل من جبال الدّهناء، والعبرة: الدمعة، وماء الهوى هو الدمع لأن الهوى يبعثه، ويرفض: ينصب متفرقاً، والترقرق: أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلألؤاً.

والموصوف النكرة كقولك: يا رجلاً[1] صالحاً، ويا غلاماً عاقلاً، قال توبة بن الحُمَيِّر:

أَظنك يا تيْساً نَزَا في مَرِيرَةٍ مُعَذِّبَ لَيْلَى أَنْ تراني أَزُورُها[2]

وإنما وجب نصب هذه الأسماء ولم تُبْنَ كما بُنِيَ المفردُ العلم؛ لأنها لم تُشبه الكنايات كما أشبهها العلم المفرد؛ لأَنَّ الكناية / لا تكون نكرةً؛ ولا مضافة، ولا موصولة، (ولا موصوفة)[3]. [٤٨ / ب]

وأَصْلُ النداء النصبُ؛ لأَنك إذا قلت: يا زيدُ، فأنت داعٍ له مناد له، كأَنَّك قلت: أَدعو زيداً، وأريد زيداً، وأُنادي[4] زيداً.

وإذا وصفت العلم بصفة مفردة كان لك (وجهان)[5] فيها:

النصب على الموضع، والرفع على اللفظ، كقولك: يازيدُ الظريفَ، والظريفُ، قال جرير:

فما كعبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى بأَجْودَ منك يا عُمَرُ الجوادَا[6]

---

(١) في الأصل: يا رجلاً وصالحاً.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٢ وانظر: نوادر أبي زيد ص ٧٢ والمقتضب ج ٤ ص ٢٠٣ والنّزو للتيس: حركتِه عند السِّفاد، والمريرة: الحبل المحكم الفتل، قال الأعلم: «الشاهد فيه: نصب «تيس» لأنه منادى منكور في اللفظ لوصفه بالفعل، ولا يوصف به إلا النكرات» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) انظر الإنصاف ص ٣٢٦.

(٥) نقص في الأصل و «ق» .

(٦) وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٢٠٨ والكامل ص ٤٠٠، وانظر:

الجُمل ص ١٦٥ والخزانة ج ٤ ص ١١٠ والعيني ج ٤ ص ٢٥٤، والمغني ص ١٩ وشرح شواهدِه ص ٢٠ والتصريح ج ٢ ص ١٦٩ والهمع ج ١ ص ١٨٦ والدرر ج ١ ص ١٥٣، والأشموني ج ٣ ص ٢٢٩ وديوانه ص ١٣٥ (طبع الصاوي) . وكعب بن مامة الإيادي أحد من الشتهر بالجود من العرب، وروي أنه آثر رفقته في سفر بالماء حتى مات عطشاً، ومامة: أبوه، وابن سُعْدَى: هو أوس بن حارثة بن لأم الطائي، وسُعْدَى أمّه.

وإنما جاز الرفع في الصفة ـ وإنْ كان الأَوَّلُ غيرَ مرفوع ـ؛ لأَنَّه قد استمر واطّرد الضم في كل (عَلَمٍ)[1] مُنَادىً.

ولا يلزم على هذا أن تقول: مررت بعثمانَ الظريفَ فتنصبَ «الظريفَ» على لفظ «عثمان» ؛ لأَنه لم يطرد في كل اسم يقع في هذا الموقع أَنْ لا ينصرف فيُفْتح، فاعرف الفرق بينهما.

وأمّا صفات ما سِوى المفرد المضموم في النداء، فليس فيها إلا النصبُ؛ لاتفاق اللفظ والمعنى كقولك: يا عبدَ الله العاقلَ، ويا خيراً من زيد الظريفَ، ويا رجلاً محسناً، فإن وصفت المفرد باسم مضاف نصبتَ لا غيرُ، فتقول: يا زيدُ أخَانا، ويا عمرو صاحبَ بكرٍ، قال الشاعر أنشده سيبويه[2]:

أَزيدُ أَخا وَرْقَاءَ إنْ كنت ثَائِراً ... فَقَد عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

وإنما لم يُحْمَل هذا[3] على اللفظ؛ لأَنه لو وقع موقع المنادى لم يكن إلا نصباً، والصفة المفردة لو وقعت موقع المنادى لم تكن إلا مضمومةً[4] فَحُمل كل واحد منها على ما يستحقه لو وقع موقع الأول.

وإذا وصفتَ العلم بابْنِ فلانٍ لم يكن في الصفة إلا النصبُ، وكان لك في المنادى وجهان:

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٠٣.

وهو من شواهد سيبويه التي لا يُعلم قائلها، وانظر: ابن يعيش ج ٢ ص ٤ وص ١٥، والهمع ج ٢ ص ١٤٢، والدرر ج ٢ ص ١٩٦، واللسان (حنا) ورقاء: حي من قيس، ويقول العرب: فلان أخو بني تميم أي من قومهم، والثائر: طالب الثأر، وأحناء الأمور: أطرافها ونواحيها جمع «حنْو» ، وقال ابن منظور: وأحناء الأمور: ما تشابه منها، أيْ إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه الآن وخاصم فيه.

(٣) في الأصل: وإنما لم يحمل على هذا على اللفظ.

(٤) في الأصل و «ر» : مضوماً.

إنْ شئت تركته على ضَمِّه، وإن شِئْتَ بنيتَه على الفتح، إتباعاً لفتحة نُون «ابن» ، تقول: يا زيدُ بْنُ عمرو، ويا زيدَ بْنَ عمرو، وقال العَجَّاج:

يا عُمَرَّ بْنَ مَعْمَرٍ لاَ مُنْتَظَرْ[1]

وقال آخر[2]:

يا حَكَمَ بْنَ المنذرِ بْنِ الجَارُود

وكذلك إنْ كَرَّرْتَ المنادى، وأَضَفْتَ الثانيَ كان لك في الأول الفتح والضم، كقولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدُ زيدَ عمرو، كما قال جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبا لَكُمُ لاَ يُلْقَيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ[3] عُمَرُ

ففي هذا البيت قولان:

أحدهما: أن يكون أراد يا تَيْمَ عَدِيٍّ، ثم أقحم (تيمَ)[4] الثانيَ، والأَوَّل في نِيَّةِ

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٤، وانظر: معجم شواهد العربية ص ٤٦٩، وديوانه ص ٤٧.

قال الشنتمري: «وعُمر هذا هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي، وكان سيد أهل البصرة وواليها، وقوله: لا منتظر، أي لا انتظار، يَحُثّه على إعطائه، وتسريحه» .

(٢) هو الحرمازي، أو رؤبة وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، ونفى العيني أن يكون لرؤبة.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٣ ونسبه إلى أحد بني الحرماز، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٣٢، وابن يعيش ج ٢ ص ٥، والعيني ج ٤ ص ٢١٠ والتصريح ج ٢ ص ١٦٩ والأشموني ج ٣ ص ٢٢٧ واللسان: (سردق) ومعجم شواهد العربية ص ٤٦٠، وبعده:سُرادِقَ المجدُ عليْكَ مَمْدُودْ.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٦ وص ٣١٤، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٢٩، والجُمل ص ١٧٠ واللّامات ص ١٠١ والخصائص ج ١ ص ٣٤٥، وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٨٣، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ وص ١٠٥ وج ٣ ص ٢١، والخزانة ج ١ ص ٣٥٩ وج ٢ ص ١١٦ وج ٤ ص ٢٧٣ والمغني ص ٤٥٧ وشرح شواهدِهِ ص ٢٨٩، والعيني ج ٤ ص ٢٤٠ والهمع ج ٢ ص ١٢٢ والدرر ج ٢ ص ١٥٤ والأشموني ج ٣ ص ٢٤٢ وديوانه ص ٢١٢. لا يلقينكم: الضمير لتيم بن عبد مناة، وعدي هذا هو عدي بن عبد مناة نسبه إلى أخيه، وعمر: هو ابن لجأ، والسوأة: الفعلة القبيحة.

(٤) نقص في الأصل، وفيه: ثم أقحم الثانيَ في الأول في نية الإضافة.

الإضافة، فترك فتحه على حاله في الإضافة، كما قال الشاعر[1]:

يـــــا بُـــــؤسَ لِلْحَرب الّتي وَضَعَتْ أَراهِـــطَ فـــاستراحُـوا

أراد: يا بؤسَ[2] الحرْب فأقحم اللام.

والقول الثاني: أن يكون أراد: يا تَيْمَ عدي تَيْمَ عدي، ثم حذف أحدهما؛ لدلالة الآخر عليه، ومثله قولُ عبدِ الله بن رَوَاحَةَ:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ[3]

يُنْشَدُ بضم الأول (على الأصل)[4]، وبفتحه على الإتباع.

فصل: وإذا ناديتَ اسماً فيه الألفُ واللامُ لم يَجُزْ أن يليَهُما «يا» ؛ لأن «يا» [٤٩ / ا]

---

(١) هو سعد بن مالك: وسيأتي استشهاد المؤلف بهذا البيت في جمع التكسير ص ٥٩٩.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٢٥، وانظر: الجُمل ص ١٨٨ واللامات ص ١١٠ والخصائص ج ٣ ص ١٠٦ والمحتسب ج ٢ ص ٩٣ والمؤتلف والمختلف ص ١٩٨، وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٨٣، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ وص ١٠٥ وج ٤ ص ٣٦ وج ٥ ص ٧٢ والمغني ص ٢١٦ وشرح شواهده ص ١٩٨ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٠ واللسان(رهط) ، والرهط عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وبعض يقول من سبعة إلى عشرة، وقيل: الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة، قال الله تعالى: «وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ» ولا واحداً له من لفظه مثل ذَوْد.

(٢) في «ق» : يا بؤس من الحرب.

(٣) ونُسِبَ إلى سَلْمَى الْهُذَلِيّة، وإلى شَماء الهُذلية، وإلى جندل بن المثنى.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٥ وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٣٠، واللامات ص ١٠١، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠، والخزانة ج ١ ص ٣٦٢، والمغني ص ٤٥٧ وص ٦٢١ وص ٦٢٢ وشرح شواهده ص ٢٨٩، والهمع ج ٢ ص ١٢٢، والدرر ج ٢ ص ١٥٤، والأشموني ج ٣ ص ٢٤٢، واللسان (عمل) ، والروض الأنف ج ٢ ص ٢٥٨ وعيون الأثر ج ٢ ص ١٥٤، والاستيعاب (زيد بن أرقم) ج ١ ص ١٩٧، وزيد: هو زيد بن أرقم الذي يخاطبه ابن رواحة، واليَعْملات: جمع يعملة وهي: «الناقة السريعة اشتق لها اسمها من العمل» ، والذُّبل الضامرة، وأضاف زيداً إلى اليَعْملات لحسن قيامه عليها، وبعد هذا الرجز:

تَطاوَلَ الليل هُديتَ فانْزِلِ.

(٤) نقص في الأصل و «ر» .

مع القصد تُعَرِّفُ الاسْمَ، ألا ترى أنك تَقُول: يا رجلُ، فَتَبنيه على الضم كما تَبْنِي العَلَمَ؟ ؛ لأنه قد تعرَّف بيا وقَصْدِكَ إليه، فلم يَجُز أنْ تَدْخُلَ (على)[1] الألف واللام، لأنها للتعريف (أيضاً)[2] ولا يُجْمَعُ تعريفان في اسم واحد، وإذا أردتَ نداءَه جئْتَ بأيٍّ، وَوَصَلْتَها بهاءٍ، وأوْلَيْتَها المنادى كقولك: يا أيها الرّجُل، فأيّ هو المنادى في اللفظ؛ فلذلك بنيته على الضَّم، و «ها» عِوض من الإضافة المحذوفة منها، و «الرجل» صِفَةٌ له، وهو منادى في المعنى، ولذلك لا يجوز نصبه كما يجوز: يا زيدُ الظريفَ؛ لأن «أيّاً» وُصْلَةٌ إلى نِدَاء الرجل، وهما كشيء واحد، وليس «زيدٌ» وصلةً إلى (نداء)[3] الظريف، فلذلك لم يجز في الرجل ما جاز في الظريف، وأيضاً فإنه لا يجوز السُّكوت على «يا أيها» دون أن تأتي بالمنادى في الحقيقة، ولو جاز السكوت عليه كما جاز (السكوت)[4] على (يا)[5] زيد لجاز في هذا ما جاز في ذلك.

فإن جئت لهذا [6] المنادى بصفة لم يكن فيها إلا الرفعُ كقولك: يا أيُّها الرجل الطويلُ، ويا أيُّها الرجل أخوُ عمروٍ؛ لأن الرجُلَ مرفوع، وصفة المرفوع مرفوع كما قدمنا، قال رُؤبة:

يا أيُّها الجاهِلُ ذُو التَّنَزِّي[7]

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) نقص في «ق» .

(٥) نقص في «ر» .

(٦) في «ق» : فإن جئت بعد المنادى بصفة.

(٧) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٠٨، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢١٨، وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١٢١ وص ٣٠٠، وابن يعيش ج ٦ ص ١٣٨، والعيني ج ٤ ص ٢١٩ والأُشموني ج ٣ ص ٢٤١ وديوانه ص ٦٣. التنزي: خِفّةُ الجهل، وأصل التنزي: التوثب. والشاهد فيه: نعت «الجاهل» «بذو التنزي» مرفوعة مع أنها مضافة، لأن الجاهل غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل.

واذا قلت: يا هذا الرجل ففيه وجهان:

أحدهما: «هذا» بمنزلة أيّها[1]، وصلةٌ إلى نداء «الرجل»، فيكون «الرجل» مرفوعا لا غير كما كان في «أيّ»، ولا يجوز السُّكوتُ على هذا؛ لأن المُرَاد: نداءُ الرجلِ، كما أنشد سيبويه[2]:

يا صَاحِ يا ذَا الضَّامِرُ العَنَسِ والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ

بتقدير: يا أيّها الضامرُ العنَس، أي الضامر عَنَسُهُ، وأنشد أيضاً[3]:

يَا ذَا الْمُخَوِّفُنَا بِقَتْلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمنِّيَ صَاحبِ الأَحْلام

بتقدير: يا أيّها المُخَوِّفُنَا، أي المخوِّفُ لنا.

والوجه الآخر: أن يكون «هذا» بمنزلة اسم مفرد يجوز السكوت عليه كقولك: يا زيدُ، فإن أردت هذا الوجهَ جاز نصب «الرجل»، كما جاز نصب صِفَةِ العَلَم، فتقول: يا هذا الرَّجلُ، والرَّجلَ.

فصل: وأما نداء اسم الله عز وجل فعلى وجهين:

أحدهما: أن تُدْخِل عليه «يَا» فتقول: يا أَللهُ اغفرْ لي، وإنما جاز أن تَلِيَهُ

---

(١) في «ق»: بمنزلة يايها.

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٠٦، ونسبه سيبويه إلى ابن لَوْذان السدوسي واسمه خَزَز.

ونُسِبَ أيضا إلى خالد بن المهاجر، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٢٣، ومجالس ثعلب ص٣٣٣، والخصائص جـ٣ ص٣٠٢، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣٢٠ وص٣٢١ وص٣٢٢، وابن يعيش جـ٢ ص٨، والمقرب جـ١ ص١٧٩، والأغاني جـ١٦ ص١٩٩، والخزانة جـ١ ص٣٢٩. صاح: مرخم صاحب، والضامر: من ضمر الحيوان من باب نَصَرَ إذا دَقّ لَحْمُه. والعنَس: الناقة الشديدة الصُّلْبَة والأَقتاب: جمع قَتَب، وهو رَحْل صغير على قدر السَّنام، والحِلْسُ: كل شيء وَلِيَ ظهرَ البعير أو الدابّة تحت البرذَعة، والشاهد فيه: رفعُ وصف المنادى وهو مضاف إضافةً غير محضة، فإن «الضامر» مضاف إلى «العنس» إضافة ليست محضة.

(٣) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٣٠٧. والبيتُ لِعَبيد بن الأبْرص.

وانظر أيضا: أمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣٢٠، والخزانة جـ١ ص٣٢١، ومعجم شواهد العربية ص٣٧٦، وديوانه ص١٢٢، وهو يخاطب الشاعر امرأ القيس رَادًّا على تهديده بالانتقام لمقتل أبيه حُجْر الكِنْدي والشاهد فيه: وصف المنادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف.

«يا» مع امتناع دخولها على ما فيه الألف واللام؛ لأن الألف واللام لا يُفارقان هذا الاسم، فصارا بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، وجرى معها مجرى الأسماء الأعْلام؛ لأنها عِوضٌ من (ذَهاب)[1] همزة «إلَه».

والوجه الآخر: أن تَحْذِفَ «يا»، وتَزيد في آخر الاسم ميماً مشددة، وتَبنيه على الفتح (فيكون)[1] عوضا من «يا»، تقول: اللّهُمَّ اغفر لي، هذا مذهب البصريين[2].

فأمّا الفراءُ[3]: فَزعم أنّ أصلَه: يا أَللهُ أُمَّنَا بخير، أَيْ اقْصِدْنا بخير، ثُمَّ خُفِّفت همزة «أُمَّنَا» (وَحُذِفتْ)[4]، وجُعِلَتْ الكلمتان شَيْئاً واحدا، فقيل: اللّهُمَّ، وهذا ليس بشيء؛ لأنه لو كان كما قال لَمَا جاز أَنْ تَجْمَعَ بينهُما فتقول: اللّهُمَّ أُمَّنا بخير، فجواز هذا يدل على ما قال سيبويه[5]، وهو: أن الميمين عِوض من «يا»، ولذلك لا يجوز أن يُجمع بينَهما في الكلام، فَيُقَال: يا اللّهُمَّ، وهذا إجماعٌ (من)[1] البصريين[6].

[٤٩ / ب] ومنع سيبويه[7] من صفة «اللهم»؛ لأنه لفظ لا يقع إلاَّ في النداءِ، كقولهم: يا هَنَاهُ، ويا نَوْمَانُ، وما أشبه هذا، وليس شيءٌ منه يوصف، وأجاز

---

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٠٩ ـ ٣١٠، والمقتضب جـ٤ ص٢٣٩ ـ ٢٤٢، والإنصاف ص٣٤٣ ـ ٣٤٧، والرَّضِي على الكافية جـ١ ص١٤٦، والهمع جـ١ ص١٧٨، والتصريح جـ٢ ص١٧٢.

(٣) انظر: معاني القرآن جـ١ ص٢٠٣، والإنصاف ص٣٤١، والرضي على الكافية جـ١ ص١٤٦، والهمع جـ١ ص١٧٨، والتصريح جـ٢ ص١٧٢.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣١٠.

(٦) انظر: الانصاف ص٣٤٣.

(٧) قال في الكتاب جـ١ ص٣١٠: «وإذا ألحقت الميم لم تَصِفْ الاسْمَ من قِبَل أنه صار مع الميم عندهُم بمنزلة صوت كقولهم، يا هناه».

غيره[1] الصفة، لأنَّ الميم عوض[2] من «يَا»، ولا تُمْنَع الصفة مع «يا» كقولك: يا أللهُ الكريمُ، وكذلك مع ما يكون عِوضا، قال اللهُ عزَّ وجل: ﴿قُل اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ[3] وَالأَرْضِ﴾، فمذهب سيبويه[4]: أن «فاطِرَ» منْصُوبٌ على نِدَاءٍ ثَانٍ، كأنه قيل: اللّهُمَّ يا فاطرَ السموات والأَرض، وغيره[5] يجعله نعتاً مع يا، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

فصل: وإذا أَبْدلْتَ (الاسمَ)[6] المفردَ العلم من المضاف، أو غيره مِمّا يستحق النصب بنيتَه عَلَى الضّم؛ لأنك تُقَدّرُ وقوعهُ موقعَ الأَوّل، فتقولُ: يا صاحبَنا زيْدُ، ويا كريماً أَخُوه عمرُ، وكذلك إنْ أَبْدَلْتَ المضافَ من المفرد أَجْرَيْتَهُ على حُكْمِ نفسِه لوقوعِ موقع الأَوّل، فتقول: يا زيدُ أخا عَمرٍو، على البدل، وتقولُ: يا هذا (ذَا)[7] المالِ، فتُبْدلُ (ذَا المال)[8] من «هذا»، ولا يجوز أن يكون صفةً له، وقد تقدَّم[9] شرحه، وتقول: يا أيها الرجل ذا الجُمَّةِ[10] على إبدال «ذَا الجمة» من «أَيُّها»، لا على الصفة لما ذكرنا.

وكذلك إن عطفْت على المنادى اسما فحكمه حكم البدلِ، تقول يا زيدُ وعبدَ الله، ويا عبدَ الله وزيدُ، وتقول: يا زيْدُ لا صاحبَهُ، ويا صاحِبَ زيْدٍ لا

---

(١) هو المبرد، قال في المقتضب جـ٤ ص٢٣٩: «ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال».

(٢) في «ق»: لأن الميم إنما كانت عوضا.

(٣) الآية ٤٦ من سورة الزمر.

(٤) انظر: الكتاب جـ١ ص٣١٠.

(٥) انظر: المقتضب جـ٤ ص٢٣٩.

(٦) زيادة في «ر».

(٧) نقص في «ق».

(٨) نقص في «ر».

(٩) انظر ص١٧٢ من التبصرة عند قول الصيمري: والمبهم لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام...

(١٠) الجمة بالضم: مجتمع شعر الرأس، وقيل: هو الشّعر الكثير.

عَمْرٍو؛ لأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكانِ في العامل، وتقولُ: يا أَيُّها الرَّجُلُ وقومَه، ويا أَيُّها الرّجلُ وزيدُ، فإن عطفت اسما مفردا فيه الألف واللام على العلم المنادى فحكمه كحكم صفته، يجوزُ فيه الرفع على اللفظ، والنصبُ على الموضع كقولك: يا زيدُ والحارثُ (والحارثَ)[1] (كا)[2] قال الشاعر:

أَلاَ يا زَيدُ والضَّحَّاكُ سيرَا ... فَقَدْ جاوزتُما خَمَرَ الطّريق[3]

بنصب «الضحاك»، ورفعه على ما بَيَّنَّا.

فصل: وتقول: يا أَخانَا زيداً؛ على عطف البيان، ويا أَخانا زيدُ، على البدل، وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، كما تقول: يا زيدُ الطويلُ، ويا زيدُ زيدٌ وزيداً، على عطف البيانِ على اللفظِ، وعلى الموضع وتُنَوِّنُه؛ لأنه لم يعرض ما يوجب فيه البناءَ؛ لأن حرف النداء وقع على غيْره، وحكى سيبويه[4] عن يونس: أَنَّ رُؤْبَةَ[5] كان يقول: يا زيدُ زيداً الطويلَ، فينصب زيداً والطويلَ على الموضع.

وقال رُؤْبَة[6]:

إنّي وأَسْطَارٌ سُطِرْنَ سَطْرَا ... لَقائلٌ يا نَصْرُ نصرٌ نصرَا

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) لم أقف على نسبة هذا البيت الى قائل معين، وهو من شواهد الزجاجي في الجمل ص١٦٥، وانظر: ابن يعيش جـ١ ص١٢٩، والهمع جـ٢ ص١٤٢، والدرر جـ٢ ص١٩٦، واللسان (خمر)، وفيه: «والخَمَر: وهْدَةٌ يختفي فيها الذئب» وفيه أيضا: «وأخمرته الأرض عَنّي ومِنّي وعَلَيَّ: وَارَتْهُ».

(٤) أنظر: الكتاب جـ١ ص٣٠٤.

(٥) في الأصل: وحكى سيبويه عن يونس عن رؤبة كان.

(٦) انظر ملحقات ديوان رؤبة ص١٧٤؛ وفي الخزانة والعيني أن الصغاني ذكر أنه ليس لرؤبة، وقد نسبه ابن هشام في الشذور إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه. =

يروى على ثلاثة أوجه:

يـا نصرُ نصرُ نصرًا، وهـو اختيـار أبي[1] عمرو، وجعـل[2] «نصر» الثـانيَ بـدلاً من الأَوّل، وعَطف الثالثَ على الموضع.

ويا نصرُ نصراً نصرًا، بعطفها على الموضع.

ويا نصرُ نصرٌ نصَرا، بعطف أَحدهما على اللفظ، والآخر على الموضع.

ويجـوز في غير هـذا الشعر رفْعُها جميعـا (على اللفـظ)[3] و (يجـوز)[4] نصب الأَول على الموضع، ورفع الثاني على اللفظ، ويجوز نصبها جميعا على المصدر كأنه قال: يا نصرُ انصرني نصراً، وكرَّرَ للتأكيد، كما تقول: إنما أنتَ سيراً سيراً، أي تَسِيرُ سَيْراً، فهذه ستة[5] أوْجُـه، وروَى المـازني[6] عن أَبي عُبيْـدة[7] يـا نَصْرُ نَصْراً نضْرًا،

= وهو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٣٠٤ وروايتـه: يـا نصر نصراً نصراً، وانظر المقتضب جـ٤ ص٢٠٩ والخصـائص جـ١ ص٢٤٠، وأسرار العربيـة ص٢٩٧، وابن يعيش جـ٢ ص٣ وجـ٣ ص٧٢ والخزانـة جـ٢ ص٣٢٥، والمغني ص٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧ وشرح شواهـدِه ص٢٧٤ والشـدور ص٤٣٧، والعيني جـ١ ص٣٢٦ والهمع جـ١ ص٢٧٤ وجـ٢ ص١٢١ والـدرر جـ١ ص٢٠٥ وجـ٢ ص١٥٣ واللسان (نصر) ومعجم شواهد العربية ص٤٧٢، والأسطار: يعني بها آيات القرآن الكريم وسُطِرْن: كتبن.

(١) هـو زَبّـان بن العـلاء بن عمـار النحـوي، أحـد القراء السـبعـة، كان إمـام أهـل البصرة في القراءات والنحـو، واللغة، أخذ عن بعض التابعين وقرأ عليه اليزيدي وغيره وأخذ عنه أبو عبيدة والأصمعي وغيرهـا، توفي سنـة أربع وقيل تسع وخمسين ومائة. انظر بغية الوعاة ص٢٦٧.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٠٤ ـ ٣٠٥، وشرح السيرافي جـ٣ قسم ١ ص١٢٢ وابن يعيش جـ٢ ص٣.

(٣) نقص في «ق».

(٤) زيادة من «ر».

(٥) في الأصل: فهذه ثمانية أوجه.

(٦) انظر: شرح السيرافي جـ٣ قسم ١ ص١٢٢، والشنتري جـ١ ص٣٠٤، والخـزانـة جـ١ ص٢٢٥ ـ ٣٢٦ والمقتضب جـ٤ ص٢١١ وابن يعيش جـ٢ ص٣.

(٧) هو أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثَنّى التّيْمي، قال عنه السيرافي: «وكان أبو عبيدة من أعلم النـاس بـأنسـاب العرب وبـأيـامهم» «أخـذ عن يونس وأبي عمرو ولـه كتب كثيرة منهـا: «مجـاز القرآن» و «غريب القرآن»، و «غريب الحـديث»، ويقال: إنه ولـد في سنـة عشر ومـائـة في الليلـة التي مـات فيهـا الحسن البصري، وتوفي سنـة ثلاث عشرة ومـائتين، وفي تحديد سنة وفاتـه أقوال كثيرة، انظر: الفهرست ص٧٩ ـ ٨٠ وأخبـار النحويين البصريين ص٥٣ وتهـذيب التهـذيب جـ١ ص٢٤٧ وإنباه الرواة ص٢٧٦ ـ ٢٨٠.

قال: كان نَضْرٌ ـ بالضَّاد معجمةً ـ حاجبَ نصرِ بْنِ سيَّارٍ، وكان حَجَبه فقال: يا [٥٠/ أ] نصرُ ـ يعني نصرَ بن سيار ـ نصْراً نَضْرا، أي حاجبك/ يُغْرِيه به.

فصل: وإذَا أَضفْتَ المنادى إلى نفسك ففيه أَرْبعةُ أَوْجُه:

إثباتُ الياءِ مفتوحة، كقولك: يا غلامِيَ أَقْبِل، وهو الأصل.

وإثباتُها ساكنة للتخفيف، كقولك: يا غلامي، وقُرِئَ: ﴿يَا عِبَادِي لاَ[1] خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾، وقال عبد الله بن عبد الأَعْلى القرشي:

وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلاهِي وَحْدَكَا ... لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إلاَهِي قَبْلَكا[2]

وحَذْفُها تخفيفا (أَيْضاً)[3]؛ لأَنَّ الكسرة تدلّ عليها؛ كقولك: يا غلامِ، وقُرِئَ: ﴿يَا عِبَادِ[4] فاتّقُونِ﴾.

وقَلْبُها أَلفاً؛ لأَنَّهَا أَخفُّ من الياءِ، كقولك: يا غُلاَمَا أَقْبل، وإذا وقفتَ على هذا الوجه وقفت على الهاءِ كقولك: يا غُلاماه.

---

(١) الآية ٦٨ من سورة الزخرف، قال أبو حيان في البحر المحيط جـ٨ ص٢٦: قُرِئَ يا عبادي» بالياء، وهو الأصل، ويا عِبادِ» بحذفها، وهو الأكثر، وكلاهما في السبعة» وإثبات الياء قراءة: نافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عاصم وكلّهم أسكنها غيرَ عاصم في رواية أبي بكر فإنه فتحها»، وقرأ عاصم في رواية حفص وابن كثير وحمزة والكسائي (يا عبادِ) بغير ياء في الوصل والوقف. وانظر: السبعة ص٥٨٨، والتيسير ص١٩٧، وإبراز المعاني ص٤٦٢، والنشر جـ٢ ص٣٧٠ والإتحاف ص٤٧٥، وفيه أن أبا جعفر ورُوَيْس ـ من غير طريق أبي الطيب ـ قرأا أيضا بإثبات الياء ساكنةً، وأنها حركاها بالفتح وصلا على خلاف عن رُوَيْس في ذلك. وبذا يكون إثبات الياء ساكنة وصلا ووقفا ثبت عن أبي عمرو.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣١٦، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٤٧، والمنصف جـ٢ ص٢٣٢ وابن يعيش جـ٢ ص١١ والمغني ص٢٧٩ وشرح شواهده ص٢٣٣، والعيني جـ٣ ص٣٩٧، والتصريح جـ٢ ص٣٦، والهمع جـ٢ص٥٠ والدرر جـ٢ ص٦٠.

(٣) نقص في «ق».

(٤) الآية ١٦ من سورة الزمر، وقد استشهد بها سيبويه جـ١ ص٣١٦ على حذف ياء النفس المضاف إليها في النداء اجتزاءً بالكسرة، بيد أن سيبويه قال بعد ذلك: وكان أبو عمرو يقول: «يا عبادي فاتقون» وغير معروف عند القراء إثباتُ الياءِ في هذه الآية عن أبي عمرو، وفي الإتحاف ص٤٥٩: «واخْتُلِفَ عن رويس في «يا عبادِ»، فجمهور العراقيين على إثباتها عنه كذلك، والآخرون على الحذف، وهو القياس.

وإنْ ناديْتَ مضافاً إلى مُضَافٍ (إليْكَ)[1] أثبتَّ اليـاءَ لا غيرُ، كقولـك: يـا غلامَ غُـلامي، ويـا صـاحبَ أخِي، وإنمـا لم يُجـز إلا إثبـاتُ اليـاء؛ لأن حرف النداءِ لم يقع عليه، والموجبُ للتغيير هو النداء.

وأمَّا يـا بْنَ أُمّ، ويـا بن عَمّ، فلكثرة استعمال العرب إيـاهُما حـذفُوا اليـاءَ منهُما تخفيفاً، وفيهما لغاتٌ أيضا:

إثباتُ الياء متحركة على الأَصْل، كقولك: يا بْنَ امِّيَ، ويا بن عَمِّيَ.
وإثباتُها ساكنةً ([2] كقولك: يا بن أُمِّي، ويا بْنَ عَمِّي.
وحذْفُها والاجْتزاءُ بالكسرة كقولك: يا بْنَ أُمِّ، ويا بْنَ عَمِّ[2]).

وحذفُها مع بنـاءِ آخرِ «أُمّ» و «عَمّ» على الفتح، وجعلِها مع مـا قبلَها بمنزلـة اسْمٍ واحد مثل «خمسةَ عَشَرَ» كقولك: يا بن أمَّ، ويا بن عمَّ[3]

وقلبها ألفاً كقولك: يا بن أمّا، ويا بْنَ عَمَّا، فإذا وقفْتَ وقفتَ بالهـاءِ كما بيَّنَّـا، ويجوز أنْ يكون المفتوح محـذوفـاً من هـذا، حَـذفْتَ الأَلف بعـد مـا قُلِبَتْ من الياءِ للتخفيف وقُرِئَ: ﴿يا بن أمَّ﴾ و[4] ﴿يا بن أُمِّ﴾ بالفتح[5] والكسر[6].

---

(١) نقص في «ر».

(٢-٢) نقص في الأصل.

(٣) بعد ذلك مباشرة جـاء في الأصل: «وحـذفهـا وكسْرُ الميم»، وهـذا الوجـه سبق ذكره من الجزء السّاقـط من نسخة الأصل، وهو قوله: وحذفها والاجتزاء عنها بالكسرة.

(٤) الآية ٩٤ من سورة «طه».

(٥) وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو وحفص عن عاصم.

(٦) وهي قراءة ابن عـامر وحمـزة، والكسـائي، وخلف وأبي بكر. وانظر: السبعـة ص٤٢٣ والتيسير ص١١٣، وإبراز المعاني ص٣٢٩، والنشر جـ٢ ص٢٧٢ والبحر المحيط جـ٤ ص٣٩٦، والإتحاف ص٢٧٤.
وقال أبو حيّان في البحر: وأَجْوَدُ اللّغات الاجتزاءُ بالكسرة عن ياءِ الإضافة، ثم قَلْبُ الياءِ ألفاً والكسرةِ قبلها فتحةً، ثم حذفُ الياءِ وفتحُ الميم، ثم إثبات الياءِ مفتوحةً أَوْ ساكنة».

(و)[1] قال أبو[2] دؤاد في إثبات الياء:

يَـــابْنَ أُمِّي ويـــاشُقَيِّـقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِـدَهْرٍ شَـــدِيـــدِ

وقال أبو النجم في قلبها ألفا:

يَابْنَةَ عَمّا لاتَلُومي واهْجَعِي[3]

وأمّا ياأبَتِ، ويا أُمّتِ: فالهاءُ زيدتْ للتأنيث، والدليل على ذلك: أَنّك تقف عليها بالهاء فتقول: ياأبَهْ، وياأُمّهْ كما تقول: مُسلِمه، وقائمه، إذا وقفْتَ.

فأمّا زيادتها (في)[4] «أُمّ» فلتحقيق التأنيث، وأما في الأَب فللتفخيم كما تزاد الهاء في المذكر في مثل «علاَّمَة» و «نَسَّابَة» لِمُزَاوجةِ الكلام أيْضاً، ولا يجوز زيادةُ الهاء في قولك: «ياعَمّ»، كما زُدتَها في «ياأَبَه»، لأَنّ العَمَّ[5] له مُؤَنَّثٌ من لَفْظِهِ، ولو قُلْتَ: ياعَمَّه، لالتبس المذكر بالمؤنث، وكذلك (يا)[6] خال و (يا)[6] خاله، وفيها - أعني في ياأبَه، وياأُمّه - أربعة أَوجه:

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ر»: ابن أبي دؤاد.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٣١٨ وانظر: الجُمل ص١٧٣ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٧٤، وص١٣١ والبحر المحيط جـ٤ ص٣٩٦ وابن يعيش جـ٢ ص١٢ والعيني جـ٤ ص٢٢٢، والتصريح جـ٢ ص١٧٩ والهمع جـ٢ ص٥٤، والدرر جـ٢ ص٧٠، والأشموني جـ٣ ص٢٤٧، واللسان (شقق) وجمهرة أشعار العرب ص٢٧٨ وروايته:

يـــابن خنســـاء يـــاشقيـق نفسي يـاجـلاح خليتني لـدهر شـديـد

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وانظر: معجم شواهد العربية ص١٢٩، وليس البيت في ديوان أبي دُؤاد المطبوع ووجدته في ديوان أبي زبيد الطائي ص٤٨.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣١٨، وانظر: نوادر أبي زيد ص١٩، والمقتضب جـ٤ ص٢٥٢، والمحتسب جـ٢ ص٢٣٨ والجمل ص١٧٢ وابن يعيش جـ٢ ص١٢ و١٣. والعيني جـ٤ ص٢٢٤ والتصريح جـ٢ ص١٧٩، والهمع جـ٢ ص٥٤ والدرر جـ٢ ص٧٠ والأشموني جـ٣ ص٢٤٧ وإتحاف فضلاء البشر ص٢٧٤ ومعجم شواهد العربية ص٤٩٩.

(٤) نقص في «ر».

(٥) انظر ابن يعيش جـ٢ ص١١ - ١٢.

(٦) زيادة في «ر».

ياأَبتِ، ويا أُمَّتِ بالكسر.
ويا أَبتَ، ويا أُمَّتَ بالفتح.
ويا أَبَتُ، ويا أُمّتُ بالضَّم.
ويا أبتَا، ويا أُمّتَا بالألف.

ولا يجوز إثبات الياء فيها؛ لأَن التاءَ[1] عِوض من الياء، فلا يُجْمع بين العوض والمعوّض منه.

فأَما الكسرة فللدلالة على الإضافة، والفتح على حذف الألف من أَبتا، وأُمّتا، والضم على أن تجعله بمنزلة «يازيدُ».

فإذا وقفت على المكسور، والمضموم، والمفتوح وقفتَ بالهاء فقلت: يا أَبَهْ، ويا أُمّهْ، وإذا وقفت على مافيه الألف زدت هاءً للسَّكْتِ، (ووقفت[2] عليها) فقلت ياأبتَاه، ويا أُمّتَاه.

فصل: (و)[3] اعلم أَنه يُسْتَعْمَل/ في النداء من الأَسماء مالا يُسْتعمل في غيره، [٥٠ / ب] وذلك لقوة النداء على التغيير، فمن ذلك: ياهنَاهُ بمعْنى ياهَنُ، وهَنُ كنايةٌ عَن (الجنس)[4] فمعناه ياإنْسَان، ومنه: يانَوْمَانُ، يُرادُ به كَثْرَةُ النّوْم، ويامَلْكَعَانُ، يُراد به اللؤْمُ، وكذلك: يالُكَعُ (و)[2] يَافُسَقُ، (بمعنى[5] يافاسقُ)، ويا خُبَثُ، بمعنى: ياخبيثُ، وتقول في المؤنث: يافَسَاقِ، ويا خَبَاثِ، ويالكاعِ، وبُنِيَ على الكسر؛ لأَنّ الكسر من علامات التأنيث.

---

(١) في الأصل، وفي «ق»: لأَنّ الهاء.
(٢) نقص في الأصل.
(٣) زيادة في «ر».
(٤) نقص في «ق».
(٥) نقص في «ر».

ولايجوز أَنْ يُنْعَتَ منها شيءٌ؛ لأنها أَسْماءٌ لاتقع إلا في النداء، ولاتُستعمل في غير النداء إلا في ضرورة الشعر، كما قال الحُطيئة:

أُطَوّفُ ما أُطَوّفُ ثُمّ آوِي إلى بَيْتٍ قَعيدتُه لَكَاعِ[1]

ولا يُقاس على هذه الأَسماء، لاتقول: ياكَفَارِ كما قلت: يافَسَاقِ، ولا غيرَ ذلك؛ لأنّ التغيير النادر إذا وقع في باب من أبواب العربية (ولم)[2] يستمرّ في بابه، ولم يطرد في أشكاله لم يَجُز القياسُ عليه.

فصل: واعلم أَنّ الشاعرَ إذا اضْطُرَّ إلى تنوين المنادى المفرد فمذهب سيبويه[3]: أَنّه يُنَوّن، (ويُترك)[4] على لفظه، ولا يُردّ إلى الأَصل؛ لأَن الضم قد اطَّرد (فيه)[5] حتى صار كالأَصْل.

وأمّا عيسى[6] بن عُمر: فكان يختار ردَّه إلى أَصله في النصب؛ لأَن وجودَ التنوين يطالب بالردّ إلى الأَصْل، تشبيها بالنكرة في قولك: يارَجُلاً أَقْبِل، قال سيبويه: وَلَه وَجْه من القياس إذا نُوّن فطال كالنكرة (نحو:)[7] ياعشرينَ

---

(١) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٤ ص٢٣٨ والكامل ص١٤٧، وانظر: الجمل ص١٧٦ وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص١٠٧، وابن يعيش جـ٤ ص٥٧، والخزانة جـ١ ص٤٠٨، والشذور ص٩٢، والعيني جـ١ ص٤٧٣ وجـ٤ ص٢٢٩، والتصريح جـ٢ ص١٨٠ والهمع جـ١ ص٨٢ وص١٧٨، والدرر جـ١ ص٥٥ وص١٥٤، والأشموني جـ٣ ص٢٥٠، ومعجم شواهد العربية ص٢٣١، وديوانه ص٢٨٠.

(٢) نقص في «ر».

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٣١٣.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ق».

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣١٣، واختار المبرد النصب، انظر المقتضب جـ٤ ص٢١٣ ـ ٢١٤، وانظر أيضا: الخزانة جـ١ ص٢٩٤.

(٧) زيادة من «ر»، وفي الأصل: كالنكرة وياعشرين.... والعبارة في كتاب سيبويه هي «وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة وياعشرين رجلا كقولك: ياضاربا رجلا».

رَجُلاً، وياضارِباً رجلاً[1]، لطولها، قال سيبويه[2]: ولم نسمع عربيا يقوله، يعني قول «عيسى بن عمر»، وقال الأَحوص:

سَلاَمُ الله يا مَطَرٌ عليْها ... وليس عليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[3]

فسيبويه يختار: «يامطرٌ»، وعيسى يختار: «يامطراً» على ماقدمنا.

ويجوز في ضرورة الشعر أن تدخل «يا» على مافيه الألف واللام، كقول الشاعر:

فيَا الْغُلاَمانِ اللذّانِ فَرّا ... إيّاكُمَا أنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا[4]

أراد: ياأيّها الغلامان.

(و)[5] أنشد سيبويه[6]:

---

(١) بعد قوله: وياضاربا رجلا في «ق» مايأتي: يريد أن المنون يطول بالتنوين فينصب كما تنصب ياعشرين رجلا، وياضاربا رجلا.

(٢) انظر: الموضع السابق من كتاب سيبويه.

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣١٣، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢١٤ وص٢٢٤ ومجالس ثعلب ص٩٢ وص٥٤٢، والجمل ص١٦٦ والمحتسب جـ٢ ص٩٣، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٤١ والإنصاف ص٣١١، والخزانة جـ١ ص٢٩٤ والشذور ص١١٣ والمغني ص٣٤٣، وشرح شواهدِهِ ص٢٦٠، والعيني جـ١ ص١٠٨ وجـ٤ ص٢١١ والتصريح جـ٢ ص١٧١ والهمع جـ٢ ص٨٠ والدرر جـ٢ ص١٠٥، والأشموني جـ٣ ص٢٣٠ ومعجم شواهد العربية ص٣٥٠، وديوانه ص١٨٩.

(٤) ولم أهتد إلى اسم قائل هذا البيت، وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٤ ص٢٣٤، وانظر: الإنصاف ص٣٣٦، وأسرار العربية ص٢٣٠ واللامات ص٣٤، وابن يعيش جـ٢ ص٩، والمقرب جـ١ ص١٧٧، والتصريح جـ٢ ص١٧٣ والهمع جـ١ ص١٧٤ والدرر جـ١ ص١٥١، والأشموني جـ٣ ص٢٣١ والضرائر ص١٨١، والخزانة جـ١ ص٣٥٨، ومعجم شواهد العربية ص٤٧٢.

(٥) نقص في «ق».

(٦) انظر: الكتاب جـ١ ص٣١٠.

مِن أجْلِكِ يـــاالَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وأَنْتِ بَخِيلَـــةٌ بـــالـوُدِّ عَنِّي[1]

يريد: ياأيّتُها التي، قال سيبويه[2]: شَبّهَهُ بِيَاالله، وأنشد (الْفَرَّاءُ)[3]:

إنّي إذا مَـــاحَـــدَثٌ أَلَمَّـــا دَعَـوْتِ يـــااللَّهُمَ يـــااللَّهُمَّـــا[4]

فجمع بين العِوض والمعَّوضِ منه للضّرُورة (كا)[5] قال الفرزدق:

هُما نَفَثَـا فِي فِيَّ مِنْ فَمَـويْهِمَـا عَلى النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدّ[6] رِجَامِ

---

(١) هذا البيت من أبيات سيبويه التي لايُعلم قائلها، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٤١، وأسرار العربية ص٢٣٠، والإنصاف ص٣٣٦، وابن يعيش جـ٢ ص٨، والخزانة جـ١ ص٣٥٨، والهمع جـ١ ص١٧٤، والدرر جـ١ ص١٥٢، واللامات ص٣٤، ومعجم شواهد العربية ص٤٠٥، تيمت قلبي: ذلّلتْهِ واستعْبَدته، وعَنّي، أي عليَّ من نيابة «عن» عن «علي».

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٣١٠.

(٣) نقص في «ر».

(٤) ولم أعثر على البيت في معاني القرآن للفراء.

وقد نسب هذا الرجز لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه، ونسب أيضا إلى أبي خراش الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين ص١٣٤٦، وفي هذا الموضع منه فضل تَخْريج، وهو من شواهد أبي زيد في نوادره ص١٦٥، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٤٢، والمخصص جـ١ ص١٣٧، والمحتسب جـ٢ ص٢٣٨، وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص١٠٣، والإنصـاف ص٣٤١ وأسرار العربية ص٢٣٢، وابن يعيش جـ٢ ص١٦ والخزانة جـ١ ص٣٥٨، والعيني جـ٤ ص٢١٦ والتصريح جـ٢ ص١٧٢، والهمع جـ١ ص١٧٨، والـدرر جـ١ ص١٥٥ والأشموني جـ٣ ص٢٣٣ واللسـان (ألـه) والضرائر ص١٨٣، قـال البغـدادي في الخـزانـة: «وهذا البيت من الأبيات المتداولة في كتب العربيـة، ولايُعرف قـائلـه ولا بقيتـه، وزعم العيني أنـه لأبي خراش الهـذلي، قال: وقبله:

إن تغفر اللهم تغفر جَمّـــــــا وأي عبـــــد لـــــك لاألمـــــا

وهذا خطأ فإن هذا البيت الـذي زعم أنـه قبلـه بيت مفرد لاقرين لـه، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأميـة بن أبي الصلت قاله عند موته».

(٥) نقص في «ق».

(٦) وهو من شـواهـد سيبـويـه جـ٢ ص٨٣، وص٢٠٢، وانظر: المقتضب جـ٣ ص١٥٨، والخصـائص جـ١ ص١٧٠ وجـ٣ ص١٤٧ والمحتسب جـ٢ ص٢٣٨، والمقرب جـ٢ ص١٢٨ والإنصـاف ص٣٤٥ وأسرار العربيـة ص٢٣٥، والخـزانـة جـ٢ ص٢٦٩ جـ٣ ص٣٤٦، وشرح شواهد الشافيـة ص١١٥، والهمع جـ١ ص٥١، والـدرر جـ١ ص٢٦، واللسـان (فوه) وديوانـه ص٧٧١. قـال الشَّنْتَمْرِيّ: «وصف شـاعرَيْن من قـومـه نَـزَع في الشعر إليهما، وذكر البغـدادي في الخـزانـة جـ٢ ص٢٧٠ أن الضمير في «هما» لإبليس وابنه بدليل البيت الذي قبله، وهو:

وان ابن إبليس وإبليس أَلْبَنَـــــــــا لَهُم بعـــــذاب النـــــاس كُـــلّ غـــلام =

فجمع بين الواو والميم، وإنما الميم[1] بدَلٌ من الواو، فجمع بينهما للضّرورة.

فصل: واعلم أنَّ المنادى إذا كان قريباً منك، ولم تَحْتَجْ في ندائه إلى مَدِّ الصوت جاز أن تَحْذِف حرف النداء، فتقول: زَيدُ أَقبلْ، وغلامَ عبدِ اللهِ تَعَالَ، قال الله عز وجل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ[2] عَنْ هَذَا﴾، وقال الشَّمَيْذَرُ[3] الحارثي:

بَنِي عَمَّنَا لاتَذْكُرُوا الشِّعْرَ بَعْدَمَا دَفَنْتُم بِصَحْرَاء الغُمَيْرِ القَوافِيَا [١/ ٥١]

أراد يابني عَمِّنا، وهذا مُطَّرد في جميع الأَسْماء إلا النّكرَةَ والمُبْهَم، فلا يجوز إسقاطُ حرف النداء معَهُا؛ لأَنها يكونان نَعْتاً لأَيِّ، كقولك: يَاأَيُّهَذَا[4] أقبل،

= وألبنا: سقيا اللبن، ونَفَثَا: ألقيا، والرِّجام: المدافعة من المراجمة بمعنى المراماة بالحجارة، وسيذكر الصيمري هذا البيت مرة أخرى في باب الإبدال ص٨٦١.

(١) في الأصل: وإنما الواو بدل من الميم.

(٢) الآية ٢٩ من سورة يوسف.

(٣) هذا لقب الشاعر، واسمه سُويد بن صُميع المَرْثَدي من بني الحارث، وكان قد قُتِل أخوه غِيلَةً فقتل قاتل أخيه نهارا في بعض الأسواق من الحضر. انظر: شرح المرزوقي لحماسة أبي تمام ص١٢٤.

والبيت شاهد لعلماء البلاغة على التعريض، ولم أهتد إلى مَنْ استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وقد وجدته مطلع مقطوعة من خمسة أبيات في شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي ص١٢٤ وبعده:

فلسنا كمن كُنتم تُصيبُون سَلَّةً فنقبل ضَيْماً أو نُحَكِّم قَاضِيَا

وانظر أيضا: المؤتلف والمختلف ص٢٠٦، والتصحيف والتحريف ص٣٩٩ والعقد الفريد جـ٦ ص١٢٨. قال المرزوقي: «قال الدريدي: شَمَيْذر: دابة زعموا، ولا أحسبُها عربية صحيحة»، وفي اللسان (شمذر) الشميذر من الإبل: السريع، والأُنْثى شَمَيْذَرة، وشَمْذَرَة، ورجل شَمْذَار يعنف في السير»، يقول الشاعر: دعوا التفاخر في الشعر وبالشعر فإنكم قصرتم بصحراء الغمير ولم تبلوا فيها فتنطلق ألسنتكم لدى الساجلة، والقافية: آخر البيت المشتمل على مابني عليه القصيدة، وقد يسمى البيت قافية، قال الشاعر:

وقافيةٌ مثل حد السَّنا نِ تبقى ويذهب من قالها

قال الأخفش: وتسمى القصيدة بأسرها قافية، قال الشاعر:

فمن للقوافي بعد كعب يَحُوكُهَا

(٤) في «ق»: ياأيهذا الرجل أقبل.

ويأَأَيُّهَا الرجل تَعَالَ، وإذا قُلت: يارجلُ، وياهذا فقد حذفْتَ الموصوف وأقْمت الصفة مُقَامَه، فلو حذفت «يا» منهما فقلت: هذَا أَقْبل، ورَجُلٌ تعال، لكنت قد أَجْحَفْتَ بالاسْم إذ حذفت الموصوف وحرف النداء جميعا.

فأَمّا غَيْرُ هذين فجائزٌ حذفُ حرفِ النداء منه؛ لعدم هذه العلَّةِ (فيه)[1] فاعرفه إن شاء الله عز وجلَّ.

(١) نقص في «ر».

بابُ الاستغاثة

لامُ المستغاثُ بـه مفتوحٌ، ولامُ المستغـاثِ من أَجْلِـه مكسورٌ؛ للفرق بينهما، وهما جميعا (لامُ الجر[1]) يخفضـان مـابعـدهمـا من الأَسماء، فتقول: يـالَزَيْـدٍ أَقْبل، ويالَبَكْر تعالَ؛ بفتح اللام، كما قال مُهَلْهِل:

يـــالَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لي كُلَيْبـــاً ... يـــــالَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ[2]

فإنْ جِئْتَ بالمستغاث مِن أجله كسرْتَ لامَـه، فتقول: يـالَزَيْـدٍ للعَجبِ، فتكسر لامَ «العجب»؛ لأَنَّهُ المستغاثُ مِن أجْله، كأَنّكَ قُلْت: أَدْعُوكَ للعَجَب.

فـإذا استغَثْتَ بـاسْمين وعطفْتَ أَحـدَهمـا على الآخر كسرْتَ لامَ المعطوفِ؛ لأَنّ حرفَ العطف قد أَزال اللَّبْسَ وأَشْرَكَ بينَ الاسْمَيْنِ فتقول: يالَزَيْـدٍ ولِعَمْرٍو؛ بكسر اللاَّم من عمرٍو؛ لما بيّنا، وأنشدَ سيبويْه[3]:

يَبْكِيـكَ نَـاءٍ بعيـدُ الـدَّارِ مُغْتَرِبٌ ... يـــالَلْكُهُـولِ ولِلشُّبَّـــانِ لِلْعَجَبِ

ويستوي في هذا الباب نداءُ الواحد والجمع كقولك: يالَلنَّـاسِ، ويـالَلْمُسلمين، إذا استغثتَ بهم، قال هُدْبَةُ بن خَشْرَم:

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) وهو من شواهـد سيبـويـه جـ١ ص٣١٨، وانظر: الـلامـات ص٨١، والخصـائص جـ٣ ص٢٢٩ والخـزانـة جـ١ ص٣٠٠، والأغاني جـ٥ ص٥٩، والعقد الفريد جـ٦ ص٦٥.

(٣) كـذا في جميع النسخ، وليس البيت في كتـاب سيبويـه. ولم أعثُر لـه على قـائل. وهـو من شـواهـد المبرد في المقتضب جـ٤ ص٢٥٦، والكامـل ص٦٠٢، وانظر: الجمـل ص١٨٠، والمقرب جـ١ ص١٨٤، والخـزانـة جـ١ ص٢٩٦، وقـال البغدادي: «وهذا البيت من شواهد جمل الزجاجي وغيره، ولم ينسبه أحد إلى قائله».

وانظر أيضـا: العيني جـ٤ ص٢٥٧، والهمع جـ١ ص١٨٠، والـدرر جـ١ ص١٥٥، والتصريـح جـ٢ ص١٨١، والأُشموني جـ٣ ص٢٥٥، والنائي: البعيد النسب هنا.

أَلاَ يـالَقَـوْمي للنَّـوائب والـدَّهْرِ وللمَرْء يَأتي حَتْفُه وَهْوَ لايَـدْرِي[1]

وقد يجوز أنْ تَحْذِفَ المستغاث به إذا لم تقصد شيئا بعينه، وتأتي بالمستغاث من أَجْلِه، فتقول: يـالِلْمظلوم، ويـالِلضَّعيف، كأنّك قُلْتَ: يـانَـاسُ أَدْعُوكم لِلْمظلوم ولِلضَّعيف، وليس الضَّعيفُ والمظلوم بِمَـدْعُوَّيْنِ، وإنما المـدْعُوُّ غيرُهما؛ فلذلك كُسِرَت اللاَّمُ فيهما، ولو كانا مَدْعُوَّيْنِ فُتِحَتْ لامُهُما، وعلىَ ذلك قولُ الشَّاعِر:

يـالَعْنَـةُ الله والأَقـوامِ كُلِّهِمُ والصَّـالحينَ عَلَى سِمْعَـانَ مِنْ[2] جَـارِ

فـالمنـادى غَيْرُ اللّعنـةِ، ولـذلـك رفعهـا، ولو وقـع النـداء عليهـا لنُصِبَتْ؛ لأَنَّهـا مُضَافَةٌ.

وتقول: يالَلعجب، ويالَلرّخاء فتدعو الرخـاء والعجب، وليسَـا بمنـاديَيْن في الحقيقة، ولكنـه يـدل على كثرة العجب والرّخـاء، قـال سيبويـه[3]: كأنـه قـال:

---

(١) هـذا البيت خرجـه صـاحب معجم شواهـد العربيـة ص١٧٥ من أسرار البلاغـة ص٣٤٦ ولم يَـزِدْ على ذلـك، ومن الغريب أنّه عزاهُ لِمَجْهُول، على الرغم من أنه خرج بيتا آخر في ص١٧٤ من معجمه لهُـدْبَـةَ بن خشرم ونَسَبَـه إليـه، وهذا البيت هو ثالث أبيات ثلاثة أولها شاهدنا هنا، والبيت المشار إليه هو:

فـلا ذا جـلال هِبْنَـه لجـلالـه ولا ذا ضَيـاعٍ هن يتركن للفقر

وهو من شواهد الصيري في بـاب اشتغـال الفعل بـالضير، انظر ص٣٣٢ من التبصرة، والبيت: ألا يـالقومي.....: ورد في الأغـاني جـ٢١ ص٢٥٣، ٢٦٤، وسِمْـطِ اللآلي ص٦٣٩، وَوَرد عرضـا في الخزانـة جـ٤ ص٨٦، وشرح شـواهـد المغني ص٩٦، والنوائب جمع نائبة وهي النـازلـة، ونوائب الـدهر نوازلـه، والحتف: الموت، ولايبني منـه فعل وقول العرب مـات حَتْفَ أنفه أي بلا ضرب ولا قتل.

(٢) البيت من شواهـد سيبويـه التي لايعلم قـائلهـا، انظر: الكتـاب جـ١ ص٣٢٠، والكامـل ص٦٠١ وأمـالي ابن الشجري جـ١ ص٣٢٥، وجـ٢ ص١٥٤، والإنصـــاف ص١١٨، وابن يعيش جـ٢ ص٢٤ وجـ٨ ص١٢٠، والمغني ص٣٧٣، وشرح شـواهـدِهِ ص٢٦٩، والعيني جـ٤ ص٢٦١، والهمـع جـ١ ص٧٤، وجـ٢ ص٧٠. والـدرر جـ١ ص١٥٠ وجـ٢ ص٨٦، واللاّمات ص١٢.

(٣) في كتاب سيبويه جـ١ ص٣٢٠: «..وقالوا يااللعَجب ويااللّماء، لَمَّا رَأوا عجبـا أو رأوا مـاء كثيرا كأنـه يقول: تعال ياعجب، أو تعال ياماء فإنه من أيامك وزمَانك».

ياعجب تعال فإنه من إبَّانك، وهذه اللامُ عند الخليل[1] بمنزلة الألف والهاء في قولك: ياعجباه، والمعنى فيهما واحد، وكذلك جميع مالايصحّ نداؤه يجري هذا المجرى، وكذلك قوله عز وجل: ﴿يَاحَسْرَتَا[2] عَلَى مَافَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾ ليست الحسرةُ/ مِمَّا تُنَادَى (ولكنه)[3] كأنه قال: ياحسرتَا تَعَالَيْ فهذا وقت [٥١ / ب] إتيانِكِ[4]، فعلى هذا يجري بابُ الاسْتِغَاثة، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه في الموضع السابق.

(٢) الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) انظر: البحر المحيط جـ٧ ص٤٣٥.

بَابُ النُّدْبَة

اعلم أَنَّ النُّدْبَةَ: تَفَجُّعٌ على الهالكِ، ولا يُنْدب إلاّ بأَعْرَفِ أَسمائِهِ؛ ليكون (ذلك)[1] عُذْراً في التفجع، ولا يُنْدبُ بنكرةٍ، ولا مُبْهَمٍ، لما بيّنَّا.

ولا بُدّ في أول الاسْمِ من «وَا» أَوْ «يَا»، وفي آخره من ألف، وهاء (في)[2] الوقف في أكثر الكلام، كقولك: يا زيْداهْ، (و)[3] واعَمْرَاهْ، وإنما وجب ذلك؛ لأَن المَدْعُوَّ في هذا الباب بحيْثُ لا يَسْمَع فاحتيج إلى نهاية ما يُمَدُّ به الصوتُ، ليكون ذلك دلالة على حزنِ الفاقد، وألفُ النُّدْبةِ تقْلِبُ كُلَّ حركة قبلها إلى الفتح؛ لأَن الأَلف لا يكون ما قَبْلَها إلا مفتوحا.

فَإِنْ كان المندوب مضافا إلى المتكلم، فَمَنْ (كَانَ)[4] مذهَبُه في النداءِ إثباتَ الياءِ متحركةً في قولك: يا غلامِيَ تركَها على تَحريكِهَا هُنا، فتقولُ: واغلامِيَاهْ. ومَنْ كان مذهَبُه إثباتَهَا ساكنةً فله هُنا وجهان:

إن شاءَ حركها؛ لالتقاء الساكنين، وإن شاءَ حذفَها؛ لالتقائها، كقولك في غلامِي: يا غلامِيَاه، وإِنْ شئْتَ: واغلامَاه.

ومن كان مذهبُه هناك حذفَ الياءِ حَذَفَهَا هُنا أَيْضاً (فيقول:[4] واغُلاَمَاه)، فإن صادفت الأَلفُ في آخر الاسم ياءً ساكنةً من نفس الكلمة فَتَحْتَها؛ لالتقاء الساكنين، ولم تَحْذِفْها كقولك: وارَامِيَاه، واغازِيَاه، فيَمَنْ اسْمُه (رامِي)[2] وغازِي؛ لأَنّ الفتحة هاهُنا بمنزلة فَتْحَةِ النصب.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) نقص في الأصل و «ر».

فإنْ وصلْتَ الكلامَ أَسْقَطت الهاءَ من آخر المندوبِ كقولك: وازيداً الكريمَ، واعَمْراً الظريفَ، وإنْ شئْتَ أَسْقطت الألف أيضا، وأَجْرَيْتَ لفظهُ على مثالِ لفظِ المنادى، كقولك: وازيدُ؛ إذا لم تُضِفْ، وَوَازَيْدِ، إذا أَضفْتَ إلى نفسك، وإن شئتَ أَثْبتَّ الياءَ ساكنةً، وإنْ شئْتَ مفتوحةً كما كان في النداء، (فإن أثبتها مفتوحة[1] جاز) الوقف عليها بالهاء كقولك: وازيدِيَهْ، كما قال الله عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أوتَ كِتَابِيَهْ.[2] وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾، وقال عبيد[3]الله بن قَيْسِ الرُّقيَّات:

تَبْكِيهِمُ دَهْمَاءُ مُعْوِلَةٌ ... وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزِيَّتِيَهْ

(دَهْماءُ: اسم امرأة)[4]، وهذه الهاء لا تكون إلا في الوقف، فإنْ أَضفتَ المندوبَ إلى مضاف إليكَ أَثبتَّ الياءَ؛ لأنّ المضافَ إليك غيرُ مندوبٍ، فتقولُ: واغلامَ صاحبيَاه، وإن شئتَ قلت: واغلامَ صاحبي، بغير علامَةِ الندبة كما بينا، وتقول: وامُثَنَّايَاه، إذا ندبْتَ «مثنَّى»؛ لأنك إذا أَضَفْتَهُ إلى نفسك قلت: مُثَنّايَ، ثم تَزيدُ على الياءِ أَلف النّدبْة، وتقول: واعِشْرِيَّاه، إذا ندَبْتَ «عِشْرينَ» ؛ لأنّكَ تَحذِفُ النون للإضافة وتُدْغِمُ يَاءَ «عِشْرِينَ» في الياء التي هي اسْمُك[5]، وتلحقه علامَةَ النُّدْبَةِ، وكذلكَ تقول: وامُسْلِمِيَّاه، إذَا نَدَبْتَ «مُسْلِمِينَ»، ولا يجوز أنْ

---

(١) نقص في «ر».

(٢) الآيتان ٢٥، ٢٦ من سورة الحاقة.

(٣) هذا هو اسم الشاعر، وفي جميع النسخ:وقال عبد الله....

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٢١، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٧٢، والعيني جـ٤ ص٢٧٤، والتصريح جـ٢ ص١٨١ وديوانه ص٩٩. الدهْماء: السوداء، وهي أيضا: العدد الكثير من الناس، والمعولة: الباكية، وهي حال مؤكدة، والرَّزِيَّةُ: المصيبة، وأصله من المهموز: رزيئة.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) يعني الياء التي هي ضمير المتكلم.

تَحْذِفَ هذه الياءَ؛ لأَنَّهُ يلتبس الجمع بالواحد، وكذلك: واعَبْدَيَّاه، إذا ندبْت عَبْدَيْن.

فإنْ ندبْتَ «مُثنَّى» و«يَحْيَى» وما أَشْبَهَهُمَا من المقصور من غَيْرِ إضافةٍ إليكَ/ حذفتَ أَلف الأَصل؛ لالتقاءِ الساكنين، فتقول: وامُثَنّاه (و)[1] وايَحْيَاه؛ [٥٢ / ا] لأن هذه الأَلفَ لا تكون إلا ساكنةً، وليست بمنزلة الياء؛ لأَنّ الياءَ يمكن حركتُهَا على ما بينا.

فإنْ أَضَفْتَ المندوبَ إلى مخاطب أو غائب قلبْتَ الأَلف على حركةِ ما قَبْلَهَا؛ إن كان مفتوحاً فهي ألف، وإن كان مضموماً فهي وَاوٌ، وإن كان مكسوراً فهي ياءٌ، وإنَمَا فُعِل ذلك؛ لِيُفَرَقَ بين المذكر والمؤنث، والاثنين والجميع فتقول: واغلامَكَاه، إذا أضفتَه إلى مُذَكّر (و)[1] واغلامَكِيهِ إذا أَضفْتهُ إلى مؤنّث، (و)[1] وَاغُلامَهُوهُ إذا أضفته للمذكر الغائب، وَوَاغُلامَهَاه للمؤنّث و وَاغلامَكُماه (إذا[2] أَضفْتَه) إلى الاثنين (و)[1] وَاغُلاَمَكُمُوه، إذا أَضَفْتَه إلى الجماعة.

فإن ذكرتَ مع المندوب صفةً، كقولك: وازيدُ الظريفُ، والظريفَ لم يجز أَن تقولَ: وازيدُ الظريفاه، على مذهب الخليل[3]؛ لأَنَّ الظريفَ غيرُ مُنَادَى، وليس هذا بمنزلة: واأَمير المُؤْمِنِينَاه[4]، وَوَاعبدقَيْسَاه؛ لأَن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد، وليس كذلك الصفةُ والموصوفُ، أَلاَ ترى أَنَّكَ لو قلت: «زيدٌ» لكنْتَ مُخَيَّراً في الصِّفة، إن شئتَ جئتَ بها، وإن شئتَ لم تَجِئْ بها؟ ولو قُلْتَ: «أميرٌ»، و «عبدٌ»، وأَنتَ تُريدُ أميرَ المؤْمنين، وعبدَ قيسٍ لم يَجُزْ حتى تذكر المضاف إليه؟.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٣.

(٤) في جميع النسخ: وامير المؤمنيناه.

فأَمَّا يُونس[1]: فيجوز عنده وازيدُ الظريفاه؛ لأَنَّ الصفة في المعنى هي الموصوف.

ولا يجوز: وارجُلاَه، ولا واهذَاه؛ لما قدمنا، ولا وامَنْ في الدار؛ لأَنه مُبْهَمٌ لا عُذْرَ للنادب فيه، ولكن لو قُلتَ: وَامَنْ حَفَر (بئر)[2] زَمْزَماه، جاز؛ لأَنه مشهور بعينه، فبيانه عذر للتفجع، فاعرفه إن شاء الله.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه في الموضع السّابق.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

بَابُ الترخيم

اعلم أنّ الترخيم: حَذْفُ أَواخِرِ الأَسْماءِ الأَعْلامِ المُفْرَدةِ، ولا يكون[1] إلا في النداء؛ ([2] لأنه موضع تغيير، إلاّ أَنْ يُضْطَر شاعر فَيُرَخِّمَ في غير النداء[2]) ، ولا يُرَخَّم إلا ما اسْتَحَقَّ البناءَ على الضمِّ مما عدد حروفه أَكثَرُ من ثلاثة أحرف؛ لأنّ هذا[3] الحذف تخفيف، وما كان على ثلاثة أَحْرف فهو في نهاية الخِفَّةِ، والحذفُ منْه إجْحَافٌ؛ فتقول في ترخيم «مالِكٍ»: يا مالِ، وفي «جعفر»: يا جعفَ، وفي «سَفَرْجَل»: يا سَفَرْجَ، تُبْقى حركة ما قبل المحذوف على حالها قبل أنْ تُحْذَفَ (منه)[4] لتدل على المحذوف منه، قال مُهَلْهِل:

يا حارِ لا تَجْهَلْ على أَشْياخِنَا ... إنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ والأَحْلامِ[5]

يريد: يا حَارِثَ، وقال النابغة الذّبيَاني:

فَصَالِحُونَا جميعاً إنْ بَدا لَكُمُ ... وَلا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ[6]

يريد: عامِرُ، وقال زُهَيْرٌ:

---

(١) في «ق»: ولا يجوز.

(٢-٢) نقص في «ق».

(٣) في «ر»: لأن حذف الحرف تخفيف.

(٤) نقص في «ر».

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٥، وانظر: ابن يعيش جـ٢ ص٢٢.

والبيت مطلع قصيدة من خمسة أبيات قالها في حرب البسوس وهي في الأصمعيات ص١٥٦ ينعى فيها أخاه كُلَيْباً، ويُنْذِرُ الحارثَ بن عَبّاد البكري.

(٦) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٥، وانظر: شرح السيرافي جـ٣ قسم ١ ص٢٣٤ حيث نسبه السيرافي إلى النابغة الجعدي، وليس في ديوانه، وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص٣٦٩ وديوان النابغة الذبياني ص٢٢٠. والشاعر يخاطب بني عامر بن صعصعة، وكانوا عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد ومخالفتهم دونهم، فقال لهم: صالحونا وإياهم جميعاً إن شئتم فلن ننفرد بصلح معكم دونهم.

يَـاحـارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُم بـدَاهِيَـةٍ لَمْ يَلْقَهـا سُوقَـةٌ قَبْلِي وَلاَ مَلِـكُ[1]

يريد: ياحارِثُ.

ويجوز أن تَجْعَلَ مابَقي من الاسم بعد المحذوف (منـه)[2] اسْماً على حِيَـالِـه، فَتَبْنيـه على الضم كما تَبْني الأَسْماءَ المفردةَ، فتقـول: يـاحَـارُ، ويـاجَعْفُ، كما أنشـد بعضُهم قولَ عَنْتَرَةَ:

يَـدْعُـونَ عَنْتَرَ والرِّمَـاحُ كَأَنَّهَـا أَشْطَـانُ بِئْرٍ في لَبَـانِ الأَدْهَمِ[3]

يُنْشَدُ «عَنْتَرُ» بالضّمِّ، و (عَنْتَرَ)[2] بالفتح؛ فمن فَتَحَ أَجْراهُ على «يَاحارِ»، ولم يجعله اسماً متصرفا بعد الحذف، ومن ضَمَّ ففيه قولان:

أحدهما: أنّـه جَعَلَـهُ بعـد الحـذف اسْماً على حِيَـالِـه، وبنـاه على الضّمّ كما تقول: / يازيدُ. [٥٢ / ب]

والقـول الثـاني: أنّـه كان بعض الغرب يُسَمِّيـهِ عَنْتَراً، بغير هـاء فليس فيـه حَذْفٌ، وكذلك زعموا أن ذا الرُّمَّة كان يُسَمِّي صاحِبَتَهُ مَرَّةً مَيّاً ومرةَ ميَّـة، قـال ذو الرّمّة:

دِيَـارُ مَيَّـــةَ إِذْ مَيٌّ تُسَـــاعِفُنَـــا ولاَ يُرَى مِثْلُهـا عُجْمٌ ولا عَرَبُ[4]

(١) وهـو من شـواهـد الـزجـاجي في الجمـل ص١٨٢، وانظر: أمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٨٠، وابن يعيش جـ٢ ص٢٢، والعيني جـ٤ ص٢٧٦، والهمـع جـ١ ص١٦٤، والـدرر جـ١ ص١٦٠، ومعجم شـواهـد العربيـة ص٢٥٧، وديـوانـه ص١٨٠.

(٢) نقص في «ر».

(٣) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٣٣٢، وانظر: المحتسب جـ١ ص١٠٩، وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٩٠، وص١٧٠، والمغني ص٤١٤. وشرح شـواهـد المغني ص٢٨٢ والهمع جـ١ ص١٨٤، والـدرر جـ١ ص١٦٠ وديـوانـه ص١٥٣، والأشطان: جمع شَطَن بـالتحريـك وهو الحَبْل، واللَّبَـان بفتح اللام: الصـدر، والأدْهم: الأسود وهو فرسـه، وانظر: أيضـا معجم شواهد العربية ص٣٧٤.

(٤) وهو من شواهـد سيبويـه جـ١ ص١٤١ وص٣٣٣، وانظر: نـوادر أبي زيـد ص٣٢، وأمـالي ابن الشجري جـ٢ ص٩٠، والخزانة جـ١ ص٣٧٨، والهمع جـ١ ص١٦٨ والدرر جـ١ ص١٤٥، ومعجم شواهد العربيـة ص٤٥، وديوانـه ص٢٣، تساعفنا: تواتينا وتساعدنا.

منهم من قال: إنّ «ميا» اسمُها على ماذكرناه، وصَرَفَه كصَرفِ هِنْدٍ. ومنهم من يقول: إنّهُ رَخّم «مَيَّةَ» في غير النداء، على قولهم: ياحارُ، ثم صرفه للضرورة، وهذا أجْوَدُ الوجهين؛ لأن الرواة كلَّهُم أنشدُوا:

فَيَامَيُّ مَا يُدْرِيكِ أَيْنَ مُنَاخُنَا (معرّقةَ[1]) الأَلْحِي يَمَانِيَةً سُجْرَا

ولو كان اسمها «مَيًّا» لَضَمُّوه[2] في النداء، ولكنه مُرَخَّمٌ[3] على: ياحارُ.

واعلم أن هاءَ التأنيث إذا كانت في آخر اسم لم يُحذف في الترخيم سواها؛ قَلّت حروفه، أو كَثُرتْ، كانت معرفة، أو نكرة، تقول في ترخيم ثُبَةٍ: ياثُبَ، وفي عِدَةٍ: ياعِدَ، (وفي هِبَةٍ[4]: ياهِبَ) وفي مُرْجَانَةٍ: يامُرْجَانَ، وفي طائِفَةٍ: (يا[5] طائِفَ، قال العجاج في النكرة:

جَارِيَ لاتَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي[6]

يُريد (يا)[7] جَارِيَةَ، وتقول العرب: يَاشَا ادْجُنِي، يريدون ياشَاةُ ادْجُنِي، أيْ اثْبُتِي، قال الفرزدق (في المعرفة[8]):

---

(١) هذا البيت أيضا لذي الرمة في ديوانه ص١٤١٧، وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه جـ٢ ص٩٠ وص٩٥. مُعَرّقَة الأَلْحِيّ: قليلة لحم اللَّحْيَين، ويمانية: إبل اليمن، وسُجْرًا: جمع سَجْرَاء وهي التي يضرب لونها إلى الحمرة. انظر: معجم شواهد العربية ص١٣٧، وشطر البيت الثاني ليس في «ر»، وكلمة «معرقة» ليست في «ق».

(٢) في «ر»: لَضَمُّهُ.

(٣) في «ق»: ولكنه على مذهب من رخم على ياحَارُ.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) نقص في «ر».

(٦) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٢٥، ٣٣٠، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٦٠، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٨٨، وابن يعيش جـ٢ ص١٦، ٢٠، والمقرب جـ١ ص١٧٧، والخزانة جـ١ ص٢٨٣، والعيني جـ٤ ص٢٧٧، والتصريح جـ٢ ص١٨٥، والأشموني جـ٣ ص٢٦٤، واللسان (شقر) و (غدر) و (جرس) وديوانه ص٢٢١، والعذير: الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه أيْ لاتستنكري ماأُحاوله معذورا فيه وقد فسره بما بعده وهو: سَعيي وإشفاقي على بَعيري.

(٧) نقص في «ر».

(٨) نقص في «ق».

وَكَمْ مِن أَبٍ لي يامُعَاوِيَ لَمْ يكن أَبُوكَ الذي من عبد شمسٍ يُقارِبُه[1]

يريد: يامُعَاوِيَةُ، وتقول: ياطَلَحَ أقبل، ويا[2] جَاريَ أَقْبِلي، في امرأةٍ اسْمُها جارية. [3]فإذا كان في آخر الاسم زيادتان قد زِيدَتَا معا، حذفْتَهُمَا في الترخيم (جميعا)[4] كقولك في رجل اسْمُه زَيْدَان: يازَيْدَ أَقْبِل؛ وفي مُسْلِمين: يامُسْلِم أَقْبِلْ، وفي مسلمَات: يامُسْلِمَ (أَقْبل)[5]، وفي عَرَفَاتٍ: ياعَرَفَ، وفي عُثْمَانَ: ياعُثْمَ (أقبل)[6]، (وفي نُعْمَان[7]: يانُعْمَ أقبل)، وفي مَرْوَانَ: يامَرْوَ (أقبل)[6]، وقال الفرزدقُ:

يامَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِباءَ ورَبُّهَا لَم يَيْئَسِ[8]

يريد: مَرْوَانَ بْنَ الحَكَم، قال لبيد (بن ربيعة[6]):

ياأَسْمَ صَبْراً على ماكان مِنْ حَدَثٍ إنَّ الحوادِثَ مَلْقِيٌّ ومُنْتَظَرُ[9]

---

(١) لم أهْتَدِ إلى مَن استشهد بهذا البيت في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، والبيت في ديوان الفرزدق ص٥٧ ملفق من بيتين هما:

وكم من أب لي يامَعَاوِيَ لَمْ يزل أَغَرّ يُبَارِي الريحَ مَاالْزَوَرَّ جَانِبُهْ

نَمَتْهُ فروعُ المالكين ولم يكنْ أبُوك الذي من عبد شمس يُخَاطِبُه

(٢) في «ق»: وياحارث أقبل.

(٣) في «ق»: فأمّا إذا.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ر» .

(٦) نقص في الأصل و «ق».

(٧) نقص في «ر».

(٨) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٧، وانظر: الجُمل ص١٨٥، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٨٧ وابن يعيش جـ٢ ص٢٢، والعيني جـ٤ ص٢٩٢، والتصريح جـ٢ ص١٨٦، والأشموني جـ٣ ص٢٧٠ وشرح حَماسة أبي تمام للتبريزي جـ٤ ص١٢٧، وديوانه ص٤٨٢ ورواية الديوان: مَرْوَان إن مطيّتي معكوسة، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والحِباء: العطاء، وإسناد الرجاء إلى الناقة مجاز.

(٩) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٧ وانظر: الجُمل ص١٨٤، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٨٧، والعيني جـ٤ ص٢٨٨، والتصريح جـ٢ ص١٨٦، والأشموني جـ٣ ص٢٧٠ ومعجم شواهد العربية ص١٦٣ وملحقات ديوان لبيد ص٣٦٤ ونُسِبَ أيضاً إلى أبي زبيد، وهو في ملحقات ديوانه ص١٥١. الحدث، واحد أحداث الدهر ونوائبه.

يُريد: ياأَسْمَاء، وكذلك حَمْراءُ، وصفراءُ: يَاحَمرَ، وياصَفْرَ؛ لأن أَلِفَيْ التأنيثِ زيدَتَا مَعاً، وهذا (الحذفُ)[1] مُطَّرِدٌ، إلا أن يكون الباقي بعدَ الحذف أقلَّ من ثلاثة أحْرُف فلا تَحذِفُ حينئذ إلاّ حَرْفاً واحدا، كقولك في رجل اسْمُه يَدَان، وَبَنُونَ: يايدَا (أقبل)[2]، ويابَنُو تعالَ.

فإن كان الاسم قبل آخره واو؛ أَوْ ياء، أو أَلف ورخَّمْتَه حذفْتَ هذه الحروف مع آخر الكلمة كقولك في «مَنْصور»: يامَنْصُ، وفي «عَنْتَريس»[3]: ياعَنْتَرِ، وفي «بُنْدَار»[4] اسم رجل[5] يابُنْدَ[6] (أقبل)[7]، إلا أَنْ يكون الباقي على أقلَّ من ثلاثة أحرف فلا يُحْذَفُ غير الأخير كقولك في سَعيدٍ: ياسَعِي، وفي عِمَادٍ: ياعِمَا[8]، وفي عَمُود (اسم رَجُل[9]) ياعَمُو، وتقول في رجل[10] اسْمُه قَمَحْدُوَةَ: ياقَمَحْدُوَ أَقْبِل؛/ على (لُغَةِ[11]) ياحَارِ، فإن رخَّمْتَه على ياحَارُ قلتَ: [٥٣ / ١]
ياقَمَحْدِي (أقبل[12]) فتقلب الواو ياءً، (و)[11] هذا قياس في كل واو في آخر اسم (قبلها ضمَّة كما قالوا[7] في جميع دَلْو: أَدْل، وكان الأَصل: أَدْلُوٌ، وكذلك تقول في

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) في «ق»: وفي عشرين: ياعشر.

(٤) في «ر» و «ق»: وفي بزاز اسم رجل.

(٥) في اللسان (بندر): «البنادرة: دخيل، وهم التجار الذين يلزمون المَعَادِن، واحدهم: بندار».

(٦) في «ر» و «ق»: يابَزُّ.

(٧) نقص في «ق».

(٨) في «ر» و «ق»: وفي عُمَان: ياعُمَا.

(٩) نقص في «ر».

(١٠) في «ر» و «ق»: وتقول في ترخيم قمحدوة اسم رجل.

(١١) زيادة في «ر».

(١٢) زيادة في «ق».

عَرْقُوَة) اسم رجل ـ إذا رَخَّمْتَه على ياحَارِ ـ : ياعَرْقِي (أقبل)[1] كما قال الشاعر:

حَتّى تَفُضِّي عَرْقِي الدُّلِيِّ[2]

في جمع عرقوة، على قياس تمرْة وَتمْر.

وتقول في ترخيم «ناجية» على يا حارِ: يا نَاجِيَ، تَحْذِفُ الهاء، وتَتْرُكُ الياءَ مفتوحةً،وعلى يا حارُ: يا ناجِي؛ بياءٍ ساكنة على قياس قاضٍ ورامٍ؛ لأَنَّ الضمةَ تُسْتَثْقل على هذه الياءِ.

وتقول في رجل سميته أَعْلَوْنَ، جمع أَعْلَى ـ في المذهبين جميعا ـ يا أَعْلَى؛ لأَنّ ألفَ «أَعْلَى» سقطت في الجمع؛ لسكونها، وسكون واو الجميع، فَلَمَّا حُذِفَتْ الواو مع النون للترخيم رجعَتْ الأَلف، وليس إلى حركتِها سبيل كما ذكرنا في الأسماءِ المقصورة.

واعلم أنّ أَلف التأنيث تجري مَجْرى الهاءِ، فإذا كانت في آخرِ الاسم لم يُحْذف غَيْرُها ـ طال الاسم، أَوْ قَصُر ـ كقولك في ترخيم «حَوْلاَ يا»[3]: اسم رجل: يا حَوْلايَ أَقْبل، كما تقول في دِرْحايَة[4]: يادِرْحَايَ أَقْبِلْ، وإِنْ رَخَّمْتَهُمَا

---

(١) زيادة في «ق».

(٢) هذا الرجز من شواهد سيبويه التي لايعلم قائلها، انظر: الكتاب جـ٢ ص٥٦ والمنصف جـ٢ ص١٢٠، وجـ٣ ص٧٠، والمقتضب جـ١ ص١٨٨، والخصائص جـ١ ص٢٣٥ وابن يعيش جـ١٠ ص١٠٨، واللسان (عرق) و (فضض) «فَضَضْتُ الشيء أَفُضُّه فَضًّا فهو مَفْضُوضٌ وفَضِيضٌ أي كَسَرْتُه وفَرَّقْتُه»، والعرقي: جمع عَرقُوَة، وهي الخشبة التي تجعل معترضة على الدّلو، وأصل العرقي: عَرْقَوَ، فكسر ماقبل الواو لعدم النظير، فانقلبت الواو ياء، واستثقلت الكسرة على الياء فأسكنوها وبعدها النون ساكنة التنوين في عَرْقِيٍ فالتقى ساكنان فحذفوا الياء ، وبقيت الكسرة دالّة عليها، فإذا لم يلتق ساكنان رَدُّوا الياءَ كما في الشاهد.

(٣) انظر: الرضي على الشافية جـ١ ص٢٤٦، وهي في الأصل بلدة من عمل «النهروان»، وانظر: القاموس المحيط (حول).

(٤) في اللسان: (درح): «رجل درحاية كثير اللحم، قصير، سمين، ضخم البطن لئيم الخلقة».

على يا حَارُ قلت: (يا حَوْلاَءُ، ويا دِرْحَاءُ)[1]؛ لأَنّ الواوَ والياءَ إذا وقَعَتَا طَرَفَيْن، ـ وكانتْ قبلَهُمَا أَلفٌ ـ قُلِبَتَا همزةً، كما تَقُول: عَبَايَةٌ[2]، وعَبَاءٌ (في[3] الجميع) وعَظَايَة[4] وعَظَاء، وَكِسَاء وهو من كَسَوْتُ فالهمزة فيه منقلبةٌ من واو.

وإذا رَخَّمْتَ اسما مركبا من اسمين حذفْتَ الأخيرَ[5] منهُما كقولك في ترخيم حَضْرَمَوْتَ: يا حَضْرَ أَقْبِل؛ لأَنّ (الاسم)[6] الثّانيَ بمنزلة هاء التأنيث، وكذلك ترخيم «خَمْسَةَ عَشَرَ» اسم رجل: يا خَمْسَةَ أَقبلْ، ويا خَمْسَةُ (أَقبل)[6] وكذلك اثْنا عَشَرَ» اسم رجل تقول: يا اثْنَ ويا اثْنُ أقبل على المذهبين.

واعلم أَنّ الشاعر إذا اضْطُرَّ إلى ترخيم في غير النداءِ كان لَهُ أَنْ يُجْرِيَ المرخَّمَ على المذهبين (في الترخيم)[7] جميعا، قال زهير:

خُذُوا حَظَّكم يا آل عِكْرِمَ واذْكُروا أَواصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ[8] تُذْكَرُ

(١) نقص في «ق».

(٢) العباية: ضرب من الأكْسِيةِ فيه خُطُوطٌ سودٌ كِبار.

(٣) نقص في «ر».

(٤) العظاية: دُوَيبّة أكبر من الوزَغَة، وتُسمى شَحمة الأرض، وهي أنواع كثيرة، وكلُّها منقطة بالسواد.

(٥) في «ر» و «ق»: الاخر.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في «ق».

(٨) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٤٣، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص١٢٦، وجـ٢ ص٨٨، والإنصاف ص٢٤٧، وأسرار العربية ص٢٣٩، وابن يعيش جـ٢ ص٢٠ والخزانة جـ١ ص٣٧٤، والعيني جـ٤ ص٢٩٠، والهمع جـ١ ص١٨١، والدرر جـ١ ص١٥٨، والأشموني جـ٣ ص٢٦٧، ومعجم شواهد العربية ص١٥٣ وديوانه ص٢١٤، خذوا حظكم أي نصيبكم من وُدّنا، والأواصر: جمع آصرة وهي القرابة ومن الأواصر الرحم. هذا وقد احتج الكوفيون بهذا البيت وأمثاله على جواز ترخيم المضاف، (انظر: الإنصاف ص٢٤٧ ـ ٢٥٦) والخزانة جـ١ ص٣٧٣ ـ ٣٧٤.

أراد: عِكْرِمَةَ، فَرَخَّم على يَا حَارِ، قال ابن حَبْنَاء (في مثله)[1]:

إنَّ ابْنَ حـارِثَ إنْ أَشْتَقْ لرُؤْيَتِـهِ ... أو أَمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قد عَلِمُوا[2]

يريد: (إنَّ)[3] (ابْنَ)[1] حارثة، وقال آخر[4]:

أَبَـا عُرْوَ لا تَبْعَـدْ فَكُـلُّ ابْنِ حُرَّةٍ ... سَيَـدْعُـوه دَاعي مَـوْتِـهِ فَيُجِيبُ

يريد: أَبَا عُرْوَةَ، وهو كُنْيَةٌ، وقال رُؤْبَةُ عَلَى يا حَارُ:

إمَّـــا تريْني اليـــومَ أُمُّ حَمْـــزِ ... قَـــارَبْتُ بين عَنقي وجَمْـزِي[5]

يريد: أمَّ حَمْزَةَ، فرخَّم وصرف، وقال الأسْوَدُ بن يَعفُر على هذا أيْضاً:

أَلاَ مـا لِهَـذَا الـدَّهْرِ من مُتَعَلَّـلِ ... علَى النّاسِ مَهْمَـا شَـاءَ بـالنَّـاسِ يَفْعَلِ

---

(١) نقص في «ر».

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٤٣، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص١٢٦ وجـ٢ ص٩٢، والإنصاف ص٣٥٤، وأسرار العربية ص٢٤١، والمقرب جـ١ ص١٨٨ والعيني جـ٤ ص٢٨٣ والهمع جـ١ ص١٨١، والدرر جـ١ ص١٥٧، والأشموني جـ٣ ص٢٧٨، والضرائر ص٦٠. والأغاني ج١٣ ص٨٨ برواية:

إنّ المهلبَ إنْ أَشْتَقْ لرُؤْيتِه ... أَوْ أمتدحْه.....

ولا شاهد فيه على روايته، وانظر في الأغاني جـ١٣ ص٨٤ ترجمة الشاعر، واسمه المغيرةُ بن حَبْنَاء.. ولقب بذلك لحَبَنٍ كان قد أصابه، والحَبَنُ: «داء يأخذ في البطن فيعْظم منه ويرم».

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) ولم أهتد إلى اسم هذا الشاعر والبيتُ من شواهد ابن الشجري في أماليه جـ١ ص١٢٩، وانظر: الإنصاف ص٣٤٨ وأسرار العربية ص٢٣٩، وابن يعيش جـ٢ ص٢٠، والعيني جـ٤ ص٢٨٧، والخزانة جـ١ ص٣٧٧، والتصريح جـ٢ ص١٨٤. لا تبعد أصلُ معناه لا تهلك، ولكنه يريد: لاينقطع ذكرك.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٣، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٢٥١ والإنصاف ص٣٤٩، وأسرار العربية ص٢٤٠، والمخصص جـ١٤ ص١٩٥ وديوانه ص٦٤، والجمز والعنق ضربان من السير، والجمز أشدهما، يصف كِبَرَهُ وأنّه قد قارب بين خطاه في السير لضعفه.

وهـــذا رِدَائي عنـــــده يَستعيرُهُ ليسْلُبَني نفسي أَمَـالِ بْن[1] حنْظَـلِ

[٥٣ / ب] يريد: مالِكَ بن حَنْظَلَةَ (فرخم[2] حَنْظَلَةَ)، وهُو غيرُ منادى، وصرَفَه /، فـاعرف ذلك إن شاءَ الله تعالى.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٣٢، وانظر: نوادر أبي زيـد ص١٥٩ والجُمَل ص١٨٩، وأمـالي ابن الشجري جـ١ ص١٢٧، والمقرب جـ١ ص١٨٨، وسمط اللآلي ص٩٣٥، والتصريح جـ٢ ص١٩٠، والمخصص جـ١٤ ص١٩٥.

والمتعلَّل: مصدر ميمي من التعَلُّل، وهو اللهـو، والانْشغـال، ويقـول الشنتمري: «يقـول: إن هـذا الـدهر يـذهب ببهجـة الإنسـان وشبـابـه، ويتعلل في فعلـه ذلـك تعلُّلَ المتجنِّي على غيره، ثم قـال: وهـذا ردائي أي شبـابي، فكنى عن الشباب بالرداء...».

(٢) نقص في«ر».

بَابُ الاسْتثناء

الاستثناءُ من مُوجَبٍ[1] مَنْفِيٌّ منصوبٌ كقولك: جاءَني القوم إلاَّ زيداً، ومررت بإخوتكَ إلاَّ عَمْراً، ونصْبه على التشبيه بالمفعول (به)[2]؛ لأنه يجيءُ بعد تمام الكلام، قال الله عز وجل: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ[3] إلاَّ قَلِيْلاً مِنْهُمْ﴾ .

والاستثناء من مَنْفِيٍّ مُوجَبٌ[4]، يجري في الإعراب على وجهين إذا كان ما قبل «إلاَّ» كلاماً تاماً:

أحدهما: النصب على ما قلنا، والثاني: البدل من الاسم الذي قبل «إلاَّ» كقولك: ما أتاني القومُ إلا زيداً، وإنْ شِئْتَ: «إلاَّ زَيْدٌ» على البدل من «القوم» ، وما مررت بأحدٍ إلا أخاكَ، وإنْ شِئْتَ: (إلاَّ)[5] أخيكَ على البدل، ([6] ومثله: ﴿ ما فَعَلُوهُ إلاَّ[7] قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ ، و «قليلاً»[8] ، وكذلك الاستفهام كقولك: هَل مَرَرْتَ بأَحدٍ إلاَّ زيداً، وإنْ شِئْتَ إلاَّ زَيْدٍ[6]) (على [9] البدل) ؛ لأَنَّ الاستفهامَ غيرُ موجَبٍ أيضاً فهو يجري مجرى النَّفْي في هذا.

---

(١) في «ر» و «ق» : غير منفي.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٤) في «ر» و «ق» : غير موجب.

(٥) نقص في الأصل و «ق» .

(٦-٦) نقص في الأصل.

(٧) الآية ٦٦ من سورة النساء، والرفع قراءة الجمهور.

(٨) وهي قراءة أُبَيّ، وابن أبي إسْحاق، وابن عامر، وعيسى بن عُمَر، انظر: السبعة ص ٢٣٥، والتيسير ص ٩٦، وإبراز المعاني ص ٢٨٩، والبحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٥، والنشر ج ٢ ص ٢٥٠، وإتحاف فُضَلاء البشر ص ٢٢٧، قال أبو شامة: « .. وأما «ما فعلوه إلا قليل منهُمْ» فالرفع فيه هو الأقوى عند النحويين على البدل من فاعل «فعلوه» كأنه قال: ما فعله إلاَّ قليل منهُمْ، والنصب جائز على أصل باب الاستثناء كما في الإيجاب» .

(٩) نقص في الأصل و «ر» .

وإنْ كان ما قبلَ «إلاَّ» غيرَ تَامٍّ، حَمَلْتَ ما بعدَ إلا عليه، فتقول: ما جاءَني إلا زيدٌ، وما مررت إلاَّ بعمروٍ، وما رأيتُ إلا أخاكَ، تحمله على الفعل الذي قبل «إلا» ، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ[1] تَأْوِيلَهُ إلاَّ اللهُ﴾ ، وقال كعبُ بنُ زُهَيْرٍ:

أَمْسَتْ سُعَادُ بأَرْضٍ ما[2] تُبَلِّغُهَا ... إلاَّ العتاقُ النَّجِيبَاتُ المَرَاسِيلُ

وكذلك الاستفهامُ، كقولك: هل جاءَك إلاَّ زيدٌ، وهل رأيت إلاَّ زيداً، وهل مرَرْتَ إلاَّ بزيْدٍ، وتقول: ما مرَرْتُ بأَحدٍ يضربُ عَمْراً إلا زيْداً، ففي «زيدٍ» ثلاثةُ أَوْجُهٍ: النصب؛ والجر؛ والرفع.

فالنصب على الاستثناء كما قلت: ما مرَرْتُ بأحدٍ إلا زَيْداً، ؛ والجرُّ على البدل من «أحد» ، والرّفعُ على البدل مِنَ الضّمير الذي في «يضرب» كما قال عَدِيُّ بْنُ زيدٍ[3]:

في لَيْلَةٍ لا نَرى بِهَا أَحداً ... يَحْكِي عَلَيْنَا إلاَّ كَواكِبُهَا

---

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٢) في «ر» : لا تُبَلِّغُهَا، وهي رواية في البيت.

ولم أهتد إلى من استشهد بهذا البيت في كُتب النحو المتداولة، وهو في «شرح قصيدة بانت سعاد» لابن هشام ص ٤٤، وانظره أيضاً في «عيون الأثر» لابن سيد الناس ج ٢ ص ٢١٠ وديوانه ص ٩، والعتاق: جمع عتيقة، وهي الناقة النجيبة الكريمة، والبيت في اللسان أيضاً (رسل) ، وفيه المراسيل: جمع مِرْسال، وهي السريعةُ السَّيْرِ» .

(٣) انظر: زيادات ديوانه ص ١٩٤، ونسب أيضاً إلى أُحَيْحَةَ بْنِ الجُلاَح.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٤٠٢، وأمالي ابن الشجري ج ١ ص ٧٣، والخزانة ج ٢ ص ١٨، وقال البغدادي في ج ٢ ص ٢٠: (وقد تصفحت ديوان عدي بن زيد مرتين فلم أجِدْهُ فيه، وإنما هذا البيت من أبيات لأُحَيْحَةَ بن الجُلاح الأنصاري» وانظر أيضاً: المغني ص ١٤٣، ٥٦٣، ٦٧٨ وشرح شواهده ص ١٤٢، والهمع ج ١ ص ٢٢٥، والدرر ج ١ ص ١٩٢، يحكي علينا: بمعنى يَرْوِي عنّا «وعلى» نابت عَنْ «عَنْ» أو ضَمَّنْتَ «يحكي» معنى «يَنُمّ» أو «يُشَنِّع» .

أبدل «كَواكِبُها» من الضّمير (الذي)[1] في يحكي، والقصيدة مرفوعة، وتقول: ما أَتاني من رجل إلا زيدٌ؛ وإلا زيداً، فالرفع بالحملِ على مَوْضعِ «مِنْ رجُلٍ» ؛ لأنَّ التقدير: ما أتاني رَجلٌ إلا زيد، والنَّصبُ على الاسْتثناء.

فإن قَدَّمتَ المستثنى على المستثنى منه لم يكن فيه إلا النَّصْبُ كقولك: ما مررت إلا زيداً بأحدٍ، وما جاءَني إلا زيداً أَحدٌ، وإنما وجب هذا؛ لأنه كان يجوزُ ـ قَبْلَ التقديمِ ـ البدلُ والاستثناء، وإذا قُدِّمَ بطل البدل، وبقي الاستثناء (كما)[2] قال كعب بن مالك الأنصاري:

والنَّاسُ أَلْبٌ عليْنا فيكَ ليس لَنَا ... إلا السُّيوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ[3]

وقال الكُميْتُ:

فَما لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شيعَةٌ ... ومَا لِيَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ[4]

وتقول: ما أَتَاني إلا زيدٌ إلا عَمْراً، ترفعُ «زَيْداً» بأَتاني، وتنصِبُ «عَمْراً» بالاستثناء؛ لأنه لا يجوز أن يَرْتَفِعَ اثنان بفعْلٍ واحد من غير اشتراك بحرف العطف، وهُمَا جميعاً قد أتَياك، إلاَّ أن اللَّفْظَ أَوْجَبَ رفْعَ أحدهِمَا ونصب الآخَرِ، ولو جئت بعدهُمَا بمستثنى منه نصبتَهُمَا فقلت: ما أَتاني إلاَّ زيداً إلاَّ

---

(١) زيادة في «ر» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٧١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٣٩٧، وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٣٩٧، والإنصاف ص ٢٧٦، والكامل ص ٢٨٢، وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩، وشروح سقط الزند ص ٦٠٥ وديوانه ص ٢٠٩. والألب: المجتمعون المتألبون، والوزر: الملجأ.

(٤) وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٣٩٨ والكامل ص ٢٨٢، وانظر: الجُمل ص ٢٣٨ والإنصاف ص ٢٧٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩، والخزانة ج ٢ ص ٢٠٨ والتصريح ج ١ ص ٣٥٥، والعيني ج ٣ ص ١١١، ومجالس ثعلب ص ٦٢، ومعجم المقاييس ج ٣ ص ١٩١، واللسان (شعب) ، والأغاني ج ١٧ ص ٢٧ والهاشميات ص ١٧، مشعب الحق: طريقه، والشيعة: الأعوان والأحزاب.

[٥٤ / ا] عَمْراً أَحدٌ؛ لأَنهُمَا / مُسْتَثْنَيَانِ مُقَدَّمانِ على المستثنى منه، وقال الكميت بن زيد:

فَمالِيَ إلاَّ اللهُ لاَ رَبَّ غَيْرَهُ ومَـالِيَ إلاَّ اللهَ غيرَكَ نـاصِرُ[١]

فالمستثنيان مقدمان (على المستثنى[٢] منه) ، والمستثنى منه «ناصر» ، ولو قُلْتَ: ما أَتاني إلاَّ زَيْداً أَحَدٌ إلاَّ عَمْرٌو[٣]؛ جاز الرفع في عمرو على البدل، والنصب على الاستثناء، وليس في «زيد» إلا النّصْبُ؛ لأَنه استثناءٌ مُقَدَّم.

والاستثناءُ المتكرر على ضربين:

أحدهما: أن يكون الثاني مستثنى من (المستثنى)[٤] الأَوّل كقولك: له عندي عَشَرَةٌ إلاَّ خَمْسةً إلا دِرْهَماً؛ فالخمسةُ مستثناة من العشرة، والدرهم مستثنى من الخمسة المستثناة، فحصل الإقرارُ بستّةٍ؛ لأَنَّ الخمسَةَ المستثناة مَنْفِيَّةٌ؛ لأَنَّه استثناء من مُوجَبٍ، والدرهَم مُوجَبٌ؛ لأَنه استثناءٌ من مَنْفِيٍّ، وعلى هذا يجري الاستثناءُ من الاستثناء، وإن كثر، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ. إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ. إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾[٥]؛ فـ «آلُ لُوطٍ» استثناءٌ مِنْ قومٍ مجرمين، و «امرأته» مستثناةٌ من «آلَ لُوطٍ» .

والضرب الآخر من الاستثناء المتكرر: أن يكون الثاني بمعنى[٦] الواو

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٧٣، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٤٢٤، والجُمَل ص ٢٣٨ وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٤٠٤، وابن يعيش ج ٢ ص ٩٣، ومعجم شواهد العربيّة ص ١٥٦، وليس في الهاشميات.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» : إلا عَمْراً.

(٤) نقص في الأصل و «ق» .

(٥) الآيات: ٥٨، ٥٩، ٦٠، من سورة الحجر.

(٦) نقل ذلك عن الصيمري أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٦٢١ وابن عقيل في شرح التسهيل ج ١ ق ٨٦ / ب، وابن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي ٩١ / ب، والسيوطي في الهمع ج ١ ص ٢٢٧، وقد ذكر هؤلاء جميعاً أن الصيمريّ أجاز طرح العاطف، وقال: إلا قامت مقامه، ولم يقل الصيمريّ ذلك صراحة هنا، وإن كان فحوى كلامه يدل عليه.

كقولك: ما فيها إلا زيداً إلاَّ عَمْراً إلاَّ خالداً قومُك (و)[1] التقدير: ما فيها إلاَّ زيداً وعَمْراً وخالداً قومُك، وهو استثناءٌ مقدَّم، ولو أخّرْتَ لجاز رفعُهَا كلُّهَا، ونصبُهَا على ما قدَّمنا من البدل والاستثناء، ويجوزُ إذا قدَّمْتَ «قومك» أنْ ترفعَ أحَدَ المستثنَيْن وتنصبَ الآخرَيْن، ولا يجوز رفعُ اثنين: لما قدَّمنا في قولك ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلاَّ عَمْراً، قال الله عز وجل: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا[2] إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ والْبَحْرِ وما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِيْنٍ﴾ كأنه ـ والله أعلم ـ قيل: لا يعلمُهَا إلا هُوَ وَهِيَ في كتاب مبين.

فصل: واعْلَم أن المستثنى من غير جنس الأَوَّل ينصِبُه أهلُ[3] الحجاز على كل حال، ويبدله بنو[3] تميم من الأول، كقولك: ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً، على الحجازّية، وعلى التميّة إلا حمارٌ كأنّك قُلْتَ في الحجازية: (و)[4] لكنْ حماراً، وإنما قُدِّر معناه بلكنْ؛ لأنّها تُشْبِه «إلا» في أنّ ما بعدها مخالف لما قبلها في النفي والإثبات.

وأمَّا بنو تميم: ففي تقدير مذهَبِهِمْ ثلاثةُ أَوْجُه:

أَحدُهَا: أنْ يكون التقديرُ: ما فيها إلا حِمَارٌ، وأَدْخَلْتَ «أحداً» للتوكيد؛ لأنك إذا قُلْتَ: ما فيها إلا حمارٌ، فقد نفيتَ كل شَيْءٍ من الأحَدِين[5] وغيرِهِمْ وذكرتَه للتوكيد.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٦٤.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) في «ر» : من الآدميين.

والقولُ الثاني: أنك جعَلْتَ «الحمار» من جنس أحد على المجاز كما تقول: تَحِيّتُه السيفُ، وما زيدٌ إلا أكلٌ وشربٌ، جعَلْتَهُ الأكلَ والشربَ مجازاً، قال أبو ذؤيب:

فإن تُمْسِ في قَبْرٍ بِرَهْوَةَ ثَاوِياً ... أَنِيسُكَ أَصْدَاءُ القبورِ تَصِيحُ[1]

جعل «الأصداء» «أنيساً» مجازا، (و)[2] قال عَمْرُو بنَ مَعْدِي كرب:

وخَيلٍ قد دَلِفْتُ لَهَا بخَيلٍ ... تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[3]

[٥٤ / ب] **والقول الثالث:** / أَنَّهُمْ خَلَطوا من يعقِل بما لا يعقل فغلَّبُوا مَنْ يعقل فقالوا: ما فيها أحدٌ، وهُمْ يريدون مَنْ يعقل ومالا يعقل، ثم أبدلوا من أحد على هذا التأويل، كما قال الله عز وجل: ﴿وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي على بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي على رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي[4] على

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٤، وانظر: الخزانة ج ٢ ص ٣، ومعجم البلدان (رهوة) ، واللسان (رها) وديوان الهذليين ص ١٥٠، رهوة: طريق بالطائف، وقيل: هو جبل، وقال الأصمعي: رهوة في أرض بني جُشَم ونصر ابْنَيْ مُعَاوية بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة، والرّهوة: صحراء قرب خلاط «ثاوياً: مقيماً، والأصداءُ: جمعُ صَدَى، وهو طائر يقال له الهامة تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القتيل الذي لم يُثْأَر له فيصيح: اسقُوني اسقُوني، حتى يُثْأَرَ له، قال الشنتمري: «وهذا مثل، وإنما يُرَاد به تحريضُ ولي المقتول على طلب دمه، فجعله جَهَلَةُ الأعراب حقيقة» .

(٢) نقص في «ر» .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٥ وص ٤٢٩، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٥٠ والمقتضب ج ٢ ص ٢٠ وج ٤ ص ٤١٣، والخصائص ج ١ ص ٣٦٨، وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠، والخزانة ج ٤ ص ٥٣، والتصريح ج ١ ص ٣٥٣، وحاشية يس عليه ج ١ ص ٣٥٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٢٤٦، ٥٨١، ٦٤١، ١٣٨٧، ١٤٨١، ١٧٦٥، الخيل: المراد بها الفرسان، ودلفت زحفت، وجيع: مؤلم.

(٤) الآية ٤٥ من سورة النور.

أَرْبَـعِ﴾ ، والقـولان الأوَّلانِ عَنْ سيبـويْـه[1]، والثـالث عن (أبي[2] عُثْمَـانَ) المَازِنِيِّ[3] (و)[4] قالَ النابغةُ:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاناً أَسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إلاَّ الأَوَارِيَّ (لأْيَاً)[5] مَا أُبَيِّنُهَا ... والنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بالمظلُومَةِ[6] الجَلَدِ

أَهلُ الحجاز يُنْشِدونه بنصب «الأَوارِيَّ» ، وبَنُو تميم بالرفع على ما ذكرنا، و (ما)[7] في القرآن مِنْ هذا الباب منصوبٌ على لُغَةِ أَهلِ الحجاز، قال اللهُ عز وجل: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ[8] الظَّنِّ﴾ ؛ (لأَنَّ[9] اتباعَ الظَّنِّ)

---

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) في شرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦: «وقال المازني: إن فيها وجهاً ثالثاً، وهو: أنه خلط ما يعقل بمالا يعقل، فعبر عن جماعة ذلك بأحد، ثم أبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره، وقال الله تعالى: «والله خلق كل دابة.. الآية» وانظر: الرضي على الكافية ج ١ ص ٢٢٩.

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٤، وانظر: معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٢٨٨، ٤٨٠ والمقتضب ج ٤ ص ٤١٤، والجُمَل ص ٢٤٠، والإنصاف ص ٢٦٩، والخزانة ج ٢ ص ١٢٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠، وج ٨ ص ١٢٩، والهمع ج ١ ص ٢٢٥، وج ٢ ص ١٥٨، والدرر ج ١ ص ١٩١ وديوانه ص ٣. وأُصَيْلاَن مُصَغَّر أصيل شذوذاً، أَوْ هو مصغر أُصْلان بالضّم، وأُصْلان جمع أصيل، أَوْ هُوَ مفرد كَرُمَّان وقُرْبَان، والأصيل: العَشِيّ، وَعَيَّتْ: عَجَزَتْ عن الجواب، والأَوَارِيّ: مَحَابِس الخيل، واحدها آرِي، وهو من ثَأَرْيْتُ بالمكان، تَحَبَسْتُ بِهِ، لأْيَاً: بُطْئاً، ومعناه أبينها بعد لأْي لتغيرُّها، والنُّؤي: حاجز حول الخباء يَدْفَع عنه الماء، والمظلومة: أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة؛ لأنها في فلاة فظلمت لذلك، والجلد: الصلبة.

(٧) نقص في «ر» .

(٨) الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٩) نقص في الأصل.

ليس[1] بعلم قال الله عز وجل: ﴿فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ[2] أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ ، وقال الحارثُ بْنُ عُبَادٍ على (اللغة)[3] التميمية:

وَالْحَرْبُ لاَ يَبْقَى لِجَـــــا حِمِهَـــا التَّخَيُّـــلُ والمِرَاحُ
إلاَّ الْفَتَى الصَّبَّـــــارُ في النـ ـنَجَـــدَاتِ والْفَرَسُ الـوَقَـــاحُ[4]

فيه ثلاثة أوجه كما بَيَّنَّا.

([5]**فصل:** واعلم أَنَّ «غَيْراً» في الاستثناء تُعْرَبُ بما يَسْتَحِقُّه الاسْمُ الذي بعد إلا[5]) كقولك: ([6] جاءَني القومُ غيرَ عمروٍ، ومررت[7] بالقوم غَيْرَ زَيْدٍ، وما جاءَني غيرُ زَيد، وما مررت بغير زيْدٍ و[6]) ما جاءَني أحَدٌ غيرُ زيدٍ ([6] وما رأيتُ أَحَداً غيرَ زيْد[6]) ، وإنْ شِئْتَ نصبتَ على الاستثناء كما وصفنا في باب «إلا» ، وكذلك إذا قدمت «غيراً» على المستثنى منه نصبْتَهُ، تقول: ما أتاني غيرَ زيدٍ أحدٌ، وما مررت غيرَ زيدٍ بأحد.

واعلم أن أصل غير: أَنْ تكون صفةً تابعةً للموصوف، وإنما جُعِلَتْ في الاستثناء شبيهاً بإلاَّ؛ لأَنَّك إذا (قُلْتَ[5]) : مررت برجل غيرَ زيد، فالمرور لم

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ١٤٠.

(٢) الآيتان ٢٩، ٣٠ من سورة الحجر، والآيتان ٧٣ و ٧٤ من سورة ص.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٦ ونسبه إلى الحارث بن عباد أيضاً، وانظر: الخزانة ج ١ ص ٢٢٥، والمؤتلف والمختلف ص ١٩٨، وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ص ٥٠١، ٥٠٢، وقد نسبه البغدادي والآمدي، والمرزوقي إلى سعد بن مالك. لجاحمها أي بسبب جاحمها، وجاحم الحرب: معظمُها وأشدُّها، والتَخَيُّل: الخُيلاءُ والتكبُّر، والمراح: المرح واللعب، والصَّبَّارُ: الشديد الصبر، والنَّجَدَاتُ: جمع نَجْدة وهي الشِّدّة، والوَقَاحُ بفتح الواو: الصُّلْبُ الحافر، وإذا صلب حافِرُه صلب سَائِرُه.

(٥-٥) نقص في «ق» .

(٦-٦) نقص في «ر» .

(٧) في «ق» : وما مررت بالقوم غير زيد.

يقع على زيد، وكذلك (إذا[1] قلت) مررت بقومك إلا زيداً، فالمرور لم يقع بزيدٍ، فَلَمَّا تقاربا في المعنى حُمِلَ أَحدُهُمَا على الآخر، فاستُثْنِيَ بغيرٍ كما وصفنا، وَوُصِفَ بِإلاَّ كما قال عمرو بن مَعْدي[2] كَرِب:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ

بتقدير: (و)[3] كلُّ أخٍ غَيْرُ الفرقدَيْنِ مفارقُهُ أَخُوه، كما قال الشَّمَّاخُ:

وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ هَاضِمِ نَفْسِهِ لِوَصْلِ خَلِيلٍ صَارِمٌ أَوْ مُعَارِزُ[4]

ومن هذا قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا[5] آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ بتقدير: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ اللهِ، على الصفة كما تقول: لَو كان معنا رَجُلٌ إلا أَخُوك لَغُلِبْنَا بتقدير: غيرُ أخيك.

واعلم أن «سِوَى» و «سَوَاءَ» في معنى «غير» ، وهُمَا ظرفان يستثنى بهِمَا كما يُستثنى بغير، إلاَّ أَنَّهُمَا لا يُرْفَعَان، والمقصورة لا يُتَبَيَّنُ فيها الإعرابُ، والممدودةُ مَنْصُوبَةٌ أبداً؛ لِمَا قَدَّمْنَا في باب[6] الظرف، تقول: مَا أتاني أحدٌ سِوَى زيدٍ،

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) ونسب أيضاً إلى حَضْرَمِيٍّ بْنِ عامر، وقال الشنتري: ويُروى لسوار بن المضرّب.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٧١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٤٠٩، والكامل ص ٧٦٠، والمُؤتلف والمختلف ص ١١٦، والإنصاف ص ٢٦٨، وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ والخزانة ج ٢ ص ٥٢، وج ٤ ص ٧٩، والمغني ص ٧٢، ٥٦٨، وشرح شواهده ص ٧٨، والهمع ج ١ ص ٢٢٩، والدرر ج ١ ص ١٩٤، والأشموني ج ٢ ص ٢١٠. والفرقدان: نجمان قريبان من القطب لا يفترقان.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٧١ وص ٣٧١، وانظر: اللسان (عرز) وديوانه ص ١٧٣، الهضم: الظّلم، يقال: هَضَمَهُ حقه، إذا ظلمه، والصارم: القاطع وهو خَبَرُ «كل» ، والمعارز كالمنقيض في اللسان: المنقيض أو العاتب.

(٥) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٦) انظر ص ٣١٣ فيما سبق من التبصرة.

وسوى أخيك، وجاءني القوم سِوى بكر، وسَوَاءَ عَمْرٍو، وما جاءني سَوَاءَ أخيك (أحدٌ)[1] على ذلك.

فصل: واعْلَمْ أنَّ «لَيْسَ» ، و «لا يكونُ» ، و «عَدَا» ، و «خَلاَ» ، و «حَاشَا» يُسْتَثْنَى بِهِنَّ.

فأما «ليس» و «لا يكون» : فَيُضْمَرُ فيهِمَا اسْمُهُمَا، وينصبُ ما بعدهُمَا (على خبرهِمَا)[2] ، تَقُولُ: جاءَني القومُ / لَيْسَ زَيْداً، ولا يَكُونُ عَمْراً بتقدير: ليس بعضُهُمْ زيداً ولا يكون بَعْضُهُمْ عَمْراً ([3] وما جاءَني أَحَدٌ ليس أخاكَ، وما فيها أَحدٌ لا يكون زَيْداً[3]) . [٥٥ / ا]

فإنْ قُلْتَ: إلاَّ أنْ يَكُونَ زيداً، فلك رَفْعُهُ، ونصبُه كما قُرِئَ: ﴿إلاَّ[4] أنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ بالرّفع[5] والنّصْب[6].

وأمّا «عَدَا» و «خَلاَ» فَهُمَا في الاستثناء بمنزلة «ليس»[7] و «لا يكون» ، فتضمر (فيهما)[8] اسميْهِما، وتنصب ما بعدَهُمَا على الخبر، تقول: أتاني قومُك عدا

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة. والآية ٢٩ من سورة النساء.

قال سيبويه ج ١ ص ٣٧٧: «ومثل الرفع قول الله عز وجل: «إلاَّ أن تكون تجارة عن تراض منكم» ، وبعضهُمْ ينصب على وجه النصب في «لا يكون» ، والرفع أكثر» .

(٥) وهي قراءة أبي جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب وابن عامر.

(٦) وهي قراءة الكوفيين: عاصم وحمزة، والكسائي، وخلف ووافقهم الحسن والأعمش، انظر: السبعة ص ٢٣١، والتيسير ص ٩٥، وإبراز المعاني ص ٢٦٤، والنشر ج ٢ ص ٢٤٩ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٤ والبحر المحيط ج ٣ ص ٢٣١.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧٧.

(٨) نقص في «ر» .

بكراً، وخلا أخاكَ، بتقدير: عَدَا بعضُهُمْ بكراً، وَخَلاَ بعضُهُمْ (أخاكَ)[1] بمعنى جاوزَ بَعْضُهُمْ بكراً.

ومنهُمْ من يجعل «خَلاَ» حرف[2] جر فَيُجَرُّ ما بعدها، فيقول: خَلاَ بكرٍ. فإذا أَدْخَلْتَ «ما» فَقُلْتَ: ما عدا زيداً، وما خلا بكراً لم يكن[3] إلا النصب؛ لأَنَّ «ما» مَعَ «خَلاَ» و «عَدَا» بتقدير المصدر، ولا تُوصَلُ «ما» بالحروف.

وأَمَّا «حَاشَا» فهو عند سيبويه[4] حرف خفض، تقول: جاءَني القومُ حاشا زيدٍ، وعند أبي العباس[5] أَنَّه فِعل، واسْتَدل بتصريف الفعل منه كقولك: حاشَيْتُ أُحاشِي، كما قال النابغةُ:

ولاَ أَرَى فاعِلاً في النّاس يُشْبِهُهُ وَمَا أُحاشي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ[6] أَحَدِ

أَيْ ما أَسْتَثْنِي، فاعرف ذلك إِنْ شاءَ اللهُ عز وجل.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر: الأصول ج ١ ص ٣٥١، ومغني اللبيب ص ١٣٣.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧٧، والأصول ج ١ ص ٣٥٠، ومغني اللبيب ص ١٣٣.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧٧.

(٥) انظر: المقتضب ج ٤ ص ٣٩١، والأصول ج ١ ص ٣٥٢ وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨، والرضي على الكافية ج ١ ص ٢٤٤، ومغني اللبيب ص ١٢١.

(٦) وهو من شواهد الزجاجي في الجُمَل ص ٢٣٧، وانظر: الأُصول ج ١ ص ٣٥٢، وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٤٣٧، والإنْصَاف ص ٢٧٨، وأَسْرار العربية ص ٢٠٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٥ وج ٨ ص ٤٨، ٤٩، والخزانة ج ٢ ص ٤٤، والمغني ص ١٢١ وشرح شواهده ص ١٢٧ والهمع ج ١ ص ٢٣٣ والدرر ج ١ ص ١٩٨، والأُشموني ج ٢ ص ٢٢٢، واللسان (حشا) وديوانه ص ١٣. قال السيرافي: «أما احتجاجه بحاشيت: فلقائل أن يقول: «حاشيت» تصريف فعل من لفظ «حاشا» الذي هو حرف يستثنى به، وليس بحاشيت يقع الاستثناء، ولا بحاشى يحاشي، ومنزلة «حاشا» من «حاشيت» كمنزلة هَلَّلَ، وَحَوْلَقَ، وبَسْمَلَ... فقد صرف الفعل مِمَّا ليس بفعل» .

بَابُ النَّفْيِ بِلاَ

اعلم أنَّ «لا» لا تَعْمَـل إلا في نكرة عـامـة، وتُبْنَى معهَـا على الفتـح فيصيران بمنزلة «خَمْسَةَ عَشَرَ» ، كقولك: لا رَجُلَ في الـدار، وإنمـا وجب ذلـك؛ لأَنَّها أَشْبَهَتْ أَصْلَيْن، وأخذت من كل واحدٍ منها شيئاً:

أحدُهُمَـا: «إنَّ» ؛ لأَنَّهَـا نَقِيْضَتُهَـا في قولـك: إنَّ مَـالاً، أَيْ إنَّ لَنَـا مـالاً، فتقولُ: لا مَالَ (لكم)[1] فيجري النفي على حد الإيجـاب، كما أنـك إذا قلت: قـام زيدٌ، ثم نفيْتَ قُلْتَ: مَا قام زيدٌ، فهذه طريقة النفي.

والأصل الآخر: «مِنْ» ؛ لأَنها لاستغراق الجنس في قولـك: هَلْ مِنْ رجل (في[2] الدار) ، كما أَنَّ «لا» لاستغراق الجنس، والجـار والمجرور بمنزلـة شيء واحـد فجُعِلت («لاَ»)[3] مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد، لِشَبَهِهَا بِمِنْ وجُعِل عملُها النصبَ؛ لشبهها بإنَّ من الوجه الذي ذكرنا.

واعلم أن «لاَ» وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء، كما أن ما هي جوابـه في موضع رفع بالابتداء، وهو قولك: هل من رَجُلٍ؟ تقـديره: هَلْ رَجُلٌ؟ فـإنْ قيل: هَلْ رَجُلٌ؟ كان جوابـه: لاَ رَجُلَ، على لفـظ الأَوّل، فـالفرق بين قـولـك: لا رجـلَ وبين قـولـك: لاَ رَجُـلٌ: أَنَّ النَّفْيَ[4] (المنصـوب)[5] مستغرقٌ للجنس،

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) في «ر» و «ق» : أن الْمَبْنِيَّ.

(٥) نقص في «ر» ، والمراد بالمنصوب: المبني على الفتح.

والمرفوعُ ليس كذلك، فإذا قلت: لا رَجُلٌ في الدار، جاز أن يكون في الدار جماعةٌ وإنّما نفيتَ رجُلاً واحداً، وإذا قلت: لاَ رَجُلَ في الدار، (بالفتح)[1] لم يَجُزْ أن يكون فيها أحدٌ؛ (لأَنَّه)[1] نفي عام.

وإذا وصفت ما عَمِلَتْ فيه «لا» بصفةٍ مفردة ففيه ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أنْ تَبْنِي الصِّفَةَ مع الموصوف على الفتح، فتقول: لا رجلَ عاقلَ فيها، تجعلهُمَا بمنزلة اسمٍ واحدٍ.

والثاني: أنْ تَرْفَعَ الصِّفَةَ على الموضِع، وتُنَوِّنَهَا فتقول: لا رجلَ عاقلٌ.

والثالث: أن تنصب الصفةَ بتنوينٍ على اللفظِ، فتقول: لا رجل عاقلاً.

فإن جئت بصفةٍ أخرى كان لك في الصفة الأولى هذه الثلاثةُ الأوجهُ؛ وجاز في الصفة الثانية الرفعُ على الموضع، والنصبُ بالتنوين على / اللفظ [٥٥ / ب] فتقول: لا رجلَ عاقلاً[2] كريماً، وكريمٌ.

فإن كَرَّرْتَ الاسم بعد «لا» جاز في الثاني ما جاز في الصفة، كقولك: لا ماءَ ماءَ لك، ولا ماءَ ماءٌ لك، ولا ماءَ ماءً لك.

فإن جِئْتَ باسمٍ آخر عطفته على ما عملت فيه «لا» كقولك: لا رجلَ وامرأة فيها؛ جاز في «امرأة» : الرفعُ على الموضع، والنصب على اللفظ.

فإن كررت «لا» فقلت: لا رجلَ فيها ولا امرأةَ، جاز فيه خمسة أوجهٍ:

أحدها: لا رجلَ (فيها)[3] ولا امرأةَ تَبني كلَّ واحدٍ منهُما مع «لا» على الفتح.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ر» : عَاقلَ.

(٣) نقص في «ر».

والثاني: أن تَبْنِي الأول وتنصبَ الثانيَ (بتنوين)[1]، فتقدر «لا» زائدةً، وتجعله معطوفاً على اللَّفظ كقولك: لا رجلَ فيها ولا امرأةً.

والثالث: أن تبني الأول، وتَرْفَعَ الثّانِيَ على أن تكون «لا» زائدةً، فتعطفه على موضع الأول كقولك: لا رجلَ فيها ولا امرأةٌ.

والرابع: أَنْ ترفَعَهُمَا جميعاً كقولك: لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ.

والخامس: أَنْ تَرْفَعَ[2] الأَوَّلَ وتنصبَ الثّانِيَ (بغير[3] تنوين) كقولك: لا رجلٌ فيها ولا[4] امرأةَ، وقُرِئَ: ﴿لا[5] بَيْعٌ فيه ولا[6] خُلَّةٌ﴾ و﴿لا بَيْعَ فيه[7] ولاَ خُلَّةَ﴾، وأنشد سيبويه[8]:

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ق» : والخامس أن تبني الثاني وترفع الأول.

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) في ابن يعيش ج ٢ ص ١١٣: «ولك أن ترفع الأول وتفتح الثاني فتقول: لا حول ولا قُوَّة إلا بالله، ويكون رفع الأول على أن تكون «لا» بمعنى «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويجوز أن تكون «لا» النافية وما بعدها مبتدأ، وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس، وهو المذهب الضعيف عند سيبويه، وحَسَّنَ ذلك وقوع «لاَ» الثانية بعدها وإن كان المراد بها الاستئناف، ولا الثانية المشبهة بإن، ولذلك رُكِّبَتْ معها وبُنِيَتْ، فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ، وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل «لا» بمعنى ليس» .

(٥) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة.

(٦) بالرفع والتنوين وهي قراءة الجمهور.

(٧) بالفتح من غير تنوين فيهِمَا، وهي قراءة ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو، انظر: السبعة ص ١٨٧، والتيسير ص ٨٢، وإبراز المعاني ص ٢٥٢ ـ ٢٥٦، والنشر ج ٢ ص ٢١١ وإتحاف فُضلاء البشر ص ١٦٣، والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٧٦.

(٨) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٤٩، ونسبه إلى أنس بْن العبّاس بن مرداس.

ونُسِبَ أيضاً إلى أبي عامر جَدّ العباس بن مرداس، وانظر: ابن يعيش ج ٢ ص ١٠١، ١١٣، وج ٩ ص ١٣٨، والشذور ص ٨٧، والمغني ص ٢٢٦، ٦٠٠ وشرح شواهده ص ٢٠٥، ٣١٢، والعيني ج ٢ ص ٣٥١ وج ٤ ص ٥٦٧، والتصريح ج ١ ص ٢٤١، والهمع ج ٢ ص ١٤٤، ٢١١، والدرر ج ٢ ص ١٩٨، ٢٣٨ والأُشموني ج ٢ ص ١١، وسمط اللآلئ ج ٣ ص ٣٧، والضرائر ص ١٣٦، واللسان (قر) والشاهد فيه: نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء «لا» الثانية وزيادتها لتأكيد النفي، وتقديره: لا نَسَبَ وخُلَّةَ اليوم.

لاَ نَسَبَ اليـــوْمَ ولاَ خُلَّـــــةً اتســـــعَ الخرقُ على الرَّاقِـــــعِ

وأنشد[1] لرجل من مَذحِج:

هَـــذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَـــارُ بعيْنِـــهِ لاَ أُمَّ لِي إنْ كَـــانَ ذَاكَ ولاَ أَبُ

وقال (أُمَية) بن (أَبي)[2] الصَّلتِ:

فَـلاَ لَغْـوٌ ولاَ تَـــأثيمَ فِيهَـــا ومـــا فَـــاهـوا بِـــه لَهُمُ مُقيمُ[3]

وقال الراعي:

ومـــا صَرَمْتُـــكِ حتىَّ قُلْتِ مُعْلِنَـــةً لانَـاقَـــةٌ لي في هَـــذَا ولا جَمَـلُ[4]

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٥٢، وقد نسبه سيبويه هنا لرجل من مَذْحِجْ، ونَسَبَ بيتاً آخر من نفس القصيدة في جـ١ ص١٦١ إلى هُنَيٍّ بْن أحْمَرَ الكِناني، وهذا البيت هو:

عجب لتلـــكَ قَضيَّـــة وإقـــامتي فيكم على تلـــك الْقَضيَّـــةِ أعجب

والبيت من شواهد المُبرِّد في المقتضب جـ٤ ص٣٧١، وانظر: الجُمل ص٢٤٣ والمؤتلف والمختلف ص٤٥، ونسبه الآمدي إلى هُنَيٍّ بْن أحمر، وانظر أيضا: ابن يعيش جـ٢ ص١٠٠ والخزانة جـ١ ص٢٤١ حيث ذكره البغدادي عرضا، وانظر كذلك: الشذور ص٨٦، والمغني ص٥٩٣، وشرح شواهدِهِ ص٣١١ ونسبه السيوطي هنا إلى آخرين غير ماذكر، وانظر: التصريح جـ١ ص٢٤١ والهمع جـ٢ ص١٤٤ والدرر جـ٢ ص١٩٨٧ والأشموني جـ٢ ص١١ واللسان (حيس) وهو منسوب فيه إلى هني وإلى زرافة الباهلي، والصَّغَار: الذّل، وهو خبر هذا وفصل بينهما بالجملة القسمية التي حذف خبرها وجوبا، والباء في «بعينه» زائدة، و «كان» تامة، وجواب الشرط محذوف.

(٢) نقص في «ر».

(٣) والبيت مُلَفّق من بيتين غير متواليين في الديوان أولهما في ص٢٧٢ رقم (١٣) في القصيدة وهو:

وفيهـــــا لحم ســـــاهرة وبحر ومـــا فـــاهـــوا بـــه لهم مقيم

والبيت الثاني في ص٢٧٤ رقم ١٩ في القصيدة وهو:

فـــلا لغـــو ولا تـــأثيم فيهـــا ولا حين ولا فيهـــــــــا مليم

والبيت من شواهد ابن هشام في الشذور ص٨٨، وأورده البغدادي عرضا في الخزانة جـ٢ ص٢٨٣، وانظر أيضا: العيني جـ٢ ص٣٤٦، والتصريح جـ١ ص٢٤١ والأشموني جـ٢ ص١٥، واللسان (أثم) وديوانه ص٢٧٢، ٢٧٤، واللغو: الساقط من الكلام، والتأثيم: يجوز أن يكون مصدر أثم، ويجوز أن يكون اسما وفي اللسان: وقوله تعالى: «لالغو فيها ولا تأثيم» يجوز أن يكون مصدر «أثم»، قال ابن سيده: ولم أسمع به، قال: ويجوز أن يكون اسما كما ذهب إليه سيبويه في التنبيت والتمتين».

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥٤، وانظر: ابن يعيش جـ٢ ص١١١، ١١٣ والعيني جـ٢ ص٣٣٦،=

فإذا أضَفْتَ نكرةً إلى نكرةٍ، وأَدْخلْتَ عليْهَا «لاَ» نصبْتَ ولم تُنَوِّن، تقول: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ عندَك، ولا مثلَك في الدار، ولا مثلَ أخيك، لأَنّ «مِثْلَ» نكرةٌ على كل حال، قال ذُو الرُّمَّةِ:

هِيَ الدَّارُ إذْ مَيٌّ لأَهْلِكَ جِيرَةٌ لَيَالِي لاَ أَمْثَالَهُنَّ لَيَالِيَا[1]

وتقول: لامِثْلَهُ رجلٌ على الخبر، وإن شئْتَ لامثلَه رجلاً، على التمييز كما تقول: لي مِثْلُه رَجُلاً، فتنصبُه على التمييز.

وإن كانت النكرةُ موصولةً[2] نَوَّنْتَ ونَصَبْتَ كقولك: لاضارباً رَجُلاً عندَك، ولا خيراً من أَخيك في الدار؛ لأَنَّ هذا الموصولَ يجري مَجْرى المضافِ؛ لأَنّه يَعْمَل في صلته كما يعمل المضاف في المضاف إليْه.

واعلم أَنّ «لاَ» إذا دخلتْ على المعارف لم تَعْمَل شيئا، وجرى مابعدها على أَصْلِه في الإعراب، والأَحْسنُ أَنْ تُكَرِّرَ «لاَ» كقولك: لازيدٌ في الدَّار ولا عَمْرٌو، ولا يحسُن: لازيدٌ في الدار وعمرٌو، من غير تكرير «لا».

=والتصريح جـ١ ص٢٤١، والأشموني جـ٢ ص١٤، ونهاية الأرب جـ٣ ص٥٩ ومجمع الأمثال للميداني جـ٢ ص٢٢٠ وديوانه ص١١٢، والشطر الثاني من البيت هو مثل وأَصْلُه لاَناقتِي في هذَا ولا جَمَلِي ، ويُضْرب عند التَّبَرُّؤ من الظُّلْمِ والإساءَة، وقائل هذا المثل هو الحارثُ بن عُبَاد قاله حين قَتَل جَسَّاسُ بن مُرَّةَ كليبا وهاجت الحرب بين الفريقين، واعتزلها الحارثُ، والشاهد في البيت رفع مابعد «لا» على الابتداء والخبر، وذلك لتكررها، ولو نصبت على الإعمال لجاز، والرفع أكثر، لأن ذلك جواب لمن قال: ألك في ذلك ناقةٌ أو جَمل؟ فقلتَ: لاناقتي في هذا ولا جملي، فجرى مابعد «لا» مجراه في السؤال.

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥٢، وانظر: ابن يعيش جـ٢ ص١٠٣، والمقتضب جـ٤ ص٣٦٤ وديوانه ص١٣٠٣. وورد عرضا في شرح شواهد المغني ص٥٢، هي: مبتدأ والدار خبره، وهذا من المواضع التي اغْتُفِر فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، ومي: مبتدأ، وجيرة: خبره، والجملة في محل جر بإضافة «إذ» إليها، والشاهد فيه: نصب «أمثالَهُنّ» بلا، و «ليالي» على البيان لها، قال الأعلم: «ولو حُمِل على المعنى لجاز، ويجوز نصب «ليالي» على التمييز كما تقول: لامثلَك رجلا، وفيه قبح؛ لأن حكم التمييز: أن يكون واحدا يؤدي عن الجميع».

(٢) وهي ماتصل بها شيء من تمام معناها وقد سبق هذا الوصف ـ في باب النداء ـ للمنادى الشبيه بالمضاف.

وتقول: لا أَبَالَكَ، ولا أَبَ لك.

فمن أَثبتَ الأَلف قَدَّرَ الإضافة إلى الكاف؛ وجعل اللام زائدة كما قلنا[1] في: «يابُؤْسَ[2] لِلحَرْب»، وقد جاءَ بحذف اللام، قال عنترة[3]:

أَبِـالْمَـوْتِ الَّـذِي لاَبُـدَّ أَنِّي ... مُـلاَقٍ ـ لاأَبَـاكِ ـ تُخَـوِّفِيني

وَمَنْ لم يُثْبت الأَلفَ لم يَنْوِ الإضافَةَ إلى الكاف، وأَجْرَاه مُجْرى «لاَمَالَ لَكَ»، وَ «لاَ رجل عندك»؛ وتقول: لاَمُسْلِمِينَ لك، على هذا التقدير: ولا مُسْلِمِي لك، على زيادة / اللام. [٥٦ / ١]

واعلم أَنهم يُجْرون «لاَ» مُجْرى «ليس» فيرفعون بها النكرة بتقدير «ليس» (كما)[4] قال سعدُ بْنُ مالك:

مَنْ صَـدَّ عَنْ نِيرَانِهَـا ... فَـأَنَـا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[5]

---

(١) في «ر»: كما نت في....

(٢) انظر ص٣٤٣ فيما سبق من التبصرة، وهي قطعة من بيت شعر لسَعْد بن مالك.

(٣) في «ق»: قال أبو عُبَيْدة، والبيت ليس في ديوان عنترة، وهو لأبي حَيَّةَ النَّمَري، ونُسِبَ إلى الأَعْشَى، وليس في ديوانه.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٤ ص٣٧٥ والكامل ص٣١٣، ٣٦٥، وانظر: الإيضاح العَضُدي جـ١ ص٢٤٥ والخصائص جـ١ ص٣٤٥، واللامات ص١٠٣، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٦٢، وابن يعيش جـ٢ ص١٠٥، والمقرب جـ١ ص١٩٢، والشذور ص٣٢٨، والتصريح جـ٢ ص٢٦، والهمع جـ١ ص١٤٥ والدرر جـ١ ص١٢٥، واللسان (أبى).

(٤) نقص في «ر».

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٨، ٣٥٤، ٣٥٧، وانظر: اللامات ص١٠٧، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٢٤، والجُمَل ص٢٤٢، والإنصاف ص٣٦٧، وابن يعيش جـ١ ص١٠٨ والخزانة جـ١ ص٢٢٣ وجـ٢ ص٩٠، والمغني ص٢٣٩، ٣٦١، وشرح شواهده ص٢٠٨، والعيني جـ٢ ص١٥٠، والتصريح جـ١ ص١٩٩، والدرر جـ١ ص٩٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ص٥٠٦. يقول: من أحجم عن الحَرْب، وكَرِه الاصْطِلاء بنارها والصبْر على بلواها، وعَجَز عن الثبات في وجوه أبنائها فأنا ابن قيس لاَبَرَاحُ لي فيها، ولا انحراف، ومعنى «فأنا ابن قيس»: فأنا المشهور بأبيه المستغني عن تطويل نسبه.

بتقدير: ليس بَراحٌ (لي)[1]، وقال العَجّاج:

واللهِ لَـــوْلاَ أَنْ تَحُشَّ الطُّبَّـــخُ ... بِيَ الجَحيمَ حِينَ لاَمُسْتَصْرَخُ[2]

أَيْ حين ليس مُسْتَصْرَخٌ، أَيْ مُسْتَغَاث.

وتقول: لاأَحدَ أَفضلُ منك فترفع «أفضل»؛ لأَنّه خبر المبتدأ، كما قال[3]:

وَردٌّ جـــازِرُهُم حَرْفـــاً مُصَرَّمَـــةً ... ولا كَرِيمَ مِنَ الْـوِلْـدَانِ مَصْبُـوحُ

فـإن أَدخَلْتَ على «لا» أَلف الاستفهـام لم تُغَيِّر عملهَـا كقـولـك: أَلا رجـلَ عندك، أَلاَ ماءَ باردٌ[4] (عندك)[5]، ألا رجلَ ولا امرأَةَ، كما قال حسان بن ثابت:

أَلا طعـانَ ولا فرسـانَ[6] غـاديـةً ... إلا تَجَشُّـؤَكُمْ عنـــد التَّنَـــانير

---

(١) نقص في «ق».

(٢) استشهد سيبويه بقطعة منه وهي «حين لامستصرخ» جـ١ ص٣٥٧، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص٢٣٩، ٢٨٢، ونسبه خطأ إلى رُؤْبة، وانظر: أيضا الإنصاف ص٣٦٨، والهمع جـ١ ص١٢٥، والدرر جـ١ ص٩٨، واللسان (طبخ) و (فنخ) و (حشش) وشرح الحماسة للمرزوقي ص٥٠٦ وديوانه ص٤٥٩، والطُّبَّخ: أراد بهم الملائكة الموكلين بعذاب الكفار، أي لولا خوفهم، وتحش الجحيم: تجمع لها الوقود وتوقدها، ولامستصرخُ: لااستصراخ، أوْ لاوقت استصراخ وهو الإغاثة.

(٣) هو حاتم الطائي، انظر ديوانه ص٣١١، ونُسب إلى رجل من بَني النَّبيت، وإلى أبي ذؤَيْب الهُذلي، وليس في ديوان الهذليين.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥٦، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢١٢، وابن يعيش جـ١ ص١٠٥، ١٠٧، والعيني جـ٢ ص٣٦٨، والأشموني جـ٢ ص٢٢، والبيت ملفق من بيتين في ديوان حاتم وهما:

وردّ جـــازرهُم حرفـــا مصرمـــة ... في الرأس منهـــا وفي الأصـــلاب تمليـــحُ

إذا اللقـــاح غَـــدَتْ مُلْقىً أصرتهـــا ... ولا كريمَ من الـــولـــدان مصبـــوح

الجازر: ناحر الذبائح، والحرف: الناقة الضامر، وقيل: القوية الصلبة شبهت بحرف الجبل وهو ناحية منه، والمصرمة: المقطوعة اللبن لعدم المرعى، المصبوح: المسقى صبوحا، وهو شرب الغداة.

(٤) في «ر»: باردا.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

(٦) في «ق»: ألا طعان ألا فرسان، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥٨، وانظر: الجمل ص٢٤٤، والخزانة جـ٢ ص١٠٣، والمغني ص٦٨ وشرح =

ويجوز: ألا رجلٌ ولا امرأةٌ كما جاز (ذلك)[1] في غير الاستفهام.

وإذا دَخَلَتْ[2] «لا» على شيءٍ قد عمل فيه عامل لم تغيرْه عن لفظه كقولك: لامرحباً ولا أهلاً، ولا سلامٌ عليه؛ لأن «مرحباً» و «أهلاً» منصوبان بفعل مضمر، و «سلامٌ» مرفوع بالابتداء، قال النابغةُ[3]

لامَرْحباً بغدٍ ولا أَهْلاً بـه ... إن كان تفريقُ الأَحبَّة في غَدِ

وقال[4] جرير:

ونُبِّئْتُ جَوَّاباً وسَكْناً يَسُبُّني ... وعَمرو بن عَفْرَا لاسَلاَمٌ على عمرو

واعلم أن «لا» تدخل بين الصفة والموصوف، والعامل والمعمول فيه، والخبر والمخبر عنه (و)[5] لاتغير العوامل عما كانت عليه كقولك في الصفة: مررت برجل لا كريمٍ ولا شجاعٍ، وفي العامل والمعمول: مررت بلا رجلٍ، وجئت بلا شيءٍ، وفي الخبر: زيد لاشجاعٌ ولا فارسٌ.

ولا يَحْسُن في الصفة والخبر إلا تكرير (لا)[5]، لَو قلت: زيدٌ لاكريمٌ،

= شواهده ص٥٧، والعيني جـ٢ ص٣٦٢، والهمع جـ١ ص١٤٧ والأشموني جـ٢ ص١٨ وديوانه جـ١ ص٢١٩. والغادية: التي تغدو للقتال، والتجشؤ: تنفس المعدة عند الامتلاء، والتنانير: جمع تنور وهو نوع من كوانين الوقود، أو هو الذي يختبز فيه، يهجوهُم بأنهم ليسوا أهل حرب وكر وفر، وإنما هم أهل نَهَم وحرص على ملء بطونهم.

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ق»: وإذا أُدْخَلت.

(٣) انظر: ديوانه ص٣٠.

وانظره أيضا في الأغاني جـ١١ ص٨، ولم أهتدِ إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية.

(٤) انظر: ديوانه ص٤٢٥، ووجدته أيضا في ديوان الفرزدق ص٤٨٠. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٥٧، وانظر: المقتضب جـ٤ ص٣٨١، والمقصور والممدود ص٧٧ واللسان (سكن) وجواب، وسكن، وعفرا أعلام، وعفرا مقصور للضرورة وأصله عفراء. وهو شاهد على عدم تكرير «لا» وأن «سلام» مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول «لا».

(٥) نقص في الأصل.

ومررت برجلٍ لاظريفٍ لم يحسن في الكلام، ويجوز[1] في الشعر كما قال رَجُلٌ مِنْ بني[2] سلول، أنشده سيبويه:

وأَنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لغيْرنا حَياتُك لانفعٌ وموتُكَ فاجعُ

وإذا فَصلْت بين «لا» وما عملت فيه بَطَل عملُها؛ لضعفها فتقول: لا في الدار رجل، ولا عندك امرأة، قال الله عز وجل: ﴿لاَ فِيهَا[3] غَوْلٌ﴾ فاعرفه إن شاءَ الله تعالى.

---

(١) في «ر»: ويحسن.

(٢) كذا نسبه سيبويه والأعلم. انظر: الكتاب جـ١ ص٣٥٨. وانظر أيضا: المقتضب ج٤ ص٣٦٠، وابن يعيش جـ٢ ص١١٢، والتصحيف والتحريف ص٤٠٥ وزهر الآداب ص٦٥٢، والخزانة جـ٢ ص٨٩، ونسبه العسكري، والحصْري والبغدادي إلى الضحاك بن همّام الرقاشي، وانظر أيضا: الهمع جـ١ ص١٤٨، والدرر جـ١ ص١٢٩ والأشموني جـ٢ ص٢٢، وهو شاهد على رفع مابعد «لا» من غير تكرير، قال الأعلم: وهو قبيح.

(٣) الآية ٤٧ من سورة الصافات.

باب إعراب الأفعال

وقد ذكرنا في أول الكتاب وجهَ استحْقاق الفعل المضارع[1] للإعراب جملة.

فأمّا رَفْعُه خاصَّةً: فلوقوعه موقعَ الاسم على أي إعراب كان الاسم (من)[2] رفع أو نصب أو جر، كقولك: إنّ زيداً يقوم بتقدير: إنّ زيداً قائم، وكان زيد يذهب في موضع «ذاهبا» ومررت برجل يقوم في موضع قائم.

وإنّما وجب له الرفع لوقوعه موقع الاسم: لأنّ وقوعَه موقعَ الاسم معنى ليس بلفظ (كما[3] كان الابتداءُ بالاسم معنى ليس بلفظ[3]). (فكما رُفِع الاسم بالابتداء الذي هو[4] معنى ليس بلفظ، كذلك رُفِع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ لأنه معنى ليس بلفظ).

وأمّا نصبُ الفعل المضارع: فبالحروف الناصبة، وهي: «أنْ» و «لَنْ» و [٥٦ / ب] «إذَنْ» (و «كَيْ» و[3] «أوْ») و «الواوُ» و «الفَاءُ» و «حَتّى» و «اللاَّمُ المكسورة».

فأمّا «أنْ»: فهي مع الفعل الذي تدخل عليه بمنزلة المصدر، كما أنّ (أنّ)[5] المشددة مع مادخلت عليه من الاسم والخبر بمنزلة المصدر، ولا يتقدم ماكان في

---

(١) انظر: ص ٧٦ ـ ٧٧ فيما سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ق».

(٣ـ٣) نقص في «ر».

(٤) في «ر»: فكما رفع المبتدأ بالمعنى كذلك رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم.

(٥) نقص في الأصل و «ر».

صلته عليه كقولك: أُريد أَنْ تذهبَ، وأُريد أنْ تضربَ زيداً أَيْ أُريدُ ذَهابَك، وأُريد ضَرْبكَ زَيْداً.

وأَمّا «لَنْ»: فهي تَنفي الفعلَ المستقبلَ، ويجوز أن يتقدم عليها ماعمل فيه الفعلُ المنصوبُ بها، كقولك: لَنْ أضربَ زيداً، يجوز أَنْ تقول: زَيْداً لن أَضربَ.

وأما «إذَنْ»: فلها ثلاثة أحوال:

أحدها: أَنْ تدخلَ على الفعل المستقبل في ابتداء الجواب فتنصبَه لاغير كقول القائل: أنا أزورك، فتقول مجيباً (له)[1]: إذَنْ أُكرمَك.

قال عبد الله بن (عنمة)[2] الضبي:

فارْدُدْ[3] حمارَك لايَرْتَعْ بِرَوضَتنا ... إذَنْ يُرَدَّ وقيدُ العيْر مكروبُ

نُصِب؛ لأَنّ الكلامَ الذي قبل «إذَنْ» تام فوقعت ابتداءَ كلام على مابينا.

والثاني: أَنْ تقع متوسطة بين شيئَيْن أحدُهما معتمد على الآخر (فتلغى)[4] كقولك: زيدٌ إذَنْ يزورُك، وزيدٌ[5] إذَنْ يكرمُك، تَوسَّطت بين المبتدأ والخبر، ولابد لأَحدهما من الآخر فأُلْغِيَتْ.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ر» و «ق»: اردد، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤١١، وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٠، وابن يعيش جـ٧ ص١٦، والخزانة جـ٣ ص٥٧٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ص٥٨٦ والأصمعيات ص٢٢٨، واللسان (كرب) قال المرزوقي: «هذا مثل، والمعنى: انقبض عن التعرض لنا، والدخول في حرمتنا، ورَعْي سوامك روضتنا فإن لم تفعل عدتَ خاسرَ الصفقة وخيمَ الرّتعة. جعل إرسال الحمار في حماهُم كناية عن التحكّك بهم، والتعرض لمساءَتهم، ولا حمار ثَمَّ ولا رَوْض، وقال ابن الأعرابي: أراد: اكفف لسانك» والروضة: الأرض ذات الخضرة، وقيل: الروضة: الموضع يجتمع إليه الماء يكثر نبته، وقيل: الروضة: عشب وماء، ولا تكون روضة إلا بماء معها أو إلى جنبها، انظر: اللسان (روض) والمكروب: المُدَاني المقارب كناية عن تقييد حركته.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في «ر» و «ق»: وإنّ زيداً إذن يكرمك.

والثالث: أَنْ تدخل عليها واوُ العطف أَو فاء العطف، فيجوز فيها الإعمال والإلغاء، أمّا الإعمالُ: فلأن مابعد الواو يستأنفُ على عطف الجملة (على الجملة[1]) وأمّا الإلغاءُ: فلأنّ مابعد الواو لايكون إلا بَعْد كلام يُعْطَف[2] بِهِ[3] عليه وفي القرآن: ﴿وإذاً لاَ يَلْبَثُونَ[4] خَلْفَكَ﴾.

وفي مُصْحَف عَبْدِ الله: ﴿وَإذاً لاَ يَلْبَثُوا[5]﴾، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَإذاً لاَ يُؤْتُونَ[6] النَّاسَ نَقِيراً﴾.

وأمّا كَيْ، وكَيْلاَ، (وكَيْما)[7]، ولِكَيْلاَ، ولِكَيْمَا: فالمعْنَى (فيها)[7] كلِّها واحدٌ، والناصب للفعل «كَيْ»، تقول: جئتك كَيْ تكرمَني، ولِكَيْ تكرمَني، قال الله عز وجل: ﴿كَيْ لاَ يَكُونَ[8] دُولَةً﴾.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ق» يعطفه.

(٣) أيْ بالواو.

(٤) الآية ٧٦ من سورة الإسراء و «خلفك» قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، و «خلافك» قراءة حفص عن عاصم وهي أيضا قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب ووافقهم الحسن والأعمش. انظر: السبعة ص٣٨٣ ـ ٣٨٤ والبحر المحيط جـ٦ ص٦٦ وإتحاف فضلاء البشر ص٣٤٤.

(٥) في كتاب سيبويه جـ١ ص٤١١: «وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: «وإذَنْ لاَ يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إلاَّ قَلِيلا» وسَمِعْنا أن بعض العرب قرأها فقال: «وإذَنْ لاَ يَلْبَثُوا»، ونسبها ابن خالويه في شواذه ص٧٧ إلى أُبَيِّ بْن كعب، وقال أَبو حيان في البحر المحيط جـ٦ ص٦٦: «وقرأ أُبَيّ (وإذاً لاَ يَلْبَثُوا) بِحَذْفِ النُّون، أعْمل «إذن» فنصب بها على قول الجمهور... وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون، وقال الزمخشري في الكشاف جـ١ ص٧١٥: «...فإن قلت: ماوجه القراءتين؟ قلت: أَمّا الشائِعَةُ: فقد عُطِفَ فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر «كاد»، والفعل في خبر «كاد» واقعٌ موقع الاسم، وأمّا قراءةُ أُبَيٍّ: ففيها الجملةُ برأسِها التي هي «إذاً لاَ يَلْبَثُوا» عطف على جملة قوله: «وإنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ».

(٦) الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٧) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل.

(٨) الآية ٧ من سورة الحشر.

وأمّا (أَوْ[1]، و) الواوُ، والفاءُ، وحتَّى، واللام: فينصبْن الفعلَ المستقبل بإضْمار «أَنْ» بعدهُنّ، ومعنى «أَوْ» إلاّ[2] أَنْ، تقول: لأَلْزَمَنَّك أو تُعطِيني حقِّي (أَيْ إلاّ[1] أَنْ تُعْطيني حَقِّي).

قال امرؤ القيس:

فقلتُ لَه لا تَبْكِ عينُك إنَّما ... نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[3]

وقال زيادٌ الأَعْجَمُ:

وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[4]

أَيْ إلاَّ أَنْ[5] تَسْتَقِيمَ.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ر»:إلى أنْ، وهو الصحيح في مثل هذا، وأمّا «أَوْ» التي بمعنى «إلا» فتكون في مثل قولك: لأَقْتلنَّه أَوْ يُسْلِم، وفي مثل بَيْتَي امرئ القيس وزياد الأعجم الآتيين، انظر: مغني اللبيب ص٦٦ ـ ٦٧، والصَّيْمَريّ هنا متبع سيبويه ففي الكتاب جـ١ ص٤٢٧ «واعلم أنّ معنى ماانتصب بعد «أوْ» على إلاّ أنْ، كما كان معنى ماانتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل، تقول: لألزمنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، ولأضربَنَّك أَوْ تسبقني، فالمعنى لألْزَمَنَّك إلا أنْ تقضيني، ولأضربنَّك إلا أنْ تسبقَني. هذا معنى النصب».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٧، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٨ والجمل ص١٩٧ واللامات ص٥٦، والخصائص جـ١ ص٢٦٣، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٣١٩، وابن يعيش جـ٧ ص٢٢، ٣٣، والخزانة جـ٣ ص٦٠٩، والأشموني جـ٣ ص٤١٤، ومعجم شواهد العربية ص٣١٨، وديوانه ص٦٦.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٨، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٩، والإيضاح العضدي جـ١ ص٣١٥، وأمالي ابن الشجري جـ ص٣١٩ وابن يعيش جـ٥ ص١٥ والمقرب جـ١ ص٢٦٣، والمغني ص٦٦، وشرح شواهده ص٧٤، والشذور ص٢٩٩ والعيني جـ٤ ص٣٨٥، والتصريح جـ٢ ص٢٣٧، والأشموني جـ٣ ص٤١٤، واللسان (غمز) قال السيوطي في شرح شواهد المغني: «..قال شارح أبيات الإيضاح:... وكذا رَوَوْهُ منصوباً فتبعه عليه الناس، واستشهدوا به على النصب بإضمار «أن» بعد الواو، قال: وقد وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافي، وفيها أبيات «مجرورة» وفي اللسان (غمز) «قال ابن بري: هكذا ذكر سيبويه هذا البيت بنصب «تستقيم» بأو، وجميع البصريين قال: وهو في شعره «تستقيم» بالرفع، والأبيات كلها ثلاثة لا غير...قال والحجة لسيبويه في هذا أنه سمع من العرب من ينشد هذا البيت بالنصب، فكان إنشاده حُجّة «وغمزت: ليَّنْتُ، والقناة: الرمح، قال في اللسان: «وهذا مَثَل، والمعْنى إذا اشْتَدَّ عليَّ جانبٌ قوم رُمْتُ تَلْيينه أَوْ يستقيم».

(٥) في «ر»: أي إلى أنْ تستقيما.

وأمَّا الواوُ فتنصبُ الفعل المستقبل بإضمار «أنْ» إذَا أريد به الجمعُ بين الشيئَيْنِ في جواب الأَمر، والنهي، والاستفهام، والتمنّي، والنفي، والعَرْض، تقول في الأَمْرِ: زُرْنِي وأَزُورَكَ، أَيْ ليَكُنْ مِنْكَ زيارةٌ وأَنْ أَزُورَك، أَيْ ليجتمع هذان.

قال الشاعر[1]:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وتقول في النّهي:/ لا تأكل السمكَ وتشرب اللّبنَ، أي وأَنْ تشرب اللّبن، أي لا [٥٧ / ا] تجمع بينهما، قال الله عز وجلّ: ﴿وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ[2] بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾

وقال الأَخْطَل[3]:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَه ... عَارٌ عليْكَ إذَا فَعَلتَ عَظِيمُ

أَيْ لا تَجْمَع بين هذين.

---

(١) هو الأعشى عند سيبويه والشنتمري وقال الشنتمري أيضا: «ويُرْوى للحطيئة»، ونسب البيت أيضا إلى ربيعة بن جُشَم وإلى دِثَار بن شَيْبَان النَّمَري، قال صاحب معجم شواهد العربية، «وليس في ديوان الأعشى» بيد أنّي وجدته في زيادات الديوان ص٢٦٠، ونسبه القالي إلى الفرزدق، وليس في ديوانه المطبوع. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٦، وانظر: مجالس ثعلب ص٥٢٤، وأمالي القالي جـ ص٩٢، والإنصاف ص٥٣١، ومختارات ابن الشجري ص٦، ورواية ثعلب والقالي وابن الشجري وابن الانباري: وأدْعُ، ولا شاهد فيها على النصب، وانظر أيضا: ابن يعيش جـ ص٣٣، ٣٥، والمغني ص٣٩٧، والشذور ص٣١١، وشرح شواهد المغني ص٢٨٠، والعيني جـ٤ ص٣٩٢، والأشموني جـ ص٤٢٩، واللسان: والصحاح، وتاج العروس (ندى) وأَنْدَى: أَبْعَدُ صوتا. وانظر أيضا: مُعْجم شواهد العربية ص٤٠٥.

(٢) الآية ٤٢ من سورة البقرة.

(٣) كذا نسبه سيبويه، وليس في ديوانه المطبوع في بغداد، ووجدته في زيادات ديوان الأخطل المطبوع في بيروت سنة ١٨٩١م ، وهو في زيادات ديوان أبي الأسود الدُّؤَلي ص١٣٠، ونسبه الآمدي إلى المتوكل الكناني، ونسب كذلك إلى الطرماح بن حكيم وإلى حسان وإلى سابق البربري.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٤، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٦، والجمل ص١٩٨ والإيضاح العضدي جـ١ ص٣١٤، والمؤتلف والمختلف ص٢٧٣، وابن يعيش جـ٧ ص٢٤، والخزانة جـ٣ ص٦١٧ والمغني ص٣٦١ وشرح شواهده ص٢٦٤، والشذور ص٢٣٨، ٣١٢، والعيني جـ٤ ص٣٩٣ والتصريح جـ٢ ص٢٣٩ والأشموني جـ٣ ص٤٢٩، والعقد الفريد جـ٢ ص١٦١، ومعجم شواهد العربية ص٣٥٥.

والاستفهام كقولك[1]: أتكرمني وأُكرمَك؟، أي: أيكونُ منك إكرام وأنْ أُكرمَك؟ أي أيجتمع هذان؟، قال الحطيئة:

أَلم أَكُ جـــارَكُم وتكـــونَ بيْني وبينكم المـــودةُ والإخـــاءُ[2]

فهذا على لفظ الاستفهام وإن كان معناه التقرير، والحكم فيهما واحد، تقديره: أَلم يجتمع هذان؟.

والتمني[3] كقولك: ليت زيداً يأتينا ونُكرمَه (أي و[4] أن نُكرمَه)، قال الله عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا[5] وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في قراءَةِ مَن نَصب[6]، أي وأنْ نكونَ.

والنفي كقولك: لا يسعُني شيء ويعجزَ عنك، أي وأن يعجزَ عنك، قال الله عز وجل: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ[7] جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾، وقال دُرَيْدُ ابن الصِّمَّة:

---

(١) من «ر» : وأما الاستفهام فكقولك...وفي «ق» فقولك....

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٥، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٧، والكشاف للزمخشري جـ١ ص٣٩٢، والمغني ص٦٦٩ وشرح شواهده ص٣٢١، والشذور ص٣١٢، والعيني جـ٤ ص٤١٧، والهمع جـ٢ ص١٣، والدرر جـ٢ ص١٠، والأشموني جـ٣ ص٤٣٠ ومعجم شواهد العربية ص٢٠، وديوانه ص٣٠.

(٣) في «ر»: وأما التمني فقولك، وفي «ق»: وأما التمني فكقولك.

(٤) نقص في «ر».

(٥) الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

(٦) قرأ حمزة وحفص عن عاصم ويعقوب بنصب «نكذب» و «نكونَ» ووافقهم الأعمش، وقرأ ابن عامر برفع «نكذب» ونصب «نكون»، ونقل عنه النصب فيهما، وقرأ الباقون بالرفع فيهما، انظر: السبعة ص٢٥٥ والتيسير ص١٠٢، وإبراز المعاني ص٣٠١ ـ ٣٠٢، والنشر جـ٢ ص٢٥٧، والإتحاف ص٢٤٦، والبحر المحيط جـ٤ ص١٠١ ـ ١٠٢.
وانظر أيضا: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ ص٢٦٣.

(٧) الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

قَتَلْتُ بعبْـد الله خَيْرَ لـداتـه ذُؤاباً فَلَمْ أَفْخرْ بذاك وأَجْزَعَا[1]

والعرض[2] بمنزلة الاستفهام كقولك: أَلاَ تَنْزلُ (عندَنا)[3] وتأكلَ شيئاً، أَيْ وأَن تأكل شيئا.

فهذا كله بمعنى الجمع بين الشيئين، ويجوز في جميعها العطف على ما قبل الواو إذا لم ترد الجمع.

وأَمَّا الفاءُ: فتنصبُ الفعل المستقبل بإضْمار أَنْ في غير الواجب أَيْضا في جواب هذه السِّتة، وليس معناها الجمعُ، وإنما معناها: أَنَّ الأَولَ سببُ الثَّاني كقولك: زر زيدا فيكرمَك، فالزيارةُ سببٌ للإكرام، وتقول: لا تأتني فَأَضْرِبَك، فالإتيانُ سببٌ للضَّرْب، قال الله عز وجل: ﴿لاَ تَفْتَرُوا عَلَى[4] اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾، وقال الفرزدق:

وَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبِحَ دُونَها ولا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللّها والغَلاصِمِ[5]

وتقول: ما تأتيني فَتُحدّثَني، أَيْ ما يكون منْك إتيانٌ فكيفَ حديثٌ؟، قال الله عز وجل: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ[6] فَيَمُوتُوا﴾، وفيه وجهٌ آخرُ، وهو أَنْ

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٥، وانظر أمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٧٣، والبيت في الأصمعيات ص١١١، والأغاني جـ١٠ ص١٣، وحماسة ابن الشجري ص١٣، ١٤ والخزانة جـ٣ ص١٦٦ بروايات لا شاهد فيها، وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص٢٠٩، واللدة: الترب جمعها: لداتٌ.

(٢) في «ر» و «ق»: وأما العرض فبمنزلة الاستفهام.

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآية ٦١ من سورة طه.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٠، وانظر: الهمع جـ٢ ص١٣ والدرر جـ٢ ص٨ ومعجم شواهد العربية ص٣٦٤، وديوانه ص٨٥٦.

وهو في اللسان (غلصم) وفيه: الغلصة: رأس الحلقوم... وانه لفي غلصة من قومه أي في شرف وعدد، واللها جمع لهاة، وهي أقصى الحلق.

(٦) الآية ٧٣ من سورة فاطر.

يكون معناه: ما تأتيني مُحَدِّثاً، أَيْ (قد)[1] يكون منك إتيانٌ من غَيْر حديثٍ.

وتقول: أَينَ بيتُك فأَزورَك؟، (أَيْ فأَنْ أزورَك[1])، وأَنشد سيبويه[2]:

أَلَمْ تسـألْ فتخبرَك الرسُـومُ على فِرْتَـاجَ والطَّلَـلُ القـديمُ

وتقول: ليتَ زيداً عندنا فنكرمَهُ، قال الله عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ[3] مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾.

وتقول: أَلا ماءَ فأَشربَه، قال أُميَّةُ بن أَبي الصَّلْتِ:

أَلاَ رسـولَ لَنـا مِنَّـا فَيُخْبِرَنـا ما بُعْدُ غايتِنَا مِنْ رأس مُجْرَانَا[4]

ويجوز العطف بالفاءِ على ما قبلها، كما جاز في الواو إذا صحَّ المعْنَى على العطف.

قال سيبويه[5]: وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبُه [٥٧ / ب] في الاضطرار من حيثُ انتصب في غير الواجب، وذلك لأَنك تجعل «أَنْ» العاملة، فَمِمَّا نصب في الشِّعر اضطراراً قول الشاعر[6]:

---

(١) نقص في «ر».

(٢) انظر: الكتاب جـ١ ص٤٢١ وهو من أبياته المجهولة القائل.

والبيت في اللسان (فرتج) وفرتاج سمة من سِمَات الإبل كذا في اللسان عن أبي عبيد، وفيه أيضا: فرتاج: موضع، وقيل موضع في بلاد طَيِّئ، وانظر فرتاج في معجم البلدان جـ٦ ص٣٥٤.

(٣) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٠، وانظر: ص٣٠٩، والعيني جـ٤ ص٤١٢، وديوانه ص٣٠٢، الغاية أصل الغاية في سباق الخيل: الأمد الذي جعل مسافة للتسابق ورأس مجرانا: أول ومبدأ إجرائنا الخيول، والمجرى بضم الميم وسكون الجيم: مصدر ميمي بمعنى الإجراء، وقد ضرب الغاية والمجرى مثلا، وانظر: معجم شواهد العربية ص٣٨١.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٤٢٣.

(٦) هو المغيرة بن حبناء.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٢٣، ٤٤٨، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢٤، المحتسب جـ١ ص١٩٧ والكشاف للزمخشري جـ١ ص٣٨٣، وابن يعيش جـ٧ ص٥٥ والمقرب جـ١ ص٢٦٣، والخزانة جـ٣ ص٦٠٠، والمغني ص٢٩١، وشرح شواهده ص١٦٩، والشذور ص٢٢٢، والعيني جـ٤ ص٣٩٠، والهمع جـ١ ص٧٧، وجـ٢ ص١٠، ١٦، ٧٣، والدرر جـ١ ص٥١ وجـ٢ ص٨، ١٠، ٩٠، والأشموني جـ٣ ص٢٤٧، والضرائر ص٢٧٥، ومعجم شواهد العربية ص٨١.

سـأترك منزلي لبني تميم وألحـقُ بـالحِجَـازِ فـأستريحَـا

وقال الأعْشَى:

وثُمَّتَ لا تَجْـزونني عنـد ذَاكُمُ ولكنْ سَيَجْـزيني الإلَـهُ فَيُعْقِبَـا[1]

قال[2]: وهو في الكلام ضعيف، يعني النصبَ في الواجب.

ويجُوزُ الرفعُ بعد الفاءِ على تقدير الابتداءِ، كقولك: زُرني فأزورَك، أيْ فأنا أزورُك، قال الشاعر[3]:

ألم تسـأل الربـع القَـوَاءَ فينطـقُ وهل تخبرنْـك اليـوم بيـداءُ سَمْلَـقُ

لم يجعل السؤال سببا للنطق، ولكنـه جعلـه ينطـق على كل حـال، كأنـه قال: فهو ينطقُ، قال النابغة[4]:

---

(١) وهو من شواهـد سيبويـه جـ١ ص٤٢٢ وانظر: الضرائر ص٣١٩، ومعجم شـواهـد العربيـة ص ٢٧، وديـوانـه ص٩٠.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٤٢٣.

(٣) هو جميل بن معمر، انظر: ديوانه ص ١٤٤.

والبيت من شواهد سيبويـه جـ١ ص٤٢٢، وانظر: الجمل ص٢٠٤، وابن يعيش جـ٧ ص٣٦ والخزانـة جـ٣ ص٦٠١، والعيني جـ٤ ص٤٠٣، والشـذور ص٣٠٠، والمغني ص١٦٨، وشرح شـواهـدِهِ ص١٦٢، والتصريـح جـ ص١٤١ والهمـع جـ٢ ص١١، ١٣١، والـدرر جـ٢ ص٨ وص١٧١، واللسـان (سملق) ومعجم شواهـد العربيـة ص٢٤٥، والقـواء: القفر، والبيـداء: الفـلاة، والمفازة المستوية، وقيل مفازة لا شيء فيها، سميت بذلك، لأنها تُبيـد من يَحُلّ بها، والسملق: الأرض المستويـة، وقيل: القفر الذي لا نبات فيه.

(٤) انظر: ديوانه ص٦١ (مجموعة خمسة دواوين طبع بيروت بدون تاريخ)، والبيتان ملفقان من ثلاثة أبيـات في الديوان هي:

سقى الغيث قبرا بين بصرى وجـاسم بغيث من الـوسمي قطر ووابـل

ولا زال ريحـان ومسـك وعنبر على منتهـاه ديمـةٌ ثم هـاطـل

وينبت حـوذانـا وعـوفـا ومنـورا سـأتبعـه من خير مـا قـال قـائـل

وهما من شواهـد سيبويـه جـ١ ص٤٢٢، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٢١، ومعجم البلـدان (تُبْنَى)، وروى: تُبْنَى بـدلا من بصرى، وبصرى موضعين: إحداهما بالشام، وجـاسم: قريـة قرب دمشق والجود والوابل: أغزر المطر، وخص الوسمي؛ لأنـه أطرف المطر عندهم لمجيئه عقب القيظ، والحوذان: والعَوف نبتان طيبا الرائحة، سـأتبعـه أي سـأُثني عليـه. وانظر معجم شواهد العربية ص٢٨٤.

ولا زال قبر بين بُصْرى وجـــاسِم عليــه من الـوسْمِيِّ جَـوْدٌ وَوَابِـلُ
فَيُنْبِتُ حـوْذَانـاً وعَـوْفـاً مُنَـوِّراً سأُتْبِعُـه من خير مـا قـال قَـائـل

كأنه قال: فهو ينبتُ حَوْذَاناً، ولم يجعله جوابا لدعـائـه، ولو نصب لجـاز على أن يَجْعَل الأَوّلَ سبباً للثاني كما بينا.

وأَمَّا حتى: فمعناها إلى أَنْ، وتنصب الفعل (بعدهـا)[1]، بإضمار «أَنْ»، تقول: سِرْتُ حتَّى تَطْلُعَ الشمسُ، وحتَّى تَغْرُبَ الشمسُ، ونحْنُ نُفْرِدُ لهـا بـابـاً نَسْتَقْصي فيه شرحها إن شاء الله.

([2] وَأَمّا اللاّمُ: فتكون على ضربَيْن: -

أَحـدُهمـا: أَنْ يكون أَوّلُ الكلام مـوجبـاً فيكـون[2]) معنـاهـا كمعنى «كَيْ» كقولك: جئتك لتُكْرِمَني (أَيْ لكيْ تُكرمَني)[3]، قـال الله عز وجل: ﴿إِنّـا فَتَحْنَـا لَكَ[4] فَتْحاً مُبيناً، لِيَغْفِرَ لَـكَ الله مَـا تَقَـدَّمَ مِنْ ذَنْبِـكَ وَمَـا تَـأَخَّرَ﴾ (أَيْ لِكَيْ يَغْفِرَ[5] لَكَ الله).

والثـاني: أَنْ يكون في أول الكلام حرفُ نَفْي فتُسَمَّى لامَ الجُحود، وذلـك قولك: ما جِئْتُكَ لِتُهينَني، وما كنتُ لأَضْرِبَ زيـداً، قـال الله عز وجل: ﴿وَمَـا كَانَ اللهُ[6] لِيُضيعَ إِيمانَكُمْ﴾، وتنصِبُ في الوجْهَين[7] جميعا بإضمار «أَنْ»، فـاعرف ذلك إن شاءَ الله عزَّ وجلَّ.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢-٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآيتان ١، ٢ من سورة الفتح.

(٥) زيادة في «ق».

(٦) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٧) قـال: السهيلي في نتـائج الفكر جـ٢ ص٩٥ - ٩٦: «هـا - يعني لام كي، ولام الجحود - حرفـا جر، فكـلاهـا ينصب بإضمار أن، إلا أن لام كي هي لام العلة فلا يقع قبلها إلا فعل يكون علة لما بعدها، فإن كان «ذلك الفعل منفيا لم يُخرجها عن أن تكون لامَ كي كما ذهب إليهِ الصَّيْمَري».

بَابُ جَزْمِ الفِعْل

الجازم للفعل «لَمْ» وَ «لَمَّا» و «أَلَمْ» و «أَلَمَّا» (و «أَوَلَمْ»[1] و «أَوَلَمّا»، و «أَفَلَمْ» و «أَفَلَمَّا»، والأَصل في جميعها «لَمْ».

ولام الأَمْر، و «لا» في النَّهْي، وما كان على لَفْظِها من الدعاءِ وجواب الأَمر والنهي، والاسْتفهام، والعرض، والتمنّي، والنفي، وأَدواتِ المُجازاة، ولها باب يجيءُ بعد هذا الباب إنْ شاءَ الله تعالى.

فأَمّا «لَمْ» و «لَمَّا»: فيَنْقُلان الفعلَ المضارعَ إلى مَعْنى المُضِيِّ، ويجْزِمَانه، فلَمْ: نَفْيٌ لقولك: فَعَل، و «لَمَّا» نفيٌ لقولك: قَدْ فَعَل كقول القائل: قَامَ زيْدٌ، فتقول نافياً له: لم يقُمْ زيْدٌ، وكذَلِكَ: (قد)[2] قام زيد، فتقول أَنْتَ: لما يقم (زيد)[2]

وأَمّا لام الأَمْر: فتجزمُ الفعلَ، وتكون في أَمر الغائب و (أَمر)[3] المخاطب كقولك: لِيَقُمْ زيدٌ، ولِتَقُم، وقَدْ قُرِئَ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[4] (و «لِيَفْرَحُوا»[5]) على الوجهين بالياءِ[6] والتاءِ[7].

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) الآية ٥٨ من سورة يونس.

(٥) نقص في «ر».

(٦) وهي قراءة الجمهور.

(٧) وهي قراءة عثمان بن عفان، وأُبَيّ، وأَنَس، والْحَسَن، وأَبُو رَجَاء بن هُرمز وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسُّلمي، وقتادة، والْجَحْدَري، والهلال بن يَسَاف والأَعمش وعمرو بن فائد، والعباس بن الفضل الأنصاري، ورُوِيَتْ عن النبي ﷺ . انظر: السبعة ص٣٢٨، والمحتسب جـ ص٣١٣ والبحر المحيط جـ٥ ص١٧٢، والنشر جـ٢ ص٢٨٥، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٠٠.

ويجوز حذف هذه اللام في الشعر (كما)[1] قال حسان بن ثابت:

[٥٨ / ١] مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نَفْسَـكَ كُـلُّ نَفْسٍ إذا مَـا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ[2] تَبَـالاَ /

أرادَ لِتَفْدِ.

و «لا» في النهي تجزمُ الفعل كقولك: لا تَشْتِمْ زيداً، والدعاء يجْري مَجْرى الأَمر والنهي في جزم الفعل؛ لأَن اللفظ واحد وإن اختلف المعنى كقولك: لِيقطعْ الله يدَ زيدٍ، ولا يُبْعِدْ الله عَمْراً.

والأَجوبة التي ذكرناها تكون مجزومة إذا كان ما قبلها سببا لها، كقولك في الأَمر: إيتِ عَمْراً يُكرمْك، والنهي: لا تَشْتِمْ زيداً يضربْك[3]، والاستفهام: أَيْنَ بيتك (أَزُرْك)[4]، والمجازاة: إنْ تُكرمْني أَزُرْك، والعرض: ألا تنزلُ تُصبْ خيراً، والتمنّي: ليتك عندنا نُكْرمْك، والنفي: ما أَنْتَ جواداً أَقْصدْك.

وإنّما وجب أن تكون هذه الأَجوبة مجزومةً؛ لأَن ما قبلها فيه معنى «إنْ» التي للمجازاة، فتقديرُ[5] أَكرمْ زيداً (يُكرِمْك[6] أكرمْ زيداً) إنْ تُكرمْه يكرمْك،

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ر» و «ق»: من شيء، وهي رواية سيبويه وهي أيضا رواية المبرد. والبيت ليس في ديوان حسان، ونسب أيضا الى أبي طالب عم النبي ﷺ، وليس في ديوانه، ونسب إلى الأعشى وهو في زيادات الديوان ص٢٥٢، وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٠٨ وانظر: المقتضب جـ٢ ص١٣٢، واللامات ص٩٤، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٧٥، والإنصاف ص٥٣٠ وأسرار العربية ص٣١٩، ٣٢١، وابن يعيش جـ٧ ص٣٥، ٦٠، ٦٢، وجـ٩ص٢٤، والمقرب جـ١ ص٢٧٢، والخزانة جـ٣ ص٦٢٩، ٦٦٦، والشذور ص٢١١ والمغني ص٢٢٤، ٦٤١، وشرح شواهده ص٢٠٤، والعيني جـ٤ ص٤١٨، والهمع جـ٢ ص ٥٥، والدرر جـ٢ ص٧١، والأشموني جـ٤ ص٥، والضرائر ص٨٤ والتبال: سوءُ العاقبة وهو بمعنى الوبال.

(٣) في «ر» و «ق»: يكرمك.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في الأصل: فتقديره.

(٦) نقص في الأصل.

وكذلك: لا تشتم زيدا إنْ[1] تَشْتِمْه يضربْك، وكذلك: أَيْنَ بيتُكَ إنْ تُعَرِّفْنِي أَزُرْكَ، وألا تَنْزِلُ إن تَنْزِلْ تُصِبْ خَيْراً، وليتك عندنا إنْ تَكُنْ عِنْدنا نُكْرِمْك، وما أَنْتَ جَواداً إنْ تكُنْ جواداً أَقصِدْكَ، فَلَمّا كان الكلام يتضمن معنى المجازاة جُزِمَتْ هذه الأَجْوبةُ؛ لأَنّ الثّاني يجب بوجوب[2] الأَول، كما أنك إذا قُلْتَ: إنْ تأتني أُكْرِمْك، فالإِكْرَامُ يجب بالإِتْيَان (و)[3] قال الله عز وجل: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ[4] وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾؛ فَمَنْ جَزَم[5] فعلى الجواب، ومن رفع[6] فعلى الصفة كأَنّه قيل: وَلِيًّا وَارِثاً، وقوله عز وجل: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[7] قرئ بالرفع[8] والجزم[9]:

فالرفع على معنى الحال كأَنّه قال: (ولا تَمْنُنْ)[10] مُسْتَكْثِراً[11]؛ والجزم على البدل؛ لأَنَّ المنّ استكثار، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) في «ق»: فإنك إن تُكْرِمْه يُكْرِمْكَ.

(٢) في «ر»: لأن الثاني يوجبه الأول.

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآية ٥ والآية ٦ من سورة مريم.

(٥) وهما أبو عمرو والكسائي، ووافقهما الشنبوذي، والزهري، والأعمش، وطلحة، واليزيدي وابن عيسى الأصبهاني، وابن محيصن، وقتادة.

(٦) وهم ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والجمهور،انظر: السبعة ص٤٠٧، والتيسير ص١٤٨، والنشر جـ٢ ص٣١٣، وإتحاف فضلاء البشر ص٣٥٩ والبحر المحيط جـ٦ ص١٧٤، وإبراز المعاني ص٣٩١.

(٧) الآية ٦ من سورة المدثر.

(٨) والرفع قراءَةُ الجمهور.

(٩) والجزم قراءة الحسن، وابن أبي عبلة، انظر: شواذ ابن خالويه ص١٦٤، والبحر المحيط جـ٨ ص٣٧٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٥٢٦.

(١٠) نقص في «ر»، وفي «ق»: كأنه قيل: لا تمْنُنْ تستكثر.

(١١) في الإتحاف ص٥٢٦: «.. أو على حذف «إنْ» على أنّ الأصل: إن تستكثر، فلمّا حُذفت «إنْ» ارتفع«وقد قرئ بذلك ففي شواذ ابن خالويه ص٦٤» وفي حرف عبد الله: «ولا تمنن إن تستكثر»، وفي البحر المحيط جـ٨ ص٣٧٢: وقرأ ابن مسعود:» إن تستكثر» بإظهار «إن..».

بَابُ المجازاةِ

أَدواتُ[1] المجازاةِ «إنْ» المكسورة الخفيفة، و «مَنْ»، و «ما»، و «مَهْمَا»، و «أيٌّ» و «أَنَّى» و «أَيْنَ» و «مَتَى» و «حَيْثُمَا» و «إذَامَا»، و «إذْمَا».

فهذه كلها تجزم الشرط والجواب، ولابد منها جميعا كقولك: إن تُكْرِمْني أكرمك، ومَنْ يأتني آتِهْ، وما تفعلْ أفعلْ، ومهما تقُمْ أَقُمْ، وأَيُّهُم يأتِكَ تُكْرِمْه، ومتى تَخْرُجْ أخْرُجْ. ولا يُجَازَى بحيثُ، وإذْ وإذا بغير «ما»؛ لأَنَّها ظُرُوفٌ تُضافُ إلى الجُمَل، فجعلت «ما» ملازمة لها؛ لتمنعَها من حكم الإضافة، وتنقلها إلى باب الجزاءِ؛ لأَن الإضافة تُوَضِّحُهَا، والمجازاة بابُها الإبْهَامُ كقولك: حيثُما تَكُنْ أَكُنْ، وإذ ما تَقُمْ أَقُمْ، وإذَا مَا تُكْرِمْني أكْرِمْكَ قال العباس بن مِرْدَاس:

إذْ ما أَتَيْتَ على الرّسُولِ فَقُلْ لهُ ... حَقًّا عليْكَ إذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ[2]

وقال الفرزدق[3]:

فقامَ أبُوْ لَيْلى إليه ابْنُ ظَالِمٍ ... وَكَانَ إذَامَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ

---

(١) في «ر»: حروف الجزاء.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٣٢، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٤٧، والكامل ص١٦٤، والجمل ص٢٢٢، والخصائص جـ١ ص١٣١، وابن يعيش جـ٤ ص٩٧، وجـ٧ ص٤٦، والخزانة جـ٣ ص٦٣٦، والروض الأُنُف جـ٢ ص٢٩٨، اطمأن: سكن، والمجلس: قيل: يريد أهل المجلس فحذف المضاف، ويجوز أن يكون مصدرا ميميا، وحقا: منصوب على المصدر المُؤكِّد به، أو هو نعت لمصدر محذوف، وقد قال العباس ذلك في غزوة حنين يخاطب النبي ﷺ.

(٣) انظر: ديوانه ص٢٢، وقال صاحب معجم شواهد العربية ص٥٥، وليس في ديوانه، ولكنّي وجدْتُه فيه، في الموضع السابق.

وهو من شواهد ابن يعيش جـ٨ ص١٣٤، وانظر: الخزانة جـ٣ ص١٨٥.

والمجازاة[1] بإذَامَا، وإذْ مَا يَقِلُّ استعمالُها، قال سيبويه[2]: والجَيِّدُ ما قال كَعْب (ابنُ زهير)[3]:

وإذا ما تَشَاءُ تَبْعَثُ منْهَا[4] مَغْرِبَ الشَّمْس نَاشِطاً مَذْعُورَا [٥٨ / ب]

يعني أنَّ الجيِّدَ ألاَّ يُجْزَمَ بإذَا ما، كما لم يَجْزِم كَعْبٌ في هذا البيت.

واعْلم أنَّ جواب الشرط يكون على وجهين:

أحدهما: بالفاء، والآخرُ بغير الفاء.

فَما لم تكن في أوله الفاءُ جزم إنْ كان معربا كقولك: إنْ تَأتِني آتِكَ، وإنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ.

وإن كان في أوله الفاءُ لم يُجْزَم، وارتفع (الفعلُ)[3]؛ لأن الفاءَ تمنع ما قبلها أنْ يعمل فيما بعدها؛ لأنّ فيها معنى الاستئْناف، تقولُ: إن تَزُرْني فأُكرمُك، وإنْ تُكْرِم زيدا فَهُو يستَحِقُّ.

ولا يجوز أن يقع الاسم في جواب الشرط إلا بالفاء كقولك: إنْ تُحْسِنْ فالله يحسنُ إليك، ولا تُحْذَفُ هذه الفاءُ إلا في الشعر، أنشد سيبويه:

---

(١) ذكر النحاة أن الصيمري هو الذي أجاز ذلك، فقد قال البغدادي في الخزانة جـ٣ ص١٨٥: «.. على أن بعضهم قال يجازى بإذا ما فتَجْزِم الشرط والجزاءَ كما جَزم «يسلل» ... وجزم «يَضْرب»، ثم قال: والرواية متى ما، قال شارح اللباب: قد نقل عن بعضهم أنه جوز الجزم بإذا مكفوفةً بما.. ومن منعه قال: الرواية: متى مَا يسلل ....، ونقل أبو حيان في تذكرته أنّ الصيمري ذهب إلى أنها تكفُّ بما مثل «إذْ» فتجزم كبيت الفرزدق «وقال ابن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي ٣٥/أ» وأجاز الصيمري أنْ يُجازى بها مطلقا إذا لحقتها «ما» لأنها تكفُّها عن الإضافة كما في قوله: وكان إذا ما يسلل....».

(٢) انظر: الكتاب جـ ص٤٣٤.

(٣) زيادة في «ر».

(٤) في الأصل: منهن. والبيت من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٣٤، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٥٧، وابن يعيش جـ٨ ص١٣٤ وديوانه ص١٦١، وورد عرضا في الخزانة جـ٣ ص١٦٣. قال الشنتمري: «وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله فشبهها في انبعاثها مسرعةً بناشِطٍ قد ذُعِر من صائد أو سبع والناشط: الثور يخرج من بلد إلى بلد فذلك أوحش له وأذعر».

مَنْ يَفْعَلْ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُ بالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ[1]

وكان الأَصْمَعِيُّ[2] يُنْشِدُهُ:

مَنْ يَفْعَلْ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ[3] يَشْكُرُهُ

وأَصْلُ «مَهْمَا» عند الخليل[4] «ما» زِيدَتْ عليهَا «مَا» وأُبْدِل من الألف الأُولى هَاءٌ؛ كراهيةَ لِتكرير لفظها.

وتُزاد «ما» على حروف المجازاة للتأكيد، فإذا زيدت على «إنْ» لَزِمَ الشرطَ ـ في أكثر الكلام ـ [5] النُّونُ، كقولك: إمّا تَأْتِينَّ زَيْداً يُحْسِنْ إليْكَ.

قال الله عز وجل: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ[6] فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾

---

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤٣٥، واستشهد سيبويه بقطعة منه في ج ١ ص ٤٥٨، وانظر أيضاً: نوادر أبي زيد ص ٣١، والمقتضب ج ٢ ص ٧٢، والخصائص ج ٢ ص ٢٨١، والمحتسب ج ١ ص ١٩٣ والمنصف ج ٣ ص ١١٨، وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٤١٦، وتفسير الكشاف ج ١ ص ٣٧٥، وأمالي ابن الشجري ج ١ ص ٨٤، ٢٩٠، ٣٧١، وابن يعيش ج ٩ ص ٢، ٣، والمقرب ج ١ ص ٢٧٦، والخزانة ج ٣ ص ٦٤٤، ٦٥٥، والمغني ص ٥٦، ٩٨، ١٣٩، ١٦٥ و ٢٣٦، ٤٢٢، ٤٢٣، ٥١٧، ٦٣٦، ٦٤٧ وشرح شواهده ص ٦٥، ١٠٠، ١٥٩ والعيني ج ٤ ص ٤٣٣، والتصريح ج ٢ ص ٢٥١، والأشموني ج ٤ ص ٢٣، والضرائر ص ٦٤، وقد نسب هذا البيت إلى حسان بن ثابت، وقال صاحب معجم شواهد العربية ص ٤٠٢: «ليس في ديوانه» ، بيد أنّي وجدته في زيادات ديوان حسان بن ثابت ج ١ ص ٥١٦، ونُسِبَ أيضاً إلى عبد الرحمن بن حسان، كما نُسب إلى كعب بن مالك الأنصاري وهو في ديوانه ص ٢٨٨، ٣١٢.

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني، وأبو الفضل الرياشي وغيرهُمْ، له تصانيف بلغت الأربعين كما في فهرست ابن النديم، ولد سنة اثنتين، وقيل: سنة ثلاث وعشرين ومائة، وتوفي سنة ست عشرة ومائتين، وقيل غير ذلك: انظر الفهرست ص ٨٢، وأخبار النحويين البصريين ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) انظر: نوادر أبي زيد ص ٣١ ـ ٣٢ وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٤١٦ والشنتمري ج ١ ص ٤٣٦.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٣، ثم قال سيبويه بعد ذكر رأي الخليل: «وقد يجوز أن يكون «مَهْ» كإذْ ضُمَّ إليْها «مَا» .

(٥) يعني نون التوكيد.

(٦) الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(وقال[1] عز وجل: ﴿وإمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً[1]﴾) .

وتقول: أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ، قال الله عز وجل: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا[2] يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ .

وتقول: متَى تَقُمْ أَقُمْ، ومتَى تَأْتِنِي آتِكَ.

واعلم أن «مَا» و «مَنْ» و «أَيّاً» في المجازاة بغير صِلاَتٍ؛ لأَنَّ الصِّلَةَ[3] تُوضِّحُهَا، والمجازاةُ يُراد بها الإبهام، فلذلك لم تُوصَل.

ولا يجوز أن يُجازى بإذا[4] في الكلام؛ لأَنه[5] لِوَقْتٍ معلوم، وأَصل الجزاء أَلاَّ يكون معلوماً بل يجوز أَنْ يكونَ، وألا يكون، أَلا ترى أَنَّكَ تقول: آتيك إذَا طلعت الشمس، ولا يجوز (أن تقول[6]) آتيك إنْ طلعت الشَّمس؛ لأَن «إنْ» لا تدخل على معلوم، وقد جُزِمَ بها في الشِّعْر، قال الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ والله يَرْفَعُ لِي نَاراً إذَا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ[7] تَقِدِ

وإنَّمَا جُزِمَ بها في ضرورة الشِّعْر؛ لِمُشَابَهَتِهَا «إنْ» .

(١-١) نقص في الأصل، وهي الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٣) في «ر» و «ق» : لأن الصلات.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤، والمقتضب ج ٢ ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٥) الضمير عائد إلى «إذا» . لأنها ظرف لما يستقبل من الزمان.

(٦) زيادة في «ر» .

(٧) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٤، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٥٦، وابن يعيش ج ٧ ص ٤٧ والخزانة ج ٣ ص ١٦٢، والأشموني ج ٤ ص ١٤، ومعجم شواهد العربية ص ١١٦ وديوانه ص ٢١٦. خندف: أم مدركة وطابخة ابْنَيْ إلياس بن مُضَر، وتَميم من ولد طابخة بن إلياس، ولذلك هو يفخر بخِنْدِف، ويقول: إذا قعدت بغيري قبيلته فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة، وانظر: اللسان (خندف) .

وتقول: آتيك إنْ أَتَيْتَنِي، وأُكْرِمُكَ إنْ أَكْرَمْتَنِي فتُقَدّمُ الجوابَ وترفعُه؛ لأَنَّ حرفَ الشرط لا يعمل فيما قبله.

ولا يجوز في الكلام: آتيك إن تَأْتِنِي، وأُكْرِمُكَ إنْ تُكْرِمْنِي؛ (لأَنَّ)[1] «إنْ» (إذا)[1] عملت في الشرط فلا بد لها مِنْ جواب تعمل فيه أيضاً.

فإذا قلت: أُكْرِمُكَ إنْ أَكْرَمتني حَسُنَ؛ لأَن «إنْ» لم تعمل في لفظ الشرط، وإنما عملت في مَوْضِعِهِ (كَمَا)[2] قال الله عز وجل: ﴿وإنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا[3] لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ فالجواب[4] «لَنَكُونَنَّ» ؛ لأَنَّ «إنْ» لَمْ تَعْمَل في لفظ الشرط؛ لأَنَّ الْجَازِمَ[5] لِتَغْفِر («لَمْ»[1] و) قال: (﴿و)[2] إلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ[6] مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ فَجَزَم الجوابَ؛ لأَنَّ الشرط مَجْزُومٌ بإنْ.

ويجوز في الشعر تقديمُ الجواب مرفوعاً مع جزم الشرط، ويجوز أيضاً تأخيرُ الجواب (مرفوعاً[2]) على نِيَّةِ التقديم مع جزم الشرط، كما قال جرير بن[7] عبد الله (البجلي[2]) :

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر»

(٣) الآية ٢٣ من سورة الأعراف.

(٤) في «ر» و «ق» : قال في الجواب: لنكونن.

(٥) في «ر» : وإنما العامل في «تغفر» «لم» .

(٦) الآية ٤٧ من سورة هود.

(٧) ونسب أيضاً إلى عمرو بن خَثَارِم البجلي.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٦، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٢، والكامل ص ٧٨ والروض الأنف ج ١ ص ٦٠، وأمالي ابن الشجري ج ١ ص ٨٤؛ والإنصاف ص ٦٢٣، وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٨، والمقرب ج ١ ص ٢٧٥، والخزانة ج ٣ ص ٣٩٦، ٦٤٣، والمغني ص ٥٥٣، وشرح شواهده ص ٣٠٣، والعيني ج ٤ ص ٤٣٠، والتصريح ج ٢ ص ٢٥٠ والهمع ج ١ ص ٧٢ وج ٢ ص ٦١، والدرر ج ١ ص ٤٧ وج ٢ ص ٧٧ والأشموني ج ٤ ص ٢٠، والضرائر ص ١٧١، ومعجم شواهد العربية ص ٤٩٨، وكان جرير بن عبد الله البجلي تنافر هو وخالد بن أرطاة الكلبي إلى الأقرع وكان عالم العرب في زمانه، فقال جرير هذا الشعر عند المنافرة أو قاله عمرو بن خَثَارم.

يَـا أَقْرَعُ بْنَ حَـابِسٍ يَـا أَقْرَعُ إِنَّـكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُـوك تُصْرَعُ

أيْ إنك تُصْرَعُ إنْ / يُصْرَعْ أخوك (فهذا[1] البيتُ كان في الكلام: إِنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعْ بالجزم للفعلين؛ وذاك أنَّ الضرورةَ دَعَتْ إلى ذلك، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، وعند المبرد على حذف الفاء[1]) . [٥٩ / ا]

وقال زهير:

وإنْ أَتَـاهُ خَلِيلٌ يَـوْمَ مَسْـأَلَـةٍ يقُـولُ لا غَـائِبٌ مـالي ولاَ حَرِمُ[2]

([3] على[4] التقديم والتأخير في قول سيبويه[4]، كأنه قال: يقول: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمٌ إنْ أَتَاهُ خليل، وأبو العباس[5] لا يُجيزُهُ إلاَّ على حذف الفاء مِنَ الجواب[3]) .

واعلم أن حروف الشرط تنقل (الفعل[3]) المَاضِيَ إلى معنى المستقبل، إذا قلت: إن أتيتني أَتَيْتُكَ، ومَنْ أَكْرَمَنِي أَكْرَمْتُه، تُريد: إن تأتني آتِكَ، ومَنْ يُكْرِمْني أُكْرِمْه، كما تنقل «لم» الفعل المستقبل إلى الماضي إذا قُلْتَ: لَمْ يَقُمْ ولم يَذْهَبْ؛ فلذلك جاز أَنْ يَلِيَ حروفَ الجزاء الفعلُ الماضي.

والأَحْسَنُ أن يكون الشرط والجزاءُ من جنس واحد كقولك: ([3] إنْ

(١-١) زيادة في «ق» .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٦، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٠، والكامل ص ٧٨، والمحتسب ج ٢ ص ٦٥، والإنصاف ص ٦٢٥، وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٧، والشذور ص ٣٤٩، والمغني ص ٤٢٢ وشرح شواهده ص ٢٨٣، والعيني ج ٤ ص ٤٢٩ والتصريح ج ٢ ص ٢٥٠، والهمع ج ٢ ص ٦٠، والدرر ج ٢ ص ٧٦، والضرائر ص ١٧١ والأشموني ج ٤ ص ١٩ وأمالي القالي ج ١ ص ١٩٦، ومعجم شواهد العربية ص ٣٤٦ وديوانه ص ١٥٣. الخليل: ذو الخلة المحتاج، والمسألة: السؤال، والحَرِمُ: الحرامُ.

(٣-٣) نقص في «ز» .

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤٣٦.

(٥) انظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٠ ـ ٧٢.

تكْرِمْني أُكْرِمْكَ، فيكونا[1] مضارعين، أو ماضيين كقولك[2]) : إنْ أَتَيْتَنِي أَتَيْتُكَ، ودون هذا في الحُسْنِ (أَنْ تقول[3]) إنْ أَتَيْتَنِي آتِكَ، ودون هذا: إنْ تَأْتِنِي[4] أَتَيْتُكَ؛ لأَنَّ («إنْ»[5]) إذا عملت في الشرط اقتَضَتْ جواباً تعملُ فيه، ولذلك حَسُنَ التقْديمُ إذا لم تعمل[6] في لفظ الشرط، ولم يحسن إذا عَمِلت في لفظه كما بيّنّا.

وأَمّا قولُ الهُذَلي[7]:

فَقُلتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِها لاَ يَضِيرُهَا

ففيه قولان:

أحدُهُمَا: أنْ يكون على تقديم الجواب بتقدير: لا يَضيرُها مَنْ يَأْتِها.

والآخر: أنْ يكون على حذف الفاء، كأنه قال: من يَأْتِها فلا يَضِيرُها، وكلا القولين عن سيبويه[8].

---

(١) في «ر» فيكونان.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) في «ق» : أتيتني آتك.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) في «ر» : إذا لم تكن إنْ تعمل....

(٧) هو أبو ذؤيب، انظر: ديوان الهذليين ص ٢٠٨.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٨، وانظر أيضاً: المقتضب ج ٢ ص ٧٢، وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٨ والخزانة ج ٣ ص ٦٤٧، والتصريح ج ٢ ص ٢٥٠، والعيني ج ٤ ص ٤٣١ واللسان (طبع) والأشموني ج ٤ ص ٢٠، ومعجم شواهد العربية ص ١٥٩. والطوق: الطاقة، والمطبعة: المملوءَةُ، وأصله من الطَّبع وهو بمعنى الخَتْم بالخاتم هنا لأنه يكون غالباً بعد المَلْء، وضارَه يَضِيرُه من باب: «باع» : ألحق به الضرر، يصف قريةً بكثرة طعامها.

(٥) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤٣٨.

وتقول: إنَّ مَنْ يَأْتِينا نُكْرِمُهُ، وكأنَّ أيُّهُمْ تضربُه عندك، فيبطل عمل «مَنْ» و «أيّ» ؛ لأنَّكَ أَعْمَلْتَ فيهِمَا «إنَّ» و «كأنّ» .

وإنما بَطَلَ عَمَلُهَا إذَا عَمِل فيها عامل؛ لأنَّهَا إنَّمَا تَعْمَل بمعنى حرف الجزاء، وحرف الجزاء له صدر الكلام، فإذا عمل فيه عامل صار لذلك العامل صدرُ الكلام فيبطُل عملُ ما بعدهُ، وصار «مَنْ» و«أيٌّ» بمنزلة «الذي» ، كأنَّك قُلْتَ: إنَّ الذي يَأتينا نُكْرِمُه، وكأنَّ الذي تضربه عندك، والفعل الذي بعدهُمَا في صِلَتِهِمَا.

فإنْ شَغَلْتَ العاملَ الأوَّل عنهُمَا رَجَعَا إلى عَمَلِهِمَا، فتقول: إنَّهُ مَنْ يُكْرِمْنَا نُكْرِمْهُ (كما[1]) قال جلَّ وعَزَّ: ﴿إِنَّهُ مَنْ[2] يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ ؛ لأنَّهُ لَمَّا شُغِلَ «إنَّ» بضمير الأمر والشأن صار «مَنْ» صَدْرَ الكلام، كما تقول: إنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، فزيدٌ صدر الكلام في التقدير؛ لأنَّهُ رَفْعٌ بالابتداء، وكذلك «أيٌّ»[3] إذا وقعت (في[4]) ذلك الموقع، وتقول: (كانَ[5]) أيُّهُمْ تَضْرِبْهُ يُكْرِمْك على إضْمَارِ الأمرِ والشأْن في «كان» فتعمل (أي[6]) فيما بعدها كما بَيَّنَّا.

فإنْ كان العاملُ في هذه الأسماء حَرْفَ الجر لم يَبْطُل عَمَلُها؛ لأنّه وإنْ تقدم في اللفظ فَهُو صِلَةُ فعلِ الشَّرطِ، وإنَّمَا تقدَّم؛ لأنه لا يدخل إلا على الاسم، ولم يجُز في هذه الأسماء أنْ يتقدمها الفعل العامل في حروف الجر[7]؛ لأنه لو تقدَّمها بَطلَ الشَّرطُ، فَلَمَّا دعت الضرورة إلى إدخال حرف الجر[7] على هذه

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ٧٤ من سورة طه.

(٣) في الأصل «مَنْ» .

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في الأصل: الجزاء.

الأسماء لم يَبْطُل عملُها؛ لما ذكرنا، فتقول: بِمَنْ تَمْرُرْ امرُرْ بـه، وعلى أَيِّ دَابَّةٍ أُحْمَلْ ارْكَبْه، وغُلاَمَ مَنْ تَضْرِبْ اضربْه.

[٥٩ / ب] قال ابنُ هَمَّامٍ:

لَمَّـا تَمَكَّنَ دُنْيَـاهُمْ أَطَـاعَهُمُ فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِـلِ[١]

وكذلك إن كان العامل بعد هذه الأسماء (فِعْلاً[٢]) لم يَبْطُلْ عملها، كقولك: أَيّاً تُكْرِمْ أُكْرِمْ، ومَنْ تَضْربْ أَضْربْ، فتنصبُ «أَيّاً» و «مَنْ» بفعل الشَّرط: لأَنَّ الفعل يعملُ فيما قبلهُ؛ لِقُوّته، ولا يعمل حرفُ الجر فيما قبلَه: لضعفه.

(و)[٣] تقول: ([٤] أَيُّهم تَضْرِبْ يُكْرِمْك فتنصبُ «أَيَّهُمْ» بتضرب.

فـإن قُلْتَ[٤]:) أَيُّهُمْ تَضْرِبْـهُ يُكْرِمْـكَ رفعتَ «أَيُّهُمْ» ؛ لشَغْلـك الفعـلَ بالضَّمير، إلاَّ على قول مَنْ يقول: زَيْداً[٥] ضربْتُه، فإنـه يجوز نصبُـه (على[٣] هـذا) بفعل مقدَّر بعدَه، كأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّهُمْ تَضْرِبْ تَضْرِبْهُ يُكْرِمْكَ.

وتقول: إنْ تَـأْتِنِي تُسْرِعُ أُكْرِمْـكَ، ترفعُ «تُسْرِعُ» : لأَنـه في موضع الحـال، كأنك (قلت[٦]) إنْ تأتني مُسْرِعاً أُكْرِمْكَ، قال الحطيئةُ:

---

(١) البيت لعبـد الله بن همـام السلولي، وهو من شواهـد سيبويـه ج ١ ص ٤٤٢، وانظر: الأشموني ج ٤ ص ١١، واللسان (مكن) ، يصف رجلاً اتصل بالأمراء فأضاع بذلك دينه في لزوم طاعتهم، وفي اللسان: «وتمكن بـالمكان وتمكنـه على حذف الوسيط» يعني حرف الجر، ثم قال: «وقد يكون تمكن دنياهُمْ على أن الفعل للدنيا فحذف التاءَ: لأنـه تـأنيث غير حقيقي» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤ـ٤) نقص في «ق» .

(٥) في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤١: «وإنْ شِئْتَ قلتَ: زيداً ضربتُه، وإنما نَصبه على إضْمارِ فعل هـذا يفسره كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٢٩٩.

(٦) نقص في «ق» .

مَتَى تَـأْتِـهِ تَعْشُـو إلى ضَـوْءِ نَـارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نار عندها خَيْرُ مُوقِدِ[1]

كَأَنَّهُ قال: مَتَى تأْتِهِ عَاشِياً.

وإنْ كان المرفوع في معنى (الفعل[2]) (المجزوم[3]) الذي قبله جاز فيه الرفع على الحال؛ والجزم على البدل، كقولك: إنْ تأتني تَمْشِ أمْشِ معك (على[4] البدل) ، كأَنَّك قلتَ: إنْ تَمْشِ أَمْشِ معك.

و (إن أردت[5] الحال) ترفع فتقول: (إنْ تَأْتني تَمْشِي[3] أَمْشِ مَعَكَ) كأنك قُلْتَ: إن تأْتني ماشياً أَمْشِ مَعَكَ، قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ[6] أَثَاماً. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ أَبْدَلَ «يُضَاعَفْ لَهُ (الْعَذَابُ[3])» مِنْ «يَلْقَ أَثَاماً» ؛ لأَنَّ لِقَاءَ الأَثَامِ مُضَاعَفَةُ العذاب.

وتقول: إنْ تَأْتِني وتسأَلْنِي أُعْطِك بالعطف على المجزوم، ومتى تأتِ زيداً ثُمَّ تسأَلْهُ يُعْطِكَ، وتقول: والله لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ، ولا يجوز: واللهِ لَئِنْ تُكْرِمْنِي لأُكْرِمَنَّكَ؛ لأَنَّه لا يجوز (أَنْ)[7] تَعْمَلَ «إنْ» في الشرط ولا تعمل في الجواب كما بَيَّنَّا.

---

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤٥، وانظر: مجالس ثعلب ص ٤٦٧، والمقتضب ج ٢ ص ٦٥، والمقصور والممدود ص ٧١، والجُمل ص ٢٢٠، وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٢٧٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٦٦ وج ٤ ص ١٤٨، وج ٧ ص ٤٥، ٥٣، والعيني ج ٤ ص ٤٣٩، واللسان (عشا) ، وديوانه ص ١٦١. الضمير في تأته» للممدوح، تعشو إلى النار: تأتيها ظلاماً في العشاء ترجو عندها خيراً.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ر» .

(٥) نقص في الأصل و «ق» .

(٦) الآيتان ٦٨، ٦٩ من سورة الفرقان.

(٧) نقص في «ق» .

ويجوز أَنْ يَلِيَ «إنْ» في الجزاء الاسْمُ، ولا يجوز في غيرها مِمَّا يُجَازَى (به)[1] كقولك: إنْ اللهُ أَمكنني من فُلان فَعلتُ به كذا وكذا، وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ[2] الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ ، ولا بُدَّ من إضمار فعلٍ بعد «إنْ» يُفَسِّرُهُ[3] هذا المذكورُ، ويجوز في ضرورة الشعر أَنْ يَلِيَ الاسْمُ حرفَ الجزاء (كما[4]) قال عَدِيُّ بْنُ زيدٍ:

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيَّـ ... ـهُ وتُعْطف عليه كأسُ السّاقي[5]

([6] الوَاغِل: الداخل على القوم ولم يُدْعَ وهُمْ يشربون، والوَارِشُ: الداخل على القوم ولم يُدْعَ وَهُمْ يَأْكُلُون[6]) .

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٣) في «ق» : يفسر هذا المذكور.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٥٨، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٦، والإنصاف ص ٦١٧، وابن يعيش ج ٩ ص ١٠، والخزانة ج ١ ص ٤٥٦ وج ٣ ص ٦٣٩، والهمع ج ٢ ص ٥٩ والدرر ج ٢ ص ٧٥، والضرائر ص ٢٣٢ وديوانه ص ١٥٦. ينبهم: ينزل بهم.

(٦-٦) نقص في «ر» و «ق» .

بَابُ حَتَّى

اعلم أنَّ حتى لها أربعة مواضع: -

أَحدُهَا: أَن تَجُرَّ الأسماءَ بمعنى «إلى» ، وتُسَمَّى غايةً، كقولك: ضربت القوم حتى زيدٍ، قال الله عز وجل: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[1].

والثاني: أن تكون عاطفةً بمنزلة الواو، ولا تكون إلا في تحقير أَوْ تَعْظِيم، ويكون ما بعدها من جملة ما قبلها، كقولك: قَدِمَ الحجاجُ حتى المُشاةُ، فهذا تحقير، وخرج الناسُ حتى الأميرُ، فهذا تعظيم، ولو قلت: خرج الناسُ حتَّى زيْدٌ، / وَلَمْ يَكُنْ «زَيْدٌ» معروفاً بتعظيم أو تحقير لم يَجُزْ. [٦٠ / ا]

والثالثُ: أَنْ تنصب الفعل على معنيين: أَحدِهِمَا إضمارُ «أَنْ» بعدها، والآخر بمعنى «كَيْ» .

فَأَمَّا إضْمَارُ «أَنْ» : فأَن يكون الفعل الذي قبلَ «حتَّى» متصلاً حتى يقع الفعل الذي بعدها إلى منتهاه كقولك: سرت حتى أَدْخُلَها، أَيْ اتصل سيري إلى أَنْ دخلْتَها، ويكون السير والدخولُ جميعاً (قد[2]) وقعا كَأَنَّكَ قُلْتَ: سرت حتى دُخُولِها، أَيْ إلى دُخُولِهَا، وعلى هذا قولُه عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[3] (بالنصب[4]) أَيْ اتصل ذلك حَتَّى قال الرسول، فقول الرسول غاية لذلك.

---

(١) الآية ٥ من سورة القدر.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٤) نقص في «ر» .

وأَمَّا مَعْنَى كَيْ: فأَنْ يكون الفعلُ الأوَّلُ يقع في زمان والآخر في زمان (آخر[1]) كقولك: كلمته حتى يَسْمَحَ لي بشيءٍ، أَيْ (كلّمتُه[2]) كَيْ يسمحَ لِيَ بشيءٍ.

وكذلك (تقول[1]) : صلَّيْتُ حتى أَدْخُلَ الجَنَّةَ، أَيْ كَيْ أَدْخُلَ (الجنة[1]).

والرابع: أَنْ تكون «حَتَّى» حرفاً من حروف الابتداء تقعُ بعدها الجُمَل كقولك: ضربت القوم حتى زيدٌ مضروبٌ، ومَرِض حَتَّى (إِنَّهُمْ[2]) لا يرجُونه فَتَكْسِرُ («إِنْ»[1]) ؛ لأَنَّهُ (في[3]) موضع ابتداءٍ، قال الفرزدق:

فيا عجباً حتى كليبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ[4]

فكليبٌ رَفْعٌ بالابتداء، وَتَسُبُّنِي خبره، قال امرؤ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهم ... وحتى الجياد ما يُقَدْنَ بأَرْسَان[5]

= هذا والنصب قراءَةُ الجمهور، وقال أبو بكر بن مجاهد «وقد كان الكسائي يقرؤها دهراً رفعاً ثم رجع إلى النصب، هذه رواية القراء عنه» ، وانظر: معاني القرآن للفراء ج ١ ص ١٣١ ـ ١٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ١ ص ٢٧٧، والسبعة ص ٢٨١ ـ ٢٨٢، والتيسير ص ٨٠، وإبراز المعاني ص ٢٥٢ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٤٠، والنشر ج ٢ ص ٢٢٧ والإتحاف ص ١٨٧.

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤١٣، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٤١، والجُمَل ص ٧٨، والمخصص ج ١٤ ص ٦١، وابن يعيش ج ٨ ص ١٨، ٦٢، والخزانة ج ٤ ص ١٤١، والمغني ص ١٢٩ وشرح شواهده ص ٣، ١٣٠ والهمع ج ٢ ص ٢٤، والدرر ج ٢ ص ١٦، ومعجم شواهد العربية ص ٢٢١، وديوانه ص ٥١٨.

قال الشنتمري: هجا كليب بن يربوع رهط جرير، وجعلهم من الضَّعة بحيث لا يسابُّون مثله لشرفه، ونهشل ومجاشع رهط الفرزدق وهُمَا ابنا دارم.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤١٧ وج ٢ ص ٢٠٣ وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٤٠، والجُمَل ص ٧٨ والمخصص ج ١٤ ص ٦١ وأسرار العربية ص ٢٦٧، وابن يعيش ج ٥ ص ٧٩، وج ٨ ص ١٥، ١٩، والمغني ص ١٢٧، ١٣٠،=

«الجياد» رَفْعٌ بالابتداء، و «ما يقدن» خبره.

وفي هذا الوجه يُرْفَعُ الفعل بعدها على وجهين: -

أَحَدُهُمَا: أَنْ يكون الفعلُ الأَوَّلُ قد كان، والفعلُ الذي بعد «حتى» يقع الآن كقولك: لقدْ سِرْتُ حتى أَدخُلُها الآن (و[1]) (ما أُمْنَع[2])

والوجه الثاني: أَنْ يكون الفعل الذي بعد «حتى» متصلاً بما قبلها غير منقطع عنه كقولك: سرت حتى أَدخُلُها، أَيْ سِرْتُ فدخلْتُها، وعلى هذا قُرِئَ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[3] بالرفع[4]، أَيْ زُلْزِلُوا فقال الرسول.

والفرق بين نصب الفعل بعد «حتى» بمعنى (إلى[2]) أن وبين رفعه: أَنَّ النصبَ لا يكون الفعلُ الذي قبل «حتى» موجِباً لما بعده ولا سبباً له، وإنما يتصل ذلك الفعل إلى (أَنْ ينتهي إلى[2]) غاية كقولك: سرت حتى تطلعَ الشمس، فليس سيرك سبباً لطلوع الشمس ولا موجباً له، ولكنْ سيرُك اتصل إلى غاية هي طلوع الشمس، وكذلك (سرت حتى يُؤذنَ المُؤذن[2] أَيْ) سرت إلى أَنْ يؤذن المُؤذن، وإلى أذان المؤذن، كل ذلك على الغاية، أَيْ دام سيرُك إلى الأَذان، وليس سيرُك سبباً للأَذان، كما لم يَكُنْ سبباً لطُلُوع الشَّمْسِ.

= والهمع ج ٢ ص ١٣٦، والدرر ج ٢ ص ١٨٨ وديوانه ص ٩٣. الأرسان: جمع رسن وهو الحبل أو الزمام يجعل على أنف الفرس أو البعير، قال الشنتمري: «يريد أنه يسري بأصحابه غازياً حتى تكل المطي وتنقطع الخيل وتجهد فلا تحتاج إلى قود» .

(١) زيادة في «ر» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٤) وهو قراءة نافع، وقد استشهد بالآية سيبويه على قراءة الرفع جـ١ صـ٤١٧، ونسبها إلى مجاهد ثم قال: «وهي قراءة أهل الحجاز» وانظر: السبعة صـ٢٨١ ـ ٢٨٢ والتيسير صـ٨٠، وإبراز المعاني صـ٢٥٢ والبحر المحيط جـ٢ صـ١٤٠، والنشر جـ٢ صـ٢٢٧ والإتحاف صـ١٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ صـ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

وكذلك تقول: سرت حتى أَدْخُلَها بمعنى إلى أن أَدخلَها، إنما معناه اتصل سيري إلى أن انتهى إلَى الدخول.

فأَمَّا الرفع: فأَنْ يكون الفعلُ الذي قبل «حتى» موجِباً لِمَا بعدها وسَبَباً له، ويكون ذلك على ضربين:

أحدهما: أَنْ يكون موجِباً له مُتَّصِلا به كقولك: سرت حتى أَدْخلُها، أَيْ سرت فَدَخَلْتُها[1].

والآخر: أَنْ يكون سبباً له، إلاَّ أَنَّه يَجُوزُ[2] أَلاّ يكون متصلا به، ولكنّهُ يُسهِّلُه ويُمَكِّنُ منه، كقولك: سرت حتى أَدْخلُها الآن، أَيْ كان مِنِّي سَيْر فَأَنا أَدْخلُها الآن، / وعلى هذا قَوْلُ حَسَّان (بن ثابت)[3] [٦٠ / ب]

يُغْشَوْنَ حَتَّى ما تَهِرُّ كِلابُهُم ... لا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ[4]

أَي ما تَهِرُّ كلابُهُم الآن، وكَانَ كَثْرةُ الغَشَيَانِ سَبَبَاً لذلك.

وإذا قلت: ما سِرْتُ حتى أَدْخلَها، لم يكن إلا النَّصبُ؛ لأَنَّك نَفَيْت السبب الموجبَ للدخول.

وتقول: ضربتُ القوم حتى زَيْداً ضَرَبْتُ، ففي زيد النصب من وجهين:-

أَحَدُهُمَا: أَنْ يكون التقدير: ضربت القوم حتى ضربْتُ زيداً، ثم قدّمْتَ وأَخَّرْتَ.

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٢٧٨.

(٢) في «ر»: إلا أنه لا يجوز أن يكون متصلا به...

(٣) نقص في «ق».

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤١٣، وانظر: المغني ص١٢٩ وص٦٩١، وشرح شواهِدِه ص١٣٠، ٣٢٥، والهمع جـ٢ ص٩ والدرر جـ٢ ص٧، والأُشموني جـ٣ ص٧٤ وديوانه جـ ص٧٤، وقال السيوطي في الهمع: «.. وأجاز الكسائي رفع المستقبل اذا كان غير مسبب عما قبل، نحو سرت حتى تطلعُ الشمس، ونصب الحال إذا كان مسببا عما قبل، وجوزه في قول حسان: يغشون حتى... البيت. وقال الشنتمري: «والسَّواد هنا: الشخص أي اذا رفع لهُم شخص علموا أنه طالب معروف، ولم يسألوا عنه».

والآخر: أن تكون (حتى)[1] عاطفةً، ويكون «زيدٌ» منصوبا بضربت الأَول، والتقدير: ضربْتُ القومَ حَتَّى زيداً، ثم ذكرت «ضَرَبْتُ» توكيداً للفعل الأَول، ويجوز في زيد الجَرُّ على الغاية، ويكون (ضربت)[1] توكيدا أيضا.

وإنْ شَغَلْتَ «ضربْت» بالهاء فقلت: ضربت القوم حتى زيداً ضربْتُه، جاز فيه ثلاثة أَوْجُه:-

الرّفْعُ، والنَّصْبُ، والجَرُّ.

فالرفع بالابتداءِ، تقول: ضربت القوم حتى زيدٌ ضربْتُه،

والنصب بإِضْمارِ فعل يفسِّرُه «ضربْتُه» تقديره: حتى ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُه.

والجرُّ على الغايةِ، ويكون «ضَرَبْتُه» توكيداً للفعل (الأَوَّل)[2] كَمَا قال (الشاعر)[3]:

أَلْقَى الصَّحيفةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حَتَّى نَعْلُه أَلْقَاهَا[4]

ففي نَعْله الأَوْجُهُ الثَّلاثَةُ (التي[5] ذكرنا)[6]، وتقول: سرت[7] حتى يدخلَها

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في الأصل و «ق».

(٤) نسب هذاالبيت إلى أبي مَرْوان النحوي، وإلى مَرْوان النحوي، وإلى المتلمس، وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٥٠، وانظر: الجُمَل ص٨١، وابن يعيش جـ٨ ص١٩ والخزانة جـ١ ص٤٤٥ وجـ٤ ص١٤٠، والمغني ص١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، وشرح شواهده ص١٢٧، والعَيْني جـ٤ ص١٣٤، وبُغْيَة الوُعَاة ص٣٩٠، والهمع جـ٢ ص٢٤ وص١٣٦، والدرر جـ٢ ص١٦، ١٨٨، والتصريح جـ٢ ص١٤١ والأشموني جـ٢ ص٢٨٠، جـ٣ ص١٦٨، وحاشية يس جـ١ ص٣٠٢، ومعجم الأدباء جـ١٩ ص١٤٦ ومعجم شواهد العربية ص٤١٦.

(٥) نقص في «ر».

(٦) هنا كلام زائد في «ر» قبل قوله: وتقول سرت. الخ، وقد مر قبل ذلك في ص٤٢١ وهو: «وكذلك سرت حتى يؤذن المؤذن أي إلى أن يؤذن المؤذن على الغاية، أي دام سيري إلى الأذان، وليس سيرك سبب الأذان كما لم يكن سببا لطلوع الشمس».

(٧) في الأصل: سَرَيْتُ.....

زيد (فتنصب)[1] إذا لم يَكُنْ سيرُكَ سببا لدخول زيد، كما قُلْنا في طلوع الشمس

وكذلك تقول: سِرْتُ حتى أَسْمَعَ الأَذان، بالنّصْب؛ لأَنَّ السيرَ ليس بمُوجِبٍ للأَذان، وإنما كان الأَذان غايةَ السَّيْر.

ولو قُلْتَ: سرتُ حتى يدخلها غلامي، جاز الرفع إذا كان (دخول)[2] الغلام يُؤدّيه سَيْرُكَ، وتقول: قَلَّمَا[3] سرتُ حتى أَدخلَها وأَدخلُها بالرفع والنصب.

فالرفع على أَنَّك (أردت)[1] (سِرْتُ)[4] سيراً قليلا (مُؤديا)[5]، كأَنك قلت: سِرْتُ قليلا حتى أَدخلُها، فهذا القليل كان سَبَبَ دخولِك (و)[6] مؤدِّياً إليه.

والنصب على أَن يكون «قَلَّمَا[7] في معنى الجَحْدِ كأَنك قلت: ما سِرْتُ حتى أَدْخلَها، فَالنَّفْيُ (للسير)[8] لا يُوجِبُ الدُّخولَ، فاعْرِفْه إنْ شاءَ الله عزَّ وجَلَّ.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في «ق».

(٣) قلما أصله قبل دخول «ما» عليه «قل» وهو فعل ماض، فلما أدخلت عليه «ما» كفته عن اقتضائه الفاعل، وألحقته بالحروف، وهيأته للدخول على الفعل كما تهيئ «ما» «رب» للدخول على الفعل، انظر: ابن يعيش جـ٨ ص١٣٢.

(٤) نقص في الأصل.و «ق».

(٥) نقص في الأصل.

(٦) زيادة في «ر».

(٧) في الأصل: قل.

(٨) نقص في «ر» و «ق».

بَابُ النُّونيْنِ[1] الثَّقيلةِ والخفيفَةِ

اعلم أن النونين[1] الثقيلة والخفيفة معناهما جميعا التأكيد، ولا يدخلان إلا على الفعل المستقبل في غير الواجب، ويُبْطِلان إعْرابَ ما يدْخُلانِ عليْه، وذلك في جواب القسم إذا كان في أوّله اللام مع[2] الفعل المضارع. وفي الأمر والنَّهْي والمجازاة، والاستفهام، وأمّا فعل الواحد المذكر: فيُبْنَى ما قبل النون منه على الفتح، تقول في القسم: والله لتقُومَنَّ ولَيَقُومَنَّ زيدٌ، قال الله عز وجل: ﴿لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ﴾[3]، وفي الأمر: اضْرِبَنَّ زيْداً واضْرِبَنْ، (و)[4] أَنشَدَ سيبويه[5]:

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرَاً وارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وفي النهي: لا تضربن زيدا وقال الله عز وجل: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لشيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إِلاَّ أَنْ[6] يَشَاءَ الله﴾، وفي المجازاة: إمَّا تأتِيَنَّ أُكرِمْكَ وقال الله

---

(١) في «ق»: النُّون.

(٢) في الأصل: ومع....

(٣) الآية ١٥ من سورة العلق.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٥٨.

ونُسِبَ هذا البيت إلى عُثمان بن لَبيد العَذْري، وإلى عِثْيَر بن لَبيد، وإلى رجل من بني عذرة يقال له: حُرَيْث بن جَبَلة.

انظر: الخلاف في نسبته في شرح شواهد المغني للسيوطي ص٨٦ ـ ٨٧، وهو من شواهد السيرافي في شرحه جـ٤ ص٨٦٥، وانظر أيضا: المعمرين ص٤٠، وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٠٧، ٢٠٩، والمغني ص٨٣ وشرح شواهد المغني ص٨٦، والشذور ص١٢٦، واللسان (دهر) وقال الشنتري: «الشاهد في قوله: ارضين، وسلامة الياء لانفتاحها وسكون أول النون الثقيلة بعدها، ومعنى استقدر الله: سله أن يقدر لك الخير».

(٦) الايتان ٢٣، ٢٤ من سورة الكهف.

[٦١ / ا] عز وجل: ﴿وإمَّا[١] تُعْرِضَنَّ عَنهُم ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ و (تقول[٢]/ في الاستفهام: هل تَضْرِبَنَّ زيْداً؟ وأمّا فعلُ الواحدة المؤنثة: فيُبْنى[٣] ما قبل النون منه على الكسر[٤] كقولكَ: اضْرِبِنَّ زيداً، ولا تَضْرِبِنَّ عَمْرا، قال الله عز وجل: ﴿فَإِمَّا تَرَينَّ مِنَ البَشَرِ[٥] أَحَداً﴾، وتقول في فعل الاثنين: اضْرِبَانِّ زيداً، ولا تَشْتِمَانِّ عمرا، قال الله عز وجل: ﴿ولا تتبعانِّ﴾[٦].

وأَمَّا فعلُ جماعة المذكرين: فإنّكَ تحذف الواوَ منه؛ لسُكُونها وسكون النون إذا كان ما قبل الواو مضموما؛ فتقول للجماعة: لا تَضْرِبُنَّ، والله لتذهَبُنَّ.

فإن كان ما قبل الواو مفتوحا لم تحْذِفْهَا وحرَّكْتَهَا؛ لالتقاءِ الساكنيْن كقولك: اخشَوُنَّ زَيْداً، وكذلك الياء في المؤنث في قولك: اخشَينَّ زيدا، ومثله ﴿فإمَّا تَرَينَّ﴾[٥].

وأَمَّا فِعْلُ جماعةِ النِّساء: فإنَّك تُدْخِلُ بين النونات أَلِفاً، كراهيةَ اجتماعِ النُّونَات. فتقول: اضْرِبْنَانِّ زيْداً، ولا تَشْتِمْنَانِّ عَمْرَاً، وكان الأصل: اضرِبْنَ (زيدا)[٧] ولا تَشْتِمْنَ عَمْراً، فلَمَّا زيدَت النونُ الشديدةُ اجتمعت ثلاثُ نُونَاتٍ، فأُدْخِلت الأَلفُ ليَخِفَّ اللفظُ (بِهَا)[٨] لتباعُدِها بالفصل بينها.

وإنما فُتِحَ ما قَبْل النون من فعل المذكر؛ لأَنّ النونَ ساكنةٌ، وآخرُ

---

(١) الآية ٢٨ من سورة الإسراء.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) في الأصل: فيبنى على الكسر ما قبل النون.

(٤) المراد كسْرُ ما قبل ياء المخاطبة المحذوفة.

(٥) الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٦) الآية ٨٩ من سورة يونس، والآية في «ر» تامة الى نهايتها.

(٧) نقص في «ق».

(٨) زيادة في «ر».

الفعل ساكنٌ في هذه الأشياءِ، مجزوما كان أَوْ غيرَ مجزوم، فلم يكن بدٌّ من الحركة؛ لالتقاءِ الساكنين، وكان الفتح أَوْلى؛ لأَنهم لو ضَمُّوا لالْتَبَسَ (فعلُ)[1] الواحد بفعل الجماعة (إذا قلتَ لا تَضْرِبُنَّ[2] في الجماعة)، ولو كسرْتَهُ لالْتَبَسَ بِفِعْلِ المؤنّثِ إذا قُلْتَ: اضربِنَّ.

وأَمَّا فعل المؤنثة، فالكسر فيه من أَصل الكلمة؛ لأَنَّ الأَصلَ (فيه)[3] اضْرِبِي فالبَاءُ مكسورةٌ، وبعدها اليَاءُ ساكنةٌ، فإذا دَخَلَتْ النون الساكنة التقى ساكنان، فتُحْذَفُ الياءُ وتَبْقَى الكسرةُ على حالها.

و (أَمَّا)[2] إذا كان ما قبل الواو مفتوحا من فعل الجماعة حُرِّكت الواوُ ولم تُحْذَفْ؛ لأَنَّها تُحَرَّك إذا لَقِيَهَا ساكنٌ غيرُ النون، ولا تحذف كقولك: اخْشَوُا الرّجلَ، فَلَمَّا لم تُحذف مع غَيْرِ النون كذلك لم تُحْذَفْ مع النون؛ لأَنّ حكمَهُمَا في أَنَّهُمَا ساكنان واحد، ولم تُحْذَف مع غير النون إذا كان ما قبلها مفتوحا لئَلاَّ يلتبس فعل الجماعة بفعل الواحد في قولك: اخْشَ الرجل.

فأَمَّا إذا كان ما قبل الواو مضْموما فجاز حذفها؛ لأَنَّ الضَّمةَ تدُل عليْها، والفتحةُ لا تَدُلّ عليها.

وكذلك الياءُ في فعل المؤنث إذا كان ما قبلها مفتوحا حُرِّكتْ ولم تُحذفْ كقولك: اخْشَيِ الرَّجُلَ، ولا تَخْشَيِ القوم؛ للعلة التي ذكرنا.

وأَمّا الفعلُ المرفوعُ فيفتح آخرُه أيضا إذا دَخَلَتْهُ النونُ؛ لئَلاَّ يلتبس فعلُ الواحد بفعل الجماعة كقولك: هَلْ تَضْرِبَنَّ زيدا؟ وهل تَقُومَنَّ؟ وليضْرِبَنَّ (ولَيَقُومَنَّ)[4] فحذفوا الضمة، وردُّوا الفعلَ إلى أَصْله في البناءِ، ثُمّ فتحوه؛ لالتقاءِ الساكنين.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ر».

قال الأعشى:

فَهَـلْ يمنَعَنِّي ارْتِيَـــادِي البـلا دَ مِنْ حَـذَر المـوت أَنْ يَـأتِيَنْ[1]

وأَمَّا فعل جماعة المذكرين فإنما حُذِفَ منه نُون الإعرابِ لشيئين:

أحدُهُمَا: أَنَّهُم لما أَبْطلوا الإعرابَ في فعل الواحد أَجْرَوْا فعلَ الجماعة مُجْرَاه.

[٦١ / ب] والثـاني: كراهيـةُ اجتماعِ النـونـات، وهُم يكرهـون اجتماعَ/ نُـونيْنِ في كلمـة فيحـذفون أحـدهمـا، فكيف إذا اجتمعت ثلاث نونـات؟، قرأ أهل المـدينـة ﴿فِيمَ تُبَشِّرُون[2]﴾ و «أَتُحَاجُّونِي»[3] و (إنّمَـا)[4] الأصل: «تُبَشِّرُونَنِي» و «أَتُحَـاجُّونَنِي» فاسْتثقلوا التضْعيف، وقال عمرو بن مَعْدِي كَرِب:

تَراهُ كَـــالثَّغَـــامِ يُعَـلّ مِسْكاً يســوءُ الفَــالِيَــاتِ إِذَا فَلَيْنِي[5]

---

(١) وهـو من شـواهـد سيبـويـه جـ٢ ص١٥١، ١٩٢، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ ص٨٣٨، والمحتسب جـ ص٣٤٩، وابن يعيش جـ٩ ص٤٠، ٨٦، والعيني جـ٤ ص٣٢٤ والهمع جـ٢ ص٧٨ والدرر جـ٢ ص٩٦ والأشموني جـ٣ ص٣١٧ ومعجم شواهد العربية ص٣٧٩ وديوانه ص٢٢. الارتياد المجيء والـذهـاب، والشـاهـد فيـه توكيـد «يمنعني» بـالنون الثقيلـة بعـد الاستفهام لأنه غير واجب كالأمر، فيؤكد كما يؤكد الأمر.

(٢) الآية ٥٤ من سورة الحجر، وفي سيبويه جـ٢ ص١٥٤: «بلغنـا أن بعض القراء قرأ: «أَتحـاجُّونِي»، وكان يقرأ: «فَبِمَ تبشرون» وهي قراءةُ أهل المدينة لأنَهُم استثقلوا التضعيف»، وهي قراءة نافع وقد كَسَرَ النون مخففة، انظر: السبعـة ص٣٦٧، وقرأ ابن كثير بكسر النـون مشـددة، والبـاقـون بفتحهـا مخففـة، وانظر أيضـا: التيسير ص١٣٦، وإبراز المعـاني ص٣٧٣ والنشر جـ٢ ص٣٠٢، والبحر المحيط جـ٥ ص٤٥٨ ـ ٤٥٩ والإتحـاف ص٣٣١، وروى الزجـاج أنّ المـازنِيَّ وغيرَه رَدّ قراءة نافع. انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١٩٧.

(٣) الآيـة ٨٠ من سورة الأنعـام. وكسر النون مخففـة في «أَتُحـاجونِي» قراءة نـافـع وأبي جعفر، ورويت عن ابن عـامر بخـلاف عن هشـام عنـه، وقرأ البـاقـون بتشـديـد النـون انظر: السبعـة ص٢٦١، والتيسير ص١٠٤، وإبراز المعـاني ص٣٠٧ ـ ٣٠٨، والبحر المحيـط جـ٤ ص١٦٩، والنشر جـ٢ ص٢٥٩ ـ ٢٦٠، والإتحـاف ص٢٥٢، ومعـاني القرآن وإعرابـه للزجاج جـ١ ص١٩٧.

(٤) نقص في «ق».

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥٤، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ ص٨٤٥، وابن يعيش جـ٣ ص٩١، والخزانة جـ٢ ص٤٤٥، والبحر المحيط جـ٥ ص٤٥٨، والمغني ص٦٢١ والعيني جـ١ ص٣٧٩، والهمع جـ١ ص٦٥، والدرر جـ١ ص٤٣، واللسان (فلا) وشرح الحماسـة للمرزوقي ص٢٩٤، ومعجم شواهـد العربيـة ص٤٠٤، هـذا ومـذهب سيبويـه حـذف نون =

يريد (إذا)[1] فَلَيْنَنِي.

واعلم أَنَّ النون الخفيفةَ لا تدخل على فعل الاثْنين، ولا على فعل جماعة النساءِ، فَأَمَّا فعلُ الاثنين: فلو دخلت الخفيفةُ عليه لَوَجب حذفُ الألفِ لالتقاءِ الساكنين ولو حُذِف (الألفُ لالتقاءِ[2] الساكنين) لالْتَبَسَ بفعل الواحد.

ولم يجب مثل ذلك مع المشددة؛ لأَنّ حُروفَ المد واللين تقعُ بعدها الحروفُ المشدّدة مثل «دَابَّة»، و «شَابَّة» و «تُمُودَّ الثَّوْبُ» في تُفُوعِلَ من المد.

وأَمّا فعلُ جماعة الإناث: فلا تدخله النون الخفيفة؛ لأَنّا لو أَدخلْنَاها فيه، لوجب أن نُدْخِلَ بين النونين ألفا، كما أدخلناها في: اضْرِبْنَانْ (زَيْدا)[3]، ولو فعلنا ذَلك لصار لفظ[4] «اضربنانْ»[5] بنون ساكنة (بعد ألف[6] ساكنة) فيصير بمنزلة فِعْل الاثنين، وقد بيّنا فسادَ دُخُولها على فعل الاثْنين، فما أَدّى إلى ذلك المثال كان بمنزلته، فلا يجوز ذلك، هذا مذهب سيبويه[7] (والخليل)[8].

= النسوة؛ لأن نون الوقاية مأتيٌ بها لصون الفعل، وقيل: المحذوف نُون الوقاية لأن نون النسوة ضمير، وانظر المغني حيث نقل ابن هشام الإجماع على أنّ المحذوف نُونُ الوقاية والثَّغام: نَبْتٌ له نَوْرٌ أبيض يشبه به الشيب، ويُعَل: من العلل وهو الشرب الثاني فكأنه يترك فيه المسك مرة بعد مرة، ويسوء الفاليات: يحزنهن، والفاليات جمع فالية.

(١) زيادة في «ر».

(٢) زيادة في «ق».

(٣) زيادة من «ر».

(٤) في «ر» و «ق»: لصار اللفظ.

(٥) في «ر» و «ق»: اضربنان.

(٦) نقص في «ق».

(٧) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٥٦ ـ ١٥٧.

(٨) نقص في الأصل.

وأما يونس[1] فَيُجيزُ أن يُدْخل النونَ الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساءِ فيقول: اضربَانْ[2] زيداً[3]، وأَكْرِمَانْ عمرا، قال[3] سيبويه: وهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أَنْ يُدْغم كما ذكرنا وَبيَّنَّا.

واعلم أَن النونَ الخفيفةَ والثقيلة في الأَفعال على ضربين:

أَحدُهما: لازم فيه أحد النونين لا بد منه، والآخر ليس بلازم فيه.

فأما اللازم: فجواب القسم إذا كان باللام في الفعل المضارع لا بد من النون معها للفرق بين اللام التي (تقع)[4] للقسم و (بين اللام)[4] التي (تقع)[4] في خَبَرِ «إنّ» كقولك: إنّ زيداً لَيَقُومُ، (وتالله[5] ليقومنَّ زيد) ووالله لَيقُومَنَّ (زيْدٌ)[6].

وأَمّا مَا ليْس بلازم: فما ذكرنا بَعْدَ جواب القسم من الأَمرِ، والنَّهْي والاستفهام، وغير ذلك مما ليس بواجب، أَنْتَ مُخَيَّرٌ بين إثباتها وتركها إلاَّ «إمَّا» في المجازاة، فإن استعمال النون مَعها[7] أكثرُ من حذفها، فتقول: اضْربْ زيداً، ولا تَشْتِمْ عمراً، وهل تَقُومُ؟، وإن شئْت قلت: اضربَنَّ زَيْداً، ولا تشتمنَّ عَمراً، وهل تقومَنَّ؟.

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) في «ر» و «ق»: اضربنان زيد واكرمنان عمرا.

(٣) في كتاب سيبويه جـ٢ ص١٥٧: وأما يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضربان زيدا، واضربْنَانْ زيدا...».

(٤) نقص في «ق».

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في «ق».

(٧) في «ر» بعدها، وفي ابن يعيش جـ٩ ص٤١: «وقد اختلفوا في النون مع «إمّا» هذه، هل تقع لازمة، أو لا؟ فذهب المبرد إلى أنها لازمة ولا تحذف إلا في الشعر تشبيهاً بالأمر، والنهي. وذهب أبو علي وجماعة من المتقدمين إلى أنها لا تلزم».

وأمّا دخول النون في الأخبار الواجبة فلا يكون إلا في ضرورة الشعر، كما قال جَذِيمةُ الأبرش:

رُبَّا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمَالاتُ[1]

وقد أدخلوا النون في الفعل المجزوم (بلم)[2] تشبيها بالنهي والجزاء.

قال الراجز[3]:

يَحْسَبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

ومِنْ أمثال العرب:

ومِن عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شكيرُها[4] فأدخلوا النون في («يَنْبُتَنَّ[5]») وهو واجب؛ لأن

---

(١) انظر ص١٩٠ (باب الأفعال التي ترفع الأسماء والتوابع وتنصب الأخبار).

(٢) نقص في الأصل .

(٣) اختُلف في اسمه فقيل: هو ابن حبابة اللص، وقيل: أبو حيان الفقْعَسِي، وقيل: عبد بني عبس، وقيل العجّاج، وقيل مُسَاوِر العبْسي، ونقل البغدادي عن السيرافي نسبتَه إلى الدُّبيري، وكذا نسبه السيرافي في شرحه جـ٤ ص٨٤٠. والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥٢، وانظر: نوادر أبي زيد ص١٣، وأمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٨٤، والإنصاف ص٦٥٣، وابن يعيش جـ٩ ص٤٢، والمقرب جـ٢ ص٧٤ والخزانة جـ٤ ص٥٦٩، والعيني جـ٤ ص٣٢٩، والتصريح جـ٢ ص٢٠٥، والهمع جـ٢ ص٧٨، والدرر جـ٢ ص٩٨، والأشموني جـ٣ ص٣١٩، والضرائر ص١٠١، واللسان (روى) . يصف وطب لبن قد علته رغوة اللبن، وتكورت فوقه فأشبهت العمامة بدليل ما قبله وهو:

وقد حُلِبَتْ حيثُ كانت قُبَيّا مثنى الوطاب والوطاب الذمّا

وقعا يكسى ثمالا قشعما

وقد شرح هذا الرجز الأعلم شرحا آخر خطأه فيه البغدادي في الخزانة جـ٤ ص٥٧١.

(٤) هذا شطر بيت من الطويل لا يُعْلم قائله، وشطره الأول هو:

إذا مات منهُم سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُه

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥٣، وانظر: ابن يعيش جـ٧ ص١٠٣ وجـ٩ ص٥، ٤٢، والمقرب جـ٢ ص٤٧، والمغني ص٣٤٠، وشرح شواهده ص٢٥٨، والخزانة جـ٢ ص٨٣، وجـ٤ ص٤٨٩، ٥٦٦. وقد ذكر البغدادي في الخزانة جـ٢ ص٨٣ أن هناك مصراعا آخر لهذا البيت لم يذكره شراح سيبويه وهو بتمامه هكذا:

ومن عضة ما ينبتن شكيرها قديما ويقتط الزناد من الزند

وانظر أيضا: اللسان (شكر) و (عضه)، وشروح سقط الزند ص١٥١١، والمعنى أن الابن يشبه أباه.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

الأمثال يُحْتَمَلُ فيها ما لا يُحْتَمَلُ في غيرها من الحذف والزيادة، و «العِضَةُ» [٦٢ / ا] شجرة لها شوك، والجمع عِضَاةٌ، و «الشَّكِير»، أوَّلُ ما يظهر من النبات، ومن / الشَّعْر وهو صِغَارُه.

وتقول في الأمر من «رَدَّ»: رُدَّنَّ (بالنون)[١]، (وفي التثنية[١] رُدّانِ) وفي الجميع: رُدُّنَّ، وفي المؤنث: رُدِّنَّ، وإنْ شئْتَ كسرْتَ الراءَ للإتباع، والأصل رُدِّي، وفي جمع المؤنث: ارْدُدْنانِّ.

وفي الأمر من «قام» بالنون: قُومَنّ، فترد الواو لتحرك الميم وفي التثنية: قُومانِّ، وفي الجمع: قُومُنَّ، والأصل قُومُوا فحذفت الواو؛ لالتقاءِ الساكنين على قياس «اضْرِبُنَّ»، وفي المؤنث: قُومِنَّ، والأصل: قُومي و (في)[٢] جمع المؤنث: قُمْنَانِّ، تَحْذِفُ الواوَ؛ لسكونها وسكون الميم.

وتقول في الأمر من «رَجَا»: ارْجُوَنَّ، فتردّ الواوَ، وتفتحُها؛ لالتقاءِ الساكنين، ولا تحذفُها؛ لأنها حرف إعراب، لها أصل في الحركة، وهذه الفتحة فيها بمنزلة فتحة النصب إذا قلت: أريد أنْ تَرْجُوَ، ولن ترجُوَ، وفي التثنية: ارجُوَانِّ، وفي الجمع: ارْجُنَّ فتَحذفُ الواوَ؛ لالتقاءِ الساكنين؛ لأنها كالواو التي في اضربُنَّ[٣]، وفي المؤنث: ارْجِنّ، فتحذفُ الياءَ؛ لأنها علامةٌ ليس لها أصل في الحركة، وفي جماعة المؤنث: ارْجُونَانِّ، فَعلى هذا قياس هذا الباب.

فصل: واعلم أنّ النون الخفيفة إذا وقفْتَ عليها جعلتها ألفا وتقفُ عليها؛ لأنها بمنزلة التنوين في الاسم المنصوب و (ما)[٤] قبلَها مفتوح، كما أن ما قبل

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في الأصل و «ر».

(٣) في الأصل: التي في اضربوا.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

التنوين مفتوح، فتقول: يا زيدُ اضربَا، ويا عمرو قُومَا، أردت: اضْرِبَنْ وقُومَنْ، قال الأعشى[1]:

فَإِيَّاكَ والأَنْصَابَ لا تقربَنَّهَا ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللهَ فاعبُدَا

أراد: فاعْبُدنْ، وقال الجعدي[2]:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بأَعْراضِ قَوْمِه فإِنّي وَرَبِّ الرَاقِصَاتِ لأَثْأَرَا

أراد: لأَثْأَرَنْ بالنون الخفيفة، وقالت ليلى الأخْيَلِيَّةُ:

تُسَاوِرُ سَوَّاراً إلى المَجْدِ والعُلاَ وفي ذِمَّتِي لئنْ فعلْتَ لَيَفْعَلاَ[3]

أراد: ليفعلن.

وإِذَا لَقِيَتْ هذه النونُ ساكناً من كلمةٍ أُخْرى حذفْتَها (ولم تقلبها[4] ألفا) وتَتْرُك ما قبلها على ما كان مفتوحا كقولك: اضْرِبَ الرجل، أَكْرِمَ ابْنَكَ، قال الشاعر: ، (هو الأضبط[5] بن قريع)

---

(١) انظر: ديوانه ص١٠٣، وروايته:

وذا النصب المنصوب لا تنسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٤٩، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص٣٨٤ وجـ٢ ص٢٦٨ والإنصاف ص٦٥٧، وابن يعيش جـ٩ ص٣٩، ٨٨، وجـ١٠ ص٢٠ والمغني ص٣٧٢ وشرح شواهده ص٢٦٨، والعيني جـ٤ ص٣٤٠، والهمع جـ٢ ص٧٨، والدرر جـ٢ ص٩٥، والتصريح جـ٢ ص٢٠٨ والأشموني جـ٣ ص٣٢٩ قال الأعلم: «يقول هذا حين عزم على الإسلام ومدح النبي ﷺ ، ثم غلب عليه الشقاء فمات كافرا».

(٢) هو النابغة الجعدي. انظر: ديوانه ص٧٦.

والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥١، وانظر: شرح السيرافي جـ٤ ص٨٣٦، وابن يعيش جـ٩ ص٣٩ والعيني جـ٤ ص٣٣٦، والأشموني جـ٣ ص٣٢٩، وقال الشنتري: «..، يقول: من لم ينتصر لأعراض قومه بالهجاء فقد انتصرت لأعراض قومي، وأراد بالراقصات: الإبل لأنها ترقص في مشيها، وإنما أراد سيرها في الحج فذكرها تعظيما لها في تلك الحال.».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٥١، وانظر: المقتضب جـ٣ ص١١، وشرح السيرافي جـ٤ ص٨٣٧، والاقتضاب ص٣٩٧والعيني جـ١ ص٥٦٩، وورد عرضا في الخزانة جـ٣ ص٣٣ وديوانها ص١٠١. تُساور: تُواثِب وتُغَالب، والسَّوَّار: الطَّلاب لمعالي الأمور المتجه بنفسه إليها، وهي تريد بقولها سوارا: زوجها سَوَّارَ بْنَ أَوْفى القُشَيْري.

(٤) نقص في «ر».

(٥) نقص في الأصل و «ق».

ولا تُهِينَ الفقير عَلَّـــــــــك أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قَدْ[1] رفعَه

أراد: لا تُهِينَنْ، فَحَذَفَ (النون)[2]؛ لالتقاء الساكنين.

وأمّا قولُ ابْنِ[3] أُذَيْنَةَ:

اضْرِبَ عَنْك الهمومَ طارقها ضَرْبَك بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

فإنه أراد النون الخفيفة وحذفها ضرورة تشبيها بحذفها لالتقاء الساكنين، وهذا شاذ.

فأما إذا كان ماقبل النون مضموما أو مكسورا، فمذهبُ سيبويه[4] أن

---

(١) وهو من شواهد ابن الشجري في الأمالي جـ١ ص٣٨٥، وانظر: أمالي القالي جـ١ ص١٠٨، والبيان والتبيين جـ٣ ص٣٤١، والإنصاف ص٢٢١، وحماسة ابن الشجري ص١٣٧، وابن يعيش جـ٩ ص٤٣، ٤٤، والمقرب جـ٢ ص١٨، والخزانة جـ٤ ص٥٨٨، وشرح شواهد الشافية ص١٦٠، والمغني ص١٥٥، ٦٤٢، وشرح شواهدِه ص١٥٥ والعيني جـ٤ ص٣٣٤ والتصريح جـ٢ ص٢٠٨ والهمع جـ١ ص١٣٤ والدرر جـ١ ص١١١ والأشموني جـ٣ ص٣٢٧ والضرائر ص٩٩، واللسان (قنس) والأغاني جـ١٨ ص١٢٩. وقد قال السيوطي في شرح شواهد المغني نقلا من الحماسة البصرية إن الأضبط من شعراء الدولة الأموية، وليس كذلك فالأضبط جاهلي قديم وانظر: الشعر والشعراء ص٣٤٣.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) لم أقف على مَنْ نسبه إلى ابن أذينة سوى الصيمري، وفي المؤتلف والمختلف ص٦٩ ـ ٧٠ اثنان يسميان ابن أذينة وهما: عُروة بن أُذَيْنَةَ بن الحارث بن مالك وليس البيت في ديوانه المطبوع.

والثاني: عبد الرحمن بن أُذينة بن سلمة عبد القيس، قال عنه الآمدي: «كان الحجاج ولاه قضاء البصرة، قال أبو اليقظان: وكان شاعرا، ولم ينشد له شيئا ولا وجدت له في أشعار عبد القيس شعرا».

والبيت في نوادر أبي زيد ص١٣، وفيه: «قال أبو حاتم: أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة: اضربَ عنك.. البيت. وانظر: الخصائص جـ١ ص١٢٦، والمحتسب جـ٢ ص٣٦٧ والإنصاف ص٥٦٨. وابن يعيش جـ٩ ص٤٤، والمغني ص٦٤٢، وشرح شواهدِه ص٣١٥ والعيني جـ٤ ص٣٣٧، والهمع جـ٢ ص٧٩، والدرر جـ٢ ص١٠٣، والأشموني جـ٣ ص٣٢٩، والضرائر ص١٠٠ واللسان (قنس) وفيه: «.. قال ابن بري: البيت لطرفة، ويقال: إنه مصنوع» وانظر: معجم شواهد العربية ص٢٠٢ حيث قال صاحبه: وليس في ديوانه. والبيت في زيادات ديوان طرفة ضمن أبيات في ص١٩٥ قال عنها محقق الديوان: وردت هذه الأبيات في نسخة «أ» ص١٥٥ وقد جاءت الأبيات الثلاثة الأولى منها في «جـ» ص١٨٥، ويبدو أنها في ذم عمرو بن هند وأخيه قابوس «اضربَ، قال الصبان:« ضمنه معنى اطرد فعداه بعن» والقونس: ما بين أُذني الفرس، وقيل: عظم ناتئ بين أذنيه.

(٤) وهو أيضا مذهب الخليل، وانظر: الكتاب جـ٢ ص١٥٥.

تحذِفَ النون في الوقف، ولاتُعَوّض منها شيئاً كما كان ذلك مع التنوين في الأسماء المرفوعة والمجرورة.

ويونس[1] يُعَوّض في المضموم واواً، وفي المكسور ياءً، تقول: اخْشَوُوا واخشَيِي/ على مذهب من يقول: زَيْدُو، وزَيْدِي، في الوقف على المجرور والمرفوع، وستقف على هذا في بابه إن شاء الله تعالى. [٦٢ / ب]

(١) انظر المصدر السابق.

بَابُ أَلفَي الوصْلِ والقطْع

أمّا أَلفُ الوصل: فبَابُ دخولها على الأفعال، وهي في أوّل كُل فعلٍ ماضٍ على أكثر من أربعة أَحْرُفٍ، وفي الأَمْرِ من (الفعل)[1] الثلاثي إذا كان أوله سَاكناً.

فأمّا الأفعال (الماضية)[2] التي تكون في أولها ألف الوصل فتسعة أبنية، وهي: انْفَعَلْتُ نحو: انْطَلَقْتُ، وافْتَعَلْتُ نحو: اقْتَدَرْتُ[3]، وافْعَلَلْتُ نحو: احْمَرَرْتُ، واسْتَفْعَلْتُ نحو: اسْتَغْفَرْتُ، وافْعَنْلَلْتُ نحو احْرَنْجَمْتُ أي تقبضت، وافْعَالَلْتُ[4] نحو: احْمَارَرْتُ، وافْعَوْعَلْتُ نحو: احْلَوْلَيْتُ، وافْعَوَّلْتُ نحو اعْلَوَّطْتُ الفرسَ إذا ركبته عريا، وافْعَلَّلْتُ بتشديد اللام الأولى نحو اقْشَعْرَرْتُ.

والألف في هذه الأبنية أَلفُ وصْل، وكذلك في مصادرها، فلا تُبْتَدأُ هذه الألف إلا بالكسر، وإنما وجب ذلك؛ (لأنه)[5] على تقدير التقاء الساكنين؛ لأَنّها لاتستحق حركةً في الأصل، والحرفُ الذي بعدها ساكنٌ، ولايُجْمَعُ بين ساكنين، وأصل حركة التقاء الساكنين الكسْرُ فَكُسِرَ لذلك.

وإنما سُمِّيَتْ هذه ألفَ وصلٍ، لأَنها زِيدَتْ ليُتَوَصَّل بها إلى النطق بالساكن الذي بعدها، فإذا ابتُدِئ بها فهي ثَابتةٌ مكسورة لِمَا بيّنا، وإذا وَصَلْتَ

---

(١) نقص في «ر».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) في «ر»: ابتدرت، وفي اللسان (بدر): «وبادر الشيء... وابتدره... عاجله».

(٤) في الأصل: وافعالنت.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

(الكلام)[1] سقطتْ؛ لاستغنائك عنها بحركة ماقبلها.

وأما الأمر من الفعل الثلاثي: فكل فعل (كان)[2] على ثلاثة أحرُف في الماضي إذا سكن ثانيه في المضارع، وأردت أن تأمر منه فإنك تحذفُ حرفَ المضارعةِ وتَزيدُ ألف الوصل في موضعه، والابتداءُ بها على وجْهَين:

ماكان ثالث الفعل (المضارع)[3] منْهُ مكسورا أو مفتوحا كسرْتَ أَلِفَهُ في الأمر كقولك في «يضرب»: اِضْرب، وفي «يصنع»: اِصْنع، والعلة في كسرها ماقدمناه.

و (ماكان)[4] ثانيه متحركا استُغْنِيَ عن ألف الوصل فيه كقولك في «يقُومُ»: قُمْ وفي «يَسِيرُ» سِرْ، وكذلك ماأشبه هذا.

وماكان ثالث الفعل المضارع منه مضموما ضَمَمْتَ ألفه في الأَمر مبتدئا، تقول في «يَقْتُل» اُقْتُل، وفي يخْرُج: اُخْرُج، وإنما ضُمَّتْ (في)[5] هذا للإتباع؛ لأَنه أخفُّ في اللفظ؛ لئَلاَّ يخرج من كسرة إلى ضَمَّةٍ، (وذلك[4] مستثقل) قليل.

والأمر مما زاد على أربعة أحرف كالأَمْر من الثُّلاثيِّ (لأَنّ أصلها ثلاثة[4] أحْرُفٍ) والباقي زوائِدُ، كقولك في الأمر: استغفر الله، انطلق، اقتدر؛ لأَنَّه من غَفَرَ، وطَلَق، وقَدِر، وسنقف على كُنْهِ الزيادة في موضعِهِ إنْ شاء الله تعالى.

وإذا لم تُسَمِّ الفاعلَ في شيءٍ مِمَّا أَلفُه أَلفُ وصل ضَمَمْتَ أَولَه إتباعا لِضَمَّة الثالث من الفعل، كقولك: اُسْتُغفِر، اُنطُلِق، اُقتُدِر، اُحرُنْجِمَ والعلّةُ في ضَمِّهِ كالعلّة في: «اُقْتُل» في الأمر.

---

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ق».

(٥) زيادة في «ق».

وأمّا ألف القطع: فموضعُها من الأفعال ثلاثة أشياء:

أحدها: أنْ يكون الفعل الماضي على ثلاثة أحرف أولها الهمزة، وهي مقطوعة كقولك: أَكَلَ، وأَخَذَ، وأبى، وهذه التي يسميها القراء ألفَ أصل، وإنما سمَّوْهَا [٦٣ / ا] أصْلا /؛ لأنها من أصل الكلمة غير زائدة فيها.

والثاني: أن يكون الفعلُ الماضي على أربعة أحرف أوّلُها الهمزةُ فهي مقطوعة كقولك: أَكْرَمَ، وأَعْطَى، وأَنْزَلَ، وكذلك مصادرها.

وهذه الألف زائدة؛ لأن الأصْلَ كَرُمَ، وعَطَا، ونَزَلَ، والهمزة زيدت للتعدية.

والثالث: أنْ يقع في أوّل الفعل المضارع إذا أَخْبَر المتكلم عن نفسه، وحَرَكتُها ـ إذا كان الفعل ثلاثيا أو أكثر من الرباعي ـ الفتحُ كقولك: أنا أَضْرِبُ، وآكُل، وأسْتَغْفِرُ، وأَقْتَدِرُ.

وإن كان الفعل رباعيا فحركتها الضم للفرق بينها كقولك: أنا أُكْرِمُ، وأُعْطِي، وأُحْسِنُ، وإنَّما كانَ الثلاثيُّ بالفتح أوْلَى؛ لأنّ الفتحة أخفُّ الحركاتِ والثلاثي أكثرُ من الرباعي، فوجب أن يكون الأخفُّ للأكثر، ومازاد على الربّاعي فيجب له الفتحُ أيضا؛ لأنّ أَصْلَه ثلاثةُ أحرفٍ ثم لحقتْه الزيادة كما بيَّنَّا، فوجب له الفتح على الأَصل.

فصل: وقد دخل ألف الوصل في عشرة أسماء لاغير، وهي:
ابن، وابنة[1]، واثنان، واثنتان، وامرأةٌ، وامْرُؤٌ، (واسْمٌ)[2]، واسْتٌ وايْمُن الله في القسم، وايْنُم بمعنى ابْن، قال المتلمس:

---

(١) في «ر»: وهي ابن وابنة وهو محذوف من بنو....

(٢) نقص في الأصل.

فَهَلْ لِيَ أُمٌّ غيرُها إنْ تَركْتُهَا[1] أَبَى اللهُ إلا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمَا

وإنما دخلت ألف الوصل في هذه الأسماء تشبيها بدخولها على الفعل؛ لأن هذه الأسماءَ تتضمن الإضافة كما يتضمن الفعلُ الفاعلَ، ولحقها الحذفُ في آخرها كما يلحق الفعل إذا قلت: اُغْزُ، وارْم، فَسُكِّنَتْ أوائلُها كما سُكّن أَوّلُ الفعل وأُدْخلتْ ألف الوصل عليها ليمكن النطق بها، فإذا تحرّكتْ أوائلُها أو اتصلَتْ بكلام قبلها حذفْتَ الأَلِفَ؛ استغناءً عنها كقولك المْرءُ والمرأَةُ، ومررت بابْنِك، وسمعْتُ اسْمَك، وهذا اسْمٌ (كا)[2] قال رؤبة[3]:

باسْمِ الذي فِي كُلِّ سُوَرةٍ سُمُهْ

لما حَرَّك السين حذَفَ أَلف الوصْل، قال الشاعر[4]، أنشده سيبويه[5]:

---

(١) في «ق»: إن ذكرتها.

والبيت من شواهد المبرد في المقتضب جـ٢ ص٩٣، وانظر: الخصائص جـ٢ ص١٨٢ ومختارات ابن الشجري ص٣٢ والمنصف جـ١ ص٥٨ وابن يعيش جـ٩ ص١٣٣، والعيني جـ٤ ص٥٦٨، والأشموني جـ٤ ص٣٤١، والأصمعيات ص٢٤٥، ومعجم شواهد العربية ص٣٣١، وديوانه ص١٠.

(٢) نقص في «ر».

(٣) ليس في ديوانه المطبوع. ونسبه أبو زيد في النوادر لرجل من كلب. وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ١ ص٢٢٩، وانظر: نوادر أبي زيد ص١٦٦ ونسبه إلى رجُل من كَلْب، وانظر أيضا: نوادر أبي مسحل الأعرابي ص٩٥ والمنصف جـ١ ص٦٠، والإنصاف ص١٦، وأسرار العربية ص٨، وشرح شواهد الشافية ص١٧٦، واللسان (سمو) وفيه «قال ابن بري: وأنشد أبو زيد لرجل من كلب:

ارسل فيها بازلا يقرّمه وهو بها ينحو طريقا يعلمه

باسم الذي.....

وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص٥٣٦.

(٤) هو نصيب بن رباح، انظر: ديوانه ص٩٤.

(٥) انظر: الكتاب جـ٢ ص١٤٧، ٢٧٣.

وانظر أيضاً: المقتضب جـ١ ص٢٢٨، وجـ٢ ص٩٠، ٣٣٠، والجُمَل ص٨٦، والمنصف جـ١ ص٥٨، والإنصاف ص٤٠٧، وابن يعيش جـ٨ ص٣٥، وجـ٩ ص٩٢، والمغني ص١٠١، وشرح شواهدِهِ ص١٠٤، والهمع جـ٢ ص٤٠، والدرر جـ٢ ص٤٤، واللسان (يمن). هذا و «ايمن» عند البصريين اسم مفرد، وعند الكوفيين جمع يمين، انظر الخلاف في ذلك في الإنصاف ص٤٠٤، ٤٠٩.

فَقال، فريقُ القوم لَمَّا نَشَدْتُهم ... نَعَمْ وفَريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري

فحذف ألف «ايمن» لما وصلها بالكلام كما ذكرنا، والدليل على أنّ أواخرَ هَذهِ الأسماء محذوفةٌ أنّك إذا صَغَّرْتَ شيئا منها رَدَدْتَ المحذوفَ إليها كقولك: بُنَيّ، وسُمَيّ، (وسُتَيْهَة)[1].

وهذه الأسماءُ تبدأ بالكسر، إلا «ايْمُناً» فإنّ الفتحَ فيها أكثرُ، وإنما وجب ذلك؛ لأنه اسْمٌ غير متمكن فَفُتِح ليُفَرَّق بين المتمكن وغيره.

وأمّا جميع الأسماء غير ماذكرنا فألفاتها قَطْعٌ نحو إسماعيل، وإبراهيم، وإسرائيل، وأحمر، وأخضر، وأسود، وإصْطبلٌ، ونحو ذلك.

ولم يدخل ألف الوصل[2] على شيء من الحروف إلا على لام المعرفة في قولك: الرجل (والمرأة)[3] والغلام، وحركَتُه الفتحُ ليُفْرَق بين مادخل على الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة، وبين مادخل على الحروف.

قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي: لمّا كان دخولها على الحرْف نادر أُعْطِيَ من الحركات نادِراً، فاعرفه إن شاء الله.

فصل: واعلم أنّ ألفَ الاستفهام ألفُ قطع، فإذا دَخَلَتْ على ألف الوصل حُذِفَتْ ألف الوصل؛ للاستغناء عنها بحركة ألف الاستفهام.

[٦٣ / ب] وحركة ألف: الاستفهام الفتح (لاغير)[4] كقولك إذا استفهمْتَ: أبْنُ زيدٍ

---

(١) نقص في «ر».

(٢) هذا مذهب سيبويه، ويرى الخليل أن الهمزة أصلية فهي عنده همزة قطع، انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٦٣ ـ ٦٤، وجـ٢ ص٢٧٢، واختار المبرد رأي سيبويه انظر: المقتضب جـ١ ص٨٣، جـ٢ ص٩٠ ـ ٩٤، وانظر أيضا: ابن يعيش جـ٩ ص١٧ والهمع جـ١ ص٧٨ ـ ٧٩.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ر».

أنْتَ؟ أسْتَغْفَرَ زيدٌ ربَّهُ؟، أقْتَدَرَ زَيْدٌ على عمرو؟ وأنْطَلَقَ زيْدٌ؟ (كا)[1] قال الله عز وجل: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً﴾[2] ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ[3] عَلَى الْبَنِينَ﴾.

فإن دخل ألفُ الاستفهام على ألفِ القطع في اسْمٍ كان أو فِعْل، ففيه أربعة أوجه:

الأوّل: أنْ تُحَقِّقَ الهمزتين فتقولَ: أَأَكْرَمْتَ زيداً؟ وهذا هو الأصل؛ لأن الهمزة الأُولى للاستفهام، والثانية همزة «أكرمت».

والثاني: أنْ تُحَقِّقَهُا وتجعلَ بينهما ألفا استثقالا لالتقائها كقولك: آأَكْرَمْتَ زَيْداً كا[2] قال ذو الرُّمّة:

فَيَاظَبْيَةَ الوعْسَاء بين حُلاحِلٍ ... وبين النَّقَا آأنتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[4]

وكما قال مُزَرِّدُ بْنُ ضرار أخُو الشَّمَّاخِ:

تَطَالَلْتُ[5] فَاسْتَشْرَفْتُهُ فَرَأَيْتُهُ ... فَقُلْتُ لَهُ آأنْتَ زَيْدُ الأَرَانِبِ

---

(١) نقص في «ر».

(٢) الآية ٨٠ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٦٨، وانظر: المقتضب جـ١ ص١٦٣، والكامل ص٤٦٢ وأمالي القالي جـ٢ ص٦١، والخصائص جـ٢ ص٤٥٨، والإنصاف ص٤٨٢، وابن يعيش جـ١ ص٩٤ وجـ٩ ص١١٩، وشرح شواهد الشافية ص٣٤٧، والهمع جـ١ ص١٧٢ والدرر جـ١ ص١٤٧، واللسان (جلل) وديوانه ص١٦٧. الوعساء: رمال لينة، وحلاحل: موضع ويروى بالجيم، والنقا: الكثيب من الرمل.

(٥) في الأصل: تطاليت، وأثبت مافي «ر» و «ق» وهو الموافق لرواية المصادر الأخرى والياء في تطاليت مبدلة من اللام في تطاللت كما تسريت وتظنيت.

وفي «ق»: زيد الأراقم، وفي اللسان (رقم) «الأراقم حي من تغلب وهو جشم». وهذا البيت لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ووجدته في زيادات ديوان ذي الرمة ص١٨٤٩، وفي اللسان (باب ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها ـ حرف الهمزة جـ١ ص١١) وهو منسوب فيه إلى ذي الرمة أيضاً، كما وجدته في تاج العروس (شرف) ولم ينسبه الزبيدي. تطاللت: في اللسان (طلل) «الإطْلاَلُ: الإشراف على الشيء... وتَطَالَلْتُ: تطاولت فنظرت» استشرفته: الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر، وأصله من الشرف والعلو كأنه ينظر إليه من مكان مرتفع».

والثالث: أن تُخَفّف الهمزةَ الثانيةَ، وتجعلها بيْنَ بَيْنَ كقولك: أأكرمْتَ زيدا، (كا)[1] قال الأعشى:

أأنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّبـــه ... رَيْبُ الزّمَانِ[2] ودَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ

والرابع: أنْ تفصل بينها بالألف، وتخفف الثانية مع بعدها من الأولى فتجعلها بيْنَ بيْنَ فتقول: آأكرمْت زيداً.

وقد قرئ بهذه الأوجه (الأربعة)[3] ﴿أَأَنذَرْتَهُم﴾[4] بالتحقيق[5]، و ﴿آأَنذَرْتَهُمْ﴾ بالتحقيق[6] مع الفصل، و ﴿أأنْذرْتَهُمْ﴾ بالتخفيف[7] و ﴿آأنْذرْتَهُمْ﴾ بالتَّخْفيفِ[8] مَع الفصْل، (وقُرِئَ[9]: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ[10]﴾

---

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ر» و «ق»: ريب المنون، وفي «ق» «مُفْسِدٌ» بدلاً من «مُفْنِد».

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٧٦، جـ٢ ص١٦٧، وانظر: المقتضب جـ١ ص١٥٥ والإنصاف ص٧٢٧ وابن يعيش جـ٣ ص٨٣، وشرح شواهد الشافية ص٣٣٢ واللسان (تبل) ومعجم شواهد العربية ص٢٩٠ وديوانه ص٤٢. الأعشى: الذي لايبصر ليلا، المنون: المنية وهي الموت، والمفند: من الفند وهو: الخرف وإنكار العقل من الهرم والمرض، والخبل: من الخبال وهو الفساد.

(٣) نقص في «ق».

(٤) الآية ٦ من سورة البقرة، والآية ١٠ من سورة يس.

(٥) أي بلا فصل وهي قراءة ابن ذكوان، وهشام من مشهور طرق الداجوني عن أصحابه عنه ، وهي أيضا قراءة عاصم وحمزة والكسائي، وكذا رَوْحٌ وخلف ووافقهم الحسن والأعمش.

(٦) وهي قراءة ابن عباس، وابن أبي إسحاق، ورويت عن هشام من طريق الجمال عن الحلواني.

(٧) أي بلا فصل، وهي قراءة ورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وكذا رويس وهو أحد الوجهين عن الأزرق.

(٨) وهي قراءة قالون وأبي عمرو وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي. وانظر: السبعة ص١٣٤ والتيسير ص٣٢، وإبراز المعاني ص٩٥ ـ ١٠١ والنشر جـ١ ص٣٦٣ والإتحاف ص٥٥ وص١٥٦ ـ ١٥٧ والبحر المحيط جـ١ ص٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص٤١.

(٩) نقص في «ر».

(١٠) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

بالتحقيق[1]، و ﴿آأنْتَ قُلْتَ﴾ بالتحقيق[2] والفصل، و ﴿أأنْتَ﴾ بالتخفيف[3]، و ﴿آأنْتَ﴾ بالتخفيف[4] مع الفصل[5] فإن دخلت ألف الاستفهام على (ألف)[6] أيْمُن الله، أوْ على الألف واللام[7] لم تُحذفا، وأُبْدِل منها مدة (وإنّما لم تُحْذَفا[5])، وإن كانا ألفي وصل؛ لأنّ حركتها الفتح، وحركة ألف الاستفهام الفتحُ، فلو حذفْتَهُا في الاستفهام لالتبس الخبر بالاستخبار فتقول إذا اسْتفهمت: آايمنُ الله لتفعلنّ؟ آالرجل في الدار؟ كما قال الله عز وجل: ﴿قُلْ آالذَّكَرَيْنِ[8] حَرَّم أَمِ الأُنْثَيَيْنِ﴾ و ﴿قُلْ آاللهُ[9] أَذِنَ لَكُمْ﴾.

فصل: وإذا وصلت (الكلام)[10] وكان قبل ألف الوصل ساكن حذفت ألف الوصل، وحرّكْتَ ذلكَ الساكنَ؛ لالتقاء الساكنين.

والأَصل في حركة التقاء الساكنين الكسرُ، نحو: ﴿قُمِ اللَّيْلَ[11]﴾، اضربِ الرَّجُلَ سَلِ ابْنَ زيد، خُذْ اسْمَكَ، كما قال الله عز وجل: ﴿وَقُلِ[12] اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُه﴾ وسنبَيّن ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١-٢-٣-٤) انظر مراجع تخريج آيتي البقرة ويس السّابقَتيْن في ص٣٩٤.

(٥) نقص في «ر» .

(٦) زيادة في «ر».

(٧) في «ر»: على ألف اللام.

(٨) الآيتان ١٤٣، ١٤٤ من سورة الأنعام.

(٩) الآية ٥٩ من سورة يونس. وقد أجمع القراء على عدم حذف همزة الوصل في آيتي الأنعام وآية يونس. كما أجمعوا على عدم تحقيقها لأنها همزة وصل، وهي لاتثبت إلا في الابتداء، وأجمعوا أيضا على تليينها، واختلفوا في كيفية التليين، انظر: التيسير ص١٢٢، وإبراز المعاني ص٩٩، والنشر جـ١ ص٣٧٧، والإتحاف ص٦٢ ـ ٦٣.

(١٠) نقص في «ر».

(١١) الآية ٢ من سورة المزمل.

(١٢) الآية ١٠٥ من سورة التوبة.

فإن كانت الألفُ التي تحذفها مضمومة (ضممت)[1] للإتباع، فلك في الساكن الذي قبلها وجهان:

إن شِئْتَ أجْرَيْتَه على الأصل بالكسر فتقول: قِمِ اخرج، هلِ انْطَلِق (بزيد؟)[2].

وإن شئتَ ضَمَمْتَ للإتباع كما ضَمَمْتَ الألف فتقول: قُمُ اخْرُج، هَلُ انْطَلق بزيدٍ؟ وقد قُرِئَ بهما جميعا: ﴿قُلِ[3] انْظُرُوا﴾، ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ[4]﴾.

واعلم أنّ جميع مايذكره القُرَّاءُ من الألفات لاتخرج عَمّا ذكرنا، إما أن تكون وصْلاً أوْ قطعا لاغَيْرُ، إلا أنهم[5] سَمَّوها بأَسماءٍ نحو ألف مالم يسم فاعله، [٦٤ / ا] وألف المُخْبِر عن نفسه، وألف الأداة وغير/ ذلك مما ذكروه وكُلّها تعتبر بما ذكرنا، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ١٠١ من سورة يونس، وقد استشهد بها سيبويه في جـ٢ ص٢٧٥ على قراءة من ضم اللام، ثم قال: «....فضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف في الابتداء، وكرهوا الكسر ههنا كما كرهوا في الألف فخالفت سائر السواكن كما خالفت الألف سائر الألفات، معنى ألفات الوصل» ثم قال: «....وقد كسر قوم فقالوا: قل انظروا، ولم يجعلوها كالألف ولكنهم جعلوها كآخر جير» وقراءة الكسر التي أشار إليها سيبويه والصيمري هي قراءة عاصم، وحمزة ويعقوب، وقرأ الباقون بضم اللام. انظر: السبعة ص١٧٥، وإبراز المعاني ص٢٤٩، والبحر المحيط جـ٥ ص١٩٤، والنشر جـ٢ ص٢٢٥، والإتحاف ص١٨٣، ٣٠٣.

(٤) الآية ١٠ من سورة الأنعام، والآية ٣٢ من سورة الرعد، والآية ٤١ من سورة الأنبياء وقد قرأ بكسر الدال على أصل التقاء الساكنين عاصم وأبو عمرو وحمزة، ووافقهم يعقوب والمطوّعي والحسن، وقرأ الباقون بضم الدال إتباعا. وانظر: السبعة ص١٧٤، والنَّشْر جـ٢ ص٢٢٥، والإتحاف ص١٨٣.

(٥) في الأصل: لأنهم سموها....

باب القسم

أدوات القسم خَمْسٌ: البَاءُ والواو، والتَّاء، واللاَّمُ، ومِنْ.

فأمّا الباء فهي الأصل في القسم؛ لأنها تدخل على كل مُقْسَمٍ به، ظاهراً كان أو مضمرا كقولك: بالله لأَفعلنَّ، وبه لأَفعلن، وبكَ لأفعلن، قال الشاعر[1]:

أَلا نادَتْ أُمَيْمَةُ باحتمالِ ... لتَحْزُنَني فلا بِكِ مَاأُبالِي

والواو بدل من الباء؛ لأنها من مخرج واحد، فهي تدخل على كل مظهر، ولا تدخل على شيء من المضمرات، تقول: واللهِ، وزيدٍ، وحَقِّكَ، ولاتقول: «وَكَ»، ولا «وَهُ»، والتاء بدل من الواو، كما تكون بدلا منها في مواضع من العربية كقولك: تُجَاه، وتُراث؛ لأنه من الوجه، ومن «وَرِثْت»، وكذلك تقوى، وتُقَى؛ لأَنه من وقيت، ولا تدخل ـ أَعني التاءَ ـ إلا على (اسم)[2] الله (تعالى)[2] تقول: تَالله لأَفْعَلَنَّ، (كما)[2] قال الله عز وجل: ﴿وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ[3] أَصْنَامَكُمْ﴾ وفيه معنى التعجب مع اليمين، وكذلك اللام، لاتدْخل إلا على (اسم)[4] الله (تعالى)[4] وفيها أيضا معنى التعجب (واليمين)[5] قال أبو ذؤيب الهذلي[6]:

---

(١) هو غُوَيّة بن سلمى بن ربيعة. والبيت من شواهد ابن جني في الخصائص جـ٢ ص١٩، وانظر: ابن يعيش جـ٨ ص٣٤، وجـ٩ ص٩٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ص١٠٠١، ويقول: أظهرت هذه المرأة من نفسها ارتحالا عني لتجلب علي حزنا وغما، ونادت بالفراق وكثرته على ألسنة الناس، ثم انصرف عن الإخبار عنها، وأقبل عليها يخاطبها، ومأأبالي: جواب القسم.

(٢) نقص في «ر».

(٣) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٤) نقص في «ر».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) ونسبه سيبويه والأعلم إلى أمية بن عائذ الهذلي، ونسبه الزمخشري في المفصل إلى عبد مناة الهذلي، قال =

لِلَّـه يبقىَ على الأَيّـام ذو حيَـدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بـــه الظيَّـــانُ والآسُ

ويروى: تالله، أراد: والله لايبْقَى.

وأما «مِنْ»: فلا تستعمل إلا في قولك: مِنْ رَبيِّ (قالوا مِنْ[1] رَبِّ) ([2]إنّـكَ لأشرٌّ؛ ومنهم مَنْ يَضُمّ الميم فيقول: مُنْ رَبيّ[2]) ليَدُلّ[3] بذلك على اختصاصه بهذا الاسم دون غيره مِمّا يحلف به.

وتقول: إي[4] هاللهِ لقد كان كذا، يريد: إي واللهِ تجعلها (هنـا)[3] عوضـا من الواو ولا يجوز اجتماعهما.

والنطق بها[5] على وجهين:

منهم من يحذف الألف من اللفـظ لالتقـاء السـاكنين فيقول: هـالله مثل[6] والله.

= ابن يعيش: «...وقيل للفضل بن العبـاس الليثي» وذكر السيوطي في شرح شـواهـد المغني شطره الأول مـع شطر آخر هو:

أدفى صلود من الأوعال ذو خدم

ضمن قصيـدة لسـاعـدة بن جؤيـة. وهـو في ديـوان الهـذليين ص٢٢٧، ٤٣٩، لأبي ذؤيب، ونُسب إلى مـالـك بن خـالـد الخناعي.

وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٤٤، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٢٤، والجُمل ص٨٤، واللامـات ص٧٣، والمخصص جـ١٣ ص١١١، وابن يعيش جـ٩ ص٩٨، ٩٩، والخزانة جـ٤ ص٢٣١ والمغني ص٢١٤، وشرح شواهـدِهِ ص٥٧، ١٩٥ والهمع ص٣٢، ٣٩، والدرر جـ٢ ص٢٩، ٤٤، والأشموني ص٢٨٣، واللسان (حيـد)، ومعجم شواهـد العربيـة ص١٩٧، والحيـد كعنب: جمع حَيد بالفتح وهو النتوء في قرن الجبل، والمشمخر: الجبل العالي، والظيان: ياسمين البر، والآس: الريحان، وهما ينبتـان في الجبال وحُزُون الأرض.

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢-٢) نقص في «ر».

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) في ابن يعيش جـ٨ ص٢٤: «وأمـا» إي فحرف يجـاب بـه كنعم وجير، ولا يستعمـل إلا في القسم». وانظر: مُغْنِي اللبيب ص٧٦.

(٥) في «ر» و «ق»: بها.

(٦) في مغني اللبيب ص٣٤٩: «يقال: «هالله» بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها».

ومنهم من يثبت الألف مع وجود الساكن بعدها؛ لأنه مُدسم، فيقول: هَاللهِ على قياس «دابَّة» و «ضَالّ» وما أشبه ذلك.

واعلم أنّ هذه الحروفَ في موضع نصب بفعلٍ محذوفٍ، فإذا قُلْتَ: باللهِ لَأَفْعَلَنَّ، فالأصل، أحلِفُ باللهِ، أو أقسم باللهِ، وماأشبه ذلك، إلا أنه حُذف لدلالة الكلام عليه؛ ولذلك كان الأصل في حروف القسم «الباءُ»؛ لأن «الباءَ» هي التي توصل الفعل إلى مابعدها كقولك: مررت بزيد، فالباءُ أوْصَلت المرور إلى زيد، وهي لتعدية الأفْعال بمنزلة الهمزة كما بينا.

فإذا حذفت شيئا من هذه الحروف في القسم نصبْتَ الاسْمَ المقسمَ به كقولك: اللهَ لأَفْعَلنَّ، (كما)[1] قال ذو الرُّمة:

ألاَ رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ نَاصِحُ ... ومَنْ قَلْبُه لي في الظِّبَاء السوانِحِ[2]

فَنَصَبَ بفعل مضمر.

فإن أدخلت ألف الاستفهام على الاسم المقسم به تركته على جرّه[3]، وصارت ألف الاستفهام عوضا من حروف القسم، تقول: آللَّهِ لتفعلنّ؟

فصل: وتُسْتعمل في القسم (أيضا)[4] أسماءٌ تضاف إلى المقسم به كقولك: ايْمُن اللهِ لأَفعلنَّ، فايْمُن (الله)[1] رفع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: ايْمُنُ الله قَسَمِي، أَوْ ايْمُن اللهِ ماأُقْسِمُ به، ولأَفعلنَّ جواب القسم.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢٧١ وجـ٢ ص١٤٤، وانظر: المخصص جـ١٣ ص١١ وابن يعيش جـ٩ ص١٠٣، ومعجم شواهد العربية ص٨٧ وملحقات ديوانه ص١٨٦١، الظباء ماأخذ عن ميامن الرامي فلم يكنه رميه حتى ينحرف له فيتشاءم به، ومن العرب من يتيمن به لأخذه عن الميامن فجعله ذو الرمة مشؤوما، وضرب به المثل في انحراف مَيَّة عنه ومخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه.

(٣) في «ر» و «ق»: على حده.

(٤) زيادة في «ر».

وقد تحذف النون منه فيقال: ايْمُ الله لأَفعلنّ.

[٦٤ / ب] و (قد)[١] تحذف / الياءُ (أيضا)[٢] فتبقى الميم وحدها فيقال: مُ الله لأَفعلنّ وإنّما (جاز)[٣] ذلك لكثرة استعمالهم لهذا الاسم في القسم.

ومن ذلك: لَعَمْرُ الله، وأَمانَةُ الله[٤] وعهدُ الله، ويمينُ الله.

كل ذلك مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، كأنك قلت: أَمانةُ الله لازمةٌ لي[٤]) وعهدُ الله يلزمني، ويمينُ الله حَلِفي (وما أشبه ذلك)[٢].

ويجوز النصب في «أَمانةِ الله» و «عهدِ الله» ويمينِ الله»، (فتقول: أمانةَ الله، وعهدَ الله، و[١] يمينَ الله) كأنك تقول: أُلزِمُ نفسي أَمانةَ الله وعهدَ الله، وأَذْكُر يمينَ الله، قال امْرُؤ القيس:

فقلت يمينُ الله أَبْرح قاعداً ... ولو قَطّعُوا رأسي لدَيْكِ وأوصالي[٥]

ومما يستعمل في القسم من المصادر قولهُم: عَمْرَكَ اللهَ إلاَّ فَعَلْتَ، وقِعْدَكَ اللهَ إلا فعَلْتَ، فعَمْرُك، وقِعْدُك مصدران منصوبان بفعل مضمر، ومعنى عَمْرَك[٦] الله (إلاّ فعلتَ)[٧] كأنك قلت: عَمّرتُك اللهَ، أيْ ذكَّرْتُكَ تعميرَكَ الله،

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في الأصل.

(٤ـ٤) نقص في «ق».

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٤٧، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٢٦، والجمل ص٨٥، والخصائص جـ٢ ص٢٨٤، وابن يعيش جـ٧ ص١١٠ وجـ٨ ص٣٧، وجـ٩ ص١٠٤، والخزانة جـ٤ ص٢٠٩ ـ ٢٣١، والمغني ص٦٣٧، وشرح شواهده ص١١٧، والعيني جـ٢ ص١٣ والتصريح جـ١ ص١٨٥، والهمع جـ٢ ص٣٨، والدرر جـ٢ ص٤٣، والأشموني جـ١ ص٣٣٢، وديوانه ص٣٢.

(٦) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص١٦٢ ـ ١٦٣، والمقتضب جـ٢ ص٣٢٦ ـ ٣٢٩، وفي حواشي المقتضب من هذه الصفحات فضل بيان، وانظر أيضا: اللسان (عمر) وقال ابن عقيل في شرح التسهيل جـ١ رقم ١٣٨/أ: «وللنحويين فيه كلام مضطرب منتشر متكلف».

(٧) نقص في «ر» و «ق».

أيْ وصفَك الله بالعُمْرِ، والعُمُر والعَمْر جميعا: البقاء، كأنّك قلت: سألتك بعمرِك الله وبتعميرك الله أي بوصفك له بالبقاء، ثم حذفْتَ الباء، ونصبْتَ المصدر بالفعل المُضْمر، قال (سُحَيْم)[1] عبد بني الْحَسْحَاس:

أَلِكْني إِلَيْهَا عَمْرَكَ اللهَ يا فَتَى بآيةِ ما جاءَتْ إلَيْنَا تَهادِيا[2]

فمعنَاه ما ذكرنا

وقد يستعملون فعله أيضا في القسم فيقال: عَمّرتُكَ الله، أيْ سأَلتُك بعَمْرِ الله، أيْ ببقائه، قال الشاعر[3]: (أنشده[1] سيبويه)

عمرتُكِ الله إلا ما ذكرتِ لنا هَلْ كُنْتِ جارتَنا أيامَ ذِي سَلَمِ

وأَنشد ابنُ الأَعرابي[4]:

عَمَرتُكُمُ آباءَكُم إِذْ لقيتُمُ أَلم تُخْبِرُوا الأَقوامَ كيفَ نُضَارِبُ[5]

فقال: عَمَّرتُكُم، أي حَلَّفتكم بعُمر آبائكم.

وقعدك (الله)[6] يجري هذا المجرى، كأنّه قال: (أسألك)[7] بقعدك الله، أي

---

(١) نقص في «ق».

(٢) وهو من شواهد الزجاجي في اللامات ص٧٧، وانظر: مقاييس اللغة (ألك) وأمالي ابن الشجري جـ٢ ص٢٣٩ وحماسة ابن الشجري ص١٦٠، وورد عرضا في الخزانة جـ١ ص٢٧٣، ألكني: أبلغ رسالتي، والألوك الرسالة، والتهادي: مشي النساء والإبل الثقال، وهو مشي في تمايل وسكون.

(٣) هو الأحوص، انظر: ديوانه ص١٩٩.

وانظر أيضا: الكتاب جـ١ ص١٦٣، والمقتضب جـ٢ص٣٢٩ والكامل ص٧٦٠ وشرح السيرافي جـ٢ قسم ١ ص٤٠٩، والخزانة جـ١ ص٢٣١ والهمع جـ٢ ص٤٥، والدرر جـ٢ ص٥٣ واللسان وتاج العروس (عمر). وذو سلم: موضع بالحجاز عند جبل قريب من المدينة. انظر معجم البلدان جـ١ ص١٦٣.

(٤) هو محمد بن زياد أبو عبد الله، أخذ عن الكسائي، وروى عنه ثعلب وابن السكيت، له عدة كتب منها «النوادر» و «الخيل». توفي بسامرا سنة إحدى وثلاثين ومائتين انظر: شذرات الذهب جـ٢ ص٧٠ ـ ٧١، ومرآة الجنان جـ٢ ص١٠٦ والبغية ص٤٢ ـ ٤٣.

(٥) لم أعثر لهذا البيت على قائل ولم أهتدِ إلى من استشهد به في كتب النحو أو كُتب الأدب، أو كتب اللغة المتداولة.

(٦) نقص في «ر».

(٧) نقص في «ق».

بوصْفِك له[1] بالثبات، مأخوذ من قواعد البناء، وهي أساسُه الثَّابتةُ، ويقال: قِعدَك الله، وقَعيدَك الله، قال مُتَمِّمُ بْنُ نُوَيْرَةَ:

بِقِعْـــدِك أَلاَّ تُسْمِعِيني مَـلامَـــةً وَلا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤادِ فَيِيجَعَا[2]

وقال الآخر[3]:

قَعيـدَ كُمَـا الله الـذى أَنْتُما لَـهُ أَلَمْ تسمعـا بـالصَّفْقَتَيْن المُنَـادِيَـا

ولم يُسْتَعْمَلْ من «قِعدك» فعل كما اسْتُعْمِل «عَمَّرتُك» (الله)[4] من عمرك (الله)[5] واسم الله منصُوب بعَمْرَك؛ لأنه مصدر يعمل فيما بعده كما تقول: سألتك (بذكرك)[6] الله، وبوصفِك الله بالبقاء فتنصبُ بالمصْدر.

فصل: وتقول: أَقْسَمْتُ لأَفْعَلَنَّ (وأقسم[6] لأَفْعَلَنَّ) (وَأَذْهَبَنَّ)[7] وأَحْلِفُ لأَذْهَبَنَّ، وأَشْهَدُ لأَفْعَلَنَّ، فيكون (جميع)[6] ذلك بمنزلة: والله لأَفْعَلَنَّ وإنْ كان لَفْظُه لَفْظَ الخبر، كما تقول في الدعاء: غَفَرَ الله لك، فلفظه لفظُ الخبر ومعناه الدعاء، كأنّك

---

(١) في «ق»: بوصفك الله بالثبات، وانظر: اللسان (قعد) حيث قال ابن بري: «.. وقعدك الله استعطاف وليس بقسم، كذا قال أبو علي، قال: والدليل على أنه ليس بقسم كونه لم يجب بجواب القسم».

(٢) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ٢ ص٣٣٠، والكامل ص٥٢، وذكره المبرد في الكامل ضمن قصيدة متم في ص٧٥٧، بروايـة: فعمرك الله ألا تسمعيني مـلامـة، وانظر: المنصف جـ١ ص٢٠٦ والمخصص جـ١٣ ص١١٧، والبيـان والتبيين جـ٢ ص١٩٣، والخزانة جـ١ ص٢٣٤، والهمع جـ٢ ص٤٥، والدرر جـ٢ ص٥٥، واللسان (قعـد) وروايتـه في هـذه المصادر هكذا: قعيدك ألا.. البيت وانظر: معجم الشواهد ص٢١١.

(٣) البيت للفرزدق وهو من شواهـد المبرد في الكامل ص٥٢ وانظر: اللسـان (قعـد) والهمـع جـ٢ ص٤٥ والـدرر جـ٢ ص٥٤ وروي: ألم تسمعا بالبيضتين، في جميع المصادر. وهو في معجم البلدان (البيضتان) والبيضتـان موضع بـالشـام، وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص٤٢٣، وديوانه ص٨٩٥، وروايته أيضا: بالبيضتيْن.

(٤) نقص في «ر».

(٥) نقص في «ر» و «ق».

(٦) نقص في «ق».

(٧) زيادة في «ر».

قُلْتَ: أَسْأَلُ الله أَنْ يغفر لك، قال الله عز وجل: ﴿واللهُ يَشْهَدُ[1] إنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾، وقال النابغة:

فَحَلَفْتُ يا زُرْعَ بْنَ عمرٍو[2] إنه ... مِمّا يَشُقُّ عَلَى العَدُوِّ ضِرَارِي

فلفظه لفظُ الخبر، ومعناه القسم، والتقدير في هذا كله: أَقسمْتُ بالله،/ [٦٥ / ا] (وأقسم[3] بالله) (وحلفت[4] بالله) (وأحلف[3] بالله)، وأَشهد بالله، إلا أَنهم يحذفون لدلالة الكلام عليه، وقال الشاعر، أنشده سيبويه:

فَأُقْسِمُ أَن لو الْتقينا وَأَنْتُمُ ... لَكَان لكُم يومٌ من الشَّرِّ[5] مُظْلِمُ

فالمعنى: فأُقسم بالله.

وتقول: قَسَماً لأَفْعَلَنَّ، وَيَميناً لأَذْهَبَنَّ، على إضمار الفعل، كأَنك قُلتَ: أُقْسِمُ قَسَماً، وقد يحذفون هذا الفعل مع المقسم به جميعا، ويقتصرون على جواب القسم كقولك: لأَقُومَنَّ، ولأَفْعَلَنَّ، (والمعنى: والله)[6] لأَقُومَنَّ، والله لأَفْعَلَنَّ، وكُلُّ هذا اختصار (وإيجاز)[6]؛ لدلالة الكلام على المراد (كما)[7] قال الله عز وجل: ﴿لأُقَطِّعَنَّ[8] أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فجاءَ بجواب القسم ولم يتقدم لفظُ القسم.

---

(١) الآية ١ من سورة المنافقون.

(٢) في «ر» و «ق»: إنني، وهي رواية الخزانة والعيني.

ولم يرد لهذا البيت ذكر في معجم شواهد العربية ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وورد عرضا في الخزانة جـ٣ ص٦٨، وورد في العيني عرضا أيضا جـ١ ص٤٠٥، وانظر: ديوانه ص٩٨.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) البيت للمسيّب بن عَلَس.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٤٥٥، وانظر: ابن يعيش جـ٩ ص٩٤، والخزانة جـ٤ ص٢٢٤، والمغني ص٣٣، وشرح شواهده ص٤٠. والتصريح جـ٢ ص٢٣٣، والأشموني جـ٣ ص٤٠٢.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في «ر» و «ق».

(٨) الآية ١٢٤ من سورة الأعراف، والآية ٤٩ من سورة الشعراء.

وقال الشاعر[1]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ عَشِيَّةً ... مَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلاَ عَدَم

(كأنّه قال: والله لَقَدْ علمت)[2]

فصل: واعلم أنَّ جَوابَ القسم يكون بأربعة أشياء:

باللاَّم، وإنَّ، وَمَا، وَلاَ.

فاللامُ و «إنّ» للإيجاب، و «ما» و «لا» للنفي.

فأمّا اللامُ: فتدخل على الاسم والفعل، فإذا دخلت على الاسم ارتفع بعدها (الاسم)[3] بالابتداء كقولك: واللهِ لزيدٌ مُنْطَلِقٌ، واللهِ لعَمْرٌو منطلقٌ، وإذا دخلت على الفعل المضارع نقلَتْهُ إلى الاستقبال، وألْزَمَتْهُ النونَ الخفيفة أو الثقيلة، لايجوز غيرُ ذلك ليُفْرَقَ بينها وبين لام الابتداء كقولك: (والله)[4] ليَقُومنَّ زيد، وليَذْهَبنَّ عمرو، ولأَقُومَنْ ولأَذْهَبَنْ.

ولا تدخل هذه اللامُ على الفعل الماضي إلا مع «قَدْ»، ولا يَحْسُنُ حذفُ «قَدْ» مَعَها إلا في الشعر كَمَا قال امرؤ القيس:

حَلَفْتُ لها بالله حلفةَ فَاجِرٍ ... لنَامُوا فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولاَ صَالِ[5]

---

(١) هو عامر بن حَوْط من شعراء الحماسة، ويلقب بالأَبْرَشِ الضَّبِّي.

ولم يرد لهذا البيت ذكر في معجم شواهد العربية، ولم أهتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وقد عثرت عليه أوّلَ أبْيَاتٍ ثلاثةٍ في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ص١٦٧٦، وبعده:

وأَزُور بيتَ الحق زَوْرَةَ ماكِثٍ ... فَعَلامَ أُحْفِلُ ما تَقَوَّضَ وانْهَدَمْ

ووجدت الأبيات الثلاثة أيضا في المؤتلف والمختلف ص٤٠. قال المرزوقي:

«ولقد علمت» يجري على القسم، ولذلك أجابه بـ « لَتَأْتِيَنَّ » ، ويعني بالعشية آخر النهار من يوم موته».

(٢) نقص في الأصل .

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) هذا الشاهد مكرر، وهو أول شواهد كتاب التبصرة، انظر ص٧٧.

فالتقدير: لَقَدْ ناموا.

ولم يُستعمل في القرآن فيمَا علمْتُ إلا مَعَ «قد» كقوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ[1] آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾، ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾[2].

وأمّا «إنَّ»: فتدخل على الاسم لاغيرُ كقولك: والله إن زيدا منطلق، ووالله إنَّ عمراً لخارجٌ، وَحَلَفْتُ إنَّ زيداً في الدار.

وأما «ما» فتدخل على الاسم والفعل ([3]وهي في النفي بمنزلة اللام في الإيجاب لدخولها على الاسم والفعل)[3]، تقول: والله ماقامَ زَيْدٌ، ووالله مازيْدٌ قائماً.

وأما (لا)[4]: فإنها لاتدخل إلا على الفعل لاغير، وإن أدْخِلَتْ على (الفعل)[4] المضارع صَيَّرتْهُ إلى الاستقبال، وارتفع (الفعل)[5] بعدها على أصْلِه، تقول: والله لايقومُ زيدٌ، و (الله)[5] لايذهبُ عمرو.

وتدخل على الفعل الماضي فتنقلُه إلى المستقبل، كما تنقل (لم)[4] المضارع إلى الماضي فتقول: والله لاذَهَبَ زيدٌ أبداً تريدُ: لايذهب، وَوَالله لاقُمْتُ تريد: لا أقُومُ.

واعلم أنه يجوز أنْ تحذفَ «لا» من جواب القسم، ويكون الجواب[6] عليها، فتقول: والله أقُوم، ووالله ذَهَبتُ، بمعنى (والله)[5] لاأقوم، ولا ذهبتُ كما قال امرؤ القيس:

---

(١) الآية ٤١ من سورة القمر.

(٢) الآيات ١٠ من سورة الأنعام و٣٢ من سورة الرعد و٤١ من سورة الأنبياء.

(٣-٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ق».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) في «ر» و «ق»: ويكون المعنى عليها.

فقلتُ يمينُ اللهِ أبْرحُ قـــاعـــداً (ولو[1] قطّعوا رأسي لديْكِ وأوصالي[1])

أيْ لاأبرح قاعداً.

ولايجوز الحذفُ في شيءٍ من أجوبة القسم إلا في «لا».

أما اللام: فإنها لو حُذِفَتْ لَحُذِفَتْ معَها النون، فكان يلتبس النفيُ بالإيجاب.

[٦٥ / ب] وأمّا «إنَّ»: فهي عاملة/ فيما بعدها، وليست بفعل، ولا يجوز أن تُحذفَ ويبقى عملها لضعفِها، ولا أن تُحذفَ ويبطُلَ عملُها؛ لأنه يبطُل بذلك الدلالةُ على القَسَم، وكذلك «ما» لاتُحذَفُ؛ لأنها عاملةٌ في الاسم والخبر، والعلّةُ فيها كالعلة في «إنّ» فلم يَبْقَ غيرُ «لا»؛ فلذلك جاز حذفها، ولم يجز حذف غيرها، قال الله عز وجل: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُر[2] يُوسُفَ﴾ أيْ لاتَفْتأُ.

فصل: واعلم أنك إذا أخبرتَ عن يمين حُلف بِها فلك في (ذكْرِ)[3] ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أنْ تَأتيَ بلفظ الغائب؛ لأنّك تخبر عن شيء كان وتَقَضَّى.

والثاني: أنْ تَأتيَ بلفظ المستحلف تريد بذلك اللفظ الذي قيل له في تلك الحال.

والثالث: أنْ تَأتيَ بلفظ الحالف فتقول: اسْتَحْلَفَهُ ليَقُومَنَّ، على لفظ الغائب، واسْتَحْلَفَهُ لتَقُومَنّ، على لفظ المخاطب، كأنك قُلتَ: (قال)[4] له لتَقُومَنّ، واسْتَحْلَفَهُ لأَقُومَنّ بلفظ الحالف، كأنكَ قُلتَ: اسْتَحْلَفَهُ فَقَال له: قل: (لأَقُومَنَّ)[3].

(١-١) نقص في الأصل و «ق»، والشاهد مكرّر، وقد مضى قريبا في ص٤٤٨.

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ر» و «ق».

ومن هذا قوله عز وجل: ﴿وإذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ[1] لاَتَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهَ﴾ و ﴿لاَ يَعْبُدُونَ إِلاّ الله﴾، بالياء[2] على الإخبار عن الغائب، وبالتاء[3] على لفظ ماقيل لهم، كأنه قيل لهم: والله لاتعبدون إلاَّ الله، كما تقول: واللهِ لتَقُومَنَّ، ولو كان في غير القرآن لجاز فيه لفظُ المتكلم: لانَعْبُدُ[4] إلاَّ الله، أيْ قالوا: لانَعْبُد إلاّ الله.

وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا[4] بِاللهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ يجوز فيه ثلاثة أوجه: «لَنبيتنه» بالنون[5] على لفظ المتكلم، كأنّه قال: (قالوا له: لَنُبَيِّتَنَّهُ)[6].

وَ «لَتُبَيِّتَنَّهُ» بالتاء[7] على لفظ ماقيل لهم، كأنه قيل: قال بعضُهم لبعض: لتبيتنه، أي قال كل فريق منهم للآخر هذا.

وَ «لَيُبَيِّتَنَّهُ» (بالياء)[8] على لفظ الغائب[9]، لأنه إخبار عن الغائب فاعرف ذلك إنْ شاء اللهُ تعالى.

---

(١) الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٢) وهي قراءة ابن كثير، وحمزة، والكسائي، ووافقهم ابن محيصن والحسن والأعمش.

(٣) وهي قراءة الباقين. هذا ولأبي حيان في البحر المحيط بحث طويل في وجوه الإعراب الجائزة في الآية على القراءتين. انظر: السبعة ص١٦٢، والتيسير ص١٧٤، وإبراز المعاني ص٢٣٥، ٢٣٦، والبحر المحيط جـ١ ص٢٨٢ - ٢٨٣ والنشر جـ٢ ص٢١٨، والإتحاف ص١٦٩.

(٤) الآية ٤٩ من سورة النمل.

(٥) وهي قراءة الجمهور.

(٦) نقص في «ق».

(٧) وهي قِراءَة الحسن وحمزة والكسائِي وخلف.

(٨) نقص في الأصل و «ق».

(٩) وهي قراءة مجاهد، وابن وثاب، وطلحة، والأعمش، وحميد بن قيس، انظر: السبعة ص٤٨٣، والتيسير ص١٦٨، وشواذ ابن خالويه ص١١٠، وإبراز المعاني ص٤٢٥..والبحر المحيط جـ٧ ص٨٤، والنشر جـ٢ ص٣٣٨، والإتحاف ص٤١٠.

بَابُ إِنْ وأَنْ

قد قدمنا الفرق بين «إنَّ» و «أَنَّ» المشددتين، وبَيَّنَّا أحكامَهُمَا، ونحن نُبَيِّنُ في هذا الباب حال «إنْ» و «أَنْ» الخفيفَتَيْن.

فأمّا «إنْ» المكسورةُ: فلها أربعةُ مواضعَ:

أَحدُهَا: أنْ تكون مخَفَّفَةً من المشددة.

والثاني: أَن تكون بمعنى «ما» النافية.

والثالث: (أن تكون[1]) زائدةً بعد «ما» .

والرابع: أن تكون للجزاء.

فأَمَّا (إنْ[2]) المخفَّفَةُ من المشددة فيجوزُ أَن تعملَ عملَها من نصب الاسم ورفع الخبر، كما تعمل المشددة، فتكونُ في إدخال اللام في خبرها بالخيار كقولك: (إنْ[3] زيداً مُنْطلقٌ) ، إنْ زيداً لَمنطلق كما كنت (بالخيار[1]) في المشددة بين ذكر اللام وإسقاطها.

ويجوز إذا خَفَّفْتها أن تُبْطِلَ عملَها، وتجعل ما بعدها مبتدأ وخبراً، ولا بد من لزوم اللام لخبرها، كقولك: إنْ زيدٌ لَقائمٌ.

وإنما لزم خبرَها اللامُ ليكون فرقاً بينها وبين «إنْ» التي بمعنى «ما»

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(كقولك:[1] إن زيد قائم، بمعنى ما) زيد قائم، وإنّما بطل عملُها في هذا الوجه؛ لأنَّها (كانت[1]) تعمل بمشابهتِها الفعل من طريق اللفظ لا من طريق المعنى، فلما بطل اللفظ المشبه الفعل بطل العمل[2] أيْضاً.

وأمَّا إذا أَعْمَلْتَها مع التخفيف، فلأَنَّكَ / تُجْريها مُجرى فِعْلٍ قد حُذِف منه بعضُ حروفِه، نحو قولك: لم يَكُ زيدٌ منطلقاً، فَلَمَّا لم يبطُلْ عملُ «يَكُ» مع ما حُذِف منه، فكذلك ما أَشْبَه الفعلَ جَرَى مَجْرَاه. [٦٦ / ا]

واعلم أنه إذا بَطل عَمَلُها جاز أنْ يَليَهَا الاسْمُ والفعلُ جميعاً.

فالاسمُ قولك: إنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ، والفعل: إنْ ذَهَبَ لَزَيْدٌ، قال الله عز وجل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ[3] لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ، وقال عز وجل: ﴿إِنْ كَانَ[4] وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً﴾ ، وقال جل وعز: ﴿إِنْ كَانُوا[5] لَيَقُولُونَ﴾ .

والفراءُ يجعل (إنْ[6]) هذه بمعنى «ما» ويجعل اللامَ بمعنى «إلاَّ» فالتقدير عنده[7] في قولك: إنْ زيدٌ لَقائِمٌ: ما زيدٌ إلاَّ قَائِمٌ، وكذلك تقدير إنْ قام لزيد: ما قام إلاَّ زيدٌ.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ر» و «ق» : بطل المعْنى.

(٣) الآية ٤ من سورة الطارق، وقد قرأ الجمهور: «لما» بالتخفيف على أن «إنْ» عند البصريين مخففة من الثقيلة و «ما» زائدة، وقرأ الحسن، والأعرج، وقتادة وعاصم وابن عامر، وحمزة، ونافع بخلاف عنها بتشديد «لما» ووافقهم أبو جعفر، انظر: معاني القرآن للفراء جـ٣ صـ٢٥٤، والسبعة صـ٦٧٨، والتيسير صـ١٢٦، ٢٢١، وإبراز المعاني صـ٣٥٥ ـ ٣٥٦، والبحر المحيط جـ٨ صـ٤٥٤، والنشر جـ٢ صـ٣٩٩، والإتحاف صـ٣١١، ٣٥٨.

(٤) الآية ١٠٨ من سورة الإسراء.

(٥) الآية ١٦٧ من سورة الصافات.

(٦) نقص في «ق» .

(٧) انظر: معاني القرآن جـ صـ٢٥٤، ٣٩٥، والإنصاف صـ٦٤٠ ـ ٦٤١، والأصول جـ١ صـ٣١٦، والهمع جـ١ صـ١٢٤.

وأَمَّا الكسائيُّ[1] فيجعلُ التي يليها الفعلُ بمعنى «ما» ؛ لأَنَّ النفي بالفعْلِ أَوْلَى، ويجعلُ التي يليها الاسْمُ مخفَّفَةً؛ لأَنها بالاسم أَوْلَى.

وأما قول عاتكةَ[2] بنتِ زيدِ بْن عمرِو بْنِ نَفيل:

شَلَّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ... حَلّتْ عليكَ عُقُوبَةُ[3] المُتَعَمِّدِ

فتأويله عند أصحاب سيبويه[4]: أَنَّ «إنْ» هي المخففة من الثقيلة، وأَنَّ اللامَ للتأكيد كما قدمنا.

وعند الكوفيين[4]: «إن» بمعنى «ما» ، واللامُ بمعنى «إلاَّ» ، وتقديرُه: ما قتلْتَ إلا مُسلما، وقول أصحابنا أَوْلى؛ لأَنَّ اللام لا تُسْتَعْمَل بمعنى «إلا» في (غير[5]) هذا المَوْضع، ولو جاز أن تكون بمعنى «إلا» هٰهُنا لجاز أن تقول: جاءني القومُ لَزَيْداً، بمعنى إلاَّ زيداً، فتأْويلُهُمْ اللام بمعنى «إلاَّ» دعوى ليس عليها بُرْهان، ولا يُعْدَلُ عن ظاهر الكلام إلى تقدير آخر إلا بدليل[6].

وفي «إنْ» التي بمعنى «ما» خلاف.

---

(١) انظر: الأصول جـ١ صـ٣١٦، والإنصاف صـ٦٤٠ ـ ٦٤١.

(٢) في «ر» : وأمّا قول الشاعر.

(٣) وهو من شواهد السيرافي في شرحه جـ٤ صـ١٤٧، وانظر: المحتسب جـ٢ صـ٢٥٥ وابن يعيش جـ٨ صـ٧١، ٧٢، ٧٦ والمقرب جـ١ صـ١١٢، والإنصاف صـ٦٤١، والمغني صـ٢٤، وشرح شواهدِهِ صـ٢٦، والعيني جـ٢ صـ٢٧٨، والتصريح جـ٢ صـ٢٣١ والهمع جـ١ صـ١٤٢، والدرر جـ١ صـ١١٩، والأشموني جـ١ صـ٤٠٥، والخزانة جـ٤ صـ٣٤٨، ومعجم شواهد العربية صـ١٢٥، وعاتكةُ هذه هي زوجة الزبير بن العوّام رضي الله عنه، وهي ترثي بشعرها هذا زوجها، وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز.

(٤) انظر: الإنصاف صـ٦٤٠ ـ ٦٤٣.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) انظر: الإنصاف صـ٦٤٢.

فسيبويه[1]: لا يُجيزُ أنْ تعملَ عملَ «ما» من رفع الاسم، ونصب الخبر.

وأبو العبّاس[2]: يُجيزُ ذلك؛ إذْ لا فرقَ بينها وبين «ما» في المعنى، فيجوز على قوله: إنْ زيدٌ قائماً، كما جاز: ما زيدٌ قائماً، ولا يجوز على مذهب سيبويه؛ لأنَّ «ما» ليس قياسُها أنْ تعمل شيئاً، فلمّا تُرِك القياسُ فيها، وأُعْمِلَتْ عمل «ليس» ؛ لاتفاقها في المعنى لم يَجُزْ[3] أنْ يترك القياس في غيرها، وليس بينها وبين المخففة التي ذكرناها فرق إلا اللام؛ فمتى أُسْقِطَتْ اللامُ فهي للجحْد، ومتى ذكرْتَها فليست للجحد على ما أَصَّلْنَا كقولك: إنْ زيدٌ قائمٌ، وإنْ رأيتُك قَطُّ (أي ما رأيتك[4] قط) ، وإنْ زيدٌ[5] إلا قَائِمٌ، قال الله عز وجل: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ[6] إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾ .

وأَمَّا «إنْ» الزائدةُ بعد «ما» فإنما زيدت لتُبْطِلَ عملَ[7] «ما» ، كما تُبْطِلُ «ما» عمل «إنَّ» إذا دخلتْ عليها في قولك: إنّمَا زيدٌ منطلقٌ، فتقول: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ على لغةِ أَهْلِ الحجاز، ولولا «إنْ» لنصبْتَ الخبرَ فقُلْتَ: ما زيدٌ منطلقاً، قال الشاعر[8]:

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكنْ ... مَنَايَانَا ودَوْلَةُ آخَرِينَا

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ صـ٤٧٥.

(٢) انظر: المقتضب جـ٢ صـ٣٦٢

(٣) في الأصل: لَمْ يجب.

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) في الأصل: وإن زيداً.

(٦) الآية ٢٠ من سورة الملك.

(٧) انظر: كتاب سيبويه جـ١ صـ٤٧٥، وجـ٢ صـ٣٠٥، والمقتضب جـ١ صـ٥١، وجـ٢ صـ٣٦٣.

(٨) هو فروة بن مسيك المرادي كما في الخزانة، ونُسب للكميت.

والبيت من شواهد سيبويه جـ١ صـ٤٧٥ وجـ٢ صـ٣٠٥، وانظر: المقتضب جـ١ صـ٥١ وجـ٢ صـ٣٦٤، والكامل صـ١٩٣، والخصائص جـ٣ صـ١٠٨، والمنصف جـ٣ صـ١٢٨ والمحتسب جـ١ صـ٩٢، والخزانة جـ٢ صـ١٢١، وابن يعيش جـ٨=

وأَمَّا «إنْ» التي للجزاء فقد شرحنا[1] حكمها في باب المجازاة بما أَغْنى عن إعادته في هذا الموضع.

فصل: وأَمَّا «أَنْ» المفتوحة فلها أَربعةُ مواضعَ:

أحدهَا: أنْ تكون مُخَفَّفَةً مِنَ الْمُشَدَّدَة.

والثاني: أنْ تكون ناصبةً للفعل المستقبل.

والثالثُ: أَنْ تكون زائدة بعد «لَمّا» .

والرابعُ: أن تكون بمعنى «أي» .

فأَمَّا المخفَّفَةُ: فلك (أَيْضاً[2]) فيها وجهان:

[٦٦ / ب] - إن شئتَ أَجْرَيْتَهَا مُجْرَى المشدَّدة، فتنصبُ بها الاسْمَ، وترفعُ / الخبرَ فقلت: علمتُ أَنْ زيداً منطلقٌ.

وإنْ شِئْتَ رفعتَ الاسم الذي بعدها بالابتداء، وأَضْمَرتَ فيها اسْمَها، وجعلت ما بعدها من الجملة خبراً لها كقولك: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ، بتقدير (علمت[3]) أَنّه زيدٌ قائمٌ، قال الله عز وجل: ﴿وَآخِرُ[4] دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّه رَبِّ الْعالَمِينَ﴾ ([5] التقدير ـ والله أعلم ـ أَنَّه الحمد لله[5]) ، قَال الأَعْشَى:

=صـ٥، ١١٣، ١٢٩ والمغني صـ٢٥، وشرح شواهدِهِ صـ٣٠، والهمع جـ١ صـ١٢٣، والدرر جـ١ صـ٩٤، والصحاح واللسان (طبب) ومعجم شواهد العربية صـ٣٨٦. الطّب: العلة والسببُ، والعادةُ، يقول: ما لنا بالجبن عادة، ولكن حضرت منيتنا ودولة آخرين حتى نال الأعداء منا.

(١) انظر: صـ ٤١٢ ـ ٤١٤ فيا سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٥ـ٥) نقص في الأصل.

في فِتْيَةٍ كسُيوفِ الهِنْـد قـد علِمُوا أَنْ هَـالِـكٌ كُـلُّ مَنْ يَحْفَى وَ يَنْتَعِـلُ[1]

التقدير: أنَّه هالك.

وإنما وجب إضمار اسم هذه ولم يجب في المكسورة إذا أبطَلْتَ عملَها أن تُضْمِرَ لها اسْمَاً؛ لأَنَّ المفتوحة مع ما بعدَها اسمٌ، ولا بُدَّ من عـامل يعمل فيهـا، فلَمَّـا كَانَ حكمها ثابتاً وجب أن يُضْمر لها ما كان (من[2]) تمامها.

وأَمَّا المكسورةُ فهي حرف يقع (في[2]) صدر الكلام، فإذا رفعنا مـا بعـدهـا (بالابتداء[2]) لم تكن بنا ضرورةٌ إلى تقدير اسم لهـا؛ لأَنَّـا نقـدرهـا[3] حرفـاً غير عامل ولا معمول فيه كسائر الحروف نحو (ما و[2]) هل، وما أشبههما.

وتـدخل (هـذه[4]) المفتوحـة المخففـة على الأفعـال، فـلا بـد حينئـذ من أن يُعَوَّضَ من دخولها على الفعل (أَحدُ[4]) أَرْبَعةِ أَحرف وهي: -

«لا» في النفي، و «السين» ، و «سوف»، و «قد» في الإيجاب كقولك: علمت أَنْ لا يقومُ (زيـد[5]) ، وعلمتُ[6] أَنْ سوفَ تُكْرِمُ زيـداً، وأيْقَنْتُ أَنْ ستـذْهَبُ،

---

(١) انظر ديوانه صـ٤٥، وشطره الثاني في الديوان هكذا:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠ وجـ٢ صـ١٢٣، وانظر أيضـاً: الخصـائص جـ٢ صـ٤٤١ والمنصف جـ٣ صـ١٢٩، والمحتسب جـ١ صـ٣٠٨، وشرح السيرافي جـ٤ صـ١٧٥، والإنصاف صـ١٩٩، وابن يعيش جـ٨ صـ٧٤، والخزانة جـ٣ صـ٥٤٧ وجـ٤ صـ٣٥٦، والعيني جـ٢ صـ٢٨٧، والهمع جـ١ صـ١٤٢ والدرر جـ١ صـ١١٩، قال الشنتمري: «وصف شرْبا نادمهمْ فشبَّهَهُمْ بالسيوف في مضائهِمْ وشهرتهم، وذكر أَنَّهُمْ مؤمنون بالموت، فلا يدخر لذة مبادرة للموت قبل حلوله» .

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ر» : لأنا لا نقدرها.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) نقص في «ر» و «ق» .

(٦) في «ق» : وحسبت أن سيقوم زيد.

وظننت أنْ قَدْ قَام زَيْدٌ بتقدير: علمت أَنَّك لا تقومُ، وعلمتُ أَنَّكَ سَوْفَ تكرمُ (زيداً[1]) ، وأَيْقَنْتُ أَنَّكَ ستذهبُ، وظَنَنْتُ أَنَّه قد قام (زيد[2]) .

واعلم أنَّ الأفعالَ التي تقعُ «أَن» المفتوحة بعدها على ثلاثة أوجه:

أحدها: علم ويقين.

والثاني: ظن وحُسبان.

والثالث: خوف ورجاء.

فأَمَّا العلم واليقين: فلا تقع بعدهُمَا إلا المشددة، والمخففة من المشددة، ويلزمها من العوض ما ذكرنا إذا أُدْخِلَتْ على الفعل كقولك: علمت أَنَّكَ خارجٌ، وعلمت أَنْ ستخرج، وأَعْلَمُ أَنْ لا يخرج (وأيقنت[3] أَنْ سَتُكْرمني) ورأيت ألا تذهب، تريد: علمتُ أَنَّكَ ستخرجُ، وأعلم أَنَّكَ لا تخرجُ، وأيقنْتُ أنك ستكرمني (ورأيت أنك[3] لا تذهب) ، قال الله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ[4] مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ ، وقال: ﴿لِئَلاّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ[5] على شَيْءٍ﴾ ، وذكروا أَنَّها في مُصْحَفِ أُبَيٍّ: ﴿أَنَّهُمْ لاَ يَقْدِرُونَ[6]﴾ ، وقال: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ

---

(١) نقص في الأصل، و «ق» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٥) الآية ٢٩ من سورة الحديد، وهكذا قرأ الجمهور.

(٦) في كتاب سيبويه جـ١ صـ٤٨١، « .. وزعموا أنها في مصحف أبي: «أنهم لا يقدرون» وقال المبرد في المقتضب جـ٢ صـ٣٢: « ..فيعلم منصوبه ولا يكون إلا ذلك، لأن «لا» زائدة، وإنما هو لأن يعلم، وقوله: (أَنْ لاَ يَقْدِرُون) إنما هو: «أنهم لا يقدرون» ، وهي في بعض المصاحف (أَنَّهُمْ لاَ يَقْدِرُون) ، هذا ولم أعثر على هذه القراءة في كتب الشواذ التي بين يدي.

يَرْجِعُ[1] إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ ، أَيْ أَنَّهُ لا يَرْجِعُ إليهم (قولا[2]) .

وأما الظن والحسبان[3]، فيكون على وجهين:

أحدهُمَا: أَنْ تُثْبِتَ الشيءَ في الظن حتى يَجْرِيَ مَجْرَى اليقين، فتكون (أن)[2] بعدها مشددةً، ومخففةً من المشددة كما كانت بعد العلم واليقين، كقولك: ظننت أَنَّكَ خارجٌ، وحسبت أَنْ زيداً مُنْطلق.

فإذا دخلَتْ على الفعل أضمرتَ فيها اسمها وألزمتَها العوضَ كما ذكرنا، فتقول: ظننتُ ألا تذهبَ، وحسبْتُ أَنْ سيقومُ زيد بتقدير: ظننتُ أَنَّكَ لا تذهبُ، وحسبت أَنَّهُ سيقومُ زيد.

والوجه الثاني: أَلاَّ يتحقق الظن والحسبان حتى يجري مجرى العلم، ولكن يجوز أن يكون الشيء ويجوز ألا يكون، فإذا كان (هكذا[3]) لم تقع (بعدَهُمَا[3]) المشددةُ ولا المخففةُ من المشددة، وإنما تقع بعدَهُمَا الخفيفةُ الناصبةُ للفعل كقولك: حسبتُ (ألاَّ[3]) يقومَ، وظننت أَلاَّ يذهبَ، وقد قُرِئَ / (قولُه عز[2] وجل) : ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ[4] فِتْنَةٌ﴾ بالرفع والنصب فمن رفع[5] فعلى تقدير: (وتيقّنوا[6]) أَنَّه[7] لا تكونُ فتنة وجعل («وَ[6]) حَسِبُوا» من باب علموا وتيقّنوا. [٦٧ / ا]

---

(١) الآية ٨٩ من سورة طه.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٥) وهُمْ: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، ووافقهُمْ اليزيدي والأعمش.

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ٢ صـ٢١٤.

ومن نصب[1] جعل «حَسِبُوا» من باب الشك، فنصب الفعل بـأَنْ الخفيفة الناصبة للفعل.

واعلم أَنَّ «قَدْ» ، و «السينَ» و «سَوْفَ» متى وُجِدْنَ بعدَ «أَنْ» في هذه الأفعال لم تكن إلا مخففةً من الثقيلة.

وأَمَّا «لا» : فقد تقع بعد المخففة عوضاً، وتقع بعد الخفيفة الناصبة لغير العوض، ولا تمنع العامل (من[2]) العمل فيما بعدها.

وأما ما جرى مجرى الخوف والرجاء، فلا تقع بعدها إلا الخفيفةُ الناصبةُ للفعل كقولك: أَرْجو أَنْ يقومَ زيد، وأخشى ألا يذهبَ عمرو، ولا تقع (بعدها[3]) المشددةُ ولا المخففةُ من المشدّدة؛ لأَنَّ ذلك يُنافي معناها، وذلك أَنَّ الرَّجَاءَ والخوفَ يجوز أن يقعَ ما تعلقا به، و (يجوز[4]) ألا يقع، و «أن» المشدّدةُ، والمخففةُ منها معناهُمَا التوكيد، ولا يؤكَّدُ ما ليست له حقيقة؛ فلذلك لم يقعا بعد الرجاء والخوف وما جرى مجراهُمَا مما يجوز أن يحدث متعلقه ويجوز أَلاَّ يحدث.

واعلم أَنَّ الخفيفةَ الناصبةَ للفعل تكون مع الفعل الذي بعدها في تقدير المصدر وتنقل الفعل الذي تدخل عليه من الحال إلى الاستقبال كقولك: أُريدُ أَنْ تذهبَ، تقديره: أُريدُ ذهابَكَ، وقد فسرناها فيما مضى[5].

---

(١) وهُمْ: ابن كثير، ونافع، وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة صـ٢٤٧، والتيسير صـ١٠٠، وإبراز المعاني صـ٢٩٨، والبحر المحيط جـ٣ صـ٥٣٣ والنشر جـ٢ صـ٢٥٥، والإتحاف صـ٢٤٠.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) انظر: صـ ٣٩٥ ـ ٣٩٦ فيما سبق من التبصرة.

وأَمَّا «أَنْ» التي تكون زائدةً: فلها موضعان:

أحدهُمَا: أَنْ تقع بعد «لَمَّا» كقولك: لَمّا أن جئتُ (جاءَ[1]) كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ[2] رُسُلُنَا لُوطاً﴾ معناها التأكيد، وتحقيق الكلام.

والموضع الآخر: أَنْ تقع بعد القسم مع «لَوْ» كقولك: والله أَنْ لَوْ جِئْتَنِي لأَكْرَمتُكَ.

وأَمَّا («أن»[1]) التي بمعنى «أَيْ» : فهي نائبة عن القول، وتقع بعد فعل بمعنى القول، وليس بقول، كقولك: كتبتُ إليه أَنْ قُمْ، بتقدير: (قلت[1] له) : قُمْ، قال الله عز وجل: ﴿وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى[3] آلِهَتِكُمْ﴾ .

تقديره ـ والله أَعْلَمُ ـ وانطلق الملأ منهم فقالوا: امشوا، فَلَمّا أُضْمِر القولُ صار انطلقوا بمعنى فعل متضمن للقول، نحو: كتبْتُ وأَمرْتُ، وما أشبه ذلك، ومنه قوله عز وجل: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي[4] بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ ، التقدير: أَيْ اعبدوا[5] الله؛ لأَنَّ «أَمَرْتَنِي» فيه معنى القول.

---

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٣) الآية ٦ من سورة ص.

(٤) الآية ١١٧ من سورة المائدة.

(٥) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه جـ٢ صـ٢٤٦: «جائز أن تكون في معنى «أي» مفسرة، المعنى: ما قلت لَهُمْ إلا ما أمرتني به أَيْ اعبدوا، ويجوز أن تكون «أَنْ» في موضع جر على البدل من الهاء، وتكون «أن» موصولة بـ «اعبدوا الله» ، ومعناه: إلا ما أمرتني به بأن يعبدوا الله، ويجوز أن يكون موضعُها نصباً على البدل من «ما» ، المعنى: ما قلت لَهُمْ شيئاً إلا أن اعبدوا الله، أي ما ذكرت لَهُمْ إلا عبادة الله» .

وهذا الوجه في «أَنْ» تفرَّد بـه البصريونَ، وسموهـا «أَنْ» التي للعبـارة[1] ولم يعرفـه الكوفيون، وجعلوا «أَنْ» في قولـه: ﴿وانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ[2] أَنِ امْشُوا﴾ في موضع نصب[3] بتقدير: بِأَنْ امشوا، أَيْ انطلِقُوا بالمشي، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

---

(١) انظر: ابن يعيش جـ٨ صـ١٤١.

(٢) الآية ٦ من سورة ص.

(٣) قال الفراء في معاني القرآن جـ٢ صـ٣٩٩: « .. انطلقوا بهذا القول، فأن في موضع نصب لفقدها الخافض، كأنك قلت: انطلقوا مشياً ومُضيّاً على دينكم» .

بَابُ الاستفهام

حروف الاستفهام ثلاثة:

الألفُ، وهلْ، وأَمْ.

فأَمَّا الألفُ: فهي أَصل حروف الاستفهام، والدليل على ذلك أَنَّها لا تخرج من الاستفهام إلى غيره، و «أَمْ» تخرجُ إلى العطف، و «هل» تكون بمعنى «قد» (كما)[1] قال الله عز وجل: ﴿هَلْ أَتَى عَلى الإنْسَانِ[2] حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ أَيْ قَدْ[3] أَتَى، والألفُ / لا يدْخُل عليها شيءٌ من حروف العطف وَ (قد[4]) تدخل هي [٦٧ / ب] على حروف العطف كقولك: أَوَ زيدٌ في الدّار، أفعمرٌو منطلقٌ، قال الله عز وجل: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا[5] عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ﴾ ، وقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ[6] بِبَعْضِ الكِتَابِ﴾ ، ﴿أَثُمَّ إذا مَا[7] وَقَعَ﴾ .

فَأَمَّا هَلْ: فتدخلُ عليها حروفُ العطفُ فتقول: وهَلْ زيدٌ في الدار، (وقال[8] تعالى:) ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ[9] مُسْلِمُونَ﴾ ، وقال علقمةُ الفحلُ:

---

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) الآية ١ من سورة الإنسان.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء جـ٣ صـ٢١٣.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) الآية ١٠٠ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٧) الآية ٥١ من سورة يونس.

(٨) ما بين الحاصرتين غير موجود في جميع النسخ، وأضفته قبل الآية الكريمة، وبمثله يلتئم الكلامُ.

(٩) الآية ١٤ من سورة هود.

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ[1]

فأدخل «أَمْ» على «هَلْ» ؛ لأَنَّ «أَمْ» من حروف العطف، فيصير تقديره: وهل كبير بكى؟

وأمّا «أَمْ» فلا تدخل على شيءٍ من حروف العطف، ولا يدخل عليها شيء (من حروف[2] العطف)، لأنها حرف عطف.

فأَمّا الأسماءُ التي يُسْتَفْهَمُ بها: فَأَيْنَ، وَكَيْفَ، وَمَتَى، وَكَمْ (وأي[3]) (وأَنَّى[4]) ومَنْ، وَمَا.

فأَمَّا أَيْنَ: فيُسْتَفْهَمُ بها عن المكان لا غيرُ، كقولك: أَيْنَ زيدٌ؟ تسألُ عن مكانه، والجوابُ: في البيت، أو في مكان كذا.

وكيف: يُسْتَفْهَمُ بها عن الأحوال كقولك: (كيف[5] زيد؟) ، كيف فَرَسُكَ؟ فالمعنى: على أَيِّ حال هُوَ؟ فالجوابُ: صالحٌ، أَوْ عليلٌ، أَوْ سَمِينٌ، أَوْ هزيلٌ، أَوْ جوادٌ، أَوْ بَخِيلٌ، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

ومَتَى: يُسْتَفْهَمُ بها عن الزمان، كقولك: مَتَى قُدُومُ زيدٍ؟ ومتى الخروجُ؟

---

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٤٨٧، وانظر المقتضب جـ٣ صـ٢٩٠، والاشتقاق صـ١٤٠ وابن يعيش جـ٤ صـ١٨ وجـ٨ صـ١٥٣، والخزانة جـ١ صـ٥١٦، ٥١٩، والهمع جـ٢ صـ٧٧، ١٣٣، والدرر جـ٢ صـ١٧٨، وابن الشجري في أماليه جـ٢ صـ٣٣٤. مشكومٌ: مثاب مجزيّ كما قال ابن الشجري في الأمالي جـ٢ صـ٣٣٥ «والبين: الفراق، و «إِثْر» و «يومَ» متعلقان ببكى والمعنى: لم يشتف من البكاء لأن في ذلك راحةً» .

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) نقص في الأصل و «ق» .

(٥) نقص في «ق» .

(كَأَنَّكَ[1]) قلت: (في[2]) أي يوم قدومه، وفي (أي[1]) شهر (خروجه[1]) فالجواب: يومَ السبت، وشهرَ المحرم، وما أشبه ذلك مما يُعَيَّنُ به الوقتُ.

ولو أَجَبْتَهُ بنكرةٍ فقلت: يوماً أو شهراً لم يَجُزْ؛ لأَنَّه سألك عن تعيين الوقت.

فأَمَّا كَمْ: فيُسْتَفْهَمُ بها عن العدد كقولك: كم مالُك؟ فتقول: عشرون، وكم إبلُك؟ فتقول: مائةٌ، وتقول: كم سرتَ؟ فتقول: يومَيْن أَوْ شهراً، فيكون العمل واقعاً بجميعه؛ لأَنك إنما أَخْبَرْته بتحديد العدد الذي وقع فيه الفعل.

فإن كان العمل في بعضه لم يكن من جواب «كَمْ» ، وكان من جواب «مَتَى» إذا قال: متى الخروج؟ فالجوابُ: يومَ الجمعة وإنْ كان وقع الخروج في بعض اليوم؛ لأَنه إنما سألك عن وقت الخروج لا عن استغراق الزمان، وجواب «كم» نكرة، أَوْ معرفة بالألف واللام على طريق الجنس، وجواب «متى» معرفةٌ لا غير.

فأَمَّا أَيٌّ فَيُفَصَّلُ بها في الاستفهام ما أَجْمَلَتْهُ «ما» كقولك: ما عندك؟ فيقول المجيب: بزٌّ فتقول: أَيُّ بَزٍّ؟ فالجوابُ: بَزُّ مصرَ، أو بَزُّ خراسانَ وما أَشْبَه ذلك.

و «مَنْ» : يُسْتَفْهَمُ بها عَمَّنْ يعقلُ خاصَّةً، كقولك: مَنْ عندَك؟ فالجوابُ: زيدٌ، أَو عمروٌ، ولكل واحد من «أَيٍّ» ، و «مَنْ» بابٌ نستوفي[3] شرح أحكامه فيه إن شاء الله تعالى.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) انظر صـ ٤٧٥ ـ ٤٨١ فيما يأتي من التبصرة.

فَأَمَّا «مَا» : فيُسْتَفْهَمُ بها عَمَّا لا يعقل، وعن صفات مَنْ يعقل، كقولك: ما عندَك؟ فالجوابُ: متاعٌ، أَوْ ثيابٌ، أو دوابٌّ، أَوْ ما أشبه ذلك، ولا يجوزُ أن يُقَال: رجالٌ.

وتقولُ: جاءَني رجل، فيقول المخاطب سائلاً عن وصفه: ما الرَّجُلُ؟ فتقول: كريمٌ، أَوْ شَريفٌ، أو ظَريفٌ، أَوْ ما أَشْبَهَ ذلك، فأمَّا قوله عز وجل: ﴿وَالسَّمَاءِ[1] وَمَا بَنَاهَا﴾ فَما مع «بناها» بتأويل المصدر، والتقديرُ: ـ والله أَعلمُ ـ والسَّمَاءِ وبنائِهَا.

فإذَا أَدْخَلْتَ حَرْفَ الجر على «ما» في الاستفهام حذفْتَ الألف / منها، [٦٨ / ا] وجعلْتَهَا معها بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فتقول: عَمَّ تسألُ؟ وفيمَ جِئْتَ؟ ، (وعَلاَمَ[2] ذَهَبْتَ) ولِمَ قُمْتَ؟ ، قال الله عز وجل: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[3]، وقال: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾[4] ([5] وَقال: ﴿فِيمَ أَنْتَ[6] مِنْ ذِكْرَاهَا[5]﴾ ، وقال: ﴿يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَالاَ يَسْمَعُ[7] وَلاَ يُبْصِرُ﴾ .

وإنَّما حذفوا الألفَ؛ لأَنَّ هذه الحروفَ صارت عِوَضاً منها؛ لأَنَّ حروفَ الجر لا تقوم بأنفسها، فصارتْ مع «ما» كشيءٍ واحدٍ، فَحذفوا الأَلفَ تخفيفاً،

---

(١) الآية ٥ من سورة الشمس.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) الآية ١ من سورة النبأ.

(٤) الآية ٥٤ من سورة الحجر.

(٥ـ٥) نقص في الأصل.

(٦) الآية ٤٣ من سورة النازعات.

(٧) الآية ٤٣ من سورة مريم.

وإذا وَقَفْتَ عليها وقَفْتَ بالهاء، كقولك: لِمَهْ؟ وبِمَهْ؟ ، وفِيَهْ (وَعَمّهْ؟)[1] ولا يجوز أَنْ تقف عليها بغير الهاء؛ لأَنَّ ذلك يُؤدِّي إلى إسكان أَوَاخِرِهَا، ولا يجوز إسكان أواخرها؛ لأَنَّ الفتحةَ فيها تدل على الألف المحذوفةِ، فإذَا أَسْكَنْتَ أواخِرَهَا بطلتْ دلالتها على المحذوف منها.

فصل: واعلم أَنَّ ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعدَه؛ لأَنَّ الاستفهام له صدر الكلام، فلو أَعْمَلْتَ ما قبلَه فيما بعده خرج من أن يكون صدراً، فتقول: عَلِمْتُ أزيدٌ عندَك أَمْ عمروٌ؟ فَتُلْغِي «عَلِمْتُ» ؛ لأَنَّ الألفَ حالت بينه وبين ما تعمل فيه، ولو حذفت الألفَ لكانت «عَلِمْتُ» عاملةً فيما بعدها، وكنت تقول: عَلِمْتُ زيداً وَعَمْراً، أي عرفتُ زيداً وعَمْراً.

وكذلك لا يعمل في الأسماء التي يُسْتفهَمُ بها ما قبلها من العوامل إلا حروف الجر، تقول: كَمْ رجلاً ضربتَ؟ وأَيُّ رجلٍ كلَّمْتَ؟ ومَنْ لَقِيْتَ؟ وما رأَيْتَ؟ فتكون هذه الأسماءُ منصوبةً بالفعل الذي بعدَهَا، ولو ذَكَرْتَ قبلها عاملاً يرفعُ أو ينصبُ لم يجز، لو قلت: قام أَيُّ رجلٍ في الدار، على الاستفهام، أو ضربتَ من عندك، وأنت تريدُ الاستفهام، أَوْ رأيتُ ما عندَك، وأَنْتَ تُريد الاستفهام لم يَجُزْ؛ لِمَا ذكرنا.

فَأَمَّا حروفُ الجر: فإذا دَخَلَتْ على شيءٍ منها جرَّتْهُ فتقول: بأَيِّهِمْ مررتَ؟ **ولِمَ جِئْتَ. وبِكَمْ** ثوبُك؟ ومِمَّنْ أَخَذْتَ؟

وإنما وجب أن يعمل فيها حروفُ الجر (مقدمة[2]) ؛ لأَنَّ حروفَ الجر **لا تقوم بأنفسها، ولا تُؤخَّر** كما أُخِّرَ الناصبُ؛ فلذلك لم يكن بد من إعمالها في **هذه الأسماء.**

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) زيادة في «ر» .

(فصل[1]:) واعلم أنك إذا عادَلْت بين الألف و «أَمْ» في الاستفهام فأَنْتَ مُدَّعٍ أحدَ الشيئين كقولك: أزيدٌ عندكَ أم عمرو؟ كأنّك قلْتَ: أَيُّهُمَا عندكَ؟ فالجوابُ (يجبُ)[2] أنْ يقع بتعيين أحدهما، ولايجوز أنْ يُقَالَ: نَعَمْ أوْ لاَ، كما أنّه إذا قال: أَيُّهُمَا عندك؟ لم يكن الجوابُ إلا بتعيين أحدهما.

فإن كان في موضع «أمْ» «أوْ» فلستَ تدّعي أحدَ الأمرين، فالجواب: نعم، أوْ لا كقولك: أَزيدٌ في الدار أَوْ عمرٌو؟ كأَنّك قُلْتَ: أَأَحَدُ[3] هذَيْن في الدار؟ فالجَوَابُ أن تقول: نَعَمْ إن (كان)[4] أحدُهما في الدار، أوْ: لا إن لم يكن فيها (أحد)[1]، وهذا هو الفرق بين «أم» و «أو» في الاستفهام فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فإن جئْتَ بالألف[5] وحدها فسألْتَ لم يكن الجواب إلا «نَعَمْ»، أو «لا» كقولك: أَزيدٌ عندَك؟ أَعَمْرٌو منطَلِقٌ؟ فتقول: نعم، أو لا.

وكذلك «هل» إذا قُلْتَ: هَلْ عندَك زيدٌ؟ أَوْ هل زيدٌ منطلق؟ فالجواب نعم، أو لا.

(فصل[1]:) واعلم أنّه قد يُستعمل في الكلام لفظُ الاستفهام ولا يُراد به الاستفهامُ، وذلك/ على ضُروب: [٦٨ / ب]

منها التسوية كقولك: سواء عَلَيَّ أَقُمْتَ أَم قعدت، فهذا لفظ الاستفهام ولم تُرِد به الاستفهامَ، وإنما أردت تسوية الأَمْرَيْن عليك، كما قال الله عز وجل:

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) في الأصل وفي «ق»: كأنك قلت: أَحَدُ هذين في الدار.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في «ر» و «ق»: فإن جئت بألف الاستفهام وحدها.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ[1] أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، وقوله عزّ وجلّ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ[2] أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾.

وكذلك: ماأدري أقام أمْ قَعد، و (ما)[3] علمت أقام أم قعد، ليس في هذا كُلِّه استفهامٌ، وإنما هو تسوية بين الأمرين.

ومن ذلك الإنكارُ كقولك: أمقيما وقد سار الرَّكْبُ، أَقِيَاماً وقد جلَس الناس، لم تَسْتَفهِمْ (و)[4] إنما أنكرتَ (عليه)[4] مارأيتَ من المخالفة، قال العجاج:

أطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ[5] (والدَّهْرُ بالإنْسانِ[4] دَوَّارِيُّ)

كأنه قال: أتطربُ طرباً وأنْتَ شيخٌ كبير، فهذا إنكار، وكذلك (قولك)[4]: أتميميًّا مرَّةً وقَيْسِيًّا أُخْرى، لم تسألْه أنْ يجيبَك بشيء، (و)[4] إنّما أنكرتَ تَلَوُّنَه الذي عَلِمْتَه وشاهدْتَهُ، وكذلك قول الشاعر[6]:

أفي السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وغِلْظَةً وفي الحربِ أَشْبَاهَ النساءِ العَوَارِكِ

أنكر عليهم وهجاهُم بما رآهُم عليه من التنقل في الحالين.

---

(١) الآية ٦ من سورة المنافقون.

(٢) الآية ٦ من سورة البقرة، والآية ١٠ من سورة يس.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٧٠، ٤٨٥، وانظر: المخصص جـ١ ص٤٥، وابن يعيش جـ١ ص١٢٣، والمقرب جـ٢ ص٥٤، والخزانة جـ٤ ص٥١١، والمغني ص١٨ وشرح شواهدِهِ ص١٨، والهمع جـ١ ص١٩٢، والدرر جـ١ ص١٦٥، والأشموني جـ٤ ص٢٤٩، واللسان (قنسر) ومعجم شواهد العربية ص٥٦١ وديوانه ص٣١٠. والطرب: خفة الشوق، وقال ابن سيدة في المخصص: «القنسر، والقِنسّر والقِنسّري: الكبير المسن، قال أبو علي: ولم أسمع بالقنسري إلا في شعر العجاج».

(٦) البيت لهند بنت عتبة، ومن الغريب أنْ يقول صاحب معجم شواهد العربية بعد نسبة البيت إلى هند: وهُو من الخمسين. انظر المعجم ص٢٥٨. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٧٢، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٢٦٥، والروض الأُنف جـ٢ ص٨٢، والمقرب جـ١ ص٢٥٨، والخزانة جـ٤ ص٥٥٦ والعيني جـ٣ ص١٤٢، واللسان (عير) و (عرك) والأعيار جمع عَيْر، وهو الحمار أهْليا كان أم وحشيا، وفي اللسان (عرك): «نساء عَوَارِكُ أيْ حُيَّض».

ومن ذلك: التقرير كقولك لمن أَحْسَنْتَ إليه: أَلم أُحْسِنْ إليك؟ أَلَمْ أُكْرِمْكَ؟ أَلَسْتَ عِندي كالأَخِ؟ فإنّمَا تُقَرِّرُهُ بذلك، لا أنك تسأَلُه عَمّا (لا)[1] يعلم (كما)[1] قال الله عز وجل: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا[2] بَلَى﴾، وقال جل وعز: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ[3] عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾، قال الحُطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُم وتكونَ بيني ... وبينَكُم المودَّةُ[4] والإخاءُ

وقال جرير:

أَلَسْتُم خيرَ مَنْ ركب المطايا ... وأَنْدَى العالَمين بُطونَ رَاحِ[5]

وجواب المقرَّر على هذا أن يقول: بَلى، لأن «بلى» رد للنفي، وإيجابٌ لضدِّه، فإن قال: نعم فقد جحده؛ لأنه قد أَثْبَتَ النفي، وإذا أَثْبَتَ فقد[6] نَفَى الإحسانَ، وذلك أَنَك إذا قُلْتَ: أَلَمْ أُحْسِن إليك؟ فإنما أَدْخَلْت الاستفهامَ على «لَمْ» التي (هي)[7] للنفي، فإن أَثْبَتَ بنعم فقد أثبتَ مااستفهمك عنه، وفي إثباته جَحْدٌ لإحسانه، كما أنه إذا قال: أَزَيْدٌ في الدار؟ فقلْتَ: نَعَم، فقد أَثْبَتَّ كَونَ زيدٍ في الدار.

فإن قلت: بَلَى، فقد رددت نفيَه، وإذا رددت النفيَ فقد أَثْبَتَّ الإحسان، وأَقْرَرْتَ به، فاعرف ذلك إن شاءَ اللهُ.

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآية ١٧٢ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٤) هذا الشاهد مكرر هنا انظر ص٤٠٠ فيما سبق من التبصرة.

(٥) وهو من شواهد ابن جني في الخصائص جـ٢ ص٤٦٣ وجـ٣ ص٢٦٩، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص٢٦٥، وابن يعيش جـ٨ ص١٢٣، والمغني ص١٧ وشرح شواهدِهِ ص١٥، وديوانه ص٨٩.

والمطايا جمع مطية، وهي الدابة التي تركب وسميت بذلك لأنها تمطو في مشيها أي تسرع، وأندى: أسخى، والراح: جمع راحة، وهي الكف.

(٦) في «ر» و «ق»: وإذا أثبت نفي الإحسان فقد جحده.

(٧) نقص في «ق».

بَابُ «مَنْ» في الاستفهامِ

إذا استفهمتَ بِمَنْ عن معرفةِ عَلَمٍ حكيتَ إعرابَه في لُغة[1] الحجازيين، فإذا قال القائلُ: جاءني زيدٌ، قُلْتَ: مَنْ زَيدٌ؟ وإذا قال: رَأيتُ زيداً، قلت: مَنْ زيداً؟ وإذا قَالَ: مررْتُ بزيد قُلْتَ: مَنْ زيدٍ؟.

وإنّما حَكَوا حرصا على أنْ يُبَيِّنُوا أنَّ الاستفهامَ وقع عَنْ الاسم المذكور دون غيره.

وموضعُ المجرور والمنصوب بعد «مَنْ» رفعٌ؛ لأَنَّه في موضع ابتداءٍ وخَبَرِ ابْتداءٍ.

وأمّا بَنُو تميمٍ[1] فيرفعون ولا يَحكون فيقولون: مَنْ زيدٌ؟ رَفَعَ المخاطَبُ أوْ نَصبَ أوْ خَفَضَ، قال سيبويه[1]: وهو أَقْيَسُ القَوْلَيْنِ.

ولو قال قائل: رأيْتُ أخا زيدٍ، وجاءَني أَخُو زيدٍ، ومررت بأَخِي زيدٍ، فاستفهمْتَ لرفعْتَ على/ المذهبين جميعا ولم تَحْكِ. [٦٩ / ا]

وإنّما اختار أهْلُ الحجاز الحكاية في الأسماء الأعلام[1]، ورفعوا ماسواها؛ لأنّ أكثر مايُخْبَرُ عن الناس بالأَسماء الأَعلام، فَحَكَوا؛ لئَلاَّ يُقَدّرَ أنهم ابتدؤوا بالاستفهام عن اسم آخر غير هذا المذكور.

وأما غير الأعلام فَرُفِعَ؛ لأنه لم يَكْثُر الإخبارُ[2] بِهِ ككثرة الاسم العلم، فلم يَخْشَوا لَبْساً وأَجْرَوْهُ على القياس.

---

(١) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٣.

(٢) في «ر»: لأنه لم يكثر الإخبار عنها.

فإنْ أَدْخَلْتَ على «مَنْ» حَرْفَ العطف لم يكن إلاّ الرفعُ أيضا في المذهبين؛ لأَنّكَ إذَا عطفْتَ فقد عُلِم أنّك غيرُ مبتدئٍ، وذلك قول القائل: رأيْتُ زيدا فتقول: ومَن زيدٌ، فلو قال: رأيْتُ عبدَ الله وزيداً، لقلتَ: (و)[1] من عبدَ الله وزيدٌ؟؛ لأَنّ طولَ الكلام يُبَيِّنُ[2] أنّكَ مستفهمٌ عَمَّنْ[3] قال، ومنهم من أجَازَ الحكاية أيضا، فإن قال: رأيْتُ عمرا وأخَا زيد قلتَ: مَنْ عَمْراً وأخَا زيدٍ؟ أجازُوه في[4] الإتباع وبنوْهُ على الأَوّل؛ لأَنّ المعطوف يجوز فيه مالا يجوز في المعطوف عليه، فإنْ قدم فقال: رأيت أخا زيدٍ وعمراً قلت: مَنْ أخو زيدٍ وعَمْرٌو؟ على الأَصْل.

وإن كَرّرْتَ «مَنْ» جاز في العلم الحكايةُ، ويجري المضافُ على الأَصْل فتقول: من عَمْراً ومن[5] أَخُو زيدٍ؟

فإذا قال: رأيتُ زيدَ بْنَ عَمْرٍو، قُلْتَ: من زَيْدَ بن عمرٍو، فتحكي؛ لأَنّ[5] الاسمين بمنزلة اسمٍ واحدٍ.

فإنْ نوّنْتَ زيداً، ووصفْتَه بابْنِ عمرٍو جاز لك فيه ماجازَ في المعطوف والمعطوف عليه، فتقول: مَنْ زيدُ بْنُ عَمرٍو، على مذهب من لم يَحْكِ في قولك: مَنْ زيدٌ وعمروٌ ومَنْ زيدَ[6] بنَ عمرو على مذهب من حكى في المعطوف فقال: مَنْ زيداً وعَمْراً.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) في «ر» و «ق»: ينبئ.

(٣) في الأصل: عما.

(٤) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٥) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٤.

(٦) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٤.

فصل: إذا استفهمْتَ بمن عن نكرة ألحقْتَ «مَنْ» حروفَ المد واللين في الرفع واواً، وفي النصب ألفاً، وفي الجر ياءً، إذا قال: جاءني رجلٌ، قلت: منو، وإذا قال: رأيْتُ رجلاً قلت: مَنَا، وإذا قال: مررت برجل قُلْتَ: مَنِي؟، وإن ثَنَّى ثَنَّيْتَ العلامةَ، وإن جمعَ جمعتَ العلامةَ، وإن أَنَّثَ أَنَّثْتَ (العلامةَ)[1]، فإذا قال: جاءَني رَجُلانِ قُلْتَ: مَنَانِ؟، وإذا قال: رأَيْتُ رَجُلَيْنِ قُلْتَ: منَيْنِ، وإذا قال: جاءَني رِجَالٌ قُلْتَ: مَنُونَ؟ وفي النصب (والجر)[2] مَنِينَ؟ وفي المؤنث مَنَهْ، بفتح النون (لهاء[3] التأنيث) كما يُفْتَحُ ماقبل الهاء في طلحَةَ ومُسْلِمَةَ، وفي التثنيةِ: منْتَانِ، وفي الجمع مَنَاتٌ.

ومن العرب[4] من يقول: مَنَا، ومَنُو، ومَنَيِ في الواحد، والاثنين، والجميع؛ لأن (لفظ)[5] «مَنْ» مُبهم يصلُح للواحد والاثنين والجميع، فاكتفِيَ بدلالة ماالحِقَه من علامة الإعراب عن التثنية والجمع.

وهذه العلاماتُ كلُّها ملحقةٌ في الوقف، فإذا وصَلْتَ كلامك أسْقَطتها فتقول: مَنْ يافتى؛ لأنّه يخرج بالوصل عن شَبَهِ الحكاية فيرجعُ إلى الأصل، فإذا قال: رأيت رجلا وامرأةً قلت: مَنْ ومَنَهْ، تحذفُ العلامة من الأول؛ للوصل وتثبتها في الآخرِ؛ للوقف، وكذلك إن قال: رأيْتُ امرأةً ورجُلاً قُلتَ: مَنْ ومَنَا؛

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق».

(٤) في كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٢: «وحدثنا يونس أن قوما من العرب يقولون أبدا: منا ومني ومنو عَنَيْتَ واحدا أو اثنين أو جميعا في الوقف....».

(٥) نقص في «ر».

وإذا قال: رأيْتُ رجلاً ونساءً، قلْتَ: مَنْ ومَنَات، وإنْ قال: رأيت نساءً ورجالاً، قلت: مَنْ و مَنِينَ[1].

وأمّا قولُ الشاعر[2]:

أَتَـوْا نَـــارِي فقلْتُ مَنُـونَ أَنْتُم ... فقـالـوا الجنّ قلْتُ عِمُـوا ظَـلامـاً

فهذا شـاذ لايُقَـاس عليـه، ولم يُسْمَعْ في شعرِ غيره بعـده ولا قبلـه على مـا حكى أَهلُ[3] العلم، فاعرف ذلك إن شاءَ اللهُ تعالى.

---

(١) في «ر» و «ق»: قلت: من ومنا.

(٢) هو سُمَيْر بن الحارث، وقيل: شُمَيْر بالشين المعجمة، ونُسب إلى تأبط شرا.

والبيت من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص٤٠٢ وانظر: نـوادر أبي زيـد ص١٢٣، والمقتضب جـ٢ ص٣٠٧ والجُمـل ص٣٢٠، والخصائص جـ١ ص١٢٩، والحيوان جـ١ ص٣٢٨، وابن يعيش جـ٤ ص١٦، والمقرب جـ١ ص٣٠٠، والخزانـة جـ٣ ص٢، والعيني جـ٤ ص٤٩٨، ٥٥٧، والتصريـح جـ٢ ص٢٨٥، والهمـع جـ٢ ص١٥٧، ٢١١، والـــدرر جـ٢ ص١٨، ٢٣٧، والأشموني جـ٤ ص١٠٨، واللسان (سرا).

(٣) في كتاب سيبويه جـ١ ص٤٠٢: «وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول الشاعر قـالـه مرة في شعر ثم لم يسمع بعده مثله».

باب أي في الاستفهام

واعلم أنَّ «أيًّا» تكون جُزْءا مِمّا تُضَاف إليه، فإذا قلتَ ([1] أيُّ الثيابِ عندَك؟ فَأيٌّ من الثياب، وإذا قلْتَ[1]) أيُّ الرِّجَالِ عندك؟ فأيٌّ من الرِّجَال، وإذا قُلْتَ: أيُّ النساءِ عندَك؟ فأيٌّ من النساء، وكذلك جميعُ ما يُضافُ إليه أيّ.

وهو اسم معرب يَعْمل فيه ما بعدَه ([1] إذا كنْتَ مستفهما به[1])، ولا يعْمل فيه ما قبله إلا حروفُ الجر كما ذكرنا في باب الاستفهام، وذلك قولك: أيَّهُم لقيتَ؟ أيَّهُم أكرمت؟ فتنصب «أيًّا» بالفعل الذي بعدَها، وكذلك إذا أفردت فقلت: أيًّا أكرمتَ؟ وَأيًّا لقيتَ؟

وتُرْفعُ بالابتداءِ إذا لم يعمل فيها شيء فتقول: أيُّهُم جاءَك؟ وأيُّهُم في الدار؟ وتقول: بأيِّهم تَمْرُرْ، إلى أيِّهم تذهب؟ فتُعْمِلُ فيها حَرْفَ الجرِّ كما بينا. وإنْ ذكرْتَ الفعل قبلها لم يجُز أن يعمل فيها كما قدَّمنا، تقول: عَلِمْتُ أيُّهم عندَك؟ وعَرَفتُ أيُّهم جاءَك؟ قال الله عز وجل: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ[2] أَحْصَى﴾ وأمّا قولُه تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ[3] مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ فَأيٌّ منصوبٌ بـ «يَنْقلبون»، لا بـ«سَيَعْلم»[4]، كما ذكرنا.

(١-١) نقص في «ر».

(٢) الآية ١٢ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

(٤) انظر: البحر المحيط جـ٧ ص٤٩ - ٥٠.

وإذا استفْهمْتَ بأَيٍّ عن نكرة أَعْربتَه على الحكاية إعرابَ[1] الاسْم المذكورِ، فإذا قال: رأيْتُ رجلا قُلْتَ: أيًّا؟ وإذَا قال: جاءَني رجلٌ قلْتَ: أَيٌّ؟ وإذَا قال: مررت برجل قلت: أَيٍّ؟ وإذا ثَنَّى ثَنَّيْتَ، وإذا أَنَّثَ أَنَّثْتَ، وإذا جَمَعَ جمعْتَ، فتقولُ: أَيَّانَ، وأَيَّيْنِ، وأَيِّينَ، وأَيُّون، وأَيَّةٌ (وأَيَّتَان)[2] وأَيَّاتٌ.

وإنما أَعْربْتَ «أَيًّا» إعرابَ الاسم[3] المذكور، وأَسقَطْت الاسم من اللفظ تخفيفاً واستغناءً؛ إذْ كَانَ يدُل عليه إعرابُ «أَيٍّ».

والإعراب في «أَيٍّ» ثابتٌ في الوصل والوقف، لا يُحْذَفُ من أَيٍّ في الوصل[4] كما حُذِفَ مِنْ «مَنْ» لأَنَّ ما لحق «أَيًّا» من هذه العلامات فهو إعرابٌ، والإعرابُ (حكمه)[5] في الوصل والوقف سواءٌ، وليس كذلك (ما لحق)[2] «مَنْ»؛ لأَنَّ ما لَحِقَ «مَنْ» ليس بإعراب كما بينا.

وإنْ استفهمْتَ بأَيٍّ عن معرفةٍ رفعْتَ كيفَ تصرَّفَتْ الحالُ، فإذا قال: رأَيْتُ عبدَ الله؛ أو رأيتُ الرجل، أو مررْتُ بعبد الله، أو الرجل قلت: أيٌّ عبدُ الله، وأيٌّ الرجلُ، وَأَحدُ الاسْمَيْن مبتدأ، والآخرُ الخبر.

وكذلك إذا قلت في النكرة «أَيًّا» فهو في موضع رفع بالابتداء، وخبرُه محذوف، أَوْ في موضع خبر المبتدأ، والمبتدأُ محذوف تقديره: أَيًّا مَنْ ذكَرْتَ، أو أَيًّا الرجلُ، وتقول: أَيٌّ الرجلين أَخُوك، ولا يجوز: أيٌّ الرجلين أخواك، لأَنَّ «أَيًّا» لتبعيض ما أُضِيفَ إليه وتفصيلِه، فإذا قلت: أَيٌّ الرجلين أَخَواكَ، لم

---

(١) في «ر» و «ق»: أعربته على حكاية إعراب الاسم المذكور.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ر» و «ق»: وإذا أعربت «أيا» بإعراب الاسم المذكور أسقطت الاسم من اللفظ تخفيفا، واستغناء بما يدل عليه إعراب أي.

(٤) في الأصل وفي «ق»: لا يحذف من أي في الوقف.

(٥) نقص في «ر».

تُبَعِّضْ شيئا (فلا[1] يجوز)، و (يجوز[2] أن) تقول: أَيُّ الثلاثةِ أخَواك؟ أزيدٌ وعَمْروٌ؟ أَمْ زيدٌ وخالدٌ؟ أَمْ عمرٌو وخالدٌ؟ فهذه القسمة كلُّها من الثلاثة، ولا يجوز أنْ تُشيرَ في القسمةِ إلى غير هذه الثلاثة، والثلاثةُ زيد وعمرو وخالد.

ولو قلت على هذا أَيُّ الثلاثة أخواك؟ أَزيدٌ وبَكرٌ؟ لم يجز؛ لأن «بكرا» لم يدخل في الثلاثة.

وكذلك إن زاد العدد: تُجْرِيه هذا المجْرَى فتقول: أَيُّ العشرةِ إخْوَتُكَ إن/ [١/٧٠] عنيتَ بقولك: «إخوتك» أَنْقَصَ من العشرة جاز، وإن عنيت بقولك: «إخوتك» عشرة لم يجز؛ كما ذكرنا في أيّ الرجلين أَخواك؟ والعلَّةُ فيه مثل تلك.

وإنْ قُلْتَ: أَيُّ الرجلين أَخُوك؟ أَزَيْدٌ؟ أَمْ عمرو؟ أم خالد؟ لم يجز؛ لأنك جئْتَ في التفصيل بأكثرَ ممّا تضمنه «أيٌّ» ، فاعرف ذلك إن شاءَ الله تعالى.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في الأصل.

بَابُ العَدَدِ

عـددُ المؤنّث مِن ثَلاثٍ[1] إلى عَشْرٍ بغيرِ هـاء كقولـك: ثلاثُ نِسْوةٍ وأَرْبَـعُ جَوَارٍ، وخَمْسُ ملاحفَ وتِسْعُ ليالٍ، وعَشْرُ وصائفَ، وعدد المذكر من ثلاثـة إلى عشرة بالهاء كقولك: ثلاثةُ رجال، وخمسة أثواب، وعشرة أبيات.

وإنما أُسْقطت الهاءُ من عدد المؤنث، وَأُثْبِتَتْ في المذكر، للفرق بينهما، وكان حذفها من المؤنَّث أولى؛ لأنَّ المؤنَّثَ أثقلُ من المـذكر، فكان حـذفُهَـا من المؤنث الذي هو أَثقلُ، وإبقاؤُها في المذكر الذي هو أخفُّ أَوْلَى.

ووجـه آخرُ وهو: أنَّ المؤنث إذا كانَ على فُعَـال جُمِعَ بغيرِ هـاءٍ، فـإذا كان الفُعـالُ للمـذكر جُمِعَ بـالهـاء كقولـك في المـؤنث: عُقـاب وأَعْقُب، وفي المـذكرِ: غُرابٌ وأَغْرِبةٌ، فَحُمِلَ[2] العدد على هذا فجُعل عدد المؤنث بغيرِ هاءٍ قيـاسـا على جمعه، وعدد المذكر بالهاء قياسا على جمعه؛ لأنَّ العدد جمع أيضا.

واعلم أَنَّك تُضيفُ هذه الأَعدادَ من ثلاثـةٍ إلى عشرة في المـذكر، ومن ثلاثٍ إلى عَشْرٍ في المؤنّث إلى الجمع القليـل، لا يجـوز غيرُ ذلـك، إلا فيما ليس لـه جمـع قليل، فتقولُ في المـذكر: ثلاثـة أَفْرُخ، وَعَشَرَةُ أَجْمال، وخمسـةُ أَعْـدَال[3]، وتسعـة

---

(١) في الأصل وفي «ق»: من ثلاثةٍ إلى عَشْرة.

(٢) في الأصل: فجعل العدد على هذا فجعل عدد المؤنث...

(٣) الأعدال جمع عِدْل، وله عدة معان ذكرها ابن منظور في لسان العرب (عدل) قال: «.... وفرق سيبويـه بين العديل والعدل، فقال:... والعدل لا يكون إلا للمتاع خاصة،..... وأجاز غيره أن يقال: عندي عدل غلامـك أي مثلـه، ... والعِدْل: نصف الحَمْلِ على أحد جنبي البعير...».

أَحْمِرَةٍ، وأَرْبَعَةُ أَرْغِفَةٍ، وفي المؤنث: ثلاثُ أذرُعٍ، وأربَعُ أدؤرٍ، وخَمْسُ أَرْجُلٍ، وما أشبه ذلك.

وأمّا ما ليس له جمع قليل فإنه يجوز إضافةُ هذه الأعداد إلى جمعها الكثير ضرورة تقول: عندي خمسةُ كتب، وثلاثةُ شُسُوع، ورأيْتُ عَشَرَةَ مساجدَ.

فإذا جَاوَزْتَ العشرة بواحد أَسقطت الهاء من «عشرة» في المذكر، وأَثبتَّها في المؤنث، وتبنى الاسمين من أحد عشر إلى تسعة عشر على الفتح، إلاَّ اثنى عشر، فإنَّ الاثنين، معرب، و «عشر» بعده في المذكر مبنيٌّ على الفتح، وكذلك عشَرة للمؤنث، تقول: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وخَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً وتِسْعَ عَشْرَةَ جاريةً، قال الله عز وجل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ[1] أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبَاً﴾، وتقول: عندي اثنا عَشَرَ رجلا (واثنتا عَشْرَةَ[2] جاريةً)، ومررت باثْنَيْ عَشَرَ رجلا، وباثْنَتَيْ عَشْرَةَ مِلْحَفَةً، ورأيت اثني عَشَرَ دِرْهَماً، واثْنَتَيْ عَشْرَةَ جاريةً، قال الله عز وجل: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ[3] اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً﴾، وقال تعالى: ﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتا[4] عَشْرَةَ عَيْناً﴾.

وإنما وجب أن يُبْنَى الاسمان فيما زاد على العشرة؛ لأَنَّ الأصلَ: أَحَدٌ وعَشَرَة وخَمْسَةٌ وعَشَرَةٌ، وكذلك في المؤنث: خَمْسٌ وعَشْرٌ، وسَبْعٌ وعَشْرَةٌ، فَلَمَّا حُذِفَتْ الواوُ، وتَضَمَّنَ الاسمان معناها بُنِيَا جميعا، وجُعِلا[5] بمنزلة اسْمٍ واحدٍ، وإنّما بُنِيَا على الفتح لأَن الفتحَ أخفُّ الحركات. [٧٠ / ب]

---

(١) الآية ٤ من سورة يوسف.

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ١٢ من سورة المائدة.

(٤) الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٥) انظر: ابن يعيش جـ٤ ص١١٢.

واعلم أنَّ في «عشرة» من[1] المؤنث لغتين:

إحداهُما: كَسْرُ الشين، وهي لغة بني تميم[2].

والأُخرى: إسكانُ الشين، وهي لغةُ أَهْلِ الحجاز[2]، كقولك: ثلاث عَشْرَةَ وثلاث عَشِرَة.

واعْلَم أنّك تفسر ما زاد على العشرة إلى تسعة وتسعين بواحدٍ منكور، وتنصبه على التمييز كقولك: عندي خَمْسَةَ عَشَرَ درهما، وعشرون ثوباً، وتسعون جاريةً، وإنما وجب ذلك؛ لأنّك إذا قُلْتَ خمسة عشر أو عشرون أو تسعون أو ما أشبه ذلك، فقد ذَكَرْتَ العدد، وبقي أنْ تُبَيِّنَ النوعَ المعدودَ، فإذا أمكنَ أن تدل عليه بواحد استغْنَيْتَ عَمَّا هو أكثرُ منه، وكان ذلك أَخَفَّ عليهم من الأَصل، وكان الأَصْلُ: خَمْسَةَ عَشَرَ من الدَّراهِمِ، وعشرون من الثياب، فاستثقلوا لفظ الجمع، فَردُّوه إلى واحد يدل على الجمع[3].

وإنّمَا وَجَبَ نصبُ[4] المفَسِّر في هذه الأعداد من أَحَدَ عَشَرَ إلى[5] تسعة وتسعين؛ لأنّ العدد من أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ التنّوينُ مقدَّرٌ فيه، وإنّمَا حُذِفَ لِمَا عَرَضَ له من البناء، ولم يُحْذَفْ للإضافةِ فهو بمنزلة ما لا ينصرف من أسْماءِ الفاعلينَ في أَنَّ التنوينَ فيه مُقَدَّرٌ، كقولك: هؤُلاَءِ حَوَاجُّ بَيْتِ اللهِ، وضَوَارِبُ زَيْدَاً، فَلَمَّا كان العدد بهذه المنزلة وجب أَنْ يُنْصَبَ ما بعده؛ لأنه اسم جاء بعد تمام الكلام.

وأَمَّا «عشرون» إلى «تسعةٍ وتسعين» فإنّمَا يُنْصَبُ ما بعدها من الأَسماء

---

(١) في «ر»: في عشرة المؤنث.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص١٧١.

(٣) وهو النكرة لأن مدلولها شائع في جنسه غير معين.

(٤) في «ر» و «ق»: وانما وجب النصب في المفسر من هذه الأعداد...

(٥) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص١٠٦، والمقتضب جـ٢ ص١٦٤.

المفسِّرَة؛ لأنّها مُشَبَّهَةٌ بضاربين، ووجهُ الشبه بينهما: أنّ نون «عشرين» تُحذَفُ وتضاف (العشرون)[1] إلى ما بعدها كما تُحْذَفُ نونُ «ضاربينَ»، وتُضَافُ إلى ما بعدها كقولك: هذه عِشْرُو زَيْدٍ، ورأيت عِشْري زيْدٍ، كما تقول: هؤُلاءِ ضَاربُو زيدٍ، ومررتُ بضاربي زيدٍ، فَلَمَّا جرَى «عشرون» مَجْرَى «ضاربين» في حذف النون والإضافة، وكانت «ضاربون» متى رَدَدْتَ النونَ إليْهَا نصبْتَ ما بعدها أجريْتَ «العشرين» أيضا مُجراها في نصب ما بعدها مع وجود النون.

واعلم أنَّ «العشرين»، و «الثلاثين»، إلى «التسعين» في المذكر والمؤنث على لفظٍ واحد.

فإذا ذكرْت معها آحاداً أَجريْتَها على ما قدَّمنا في حذف الهاء من المؤَنث وإثباتها في المذكر، كقولك: عشرون رجلا، وعشرون امرأة، وثلاثون جاريةً، وتسعون غلاماً، وثلاثٌ وثلاثون جاريةً، وخَمْسٌ وتسعون امرأةً، وثلاثةٌ وخمسون رجُلاً، تُجْرِي الآحادَ على أُصولها كما ذكرنا (ذلك)[2]، و (لك)[3] في «واحد» إذا زِدْتَه على «عِشرين» (وثلاثين)[4] إلى «تسعين» في المذكر (وجهان[5] وفي) المؤَنث وجهان، تقول في المذكر: أحدٌ وعِشْرُونَ وواحد وعشرون، وفي المؤَنَّث: إحدى وعِشرون، وواحدةٌ وعشرون.

فإذا بلغْتَ «المائة» أَضَفْتَها إلى واحدٍ مذكر كان أوْ مُؤَنثا كقولك: مائَةُ رجل، ومائَةُ امرأة، كذلك إلى «الألف»، وتُسْقِطُ الهاءَ من ثلثمائة وأربعمائة إلى تسعمائَة؛ لأن «المائة» مؤنثة.

---

(١) نقص في «ر».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ر».

(٤) زيادة في «ر».

(٥) نقص في «ق».

وإنما وَجَبَ في «المائَة» أَنْ تُضاف إلى واحد، لأَنها أشبهت أَصلين، فأخذت من كل واحد منهما بطرف، فأَشبهت العشرة في الإضافة إلى ما بعدها، لأَنَّ العَشَرةَ عَشَرَةُ آحاد، والمائة (العدد)[1] عشر عشرات، وأَشبهت التسعةَ والتسعين؛ لأَنّها تتلوها، وسبيلها أَنْ تَجْرِيَ على قياسها/ في تضعيف العدد، فوجب لها [٧١ / ا] الإضافةُ تشبيها بالعشَرة، ووجب أَنْ تُضَاف للواحد كما كان مفسر تسعة وتسعين واحدا.

وانما لم تُجْمَع «المائةُ» إذا قلت: ثلثمائة، وأربعمائة (وتسعمائة)[2] وحق ما دون العشرة من الأَعداد أَنْ تُضَاف إلى جمع كما وصفنا؛ لأَن«المائة» وإن كان لفظُها واحداً فهو في المعنى جمع، فاكتُفيَ بمعْنى الجمع فيها عن لفظه.

فإذا بلغتَ الألف أَضفْتَهُ أيضا إلى واحد على قياس المائة فتقول: ألْفُ دِرْهمٍ إلا أَنّكَ تجْمعه إذَا أَدْخَلْتَ عليه (الهاء[2] من) الثلاثة إلى العشرة فتقول أَربعةُ آلافِ دِرْهَمٍ، وعشرةُ آلافِ دِرْهمٍ.

وإنّمَا وَجَبَ في الألف أَنْ تُجمَع بعد هذه الآحاد؛ لأَنّ الألفَ آخرُ مراتبِ العدد، كما أنّ الواحد أوّلُ مراتبِ العدد، فَحَمَلُوا الآخِرَ على الأَوّل، فكما وجب في الواحد أنْ يُجْمَعَ بعد هذه الأَعداد، كذلك وجب في الألف أَنْ تُجْمَعَ بعد هذه الأَعْداد؛ لأَنّ ما بعدَ الألف إنما هو تكرير للأَعداد الماضية فصار بمنزلة الأَول.

فصل: واعلم أَنّك إذا احتجْتَ إلى تعريف ما دون العشرة أَدْخَلْتَ على المعدود

---

(١) نقص في «ر» و«ق».

(٢) نقص في «ر».

الألفَ[1] واللامَ، وأَضَفْتَ العددَ إليه، تقول: ثَلاثةُ الأثْوابِ، وخَمْسُ الملاحفِ فَتُعرِّف المضافَ بالمضافِ إليه، وكذلك في المائةِ، تقول: مائة الدرهم، ومائتا الثوب، وخمسمائة الدينار وكذلك ألف الدرهم، وألفا الثوب.

فإن أردت تعريف ما بعد العشرة أَدْخَلْتَ في أَوَّل العدد الألفَ واللاَّمَ، وتركته على بنائه، فتقول: ما فعلت الخمسةَ عشرَ درهما، والتسعَ عَشْرَةَ ملحفةً ([2] وكذلك العشرون والثلاثون إلى التسعين، فتقول: ما فعلت العشرون درهما، والثلاثون جارية[2]) والتسعون غلاما.

فإن زدت عليها آحادا أَدْخَلْتَ على الآحاد أيضا الألفَ واللاَّمَ، تقولُ: ما فعلت الثلاثةُ والعشرون درهما، والخمسةُ والثلاثون دينارا، والتسعُ والتسعون جَارية.

واعلم أنّك إذا أَضَفْتَ «أَحَدَ عَشَرَ» وما بعدها من الأَعداد إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ»؛ فالأَجود أن تتركها على حالها في البناء، فتقول: هذه خَمْسَةَ عشرَك، ومررت بثلاثةَ عَشَرَك.

ومنهُم من يُجيزُ[3]: إعرابَه إذا أَضَفْتَ، تقول: هذه خَمْسَةَ عشرِك ومررت بخمسةَ عشرِك، وكذلك مع الألف واللام، تقول: هذه الخمسةُ عَشَرُ (دِرْهماً)[4] [و][5] إنما كانَ الأَجودُ البناءَ؛ لأَنّه إنّما وَجَبَ لَهُ البناءُ في حال تنكيره، والألفُ واللامُ والإضافَةُ إنما تَرُدّ المبنيَّ إلى الإعراب إذا استحق البناءَ في حال

---

(١) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص١٠٥، والمقتضب جـ٢ ص١٧٥، وابن يعيش جـ٢ ص١٢١، وجـ٦ ص٣٣.

(٢-٢) نقص في «ر».

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٥١، والمقتضب جـ٢ ص١٧٩.

(٤) نقص في «ق».

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من جميع النسخ وبمثله يلتئمُ الكلامُ.

تعريفه نحو قَبْلُ وَبَعْدَ، فإذا أُضِيف أَوْ أُدْخِلَ عليه الألفُ واللام قُدِّرَ نكرة فأُعرب.

وأمّا خَمْسَةَ عَشَرَ وبَابهُ فلم تُزِلْ الألفُ واللّامُ، والإضافةُ حُكْمَهَا عَمَّا كانت عليه قبل[1] ذلك فوجب أنْ يبقى البناءُ على حاله.

وأمّا مَنْ أَعرَبَها فإنه قدر (أنّ)[2] الإضافةَ، والألفَ واللامَ تقوم مقام التنوين، والتنوينُ يُوجبُ الإعرابَ؛ فلذلك أعربها في الإضافة والألفِ واللامِ.

[٧١ / ب] **فصل:** (و)[3] تقول: عندي ثلاث شِيَاه / ذكورٌ، وخمسُ بَطَّاتٍ ذكورٌ، فتؤنث العدد؛ لأنّ الذي وَلِيَهُ مُؤَنَّثٌ في اللفظ وإن أريدَ به المذكر، وكذلك تقول: له عَشْرٌ منَ الإبلِ ذكورٌ، وخَمْسٌ من الغنم ذكور؛ لما ذكرنا، فإن قَدَّمْتَ الذكورَ ذكَّرْتَ فقلت: له ثلاثةُ ذكورٍ من البَطِّ، وخَمْسَةُ ذُكورٍ من الشاءِ، وثلاثةُ أَشْخُصٍ - وإنْ كُنَّ إناثاً - لأنّ الشخص مذكر، والعدد إنما يجري على تأنيثِ الاسم الذي يليه أَوْ تذكيره.

واعلم أنّ العربَ تُغَلِّبُ المذَّكرَ على المؤنَّثِ في جميع الكلام، إلاّ في عدد أَيَّامِ الشَّهْرِ فإنها تُغَلِّبُ الليالِيَ علَى الأيّام، لأنّها تَجْعَلُ الليلَةَ أَوَّلَ الشّهر، فلو عَدُّوا الأَيَّامَ لسقطت ليلةٌ من الشهر، وإذا عَدُّوا الليالِيَ لَمْ يَسْقُط شيءٌ من الشهر على حسابهم، فتقول:[4]: لثلاثِ (ليالٍ)[5] خَلَوْنَ، وخَمْسٍ بَقِينَ، وعَشْرٍ خَلَوْنَ، تُريدُ الليَالِيَ.

---

(١) في «ر» و «ق»: قبل الإضافة.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق».

(٤) في «ر» و «ق»: فتؤرخ.

(٥) نقص في «ر».

فإذا زِدْتَ على العَشْرِ[1] وحَّدْتَ الفعل فتقولُ: لإحْدَى عَشْرَةَ لَيْلَةً (خَلَتْ[2])، ولثلاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً) بَقِيَتْ؛ لأَنَّكَ حَمَلْتَ الخبرَ على لفظ الليلة وهو موَحّدٌ؛ فلذلك وحّدتَ الفعل؛ وحُكِيَ عن العرَب: صُمْنَا عَشْرًا، يُريدونَ عَشْرَةَ أيَّامٍ، إلاَّ أَنَّهُمْ غَلَّبُوا اللَّيَالِيَ[3] على الأَيّام لما ذكرنا.

وتَقُولُ: سار عَشْرًا (من)[4] بين[5] يوم وليلةٍ، وأَقَمْتُ خَمْسَ عَشْرَةَ بين يوم وليلة، قال النابغةُ (الجَعْدِيّ)[6]:

فطَافَتْ ثَلاثاً بَيْنَ يَوْمٍ وليلةٍ ... وكَانَ النكيرُ أَنْ تُضِيفَ[7] وتَجْأَرَا

وتقول: له خمسةٌ بين عبد وجارية، فتغلبُ المذكرَ على المؤنَّث على الأصل، وكذلك: عندي خَمْسَةَ عَشَرَ بين ناقةٍ وجَمَلٍ، فيجري على الأصل من تغليب المذكر على المؤنَّث.

واعلم أنه يجوز أنْ يُنَوَّن ما أُضيفَ من الأَعداد ويُنصبَ ما بعدها في الشعر فتقول: عندي ثلاثةٌ أَثواباً، وأربعةٌ رجالاً، وعشرةٌ أَحْمِرَةً، ومائةٌ دِرْهماً، ومائتان ثوباً، كما قال الشاعر[8]:

أَنْعَتُ عِيراً من حَمِيرٍ خَنْزَرَهْ ... في كُلِّ عِيرٍ مائتانِ كَمَرَهْ

---

(١) في الأصل و «ق»: على العشرة.

(٢) نقص في «ر».

(٣) في الأصل: إلا أنهم غلبوا التأنيث على الأيام.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) في كتاب سيبويه جـ٢ ص١٧٤: «وتقول: سار خمس عشرة من بين يوم وليلة، لأنك ألقيت الاسم على الليالي ثم بينت فقلت: من بين يوم وليلة».

(٦) نقص في الأصل و «ق».

(٧) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٧٤، وانظر: المخصص جـ١٧ ص١١٥، والمقرب جـ١ ص٣١١، والخزانة جـ٣ ص٣١٧، والمغني ص٦٦٠، ومعجم شواهد العربية ص١٤٠ وديوانه ص٦٤. والنكير: الاستنكار، وتضيف من الإضافة وهي الإشفاق والحذر وتجأر: تصيح، يذكر بقرة فقد ولدها فطافت ثلاث ليال وأيامها تطلبه، وليس لها من نكير لما رُزِئَتْ به.

(٨) هو الأعور بن براء الكلبي كما في معجم البلدان.

وقال آخر:

إذَا عـاش الفتى مـائَتيْنِ عـامـاً فقـــد ذَهَبَ المسرّةُ والفَتَـــاءُ[1]

فاعرف ذلك إنْ شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أنّكَ إذا اشْتَقَقْتَ من خمسةٍ وثلاثةٍ، وما أشبهها صفة على (مثال)[2] فاعل كان لك فيها وجهان:

أَحدُهُمَا: أن تضيفها إلى ما بعدها كقولك: هو ثاني اثْنَيْنِ، وثالثُ ثلاثـةٍ، ورابعُ أَربعةٍ، وخامسُ خمسةٍ، والمعنى: أحَدُ اثنين، وأَحَدُ ثلاثة، وأَحَدُ خمسةٍ.

والثاني: أَنْ تُنَوِّنَ، وتنصبَ مابعدها فتقول: هو ثـالثٌ اثنين، ورابعٌ ثلاثـة، وخامسٌ أَرْبَعَةً، فـالمعنى جعل اثنين ثلاثـةً، وجعل ثلاثـةً أَرْبَعـةً، وجعل أربعـةً خمسةً، أي صَيَّرهُم على هذه العدة بكونه معهم، وكذلك إلى عاشِر عشرةٍ، وعاشرٍ تسعةً.

وتقول في المؤَنَّث: هي ثالثةُ ثَلاثٍ، وخامسةُ خَمْسٍ، وتاسعةُ تِسْعٍ، وعاشرةُ عَشْرٍ، أيْ إحْدَى عَشْرٍ، وإحدى تِسْعٍ.

وعلى الوجه الآخر: هي ثالثةٌ اثنين، ورابعةٌ ثلاثا، وسـابعـةٌ ستـاً، وعـاشرةٌ [٧٢ / ا] تسعاً، أيْ صَيَّرْتَ السِّتَّ سَبْعاً، والتِّسْعَ/ عَشْراً.

= والبيت من شـواهـد سيبـويـه جـ١ ص١٠٦، ٢٩٣، وانظر: ابن يعيش جـ٦ ص٢٤، ومعجم البلـدان (خنزرة) واللسـان (خنزر). وعير ضبطت في كتاب سيبويه (نسخة بولاق) بفتح العين في الموضعين، وخطـأ ذلـك محقق الكتـاب، كما خطـأ الشنتمري في تفسير «عير» الثانية بأن أصلها «أير» فغيرت الى العين استقباحا لذكره، وعلى هذا فالمراد بـالعير بكسر العين قافلة الحمر كما في اللسان (عير) و «خنزرة» هضبة طويلة عظيمة في ديار الضباب، والكمرة: رأس الذكر.

(١) هذا الشاهـد مكرر، قـد مر في بـاب التمييز، انظر: ص٢٦٥، وهو هنـا شـاهـد على إثبـات النون في مـائتين ونصب ما بعدها للضرورة.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

ويجوز أنْ تضيف إذا أردت هذا الوجهَ (أيضا)[1] فتقول في المذكر: هو خامسُ أربعةٍ، وسادسُ خمسةٍ، وفي المؤنث: عَاشرةُ تِسْعٍ وثامنةُ سَبْعٍ، وثالثةُ اثنتين، كما تقول في اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيداً، وضاربُ زيدٍ، وضاربةٌ زيداً وضاربةُ زيدٍ.

فإذا جاوزت العشرة كان لك فيما تشتقُّه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدها: أن تقول: حَادِيَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، فتبني الاسمَيْن الأَوَّلَيْن على الفتح، وتجعلُهما بمنزلة اسم واحد، وكذلك الاسمين الآخرين فهذا هو الأصل؛ لأنك تستوفي بالاشتقاق حروفَ الأَصل كما تستوفي في قولك: «ضاربٌ»، و «قاتلٌ»، حروفَ الضرب والقتل.

والثاني: أنْ تقول: حَادي أَحدَ عَشَرَ، تشتق من أَحد، ولا تشتق من عشر للإيجاز، وتبني أحدَ عَشرَ على أصله.

فأما حادي من هذا (الوجه)[1] فمعربٌ؛ لأنه لاتُجْعَلُ ثلاثة [2] أشْيَاء بمنزلة اسم واحد، فتقول على هذا: هو ثَالِثُ ثلاثَةَ عَشَرَ، ورابعُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، فتعربُه وترفَعُه.

والثالث: أن تقول: حَادِيَ عَشَرَ فتبني «حادِيَ» مع «عشر»، وتحذف «عشرا» من الأَوّل، و «أَحَداً» من الثاني، وتكتفي بما ذكرت للإيجاز والاختصار.

وتقول في المؤنّث: هذه حادية عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ؛ على الوجه الأَول

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) في الأصل: أشياء.

و (هذه)[1] حاديةُ إحْدَى عَشْرَةَ، على الوجه الثاني، وحاديةَ عَشْرَةَ، على الوجه الثالث على قياس المذكر، وكذلك إلى (تاسعَ عشر[2]و) تاسعةَ عَشْرَةَ.

ومن قال: رابعٌ ثلاثةً قال في هذا: رابعٌ ثلاثةَ عَشَرَ، وخامسٌ أربعةَ عَشَرَ، وتاسعٌ ثمانيةَ عَشَرَ.

، وكذلك (في)[3] المؤنث تقول: هي تاسعةٌ ثَمَانِ عَشْرَةَ، وثانيةٌ إحدَى عَشْرَةَ، فقس على هذا إن شاء اللهُ تعالى.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في الأصل.

بابُ الضَّمِيرِ

اعلم أن المرفوعَ المُضْمَر على ثلاثةِ أوْجُه:

متكلم، ومخاطب، وغائب.

ولكل واحد منهم ضميران: مُتَّصل، ومُنْفَصِل.

فأعرفُهم المتَكَلِّمُ، ثم المخاطبُ، ثم الغائبُ.

فضمير المتكلم المتصل: التاء المضمومة في «قُمْتُ» و «ذَهَبْتُ»، وللمتكلّم إذا كانَ معه غيرُه واحدا كان أوْ أكثر «نَا» من قُمْنا، وذَهَبْنا، وضمير المتكلم المنفصل «أنا» للواحد، و «نَحْنُ» للتثنية والجمع.

وإنّمَا استوى لفظُ التثنية والجمع في ضمير المتكلم (لأَنّه)[1] إذا قال نحن فعلنا فهو على غير منهاج التثنية (والجَمْع)[2]، وذلك أن التثنية تقع على شيئين متساويين كقولك: الزيدان فكل واحد منهما زيد، وكذلك الجمع يقع لأشياء متساوية كقولك: الزيدون فكل واحد منهم زيد، فلما كانت التثنية والجمع في الظاهر يقعان على أشياءَ متساويةٍ وجب الفرق بينهما في التثنية والجمع، وتثنيةُ الضمير وجْمْعُه ليس يقع على التساوي، ألا ترى أنّ المتكلم إذا قال: نحن قمنا فهو المتكلم وحده وليس مَنْ سواه مُساويا له في هذا الخطاب الواحد، فلمّا بطل التساوي في هذا أُخْرج عن منهاج التثنية والجمع، فوجب (على[3] هذا) أنْ تكون علامتُه أيضا مخالفة للتثنية والجمع الجارِيَيْنِ على

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر».

(٣) زيادة في «ر».

التساوي، فلذلك استوى لفظ التثنية والجمع في ضمير المتكلم إذا قال: نحن فعلنا.

والمُؤنث في هذا إذا كانتْ متكلمةً بمنزلة المذكر، تقول المرأةُ: قُمْتُ، وذَهَبْتُ، وذَهَبْنَا وقُمْنا، وأنا فعلتُ (ذلك)[1]، ونحن فعلنا.

[٧٢ / ب] والعلة في ذلك زوال اللَّبس؛ لأنه إنما يُحْتاجُ إلى علامة التأنيث إذا / خِيفَ اللَّبسُ، فإذا كانت هي المتكلمة لم يُخَفْ التباسها بغيرها.

وضمير المخاطب المرفوع المتصل تاء مفتوحةٌ للمذكر، ومكسورةٌ للمؤنث للفرق بينهما كقولك للمذكر: قُمْتَ، وذَهَبْتَ، وللمؤنث: قُمْتِ وذَهَبْتِ [2]وإنما وجب ضم تاء المتكلم في قمتُ، وذهبتُ[2]؛ لأنّ المتكلم أَوّلُ، وهو أعرف المضمرين، والضمة أوّلُ مخارج[3] الحروف، فأُعْطِيَ الأَوّلُ للأَوّل، ثم فُصِل بين المذكر والمؤنث في الخطاب، فكُسِرتْ تاءُ المؤنث حَملا على الياء في تفعلين؛ [2]لأَنّ الكسرةَ من الياء، والياءُ علامةُ المؤَنّثِ في تفعلين[2]، فلم تَبْقَ إلا الفتحةُ فجُعِلَتْ للمذكر في الخطاب.

[2]وأيضاً فإنّ المخاطَبَ مفعول، والمفعول حقُّه النَّصْبُ[2].

والضمير المنفصل للمخاطب المفرد «أَنْتَ» مفتوحةُ التاء للمذكر، ومكسورةُ التاء لِلْمُؤَنّث.

---

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢-٢) نقص في الأصل.

(٣) كذا في جميع النسخ، وليست الضة أوّلَ مخارج الحروف وإنما الضمة أوّل حركات الإعراب، قال ابن يعيش جـ٣ ص٨٦: «وإنما خص بالضم دون غيره لأمرين: أحدهما أن المتكلم أول قبل غيره فأعطي أول الحركات وهي الضمة، والآخر أنهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلم والمخاطب، فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل، ونزلوا المخاطب منزلة المفعول»، هذا ولعل قول الصيمري: «والضّمّةُ أول مخارج الحروف» من تعبير القُدماء الذي ليس بالمألوف لنا.

وفي التثنية للمذكر والمؤنث جميعا في المتصل قمتما، وذهبتما، وفي المنفصل أنتما، فيستوي المذكر والمؤنثُ في التثنية؛ لأن طريقَهُما واحد لايتغير.

وإنّمَا ضُمَّت التاءُ من «أَنْتُما» و «قُمْتُما»؛ لأنّه لو تركت على حركتها قبل التثنية لتوهم أن مابعدها منفصل منها، فبنيت التاء على الضم ليُعلم بِتَغَيُّرِها عما كانت عليه أنها جُعِلتْ مع مابعدها كشيء واحد.

وإذا جمعْتَ المذكر والمخاطب زِدْتَ على تائه ميما وواوا فتقول: أنتُمو، وذهبتُمو كما زدت في التثنية ميما وألفا، هذا هو الأصل.

وإنْ شئْتَ حَذفْتَ الواوَ تخفيفا؛ لأنّه ليس في حذفها لبسٌ، فتقول: أَنْتُم، وذهبتُم.

وتَزيدُ على التاء في جميع المؤنث نونا مشددة فتقول: أَنْتُنَّ، وذَهَبْتُنَّ، وإنما وجب أنْ تَزِيدَ نونا مشددة لتكون بإزاء مازدت للمذكر، والنون المشددة حرفان بإزاء الميم والواو في جميع المذكر.

وضميرُ المرفوع الغائب المتصل إذا كان واحدا يستتر في الفعل كقولك: زيد قام وهند قامت، وليست التاء في «قامت» ضمير هند؛ لأنها لو كانت ضميرا لسقطت إذا قَدَّمْتَ فَقُلْتَ: قامَتْ هِنْدٌ، وإنما التاءُ عَلامة التأنيث، وقد ذكرنا عِلَّةَ استتار هذا الضمير في باب[1] الفاعل، فإذا ثنيت ظهر الضمير ألفا للمذكر والمؤنث، كقولك: الزيدان قاما؛ الهندان قامتا، وفي الجميع للمذكر واوٌ كقولك: قاموا، وذهبوا وللمؤنث نونٌ مفتوحة كقولك: قُمْنَ، وذَهَبْنَ.

والضمير المنفصل للمذكر «هُو»، وللمؤنث «هِيَ»، وفي التثنية لهما جميعا «هُمَا»، يستوي في هذا المذكر والمؤنث، كما استويا في الخطاب، وتسقط الواو

---

(١) انظر: ص١٠٥ فيما سبق من التبصره.

منـه في التثنيـة؛ لأنهـا لـو بقيت لـوجَبَ ضَمُّهـا، كما ضُمَّتْ التـاءُ من «أَنْتُما»، والضمَّةُ تُسْتَثْقل على الواو فحذفت لذلك.

وفي جميع (المذكر)[1] «هُمُو» على ماذكرنـا في «قُمْتُمُو»[2]، وإنْ شئْتَ حـذفت أيضـا فقلت: هُمْ، وفي جميـع المـؤنث: «هُنَّ» بنـون مشـددة كما كان في «أَنْتُنَّ»، ولايجوز أنْ تَحْـذِف النونَ من جَمْـع المُـؤَنَّث كما حـذفْتَ الـواوَ من جمـع المـذكر لوجهين:

أحدهمـا: أنّـك إذا حـذفْتَ من المـذكر الواو بقيت الميم تـدل على الجمع؛ لأَنَّهُمَـا [٧٣ / ا] حَرْفان منفصلان في اللفظ، والنون المشددة بمنزلـة حرف واحـد في اللفـظ ولو/ حذفتها لم يكن مايخلفها ويدل عليها.

والوجه الآخر: أنّ الواوَ التي قبلها ضمة بمنزلة واوين، والواو في نفسهـا[3] ثقيلـة، فإذا كان ماقبلها من جنسهـا كان أثقل، فجـاز حـذفهـا؛ لثقلهـا، وليْست النونُ ثقيلة؛ فلذلك لم يجُز حذفُها.

فصل: واعلم أنـه لايجوز أن تَسْتَعْمِـلَ الضميرَ المنفصـلَ إذا قَـدِرْتَ على المتصـل، لايجوز أنْ تقُول: قام أنا؛ لأَنك تقـدِرُ (على)[4] أن تقول: قُمْتُ؛ وكـذلـك تقول للمخاطب: قُمْتَ، ولا تقول: قَامَ أَنْتَ، وكـذلـك للجماعـة قُمْتُمْ، ولا يجوز: قَـامَ أَنْتُمْ.

فإن لم تَقْدِرْ على المتصل جِئْتَ بالمنفصل كقولك: ماقام إلا أنا، وما قام إلا

---

(١) نقص في «ق».

(٢) في الأصل: في قمتا.

(٣) هذه بداية الموجود من النسخة «ب».

(٤) نقص في «ب» و «ق» و «ر».

أَنْتُم، وإنما لم يجُزْ استعمال المنفصل في موضع المتصل؛ لأَنّه إذَا قُدِرَ على اللفظ الأَخَفِّ مع تكميل المعنى لم يجُزْ العدول إلى الأَثْقَل إلا لعُذْرٍ، و (المضمرُ)[1] المتصلُ استعمالُه أَخَفُّ، فلا يجوز العدول عنه إلا إذا لم يُقْدَرْ عليه. وتقول: كَيْفَ أَنْتَ؟ وكيفَ هُوَ؟، وأَيْنَ أَنْتَ؟، وكَمْ هُمْ؟ فتأتي بالمنفصل، لأَنّك لاتقدر على المتصل، قال عمرو بن معدي[2] كرب:

قَدْ عَلِمتْ سَلْمَى وجَاراتُها ... مَاقَطَّرَ الفارسَ إلا أَنا

([3] قَطَّرهُ إذَا ألقاه على أحد قطريه، والقطر: الجانب، وكذلك القتر أيْضاً[3]) جاء بالمنفصل لَمّا لم يقْدر على المتصل.

وكذلك تقول: هأَنذَا، وهانَحْنُ أُولاء، وهأَنْتَ ذا، وهأَنْتُم أُولاء، وها هُوَذَا، فتأتي بالمنفصل في جميع ذلك؛ لأَنك لاتَقْدِر على المتصل، والتقدير: هَذَا أنا، وهَذَا أَنْتَ[4]، وهؤلاء نَحْنُ، فَفَرَّقَ بين حرف التنبيه والإشارة بالمضمر كما قال زُهَيْرٌ:

تَعَلَّمَنْ هَالَعَمْرُو اللهِ ذَا قَسَماً ... فاقصِدْ[5] بذرْعِكَ وانْظُر كَيْفَ تَنْسَلِكُ

---

(١) نقص في «ق».

(٢) وكذا نسبه سيبويه والأعلم، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني: «قال صدر الأفاضل: يقال: هذا البيت للفرزدق، والظاهر أنّه لعمرو بن معدي كرب» هذا والبيت غير موجود في ديوان الفرزدق.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٧٩، وانظر: شرح السيرافي جـ٣ قسم١ ص٤٥٣، وابن يعيش جـ٣ ص١٠١، ٢٠٣، والمغني ص٣٠٩، وشرح شواهدِهِ ص٢٤٥، وشرح المرزوقي للحماسة ص٤١١، واللسان (قطر)، ومعجم شواهد العربية ص٣٨٩.

(٣-٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) انظر سيبويه جـ١ ص٣٧٩.

(٥) في «ر» و «ق»: فاقدر بذرعك، وهي رواية المبرد، وفيها أيْضا: أيْن تنسَلكُ وهي رواية سيبويه والمبرد.

والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٤٥ ـ ١٥٠، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٢٣، وشرح السيرافي جـ٣ قسم١ ص٤٥٨، والخزانة جـ٢ ص٤٧٥ وجـ٤ ص٢٠٨، ٤٧٨، والهمع جـ١ ص٧٦، والدرر جـ١ ص٥٠، والمخصص جـ١٣ ص١١٣، ومعجم شواهد العربية ص٢٥٦ وديوانه ص١٨٢. تَعَلَّمَنْ: اعلم، وهو هنا فعل جامد، واقصد بذرعك: مَثَلٌ ذكره الميداني في مجمع الأمثال جـ٢ ص٩٢، وقال: «يُضْرَب لمن يَتَوعَّدُ» . أي كلف نفسك ماتطيق، والذَّرْع: الاستطاعةُ، وتنسلك: تَدْخل.

أراد تعلمن هذا لعمرو اللهِ قسما، وكما قال لَبيد[1]:

ونَحْنُ اقتسمنا المالَ نصفيْن بيْنَنَا فقلْتُ لهم هذَا لَهَا هَاوذَا لِيَا،

أراد أن يقول: وهذا ليا، فصيَّر الواو بين ها و ذا.

ويجوز أن تكون «ها» التي للتنبيه داخلةً على هذه الأسماء غيرَ مَنْويٍّ دخولُها على الإشارة؛ لأنَّ المضمرَ والمبهمَ يشتركان في الإبْهَامِ (كما)[2] قال الله عز وجل: ﴿هَاأَنْتُمْ[3] هؤُلاَءِ﴾ فلو كانت «ها» الأولى لأولاء لم يُعِدْهَا ثانيةً[4] في هؤلاء.

واعلم أنّك إذَا أخبرْتَ عن جماعة غُيَّبٍ، وكان أحدهُم حاضراً جعلْتَ الخطابَ على لفظ الحاضرِ[5]، كقولك: أنتم ركبتم، وأنتُم ذهبتم فتغلّب الحاضر على الغائب، وكذلك (للاثنين)[6] إذا كان أحدهما حاضرا والآخر غائبا تقول: أنتُما جئتُما، وأنتُما فعلتُما، وعلى هذا (يُحْمَلُ)[7] قولُ امرئ القيْس[8]:

---

(١) قال البغدادي في الخزانة: «ونسبه الأعلم إلى لبيد.... ولم أره في ديوانه» وليس البيت في ديوان لبيد الذي اعتمدت عليه، وذكر صاحب معجم شواهد العربية أنه في ملحقات ديوانه ص٣٦٠ (تحقيق إحسان عباس، طبع الكويت سنة ١٩٦٢). وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٧٩، وانظر: المقتضب جـ٢ ص٣٢٣، وشرح السيرافي جـ٣ قسم١ ص٤٥٨، وابن يعيش جـ٨ ص١١٤، والخزانة جـ٢ ص٤٧٩، وجـ٤ ص٤٧٨، والهمع جـ١ ص٧٦ والدرر جـ١ ص٥٠، ومعجم شواهد العربية ص٤٢٤.

(٢) نقص في «ر».

(٣) الآية ٦٦ من سورة آل عمران، والآية ١٠٩ من سورة النساء.

(٤) في معاني القرآن للزجاج ص٤٧٤ ـ ٤٧٥: «قال بعض النحويين: العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وُصِفَ بهذا جعلتْه بين «ها» و «ذا» فيقول القائل: أين أنت؟ فيقول المجيب: هأنذا، قال: وذلك إذا أرادوا جهة التقريب.. والقول في هذا عندنا: أنّ الاستعمال في المضر أكثرُ فقط، أعني أنْ يفصل بين «ها» و «ذا»؛ لأنّ التنبيه أنْ يَلِيَ المضرَ أُبَيْنَ، فإن قال قائل: هازيد ذا وهذا زيد جاز، لاختلاف بين الناس في ذلك».

(٥) في «ب» و «ر»: الحاضرين.

(٦) نقص في «ر».

(٧) نقص في «ق».

(٨) انظر ديوانه ص٤١، وهناك بيت يفصل بين البيتين في الديوان، ورواية الديوان: ألم تريانى.

خَلِيلَيَّ مُرّا بي عَلَى أُمِّ جُنْـــدُبٍ نُقَضِّ[1] لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ

(ثم قال[2]:)

ألم تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقاً وجدت بها طيبا وإنْ لَمْ تَطَيَّبِ[3]

قال: خَلِيلَيَّ لاثنيْن (أحدهما)[4] حاضر (والآخر[5] غائب) ثم أقبل على الحاضر منهما فقال: أَلَمْ تَرَ أَنِّيَ (كلما)[6] فخاطبَهُ على لفظه وكذلك قولُ / الآخر[7]: [٧٣ / ب]

فَإن تَزْجُراني يَابْنَ عَفَّانَ أَزْدَجِر وإنْ تَتْرُكَانِي أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا

لأَنَّ الخطاب لاثنين، أحدهما ابن عفان، فجاء بلفظ الاثنين، ثم أَقْبَل على[8] الحاضر منهما، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: (وأمّا ضمير[9] المنصوب المتصل) فللمتكلم المفرد نون وياء، مذكرا كان أَوْ مؤنثا كقولك: أكرمْتَنِي، وضربْتَنِي.

والياءُ وحدها هي الضمير، وإنّمَا أُدْخِلتْ النون عليها؛ ليسلَمَ بناءُ الفعل؛

---

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: لنقضي حاجات....

(٢) نقص في «ب».

(٣) وهُمَا من شواهد السيرافي جـ٣ قسم١ ص٤٤٧ ـ ٤٤٨، وانظر البيت الأول في التصريح جـ١ ص٢٠٢، والبيت الثاني في الخصائص جـ٣ ص٢٨١، والبيتين في رسالة الملائكة ص٢٤، ومعجم شواهد العربية ص٥٣. اللبانات: جمع لبانة وهي الحاجة، وطارقا: آتياً بالليل، يعني أنها طيبة الرائحة في الوقت الذي تتغير فيه الأفواه.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) زيادة في «ة».

(٧) هو سُوَيْد بن كراع. وفي الأصل: فان تزجرا، وأَثْبَتُّ مافي بقية النسخ وهو الموافق لبقية المصادر. والبيت من شواهد السيرافي جـ٣ قسم١ ص٤٤٨، وانظر: المخصص جـ٢ ص٥، وسمط اللآلي ص٩٤٣، واللسان (جزز) ورسالة الملائكة ص٢٤ وشرح شواهد الشافية ص٤٨١ حيث ذكر عرضا. أزدجر: أنتهي وأمتنع وأنتهر، وأصله «ازتجر» قلبت التاء دالا لقرب مخرجيهما، واختيرت الدال لأنها أليق بالزاي من التاء.

(٨) في «ر» و «ق»: ثم أقبل فخاطب الحاضر منهما.

(٩) بياض في «ب».

لأنّ ياءَ المتكلم تكْسِرُ ماقبلها، فكرهوا أنْ يَدْخلَ الفعلَ الكسرُ، وقد منع الجرَّ في الإعراب لما بينا[1].

وضمير المتكلم مع الاثنين والجماعة «نا» من قولك: أكْرَمَنا وضَرَبَنَا.

والفرق بين المنصوبِ والمرفوع في هذا أنّ المرفوعَ تسكنُ فيه لامُ الفعل كقولك: قُمْنا، وضَرَبْنا، والمنصوبُ يجْرِي آخرُ الفعلِ فيه على أصله؛ إن كان ماضياً فحركته الفتح، وإنْ كان مستقبلاً فعلى مايستحق من الإعراب.

وأمّا ضميرُ المخاطب المتصل فالكاف مفتوحةً للمذكر؛ ومكسورةً للمؤنث كقولك: أكرمكَ؛ وضربكَ للمذكر، وأكرمكِ، وضربكِ للمؤنث، وللاثنين أكرمَكُمَا، وضَرَبَكُما مُذَكَّرَيْن كانا أو مُؤنّثَيْن، وتُضَمّ الكافُ من «كُمَا» كما ضَمَمْتَ التاءَ من «أنْتُما» و «قُمْتُما» والعلةُ واحدة.

ولجماعةِ المذكرين «ضربكُمو» و «أَكْرَمَكُمُو» بواو بعد الميم، وإنْ شئت حذفْتَ الواوَ كما حذفْتَها من المرفوع في قولهم: «هُمْ» و «أَنْتُم».

ولجماعة المؤنث نونٌ مشددة بعد الكاف كقولك: ضَرَبَكُنَّ، وأَكْرَمَكُنَّ على قياس مامضى.

فَأمّا ضميرُ الغائب المتصل فهاءٌ بعدها واو كقولك: ضَرَبَهُو، وَأَكْرَمَهُو، هذا (هو)[2] الاختيار إذا وصلْتَ الكلامَ، إلا أنْ يكون ماقبل الهاء ساكنا كقولك: لم يَضْرِبْهُ، ولم يُكْرِمْهُ فتحذف الواو في هذا.

وإنّما اختير إثبات الواو إذا تحرك ماقبل الهاء؛ لأنّ الهاءَ خَفِيَّةٌ، والواو يخرجها من الخفاء إلى الإظهار.

---

(١) انظر ص٨٠ فيما سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ب».

فَأَمّا إذا سَكَنَ ماقبل الهاء فيُخْتَارُ حذفُ الواو (لذلك)[1]؛ لأنه (يصير)[2] بمنزلة التقاء الساكنين؛ لأنّ الهاءَ حاجزٌ غيرُ حَصِينٍ، فكأنّ الساكنين الْتَقَيَا، فحُذِفَتْ الواوُ لذلك.

وإذا وقَفْتَ في جميع ذلك حذفت الواوَ كقولك: ضَرَبْتُهْ وأَكْرَمْتُهْ، فإن كان الساكن الذي قبل الهاء تُمْكِنُ حركتُه، فإنّ من العرب[3] من يَنْقُلُ حركةَ الهاء في الوقف إلى الحرفِ الذي قبلها، ويقفُ على الهاء فراراً من التقاء الساكنين فيقول: لم أَضْرِبُهْ، ولم أُكْرِمُهْ، وهذا في الشعر أكثر مايكون، قال الرّاجز[4]:

عَجِبْتُ والدَّهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لَمْ أَضْرِبُهْ

أراد: لم أضربْهُ فنقلَ ضَمَّةَ الهاء إلى الباء، وحَذَفَ الواو، وإن[5] كان ماقبل الهاء متحركا (وهذا)[6] جائز في الشعر (كثير[7] كما) قال الأعشى[8]:

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) انظر: كتاب سيبويه جـ٢ ص٢٨٧.

(٤) هو زياد الأعجم كما في كتاب سيبويه. والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص٢٨٧، وانظر: المحتسب جـ١ ص١٩٦، وابن يعيش جـ٩ ص٧٠، ٧١ وشرح شواهد الشافية ص٢٦١، والهمع جـ٢ ص٢٠٨، والدرر جـ٢ ص٢٣٤، والأشموني جـ٤ ص٢١٠، واللسان (لمم) ومعجم الشواهد ص٤٤٤. وعنزيّ: منسوب إلى عَنَزَةَ، وهو أبو حي من ربيعة بن أسد بن ربيعة بن نزار، انظر: اللسان (عنز) والغريب أن الصبان قال: «من عنزي أي من قصير».

(٥) في الأصل: وحذف الواو إذا كان ماقبل الهاء متحرك.

(٦) نقص في «ب» و«ق».

(٧) نقص في «ق».

(٨) انظر ديوانه ص٩٠ وروايته: وما عنده مجد تليد وماله... من الريح فضل..

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٢، وانظر: المقتضب جـ١ ص٣٨، ٢٦٦ والإنصاف ص٥١٦، والتليد: القديم الموروث، والجنوب والصبا أَحَبُّ الرياح عند العرب، لأن الجنوب تلقح السحاب، والصبا تلقح الأشجار. قال الشنتمري: «أراد لَهُو فحذف الواو ضرورة».

فَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ ومَالَهُ ... من الرِّيح حظٌّ لا الْجَنُوبُ ولا الصَّبَا

وضمير المؤنثة الغائبة «ها» من قولك: ضربتُهَا، وأكرمتُهَا.

[٧٤ / ا] ولايجوز حذف الألف في وصلٍ ولا وقفٍ؛ لأنَّ الألفَ خَفِيفَةٌ[١]، وليست كالواو.

(و)[٢] ضمير الاثنين (في هذا مذكرين[٣] أم مؤنثين) «هُما من (قولك) : ضربتُهما وأكرمتُهما على قياس[٤] المخاطب (من[٣] ضربتكما).

وفي جميع المذكرين «هُمُو» من ضربْتُهُمو، فتزيد ثلاثة أحرف في الجمع قياسا على التثنية[٥].

وفي جميع المؤنث «هُنَّ» من قولك: ضَرَبتُهُنَّ، بثلاثة أَحْرُفٍ قياساً على جَمْع المذكر.

وأَمّا ضمير المنصوب المنفصل فإيَّا مضافةً إلى ما بعدها من الأَسماءِ المضمرة، تكون للمتكلم مفرداً: «إيَّايَ» مذكراً كان أو مؤنثاً، وللمتكلم مع غيره «إيَّانَا»، وللمخاطب «إيَّاكَ»؛ بفتح الكاف للمذكر، و «إيَّاكِ» بكسر الكاف للمؤنث وللاثنين «إيَّاكُمَا» للمذكَرَيْن والمؤنثَيْن جميعاً على قياس ما مضى.

وللجماعة المذكَّرينَ «إيَّاكُمُو»[٦]، وإن شئْتَ حذفتَ الواوَ، كما بَيَّنَّا.

---

(١) في «ر»: لأن الألف خفية.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر».

(٤) في «ر»: كضمير الاثنين المذكرين.

(٥) في الأصل: قياسا على التثنية والجمع.

(٦) في الأصل: إيَّاكُم.

ولجماعة المؤنّث: «إيَّاكُنَّ»، وللغائب «إيَّاهُ» للمذكر، وإيَّاهَا للمؤنث، و «إيَّاهُمَا» للاثنين مذكَّرَيْن (كانا)[1] أَوْ مؤنثَيْن، و «إيَّاهُمُو»[2] للجميع المذكر، وإن شئْت حذفْتَ الواوَ، (و)[3] لجماعة المؤنث «إياهن».

هذا مذهب[4] الخليل وحَكَى عن العرب: إذا بَلَغَ الرّجُلُ السِّتِّينَ[5] فإيّاهُ وإيَّا الشوابِّ» والضمائر التي بعد «إيَّا» عند الخليل في موضع جر[6] باضافة «إيَّا» إليْها قياسا على ما حَكَى من إضافته إلى الظاهر من قولهم: «فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ».

وأَمّا الأَخْفَشُ[7] فكان يقول: إنَّ ما بعد «إيَّا» لا موضعَ له من الإعراب، وإنَّ «إيَّا» وما بعدها كلمةٌ واحدةٌ؛ لأَنَّ المُضْمَرَ لا يُضَافُ.

وإلى هذا ذهبَ ابنُ السَّرَّاج[8]، وذكر أنَّ ما حكاه الخليل من إضافة «إيَّا» إلى الظاهر شاذٌّ في القياس.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) في الأصل: وإيَّاهُم.

(٣) نقص في «ق».

(٤) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص٣٨٠.

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ١ ص١٤١، وشرح السيرافي جـ٢ قسم ١ ص٣٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١١، والرضي على الكافية جـ١ ص١٨١، والإنصاف ص٦٩٥ ـ ٦٩٧، وابن يعيش جـ٣ ص٩٨، ١٠٠، والتصريح جـ٢ ص١٩٤، والأشموني جـ٣ ص٢٨٨، واللسان (إيَّا) وقال الأزهري في التصريح: «ويروى: السوءات».

(٦) قال سيبويه في الكتاب جـ١ ص١٤١: «وقال الخليل: لو أن رجلا قال: إيَّاك نفسك لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة» وقال السيرافي في شرحه جـ٢ قسم ١ ص٣٤٢: «ولم يذكر سيبويه خلافا له».

(٧) انظر: شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص٣٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١١ وابن يعيش جـ٣ ص٩٨ ـ ٩٩، والرضي على الكافية جـ٢ ص١٢ ـ ١٣، والهمع جـ١ ص٦١، وأبو الحسن الأخفش للدكتور طه الزيني ص٤١، وص٨٣ ـ ٨٤، وقد روى عن الأخفش أيضا أنه وافق الخليل.

(٨) انظر: الأصول جـ٢ ص٩٧ (الرسالة المخطوطة) وشرح السيرافي جـ٢ قسم ١ ص٣٤٢ بيد أن السيرافي لم ينسب ذلك إلى ابن السراج ولكنه قال: «وجماعة من النحويين يخالفون هذا، وقالوا: لا يجوز أن يكون إيا مضافا؛ لأنه ضمير والضمير لا يضاف، وما حكاه الخليل شاذ لا يعمل عليه».

وأَجمَعُوا على استقباح: إيَّا زَيْدٍ[1] أَكْرَمْتُ بإضافة «إيَّا» إلى زيد.

وإجماعُهُم على هذا لا ينقُض عندي[2] مذهَبَ الخليل؛ لأَنَّ الخليلَ لم يجعل قولَهُم: «فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ» أَصْلاً يُقاسُ عليه في إضافة «إيَّا» إلى الأسْمَاءِ الظاهرة، وإنما استدل بإضافتهم «إيَّا» إلى «الشّوَابِّ» على أَنّ ما بعد «إيَّا» من المضمرات في موضع جر بإضافة «إيَّا» إليْهَا، وهذا استدلال صحيح؛ لأَنّه استدل على إعراب ما لا يُتَبَيَّنُ فيه الإعرابُ بإعرابِ ما يُتَبَيَّنُ فيه الإعرابُ.

ألا تَرى أَنَّا نستدِلُّ على إعرابِ (سائر)[3] المضمراتِ بإعرابِ المظهراتِ التي تقع موقعها فنقول: موضع الكاف من «ضربتك» نَصْبٌ؛ لأَنَّكَ لو ذكرْتَ في موضعها ما يُتَبَيَّنُ فيه الإعراب لم يَكُن إلا نصْبَاً، كقولك: ضربتُ زيداً، وكذلك التاء في «قُمْتُ» في موضع رفع؛ لأَنَّك لو ذكرْتَ في موضعها اسما يُتَبَيَّنُ فيه الإعرابُ لم يَكُنْ إلاَّ رَفْعَاً كقولك: قام زيدٌ.

وكذلك إذا قُلْتَ: (جاءني)[4] غلامُكَ، فالكاف في موضع جر؛ لأَنَّكَ لو ذكرْت في موضعها ظاهرا يُتَبَيَّنُ فيه الإعرابُ لم يكن إلاَّ جرّاً كقولك: غلامُ زيدٍ.

فلَمّا كان سائِرُ المضماتِ يُسْتَدَلُّ على إعرابها بإعراب ما يقع موقعَها مما يُتَبَيَّن فيه الإعرابُ، كذلك استدَلَّ الخليلُ على أنَّ ما بعد «إيَّا» في موضع جَرٍّ بما ذكرته العَرَبُ من إعراب الاسْم الظاهر بعدها وإن كان لا يُسْتَعْمَلُ مع الظواهر إلا فيما سمع من العرب.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١١ وابن يعيش جـ٣ ص١٠٠.

(٢) ليس هذا رأي الصيمري، ولكنه رأى السيرافي حيث قال في جـ٢ قسم ١ ص٣٤٢: «والصحيح عندي ما قاله الخليل رحمه الله، وذلك أني رأيت ما يقع بعد «إيا».. إلخ ما ذكره الصيمري بألفاظ مغايرة.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ق».

وليس بمستنكر أن تجعل الأَسْمَاءُ الظاهرة وصلة إلى المضمرات التي بعدها كما[1] جُعِلَ «أَيُّهَا» وصلَةً إلى نداءِ ما فيه الألف واللام كما قدمنا، فاعْرِف ذلك/ [٧٤ / ب] إن شاءَ الله تعالى.[2]

فصل: ولا يجوز أَنْ يُسْتَعْمَل الضميرُ المنفصلُ في موضع المتصل إذَا قُدِر على المتصل كما قدمنا[3]، لا تقولُ: ضربتُ إيَّاك؛ لأَنّكَ تقدر على الكاف من «ضربتك».

فإنْ قَدَّمْتَ المفعول وأَضْمَرْتَه لم يكن إلاّ المنفصلُ كقولك: إيَّاكَ ضَرَبْتُ.

وكذلك: ما ضربت إلاَّ إيَّاكَ؛ لأَنّكَ لا تقدر على الكاف مَعَ إلاّ.

ويجوز في «كان» وأَخَواتِها إذا كان الخَبَرُ ضَميراً أَنْ يكون مُتَّصلاً، ومنفصلاً، قال سيبويه[4]: بلغني عن العرب الموثوق بهم أَنَّهُم يقولون: لَيْسَنِي، وكانَني، قَالَ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيّ:

فإلاَّ يكُنْهَا أَوْ تكُنْهُ فإنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا[5]

والأَجودُ استعمال الضمير المنفصل معها كقولك: كان إيَّاه، وليْسَ إيَّاهُ (كا)[6]

---

(١) في شرح السيرافي جـ٢ قسم١ ص٣٤٣: «.. وقد رأيناهُم فعلوا شبيهاً بهذا حيث قالوا: يا أيُّها الرجل،.. ولا أبعد أن يكون «إيا» هو فِعْلَي من «أيّ» وأُخِذَ أحدهما من الآخر لاشتراكها في الوصلة، وما حكاه، الخليل شاذ في الظاهر؛ لأن الظاهر في التقديم والتأخير على حال واحدة..».

(٢) انظر: ص٣٤٤ فيما سبق من التبصرة.

(٣) انظر: ص ٤٩٦ ـ ٤٩٧ فيما سبق من التبصرة.

(٤) انظر: الكتاب جـ١ ص٣٨١.

(٥) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٢١، وانظر: المقتضب جـ٣ ص٩٨، والإنصاف ص٨٢٣، وابن يعيش جـ٣ ص١٠٧، والمقرب جـ١ ص٩٦، والخزانة جـ٢ ص٤٢٦ والعيني جـ١ ص٣١٠، والأشموني جـ١ ص١٨٥، واللسان (لبن) وديوانه ص٨٢. والضمير في «يكنها» يعود إلى الخمر في البيت السابق وهو:

دع الخمر يشربُها الغواةُ فإنّني رأيْتُ أَخاها مُجْزِياً بمكانها

ويعني بأخيها: النبيذ المستخرج من الزبيب لأن أصلها العنب، واللبان: اللبن للآدميين خاصة «يقال: هو أخوه بلبان أمه بكسر اللام ، ولا يقال: بلبن أمه، إنما اللبن الذي يشرب».

(٦) نقص في «ر».

قالَ عُمَرُ بْنُ أَبي رَبيعةَ:

لَئِن كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عن العهد والإنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ[1]

وقد تقدم[2] هذا في باب «كان» وأخواتها.

فصل: وأما المجرورُ فليس له (إلاَّ[3]) ضميرٌ (متصل، ليس[3] له) منفصل، والعلَّةُ في ذلك: أَنَّ الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد لا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار، ولا يُفْصل بينهما؛ لأَنَّ المجرور كبعْض حروف الجار، وبعض حروف الشيء لا يتقدم عليه.

وليس كذلك المرفوعُ والمنصوبُ؛ لأَنهما يتقدمان ويتأَخّرَان، ويُفْصَلُ بين الرافع والمرفوع، والناصب والمنصوب؛ لعدم تلك العلة فيهما، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني إلا زيدٌ، فتفصلُ بين المرفوع وما عمل فيه؛ وتقول: ما رأيْتُ إلا زيداً، فَتَفْصِل كذلك؟ وتقول: (ما[4]) جاءَني اليومَ زيدٌ، ورأَيْتُ في دارك زيداً، وضرب عمراً زيدٌ، وَعَمْراً ضرب زيدٌ؟ فَلَمَّا احتيج إلى إضْمَارِهما على التقديم والتأخير لم يكن بد من ضمير منفصل لَهُمَا؛ وَلَمَّا كان المجرور[5] يلزم موضعاً واحداً ولا يجوز أَنْ يتقدم، ولا يُفْصَلَ بينه وبين ما عمل فيه لم يُحْتَج فيه إلى ضمير منفصل.

فَأَمَّا ضميرُه فللمتكلم ياءٌ مكسورٌ ما قبلها؛ مذكراً كان أَوْ مؤنثاً.

---

(١) وهو من شواهد ابن يعيش جـ٣ ص١٠٧، وانظر: المقرب جـ١ ص٩٥، والخزانة جـ٢ ص٤٢٠، والعيني جـ١ ص٣١٤، والتصريح جـ١ ص١٠٨، والأشموني جـ١ ص١٨٥، وديوانه ص٨٦. حال فلان عن العهد أي زال، انظر: اللسان (حول).

(٢) انظر: ص١٩٤ فيما سبق من التبصرة.

(٣) نقص في «ق».

(٤) زيادة في «ر».

(٥) في «ب» ولما كان المجرور وما يليه يوضعان...، وفي «ر» و «ق»: ولما كان المجرور وما يليه يلزم موضعا واحدا.

وحَقُّ هذه الياء أَنْ تُبْنَى على الفتح، وإنما وجب حركتها[1]؛ لأنها اسم على حرف واحد (و)[2] لا بد (من)[2] أَنْ تقوى بحركة، فجُعِلَ حركتُها الفتحُ؛ لأَنَّ الضَّمَّ والكسرَ ثقيلان على ياءٍ قبلها كسرة، وذلك قولك: غُلَامِيَ وصاحِبِيَ، وقد تُحذفُ الفتحةُ منها تخفيفاً، فإن كان قبلَها ساكنٌ لم يكن بد من حركتها بحركة الأصل؛ لئلاَّ يلتقيَ سَاكِنَان كقولك: غُلَامَايَ، وبُشْرَايَ وَعَصَايَ وهُدَايَ.

فإن كان الحرف الساكن الذي قبلها ياء أُدْغِمَتْ في الياء التي بعدها وفُتِحَتْ أيضاً لا غيرُ كقولك: عَلَيَّ، وإِلَيَّ، وَعَبْدَيَّ، وغُلَامَيَّ؛ لأَنَّك لَمَّا احتجْتَ إلى حركتها لالتقاء الساكنين حرَّكْتَها بحركة الأصل، وهي الفتحةُ كما بيَّنَّا.

فإن كان الساكن الذي قبلها واواً قلبتَها ياء، وأدغَمْتَها فيما بعدها، (وفتحت[3] أيضاً لا غير) كقولك إذا أَضَفْتَ (قَوْلَك[4]) «مُسْلِمُون» ، و «عِشْرُون» إِلَيْك: هؤلاء مُسْلِمِيَّ، وعِشْرِيَّ؛ لأَنَّ الواوَ / والياءَ إذا اجتمعَا، [٧٥ / ا] والأَوَّلُ منهما ساكنٌ قُلِبَتْ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ إحداهُمَا في الأُخرى قياساً مستمراً تقف عليه في التصريف إن شاء الله.

فإن كانت الواوُ غيرَ ساكنةٍ لم تَقْلِبْها ياءً، ولم تُدْغِمْها كقولك إذا أَضَفْتَ غَزْواً وَعَدْواً إليْك: غَزْوِي، وَعَدْوِي.

وكذلك الياءُ إذا كانت غيرَ ساكنةٍ لم يلزم فيها ما لزم في الياء الساكنة

---

(١) في «ر»: وإنما وجب بناؤها على الفتح لأنه اسم....

(٢) زيادة في «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ر».

من الإدغام والفتح كقولك: ظَبْيِي ورميي في إضافة ظَبْيٍ وَرَمْيٍ إليك.

وضمير المتكلم إذا كان معه غيرُه نونٌ وألفٌ كقولك: غلامُنا، وصاحِبُنَا، وَعَلَيْنَا (وإلَيْنَا[1]،) وهُدَانَا، وَعَصَانَا.

وضميرُ المخاطبِ كَافٌ مفتوحةٌ للمذكر، ومكسورةٌ للمؤنث كقولك في المذكر: غلامُكَ، وغلامُكِ للمؤنث.

([2] وضمير المتكلم إذا كان معه غيره[2]) ؛ وضمير المخاطب في المُؤنّث، والمذكر والتثنية، والجمع، وضميرُ الغائب في المذكر، والمؤنث (وفي التثنية[3]) والجمع (جميع[4] ذلك) كضمير المنصوب المتصل، وقد ذكرنا في أَوّل الكتاب ما بين المجرور والمنصوب من التآخي[5] كقولك: غُلامُنَا، وعصانا، وغلامك وعصاك (وهداك[6]) ، وصاحبه، وبشراه، وبشراكا، وغلامكم، وصاحبهُمْ (وبشراهُمْ[4]) وهداهُمْ، وهداهن، وغلامهن.

فإن كان ضمير الغائب قبلَه ياءٌ أو كسرةٌ جاز فيه إذا وصلْتَ الكلامَ أَرْبعةُ أَوْجُه:

أَوّلُهَا: فِيهُو زيدٌ، (وبِهُو[7] عيبٌ) ، وَعَلَيْهُو مالٌ، بإثْبَات الواو على الأصل.

---

(١) نقص في «ب».

(٢-٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر ص٨٨ فيما سبق من التبصرة.

(٦) نقص في «ر» و «ق».

(٧) نقص في «ق».

والثاني: فِيهِي، وَبِهِي، وَعَلَيْهِي، تُقْلَبُ الواوُ ياءً؛ لأنه بمنزلة واوٍ تليها ياء أو كسرةٌ؛ لأنَّ الهاءَ ليس بحاجزٍ حصينٍ.

وقياسُ ذلك أن تُقْلَبَ الواوُ ياءً، ويُكْسَرَ لها ما قبلها؛ لأنَّهُمْ يكرهون الواوَ طرفاً حتى (إنه[1]) ليس[2] في الكلام اسم (في[3]) آخره واو قبلها ضَمّةٌ لازمة، وقد قُرِئَ: ﴿بِهِي وَ[4] وبِدَارِهِي﴾ و ﴿بِهُو وَبِدَارِهُو[5]﴾ .

والثالث: فِيهُ، وبِهُ، وَعَلَيْهُ، بحذف الواو، وإبْقَاء الضّمة للدلالة عليها.

والرابع: فيهِ، وبهِ، وعليهِ بحذف الياء بعد القلب، والاجتزاء بالكسر عنها.

والحذفُ مع الياء أجْوَدُ منه مع الكسر.

ولا يجوز عند سيبويه الحذفُ مع الكسرِ إلاَّ في ضرورة الشعر، وأنشد في ذلك:

فإنْ يَكُ غَثّاً أَوْ سَمِيناً فإنَّني ... سأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ[6] مَقْنَعَا

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) في «ر» ليس اسم في الكلام.

(٣) زيادة في «ق».

(٤) الآية ٨١ من سورة القصص، و «بهي وبدارهي» قراءة الجمهور.

(٥) وهي قراءة أهل الحجاز كما نسبها إليهم سيبويه، انظر: الكتاب جـ٢ ص٢٩٤. والمقتضب جـ١ ص٣٦ ـ ٣٧، ص٢٦٤ ـ ٢٦٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١٣، والمحتسب جـ١ ص٦٧.

(٦) وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص١٠، وانظر أيضا: المقتضب جـ١ ص٣٨، ٢٦٦، والكامل ص٢٥٠، والإنصاف ص٥١٧، والأصمعيات ص٦٧ في قصيدة من أربعين بيتا من ص٦٢ إلى ص٦٧، وانظر أيضا سِمْط اللآلي ص٧٤٩ والاقتضاب شرح أدب الكاتب ص٤٣٥، وقال ابن السيد: يقول: ليس يحتاج ضيفي إذا ودعني وفارقني أن يسأل عما كنت أطبخه في قدري، لأن مافيها من غثٍّ أو سمين لايغيبُ عنه لأني أقدمه بين يديه، وأجعل عينيه مقنعا، أي أقول له تخير ماتحب، واترك مالا تحب، وقد نسب سيبويه البيتَ إلى مالك بن خريم الهمداني، وهو في الأصمعيات مالك بن حريم بالحاء المهملة، وقال بعضهم: مالك بن خُزَيْم بالخاء والزاي مصغرا.

وهذه الوجوه كُلُّها تَسْقُط في الوقف كقولك: عَلَيْهْ، وَبِهْ، وَفِيهْ.

وإذا اتصل بهذه الهاء[1] والكسرة ضميرُ جماعةٍ غائِبين جاز فيها خمسة أوجُهٍ:

الأَوَّلُ: عَلَيْهِمُو، وبِهِمُو، بإثبات الواو، وضمّ الهاء على الأَصْل، كما كان في المنصوب نحو: ضَرَبْتُهُمُو.

والثاني: عليهُمْ، وفيهُمْ بإسقاط الواو، وإبقاء الضّمة في الهاء (والميم[2]) كما قُلْتَ في المنصوب: رَأَيْتُهُمْ.

والثالث[3]: عَلَيْهِمِي، وبِهِمِي، تُقْلَبُ الواوُ ياءً؛ استثقالاً للخروج من ياءٍ وكسرةٍ إلى ضَمٍّ[4] الميم (والواو[5]) ؛ لأَن الهاءَ ليس بحاجزٍ حصينٍ؛ لخفائها فكأَنَّ الياءَ والكسرةَ قد وليتْهُمَا الواوُ، فقُلِبَتْ (ياءً[2]) ؛ للتخفيف.

والرابع[6]: عليهِمُو، وبِهِمُو، بكسر[7] الهاء، وإثبات الواو.

والخامس: عَلَيْهِمْ وَبِهِمْ، بحذف الواو كما تُحذَفُ في غيرها، وكسر الهاء للياء والكسرة (قبلها[8]) .

---

(١) في «ب» و «ر»: بهذه الياء.

(٢) نقص في «ب».

(٣) هذا هو الوجه الرابع في «ب».

(٤) في «ر» من ياء وكسرة إلى واو.

(٥) نقص في «ب» و «ق».

(٦) هذا هو الوجه الثالث في «ب».

(٧) في «ب»: بإثبات الواو وبكسر الهاء للياء والكسرة قبلها، وفي «ر»: بإثبات الواو وكسر الهاء للياء والكسرة قبلها، وفي «ق»: بإثبات الواو وكسرة الهاء للياء والكسرة قبلها.

(٨) نقص في «ق».

وقُرِئَ من هذه الخمسة الأَوْجُه بثلاثة[1] أوجه: / [٧٥ / ب]

﴿عَلَيْهُمُو﴾[2]، على الأصل، و﴿عليهُمْ﴾[3] بحذف الواو، وإبقاء الضّمّة، وَ ﴿وعَلَيْهِمْ﴾[4]، بحذف الواو وكسر الهاء؛ (لِمَا بَيَّنَّا[5]) .

ولا يجوز في «عَلَيْكُمْ» ، و («لَكُمْ»[6]) إلا وجهان: أَحدُهُمَا: إثباتُ الواو، والآخرُ حذفُها، ولا يجوز كسرُ الكاف، ولا قلبُ الواوِ (ياءً[6]) ؛ لأَنَّ الكاف حاجزٌ حصين، فتباعدت الواوُ مَعَها من الياء، والكسرةِ، فاعرفه إنْ شاءَ الله تعالى.

---

(١) بل قد قرئ بغير هذه الثلاثة.

(٢) الآية ٧ من سورة فاتحة الكتاب، و«عليهُمُو» بضم الهاء والميم وزيادة الواو قراءة الأعرج، والخفاف عن أبي عمرو، وذكر أبو بكر بنُ مُجاهد أنّ ابن كثير قرأ بها.

(٣) ذكر ابن خالويه أنها قراءة ابن أبي إسحاق، وذكر أبو حيان أنّها قراءة الأعرج والخفاف عن أبي عمرو كالقراءة السابقة.

(٤) وهي قراءة الجمهور. انظر: السبعة ص١٠٨ ـ ١١١، وشواذ ابن خالويه ص١ والتيسير ص١٩، وإبراز المعاني ص٥٧ ـ ٦٠، والبحر المحيط جـ١ ص٢٦ ـ ٢٧ والنشر جـ١ ص٢٧٣ ـ ٢٧٤، والإتحاف ص٢٥١ ـ ٢٥٢، وانظر أيضا معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ ص١٢ ـ ١٣.

(٥) نقص في «ر».

(٦) نقص في «ب».

باب الفصل

اعلم أَنَّ جميعَ ما يُسْتَعْمَلُ في الضمير المنفصل المرفوع يُسْتَعْمَلُ فصلاً، وله شرائط: أَحدُها: ألا يُخِلَّ سقوطُه بالكلام.

ولا يدخل إلاَّ بَيْنَ كلامين أحدِهما لا يستغني عن الآخر، كالمبتدأ وخبره، وباب «إنَّ» وأخواتها، وباب «كان» وأخواتها، وباب «حَسِبْتُ» وأخواتها، ولا يكون (ما[1]) قبله[2] إلاَّ معرفةً ولا (ما[1]) بعده[3] إلاَّ معرفةً، أَوْ مَا ضارع المعرفة.

وإنما دخل الفصل في هذه الأَشياء؛ لِيُؤْذِنَ أَنَّ الاسمَ قد تَمَّ، وأَنَّ ما بعده الخبرُ، وذلك قولك: زيد هو القائمُ، وإنَّ زيداً هو الراكبُ، وكنتُ أنا الضاربَ، وحَسِبْتُك أَنْتَ الضاربَ، وكُنَّا نحن الذاهبين، فهذا كُلُّهُ معرفةٌ.

والمضارع للمعرفة نحو قولك: كنتَ أَنْتَ خَيْراً منه، وحسبتُ أَخاك هو أَفْضَلَ من عمرو.

وأَمَّا المبتدأُ، وبابُ «إنَّ» فلا يتبين فيهما الفصل من غيره؛ لأَنَّ ما بعده مِثْلُ ما قبلَه في الإعرابِ.

---

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(٢) في «ب» و «ر» و «ق»: قبلها.

(٣) في «ب» و «ر» و «ق»: بعدها.

ولكن يُتَبَيَّنُ الفصلُ في «كان» و «حَسِبْتُ» ؛ لأَنَّ الخبرَ منصوب، قال الله عز وجل: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[1]، وقال: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾[2]، وقال: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ[3] مِنْكَ مَالاً﴾ ، وقال: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً[4]﴾ ، وقال: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذي أُنْزِلَ إِلَيْكَ[5] مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾ ، وقال: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ[6] مِنْ عِنْدِكَ﴾ ، ولو أسقطتَ الفصلَ في هذه الأشياء لم يُخِلَّ سُقُوطُه بالكلام، قال جرير:

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي[7] لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

كأنه قال: تراه المصابَ لو أُصِبْتُ، فدخولُ «هو» وخروجها سواء.

ويجوز رفعُ ما بعد الفصل على أن لاَ تَجْعَل الضمير فصلاً، ولكن تجعلُه

---

(١) الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٢) الآية ٥٨ من سورة القصص.

(٣) الآية ٣٩ من سورة الكهف.

(٤) الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٥) الآية ٦ من سورة سبأ.

(٦) الآية ٣٢ من سورة الأنفال.

(٧) في «ب» و «ر» و «ق»: تراه، بالخطاب ورُوِيَ البيتُ بها. وهو من شواهد الفارسي في الإيضاح العضدي جـ١ ص٢٢٥، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ١ ص١٠٦، وابن يعيش جـ٣ ص١١٠، والمقرب جـ١ ص١١٩، والخزانة جـ٢ ص٤٥٤، والمغني ص٤٩٥، وشرح شواهده ص٢٩٦، والهمع جـ١ ص٦٨، ٢٥٦، وجـ٢ ص٧٦، والدرر جـ١ ص٤٦، ٢١٣، وجـ٢ ص٩٢، والأشموني جـ٤ ص١٠٤ ومعجم شواهد العربية ص٣١ وديوانه ص٢٤٤. الأباطح: جمع أبطح وهو: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والمُصَاب: يجوز أن يكون مصدرا ميمياً بمعنى الإصابة، أي يرى مُصَابي هُوَ المصاب العظيم، ويجوز أن يكون اسم مفعول، وعلى الأول فالبيت على تقدير مضاف إلى الياء، أيْ يرى مُصابِي هو المصابَ العَظيم وروى البيت بروايات، منها: لو أصيب، ومنها: يراه أي يرى نفسه، وفي الخزانة أن البيت شاهد على أنه ربما وقع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب أي يرى مصابي هو المصاب، بيانه: أن «هو» فصل وقع بعد ضمير الحاضر أي المتكلم، فكان حقه في الظاهر أن يقول: يراني أنا المصاب، لأن ضمير الفصل يجب أن يكون وفق ماقبله في الغيبة والخطاب والتكلم لأن فيه نوعا من التوكيد». وانظر: بحث ابن هشام حوله في المغني ففيه فضلُ بيان.

مبتدأ، وما بعده خَبَرُهُ، والجملةُ خبرُ الأَوَّلِ، كقولك: كان زيدٌ هو القائمُ، وحسبتُ زيداً هو خَيْرٌ منك.

وحكى عيسى[1] بن عمر: أَنَّ ناساً من العرب يقرؤون: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ[2] ولكن كانوا هُمُ الظالمون﴾ بالرفع[3] على الابتداء والخبر، قال قَيْسُ بن ذَرِيح:

تبْكِي[4] على لُبْنَى وأَنْتَ تركتَها ... وَكُنْتَ عليْهَا بالملا أَنْتَ أَقْدَرُ

«أَنْتَ» مبتدأ، و «أقدرُ» خبرُه، والجملةُ خبرُ «كُنْتَ» .

وفي الحديث المرفوع[5]: «كُلُّ مولُودٍ يُولَدُ على الْفِطْرَةِ حتى يكونَ أَبواهُ هُمَا اللَذَان يُهَوِّدَانِه[6] أَوْ يُنَصِّرَانِه[7]» .

فيجوز أن يكون «هُمَا» فصْلاً، على أن تُضْمِر في «يكون» ما يعود على

---

(١) انظر كتاب سيبويه جـ١ ص٣٩٥.

(٢) الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٣) وهي قراءة عبد الله وأبي زيد النحوي. انظر: شواذ ابن خالويه ص١٣٦، والبحر المحيط جـ٨ ص٢٧، وذكر أبو حيان: أنّ الجرمي ذكر أنّ لغة تميم جعل ماهو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون مابعده على الخبر، ثم قال: «وقال أبو زيد: سمعتهم يقرؤون: ﴿تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً﴾، يعني برفع «خير وأعظم».

(٤) في «ر» و «ق»: أتبكي، وهي رواية في البيت. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٩٥، وانظر: المقتضب جـ٤ ص١٠٥، والجُمَل ص١٥٤ وابن يعيش جـ٣ ص١١٢، والبحر المحيط جـ٨ ص٢٧ واللسان (ملا) والأغاني جـ٩ ص٢٠٥ والملا ـ كما في اللسان ـ المتسع من الأرض، أو هو موضع، وقال ابن منظور: وبه فَسَّر ثعلبٌ قولَ قيس بن ذريح: تبكي على لبنى.

(٥) الحديث المرفوع: هو ماأُضيف إلى النبي ﷺ قولا أو فعلا عنه، وسواء كان متصلا، أو منقطعا أو مرسلا، ونفى بعضهم أنْ يكون مرسلا، وقال: هو ماأَخْبَر فيه عن الصحابي عن رسول الله ﷺ.

(٦) في «ب» و «ق»: يهودانه وينصرانه.

(٧) أخرجه من أحاديث متقاربة تختلف عن هذه الألفاظ البخاري في صحيحه (طبع بولاق سنة ١٣١٤هـ) جـ٢ ص٩٥، ١٠٠، وجـ٦ ص١١٤، وجـ٨ ص١٢٣، وأخرجه مسلم في صحيحه (طبع المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٤٩هـ) جـ١٦ ص٢٠٧، ٢١٠ وانظر أيضا: مختصر سنن أبي داود للمنذري (طبع مطبعة السنة المحمدية) جـ٧ ص٨٣، ٨٤، ومسند أحمد (طبع المطبعة الميمنية سنة ١٣١٣هـ) جـ٢ ص٢٣٣، ٢٧٥، ٣٩٣ وجـ٣ ص٣٥٣.

المولود، فيُجْعَلَ اسمَ يكون، ويجعل «أبواه» مبتدأ، و «اللذان يُهَوِّدَانِهِ» خبرَ المبتدأ و «هُمَا» فَصْلٌ، والتقدير: حتى يكون المولودُ أَبَوَاهُ اللَّذانِ يُهَوِّدَانِهِ، ثم فصل بينهُمَا كما قال رجل من [1] عَبْس:

إذَا مَا المرءُ كانَ أَبُوهُ عَبْسٌ ... فحسبُكَ ما تُرِيدُ إلى الكلامِ

أَضْمَرَ في «كان» اسمَها، وجَعَل «أَبُوهُ عَبْسٌ» جملةً في موضع الخبر، كأنَّه / قال: إذا ما المرء كان هُوَ أبوه عبس، فهو ضمير «المرء» . [١/٧٦]

ويجوز أن تَجْعَلَ «هُمَا» غَيْرَ فصل، ويكون مبتدأ، وما بعده الخبرُ، والجملةُ خبرُ «يكون» ، واسمُها «أَبَواه».

ويجوز النصب في «اللذين»[2] على أَنْ تجعلَهُما خبرَ «يكون» و «أبواه» اسمُها، وعلى هذا الوجه لا يكون «هُمَا» إلاَّ فَصْلاً.

ولو قُلْتَ: كان زيدٌ أَنْتَ خيرٌ منه، لم يَجُزْ أَنْ تَجْعَلَ «أَنْتَ» في هذا فصلاً؛ لأَنَّ إسْقاطَه يُبْطِلُ المعْنَى.

وليس للفصل موضع من[3] الإعراب؛ لا رفعٌ، ولا نَصْبٌ، ولا جَرٌّ، وهو في

---

(١) كذا نسبه سيبويه والشنتمري. وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص٣٩٦، وانظر: لسان العرب (نصر) و (منى) وانظر أيضا معجم شواهد العربية ص٣٧٠، قال الشنتمري: «ونسب الفصاحة والبلاغة إلى «عبس» لأنه منهم؛ وعبس بن بغيض من قَيْس عَيْلان، و «إلى» ههنا بمعنى «من»، وفيها بعد، لأنها ضدها، والأجود أن يريد: فحسبك ماتريد من الشرف إلى الكلام، أي مع الكلام».

(٢) انظر: مغني اللبيب ص٤٩٨.

(٣) في مغني اللبيب ص٤٩٦ ـ ٤٩٧: «زعم البصريون أنه لامحل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسْماءُ الأفعال فإن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة. وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي محله بحسب مابعده، وقال الفراء: بحسب ماقبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي «ظن» نصب، وبين معمولي «كان» رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي «إن» بالعكس.

الأسماء بمنزلة الكاف في «ذَلِك» ، و «رويدَك» (زيداً[1]) ، وقد تقدم القول[2] في هذا، فاعرفه إنْ شاءَ اللهُ عز وجل[3].

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) انظر ص٢٤٨ فيما سبق من التبصرة.

(٣) في «ب» جاءت هذه العبارة: تم السِّفْرُ الأوّل من كتاب تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي بحمد الله وعوْنه، والحمد لله على قوّته وإحسانه، وذلك في ربيع الآخر سنة اثنتين وخمسمائة.

وفي «ر» جاءت هذه العبارة: تم الأول من كتاب التبصرة للمبتدي والتذكرة للمنتهي بحمد الله وعوْنه، وصلى الله على محمد نبيّه وآله.

بابُ الأسماء الموصولات

الأسماءُ الموصولات ثمانيةٌ، وهي:

«الـذي» ، و «التي» ، وتثنيتهما، وجمعهما، و «مَنْ» ، و «مـا» ، و «أيٌّ» ، و «ذا» إذا أدْخَلْتَ (عليها[1]) ما (التي[2]) للاستفهام، و «ذُو» إذا كانتْ بمعنى «الـذي» في لغة طيّئٍ، و «الألف واللاَّم» إذا كانَتَا بمعنى الَّذي (والَّتي)[3].

فأمّا «الذي» و «التي» فموضوعان لتُوصفَ المعرفةُ بهما وبما تَضَمَّنَا من الجُمَل وهما يوصلان بأَرْبَعةِ أَشْيَاء:

بالفعل مُتَعَدِّياً، وغَيْرَ مُتَعَدٍّ، وبالظرف، وبالشرط والجزاء، وبالمبتدأ وخبره.

ولا بد في جميع (ذلك[1]) من راجع إلى الاسم الموصول من صلته كقولك: زيدٌ الذي قامَ أخوكَ، وزيدٌ الذي ضَرَبَ عَمْراً غلامُكَ، وزيدٌ الذي في الدار أبُوهُ منطلقٌ، وزيدٌ الذي إن تُكْرِمْهُ يأْتِكَ قائمٌ، وزيد الذي أبوه قائمٌ عندَك، ففي جميع هذه الصلات ضمير يرجع إلى الذي.

وكذلك «التي» في المؤنث يَجْرِي مَجْرى «الذي» في المذكر، تقول: هندٌ التي قامَتْ جاريتُك، وهند التي في الدار قائمةٌ، وهند التي ضربَتْ عَمْراً عندك، وهند التي أبوها منطلق خَرَجَتْ، وهند التي إنْ تَأتِهَا تُكْرِمْك كريمةٌ.

---

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» ـ «ق» .

ولا تُوصفان، أَعْني «الذي» و «التي» ؛ لأن صلَتَهُا[1] توضحها فتستغنيان (بِهَا[2]) عن الصِّفَةِ.

وأَمَّا «مَنْ» ، و «ما» ، و «أيٌّ» فلا يُوصَفُ (بهن[3]) ؛ لأَنَّهُنَّ موضوعاتٌ وضْعَ الأَجناسِ المبهمةِ في أوّل أحوالِها، ولا يوصَفْن أيْضا للعلة التي امتنعتْ صفةُ «الذي» من أجلها، وإنما احتيج إليهنَّ في الكلام ليُخْبَرَ بهنَّ عن (معنى[4]) الجمل.

وأَمَّا «ذا» فلا تكون عند أصحابنا[5] بمعنى «الذي» إلاَّ إذا كان معها «ما» (التي[6]) للاستفهام كقولك: «مَاذا» ، وهو على ضربين:

أحدهُمَا: ذَا بمعنى الّذي، وتحتاجُ إلى صِلَة كقولك: ماذا أَردت؟ وماذا صَنَعْتَ؟ (و[7]) التقدير: أيُّ شيءٍ الذي صنعْتَهُ؟ وأيّ شيء الذي أردتَه؟ فجوابُ هذا يقع بالرفع كقولك: خيرٌ، وما أشبه ذلك.

وعلى هذا قولُه عز وجلّ: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ[8] الأَوَّلِينَ﴾ ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أيُّ شيءٍ الذي أَنْزَلَ ربُّكم؟ وكذلك قول لبيد:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ المرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ[9]

---

(١) في الأصل: لأن صفتها.

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) زيادة في «ر» و «ق» .

(٥) انظر: كتاب سيبويه جـ١ صـ٤٠٥.

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) نقص في الأصل.

(٨) الآية ٢٤ من سورة النحل.

(٩) وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٤٠٥، وانظر: معاني القرآن للفراء جـ١ صـ١٣٩ والجُمَل صـ٣٣١ واللامات =

كأنه قال: أي شيء الذي يحاول؟ فأجاب بالرفع فقال: أنَحْبٌ.

وقد استُعمل «ذَا» (بمعنى[1] الذي) بغير «ما» في الشعر، فقال الشاعر[2]:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليْكِ إمارَةٌ أمِنْتِ[3] وهَـذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

كأَنَّه قَال: والذي تحملينَ طليق /. [٧٦ / ب

وأمّا الضربُ الآخرُ: فَأَنْ تكونَ «ما»[4] مع «ذَا» بمنزلة اسم واحد، ولا تكون موصولةً، ويكون جوابها منصوبا كقولك: ماذَا صَنَعْتَ؟ معناهُ أيُّ شيءٍ صَنَعْتَ؟ فجوابه أَنْ تقولَ: خيراً، بالنصب، كأنك قلت: صَنَعْتُ خيراً، وفي القرآن: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ[5] قَالُوا خَيْراً﴾ عَلَى هذا التقدير، وقُرِئَ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ[6] مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ بنصب العفو[7]؛ ورفعه[8].

= ص٥٠، وأمالي ابن الشجري جـ٢ صـ١٧١، ٣٠٥ وابن يعيش جـ٣ صـ١٤٩، وجـ٤ صـ٢٣، والخزانة جـ٢ صـ٥٥٦، والمغني صـ٣٠٠ وشرح شواهده صـ٥٥، والعيني جـ١ صـ٤٤٠، والأشموني جـ١ صـ٢٣٥ واللسان (ذو وذوات) ، ومعجم شواهد العربية صـ٢٨٣ وديوانه صـ٢٥٤. النَّحْبُ: النَّذْر.

(١) نقص في «ق» .

(٢) هو يزيد بن مفرغ الحميري. انظر: ديوانه صـ١١٥.

(٣) في «ق» : نجوت وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد ابن جني في المحتسب جـ٢ صـ٩٤، وانظر: أمالي ابن الشجري جـ٢ صـ١٧٠، والإنصاف صـ ٧١٧، وابن يعيش جـ٢ صـ١٦، وجـ٤ صـ٢٣، ٢٤، ٧٩ والخزانة جـ٢ صـ٥١٤، وجـ٣ صـ٨٩، والمغني صـ٤٦٢، وشرح شواهده صـ٢٩١ والشذور صـ١٤٧، والعيني جـ١ صـ٤٤٢، وجـ٣ صـ٢١٦، وجـ٤ صـ٣١٤، والتصريح جـ١ صـ١٣٩ وجـ٢ صـ٢٠٢، والهمع جـ١ صـ٨٤ والدرر جـ١ صـ٥٩، والأشموني جـ١ صـ٢٣٦ وجـ٣ صـ٣١٠، واللسان (عدس) والشعر والشعراء صـ٣٢٤، عدس: اسم صوت يزجر به الفرس. وهو شاهد على أنّ «ذا» تستعمل عند الكوفيين اسم موصول بمعنى «الذي» من غير أنْ تقترن بها «ما» .

(٤) في «ر» و «ق» : فأنْ تكون ماذا بمنزلة اسم واحد.

(٥) الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٦) الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(٧) والنصب قراءة الجمهور.

(٨) وهي قراءة أبي عمرو، ووافقه اليزيدي، وروى الرفع عن ابن كثير أيضا، انظر: السبعة صـ١٨٢، والتيسير =

فمن رفع جعل «ذا» بمعنى الذي، وَوَصَلَه بيُنْفِقُون[1] كأنه قيل: أيُّ شيءٍ الذي ينفقونه؟ فَأُجيبَ بالرَّفْع: قُلْ العفْوُ، كأَنَّهُ قيل: الّذي ينفقونَهُ العفو، كما تقول: الذي تضربُه زَيْدٌ.

ومن نصب (العفو[2]) جعل «ما» و «ذا» بمنزلة اسم واحد، وهو في موضع نصب بيُنْفِقُون، كأنه قيل: أيُّ شيء ينفقونَ؟ فأُجيب بالنَّصْبِ: قُل الْعَفْوَ، أَيْ ينفقونَ العفوَ، كما تقول: أيُّ الرِّجَال أَضْرِبُ؟ فتقول: زيداً، كأَنك قلت: اضربْ زيداً.

وأمّا «ذو» فإنها في لغة طيِّئٍ بمنزلة الذي تُوصَل بالفعل وتوصَفُ (به[2]) ، ولا تُثَنَّى، ولا تُجْمَعُ، ولا تُعْرَب[3]، وتقول: أنا ذو قلت ذاك، ونحن ذو قلنا ذاك، وهُمَا ذو قالا ذاك، ([4] وهُمْ (ذو قالوا[5] ذاك) ، ورأيت زيدا ذو قال ذاك، ومررت بزيد ذو قال ذاك.

وإنما لم يُثَنَّ[4]) ولم يُجْمع، ولم يُغير لفظه عن الواو؛ لأنه منقول عن «ذو» بمعنى صاحب في قولك: «ذو مالٍ» فضعُف عن التصرف، وألزمَ وجها واحدا.

فصل: واعلم أَنَّ «مَنْ» و «ما» و «أيًّا» حكمُها في الصِّلةِ كحُكم «الذي» والتي، إلا أنَّ «الذي» و «التي» يُخْبَرُ بهما عن كل شيء من الآدميين وغيرهِمْ، وأمَّا «مَنْ» فإنها تقعُ على مَنْ يعقلُ خاصَّةً، ولفْظُهَا مذكَّرٌ يُسْتعملُ في الواحد والاثنين

= صـ٨٠، وإبراز المعاني صـ٢٥٣، والبحر المحيط جـ٢ صـ١٥٩ والنشر جـ٢ صـ٢٢٧، والإتحاف صـ١٨٨.

(١) في «ر» : وصلته ينفقون.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ب» : ولا تعرف.

(٤ـ٤) نقص في «ق» .

(٥) نقص في الأصل.

والجميع والمؤنث على لفظ واحدٍ، فإذا وقَعَتْ على الاثنين، والجماعة والمذكر والمؤنث فإن شئْتَ حملْتَ الكلام على لفظها فَوَحَّدْتَ، وإن شِئْتَ حملْتَه على معناها فَثَنَّيْتَ وجمعْتَ، وأَنَّثْتَ، تقول: مِنَ النساء مَنْ قَام؛ على لفظ «مَنْ» ، وإن شئت: مِنَ النساء مَنْ قَامَتْ، على المعْنى، وكذلك: من الرجال من ذهب؛ على اللفظ، ومن ذهبوا، على المعنى، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ[1] يَسْتَمِعُ إِلَيكَ﴾ ؛ على اللفظ، (وقال[2]) : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ[3] إِلَيْكَ﴾ ، (على[2] المعنى) ، و (قد[4]) قُرِىء: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ[5] مِنْكُنَّ لله﴾ ؛ بالتذكير[6] على اللفظ، و ﴿مَنْ[7] تَقْنُتْ﴾ ، بالتأنيث[8] على المعنى[9]، قال الفرزدق:

تَعَشَّ فإنْ عاهدتني لا تَخُونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[10]

فحمل «يصطحبان» على المعنى.

---

(١) الآية ١٦ من سورة محمد ﷺ.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٤٢ من سورة يونس.

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) الآية ٣١ من سورة الأحزاب.

(٦) وهي قراءة الجمهور.

(٧) في كتاب سيبويه جـ١ صـ٤٠٤: «وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن بعضهم قرأ: «ومن تقنت منكن لله ورسوله» فجُعلت كصلة التي حين عنيْتَ مؤنثا» .

(٨) في «ق» : بالتاء.

(٩) وهي قراءة الجحدري، والأسواري، ويعقوب في رواية، وبها قرأ ابن عامر في رواية، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر، وشيبة، ونافع، ذكر ذلك ابن خالويه وأبو حيان في البحر المحيط، قال أبو بكر بن مجاهد: «ولم يختلف الناس في «يقنت» أنها بالياء» . انظر: السبعة صـ٥٢١، وشواذ ابن خالويه صـ١١٩، والبحر المحيط جـ٧ صـ٢٢٨.

(١٠) وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٤٠٤، وانظر: المقتضب جـ٢ صـ٩٥ و جـ٣ صـ٢٥٣ والجُمَل صـ٣٤٣، والخصائص جـ٢ صـ٤٢٢، والمخصص جـ١٧ صـ٧٥، وأمالي ابن الشجري جـ٢ صـ٣١١، والمحتسب جـ١ صـ٢١٩ وجـ٢ صـ١٤٥، وابن يعيش جـ٢ صـ١٣٢، والمغني صـ٤٠٤ وشرح شواهده صـ٢٨١ والعيني جـ١ صـ٤٦١ والهمع جـ١ صـ٨٧، ٨٨، والدرر جـ١ صـ٦٤ـ٦٥ والأشموني جـ١ صـ٢٨٨، وديوانه صـ٨٧٠.

وكذلك لفظ «ما» واحد مذكر، فإن شئْتَ حملت الكلام على لفظه، وإنْ شئتَ على معناه كقولك: من الدوابِّ ما ركبتُه، ومن الثياب ما لبستُه؛ على اللفظ، وإن شئت: ما ركبتُها، وما لبستُها، على المعنى كأنّك قُلتَ من الدواب دوابٌ ركبتُها، ومن الثياب ثيابٌ لبستُها.

وأمَّا «أيٌّ» فتكون جزءاً مما تُضاف إليه كقولك: رأيْتُ أيَّ الرّجال عندك، فأيٌّ ههنا من الرجال، وإذا قلتَ: ركبتُ أيَّ الدوابِّ ملَكْتَهُ، فأيٌّ من الدواب.

وتقول: لأَضربَنَّ أيُّهم هو قائم، كأنك قُلْتَ: لأَضْرِبَنَّ الذي هو قائم، فهو مبتدأ، و «قائم» خبره وهُمَا في صلة «أيٍّ» .

[٧٧ / ا] ويجوز حذف «هو» ، فإذا حذفْتَه / بنيْتَ «أيًّا» على الضم عند سيبويه[١] كقولك: لأَضْرِبَنَّ أيُّهُم قائمٌ (وكذلك: مررت[٢] بأيُّهُم قائمٌ) ، فالضمة عند سيبويه بناء؛ لأنَّ «أيًّا» جاءَتْ في هذا الموضع مخالفةً لأَخَوَاتِها من «الذي» و «من» ، و «ما» ؛ لأنه لا يجوز حذف المبتدأ معها، فَلَمَّا خالفتْها أيٌّ في حذف المبتدأ معها بنيت.

وأمَّا الخليل[٣]، فقال: هي معربة في هذا الموضع أيْضاً، وإنَّما رُفِعَتْ عنده على الحكاية، كأنّه قال: لأضربَنَّ الذي يقال له: أيُّهم قائم، ومثله قول الأخطل:

ولقد أَبيتُ من الفتاةِ بِمَنْزلٍ ... فَأَبيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرُومُ[٤]

---

(١) انظر: الكتاب جـ١ صـ٣٩٨.

(٢) نقص في الأصل و «ب» .

(٣) انظر: الكتاب جـ١ صـ٣٩٧.

(٤) وهو من شواهد سيبويه جـ١ صـ٢٥٩، ٣٩٨، وانظر: المخصص جـ١٦ صـ١١٠، وأمالي ابن الشجري جـ٢ صـ٢٩٧، والإنصاف صـ٧١٠، وابن يعيش جـ٣ صـ١٤٦ وجـ٧ صـ٨٧، والخزانة جـ٢ صـ٥٥٣، والبحر المحيط جـ٦ صـ ٢٠٨ وديوانه صـ٨٤، قال البغدادي في الخزانة: «هو شاهد على أن «لا حرج» عند الخليل مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة محكية بقول محذوف أي أبيت مقولا فِيَّ: هُوَ لا حرج ولا محروم، وهذا من حكاية الجُمل بتقدير المبتدأ، ولا=

كأنَّه قال: فأبيتُ كالذي[1] يقال (له[2]) لا (هو) حرج[3] ولا محروم، ومثله قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ[4] أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ ، فيه القولان[5] وحذف المبتدأ[6] مع أخوات «أيٍّ» قليلٌ، وقُرِىءَ: ﴿تماما على الذي[7] أحسنُ﴾ ، بالرفع[8] بتقدير: الذي هو أحْسَنُ، على المبتدأ والخبر.

والأجودُ ﴿الذي أحسنَ[9]﴾ ، على أنْ يكون «أحْسَنَ» فعلاً ماضياً،

= يصح أن يكون من حكاية المفرد؛ لأن حكاية إعرابه إنما تكون إذا أريد لفظُه، نحو قال فلان: زيدٌ، إذا تكلم بزيد مرفوعا، وفي غير هذا يجب نصبُه إلا أن يكون بتقدير شيء فتجب حكاية إعرابه كما هنا» .

(١) في الأصل: فأبيت الذي.

(٢) نقص في «ب» .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٥) قرأ الجمهور «أيُّهم» بالضم، وهي حركة بناء عند سيبويه، وحركة إعراب عند الخليل، قال أبو حيان في البحر المحيط: «وهي حركة بناء على مذهب سيبويه.... وحركة إعراب على مذهب الخليل...» وقرأ : «أيَّهم» بالنصب معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وطلحة بن مصرف، وزائدة عن الأعمش، وقال سيبويه جـ١ صـ٣٩٧:«وحدثنا هارون أن ناسا وهُمْ الكوفيون يقرؤونها: «ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتيا» وهي لغة جيدة» ، وقال أبو حيان: «وهاتان القراءتان تدلان على أن مذهب سيبويه أنه لا يلتحم فيها البناء، إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، وقد نُقِل عنه تحتم البناء، وينبغي أن يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب، قال أبو عمر الجرمي: خرجت من البصرة، فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول: لأضربن أيُّهم قائم بالضم، بل ينصبها، انتهى، وقال أبو جعفر النحاس: وما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطَّأ سيبويه، وسمعت أبا إسحاق - يعني الزجاج - يقول: ما تبين أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما، قال: وقد أعرب سيبويه «أيا» وهي مفردة؛ لأنها تُضاف، فكيف يبنيها وهي مضافة؟! «انظر: شواذ ابن خالويه صـ٨٦، والبحر المحيط جـ٦ صـ٢٠٧ - ٢٠٩.

(٦) في «ر» و «ق» وحذف الابتداء.

(٧) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

(٨) وهي قراءة يحيى بن يَعْمُر، وابن أبي إسحاق على أن «أحْسَنُ» اسمٌ خبرٌ لمبتدأ محذوف، ووافقها الحسن والأعمش. انظر: البحر المحيط جـ٤ صـ٢٥٥، والإتحاف صـ٢٦١، وانظر أيضا: معاني القرآن للزجاج جـ صـ٣٣٧.

(٩) وهي قراءة الجمهور.

و (قد[1]) قُرِىءَ على هذا (أيضا[2]) : ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ[3]﴾ ، (برفع[4] بعوضة) بتقدير: مثلا الذي[5] هو بعوضة.

والأَجْوَدُ في هذا (أيضا[4]) نصبُ[6] «بعوضةً» على زيادة «ما»[7] .

وأَمَّا الألفُ واللامُ - إذا كانتا بمعنى «الذي» - فَلا يُوصَلاَنِ إلا باسْم الفاعل والمفعول كقولك: القائم عمرو؛ بتقدير «الذي قام عمرو»، والمضروب زيد، بمعنى: الذي ضرب زيد، ولا يُوصل بشيء[8] مِمَّا ذكرْنَا في صلة «الذي» .

واعلم أنَّ هذه الأَسماءَ الموصولاتِ إذا وُصِلَتْ، وتمت بصلاتها ورَوَاجِعِهَا تقع مبتدأةً، وفاعلةً ، ومفعولةً، ومجرورةً، كقولك: جاءني الذي هندٌ منطلقةٌ إليه،

---

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٤) نقص في «ق» ، والرفْعُ قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، ورُؤْبة بن العجاج، وقطرب، انظر: شواذ ابن خالويه صـ٤، والبحر المحيط جـ١ صـ١٢٣.

(٥) هذا أحد وجهين من الإعراب ذكرهما أبو حيان في البحر المحيط بيد أنه قال: وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصلة، وأما البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير أيٍّ من الموصولات، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذّة... «انظر: البحر المحيط جـ١ صـ١٢٣، وانظر أيضا: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ١ صـ٧١.

(٦) والنصب قراءة الجمهور.

(٧) ذكر أبو حيان سبعة أَوْجُهٍ في نصب «بعوضة»، انظر البحر المحيط جـ١ صـ١٢٢.

(٨) هذا مذهب جمهور البصريين، وأجاز الكوفيون وَصْلَها بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع واستشهدوا بقول الفرزدق:

ما أنْتَ بالحكم التُرضى حكومتُه

ووافقهم في ذلك ابن مالك إذ قال في الألفية:

وكونها بمعْرب الأفعال قلّ

وهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة.

فالذي فاعل «جاءني» وكذلك: جاءني أيُّهُمْ انطلقَ أبُوه، وذهب من أخُوه منطلقٌ، ورأيْتُ ما عندَك، ومررت بأيِّهم انطلقَ، ورأيْتُ غلامَ مَن إنْ تَأْتِهِ يَأْتِكَ، فَمَنْ في موضع جَرٍّ بإضافةِ «غلام» إليْه، وتقول: رأيتُ القائمَ في دارك، ومررت بالراكب فَرَسَ عمرو، وتقول: الذي مُحمَّدٌ أبُوه أخُوكَ، ومَنْ زيدٌ يكرِمُه في دَارِك، وما عندك مبذول، قال الله عز وجل: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وما عِنْدَ[1] اللهِ بَاقٍ﴾ .

وأمَّا الألفُ واللامُ فلا توصل إلا باسم الفاعل، والمفعول منقولَيْنِ عَن معنى الاسم إلى معنى الفعل، كما نُقل الألفُ واللامُ عن معنى الحرف إلى معنى الاسم.

والدليل على (أن[2]) الألف واللامَ بمعنى الاسم أنها تحتاجُ إلى ضميرٍ يرجع إليه كما تَحْتَاجُ[3] الذي إلى ذلك.

فإذا أخبرْتَ عن الاسم بالذي أوْ بالألف واللاَّم فإنَّك تَنْزِعُه من الجُملة لتخبرَ[4] عنه إلى آخر كلامك.

فإذا قيل لك: كيفَ تخبرُ عن زيد في قولك: قام زيدٌ، بالذي أو بالألف واللاَّم، قُلْتَ: الذي قام زيدٌ، والقائمُ زَيْدٌ، فَنَزَعْتَ زَيْداً، وجعلْتَ مكانَه ضميرا يعود إلى الموصول.

فإن قيل (لك)[5]: أَخْبِرْ عن التاءِ في قولك: ضربْتُ زَيْداً، بالذي والألف واللاَّم قُلْتَ: الذي ضربَ زيداً أَنا، والضاربُ زيداً أَنا، فإن قيلَ (لك)[5]: أَخْبِرْ

---

(١) الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من «ب» .

(٣) في الأصل: كما قد يحتاج..

(٤) في «ب»: فإنك تنزعه من الجملة وتجعل في مكانه ضميرا منه يرجع إلى الاسم الموصول وتؤخر الاسم الذي تنزعه من الجملة لتخبر عنه.

(٥) نقص في «ر».

عن زيْدٍ في هذه المسألة قُلْتَ: الذي ضربتُه زَيْدٌ، والضاربُه أنا زيدٌ أَضْمَرْتَ «زيدا» في الموضع الذي نقَلْتَه عنه لِمَا قلنا، و «الضاربُهُ» مبتدأ، والهاءُ في موضع نصب (به)[1] و «أنا» فاعل الضرب، و «زيدٌ» خبر المبتدأ، ولا بد من «أَنَا» «في [٧٧ / ب] هذه المسألة؛ لأن الألفَ واللامَ/ لزيد، والفعلُ لك، وقَد جَعَلْتَهُ صلةً للألِفِ واللام، فلا بد من إظهار الفاعل.

وقد بيَّنَّا أنّ اسْمَ الفاعل إذَا جَرَى صفةً أَوْ صِلَةً على غير من هو له، فلا بد من إظْهارِ الفاعل[2] بعده.

فإن أَخبرْتَ عن ضمير المفعول من قولك: ضَرَبنِي زيدٌ قلْتَ: الذي ضربَهُ زيدٌ أنا والضَّارِبُهُ زيدٌ أَنا.

فإن قدَّمْتَ زيداً قبْل الذي، وأَخبرْتَ عن النون والياء بالذي قلت: زيدٌ الذي ضربه أنا، فزيدٌ مبتدأ، و «الذي» مبتدأ ثانٍ، و «ضربَهُ» صلتُه، و «أنا» خبر«الذي»، والجملةُ خَبَر «زيد» ولم يظهر ضمير «زيد» في صلة «الذي»؛ لأنّها فعل[3]، والفعل يستتر فيه الفاعلُ إذا كان مُفْرداً غائباً[4].

فإن أخبرت بالألف واللام لم يكن بُدٌّ من إظهار الفاعل فتقول: زيدٌ الضاربُه هو أنا، أَظْهَرْتَ الفاعل وهو «هُوَ»؛ لأَنّ الألِفَ واللامَ(لك)[5]، والفعل لزيد، وقد جرى صِلَةً[6] لغير من هو له.

---

(١) زيادة في «ر».

(٢) انظر ص٢٢٠.

(٣) في «ق»: لأنها ضمير فعل.

(٤) في «ر»: مفردا عاما.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ق»: صفة لغير من هو له.

وتقول: ضُرب زيدٌ سوطا، فإن أَخْبَرْتَ عن زيد قلت: الذي ضُرِبَ سوطاً زيدٌ، والمضْرُوبُ سوْطاً زيدٌ.

فإن أَخْبَرْتَ عن سوط قُلْتَ: الذي ضُرِبَ[1] زيدٌ سوطٌ، والمضروبُ[2] سوطٌ زيدٌ.

وتقول: أَعْطَيْتُ زيداً دِرْهَماً، فإن أخبرْتَ عن التاءِ قلت: الذي أَعْطَى زيداً دِرهماً أَنَا، والمُعْطِي زيداً درهما (أنا)[3] فإنْ أَخبَرْتَ عن زيد قلت: الذي أَعْطَيْتُه دِرهما زيدٌ، والمُعْطِيهِ أنا درهما زيدٌ، فإن أخبرتَ عن الدرهَم قُلْتَ: الذي أعطيتُ زيداً إيَّاهُ درهمٌ، وإنْ شئْتَ: الذي أعطيْتُه زيداً دِرْهَمٌ، (و)[4] بالألف واللام: المعطِيهِ أَنا زيداً درهَمٌ، وإن شئْتَ: المُعْطي أَنَا زيداً إيَّاهُ[5] درهَمٌ.

وتقول: ظننت زيداً أَبُوه منطلقٌ، فإن أَخبرْتَ عن التاءِ قُلْتَ: الذي ظَنَّ زيداً أبوه منطلقٌ أنا، والظانُّ زيداً أبوه منطلق أَنَا، فإن أخبرْتَ عن زيد قلْتَ: الذي ظَنَنْتُه أبوه منطلقٌ زيدٌ، والظَّانُّهُ أَنَا أَبُوه منطلقٌ زيْدٌ، فإن أخبرْتَ عن منطلق قلت: الذي ظننتُ زَيْداً أَبُوهُ (هو)[3] منطلق، والظَّانُّ أَنَا زيْداً أبوهُ هو منطلقٌ.

ولا يجوز الإخبارُ عن «أبوه» في هذه المسألة؛ لأَنَّك إنْ أَخْبَرْتَ عنه تحتاج إلى نزعه من الكلام، وتجعلُ ضميراً يعود إلى الذي مكانه. فإذا فعلت ذلك بَقِيَ

---

(١) في «ب» و «ق»: الذي ضربه زيد سوط، وفي «ر» الذي ضرب به زيد سوط.

(٢) في «ب» والمضروبه، وفي «ق»: والمضروب به.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ق»: وإن شئت المعطي زيدا أنا إياه درهما.

زيدٌ بغير راجع من خبره إليه، وإن جعلْتَ الضميرَ لزيد بقِيَ الموصولُ بغيْر راجع.

(و)[1] تقول: أُعطِيَ زيدٌ درهما، فإن أخبرت عن زيد قلت: الذي أُعطِيَ دِرْهَماً زيدٌ، والمُعْطَى دِرْهَماً زيدٌ، فإن أخبرْتَ عن الدرهَم قلْتَ: الذي أُعْطِيَهُ زيدٌ درهَمٌ، والمُعْطاهُ زيدٌ درهَمٌ.

واعلم أنّ الظروفَ التي ليست متمكنةً لا يجوزُ الإخْبَارُ عنها، لأنّ كُلَّ ما أَخْبَرْتَ عنه يجب أنْ ترفعَه، والظروفُ التي ليستْ متمكنةً لا يجوزُ رفعُها، كما قدّمْنا في باب[2] الظروف.

فإنْ قيلَ لك: أَخْبِرْ عن زيد في قولك: عندَك[3] زيدٌ قُلْتَ: الذي عندَك[4] هُوَ زَيْدٌ (و)[1] لا يجوز الإخبارُ عن «عِنْدَ» لِمَا بَيَّنَّا.

وكذلك «قَبْلُ» و «بَعْدُ» و «ذَاتَ مرَّة» و «بُعَيْدَاتِ بيْنَ»، وما أَشْبَهَ ذلك مما تقدَّم[5] ذكرُه.

فإن قُلْتَ: زيدٌ خَلْفَكَ، جازَ الإخبارُ عَنْ «خَلْفَ»؛ لأَنَّه مُتَمَكِّنٌ، فتقول: الذي زيدٌ فيه خَلْفُكَ، فترفعُ كما قال:

مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا و[6] أَمَامُهَا

وتقولُ: سِيرَ بزيد فَرْسَخَان يَوْمَيْنِ، فإن أَخْبَرْتَ عن زيدٍ/ قُلْتَ: الذي [٧٨ / ا]

---

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: ص ٣١١ ـ ٣١٣ فيما سبق من التبصرة.

(٣) في «ر» و «ق»: في قولك: زيد عندك.

(٤) في «ر» و «ق»: قلت: الذي هو عندك زيد.

(٥) انظر ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ فيما سبق من التبصرة.

(٦) هذا شطر بيت لِلَبيدٍ، وقد سبق الاستشهاد به كاملا في باب الظروف انظر: ص٣١٢ فيما سبق من التبصرة.

سير به فرسخان يومين زيد، والمَسِيرُ به فرسخان يومين زيدٌ، وإن أَخْبَرْتَ عن فرسخين قُلْتَ: اللذان سِيرَا بزيد يومين فرسخان والْمَسِيرَان بزيدٍ يومَيْن فرسخان، فإنْ أخبرْتَ عن يومين قُلْتَ: اللذان سِيرَ بزيد فرسخان فيهما يومان، وإن شئْتَ: اللذان سيرَهُما بزيد فرسخان يومان، على قوله:

و[1] يومٍ شَهِدْنَاه سُلَيْماً وعامِراً

ويجوز أَن تقول: اللَّذان سير بزيد فرسخان يومان، فتحذفُ ضمير المفعول؛ لطول الصلة كما تحذفُ في قولك: الذي ضرِبْت زيدٌ، تريد: الذي ضرِبْته زيدٌ.

وإنما جاز الحذف في هذا؛ لأَنَّ أَربعة أَشْيَاءَ صارت بمنزلة شيءٍ واحد، وحذفُ المفعول أَوْلَى (من حذف[2] غيره)؛ لأَن «الذي» هو الموصولُ، فلا يجوز حذفُه، والفعل هو الصلة، فلا يجوز أيضا (حذفه)[3]، والفاعل لا يجوز أَنْ يُحْذَفَ؛ لأَن الفعلَ لا يخلو من[4] فاعل، فلم يَبْقَ إلا المفعولُ؛ فلذلك خُصَّ بالحذف.

ولا يجوز الحذفُ مع الأَلِف واللام؛ لأنه لم تجتمع أَربعة أَشياءَ في اللفظ، وإنما هي ثلاثةٌ في اللفظ، وأربعة في المعنى، والحذف إنما جاز للفظ لا للمعنى، فلذلك لم يَجُز الحذفُ مع الألف واللام.

فإن أخبرْت بالأَلف واللام قلت: المسيرُ بزيد فرسخان فيهما يومان، وإن شئت: المسيرُ هُما بزيدٍ فرسخان يومان.

---

(١) في «ر»: ويوما، وهذه رواية من البيْت.

وهذا شطر بيت سبق الاستشهاد به كاملا في باب الظروف انظر: ص٣٠٨ فيا سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) في «ر» و «ق»: لا يخلو منه.

وتقولُ: أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً خارجاً؛ فإن أخبرْت عن التاء (بالذي)[1] قلت: الذي أعلَمَ زيداً عمراً خارجاً أنا، وبالألف واللام: المُعْلِمُ زيداً خارجاً (أنا)[2].

وإن أخبرْتَ عن «زيد» قُلْتَ: الذي أعلمتُه عَمْراً خارجاً زيدٌ، والْمُعْلِمُهُ أَنا عَمْراً خارجاً زَيْدٌ، فإن أخبرْتَ عن «عمرو» قلْتَ: الذي أَعْلَمْتُ زيداً إيَّاهُ (3) خارجا عمروٌ، والمُعْلِم أنا زيداً إيَّاهُ خارجاً عَمروٌ، فإن أَخْبَرْت عن «خارج» قُلْتَ: الذي أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً إيَّاهُ خارجٌ[3])، المُعْلِمُ أنا زيداً عَمْراً إيَّاه خارجٌ.

وتقول: كان زيدٌ أخاك[4]، فإن أخبرْتَ عَنْ «زيد» قلْتَ: الذي كان أَخاك زيدٌ، والكائن أخاك زيدٌ، فإن أخبرْتَ عن «أخيك[5]» قُلْتَ: الذي كان زيد إيَّاه أخوك، والكائن زيد إيَّاهُ أَخُوك، وإنْ شِئْتَ: الذي كانَهُ زيْدٌ أخوك، والكائنَهُ زيدٌ أخوك.

ويجوز (أن تقول:)[3] الذي كان زيد أخوك، على حذف المفعول كما ذكرنا.

واعلم أنَّه لا يجوز الإخبار في باب الابتداءِ إلا بالذي دون الأَلف واللام، وذلك أن الأَلف واللاَّمَ لا بُدَّ فيه من فعل يُنْقَل إلى صيغةِ اسم الفاعل والمفعول، والمبتدأُ ليس فيه فعل يُنْقل؛ فلذلك لم (يَجُز[3] أَنْ) يُخْبَرَ عنه بالأَلف واللام.

وتقول: أَنْتَ منطلقٌ، فإن أَخبرْتَ عن «منطلق» قُلْتَ: الذي أَنْتَ هو

---

(١) نقص في «ب».

(٢) نقص في «ق».

(٣-٣) نقص من الأصل.

(٤) يبدأ بعد كلمة «أخاك» سقط في «ب» يكاد يستغرق بقية الباب، وسأنبه على بداية الموجود من النسخة ـ إن شاء الله تعالى ـ في حينه. وهو ينتهي في ص ٥٣٦ .

(٥) في الأصل: عن «أخاك».

منطلقٌ، وإن أخبرْتَ عن «أَنْتَ» قلْتَ: الذي هو منطلق أنت.

واعلم أنَّ «التي» بمنزلة «الذي» في جميع ما وصفْنا؛ فإذا قلت: ضُربتْ هِنْدٌ وأَخْبَرْتَ عن «هند» قلت: التي ضربت هند، والْمَضْرُوبَةُ هِنْدٌ.

وتقول: ظَنَنْتُ هِنْداً أبوها منطلق؛ فإن أخبرْتَ عن «هند» قُلْتَ: التي[1] ظننتها أبوها منطلقٌ هِنْدٌ، والظانُّهَا أنا أَبُوهَا منطلق هِنْدٌ، فإنْ أَخْبَرْتَ عن التاءِ قُلْتَ: الذي[2] ظَنَّ هنداً أبُوها منطلق أَنا، والظانُّ هنداً أَبُوها منطلق أَنا، وإن أخبَرْتَ عن «منطلق» قُلْتَ: الذي ظَنَنْتُ هنداً أَبُوها/ هُوَ منطلق، والظَّانُّ [٧٨ / ب] أنا هندا أبوها (هو)[3] منطلق.

وتقول: أُعْطِيَتْ هِنْدٌ درهما، فإن أخبرْتَ عن «هند» قلت: التي أُعْطِيَتْ درهماً هندٌ، والْمُعْطَاةُ درهماً هندٌ، فإن أخبرْتَ عن «الدرهَم» قلْتَ: الذي أُعْطِيَتْهُ هندٌ درهَمٌ، والمعطاتُه هندٌ درهَم.

فصل: وتقول: ضربْتُ وضربني زيدٌ، فإن أخبرت عن التاء بالذي قلت: الذي ضربَ وضربَه زيدٌ أَنا، نزعْتَ التاءَ من الفعل، وأَضْمَرْتَ مَوْضِعَه ضميراً يرجع إلى «الذي» كما بيَّنَّا، و «أنا» خبر «الذي» فان أخبرْتَ عن «زيد» قلت: الذي ضربْتُ وضربني زيدٌ، هذا على إعمال الثاني.

فان أَعملْتَ الأَوّل قُلْتَ: ضربْتُ وضربني زيداً، فإن أخبرتَ عن «التاء» بالذي قلت: الذي ضربَ وضربه زيدٌ أنا، فإن أخبرت عن «زيد» قلت: الذي ضربْتُه وضربني زيدٌ.

---

(١) في «ر»: الذي.

(٢) في «ق»: قلت: التي ظن.

(٣) نقص في «ق».

فإن قَدَّمْتَ الجملةَ الأخيرة على الأُولى قُلْتَ: ضربني وضربتُ زيدا على إعمال الثاني، فإن أَخبرْتَ بالذي عن النون والياء قلت: الذي ضربَه وضرب[1] زيدا أنا، وإنْ أَخبرْتَ عن «زيد» قُلْتَ: الذي ضربَني وضربتُه زيدٌ.

وإن ثَنَّيْتَ هذه المسألة قُلْتَ في الإخبار عن «زيد»: اللذان ضرباني وضربتُهما الزيدان، وفي الإخبار عن «النون والياء»: اللذان ضربَاهُمَا وضربا الزَّيْدَيْنِ نحن.

فان أخبرت في هذا[2] الباب بالألف واللام ففيه خلاف:

أما الأخفش فإذا أخبر عن التاء من قولك: ضربتُ وضربني زيد قال: الضّارب[3] والضّاربُهُ[4] زيدٌ أنا، ([5] فالألِفُ واللاَّمُ في الاسمَيْن للتاءِ من ضربْتُ عنده[5]).

فإنْ أَخْبَرَ[6] عَنْ زيد قال: الضَّاربهُ أَنَا والضَّاربي زيْدٌ، فجاءَ بضمير المفعول الذي كان في الفعل محذوفا؛ لأَن الصِّلةَ لا تتم إلا بِعَائدٍ، والأَلف واللام في الاسمَيْن جميعا عنده لزيد.

ومن النحويين[7] مَنْ يحذفُ ضميرَ المفعول من الصِّلة كما كان محذوفا من

---

(١) في «ق»: الذى ضربْتُه وضربَ زيدا أنا.

(٢) باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر، والفعلان يتنازعان مفعولا.

(٣) في الأصل: الضاربه أنا والضاربي زيْدٌ أنا.

(٤) انظر الأصول جـ٢ ص٣٣٠ وانظر أيضا: الرضي على الكافية جـ٢ ص٥٠ ـ ٥١.

(٥ـ٥) زيادة في «ق».

(٦) في الأصل وفي «ق»: فان أخبرْت.

(٧) نقل ذلك ابن السراج عن المازني، ثم خَطَّأَ ذلك، قال في الأصول جـ٢ ص٣٣١: وما أرى ما قالوا إلا مُحَالا إن كنت لم تنوِ أن يكون في الضارب مفعول محذوف فإنْ كنت أردت أن يكون محذوفا فإثباتُه أَجْوَدُ قال وإن قلت إنّي إنما أحذفه كما أحذفه في الفعل فإنّ ذلك غيرُ جائز لأنك حين حذفْتَه في الفعل لم تُضْمِر وأنت ههنا تحذفه مُضْمَراً فحذفها مختلف، فلذلك لم يكن مثله في الفعل، وانظر أيضا المقتضب جـ٣ ص١١٥ ـ ١١٦.

الفعل فيقول: الضَّاربُ أَنَا والضَّاربي زَيْدٌ، والأَلِفُ (واللام)[1] في الاسميْن عند هؤلاء أيْضاً لزيد، وحذفوا (الضمير)[1] العائد إلى الأَلف واللام؛ لطُول الاسم، لأَن الجملتين عندهُم بمنزلة شيءٍ واحد، فاجتمع سببان يطالبان بالحذف: أَحدُهما طول الاسم، والآخَرُ: أَنّهُ كان في الفعل محذوفا فَأُجْرِيَ حذفُه من الاسم مُجْرَى حذفه من الفعل.

فأَمَّا أبو عثمان المازني فإِنَّ مذهبَه[2] مخالف للجميع، وهو أَنَّه يَبْني من كل جملة مبتدأ وخبرا، ولا يجعل الجملتين بمنزلة شيء واحد، ويقول في الإِخبار عن زيد في هذه المسألة: الضاربُ أَنا والضَّاربي زيد، فـ «الضَّاربُ» مبتدأ، و «أنا» خبره[3]، و «الضَّاربي» مبتدأ، و «زيدٌ»، خَبَرُه، وكل جملة منهما[4] قائمة بذاتها، والأَلفُ واللاَّم فيهما ليستْ لشيء واحد كما كان في مذهب من تقدم[5] ذكره، قال أبو عثمان[6]: لأَنّ نظير الفعل والفاعل من (الأسماء)[7] المبتدأ والخبر؛ لأَنّ الفعل لا بد له من فاعل، والمبتدأ لا بد له من خبر، قال: وهذا القولُ أَقْيَسُ وأَشْبَهُ بكلام العرب[8].

وأَمّا أبو بكر بن السراج فلا يجيز الإِخبارَ[6] في هذا الباب على مذهب الأخفش، ولا على مذهب المازني؛ لأَن الجملتين قبل إدخال الأَلف واللام عليهما

---

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: الأصول جـ٢ ص٣٣١، والرضي على الكافية جـ٢ ص٥١.

(٣) انظر: المقتضب جـ٣ ص١٢٨ والأصول جـ٢ ص٣٣١.

(٤) في جميع النسخ: منها.

(٥) أي أن الفرق بين المذهبين في التقدير فقط.

(٦) انظر: الأصول جـ٢ ص٣٣١.

(٧) نقص في «ق».

(٨) في الأصول جـ٢ ص٣٣١ «قال ـ يعني المازني ـ : فهذا أشبه وأقيس مما قال النحويون».

[٧٩ / ا] بمنزلة جملة واحدة، فإذا أدخلْتَ الألفَ واللاَّمَ عليها انفصلتا وتغَيَّرَتَا / عن منهاج الأصل[١].

وأَمّا شَيخُنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي فيختار أن تُدْخِلَ الأَلِفَ واللاَّمَ على الجملة الأُولى، ولا تُدْخِلُها على الجملة الثانية، وتعطفَ الفعل الذي في الجملة الثانية على مَعْنى الفعل الذي في الجملة الأولى قياسا على ما في القرآن من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا[٢] اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾، قال أبو الحسن: كأنّه قيل: إنَّ الذين تصدَّقوا[٣] واللاَّئي تَصَدَّقْنَ وأقرضو الله قرضا حسنا، فعَطف الفعل على معنى الفعل الذي في صورة الاسم،

قال: ونظيره: الضَّاربُ زَيْداً وأَكْرَمَ عَمْراً أَخُوكَ، كَأَنَّه قيل: الذي ضرب زيداً وأَكْرمَ عَمْراً أخوك، قال: وهذا الذي ذكرناه[٤] ليس فيه ما ذكره ابن السراج من انفصال الجملتين بدخول الأَلِفِ واللاَّمِ عليْها فينبغي أن يجوزَ عنده؛ لأَنّه ليس فيه مانع من جوازه، وله أَصْلٌ صحيح يُقَاس[٥] عليه، فعلى هذا (المذهب)[٦] يُخْبَرُ عن التاء من قولك: ضربْتُ وضربني زيدٌ، فتقول: الضَّاربُ وضربَه زَيْدٌ أنا، كَأَنَّك قلْتَ: الذي ضرب وضربه زيدٌ أَنا.

---

(١) قال ابن السراج عقب ذكر مذهبه في الأصول جـ٢ ص٣٣١ ـ ٣٣٢: «فإن أحوجت الضرورة إلى الإخبار فيها بالألف واللام فأقيس المذهبين مذهب المازني، ليكون الاسم محذوفا ظاهرا غير مضمر كما كان في الفعل».

(٢) الآية ١٨ من سورة الحديد.

(٣) انظر: البحر المحيط جـ٨ ص٢٢٣.

(٤) في «ر»، وهذا الذي اخترناه.

(٥) في أصول ابن السراج جـ٢ ص٣٢٦: «ولو قُلْتَ: الذي ضربْتَه وقُمْتَ زيدٌ، كان جيدا؛ لأن الفعلين جميعا من صلة الذي. وقال الأخفش: لو قلت: الضاربه أنا وقمت زيد، كان جائزا على المعنى؛ لأن معنى الضاربه أنا: الذي ضربتُه، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا يضاعف لهم﴾».

(٦) نقصٌ في «ق».

وإنْ أَخْبَرْتَ عن «زيد» قُلْتَ: الضَّارِبُه أَنَا وضربني زيدٌ، فقولك: الضَّارِبُه أَنا وضربني، جميعا بمنزلة اسْمٍ واحد، والهاءُ راجعةٌ إلى الأَلف واللاَّمِ من الصِّلة، و «زيدٌ» خَبَرُهُ.

وتقول: ظَنَنْتُ وظَنّني زَيْدٌ أخاك، فإن أَخبرْتَ عن «زيد» في هذه المسألةِ على مذهب الأَخْفَش قلت: الظانُّهُ أَنا إيَّاهُ[1] والظَّانِّي أَخَاك زَيْدٌ، جئْتَ بالهاء في قولك: «الظَّانُّهُ»؛ لتتم الصِّلةُ بالعائد، وجِئْتَ بقولك: «إيَّاهُ» مفعولاً ثانيا للظَّنِّ؛ لأَنّ الظَّنَّ إذا تعدى إلى مفعول فلا بد من مفعولٍ ثانٍ، وقولك: «أَنا» فاعلُ الظَّنِّ؛ لأَنَّ الأَلِفَ واللاَّمَ في «الظَّانّه» لزيد، والفعل لك، فلا بد من إظهار الفاعل على ما قدمنا.

وإنْ أَخْبَرْتَ عن «زيد» على مذهب من يحذف المفعول قياسا على حذفه من الفعل قُلْتَ: الظَّانُّ أَنَا و[2] الظَّانِّي أَخَاكَ زَيْدٌ.

وهكذا يَجيءُ على مذهب المازني، إلاَّ أَنَّ التقدير فيهما مختلف.

وذلك أَنَّ قولَكَ: الظَّانُّ أَنَا، على مذهب المازني مبتدأ وخبر، والظَّانِّي أَخَاك زيد، مبتدأ وخبر، وليست الأَلفُ واللاَّمُ في الجملتين لشَيْءٍ[3] واحد.

وعلى المذهب المتقدم: «الظَّانُّ» مبتدأ، و «أَنَا» فاعل «الظَّانّ»، والأَلِفُ واللاَّمُ في الجملتين لِشَيْءٍ واحد وهو «زيد».

وتخبر عن زيد «على مذهب أبي الحسن فتقول: الظَّانُّهُ أَنا إيَّاهُ وظَنَّنِي أَخَاكَ زيدٌ، كأَنّك قُلْتَ: الذي ظَنَنْتُه إيَّاه وظَنَّني أَخَاكَ زَيْدٌ، لأَنَّكَ إذا جِئْتَ

---

(١) في الرضي على الكافية: جـ٢ ص٥٢: «.. وعند الأخفش: الظَّانُّه أنا أَخَاكَ والظَّانِّيه أو الظَّانِّي إيَّاه زَيْدٌ».

(٢) انظر: الأصول جـ٢ ص٣٣٢.

(٣) في الأصل: بشيء واحد.

بالهاء لترجع إلى الألف واللام فلا بد من مفعول ثَانٍ للظَّنِّ على ما قلنا[1]

فإنْ أَخْبَرْتَ عن التاء من ظَنَنْتُ وظَنَّني زَيْدٌ أَخَاكَ، على مذهب الأخفش قُلْتَ: الظَّانُّ (و)[2] الظانه زيد[3] أخاك (أنا)[4]، وهكذا يجيءُ على مذهب مَنْ حذف.

وأمّا على مذهب المازنِيِّ فتقول: الظَّانُّ أنا و[5] الظَّانِّي أخاك زيدٌ، على التقدير الذي فَسَّرْنَا.

وعلى مذهب أبي الحسن: الظَّانُّ وظَنَّهُ زَيْداً أخاك أنا، كَأَنَّه قِيلَ: الذي ظَنَّ[6] وظَنّه زَيْدٌ أخاك أَنَا.

وتقول: أَعْطَانِي وأَعْطَيْتُ[7] زيدا درهما، فإن أَخْبَرْتَ عن زيد على مذهب الأخفش قُلْتَ: المُعْطِيَّ و[8] المُعْطِيه[9] أنا درهما زيد، وهكذا يجيء على مذهب من يَحذف.

---

(١) انظر: ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥.

(٢) انظر: الأصول جـ٢ ص٣٣٢ والرضي على الكافية جـ٢ ص٥٢.

(٣) في الأصل: الظان والظانه زيدا أخاك أنا.

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر الأصول «جـ٢ ص٣٣٢» .

(٦) ينتهي هنا السقط الذي سبق أن أَشَرْتُ إلى وجوده في «ب» في ص ٥٣٠ .

(٧) قال ابن السراج في الأصول جـ٢ ص٣٣٢: « وكذلك إن كان فعلا تعدى إلى مفعولين نحو أعطيت وأعطاني زيد درهما..».

(٨) في الرضي على الكافية جـ٢ ص٥٢ «وإن أخبرت عن زيد قلت:... وعند الأخفش المعطيه أنا والمعطيَّ أو المعطي إياي درهما زيد، ويجوز المعطي أنا مراعاة للأصل».

(٩) في الأصل: المعطي والمعطيّ هو إياه درهما زيد.

وأمّا/ على مذهب أبي عُثْمانَ (المازني)[1] فتقول: المُعْطِي هُوَ[2] والمُعْطِيهِ أنا [٧٩ / ب] درهما زيدٌ.

وعلى مذهب أبي الحسن: المُعْطِيَّ وأَعْطَيْتُه درهما زيد، كأَنَّكَ قلت: الذي أعطاني وأَعْطَيْتُه درهما زيد.

وإن أَخْبَرْتَ عن التاءِ على مذهب الأَخفش قُلْتَ: المُعْطِيهِ[3] هُوَ إيَّاهُ والمُعْطِي زيدا[4] درهما أنا، جئْت بالهاء لتعود إلى الأَلف واللام من الصِّلةِ و «هُوَ» إظهارُ الفاعل؛ لأَنّ الأَلِفَ واللاَّمَ لك، والفعْلَ لزيد، ولو جئْتَ بالفعلِ لاسْتَتَر فيه الفاعلُ فكنت تقول: الذي أَعْطَاهُ إيَّاه وأعطى زيداً درهما أنا و[5] «إياهُ» المفعولُ الثاني لأَعطى، وإنْ شئْتَ حذفْتَهُ؛ لأَنّه يجوز فيه الاقتصارُ على أَحد المفعولين كما تقول: أَعْطَيْتُ زَيْداً، فيكون كلاما تَامّاً، وهكذا يجيءُ الإخبار في هذه المسألة على مذهب من يحذف.

فَأَمَّا على مذهب المازني فتقول: المُعْطِيَّ هُو المُعْطِي[6] زَيْداً درهما أَنا.

وعلى مذهب أبي الحسن: المُعْطِيه هو وأُعْطِيَ زيداً درهماً أنا، الهاءُ في

---

(١) نقص في باقي النسخ.

(٢) في الرضي على الكافية جـ٢ ص٥٢: «فإن رددنا مفعولي الأول كما هو مذهب المازني قلنا: المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطي إياه زيد».

(٣) في الأصل: المعطي هو إياه والمعطي زيداً درهماً أنا.

(٤) في أصول ابن السراج جـ٢ ص٣٣٢: «إذا أخبرت عن نفسك قلت: المعطي أنا والمعطي درهما زيد» وفي الرضي على الكافية جـ٢ ص٥١: «.. وعند الأخفش المعطي والمعطيه زيد درهما أنا».

(٥) نقص في «ق».

(٦) في الرضي على الكافية جـ٢ ص٥١: «وأمّا المازني فإنه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولي الأول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو إياه أنا».

المُعْطِيهِ «[1] ترجع إلى الألف واللام في موضع النون، والياء في «أعطاني»، و «هو» إظهار الفاعل؛ لأنَّ الألِفَ واللامَ لك، والفعلُ لزيد، ولو جئتَ بالفعل لاسْتَتَرَ فيه الفاعل فقلت: الذي أعطاهُ وأَعْطَى زيداً درهماً أنا، فعلى هذا تجري مسائل هذا الباب، فاعرفه وقِسْ عليه إن شاء الله[2] تعالى.

---

(١) في الأصل: في المعطي هو.

(٢) في نهاية هذا الباب جاءت هذه العبارة: في الأصل: يتلوه باب ما لا ينصرف بحول الله تعالى، ولعلَّ هذا كلامَ الناسخ وتجزئته للكتاب.